الوقف الممنوع

في القرآن الكريم

مواضعه وأسراره البلاغية

«الجزء الثاني»

دكتور
إسماعيل صادق عبد الرحيم

دار البصائر

الوقف الممنوع

في القرآن الكريم

مواضعه وأسراره البلاغية

سلسلة الرسائل العلمية
دكتوراه

الوقف الممنوع

في القرآن الكريم

مواضعه وأسراره البلاغية

المجلد الثاني

دكتور

إسماعيل صادق عبد الرحيم

دار البصائر

القاهرة - زهراء مدينة نصر.
محمول: ٠١٠٥٠٤٨٩٨٢ - ٠١٦٨٨٢٢٥٢٥
مركز التوزيع/ ٣٢ درب الأتراك خلف الجامع الأزهر.
محمول: ٠١٠٢٤٣٦٢٦٢ - ٠١٦٨٨٢٢٥٢٤

الطبعة الأولى
١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية
٢١٤٨٧/٢٠٠٨
الترقيم الدولي
I.S.B.N. 978-977-6259-85-0

سلسلة الرسائل العلمية

الوقف الممنوع

في القرآن الكريم

مواضعه وأسراره البلاغية

المجلد الثاني

دكتور
إسماعيل صادق عبد الرحيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الفصل الرابع

حديث القرآن الكريم عن الكتب المقدسة

* * *

الموضع الأول :

﴿ الٓمٓ ۝ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ ۝ نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ۝ مِن قَبْلُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَأَنزَلَ ٱلْفُرْقَانَ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ ذُو ٱنتِقَامٍ ۝ ﴾ (الآيات من : ١ - ٤ . آل عمران).

إضاءة :

هذه الآيات قد استُهلت بها سورة آل عمران، وقد جاء الافتتاح بـ ﴿الم﴾ التي حار العلماء في فهم معناها ولم يستقروا فيها على رأي بل قالوا فيها - وفي الحروف المقطعة التى بدئت بها بعض السور - كلامًا كثيراً، فمثلاً يقول ابن قتيبة (٢٧٦هـ)(١) : «قد اختلف المفسرون في الحروف المقطعة: فكان بعضهم يجعلها أسماء للسور تعرف كل سورة بما افتتحت به منها، وكان بعضهم يجعلها أقساماً، وكان بعضهم يجعلها حروفاً مأخوذة من صفات الله تعالى يجتمع بها في المفتتح الواحد صفات كثيرة. كقول ابن عباس: في ﴿كهيعص﴾ إن ﴿الكاف﴾ من كافٍ و﴿الهاء﴾ من هادٍ، و﴿الياء﴾ من حكيم، و﴿العين﴾ من عليم، و﴿الصاد﴾ من صادقٍ، وقال الكلبي هو: كتابٌ كافٍ هادٍ حكيمٌ عالمٌ صادقٌ. ولكل مذهب من هذه المذاهب وجه حسن، ونرجو الا يكون ما أريد بالحروف خارجاً منها إن شاء الله».

---

(١) تأويل مشكل القرآن بتحقيق السيد أحمد صقر ط. دار التراث بالقاهرة ط: ٢ - ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م. : ٢٢٩، وانظر معه: الكشاف : ١/٧٦، وبهجة الأريب: ٨٧، وإرشاد العقل السليم : ١/١٥.

قلت: والمختار عندي أنها من المتشابه ا لذي استأثر الله بعلمه.

ومعنى : ﴿الحي﴾ أي الذي حياته حياة ذاتية لاتقوم على غيره أما حياة المخلوقين فحياتهم غير ذاتية؛ لأنها يعرض لها الموت والفناء. ومعنى : ﴿القيوم﴾: «القائم بتدبير جميع ما خلق من إحياء وإنشاء.. إلخ»(١) .

ومعنى: ﴿مصدقاً لما بين يديه﴾ «اى للكتب التي تقدمته والرسل التي أتت بها»(٢) . و﴿وأنزل التوراة﴾ اي على موسى - عليه السلام - ليكون كتاباً لليهود، و﴿والإنجيل﴾ أي أنزله على عيسى - عليه السلام - ليكون كتاباً للنصارى. ﴿من قبل﴾ أي من قبل نزول القرآن أي أن نزولهما كان سابقاً لنزول القرآن ﴿هدى للناس﴾ أي الناس الذين خوطبوا بهذين الكتابين «ولايدخل في العموم الناس الذين دعاهم محمد ﷺ لأن القرآن أبطل أحكام الكتابين»(٣) .

﴿وأنزل الفرقان﴾ «الفرقان في الأصل مصدر كالغفران أطلق على الفاعل مبالغة، والمراد به ههنا إما جنس الكتب الإلهية.. وإما الزبور .. وإما القرآن نفسه ذكر بنعت مادح له بعد ماذكر باسم الجنس تعظيماً لشأنه ورفعاً لمكانه»(٤) وقوله: ﴿إن الذين كفروا بآيات الله لهم عذاب شديد﴾ إخبار مؤكد من الله تعالى عن الذين يجحدون بآيات الله بعد ما جاءتهم على أيدى الرسل لهم عذاب شديد في الدنيا كالإهلاك بالصيحة أو الخسف أو الإغراق، وغير ذلك كما كان يحدث للأمم السابقة عن أمة محمد ﷺ ﴿فكلاً أخذنا بذنبه فمنهم

(١) معانى القرآن وإعرابه للزجاج: ١/ ٣٧٤.

(٢) السابق: نفس الموضع.

(٣) التحرير والتنوير: ٣/ ١٤٩.

(٤) إرشاد العقل السليم: ١/ ٢١٣.

من أرسلنا عليه حاصباً ومنهم من أخذته الصيحة ومنهم من خسفنا به الأرض ومنهم من أغرقنا وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون﴾[1] أما بعد بعثته ﷺ فكان الإكرام والرحمة للإنسانية كلها، بل لكل المخلوقات ﴿وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين﴾[2] ، ﴿والله عزيز﴾ قوى لايُغْلَب ﴿ذو انتقام﴾ ممن عصاه وتمرد على شرعه وكفر به وبرسله وبالكتب التي جاءوا بها من عنده.

شاهد هذا الموضع:

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿والإنجيلۘ -٣-﴾ في ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف ليبيا فقط.

والقرَّاء يقولون بمنع الوقف هنا: فالإمام الداني (٤٤٤هـ)[3] يقول: «﴿.. لما بين يديه -٣-﴾ كافٍ، ﴿.. هدى للناس .. -٤-﴾كافٍ، وقال أبو حاتم: تام، وليس كذلك؛ لأن ما بعده نسق عليه». ولم يذكر وقفاً على قوله: ﴿والإنجيل﴾ وهذا يدل على المنع.

أما السجاوندي (٥٦٠هـ)[4] فإنه لم يذكر وقفاً في هذا الموضع من أى نوع. ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[5] : «﴿مصدقاً لما بين يديه -٣-﴾ كافٍ، وكذا: ﴿هدى للناس -٤-﴾. ولم يذكر وقفاً على قوله: ﴿والإنجيل﴾ من أى

(١) العنكبوت: ٤٠.

(٢) الأنبياء: ١٠٧.

(٣) المكتفى: ١٩٤.

(٤) علل الوقوف: ٣٦١/١.

(٥) المقصد: ٦٩.

نوع وهذا يدل على المنع.

ويقول الأشموني[1] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «﴿والإنجيل من قبل﴾ ليس بوقف، قال أبو حاتم السجستاني ولاينظر إلى ما قاله بعضهم: إن ﴿من قبل﴾ تام ويبتدئ ﴿هدى للناس﴾، أي وأنزل الفرقان هدى للناس. وضعف هذا التقدير؛ لأنه يؤدى إلى تقديم المعمول على حرف النسق، وهو ممتنع لو قلت: (قام زيد مكتوفاً وضربت هنداً) يعنى مكتوفة لم يصح فكذلك هذا، والمراد بالمعمول الذي قدم على النسق هو قوله: ﴿هدى للناس﴾؛ والمراد بالنسق هو واو قوله: ﴿وأنزل الفرقان﴾ الذي هو صاحب الحال فتقدير الكلام: وأنزل الفرقان هدى : أى هادياً..».

وكلام الأشموني - رحمه الله - يدل على منع الوقف على قوله: ﴿والإنجيل﴾؛ لأنه لم يذكر وقفاً عليه من أى نوع، وعلى قوله: ﴿من قبل﴾.

أما النحاة فإن المنع يفهم من كلامهم أيضاً: فيقول العكبري (٦١٦هـ)[2]: «﴿من قبل﴾ يتعلق بـ ﴿انزل﴾، وبنيت ﴿قبل﴾ لقطعها عن الإضافة، والأصل من قبل ذلك، و﴿قبلُ﴾ في حكم بعض الاسم، وبعض الاسم لايستحق إعراباً».

ويقول أبو حيان (٧٤٥هـ)[3] : «وتعلق ﴿من قبلُ﴾ يقوله: ﴿وانزل﴾ والمضاف إليه المحذوف هو الكتاب المذكور، أي من قبل الكتاب المنزل عليك،

(١) منار الهدى: ٦٩.

(٢) التبيان: ١/٢٣٦، وانظر معه: البيان: ١/١٩١.

(٣) البحر المحيط: ٣/١٦.

وقيل التقدير: من قبلك، فيكون المحذوف ضمير الرسول».

ويقول أبو السعود (٩٨٢هـ)[١] : «﴿من قبل﴾ متعلق بـ ﴿أنزل﴾ أي أنزلهما من قبل تنزيل الكتاب».

ومن كلام النحاة يتبين لنا أن قوله: ﴿من قبل﴾ متعلق بقوله: ﴿وأنزل﴾، وهذا يتطلب اتصالاً بين الجار والمجرور وبين ما تعلق به، وهو الفعل ﴿أنزل﴾؛ لذا يمنع الوقف على قوله: ﴿والإنجيل﴾.

هذا ، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿والإنجيل﴾ لأن ما بعده - ﴿من قبلُ﴾ - وهو الجار والمجرور متعلق بما قبله وهو الفعل ﴿أنزل﴾، وهذا التعلُّق يوجب اتصالاً بين المتعلِّق والمتعلَّق به.

يقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[٢] : «و﴿من قبلُ﴾ يتعلق بـ﴿أنزل﴾ والأحسن أن يكون حالاً أولى من التوراة والإنجيل، و﴿هدى﴾ حال ثانية، والمضاف إليه ﴿قبل﴾ محذوف مَنْوِيٌّ معنى كما اقتضاه بناء ﴿قبل﴾ على الضم، والتقدير: من قبل هذا الزمان، وهو زمان نزول القرآن، وتقديم ﴿من قبل﴾ على ﴿هدى للناس﴾ للاهتمام به، وأما ذكر هذا القيد فلكيلا يُتوهم أن هدى التوراة والإنجيل مستمر بعد نزول القرآن، وفيه إشارة إلى أنها كالمقدمات لنزول القرآن الذي هو تمام مراد الله من البشر ﴿إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الإِسْلَامُ﴾[٣] فالهُدى الذي سبقه غير تام».

---

(١) إرشاد العقل السليم: ٢١٣/١، وانظر معه: روح المعاني: ١٢٥/٣، والتحرير و التنوير: ١٤٩/٣.

(٢) التحرير والتنوير: ١٤٩/٣.

(٣) من الآية: ١٩ آل عمران.

وابن عاشور - رحمه الله - هنا يرجح أن يكون قوله: ﴿من قبل﴾ حالاً أولى من التوراة والإنجيل، و﴿هدى﴾ حال ثانية، وعلى هذا فإن منع الوقف هنا على قوله: ﴿والإنجيل﴾ يرجع لسببين:

الأول: أنه - أى الوقف - يؤدى إلى الفصل بين الجار والمجرور وبين ما تعلق به، وهو الفعل ﴿أنزل﴾، وقد قلنا من قبل: إن الفصل بين الجار والمجرور وبين ما تعلق به يؤدى إلى فساد المعنى؛ لأن الفعل هنا ﴿أنزل﴾ يحتاج إلى هذا القيد الذي يفيد أن إنزال التوراة والإنجيل كان من قبل نزول القرآن بزمان طويل، وأيضاً «ذكر هذا القيد لكيلا يُتوهم أن هُدى التوراة والإنجيل مستمر بعد نزول القرآن، وفيه إشارة إلى أنها كالمقدمات لنزول القرآن الذي هو تمام مراد الله من البشر ﴿إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الإِسْلامُ﴾[1] فالهُدى الذي سبقه غير تام»[1].

هذا، ولو أجزنا - فرضاً - الوقف على قوله: ﴿والإنجيل﴾ لأجزنا - تبعاً لذلك - الابتداء بقوله: ﴿من قبل هدى للناس﴾. وهذا ابتداء قبيح؛ لأنه يؤدى إلى أن يقع الجار والمجرور خالياً من شيء يتعلق به، لأن معمولات الفعل يقبح الفصل بينها وبينه، كما يقبح أن يُنطق بها على أنها جمل جديدة مستقلة عنه.

يقول عبد القاهر (٤٧١هـ)[2]: «... المفعول والظرف وسائر ما يجيء بعد تمام الجملة من معمولات الفعل مما لايمكن إفراده عن الجملة، وأن يعتد

(١) التحرير والتنوير: ١٤٩/٣. وما ذكر في العبارة هو جزء من الآية رقم ١٩ من سورة آل عمران.

(٢) دلائل الإعجاز: ٢٤٤.

كلاماً على حدته».

والسبب الثاني: لمنع الوقف على قوله: ﴿والإنجيل﴾ أنه - أي الوقف - يؤدى إلى الفصل بين الحال وصاحبها - على الرأى القائل بأن قوله: ﴿من قبل﴾ حال أولى من التوراة والإنجيل، و﴿هدى﴾ حال ثانية - وهذا الفصل يؤدى إلى فساد المعنى؛ لأن الحال خبر[1] في المعنى، والخبر ركن الإسناد؛ لأن المعنى لايتم إلا بذكره؛ لذا لزم الوصل ومُنع الوقف. والله أعلم.

الموضع الثاني :

﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا خَسَارًا ۝﴾ (الآية ٨٢ الإسراء).

إضاءة :

في هذه الآية إخبار من الله تعالى بأنه ينزل القرآن، فيقع في نفوس من لم تطمئن قلوبهم بالإيمان موقع الدواء الشافي لجميع أسقام النفس من الشك والريب والحيرة والقلق وغير ذلك، وأما المؤمنون الذين صدقوا في إيمانهم بالله واطمأنت قلوبهم بذلك فهو رحمة لهم؛ لأن الأدلة قامت عندهم على صدقه فيما جاءهم به فالتزموا بهديه، فأصابتهم رحمة الله بسببه.

أما الكافرون فإن القرآن لايزيدهم إلا هلاكاً؛ لأنهم أغلقوا قلوبهم عن الاستماع لهديه، وكلما نزلت آية منه كفروا بها فيزدادون بذلك الكفر خساراً يؤدى بهم إلى الهلاك، فالقرآن شفاء ورحمة ودواء لمن آمن، وهو في نفس

---

(١) انظر المرجع السابق: ٢١٢.

الأمر هلاك وخسران لمن كفر به.

وهذه الآية إحدى آيات القرآن الست[1] التي وردت في شأن الاستشفاء بالقرآن الكريم.

شاهد هذا الموضع:

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿للمؤمنين﴾ في ط. مصحف الملك الأولى والثانية، وفي ط. مصحف المدينة النبوية وفي ط. مصحف ليبيا.

أما القـراء: فمنهم من جـعل الوقف عليه كـافياً كـالداني (٤٤٤هـ)[2] والأنصاري (٩٢٦هـ)[3]، ومنهم من جعل الوقف عليه حسناً كالأشموني[4] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري -، ومنهم من قال بمنع الوقف عليه كالسجاوندي (٥٦٠هـ)[5] الذي يقول: «﴿للمؤمنين -٨٢- لا﴾؛ لأن ما بعده من صلة ﴿ما﴾ أيضاً».

---

(١) بقية الآيات هي: (آية ١٤ التوبة) ﴿قاتلوهم يعذبهم الله بأيديكم ويخزهم وينصركم عليهم ويشف صدور قوم مؤمنين ﴿١٤﴾﴾، والثالثة: ﴿يا أيها الناس قد جاءتكم موعظة من ربكم وشفاء لما في الصدور وهدى ورحمة للمؤمنين ﴿٥٧﴾﴾ (يونس: ٥٧)، الرابعة: ﴿ثم كلي من كل الثمرات فاسلكي سبل ربك ذللاً يخرج من بطونها شراب مختلف ألوانه فيه شفاء للناس إن في ذلك لآية لقوم يتفكرون ﴿٦٩﴾﴾ (النحل: ٦٩)، الخامسة ﴿وإذا مرضت فهو يشفين ﴿٨٠﴾﴾ (الشعراء: ٨٠)، السادسة: ﴿.. قل هو للذين آمنوا هدى وشفاء والذين لا يؤمنون في آذانهم وقر وهو عليهم عمى أولئك ينادون من مكان بعيد ﴿٤٤﴾﴾ (فصلت: ٤٤).

(٢) انظر: المكتفى: ٣٦٣.

(٣) انظر: المقصد: ٢٢٦.

(٤) انظر: منار الهدى: ٢٢٦.

(٥) علل الوقوف: ٢/ ٦٥٠.

وسوف يتضح لنا - بعد قليل - صحة رأى من قال بمنع الوقف وضعف رأى القائلين بحسن الوقف أو أنه كاف.

ومن كلام النحاة يتضح لنا منع الوقف أيضاً فيقول الرازي (٦٠٦هـ)(١) «... واعلم أنه تعالى لما بين كون القرآن شفاء ورحمة للمؤمنين بين كونه سبباً للخسار والضلال في حق الظالمين والمراد به المشركون».

ويفهم من هذا القول أن القرآن فيه شفاء ورحمة للمؤمنين وفيه ضد ذلك للكافرين المعاندين، فمفهوم الآية أن الله ينزل القرآن؛ ليكون سبباً لنجاة المؤمنين وهلاك الكافرين وكلا المعنيين مقصود من التنزيل، فالوقف على الجزء الخاص بالمؤمنين يقدم نصف المعنى المراد، ويؤخر النصف الآخر مع أن المقصود إفادة المعنى كاملاً، وذلك أنه شفاء ورحمة للمؤمنين، وهلاك للكافرين المكذبين فالمعنيان المتقابلان هنا مطلوبان؛ لإفادة المعنى، وبهذا قال أبو السعود (٩٨٢هـ)(٢) ، وابن عاشور (١٣٩٤هـ)(٣) أيضاً.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿للمؤمنين﴾ حيث إن المعنى المفهوم من تنزيل القرآن أن يكون سبباً في شفاء مرضى المؤمنين بدنيًا ومعنوياً أي لشفاء الأمراض البدنية وذلك بالرقى القرآنية الثابتة عن رسول الله ﷺ، ولشفاء الأمراض المعنوية كالشك والريب وغير ذلك، وهو أيضاً رحمة للمؤمنين، ويكون ذلك كما قال القرطبي (٦٧١هـ)(٤) : «بتفريج الكروب

(١) مفاتيح الغيب: ٢١/٢٩.

(٢) انظر: إرشاد العقل السليم: ٣/٢٢٩.

(٣) انظر: التحرير والتنوير: ١٥/١٨٩.

(٤) الجامع لأحكام القرآن : ١٠/٣٢٦.

وتطهير العيوب وتكفير الذنوب، مع ما تفضل به تعالي من الثواب في تلاوته» أما الكافرون: فإن القرآن يكون سبباً في هلاكهم؛ حيث يزدادون بنزول القرآن كراهية له وإنكاراً لصدقه فيزدادون بذلك خسراناً يؤدى بهم إلى الهلاك، وعلى هذا فالمعنى المقصود - والله أعلم - أن القرآن ينزل ليكون سبباً في نجاة المؤمنين، وسبباً في هلاك الكافرين، وهذان المعنيان المتقابلان هما الغاية والهدف من نزول القرآن فلا يقبل بل ولايصح الاكتفاء بأحدهما دون الآخر.

يقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[١] : «والمعنى: إن القرآن كله شفاء ورحمة للمؤمنين ويزيد خسارة للكافرين؛ لأن كل آية من القرآن من أمره ونهيه ومواعظه وقصصه وأمثاله ووعده ووعيده كل آية من ذلك مشتملة على هدى وصلاح حال للمؤمنين المتبعينه، ومشتملة بضد ذلك على ما يزيد غيظ المستمرين على الظلم أي الشرك فيزدادون بالغيظ كراهية للقرآن فيزدادون بذلك خساراً بزيادة آثامهم».

ويُفهم من هذا أن قوله: ﴿ولايزيد الظالمين إلا خساراً﴾ معطوف على قوله: ﴿شفاء ورحمة للمؤمنين﴾ وذلك لأن المعطوف والمعطوف عليه قد أشتركا في بيان الإبهام الحاصل في قوله: ﴿ما﴾ من قوله: ﴿ما هو شفاء﴾، وذلك البيان يتمثل في قوله: ﴿شفاء ورحمة للمؤمنين ولايزيد الظالمين إلا خسارا﴾.

وقوله: ﴿ماهو شفاء﴾ «مفعول ﴿ننزل﴾[٢] » وما بعده معطوف عليه، وعلى هذا فقوله: ﴿ماهو شفاء ورحمة للمؤمنين ولايزيد الظالمين إلا خسارا﴾

(١) التحرير والتنوير : ١٥/ ١٨٩.

(٢) السابق.

في موقع المفعول به لقـوله: ﴿ونتزل﴾ ولايُفصل بين المعطوف والمعطوف عليه؛ لأنهمـا متلازمان كل منـهما يطلب الآخر؛ حـيث إن مجمـوع هذه المعطوفات يكوّن البيـان لـ﴿ما﴾ الموصولة الـتي تقع مفعـولاً لقوله: ﴿وننزل﴾ يقول عـبد القاهر (٤٧١هـ)[١] : «.. المفعول والظرف وسائر مايجيء بعد تمام الجملة من معمولات الفعل مما لايمكن إفراده عن الجملة، وأن يعتد كلامًا على حدته».

أضف إلى هذا أن الوصل يجمـع بين المتقابلين، وهذا يؤدى إلى توكـيد المعنى وإبرازه بالتضاد؛ لأن الضد يظهر حسـنه الضد. وبناءً على ما تقدم يصير الوصل أمراً مطلوباً لصـحة المعنى أى أن الوقف يمنع على قـوله: ﴿للمؤمنين﴾ «لأن ما بعده من صلة ﴿ما﴾ أيضاً»[٢] .

هذا، ولو أجزنا الوقف لأجزنا - تبعاً لذلك - الابتداء بقوله: ﴿ولايزيد الظالمين إلا خساراً﴾، وعندئذ سيكون الكلام مستـأنفاً، والاستئناف كلام جديد مستقل عما قبله بينما الكلام - هنا - متصل بما قبله؛ إذ فيه ضمير يعود على الكلام السابق في قوله: ﴿ولايزيد﴾ وجعل الكلام استئنافاً يجعل هذا الضمير لامرجع له، وهذا مخالف لقوعد العربية؛ لذا يلزم الوصل ويُمنع الوقف.

---

(١) دلائل الإعجاز : ٢٤٤.

(٢) علل الوقوف: ٢/ ٦٥٠.

الموضع الثالث:

الموضع الرابع :

الموضع الخامس :

﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ۝ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ۝ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ۝ وَإِنَّهُۥ لَفِى زُبُرِ ٱلْأَوَّلِينَ ۝ أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً أَن يَعْلَمَهُۥ عُلَمَٰٓؤُا۟ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ۝ وَلَوْ نَزَّلْنَٰهُ عَلَىٰ بَعْضِ ٱلْأَعْجَمِينَ ۝ فَقَرَأَهُۥ عَلَيْهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ مُؤْمِنِينَ ۝﴾ (الآيات من : ١٩٢ - ١٩٩ الشعراء).

إضاءة :

في هذه الآيات حديث عن القرآن الكريم، ومصدر نزوله وكيفية ذلك، وعن الذي نزل به، واللسان الحامل لمعانيه ومبانيه، وعن صلته بما قبله من الكتب، وعن الدليل على ذلك، فيقول عز من قائل:

﴿وإنه﴾ أي القرآن الكريم ﴿لتنزيل رب العالمين﴾ «والتنزيل مصدر بمعنى المفعول للمبالغة في الوصف حتى كأن المنزل نفس التنزيل»[(١)] .

﴿نزل به الروح الأمين﴾ أي نزل به جبريل - عليه السلام - «وسمى روحاً؛ لأن الملائكة من عالم الروحانيات وهي المجردات»[(٢)] ، ووصفه بالأمين؛ لأن الله قد ائتمنه على الوحي المنزل على جميع الرسل، فهو الملك المختص بأن يكون سفيراً بالوحي من الله إلى الرسل - عليهم جميعاً الصلاة والسلام -.

---

(١) التحرير والتنوير: ١٨٨/١٩ .

(٢) السابق: نفس الموضع .

﴿على قلبك﴾ «معناه نزل عليك فوعاه قلبك وثبت فلا تنساه أبداً ولاشيئاً منه»[1] .

﴿لتكون من المنذرين﴾ أي لتكون من الذين ينذرون أي يخوفون العباد من معصية الله تعالى، وخصه بهذا الوصف هنا؛ لمناسبة مطلع السورة؛ فهي تنعى على الكفار إعراضهم عن القرآن وتكذيبهم به ﴿بلسان عربي مبين﴾ . قال أبو حيان (٧٤٥هـ)[2] : «والظاهر تعلق ﴿بلسان﴾ بنزل، فكان يسمع من جبريل حروفاً عربية قال ابن عطية: وهو القول الصحيح، وتكون صلصلة الجرس صفة لشدة الصوت، وتداخل حروفه وعجلة مورده وإغلاظه..».

وهذا يعنى أن القرآن العظيم، قد نزل بهذه اللغة العربية بألفاظها ومعانيها التي يتحدث بها العرب.

﴿وإنه لفي زبر الأولين﴾ أي وإن هذا القرآن أو بعضه لفي كتب الأولين كالتوراة وغيرها . قال الفراء (٢٠٧هـ)[3] : «وإن هذا القرآن لفى بعض زبر الأولين وكتبهم فقال: ﴿في زبر﴾ وإنما هو في بعضها وذلك واسع».

﴿أو لم يكن لهم آية أن يعلمه علماء بنى إسرائيل﴾ أي أليس من الدليل على صدقه وكونه معجزة أن يكون علماء بنى إسرئيل كعبد الله بن سلام وغيره يعلمون شيئاً عن مافي هذا القرآن من أحكام، أو يعلمون شيئاً من صفات النبى ﷺ ونعته، كما ذكرت ذلك التوراة وغيرها؟

(١) معانى القرآن وإعرابه للزجاج: ٤/ ١٠٠.

(٢) البحر المحيط: ٨/ ١٨٨.

(٣) معانى القرآن : ٢/ ٢٨٤.

وقد كـان كفار مكة يذهبون إلى أحـبار اليهـود في المدينة يسألونهم عن أشياء مما يقولـه لهم محمد ﷺ ويطلبون منهم أن يدلوهم على أشـياء يسألون عنها النبى ﷺ بقصد إحـراجه، وزعزعة ثقـة أصحابه فيـه، فكان الله يجرى على لسانه إجابتهم عما سألوا.

﴿ولو نزلناه على بعض الأعجمين * فقرأه عليهم مـا كانوا به مؤمنين﴾ قال النحاس (٣٣٨هـ)[١] : «قال أبو جعفر: يقال : رجل أعجم وأعجمي إذا كان غـير فصـيح وإن كان عربيـاً، ورجل عجمي أصله من العـجم، وإن كان فصيحاً ينسب إلى أصله، إلا أن الفراء أجاز أن يقال: رجل عجمي».

ومعنى هذا أن العـجمة تـعنى عدم الفصـاحة وإن كان الموصـوف رجلاً عربياً خالصاً، أما العجمي فهو المنسـوب إلى العجم أصلاً وإن كان فصيحاً .

يقول الرازى (٦٠٦هـ)[٢] : «. . فلو نزلناه على بعض الأعـجمين﴾ الذي لايحسن العربية لكفروا به أيضاً، ولتمحلوا لجحودهم عذراً».

أى أن كفـار مكة قد بلغ بهم العناد أن لو فرضـنا نزول القرآن على من لايحسن العربية، ولايفـهمها؛ لأنه أعجمي لكفـروا به أيضاً؛ لأنهم قد أغلقوا قلوبهم عن هذا القرآن إمـعاناً في الكفر، فهم لايجدى مـعهم أن يكون القرآن عـربياً أنزل على عـربى منهم، أو أنزل على من لايحـسن العـربية، فـهم إذاً مكابرون معاندون أعماهم العناد عن الحق والحقيقة.

---

(١) إعراب القرآن : ٣/ ١٩٢.

(٢) مفاتيح الغيب: ٢٤/ ١٤٦.

شاهد هذه المواضع:

الوقف ممنوع هنا على قولـه: ﴿الأمين -١٩٣﴾، وعلى قوله: ﴿المنذرين -١٩٤-﴾ وعلى قوله: ﴿الاعجمين -١٩٨-﴾، في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف ليبيا.

والقـراء يقولون بمنع الوقـف هنا: فالإمـام الداني (٤٤٤هـ)[١] يقول: ﴿... والجـبلة الأولين ١٨٤﴾ تام، ومـثله: ﴿.. لفى زبر الأولين ١٩٦﴾. فهو هنا لم يذكـر وقفاً من أى نوع على هذه المواضع جمـيعاً، وهذا يدل على المنع.

ويقـول السـجـاوندي (٥٦٠هـ)[٢]: «﴿الأمين -١٩٣-ˡ ﴾ لتـعلق ﴿على﴾، ﴿المنذرين -١٩٤-ˡ ﴾ لتـعلق البـاء، ﴿الأعـجـمين -١٩٨-ˡ ﴾ للعطف».

ويقول الأنـصاري (٩٢٦هـ)[٣]: «﴿رب العالـمين -١٩٢- صالح﴾، ﴿عـربى مـبين -١٩٥- حـسن﴾، ﴿الأولين -١٩٦- تام﴾ ﴿بني إسـرائيل -١٩٧- حـسن﴾، ﴿به مؤمنين -١٩٩- كاف﴾ فلم يذكر وقفاً على هذه المواضع - التي نتحدث عنها - من أي نوع وهذا يدل على المنع.

ويقول الأشـموني[٤] - من علمـاء القرن الحادي عـشر الهـجري - :

---

(١) المكتفى: ٤٢٣، ٤٢٤.

(٢) علل الوقوف: ٢/٧٦٢.

(٣) المقصد: ٢٨١.

(٤) منار الهدى: ٢٨١.

«﴿الأمين -١٩٣-﴾ ليس بوقف؛ لأن الذي بعده ظرف للتنزيل، وكذا لايوقف على ﴿قلبك﴾ لأن ما بعده علة في التنزيل، وكذا لايوقف على ﴿المنذرين -١٩٤-﴾ لأن ما بعده في موضع نصب لأنه منذر بلسانه ﴿... على بعض الأعجمين ١٩٨﴾ ليس بوقف لشيئين: للعطف بالفاء، ولأن جواب ﴿لو﴾ لم يأت بعد، وهو : ﴿ماكانوا به مؤمنين﴾».

ومن كلام القراء يتضح لنا منع الوقف على هذه المواضع مع التعليل لهذا المنع.

أما النحاة فإن المنع يفهم من كلامهم ايضاً :

فيقول أبو حيان (٧٤٥هـ)(١) : «والظاهر تعلق ﴿على قلبك﴾ و﴿لتكون﴾ بـ ﴿نزل﴾..». وعلى هذا فإن الوقف ممنوع على قوله: ﴿الأمين﴾؛ لأن ما بعده - ﴿على قلبك﴾ - متعلق بالفعل (نزل)، ولايفصل بين الجار والمجرور وبين ما تعلق به.

أما الموضع الرابع: فيقول فيه الزمخشري (٥٣٨هـ)(٢) : «﴿بلسان عربي﴾ إما أن يتعلق بـ ﴿المنذرين﴾ فيكون المعنى: لتكون من الذين أنذروا بهذا اللسان وهم خمسة: هود وصالح وشعيب وإسماعيل ومحمد - عليهم جميعاً الصلاة والسلام ، وإما أن يتعلق بـ ﴿نزل﴾ فيكون المعنى: نزله باللسان العربي لتنذر به..».

وعلى هذا فالوقف ممنوع على قوله: ﴿المنذرين -١٩٤-﴾ لأن ما بعده

---

(١) البحر المحيط: ١٨٨/٨.، وانظر معه: الكشاف: ١٢٧/٣، وروح المعاني: ١٨١/١٨.

(٢) الكشاف : ١٢٧/٣، وانظر معه: إرشاد العقل السليم: ١١٧/٣،وروح المعاني: ١٨٨/١٩.

متـعلق بما قبله - ﴿المنذرين﴾ أو ﴿نزل﴾ - ولايفصل بين الجـار والمجرور وبين ما تعلق به.

وفي الموضع الخامس: يقـول الأشموني[1] - من علماء القـرن الحادي عشـر الهجـري - «﴿على بعض الأعجـمين -١٩٨-﴾ ليس بوقف لشـيئين: للعطف بالفاء، ولأن جواب ﴿لو﴾ لم يأت بعد وهو: ﴿ماكانوا به مؤمنين﴾».

ومن كلام النحاة السـابق يفهم سر منع الوقف على هذه المواضع الثلاثة؛ حيث إن الوقف على الموضعين - الثالث والرابع - يؤدى إلى الفصل بين الجار والمجرور وبين ما تعلق به وهو الفعل (نزل).

أما الخامس: فإن الوقف منع عليه؛ لأنه يؤدى إلى الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه، وذلك ممنوع، كما يؤدى إلى الفصل بين ﴿لو﴾ وجوابها وذلك ممنوع أيضاً.

هذا، والبلاغيون يؤيـدون منع الوقف على هذه المواضع الثلاثة حيث إن الوقف على الموضعين - الثالث والرابع - يؤدى إلى الفصل بين الجار والمجرور وبين ما تعلق به وذلك ممنوع.

يقول عبد القاهر (٤٧١هـ)[2]: «.. المفعول والظرف وسائر ما يجيء بعد تمام الجـملة من معمولات الفـعل مما لايمكن إفراده عن الجملة، وأن يعـتد كلاماً على حدته».

---

(١) منار الهدى: ٢٨١، وانظر معه: علل الوقوف: ٢/ ٧٦٢.

(٢) دلائل الإعجاز: ٢٤٤، وانظر معه: الإيضاح للقزويني ١٣٥.

ولأن الجــار والمجـرور - ﴿علـى قلبك﴾، ﴿بلســان عــربي﴾ - من معمــولات الفعل ﴿نزل﴾ يلزم وصلها بهذا الفعل ولايقـبل إبتداء النطق بها أي جعلها كلاماً مستقلاً على حدته.

أما الموضع الخامس: فإنه قد جمع بين علتين لمنع الوقف.

الأولى : الاشتراك في المعنى بـسـبب فاء العطف التي ربطت بين الفعل؛ ﴿نزلناه﴾ والفعل: ﴿قرأ﴾ والمعطوف والمعطوف عليه متلازمان كل منهما يطلب الآخر، لذا لزم الوصل.

والعلة الثانية: أن الوقف على قوله: ﴿الاعجمين﴾ يؤدي إلى الفصل بين ﴿لو﴾ وجوابها، وذلك ممنوع.

يقـول ابن قيم الجـوزية (٧٥١هـ)[١] : «.. ﴿لو﴾ يؤتى بهـا للربط؛ لتعلق ماض بماض، كقولك: لو زرتني لأكرمتك ولهذا لم تجزم إذا دخلت على مضارع؛ لأن الوضع للماضي لفظاً ومعنى، كقولك: لو يزروني زيد لأكرمته، فـهي في الشـرط نـظيـر (إن) في الربط بين الجـملتـين لا في العـمل ولا في الاستقبال».

وكلام ابـن القيم - رحـمه الله - يفـهم منه أن لو﴾ جاءت لتـربط بين جملتين فعل كل منهما، كـما هنا ﴿نزلناه - ماكانوا﴾ وهذا الربط يجعل الأول سبباً والثاني مـسـبباً، والشرط ملزوماً والجزاء لازماً، ومـا دام الجزاء بهذه المثابة فقد لـزم الإتيان به؛ لتمام المعنى؛ إذ «لايوقف على الشـرط دون جزائه»[٢] ،

---

(١) بدائع الفوائد: ١/ ٤٤.

(٢) منار الهدى: ١٧.

لأن بينهما رابطة السببية التي ترتب الجواب على فعل الشرط في الوجود[1]، وعلى هذا فالوقف قبل مجيئه يفسد المعنى، وتأمل قارئاً يقرأ قوله تعالى: ﴿ولو نزلنا على بعض الأعجمين﴾ ووقف. ماذا يفيد هذا الكلام؟ لاشيء، لذا لزم الوصل ومنع الوقف ؛ حتى يتم المعنى.

الموضع السادس :

الموضع السابع :

﴿ فَلَآ أُقْسِمُ بِمَا تُبْصِرُونَ ۝ وَمَا لَا تُبْصِرُونَ ۝ إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ۝ ﴾
(الآيات من : ٣٨ - ٤٠ الحاقة).

إضاءة :

يقول القرطبي (٦٧١هـ)[2] : «.. قال مقاتل: سبب ذلك أن الوليد بن المغيرة قال: إن محمداً ساحر، وقال أبو جهل: شاعر، وقال عقبة: كاهن. فقال الله عز وجل: ﴿فلا أقسم ﴾ أي أقسم، وقيل: ﴿لا﴾ ههنا نفي للقسم أي لايحتاج في هذا إلى قسم، لوضوح الحق في ذلك، وعلى هذا فجوابه كجواب القسم».

فهذه الآيات حديث عن انتصار الله تعالي لنبيه محمد ﷺ حين قال الكفار ما قالوا في شأنه وشأن القرآن ولذا جاء الرد في سياق القسم؛ ليدل

---

(١) انظر: مقال أ. د/ عبد العظيم المطعني في مجلة منبر الإسلام السنة ٦٠ العدد ٥ جمادى الآخرة/١٤٢٢هـ - يوليو/ أغسطس ٢٠٠١م ص: ١٣.

(٢) الجامع لأحكام القرآن: ١٨/ ٢٦٢ وانظر معه: روح المعاني: ٢٩/ ٨٩، والتحرير والتنوير: ٢٩/ ١٤٢.

على تأكيد صدق الرسول ﷺ في البلاغ عن ربه، وأن هذا القرآن كلام الله بلّغه رسول كريم على الله.

والمعنى: أقسم بالأشياء كلها، ما ترون منها وما لاترون المشاهدات والمغيبات، بكل ما عرفتم حقيقته، وبكل ما لم تدركوا سره: إن هذا القرآن قول رسول كريم تلقاه عن ربه فبلغه ، كما أخذه عن الوحي الصادق، ولعل المقصود بالرسول الكريم هنا هو محمد ﷺ ويؤكد ذلك بقية الآيات التي ردت مقولة الكفار التي رددوها عنه ﷺ بأنه شاعر أو كاهن. وقيل: المراد جبريل - عليه السلام - .

شاهد هذين الموضعين :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿بما تبصرون ٣٨﴾، وعلى قوله: ﴿بما لاتبصرون ٣٩﴾ في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط. مصحف ليبيا.

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا: فالإمام الداني (٤٤٤هـ)[1] يقول: «﴿.. إلا الخاطئون ٣٧﴾ تام، ﴿بقول شاعر -٤١-﴾ كاف». ولم يذكر وقفاً على هاتين الآيتين من أى نوع، وهذا يدل على المنع.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[2] : «﴿.. لاتبصرون -٣٩-لا ﴾ لجواب القسم». وكلام السجاوندي يفيد منع الوقف على قوله: ﴿لاتبصرون -٣٩﴾؛ لأن جواب القسم لم يأت بعد، وهو قوله: ﴿إنه لقول رسول كريم﴾ .

(١) المكتفى : ٥٨٥.

(٢) علل الوقوف: ٣/ ١٠٤١.

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[١] : «﴿الخاطئون -٣٧-﴾ حسن، وكذا ﴿كريم -٤٠-﴾»، ولم يذكر وقفاً على هاتين الآيتين -٣٨، ٣٩- من أي نوع، وهذا يدل على المنع.

ويقول الأشموني[٢] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «.. ولايوقف على : ﴿ومالاتبصرون -٣٩-﴾؛ لأن جواب القسم لم يأت بعد، وهو قوله: ﴿إنه لقول رسول كريم﴾ (٤٠)».

ومن كلام القرآء يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿ماتبصرون -٣٨-﴾ وقوله: ﴿ومالا تبصرون -٣٩-﴾؛ لأن جواب القسم لم يأت بعد، وهو قوله: ﴿إنه لقول رسول كريم﴾.

أما النحاة فإن المنع يُفهم من كلامهم أيضاً:

فيقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[٣] : «هو إقسام بالأشياء كلها على الشمول والإحاطة».

ويقول الرازي (٦٠٦هـ)[٤] : «... منهم من قال: المراد (أقسم) و(لا) صلة، أو يكون رداً لكلام سابق. ومنهم من قال ﴿لا﴾ ههنا نافية للقسم، كأنه قال: لاأقسم علي أن هذا القرآن قول رسول كريم، يعني: أنه لوضوحه يستغني عن القسم».

---

(١) المقصد: ٤٠٣.

(٢) منار الهدى: ٤٠٣.

(٣) الكشاف: ٤/ ١٥٤.

(٤) مفاتيح الغيب: ٣٠/ ١٠٣، وانظر معه: الجامع لأحكام القرآن: ١٨/ ٢٦٢.

ويقول ابن عاشور(١٣٩٤هـ)[١] : «﴿لاأقسم﴾ صيغة تحقيق قسم، وأصلها : أنها امتناع من القسم امتناع تحرج من أن يُحلَف بالمقسَم به خشية الحنث، فشاع استعمال ذلك في كل قسم يراد تحقيقه، واعتبر حرف (لا) كالمزيد..».

ومما تقدم يتبين لنا أن هذه الآيات اشتملت على أسلوب قسم مكون من فعل القسم وهو ﴿أقسم﴾، ومقسَم به وهو قوله: ﴿بما تبصرون ومالا تبصرون﴾ ومقسَم عليه وهو : ﴿إنه لقول رسول كريم﴾ جواب القسم وعلى هذا فإن الوقف ممنوع على قوله: ﴿بما تبصرون ومالاتبصرون﴾ لأن جواب القسم - الذي يتم به المعنى، وهو قوله: ﴿إنه لقول رسول كريم﴾ - لم يأت بعد.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿بما تبصرون ومالا تبصرون﴾؛ لأن المعنى لم يكتمل بعد، واكتماله يحدث بالإتيان بجواب القسم، لأنك لو سمعت قارئاً يقرأ قوله تعالى: ﴿فلا أقسم بما تبصرون* وما لاتبصرون﴾ ثم وقف: ماذا يفيد هذا الوقف؟ لاشيء، لأن المقسم عليه وهو جواب القسم لم يأت بعد وهو قوله: ﴿إنه لقول رسول كريم﴾.

يقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[٢] : «وابتدئ الكلام بالقسم تحقيقاً لمضمونه على طريقة الأقسام الواردة في القرآن.. وضمير ﴿أقسم﴾ عائد إلى الله تعالى جمع الله في هذا القسم كل ما الشأن أن يقسم به من الأمور

---

(١) التحرير والتنوير : ١٤٧/٢٩.

(٢) السابق : ١٤١/٢٩.

العظيمة من صفات الله تعالى ومن مخلوقاته الدالة على عظم قدرته؛ إذ يجمع ذلك كله الصِّلتان ﴿بما تبصرون ومالا تبصرون﴾..».

وكلام ابن عاشور - رحمه الله - يفيد أن الكلام جاء على طريقة القسم لتحقيق مضمونه؛ لأن القسم يفيد التوكيد ويزداد هذا التوكيد حين يكون المقسم هو الله تعالى، ولله أن يقسم بما شاء على ما شاء، وعلى من شاء، وجاء بالمقسم به اسماً موصولاً وصلته؛ ليفيد العموم والشمول لكل ما يبصرونه من المرئيات، ولكل ما لايبصرونه من عالم الغيبيات هذا هو المقسَم به، فأين الجواب؟ إن الجواب هو قوله: ﴿إنه لقول رسول كريم﴾.

ومعلوم أن أسلوب القسم - المكون من فعل القسم والمقسم به وجواب القسم - كالكلمة الواحدة، لابد أن يكون مذكوراً كله مرة واحدة؛ ليفيد المعنى المقصود.

أضف إلى هذا أن الوقف على قوله: ﴿بما تبصرون ٣٨﴾ يؤدى إلى الفصل بين جملتي المقسَم به ؛ لأنه مكون من قوله: ﴿بما تبصرون ٣٨﴾ وقوله: ﴿ومالا تبصرون ٣٩﴾، وهذا يؤدى إلى أن نقدم جزء المعنى ونؤخر جزاه الآخر، وهذا غير مقبول.

وأيضاً: في الوصل يحدث طباق السلب وهو محسَّن بديعي وهو: «الجمع بين فعلي مصدر واحد مثبت ومنفي أو أمر ونهي»[1] كما هنا في قوله: ﴿بما تبصرون ومالا تبصرون﴾، والطباق بمعناه العام هو : «الجمع بين

---

(١) الإيضاح للقزويني بتحقيق. د. عبد القادر حسين: ٣٨٥ وانظر معه: شرح التلخيص للبابرتي بتحقيق د. محمد صوفيه: ٦١٦.

المتضادين»[1] ومعلوم أن الأشياء تتميز بأضدادها؛ ذلك أن الضد يظهر حسنه الضد بما يحرك في الذهن من آثاره، وذلك يؤكد المعنى ويبرزه بالتضاد وفي ذلك تقوية له.

وأيضاً في القسم معنى القول، ولايصح الوقف على ا لقول دون مقوله؛ لأنهما متلازمان كل واحد منهما يطلب الآخر. يقول الزركشي (٧٩٤هـ)[2] : «. . . وما يكون داخلاً في القول لايتم الوقف دونه»، وعلى هذا فجواب القسم - وهو قوله: ﴿إنه لقول رسول كريم﴾ يُعد بمثابة مقول القول ا لذي يؤتى به ليتم المعنى.

يقول الأشموني[3] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «اعلم أن كل كلمة تعلقت بما بعدها، وما بعدها من تمامها لايوقف عليها كالمضاف دون المضاف إليه. . ولا على القسم دون جوابه ولا على القول دون مقوله لأنهما متلازمان كل منهما يطلب الآخر».

الموضع الثامن :

﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ۝ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ ۝ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ ۝ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ ۝﴾ (الآيات من : ٤٤ - ٤٧ الحاقة).

---

(١) الإيضاح : ٣٨٣.

(٢) البرهان: ١/ ٣٦١.

(٣) منار الهدى: ١٧ .

إضاءة:

المفـردات: ﴿تقـوَّل﴾ «أي تكلف وأتـى بقـول من قـبل نفـسـه»[١] .

﴿الأقاويل﴾ «جمع أقوال الذي هو جمع قـول أي بعضاً من جنس الأقوال التي هي كثيرة فلكثرتها جـيء بها بجمع الجمع الدال على الكثرة.. يعني: لو نسب إلينا شيئاً قليلاً من القرآن لم ننزله، لأخذنا منه باليمين»[٢] .

﴿باليمين﴾ : «القوة والقدرة، وقيل: أخذنا بيمينه فمعناه التصرف»[٣].

﴿الوتين﴾ : «نياط القلب، وهو حبل الوريد إذا قطع مات صاحبه»[٤].

﴿حاجزين﴾ : «حائلين بينه وبين القتل»[٥] .

والمعنى: في هذه الآيات حديث عن إقـامة دليل آخر - بعد مـا تقدم - على صدق الرسول ﷺ فيـما يبلغه عن ربه، وأن محـمداً ﷺ وهو الصادق المصدوق لايجرؤ على أن يقول شـيئًا عن الله لم ينزل به الوحي عليه، ولو أنه تجـرأ وفعـلها فـإن الله تهـدده بأن يأخـذه بعنف وقـوة، يقـول الزمـخشـري (٥٣٨هـ)[٦] : «ولو ادعى علينا شيئاً لم نقله لقتلناه صبراً كما يفعل الملوك بمن يتكذب عليهم معـاجلة بالسخط والانتقام، فصور قتل الصـبر بصورته، ليكون أهول، وهو أن يؤخـذ بيده وتضرب رقـبتـه، وخص اليمين على اليـسار؛ لأن

---

(١) الجامع لأحكام القرآن : ١٨/ ٢٦٤، وانظر معه: الكشاف ٤/ ١٥٤، والبحر المحيط : ١٠/ ٢٦٥.

(٢) التحرير والتنوير: ٢٩/ ١٤٥.

(٣) بهجة الأريب: ٤١٥.

(٤) الكشاف: ٤/ ١٥٥، وانظر معه: التحرير والتنوير: ٢٩/ ١٤٦.

(٥) بهجة الأريب: ٤١٥.

(٦) الكشاف: ٤/ ١٥٥.

القتّال إذا أراد أن يوقع الضرب في قفاه أخذ بيساره، وإذا أراد أن يوقعه في جيده، وأن يكفحه بالسيف وهو أشد على المصبور لنظره إلى السيف أخذ بيمينه».

ثم بعد هذا الأخذ باليمين نعاجله بقطع وتينه، ليكون ذلك أسرع إلى قتله.

قال ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[١] : «ولم أقف على أن العرب كانوا يكنُّون عن الإهلاك بقطع الوتين، فهذا من مبتكرات القرآن».

ثم يزيد القرآن صورة القتل والإهلاك بشاعة فيصوره - مخاطباً المشركين - ﴿فما منكم من أحد عنه حاجزين﴾ أي فلو حاول منكم أحد - على فرض القدرة على هذه المحاولة أو الرغبة فيها - أن يدفع عنه أو يحول بينه وبين ما سينزل به فلن يستطيع ذلك.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿الأقاويل -٤٤-﴾ في ط. مصحف الملك الثانية وما بعده، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف ليبيا. والقراء يقولون بمنع الوقف هنا:

فالإمام الداني (٤٤٤هـ)[٢] يقول: «﴿... من رب العالمين -٤٣-﴾ تام، ومثله: ﴿..عنه حاجزين -٤٧-﴾» ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله:

(١) التحرير والتنوير : ١٤٦/٢٩.

(٢) المكتفى : ٥٨٥.

﴿الأقاويل -٤٤-﴾ وقوله: ﴿باليمين -٤٥﴾ وقوله: ﴿الوتين -٤٦-﴾، ولم يذكر وقفاً إلا على قوله: ﴿حاجزين -٤٧-﴾ وهذا يدل على المنع.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[١] : «﴿الأقاويل -٤٤-لا ﴾ للعطف»، وقد سها الإمام السجاوندي - رحمه الله - فجعل علة المنع هنا العطف، وليس كذلك فليس هنا أداة عطف، وإنما المنع سببه أن جواب ﴿لو﴾ لم يأت بعد.

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٢] : «﴿... من رب العالمين -٤٣-﴾ حسن، وكذا ﴿..حاجزين -٤٧-﴾». ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿الأقاويل﴾، وهذا يدل على المنع.

ويقول الأشموني[٣] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - «﴿الأقاويل -٤٤-﴾ ليس بوقف؛ لأن جواب ﴿لو﴾ لم يأت وهو : ﴿لأخذنا﴾، ومثله: في عدم الوقف ﴿باليمين ٤٥﴾لاتساقه على ما قبله».

ومن كلام القراء يتضح لنا منع الوقف على قوله : ﴿الأقاويل﴾ لأن جواب ﴿لو﴾ لم يأت بعد، وهو قوله: ﴿لأخذنا منه باليمين﴾. أما آراء النحاة في مثل هذا الموضع فقد ذكرتها فيما سبق[٤] ويفهم المنع من كلامهم أيضاً.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف هنا، لأن جواب ﴿لو﴾ لم يأت

---

(١) علل الوقوف : ٣/١٠٤٢.

(٢) المقصد: ٤٠٣.

(٣) منار الهدى: ٤٠٣.

(٤) انظر : ص ٤٧٤ وما بعدها من هذا البحث.

بعد، يقول ابن قيم الجوزية (٧٥١هـ)[١] : «﴿لو﴾ يؤتى بها للربط، لتعلق ماض بماض، كقولك: لو زرتني لأكرمتك؛ ولهذا لم تجزم إذا دخلت على مضارع؛ لأن الوضع للماضي لفظاً ومعنى، كقولك: لو يزورني زيد لأكرمته، فهي في الشرط نظير ﴿إنْ﴾ في الربط بين الجملتين لا في العمل ولا في الاستقبال».

وكلام ابن القيم - رحمه الله - يفيد أن ﴿لو﴾ يؤتى بها؛ لتكون أداة للربط بين ماضيين - كما هنا (تقوَّل - أخذنا)، ووظيفتها في الكلام كوظيفة (إنْ) الشرطية في الربط فقط، أى أنها ليست جازمة مثل (إنْ) ، ولا دالة على الاستقبال. وهي في هذا الربط تجعل الجواب مترتباً على الشرط بمعنى أن يكون الأول - فعل الشرط - سبباً والثاني - جواب الشرط - مسبباً، والشرط ملزوماً، والجزاء لازماً، وما دام الجزاء بهذه المثابة، فقد لزم الإتيان به؛ لتمام المعنى؛ إذ «لايوقف على الشرط دون جزائه»[٢] ؛ لأن بينهما رابطة السببية التي ترتب الجواب على فعل الشرط في الوجود[٣] .

وتأمل قارئاً قرأ قوله تعالى : ﴿ولو تقول علينا بعض الأقاويل﴾ ثم وقف. ماذا أفاد بهذا الوقف؟ لاشيء لأن السامع تعلق ذهنه بـ ﴿لو﴾ التي «تقتضي انتفاء مضمون شرطها؛ لانتفاء مضمون جوابها»[٤] فهو ينتظر جواب

---

(١) بدائع الفوائد: ١/ ٤٤.

(٢) منار الهدى : ١٧.

(٣) تنظر: مقال أ. د/ عبد العظيم المطعني في مجلة منبر الإسلام السنة ٦٠ العدد ٥ جمادى الأخرة/ ١٤٢٢هـ - يوليو/ أغسطس ٢٠٠١م ص: ١٣.

(٤) التحرير والتنوير: ٢٩/ ١٤٥.

﴿لو﴾ الذي به يتم المعنى، والذي تتأكد الحاجة إليـه لأن المقام مقام استدلال ، كما يقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[١] «فمفاد هذه الجـملة استدلال ثان على أن القرآن منزل من عند الله تعالي على طريقة المذهب الكلامي[٢] بعد الاستدلال الأول[٣] المستند إلى القسم والمؤكدات على طريقة الاستدلال الخطابي».

فهذا الاستدلال يوجب أن يتصل الشرط بالجزاء، ليتضح المعنى المقصود ا لاستـدلال عليه، بل إن نسق هذه الايات يحتـم على القارئ ألا يقف من أول الابتداء بـ ﴿لو﴾ إلى نهاية جـوابها، وجوابها مكوّن من صـورة غاية في الفزع والهول؛ حيث تصور الجزاء - على فرض وقوع الشرط، وهو التقوّل على الله بما لم يقل ولم ينزل به وحي - أخذٌ بقـوة وشدة كما يأخـذ الملوك العظماء من يكذب عليهم، فيـقتلوه صبراً - كما ذكرنا - ثم زيادة في الـهول تتم المسارعة إلى قطع حبل الوريد الذي إذا قُطع مـات صاحبه في لحظتـه، ثم إن المشهد لم ينته بعـد، وإنما ذلك المأخوذ بجرمه، وقـد فُعِل به ما فُعِل لايجـرؤ أحد على الدفاع عنه، أو منع ما يقع عليه من الإهلاك والتعذيب.

هذه صورة متكاملة ينقلها إلينا جواب ﴿لو﴾، وهي قد تعانقت واتسقت فجاء الحـرف ﴿ثم﴾ - الذي يفيد الترتيب مع التـراخي؛ ليدلك على أن الأخذ باليمين قد تم، كما يتناسب مع قوة الآخذ وهو الله تعالي - ليعطف على ذلك

---

(١) التحرير والتنوير: ٢٩/ ١٤٤.

(٢) المذهب الكلامي: «هو أن يورد المتكلم حجة لما يدعـيه على طريق أهل الكلام» (الإيضاح للقزويني: ٤١٤).

(٣) يقصـد ابن عاشور بـهذا الاسـتدلال الأول ما جاء في قـوله تعالى: ﴿فلا أقـسم بما تبصـرون ومالا تبصرون إنه لقول رسول كريم﴾ . الأيات : من ٣٨- ٤٠ سورة الحاقة).

قطع الوتين؛ ليسارع في الإهلاك، ثم تأتى الفاء - التي تفيد الترتيب مع التعقيب - ، لأن قطع الوتين يفضى إلى موت محقق سريع؛ لذا كانت (الفاء) عاطفة مناسبة لموقعها، حيث لايصلح غيرها من حروف العطف، وقبل أن يتم قطع الوتين الذي يحدث في سرعة مذهلة لايستطيع أحد من المشركين أن يتقدم إلى ذلك المأخوذ بتلك الشدة، وذلك العنف؛ ليمنع ما وقع له.

وهكذا فنحن أمام مشهد يصور عقوبة يتوعد بها الله تعالى نبيه ﷺ على فرض أن لو تقوَّل على الله مالم يقله - فإ ن الجزاء سيكون هكذا. وهذا دليل على صدق رسول الله ﷺ فيما يبلغه عن ربه بدليل بقائه على قيد الحياة حتى انتهى من إبلاغ كلمه الله، حتى جاء نصر الله والفتح ﴿.. وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلاً ..﴾[1] .

* * *

(١) الأنعام : من الآية : ١١٥ .

سمات جامعة بين مواضع هذا الفصل

جاء هذا الفصل تحت عنوان : (بين القرآن الكريم والكتب المقدسة) مشتملاً على ثمانية مواضع توزعت على أربع مجموعات .

المجموعة الأولى: وتشتمل على المواضع الآتية :

١- الموضع الأول : (آية ٣ آل عمران).

٢- الموضع الثالث: (آية ١٩٣ الشعراء).

٣- الموضع الرابع : (آية ١٩٤ الشعراء).

وهذه المواضع تشترك في العنوان العام لهذا الفصل مع الاشتراك في علة منع الوقف؛ حيث إن الوقف على هذه المواضع يؤدى إلى الفصل بين الجار والمجرور، وبين ما تعلق به، وهذا الفصل يؤدى إلى فساد المعنى؛ فقد جاء قوله تعالى: ﴿من قبل﴾ - في الموضع الأول - متعلقاً بقوله: ﴿وأنزل﴾ ؛ ليفيد اسبقية نزول التوراة والإنجيل في الزمان على نزول القرآن، وأن هديهما للناس كان من قبل نزول القرآن.

أما بعد نزول القرآن فقد نُسخت هذه الهداية المستفادة من التوراة والإنجيل، وأصبح القرآن هو الكلمة الأخيرة من الوحي الإلهى إلى البشرية كلها، وعلى أهل الكتاب - من يهود ونصارى - أن يستمعوا إلى كلمة الله النازلة في القرآن وأن يؤمنوا به كتاباً ناسخاً لما قبله من الكتب المقدسة وليعلموا أن ما أنزل ﴿من قبل﴾ من الكتب إنما كان بمثابة المقدمات التي تسبق الكلمة الأخيرة الفاصلة، فاتصال الجار والمجرور بما قبله؛ ليوحى إلى السامع أهمية

الأسبقية الزمنية لهذين الكتابين على نزول القـرآن، وأنهما قد أصبحا منسوخين بالقـرآن، وأن على اليهـود والنصاري - ليكونوا من الناجين فـي الآخرة - أن يؤمنوا بالقرآن باعتباره الكلمة الأخيرة من الله تعالى لهداية الإنسانية كلها.

وفي الموضع الثالث: ﴿على قلبك﴾ متعلق بقوله: ﴿نَزَّل﴾ أيضاً والنزول على القلب يوحي بالـتثبيت والاطمـئنان إلى عـدم النسـيان، فـاتصال الجـار والمجرور بالفـعل هنا؛ ليفـيد هذه المزية، وكذلك في الموضـع الرابع: ﴿بلسـان عربي مـبين﴾ فهو مـتعلق بالفـعل ﴿نزل﴾؛ ليدل على أن النزول حـدث بهذا اللسـان العربي المبين ليـفيد شرف هذه اللغة، وشـرف ا لمنزَّل عليه، وليردَّ على من كذَّبوا وقالوا: ﴿إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ﴾ (النحل: ١٠٣) فكان الرد ﴿... لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ ﴿١٠٣﴾﴾ (النحل : ١٠٣) فقد اشتركت هذه المواضع الثلاثة في أن الجـار والمجرور فيها جميعـاً متعلق بالفعل ﴿أنزل﴾ - في الأول - وفي الآخرين بالفعل ﴿نزل﴾.

أما المجموعة الثانية: فقد اشتملت على:

١- الموضع الثاني: (الإسراء : ٨٢).

٢- الموضع الخامس: (الشعراء: ١٩٨).

وقـد اشتـركا في الموضـوع العـام لهذا الفـصل، وكـذلك في علة منع الوقف؛ حيث جاء المنع فيهما بسبب العطف.

ففي الموضـع الثاني: جاء عطـف قوله: ﴿ولايزيد الظالمين إلا خسـاراً﴾ على قوله: ﴿ماهو شفاء ورحمة للمؤمنين﴾ أي أن القرآن كان من مقاصد نزوله

أن يجمع بين هذين الهدفين أن يكون سبباً في نجاة المومنين، وسبباً في هلاك الكافرين. فالعطف قد جمع بين هذين الهدفين، لذا لزم الوصل حتى لانقدم بعض المعنى ونؤخر بعضه.

وفي الموضع الخامس: جاء العطف بالفاء في قوله: ﴿فقرأه﴾ على الفعل ﴿نزّلناه﴾ الواقع في حيز ﴿لو﴾، فكان هذا العطف مانعاً من الوقف على قوله: ﴿الأعجمين﴾ ؛ ليفيد الاشتراك في الحدث مع ترتيب القراءة على الإنزال، وأنهما - أي الفعلان ﴿نزلناه، فقرأه﴾ مجتمعان - في موضع الشرط للأداة ﴿لو﴾ الشرطية، والجواب قوله: ﴿ماكانوا به مؤمنين﴾.

والمجموعة الثالثة: قد اشتملت على:

١- الموضع الخامس : (الشعراء: ١٩٨).

٢- الموضع الثامن: (الحاقة: ٤٤).

وقد اشتركا في الموضوع العام لهذا الفصل، كما اشتركا في علة منع الوقف؛ حيث إن الوقف فيهما يؤدي إلى الفصل بين ﴿لو﴾ وجوابها، وذلك ممنوع؛ لأنه يؤدى إلى فساد المعنى كما بينا ذلك سابقاً.

فقد مُنع الوقف - في الخامس - على قوله: ﴿الأعجمين﴾؛ لأن ما بعده جواب ﴿لو﴾، ولايُفصل بين ﴿لو﴾ وجوابها، وهو قوله: ﴿ماكانوا به مؤمنين﴾.

وفي الموضع الثامن: مُنع الوقف على قوله: ﴿الأقاويل﴾ لأن ذلك يؤدى إلى الفصل بين ﴿لو﴾ وجوابها وهو قوله: ﴿لأخذنا منه باليمين﴾، كما اشترك

الموضعان في مجيء فعلى الشرط ماضياً مضعفاً في كل منهما - ﴿نزلناه﴾ - في الخامس و(تقوّل) - في الثامن والتضعيف يفيد تقوية الفعل لأن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى، كما اشترك الفعلان: ﴿نزَّلناه، تقوَّل﴾ - في إسنادهما إلى حرف الجر (على) فقال: ﴿نزَّلناه على﴾ - في الخامس - و﴿تقول علينا﴾ - في الثامن - وهذا الإسناد - في الخامس - يوحي باستعلاء المنزَّل وسموه وتمكنه من قلب المنزَّل عليه وفي الآخر - الثامن - يوحي بفداحة جرم التقوّل على الله، ونسبة ما لم يقله إليه؛ لتنزه ساحته سبحانه عن مثل ذلك.

والمجموعة الرابعة : قد اشتملت على :

١- الموضع السادس: (الحاقة : ٣٨).

٢- الموضع السابع : (الحاقة : ٣٩).

وقد اشتركا في الموضوع العام لهذا الفصل، وفي علة منع الوقف؛ حيث إن الوقف على قوله: ﴿بما تبصرون﴾ في السادس - وعلى قوله: ﴿ومالا تبصرون﴾ - في السابع - يؤدي إلى الفصل بين القسم وجوابه، وهو قوله: ﴿إنه لقول رسول كريم﴾، وذلك ممنوع؛ لذا لزم الوصل؛ لأن فيه الجمع بين الجملتين المكوّن منهما المقسَم به، والوقف على قوله: ﴿بما تبصرون﴾ يؤدى إلى أن نقدم بعض المعنى ونؤخر بعضه، كما أن الوصل يؤدى إلى طباق السلب وهو محسِّن بديعي يقوِّي المعنى ويبرزه بالتضاد - كما ذكرنا - ، كما اشتركت الجملتان في جميع الحروف إلا في زيادة حرف واحد هو ﴿لا﴾ النافية في الجملة الثانية، كما أن الجملتين اشتركتا في أنهما يتكون منهما المقسَم به.

* * *

سمات فارقة بين مواضع هذا الفصل

أما السمات الفارقة التي تميزت بها بعض مواضع هذا الفصل فإننا نجملها فيما يأتي:

المجموعة الأولى: اختلف حرف الجر في هذه المواضع الثلاثة حيث جاء حرف الجر - في الموضع الأول (آية ٣ آل عمران) - ﴿مِنْ﴾ - التي تفيد ابتداء الغاية - ليناسب ذلك أقدمية نزول التورلة والإنجيل على القرآن.

أما في الثالث : (الشعراء: ١٩٣) فقد كان الحرف (على) في قوله: ﴿على قلبك﴾؛ ليفيد علو المنزَّل وتمكنه من قلب النبي ﷺ واطمئنانه ﷺ على ثباته في قلبه وعدم نسيانه؛ ولذا قيل له: ﴿لا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ (١٦) إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ (١٧)﴾ (القيامة: ١٦، ١٧) .

أما في الموضع الرابع: (الشعراء: ١٩٤) فقد كان الحرف هو «الباء» في قوله: ﴿بلسان عربي مبين﴾، ليناسب مادخلت عليه فإن اللسان وسيلة البيان، وأداة البلاغ وإن كان اللفظ يقع على الجارحة المعروفة عند الإنسان، لكن المقصود به هنا اللغة العربية، والباء من معانيها الاستعانة لصلة اللسان بالنطق، فهو وسيلة الكلام والتعبير.

كما اختلف الموضع الأول عن الموضعين الآخرين في أن الأول جمع بين إنزال القران والتوراة والإنجيل في سياق واحد ليؤكد اتحاد المصدر الذي جاءت منه هذه الكتب المقدسة. أما في الموضعين الآخرين فقد كان الحديث عن القرآن وحده.

وفي المجموعة الثانية: اختلفت أدلة العطف في الموضعين فقد جاءت في

الموضع الثاني : (الإسـراء: ٨٢) أداة العطف واواً لتفيد مطلق الجـمع من غير إفادة ترتيب.

أما في الموضع الخامس: (الشعراء: ١٩٨) فـقد جاءت الفاء - التي تفيد الترتيب مع التـعقيب - لتدل على أن ﴿قرأه﴾ يأتى بعـد الفعل ﴿نزّلناه﴾؛ لأن التنزيل يكون أولاً، ثم تأتى بعده القراءة على الناس المخاطبين به.

أما المجموعة الثالثة: فقد اختلف فيها جواب ﴿لو﴾ حيث جاء الجواب - في الموضع الخامس (الشعراء : ١٩٨) - منفيـاً بـ ﴿ما﴾ في قوله: ﴿ماكانوا به مؤمنين﴾.

أما في الثـامن ـالحاقة ٤٤ - فـقد جـاء الجواب مثـبتاً مـؤكداً باللام في قوله: ﴿لأخـذنا منه باليمين﴾، كما اخـتلف الموضعان في إسناد فـعلى الشرط إلى الضميـر؛ حيث أُسند الفعل ﴿نزلناه﴾ - في الخامـس - إلى ضـمير المتكلم المعظم نفـسه وهو الله تعـالى؛ لأن ذلك يناسب الإنزال للقـرآن الكريم، فهـو القول الثقـيل - كما وصفه اللـه تعالى في قوله: ﴿ إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلاً ثَقِيلاً ۝ ﴾ (المزمل : ٥) ثم عدَّاه إلى ضمير القـرآن الكريم وهو الهاء الواقعة موقع المفعول به في ﴿نزّلناه﴾.

وأما الموضع الثامن: فإن الفعل قد أسند إلى ضـمير الغائب إكراماً للنبى ﷺ حتى لايواجـه بما لا يتناسب مع منزلته عند ربه، ولكيـلا يخاطب بما يدل على التهديد والوعيد فقال: ﴿تقوّل﴾ مسنداً إلى ضمير الغائب.

وفي المجـموعة الـرابعة: اخـتلفت الجملتـان في الإثبات والنفي حـيث جاءت الآية (٣٨ : الحاقة) مثبته، وجاءت الآية (٣٩ الحاقة) منفية؛ ليكون في ذلك تقوية للمعنى وتوكيده بإبرازه في صورة التضاد (طباق السلـب).

الفصل الخامس

من أوامر القرآن ونواهيه

***

الموضع الأول :

﴿وَأَنذِرْ بِهِ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِۦ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴿٥١﴾﴾ (آية ٥١ الأنعام).

إضاءة :

في هذه الآية يأمر الله تعالى نبيه محمداً ﷺ أن ينذر «والإنذار: الإعلام»[١] - بالقرآن هؤلاء الذين يخافون أن يحشروا إلى ربهم يوم القيامة، والحال أنه لاولي يتولى أمرهم، ولاناصر لهم من دونه تعالى، ولاشفيع يشفع لهم؛ لأنه في ذلك اليوم لاأمر إلا له ولاشفاعة لأحد إلا بإذنه، أما غير المؤمنين الذين ظنوا أن هناك من ينقذهم أو يشفع لهم من دونه تعالى فهم واهمون؛ ولذا فلا أمل في تقواهم، أما الذين يرجى تقواهم وجدوى الإنذار فيهم فهم الذين يخافون ذلك الحشر[٢].

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿إلى ربهم﴾ في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط. الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف المدينة النبوية، وفي ط. مصحف ليبيا.

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا: فالإمام الداني (٤٤٤هـ)[٣] يقول:

---

(١) الجامع لأحكام القرآن : ٦/٤٠٤.

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢/٢٥١، والبحر المحيط : ٤/٥١٩، وإرشاد العقل السليم: ٢/١٠٢، وروح المعاني: ٧/ ٢٣٠، والتحرير و التنوير: ٧/ ٢٤٤.

(٣) المكتفى : ٢٥٠.

«﴿.. أفلا تتفكرون - ٥٠ -﴾ تام، ومثله: ﴿لعلهم يتقون-٥١-﴾. ولم يذكر وقفاً من أى نوع أثناء هذه الآية (٥١) على أي لفظ منها، وهذا يدل على المنع.

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[1]: «﴿.. تتفكرون - ٥٠-﴾ تام ﴿.. لعلهم يتقون -٥١-﴾ حسن». ولم يذكر وقفاً من أى نوع أثناء هذه الآية - ٥١- على أي لفظ منها وهذا يدل على المنع.

ويقول الأشموني[2] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «﴿.. تتفكرون - ٥٠﴾ تام، ﴿إلى ربهم، ولاشفيع﴾ ليسا بوقف؛ لأن ﴿ليس لهم﴾ في موضع الحال، وذو ا لحال (الواو) في ﴿يحشرون﴾، والعلة في الثاني: الابتداء بحرف الترجي، وهو في التعلق كلام (كي) أي وأنذرهم رجاء أن تحصل لهم التقوى ﴿يتقون﴾ تام».

ومن كلام القراء يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿إلى ربهم﴾ لأن ما بعده في موضع الحال من «الواو» في قوله: ﴿أن يحشروا﴾ والوقف يؤدى إلى الفصل بين الحال وصاحبها وذلك ممنوع لأنه يفسد المعنى.

وزاد الأشموني موضعاً آخر، وهو منع الوقف على قوله: ﴿ولاشفيع﴾؛ لأن الوقف عليه يؤدى إلى الابتداء بحرف الترجي ﴿لعل﴾ وهو في التعلق كلام (كي) وهذا ابتداء قبيح لأن (لعل) شديدة التعلق بما قبلها، فهي بمثابة التعليل لما قبلها ولايصح فصل ما يقع موقع التعليل عما يعلل له.

---

(١) المقصد: ١٣١.

(٢) منار الهدى: ١٣١.

أمـا النحاة فـإن المنع يفـهم من كـلامهم أيضـاً: فـيقـول الزمـخشـري (٥٣٨هـ)[١] : ﴿ليس لهم من دونه ولي ولا شـفـيع﴾ في موضع الحـال من ﴿يحشروا﴾ بمعنى يخافون أن يحشروا غير منصورين ولا مشفوعاً لهم».

وبهذا القول قـال أبو السعود (٩٨٢هـ)[٢] ، والآلوسي (١٢٧٠هـ)[٣] وابن عاشور (١٣٩٤هـ)[٤] .

ومن كلام النحاة يتـبين لنا علة منع الوقف على قوله: ﴿إلى ربهم﴾ لأن ما بعده في موضع الحال من الواو في قـوله: ﴿أن يحشروا﴾ وهذه الحال بمثابة القيد الواجب ذكـره؛ لأن كل الناس محشورون، ولكن الحـشر المراد هنا لقوم يخافون أن يحشروا غير منصورين ولا مـشفوعاً لهم؛ فذكر هذه الحال ضروري لحاجة المعنى إليه؛ لذا منع الوقف على قوله: ﴿إلى ربهم﴾.

هذا، والبلاغـيون يؤيدون منع الوقف على قـوله: ﴿إلى ربهم﴾ لأن ما بعده - وهو قـوله: ﴿ليس لهم من دونه ولي ولا شفيع﴾ في مـوقع الحال من (الواو) في قـوله: ﴿أن يحشـروا﴾، والحال خـبر في المعنى، وكـما لايجـوز الفصـل بين الخبر والمبـتدأ لايجـوز الفصل بين الحـال وصاحـبها؛ ولـذا يقول الزمخـشري (٥٣٨هـ)[٥] : «... ولابد من هذه الحال؛ لأن كـلا محـشور فالمخوف إنما هو الحشر على هذه الحال..». فذكر الحال هنا أمر ضروري؛ لأن

---

(١) الكشاف: ٢/ ٢١.

(٢) إرشاد العقل السليم: ٢/ ١٠٢.

(٣) انظر: روح المعاني: ٧/ ٢٣٠.

(٤) انظر: التحرير وا لتنوير: ٧/ ٢٤٤.

(٥) انظر: الكشاف: ٢/ ٢١.

الخوف من الحشر ليس على إطلاقه، وإنما الخوف من حشر خاص موصوف بأن المحشورين غير منصورين، وغير مشفوع لهم، فهذا الوصف الخاص بهؤلاء المحشورين جعل هذين القيدين يحتاجهما المعنى والوقف قبل الإتيان بهما يؤدى إلى فساد المعنى.

يقول أبو السعود (٩٨٢هـ)[١] : «وقوله: ﴿ليس لهم من دونه ولي ولا شفيع﴾ في حيز النصب على الحالية من ضمير ﴿يحشروا﴾ و﴿مِنْ﴾ متعلقة بمحذوف وقع حالاً من اسم ليس؛ لأنه في الأصل صفة له، فلما قدم عليه انتصب حالاً خلا أن الحال الأولى لإخراج الحشر الذي لم يقيد بها عن حيز الخوف، وتحقيق أن ما نيط به الخوف هو الحشر على تلك الحالة لا الحشر كيفما كان..».

وكلام أبي السعود[٢] - رحمه الله - يفيد أن قوله: ﴿ليس لهم من دونه ولي ولا شفيع﴾ حال كما قال الزمخشري وغيره، وأن هذه الحال تصف المحشورين وصفاً خاصاً بهم، فهم يخافون حشراً إلى ربهم غير منصورين فيه، وغير مشفوع لهم لا حشراً مطلقاً؛ لذا كان ذكر هذه الحال أمراً ضرورياً لتمام المعنى.

هذا، وقد عرضنا من قبل لرأى الإمام عبد القاهر (٤٧١هـ) في أهمية الإتيان بالحال في الكلام لتمام المعنى؛ لأنه يصف صاحب الحال أثناء مزاولته القيام بالحدث[٣] ، ولأنه خبر في المعنى، وأهميته في الكلام كأهمية خبر المبتدأ للمبتدأ تماماً.

---

(١) إرشاد العقل السليم: ٢/ ١٠٢.

(٢) ومثله ماقاله الألوسي في : (روح المعاني: ٧/ ٢٣٠).

(٣) انظر: دلائل الإعجاز: ٢١٢.

الموضع الثاني :

﴿ قَٰتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ ٱللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ ۝ وَيُذْهِبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ ۗ وَيَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ۝ ﴾ (الآيتان : ١٤، ١٥ التوبة).

إضاءة :

في هاتين الآيتين يأمر الله تعالى المؤمنين - من خلال رسوله ﷺ - أن يقاتلوا الكفار، ووعدهم الله تعالى: أن يثبت قلوبهم علي الإيمان، وأن يعذب الكفار بأيدى المؤمنين فيقتلوهم ويذيقوهم ألوان الذل والهوان بالأسر؛ ليتم لهم النصر والظفر على هؤلاء الكفار، وعندئذ يكون الشفاء لصدرور قوم مؤمنين وهم خزاعة الذين كانوا حلفاء لرسول الله ﷺ فاعتدى عليهم بنو بكر بمعونة قريش، فأعملوا فيهم القتل وهم يصلون، فلما شكوا ذلك إلى رسول الله ﷺ قال لعمرو بن سالم الخزاعي: «نُصرتَ ياعمرو بن سالم» يقول أبو حيان (٧٤٥هـ)[١] : «ووجه تخصيصهم أنهم هم الذين نقض فيهم العهد ونالتهم الحرب، وكان يومئذ في خزاعة مؤمنون كثير، ألا ترى إلى قول الخزاعي المستنصر بالنبي ﷺ: ثمت أسلمنا فلم ننزع يدا .

وفي آخر الرجز : وقتلونا ركعاً وسجداً .

وإذهاب الغيظ بما نال الكفار من المكروه، وهذه الجملة كالتأكيد للتي قبلها؛ لأن شفاء الصدور من آلة الغيظ هو إذهاب الغيظ».

---

(١) البحر المحيط : ٥/٣٨٣، وانظر معه: الكشاف: ٢/١٧٨، وإرشاد العقل السليم: ٢/٢٥٨، وروح المعاني: ١٠/ ٩٠، والتحرير والتنوير: ١٠/١٣٥.

﴿ويتوب الله على من يشاء﴾ وهذا استئناف يفيد أن بعض هؤلاء الكفار الذين أمروا بقتالهم منهم من يتوب من كفره ويدخل الإيمان، وقد كان فأسلم ناس كثيرون وحسن إسلامهم كأبي سفيان وغيره. ﴿والله عليم﴾ بكل شيء لايخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء ﴿حكيم﴾ يتصرف بحكمه ويضع الأمور في نصابها الصحيح.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله : ﴿قوم مؤمنين﴾ في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف ليبيا.

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا: فالإمام السجاوندي (٥٦٠هـ)[١] يقول: «﴿قوم مؤمنين -١٤- لا﴾؛ لعطف ﴿ويذهب﴾ على : ﴿ويشف﴾».

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٢] : «﴿مؤمنين -١٣-﴾ تام، وكذا: ﴿غيظ قلوبهم -١٥-﴾». ولم يذكر وقفاً من أي نوع على أى لفظ في الآية - ١٤- كلها - موضع الشاهد - وهذا يدل على المنع، ويقول الأشموني[٣] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «﴿مؤمنين -١٣-﴾ كاف، ﴿قلوبهم - ١٥-﴾ حسن». ولم يذكر وقفاً من أى نوع على أي لفظ في الآية الرابعة عشرة كلها - موضع الشاهد - وهذا يدل على المنع.

---

(١) علل الوقوف : ٥٤٦/٢.

(٢) المقصد: ١٦٣.

(٣) منار الهدى: ١٦٣.

ومن كلام الفراء يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿قوم مؤمنين -١٤﴾ لعطف ﴿ويذهب﴾ على ﴿ويشف﴾ وهذا العطف يؤدى إلى الاشتراك في المعنى الذي يُلزم بذكر المعطوف والمعطوف عليه.

ويُفهم المنع من كلام النحاة أيضاً: فيقول النحاس (٣٣٨هـ)[١] : «﴿قاتلوهم..﴾ (١٤، ١٥) أمر ﴿يعذبهم الله﴾ جوابه، وهو جزم بمعنى المجازاة، والتقدير : إن تقاتلوهم يعذبهم الله ﴿بأيديكم ويخزهم وينصركم عليهم ويشف صدور قوم مؤمنين﴾، ﴿ويذهب غيظ قلوبهم﴾ (١٥) كله عطف».

وكلام النحاس هنا يفيد أن فعل الأمر ﴿قاتلوهم﴾ جوابه ﴿يعذبهم الله﴾ وماعُطف عليه من أفعال مجزومة، وهي قوله: ﴿ويخزهم﴾ ﴿وينصركم عليهم﴾، ﴿ويشف﴾ ، ﴿ويذهب﴾ فهذه كلها أفعال مجزومة واقعة في جواب الأمر. وبهذا قال الفراء[٢] (٢٠٧هـ) والقرطبي[٣] (٦٧١هـ)، وأبو حيان[٤] (٧٤٥هـ) وغيرهم.

ثم يقول النحاس (٣٣٨هـ)[٥] : «.. ﴿ويتوب الله على من يشاء﴾ القراءة بالرفع؛ لأنه ليس من جنس الأول؛ لأن القتال غير موجب لهم التوبة من الله عز وجل، وهو موجب لهم العذاب والخزى وشفاء صدور المؤمنين،

(١) إعراب القرآن: ٢/ ٢٠٥.
(٢) انظر : معاني القرآن : ١/ ٤٢٦.
(٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن: ٨/ ٨٤.
(٤) انظر: البحر المحيط: ٥/ ٣٨٣.
(٥) إعراب القرآن: ٢/ ٢٠٥.

وذهاب غـيظ قلوبهم، ونظـيره: ﴿فـإن يشـأ الله يـختـم على قلبك﴾[1] ثم الكلام، ثم قال: ﴿ويمح الله الباطل﴾» .

ومن كلام النـحاة يتبين لنا منـع الوقف على قوله: ﴿قـوم مؤمنين ١٤﴾ لأن مـا بعده مـعطوف عليه، وهذه المـعطوفات الأربعـة على جواب الأمـر - ﴿يعـذبهم الله بأيديكم﴾ - من الجواب، ولايتم المـعنى إلا بذكرها جـميـعاً؛ ولذلك جاء قوله: ﴿ويتوب الله على من يشاء﴾ مرفوعاً؛ «لأنه ليـس من جنس الأول لأن القتال غـير موجب لهم التوبة من الله عـز وجل، وهو موجب لهم العذاب والخزى وشفاء صدور المؤمنين وذهاب غيظ قلوبهم»[2] .

وعلى هذا فـقوله: ﴿ويـتوب﴾ بالرفع دل على اسـتـئناف كلام جـديد يخالف الأول؛ لأنه يؤسس حكمـاً مستقـلاً عن الحكم الأول؛ حيث إن الحكم الجـديد يفيـد أن الله يتوب على مـن يشاء من كـفار مكة، فـيدخل الإسـلام ويحسن إسلامه كـأبي سفيان وغيره، وهذا حكم مخـالف للحكم السابق كما ترى.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قـوله: ﴿قوم مؤمنين﴾ لأن ما بعده من تتمة الجواب؛ لأن هذا الأمر ﴿قاتـلوهم﴾ ذكر في جوابه خمسة أمور - كـمـا يقـول الصـاوي[3] (١٢٤١هـ) - وهي قـوله: ﴿يعـذبهم الله﴾ ، ﴿ويخزهم﴾، ﴿وينصـركم﴾، ﴿ويشف﴾، ﴿ويذهب﴾، فهذه الأمور الخـمسة

---

(١) من الآية: ٢٤ (الشورى) يقول المحقق لمعاني القرآن للفراء في حاشيـة ص : ٤٢٦ من ج١ مانصه: «وقد رسم (يمح) دون واو في المصحف مع نيتها، وقد دل على هذا قوله: ﴿ويحق﴾ بالرفع».

(٢) إعراب القرآن: ٢/٢٠٥.

(٣) انظر : حاشية الصاوي علي الجلالين : ٢/ ١٤٠.

كلها جواب، ولايتم الجواب بذكر بعضهـا دون بقيتها؛ لأنك عندما تقف دون الإتيان بها جميعاً تكون قد قدمت بعض المعنى وأخرت بعضه وذلك يؤدى إلى نقصان الفائدة المقصودة من الكلام.

يقول ابن عـاشور (١٣٩٤هـ)[١] : «.. وجزم ﴿يعـذبهم﴾ وما عطف عليه في جـواب الأمر، وفي جعله جـواباً وجزاءً أن الله ضمن لـلمسلمين من تلك المقاتلة خمس فوائد..». فهذه الفوائد الخمس لابد من ذكرها كلها عقيب فعل الأمر ليتم الحكم الخاص بهؤلاء الذين أمر الله بقتلهم، أما الذين لم يُقتلوا فإن لهم حـكماً خاصـاً بهم جاء مـستأنفـاً وهو قوله: ﴿ويتـوب الله على من يشاء﴾ يقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[٢] عنه «جملة ابتدائية مستأنفة؛ لأنه ابتداء كلام ليس مما يترتـب على الأمر بالقتال، بل لذكر من لم يُـقتلوا، ولذلك جاء الفعل فيها مرفوعاً، فدل هذا النظم على أنها راجعة إلى قوم آخرين».

وعلى هذا فإن القـارئ مطالب بأن يقف حيث يتم المعنى ويبتـدئ حيث يحسن الابتداء، وذلك يتطلب من القارئ أن يحسن تدبـر معانى ما يقرأ؛ حتى يؤدى المعنى تاماً غـير منقوص، ثم يبـتدئ حيث يكون الابتـداء مفيـداً حكماً جديداً.

هذا، وقد ذكرنا - من قبل - أن المعطوف عليـه والمعطوف متلازمان كل منهما يطلب الآخر، وهما كالكلمة الواحدة. ذلك أن أداة العطف تقوم بإشراك المعطوفين في المعنى وفي الحكم الإعرابي، وهذا يتطلب ذكر ما تم الاشتراك فيه

---

(١) التحرير و التنوير : ١٣٥/١٠.

(٢) السابق: ١٣٧/١٠.

بأداة العطف، أو بأدوات العطف إن كثرت المعطوفات. يقول عبد القاهر (٤٧١هـ)[١] - في معرض الحديث عن عطف الجمل -: «.. وإذا كان كذلك كانت مع الأولى كالشيء الواحد، وكان منزلتها منها منزلة المفعول والظرف وسائر مايجيء بعد تمام الجملة من معمولات الفعل مما لايمكن إفراده عن الجملة وأن يعتد كلاماً على حدته».

الموضع الثالث:

﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ۝ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ وَاذْكُر رَّبَّكَ إِذَا نَسِيتَ وَقُلْ عَسَىٰ أَن يَهْدِيَنِ رَبِّي لِأَقْرَبَ مِنْ هَٰذَا رَشَدًا ۝﴾ (الآيتان: ٢٣، ٢٤ الكهف).

إضاءة:

يقول القرطبي (٦٧١هـ)[٢]: «قال العلماء: عاتب الله تعالى نبيه ﷺ على قوله للكفار حين سألوه عن الروح والفتية وذي القرنين: غداً أخبركم بجواب أسئلتكم ولم يستثن في ذلك فاحتبس الوحي عنه خمسة عشر يوماً حتى شق ذلك عليه وأرجف الكفار به، فنزلت عليه هذه السورة مفرجة، وأمر في هذه الآية ألا يقول في أمر من الأمور إني أفعل غداً كذا، وكذا إلا أن يعلق ذلك بمشيئة الله عز وجل».

ففي هذه الآية تأديب لنبيه ﷺ وللأمة من خلاله ﷺ ألا يقول لأجل

(١) دلائل الإعجاز: ٢٤٤.

(٢) الجامع لأحكام القرآن: ١٠/ ٣٩٤، ولنظر معه: الكشاف: ٢/ ٤٧٩، وغرائب القرآن: ١٥/ ١٢٠، وروح المعاني: ١٥/ ٣٥٧، والتحرير والتنوير: ١٥/ ٢٩٥.

شيء يريد أن يفعله إني فاعل هذا الشيء غداً في حال من الأحوال إلا في حال كون القـول ملتبـساً بذكر إلا أن يشـاء الله ﴿واذكر ربك﴾ «تعـالى أي مشيـئة ربك، فالكلام على حذف مضاف»[1] .

﴿إذا نسيت﴾ «أي إذا فرط منك نسـيان ذلك ثم تذكرته فإنه مـادام ناسياً لايؤمر بالذكر، وهو أمر بالتدارك عند التذكر سواء قصر الفصل أم طال»[2] .

﴿وقل عسى أن يهدين ربى﴾ «أي يوفـقني ﴿لأقرب من هذا﴾ أي لشيء أقرب وأظهـر من نبأ أصـحاب الكهف من الآيات والدلائل الدالة علـى نبوتي ﴿رشداً﴾ إرشاد للناس ودلالة على ذلك»[3] .

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا عـلى قوله: ﴿غـدا -٢٣-﴾ في ط. مـصـحف الملك الثانيـة وما بعـدها، وفي ط. مصـحف الأزهر الشريف، وفي ط. مـصحف ليبيا.

والقـراء يقولون بمنع الوقـف هنا: فالإمـام الداني (٤٤٤هـ)[4] يقول: «﴿.. إلا قليل -٢٢﴾ كاف ورأس آية في المدني الأخير، ومثله: ﴿.. إلا أن يشاء الله -٢٤-﴾ ﴿.. رشدا -٢٤-﴾ تام». ولم يذكر وقفاً من أى نوع على قوله : ﴿غدا -٢٣-﴾ ، وهذا يدل على المنع.

---

(١) روح المعاني: ١٥/ ٣٦٠.

(٢) السابق: نفس الموضع .

(٣) السابق: ١٥/ ٣٦٢.

(٤) المكتفى: ٣٦٨.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[١] : «﴿غدا -٢٣- ﴾ [لا]».

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٢] : «﴿منهم أحداً -٢٢-﴾ كاف ﴿.. إلا أن يشاء الله -٢٤-﴾ تام». ولم يذكر وقفاً من أي نوع على رأس الآية (٢٣) أو أثناءها على أي لفظ منها، وهذا يدل على المنع.

ويقول الأشموني[٣] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «﴿ذلك غدا -٢٣-﴾ ليس بوقف لوجود الاستثناء بعده، ﴿إلا أن يشاء الله -٢٤-﴾ تام. اعلم أنه لايصح رجوع الاستثناء لقوله: ﴿إني فاعل ذلك غدا﴾؛ لأن مفعول ﴿يشاء﴾ إما الفعل وإما الترك فإن كان الفعل فالمعنى: إني فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله فعله فلا أفعله، ولايخفى فساده؛ إذ ما يشاء الله وقوعه وجب وقوعه، وإن كان الترك فهو فاسد أيضاً من حيث تعلق النهي به؛ إذ قوله: إني فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله تركه صحيح، لكن تعلق النهي بهذا فاسد؛ إذ يفيد أن الله نهي عن قول القائل: إني فاعل ذلك إلا أن يشاء الله تركه، مع أنه لاينهى عن ذلك فتعين أن يرجع الاستثناء للنهي: أي لاتقولن لشيء إني فاعل ذلك غداً في حال من الأحوال إلا في حال كون القول ملتبساً بذكر إلا أن يشاء الله فهو استثناء مفرغ وفيه حذف الباء، وحذف المضاف قاله شيخ مشايخنا الأجهوري تغمده الله برحمته ورضوانه».

ومن كلام القراء يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿غداً﴾ لأن الاستثناء

---

(١) علل الوقوف : ٢/٦٥٩.

(٢) المقصد: ٢٣٠.

(٣) منار الهدى: ٢٣٠.

بعده راجع إلى النهي في قوله: ﴿ولاتقولن﴾ وأسلوب الاستثناء - من المستثنى منه والمستثنى وأداة الاستثناء - كالكلام الواحد. وسنزيد هذا الكلام وضوحاً فيما بعد - إن شاء الله تعالى - .

أما النحاة فإن المنع يفهم من كلامهم أيضاً: فيقول الفراء (٢٠٧هـ)[١] : «. . . إلا أن تقول إن شاء الله، ويكون مع القول ولاتقولنه إلا أن يشاء الله أي إلا ما يريد الله».

ويُفهم من كلام الفراء ضرورة اتصال ﴿إلا أن يشاء الله﴾ بالقول وهو: ﴿ولاتقولن﴾.

ويقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[٢] : ﴿إلا أن يشاء الله﴾ متعلق بالنهى لابقوله: ﴿إني فاعل﴾؛ لأنه لو قال: إني فاعل كذا إلا أن يشاء الله كانَ معناه: إلا أن تعترض مشيئة الله دون فعله، وذلك مما لامدخل فيه للنهى، وتعلقه بالنهي على وجهين:

أحدهما: ولاتقولن ذلك القول إلا أن يشاء الله أن تقوله بأن يأذن لك فيه. والثاني: ولاتقولنه إلا بأن يشاء الله أي إلا بمشيئة الله وهو في موضع الحال، يعني إلا ملتبساً بمشيئة الله قائلاً إن شاء الله. وفيه وجه ثالث: وهو: أن يكون ﴿إن شاء الله﴾ في معنى كلمة تأبيد، كأنه قيل: ولا تقولنه أبداً».

ويُفهم من كلام الزمخشري - رحمه الله - أن الاستثناء في قوله: ﴿إلا أن يشاء الله﴾ متعلق بالنهى في قوله : ﴿ولاتقولن﴾ وتعلقه بهذا النهي يجعله

---

(١) معاني القرآن: ٢/١٣٨. وانظر معه : معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٣/٢٧٨.

(٢) الكشاف: ٢/٤٧٩، وانظر معه: البيان: ٢/١٠٥ والتبيان: ٢/٨٤٣.

مرتبطاً به ارتباطاً وثيقاً، بحيث لايصح الفصل بينهما بالوقف.

ويقول العكبري (٦١٦هـ)[١] : « وموضع ﴿أن يشاء الله﴾ نصب على وجهين :

أحدهما : على الاستثناء، والتقدير: لاتقولن ذلك في وقت إلا وقت أن يشاء الله أي يأذن فحذف ا لوقت وهو مراد.

والثاني : هو حال والتقدير: لاتقـولن أفعل غداً إلا قائلاً: إن شاء الله، فحذف القول وهو كثير، وجعل قوله: ﴿أن يشاء﴾ في معنى: إن شاء وهو مما حمل على المعنى، وقـيل: التقدير إلا بأن يشـاء الله أي متلبـساً بقـول إن شاء الله».

وكـلام العكبري - رحـمه الله - يـفيـد أن قوله: ﴿أن يشـاء الله﴾ في موضع نصب على الاستثناء أو على الحال.

والاستثناء : - كما ذكـرنا من قبل - إخراج حكم خاص من حكم عام بأداة استـثـناء، وهذا يدل على اتصـال المعاني فـي أسلوب الاستـثناء بحـيث لايُفصـل بين المستثنى والمستثنى منه بفاصل حفاظاً على اتصال المعنى.

أما الحـال فإنه خبر فـي المعنى، والخبر ركن الإسناد فكمـا لايُفصل بين المبتدأ وخبره، كذلك لايُفصل بين الحال وصاحبها.

هذا ، والبلاغـيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿غداً﴾ لأن مـا بعده استثناء مما قبله، وهذا الاستثناء يجـعل المعنى مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً أي أن المعنى

---

(١) التبيان : ٢/٨٤٣، وانظر معه: البحر المحيط : ٧/١٦٢.

المستثني منه والمعنى المستثنى يصير كالكلام الواحد الذي تعذر الفصل بين أجزائه؛ لئلا يفسد المعنى. يقول النيسابوري (٧٢٨هـ)[١] : «.. بناء على أن المستثنى منه مع الاستثناء وأداته كالكلام الواحد».

وعلى هذا فلو أن قارئاً قرأ: ﴿ولاتقولن لشيء إني فاعل ذلك غداً﴾ ووقف فإن المعنى المتبادر هو النهي عن أن تقول لفعل شيء إني فاعل ذلك في المستقبل. وهذا ليس بشيء إذ لايفيد معنى يحسن السكوت عليه، وإذاً فلابد من ا لإتيان بقوله: ﴿إلا أن يشاء الله﴾ موصولاً بقوله: ﴿غداً﴾ لذا يقول النيسابوري (٧٢٨هـ)[٢] : «.. فالصواب أن يقال: إنه من تمام قوله: ﴿ولاتقولن﴾ ثم إن قدر المراد إلا أن يشاء الله أن تقول: إني فاعل ذلك غداً أي فيما يستقبل من الزمان ولم يرد الغد بعينه، وقوله: ﴿إلا أن يشاء الله﴾ أن تقوله بأن يؤذن لك في ذلك الإخبار كان معنى صحيحاً، ولكنه لايكون موافقاً لسبب النزول فالمعنى الموافق هو أن يكون قوله هذا في موضع الحال أي لاتقولنه إلا ملتبساً بأن يشاء الله يعني: قائلاً إن شاء الله ...». فالنيسابوري يرى - كما يرى الزمخشري وغيره - أن قوله: ﴿إلا أن يشاء الله﴾ من تمام قوله: ﴿ولاتقولن﴾ أي أن المعنى لايتم إلا بذكر الاستثناء؛ لأنه به يتم المعنى، ويفيد الكلام معنى يحسن السكوت عليه.

وللنيسابوري - رحمه الله - هنا فهم راقٍ للمعنى المراد هنا - والله أعلم بمراده - حيث يفضل أن يكون قوله: ﴿إلا أن يشاء الله﴾ في موضع النصب

---

(١) غرائب القرآن: ١٥/ ١٢١، وانظر معه: إرشاد العقل السليم : ٣/ ٢٤٨.

(٢) غرائب القرآن: ١٥/ ١٢٠.

على الحال؛ ليكون المعنى المفهوم مناسباً لسبب النزول الذي ذكرناه من قبل «أي لا تقولنه إلا ملتبساً بأن يشاء الله يعني: قائلاً: إن شاء الله». وإن كان المعنى الآخر الذي يترتب على القول بأن النصب على الاستثناء يفيد معنى صحيحاً، والذي قدره بقوله: «وقوله: ﴿إلا أن يشاء الله﴾ أن تقوله بأن يؤذن لك في ذلك الإخبار».

أو كما قدَّره العكبري[1] : «لاتقولن ذلك في وقت إلا وقت أن يشاء الله أي يأذن، فحذف الوقت، وهو مراد».

ويقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[2] : «.. وقوله: ﴿إلا أن يشاء الله استثناء حقيقي من الكلام الذي قبله، وفي كيفية نظمه اختلاف للمفسرين، فمقتضي كلام الزمخشري أنه من بقية جملة النهي أي هو استثناء من حكم النهي أى لاتقولن: إني فاعل.. إلخ إلا أن يشاء الله أن تقوله، ومشيئة الله تُعلم من إذنه بذلك فصار المعنى: إلا أن يأذن الله لك بأن تقوله، وعليه فالمصدر المنسبك من ﴿أن يشاء الله﴾ مستثنى من عموم المنهيات، وهو من كلام الله تعالى، ومفعول : ﴿يشاء الله﴾ محذوف دل عليه ما قبله، كما هو شأن فعل المشيئة والتقدير إلا قولاً شاءه الله فأنت غير منهى عن أن تقوله..».

فابن عاشور - رحمه الله - يرى أن قوله: ﴿إلا أن يشاء الله﴾ - كما فهم من كلام الزمخشري - من بقية جملة النهي أي هو استثناء من حكم النهي.

---

(١) التبيان : ٨٤٣/٢، وانظر معه: الكشاف: ٤٧٩/٢.

(٢) التحرير والتنوير: ٢٩٥/١٥.

وكما قلنا من قبل: الاستثناء - أي المستثنى منه والمستثنى والأداة - كالكلام الواحد. والكلام الواحد لايصح الفصل بين أجزائه، أو يوقف على بعض منه دون بعضه الآخر حتى نقدم معنى مفيداً يحسن السكوت عليه؛ لذا منع الوقف هنا على قوله: ﴿غداً﴾، فتحصل من آراء العلماء السابقة أن هذا الموضع قد منع الوقف عليه للاستثناء وللحال[1] .

الموضع الرابع :

﴿ وَلَوْلَآ إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَآءَ ٱللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِٱللَّهِ إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ۝ فَعَسَىٰ رَبِّىٓ أَن يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِّن جَنَّتِكَ وَيُرْسِلَ عَلَيْهَا حُسْبَانًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فَتُصْبِحَ صَعِيدًا زَلَقًا ۝ أَوْ يُصْبِحَ مَآؤُهَا غَوْرًا فَلَن تَسْتَطِيعَ لَهُۥ طَلَبًا ۝ ﴾ [الآيات من: ٣٩ - ٤١ الكهف].

إضاءة :

هذه الآيات جزء من حوار دار بين مؤمن وكافر .

يقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[2] : «.. وعن ابن عباس: هما أخوان من بني إسرائيل مات أبوهما، وترك لهما مالاً فاشترى أحدهما أرضاً وجعل فيها جنتين، وتصدق الآخر بماله، فكان من أمرهما في الدنيا ما قصه الله تعالى في هذه السورة، وحكي مصيرهما في الآخرة بما حكاه الله في سورة الصافات في قوله: ﴿فَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَسَآءَلُونَ ۝ قَالَ قَآئِلٌ مِّنْهُمْ إِنِّى كَانَ

---

(١) انظر: دلائل الإعجاز: ٢١٢، ٥٤٢، وانظر معه: الإيضاح للقزويني : ١٩٨.

(٢) التحرير والتنوير: ١٥/٣١٦، وانظر معه: الجامع لأحكام القرآن: ١٠/٤٠٨، والبحر المحيط : ٧/١٧٣، وروح المعاني: ١٥/٣٩٤.

لِي قَرِينٌ ﴿٥١﴾ يَقُولُ أَئِنَّكَ لَمِنَ الْمُصَدِّقِينَ ﴿٥٢﴾﴾ الآيات[1] فتكون قصتهما معلومة بما نزل فيها من القرآن في سورة الصافات قبل سورة الكهف».

وفي هذه الجزء من الحوار يقول المؤمن لأخيه الكافر: هلا إذا دخلت بستانك أو حديقتك، ورأيت نعم الله عليك فيها - أو في الجنتين - متحدثاً بنعمة الله عليك عارفاً بفضله ناسباً الفضل إليه: ﴿ماشاء الله لاقوة إلا بالله﴾.

قال القرطبي (٦٧١هـ)[2] : «قال أنس بن مالك: قال النبي ﷺ :«من رأى شيئاً فأعجبه فقال: ماشاء الله لاقوة إلا بالله لم يضره عين»[3] - أما أنا فقد تراني أقل منك مالاً وولداً، ولكن ربي قادر على أن يبدل حالي، فيجعلني أكثر منك مالاً وولداً، ويرسل على جنتك عذاباً من السماء أو صاعقة تحرق مافيها من شجر وثمر وتجعلها «أرضاً بيضا يزلق عليها لملاستها»[4] أو يجعل عيون الماء التي تروى هذه الحديقة تغيض في الأرض وتغور فيها، فلا يستطيع أحد أن يطلب هذا الماء لبعد غوره في الأرض، فهذه قدرة الله التي لايردها شيء».

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿ولدا -٣٩-﴾ في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف وفي ط. مصحف ليبيا.

أما القراء فقد اختلفوا في القول بمنع الوقف هنا :

---

(١) الآيات: من ٥٠ - ٦١ الصافات .

(٢) الجامع لأحكام القرآن : ٤١٧/١٠.

(٣) ذكره السيوطي في الجامع الكبير: ٨١٥/٤، وفي الصغير برقم ٨٦٨٤ من رواية ابن السني عن أنس بن مالك.

(٤) الكشاف : ٤٨٥/٢.

فالإمام الداني (٤٤٤هـ)[١] : «.. ﴿بربى أحداً -٣٨-﴾ تام، ومثله: ﴿.. طلباً -٤١-﴾».

ولم يذكر وقفاً من أى نوع على قوله: ﴿ولدا -٣٩-﴾ ولا على ﴿زلقا -٤٠-﴾، وهذا يدل على المنع.

أما السجاوندي (٥٦٠هـ)[٢] فقد أجاز الوقف هنا حيث يقول : «﴿ولدا -٣٩- ج﴾؛ لاحتمال الفاء جواب ﴿إن ترن﴾، ولإتمام المقصود، أي إن تحتقرني لقلة المال فأرجو أن يجعلني ربي خيراً منك مالاً في المآل. ﴿زلقاً -٤٠-ˇ﴾ للعطف بأو».

وبمثل قوله قال الأشموني[٣] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري : «﴿... ولدا -٣٩-﴾ جائز، وجواب ﴿إن﴾ محذوف تقديره: إن ترن أنا أقل منك مالاً وولدا تحتقرني لقلة المال مع اتحاد القائل والمقول له، ولا وقف من قوله: ﴿فعسى ربي..﴾ إلى : ﴿طلباً﴾».

فهذان قولان بجواز الوقف على قوله: ﴿ولدا﴾ قال بهما كل من السجاوندي والأشموني، وسأعود إليهما - إن شاء الله تعالى - بعد عرض آراء النحاة في الموضع حتى يتبين لنا وجه الحق فيه، ونختار من هؤلاء النحاة الإمام ابن الأنباري (٥٧٧هـ) الذي يقول[٤] : «قوله تعالى: ﴿إن ترن أنا أقل

---

(١) المكتفى : ٣٦٩.

(٢) علل الوقوف: ٢/ ٦٦٣.

(٣) منار الهدى: ٢٣٢.

(٤) البيان: ٢/ ١٠٨.

منك مـالاً . . (٣٩)﴾ ﴿إن﴾ شـرطيـة وجوابهـا في قـوله: ﴿فعـسى ربي أن يؤتين﴾ - في الآية التي بعدها - تقديره : ترني أقل منك مالاً، و﴿أنا﴾ فصل ولا موضع له من الإعـراب، وجاز أن يكون ههنا فصلاً؛ لأنه وقع بين مـعرفة ونكرة تقارب المعـرفة، فالمعرفـة الياء في ﴿ترني﴾ والنكرة التي تقارب المعـرفة ﴿أقل منك﴾؛ لأنه قـرب من المعـرفة لتـعلق ﴿منك﴾ به وهو منصـوب؛ لأنه المفعول الثاني ﴿لترني﴾ والمفعول الأول هو الياء في ﴿ترني﴾».

فإن ابن الأنباري - فـيما سبق - يرى أن قـوله: ﴿فعسى ربى . .﴾ هو جـواب الشرط في قـوله: ﴿إن ترن﴾ فـأداة الشـرط ﴿إنْ﴾ وفعل الشـرط هو ﴿ترن﴾ المجزوم بحذف الياء ولذا كان ابن الأنبـاري مصيباً في قوله: «في الآية التي تليها» أي أن الجواب هنا ليس محذوفاً كـما قال السجاوندي والأشموني؛ ذلك لأن مقول القول قد تم بقوله: ﴿مـاشاء الله لاقوة إلا بالله﴾، ثم استأنف كـلاماً آخـر يرد به على ذلك الكافـر استـئنافـاً ابتدائيـاً - يقـول ابن عاشـور (١٣٩٤هـ)[١] : «جملة ابتدائية رجع بها إلى مـجاوبة صاحبه عن قوله: ﴿أنا أكـثـر منك مالاً وأعـز نفـراً﴾» - ﴿إن ترن أنا أقل منـك مالاً وولداً فـعـسى ربي . .﴾ فجـواب الشرط هو قوله: ﴿فعـسى ربي أن يؤتين . . الاية﴾، وبهذا القـول قال القـرطبي (٦٧١هـ)[٢] ، وابو السـعود (٩٨٢هـ)[٣] ، والصاوي (١٢٤١هـ)[٤] وغيرهم، ونخلص من هذا إلى القول بأن آراء النحاة يُفهم منها

---

(١) التحرير والتنوير : ١٥/ ٣٢٤.

(٢) انظر: الجامع لأحكام القرآن ١٠/ ٤١٧.

(٣) انظر: إرشاد العقل السليم : ٣/ ٢٥٢.

(٤) انظر: حاشية الصاوي على الجلالين : ٣/ ١٤.

منع الوقف على قوله: ﴿ولدا﴾؛ لأن ما بعدها هو جواب الشرط الذي به يتم المعنى.

وآراء النحاة هنا تنهض دليلاً للرد على ما قاله السجاوندي والأشموني والأنصاري[1] بجواز الوقف على قوله: ﴿ولدا﴾، ومن ثم يكون الداني مصيباً في رأيه القائل بمنع الوقف على قوله: ﴿ولدا﴾ لأن آراء النحاة قامت على صحته وصوابه؛ ولذا فإني أراه صواباً لما ذكرته.

هذا، والبلاغيون يؤيدون القول بمنع الوقف على قوله: ﴿ولدا﴾؛ لأن ما بعده وهو قوله: ﴿فعسى ربي ..﴾ إلخ .. هو جواب الشرط الذي به يتم المعنى، ولايصح الوقف على الشرط دون جزائه وجوابه كما ذكرنا ذلك من قبل.

يقول الألوسي (١٢٧٠هـ)[2] : «والشرط وما في معناه يفيد توقف وجود الجزاء على ما في حيِّزه، فيفيد عدمه عند عدمه».

وكلام الألوسي - رحمه الله - يفيد أن الجزاء مترتب على الشرط أي أن كلا منهما مترتب على الآخر وجوداً وعدماً، وهذا يوضح قوة العلاقة بينهما، وتلازم كل منهما للآخر، ومن ثم يمنع الفصل بينهما.

يقول أبو السعود (٩٨٢هـ)[3] : «﴿.. فعسى ربي أن يؤتين خيراً من جنتك﴾ هو جواب الشرط. والمعنى: إن ترن أفقر منك فأنا أتوقع من صنع الله

---

(١) المقصد: ٢٣٢.

(٢) روح المعاني: ١٥/٤٠٣.

(٣) إرشاد العقل السليم: ٣/٢٥٢.

سبحانه أن يقلب ما بى وما بك من الفقر والغنى فيرزقني لإيماني جنة خيراً من جنتك، ويسلبك - لكفرك - نعمته ويخرب جنتك».

ومما تقدم يتبين لنا قوة العلاقة التي تربط بين قوله: ﴿إن ترن﴾ وبين قوله: ﴿فعسى ربي أن يؤتين خيراً..﴾ وهي علاقة الشرط بجوابه وجزائه التي يسميها علماء البلاغة رابطة السببية[1].

يقول ابن قيم الجوزية (٧٥١هـ)[2]: «الشرط والجزاء جملتان قد صارتا بأداة الشرط جملة واحدة، وصارت الجملتان بالأداة كأنهما مفردان فأشبها الفردين في باب الابتداء والخبر، فكما لايمتنع تقديم الخبر على المبتدأ، فكذلك تقديم الجزاء، وأيضاً فالجزاء هو المقصود والشرط قيد فيه وتابع له فهو من هذا الوجه رتبته التقديم طبعاً، ولهذا كثيراً مايجيء الشرط متأخراً عن المشروط؛ لأن المشروط هو المقصود وهو الغاية، والشرط وسيلة، فتقديم المشروط هو تقديم الغايات على وسائلها ورتبتها التقديم ذهناً، وإن تقدمت الوسيلة وجوداً فكل منهما له التقدم بوجه، وتقدم الغاية أقوى، فإذا وقعت في مرتبتها فأي حاجة إلى أن نقدرها متأخرة، وإذا انكشف الصواب فالصواب أن تدور معه حيثما دار».

فابن القيم - رحمه الله - يرى أن الشرط والجزاء جملتان في الظاهر، ولكن الحقيقة أنهما بمثابة جملة واحدة؛ لأن أداة الشرط ربطت بينهما فصارتا

---

(١) انظر: مقال أ. د/ عبد العظيم المطعني في مجلة منبر الإسلام السنة ٦٠ عدد جمادى الآخرة ١٤٢٢هـ - يوليو/أغسطس ٢٠٠١م ص ١٣.

(٢) بدائع الفوائد: ١/ ٤٤، وانظر معه: أسرار البلاغة: ١١١.

جملة واحدة، وجملة الجزاء هي الغـاية والهدف من أسلوب الشرط، وإن كان الشرط قـيداً في هذا الجـزاء؛ لذا فإن تقديم المعنى تامـاً يحتم أن نقـدم الجزاء وشرطه مـعاً بدون فصل بينهـما؛ لأن المعاني هنا متـرابطة متآخـية؛ ولذا منع الوقف هنا.

الموضع الخامس:

﴿ وَجَٰهِدُواْ فِي ٱللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِۦۚ هُوَ ٱجۡتَبَىٰكُمۡ وَمَا جَعَلَ عَلَيۡكُمۡ فِي ٱلدِّينِ مِنۡ حَرَجٖۚ مِّلَّةَ أَبِيكُمۡ إِبۡرَٰهِيمَۚ هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلۡمُسۡلِمِينَ مِن قَبۡلُ وَفِي هَٰذَا لِيَكُونَ ٱلرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيۡكُمۡ وَتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِۚ فَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱعۡتَصِمُواْ بِٱللَّهِ هُوَ مَوۡلَىٰكُمۡۖ فَنِعۡمَ ٱلۡمَوۡلَىٰ وَنِعۡمَ ٱلنَّصِيرُ ﴾ [آية ٧٨ من سورة الحج].

إضاءة:

في هذه الآية يأمـر الله تعـالى عـبـاده المؤمنين في كل زمـان ومكان آن يجاهدوا في سبيل الله خالص الجهاد - «والجهاد: بصيغة المفاعلة حقيقة عرفية في قـتـال أعـداء المسلمين في الدين؛ لأجل إعـلاء كلمـة الإسـلام أو للدفع عنه»(١) - ؛ لأن الله اصطفاكم واختاركم من بين سـائر الأمم؛ لتحملوا أمانة هذا الدين الذي جعله مـيسراً لاحـرج فيه ولا مشـقة ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلۡيُسۡرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلۡعُسۡرَ﴾(٢) ؛ لأن هذه الملة - أي الدين - ملة أبيكم إبراهيم - عليه السلام - وهي الحنيفـية السمحة، وأبوّة إبراهيم عليـه السلام - لنا جاءت عن طريق سيدنا إسماعيل - عليه الســلام - الذي هو جد سيدنا محمد ﷺ ولأن

---

(٢) التحرير والتنوير : ٣٤٧/١٧.

(١) من الآية (١٨٥) البقرة .

الله الذي اصطفاكم لحمل هذه الأمانة، هو الذي سماكم المسلمين (من قبل) أي في الكتب السابقة التي جاء بها الأنبياء السابقون ثم ﴿في هذا﴾ أي القرآن. كل هذا التفضيل وحسن الاختيار لهذه الأمة ورسولها؛ لأن رسولنا ﷺ سيكون شهيداً على أمته وعلى من سبقه من الرسل بأنهم بلغوا رسالات ربهم إلى أقوامهم، ثم تأتي شهادة أمة محمد ﷺ على سائر الأمم السابقة بأن رسلهم قد بلغتهم رسالات ربهم، وإذا كان الأمر كذلك فأقيموا الصلاة - أدُّوها في أوقاتها كاملة بشروطها المعلومة - وآتوا الزكاة بأنواعها المختلفة تطهيراً لأموالكم، وشكراً لربكم واعترافاً بحق الفقير الذي فرضه الله في هذه الأموال.

﴿واعتصموا بالله﴾ «والاعتصام: افتعال من العَصْم وهو المنع من الضر والنجاة .. والمعنى: اجعلوا الله ملجأكم ومنجاكم»[1] فهو سيدكم الراعي لشئونكم، فنعم السيد المعين لكم، ونعم النصير لكم بنصركم على أعدائكم من الإنس والجن والنفس والهوى - إن لجأتم إليه واحتميتم به، فهو حقاً نعم المولى ونعم النصير.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿من قبل﴾ في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف وفي ط. مصحف ليبيا.

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا: فالإمام الداني (٤٤٤هـ)[2] يقول:

---

(١) التحرير والتنوير : ٣٥٢/١٧.

(٢) المكتفى : ٣٩٧ وما بعدها.

﴿.. من حرج ٧٨﴾ كاف، وتنتصب الـ ﴿.. ملة ٧٨﴾ بتقدير: اتبعوا ملة أبيكم إبراهيم إذا جعل الضمير في: ﴿هو سماكم ٧٨﴾ لله تعالى بتقدير: ا لله سماكم المسلمين ﴿من قبل﴾ يعني: في الكتاب الأول ﴿.. وفي هذا ٧٨﴾ يعنى: في القرآن، وهذا قول عامة المفسرين: ابن عباس[١] ومجاهد[٢] وغيرهما، وعليه يكون الوقف على: ﴿.. وفي هذا ٧٨﴾. حدثنا محمد بن عبد الله قال: حدثنا أبي قال: حدثنا على قال: حدثنا أحمد قال: حدثنا يحيى بن سلام في قوله: ﴿.. هو سماكم المسلمين ٧٨﴾ يقول: الله تعالى سماكم المسلمين ﴿من قبل﴾ أي من قبل هذا القرآن في الكتب كلها وفي الذكر وفي هذا القرآن. وقال الحسن[٣]: الضمير في ﴿..هو.. ٧٨﴾ لإبراهيم - عليه السلام - والتقدير: إبراهيم سماكم المسلمين ﴿من قبل﴾ يريد في قوله: ﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ ...﴾ [١٢٨: البقرة]، وعلى هذا لايتم الوقف على ﴿.. ملة أبيكم إبراهيم -٧٨-﴾ ولايكفى وعليه يكون الوقف على: ﴿.. من قبل .. ٧٨﴾. قال أبو عمرو[٤] - رضى الله عنه - والأول هو ا لاختيار من جهتين: إحداهما: أن قوله عز وجل: ﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ﴾ [١٢٨: البقرة] وما بعده ليس بتسمية، وإنما هو دعاء. والثانية ورد الخبر عن رسول الله ﷺ بأن الله تعالى سمانا المسلمين حدثنا محمد بن عبد الله المرى[٥] قال: حدثنا وهب بن

(١) عبد الله بن عباس الصحابي الجليل.
(٢) مجاهد بن جبر أبو الحجاج المكي المفسر.
(٣) الحسن بن يسار أبو سعيد التابعي البصري المفسر.
(٤) أي الداني.
(٥) محمد بن عبد الله بن عيسى بن أبي زمنين المرى الفقيه الأندلسي.

مسرة[١] قال: حدثنا ابن وضاح[٢] عن الصمادحي[٣] عن ابن مهدي[٤] عن أبان بن يزيد[٥] عن يحيى بن كثير[٦] عن زيد بن سلام[٧] عن أبي سلام[٨] أن الحارث الأشعري[٩] حدثه أن رسول الله ﷺ قال: «تداعوا بدعوى الله الذي سماكم المسلمين المؤمنين عباد الله»[١٠] .

فهذا هو رأى الداني الذي يرجح الوقف على قوله: ﴿وفي هذا﴾، ويمنع

---

(١) وهب بن مسرة: محدث أندلسي روى عن ابن وضاح وعنه ابن جبرون وسعيد بن نصر (الحميدي: جذوة المقتبس ٣٦٠).

(٢) محمد بن وضاح أبو عبد الله القرطبي المحدث الحافظ.

(٣) موسى بن معاوية أبو جعفر الصمادحي: محدث مغربي أدرك وكيع روى عنه محمد بن وضاح وابن سحنون (الذهبي: السير: ١٢/١٠٨).

(٤) عبد الرحمن بن مهدى بن حسان أبو سعيد المحدث البصري.

(٥) ابان بن يزيد العطار أبو يزيد: محدث بصرى روى عن يحيى بن أبي كثير وعنه ابن المبارك، وثقه أحمد (ابن حجر: التهذيب: ١/١٠١).

(٦) يحيى بن أبي كثير صالح بن المتوكل: محدث روى عن أنس، وعنه أبان توفى سنة ١٢٩هـ/٧٤٦م (المصدر نفسه: ١١/٢٦٨).

(٧) زيد بن سلام: محدث دمشقى روى عن جده ممطور أبي سلام وعنه ابن أبي كثير، وثقه النسائي. (المصدر نفسه: ٣/٤١٥).

(٨) ممطور أبو سلام الحبشي الدمشقي: تابعي محدث روى عن الحارث الأشعري، وعنه حفيده زيد وثقه الدارقطني (المصدر نفسه ١٠/٢٩٦).

(٩) الحارث بن الحارث الأشعري: صحابي محدث شامي روى عن النبي ﷺ وعنه أبو سلام، وتفرد بالرواية عنه (المصدر نفسه: ٢/١٣٧).

(١٠) حديث حسن صحيح غريب أخرجه الترمذي في كتاب الأمثال (٤٥) الباب (٣) الحديث رقم (٢٨٦٣) الجامع الصحيح: ٥/١٤٨). وبعد: فإن كل هذه الترجمات السابقة، والخاصة بهذا الإسناد الذي ذكره الداني مأخوذة عن محقق كتاب: المكتفى وهو د/ يوسف عبد الرحمن المرعشلي (ص ٣٩٧ وما بعدها).

الوقف على قوله: ﴿من قبل﴾ ؛ لأن الضمير في قوله : ﴿هو سماكم.. ﴾ يعود على الله تعالى؛ فهو الذي سمانا المسلمين، ويستدل على ذلك بأن ما احتج به الحسن - بأن الضمير ﴿هو﴾ يعود على سيدنا إبراهيم (عليه السلام) مستدلاً بالآية المذكورة - لاينهض دليلاً على ما قال؛ لأن الآية دعاء من سيدنا إبراهيم (عليه السلام) وليست بتسمية. والدليل الثاني: الحديث المروى عن رسول الله ﷺ، والذي يفيد أن الله هو الذي سمانا المسلمين.

وعلى هذا فالوقف يكون على قوله: ﴿وفي هذا﴾ تاماً، وقد قال بهذا الأشموني - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - ، ونقل رأى الداني بالحرف ووافقه عليه، وزاد في نقد وتضعيف رأى الحسن قوله[1] : «.. وفي كون إبراهيم دعا الله فاستجاب له وسمانا المسلمين ضعف؛ إذ قوله: ﴿وفي هذا﴾ عطف على ﴿من قبل﴾، وهذا إشارة إلى القرآن، فيلزم أن إبراهيم سمّانا المسلمين في القرآن، وهو غير واضح؛ لأن القرآن نزل بعد إبراهيم بمدد؛ فلذلك ضعف رجوع الضمير إلى إبراهيم، والمختار رجوعه إلى الله تعالى، ويدل له قراءة ﴿أبي﴾ : الله سماكم المسلمين بصريح الجلالة أي : سماكم في الكتب السابقة، وفي هذا القرآن أيضاً..». ومما تقدم يتضح لنا منع الوقف على قوله، ﴿من قبل﴾ ؛ لأن الضمير في قوله: ﴿هو﴾ يعود إلى الله تعالى، وليس على سيدنا إبراهيم (عليه السلام)؛ لأن سيدنا إبراهيم قد دعا ولم يسمنا بالمسلمين؛ ولأن عطف قوله: ﴿وفي هذا﴾ على ﴿من قبل﴾ يفيد أن إبراهيم قد سمانا بالمسلمين في القرآن وهذا مخالف لحقائق التاريخ؛ لأنه قد سبق نزول القرآن بأزمنة بعيدة.

---

(١) منار الهدى: ٢٦٠.

وأيضاً هناك الحديث الذي ذكره الداني، وهو يؤيد أن المسمى هو الله، وكذلك قراءة (أبي بن كعب) التي تنص على أن الله هو الذي سمانا المسلمين.

لكل هذه الأدلة يكون الوقف على قوله: ﴿وفي هذا﴾ تاماً ويكون ممنوعاً على قوله: ﴿من قبل﴾.

أما النحاة فإن المنع يفهم من كلامهم أيضاً: فيقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[١] : «﴿هو﴾ يرجع إلى الله تعالى، وقيل: إلى إبراهيم ويشهد للقول الأول قراءة أبي بن كعب: الله سماكم ﴿من قبل وفي هذا﴾ أي من قبل القرآن في سائر الكتب وفي القرآن: أي فضلكم على الأمم وسماكم بهذا الاسم الأكرم».

وكلام الزمخشري (رحمه الله) يفيد ترجيح القول بأن الضمير ﴿هو﴾ راجع إلى الله تعالى بدليل قراءة أبي بن كعب - رضى الله عنه - ويقول الألوسي (١٢٧٠هـ)[٢] : «﴿هو﴾ أي الله تعالى كما روى عن ابن عباس ومجاهد والضحاك وقتادة وسفيان، ويدل عليه ما سيأتي بعد في الآية، وقراءة (أبي) - رضى الله عنه - : ﴿الله سماكم المسلمين من قبل﴾ أي من قبل نزول القرآن، وذلك في الكتب السماوية كالتوراة والإنجيل ﴿وفي هذا﴾ أي في القرآن. والجملة مستأنفة، وقيل: إنها كالبدل من قوله تعالى: ﴿هو اجتباكم﴾؛ ولذا لم تعطف».

---

(١) الكشاف: ٣/ ٢٤، وانظر معه: إعراب القرآن لابن النحاس: ٣/ ١٠٦، والبيان لابن الأنبارى: ٢/ ١٧٩، والتبيان: ٢/ ٢٤٩.

(٢) روح المعانى : ١٧/ ٣١١، وانظر معه: مفاتيح الغيب: ٢٣/ ٦٥، وغرائب القرآن : ١٧/ ١٢٥، و البحر المحيط : ٧/ ٥٤٠.

ومما تقدم يتبين لنا منع الوقف على قوله: ﴿من قبل﴾؛ لأن قوله: ﴿وفي هذا﴾ معطوف على قوله: ﴿من قبل﴾؛ لأن ا لضمير في ﴿هو﴾ يعود إلى الله تعالى، وتمام المعنى يُلزمنا بالوقف على قوله: ﴿وفي هذا﴾؛ لأن المعنى: الله سماكم المسلمين من قبل نزول القرآن - أي في الكتب المقدسة السابقة على نزول القرآن كالتوراة والإنجيل - ﴿وفي هذا﴾ القرآن.

هذا ، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿من قبل﴾ لأن ما بعده معطوف عليه، وهو قوله: ﴿وفي هذا﴾؛ لأنه به يتم المعنى، إذ المعطوف والمعطوف عليه متلازمان كل منهما يطلب الآخر؛ وذلك لأن المعطوفين هنا كل منهما شبه جملة جار ومجرور، وكلاهما يتعلق بقوله: ﴿سماكم﴾ الذي أسند ضميره إلى الله تعالى كما رجحنا من قبل؛ ولكي يتم المعنى لانقف إلا على قوله: ﴿وفي هذا﴾.

يقول الرازي (٦٠٦هـ)[١] : «السؤال الثالث: ما معنى قوله تعالى: ﴿هو سماكم المسلمين من قبل﴾؟ الجواب: فيه قولان: أحدهما : أن الكناية راجعة إلى إبراهيم (عليه السلام) فإن لكل نبي دعوة مستجابة، وهو قول إبراهيم - عليه الصلاة والسلام - ﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ﴾ [البقرة: ١٢٨] فاستجاب الله تعالى له فجعلها أمة محمد ﷺ وروى أنه (عليه الصلاة والسلام) أخبر بأن الله تعالى سيبعث محمداً بمثل ملته وأنه ستسمى أمته بالمسلمين.

والثاني: أن الكناية راجعة إلى الله تعالى في قوله: ﴿هو اجتباكم﴾

---

(١) مفاتيح الغيب: ٦٥/٢٣، وانظر معه: غرائب القرآن : ١٢٥/١٧ .

فـروى عطاء عن ابن عـباس (رضي الله عنـهمـا) أنه قـال: (إن الله سمـاكم المسلمين من قبل) أي في كل الكتب ﴿وفي هذا﴾ أي فـي القرآن، وهذا الوجه أقرب؛ لأنه تعالى قـال: ﴿ليكون الرسول شهيداً عليـكم وتكونوا شهداء على الناس﴾ فبين أنه سماهم بذلك لهذا الغرض، وهذا لايليق إلا بالله».

وكلام الرازي - رحـمه الله - يفيد أن ﴿هـو﴾ راجع إلى الله تعالى في كل الآية في قـوله: ﴿هو اجتـباكم﴾، وفـي قوله: ﴿هو سـماكم﴾ بدليل مـا ذكره.

هذا، وقد رجح ابن كثير (٧٧٤هـ) - أيضاً - ا لقول بأن الضمير ﴿هو﴾ عـائد إلى الله تـعـالى، وليس إلى إبراهيم - عليـه السـلام - بل جـعله هو الصواب الذي لايصح غـيره؛ حـيث يقول[١] : «قلت: وهذا هو الصواب؛ لأنه تعـالى قال: ﴿هو اجتـباكم ومـا جعل عليكم في الدين مـن حرج﴾، ثم حثهم وأغراهم علـى ما جاء به الرسول ﷺ بأنه ملة أبيهم إبراهيم الخليل، ثم ذكر منته تعـالى على هذه الأمة بما نوه به من ذكرها، والثناء عليـها في سالف الدهر وقديم الزمان في كـتب الأنبياء يتلى على الأحبار والرهبـان فقال: ﴿هو سماكم المسلمين من قبل﴾ أي من قبل هذا القرآن ﴿وفي هذا﴾».

وابن كثير (رحمه الله) - بدقته المعهودة فيه - يجعل القول بعود الضمير في قوله: ﴿هو سـماكم﴾ إلى الله تعالي هو الصـواب لاغير؛ لأنه تعـالى قد قال: ﴿هو اجتـباكم﴾ ثم قال: ﴿هو سمـاكم المسلمين من قبل وفي هذا﴾ أي الله سمـاكم المسلمين من قبل نزول القـرآن - أي في الكتب المقدسة السـابقة

---

(١) تفسير القرآن العظيم: ٣/٢٣٦.

كالتوراة والإنجيل - وفي هذا القرآن ولايستقيم المعنى مع جعل الضمير لإبراهيم - عليه السلام - .

وقد جزم ابن عاشور (١٣٩٤هـ) - رحمه الله - هنا بأن الضمير ﴿هو﴾ في الآية كلها عائد إلى الله تعالى، ولايعود إلى إبراهيم - عليه السلام - في قوله: ﴿هو سماكم﴾ وتلك عبارته حيث يقول[1] : «والضمير في : ﴿هو سماكم المسلمين﴾ عائد إلى الجلالة، كضمير : ﴿هو اجتباكم﴾، فتكون الجملة استئنافاً ثانياً أى هو اجتباكم وخصكم بهذا الاسم الجليل، فلم يعطه غيركم ولايعود إلى إبراهيم».

وتأمل قارئاً قرأ: ﴿وجاهدوا في الله حق جهاده هو اجتباكم وماجعل عليكم في الدين من حرج ملة أبيكم إبراهيم هو سماكم المسلمين من قبل﴾، ثم وقف على قوله: ﴿من قبل﴾ فإن السامع يفهم أن التسمية بالمسلمين قد وقعت في الكتب السابقة وهي ا لتوراة والإنجيل ونحوها وانتهى الأمر. ولو أجزنا الوقف - في الاختيار - لأجزنا تبعاً له الابتداء بقوله: ﴿وفي هذا ليكون الرسول شهيداً عليكم .. الآية﴾ وهذا ابتداء قبيح؛ لأن الجار والمجرور سيقع ولامتعلق له والإشارة في قوله: ﴿هذا﴾ لاتقع على شيء، وهذا يُفسد المعنى. أضف إلى هذا أن قوله: ﴿من قبل﴾ متعلق بقوله: ﴿سماكم﴾، وقوله: ﴿وفي هذا﴾ معطوف عليه، وكلاهما معمول لقوله : ﴿سماكم﴾ المسند ضميره إلى الله.

والإمام عبد القاهر (٤٧١هـ) لايجيز الفصل بين الجمل المعطوفة ولافصل

---

(١) التحرير والتنوير: ١٧/ ٣٥١.

المعمول عن عامله حيث يقول[1] - في معرض الحديث عن عطف الجمل - :

". . وإذا كان كذلك كانت مع الأولى كالشيء الواحد، وكان منزلتها منها منزلة المفعول والظرف وسائر ما يجيء بعد تمام الجملة من معمولات الفعل مما لايمكن إفراده عن الجملة، وأن يعتد كلاماً على حدته".

والإمام عبدم القاهر - رحمه الله - هنا لايجيز الفصل بين الجمل المعطوفة على بعضها؛ لأنها أصبحت بالعطف كالشيء الواحد، وأصبحت بمثابة المعمول مع عامله، ولايجوز فصل المعمول عن عامله كما هنا إذ الجار والمجرور هنا وهو قوله: ﴿وفي هذا﴾ معطوف على قوله: ﴿من قبل﴾، وكلاهما معمول للفعل ﴿سماكم﴾ المسند ضميره إلى الله تعالى.

الموضع السادس :

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا ۝ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ۝ ﴾ [الآيتان : ٧٠، ٧١ من سورة الأحزاب].

إضاءة:

في هاتين الآيتين: ينادى الله عباده المؤمنين بأن يتقوا الله أى يجعلوا بينهم وبين ما يغضبه تعالى حاجزاً ووقاية، بمعنى أن يلتزموا بتنفيذ أوامره واجتناب نواهيه ، وأن يقولوا القول السديد الصائب .

---

(١) دلائل الإعجاز : ٢٤٤.

يقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[١] : «﴿قولاً سديداً﴾ قاصداً إلى الحق. والسداد : القصد إلى الحق، والقول بالعدل يقال: سدد السهم نحو الرَّمِيَّة: إذا لم يعدل به عن سمتها، كما قالوا: سهم قاصد والمراد: نهيهم عما خاضوا فيه من حديث زينب من غير قصد وعدل في القول والبعث على أن يسد قولهم في كل باب لأن حفظ اللسان وسداد القول رأس الخير كله.

والمعنى : راقبوا الله في حفظ ألسنتكم وتسديد قولكم فإنكم إن فعلتم ذلك أعطاكم الله ماهو غاية الطِّلبة من تقبل حسناتكم والإثابة عليها، ومن مغفرة سيئاتكم وتكفيرها».

ثم يَعِدُ الله تعالى وعداً قاطعاً صيغ في أسلوب الشرط والجزاء - إلهابا لحماس المؤمنين، ودعوة إلى المسارعة في فعل الطاعات واجتناب المنهيات - : ﴿ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً﴾ أي من استجاب لأمر الله ورسوله فقد فاز في الدنيا برضاء ربه، وسعادة نفسه، وفي الآخرة بالجنة ونعيمها وذلك هو الفوز العظيم.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿سديداً﴾ في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف ليبيا.

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا : فالإمام الداني (٤٤٤هـ)[٢] يقول:

---

(١) الكشاف : ٣/ ٢٧٦، وانظر معه: مفاتيح الغيب: ٢٥/ ٢٠٢ والجامع لأحكام القرآن : ١٤/ ٢٤١، وتفسير القرآن العظيم: ٣/ ٥٢١، وإرشاد العقل السليم: ٤/ ٢٢١.

(٢) المكتفى : ٤٦٢.

«﴿.. كبيراً -٦٨-﴾ تام، ومثله ﴿وجيها -٦٩-﴾ ، ﴿ويغفر لكم ذنوبكم ٧١﴾ كاف، ﴿عظيماً -٧١﴾ تام».

فلم يذكر وقفاً من أى نوع على أى لفظ في الآية (٧٠) كلها وهذا يدل على المنع.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[١] : «﴿سديداً -٧٠-ﻻ ﴾ ؛ لأن قوله: ﴿يصلح﴾ جواب الأمر». ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٢] : «﴿وجيها -٦٩-﴾ تام، ﴿ذنوبكم -٧١﴾ حسن، ﴿عظيما -٧١-﴾ تام». ولم يذكر وقفاً من أى نوع على أى لفظ في الآية (٧٠) كلها، وهذا يدل على المنع. ويقول الأشموني[٣] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «﴿سديداً -٧٠-﴾ ليس بوقف؛ لأن قوله: ﴿يصلح﴾ جواب الأمر».

ومن كلام القراء يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿سديدا﴾؛ لأن ما بعده - وهو قوله: ﴿يصلح﴾ - جواب الأمر ، ولايصح الوقف على الأمر دون جوابه.

أما النحاة فإن المنع يُفهم من كلامهم أيضاً: فيقول الدكتور / تمام حسان[٤] : «.. ويخرج نمط الأمر بصورتيه عن الأمر إلى معانى أخرى منها: الشرط، ومن ثم يجزم المضارع في جوابه قال تعالى : ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي

---

(١) علل الوقوف: ٣/ ٨٢٤.

(٢) المقصد: ٣١٠.

(٣) منار الهدى: ٣١٠.

(٤) البيان في روائع القرآن: ١/ ٣٤١.

أَسْتَجِبْ لَكُمْ...﴾ [غافر: ٦٠] فالأمر هنا قد خرج إلى معنى الشرط، فكأن المعنى في الآية التي استشهد بها الدكتور تمام: إن تدعونى أستجب لكم.

وفي الآية التي نحن بصدد الحديث عن الشاهد فيها يصبح المعنى كأنه يقول: إن تتقوا الله وتقولوا قولاً سديدا يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم، فجُزِم الجواب لأنه مترتب على الأمر وهو كالنتيجة له، وبمثل هذا قال الآلوسي (١٢٧٠هـ)[1] في قوله: ﴿..وَابْعَثْ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ ﴿٣٦﴾ يَأْتُوكَ ..﴾ [الشعراء: ٣٦، ٣٧]، وقال النحاس (٣٣٨هـ)[2] في قوله: ﴿قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ ... إلخ﴾ [التوبة: ١٤، ١٥].

ففى الآية - موضع الشاهد الذى معنا - الأمر بالتقوى في قوله: ﴿اتقوا الله﴾، والأمر بالقول السديد في قوله: ﴿وقولوا قولاً سديدا﴾ جاء الجواب لهما ﴿يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم﴾، فالعلاقة هنا بين الأمر وجوابه كالعلاقة بين الشرط وجوابه؛ لذا لزم الوصل ومُنع الوقف.

ومن كلام النحاة يتبين لنا منع الوقف على قوله: ﴿سديداً﴾ لأن ما بعده جواب الأمر، ولايُفصل بين الأمر وجوابه كما لايُفصل بين الشرط وجزائه.

هذا، والبلاغيون يزيدون منع الوقف على قوله: ﴿سديدا﴾ لأن ما بعده هو جواب الأمر، ولايُفصل بين الأمر وجوابه لأن الجواب مترتب على الأمر، والأمر - هنا - فيه معنى الشرط كأنه قال: إن تتقوا الله وتقولوا قولاً سديداً يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم. ومعلوم مما قدمناه - فيما سبق -

---

(١) انظر: روح المعاني: ١٩/١١٤.

(٢) انظر: إعراب القرآن: ٢/٢٠٥.

العلاقة بين الأمر وجوابه، والشرط وجزائه لأن الجزاء مترتب على الشرط بسبب العلاقة التي تجمع بين الشرط وجزائه، وهي رابطة السببية التي ترتب الجزاء على الشرط، كما يقول الدكتور / عبد العظيم المطعني[1] .

ويقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[2] : «ولما في التقوى والقول السديد من وسائل الصلاح جُعل للآتي بهما جزاء بإصلاح الأعمال ومغفرة الذنوب، وهو نشر على عكس اللف[3] فإصلاح الأعمال جزاء على القول السديد؛ لأن أكثر ما يفيده القول السديد إرشاد الناس إلى الصلاح أو اقتداء الناس بصاحب القول السديد، وغفران الذنوب جزاء على التقوى؛ لأن عمود التقوى اجتناب الكبائر، وقد غفر الله للناس الصغائر باجتناب الكبائر ، وغفر لهم الكبائر بالتوبة والتحول عن المعاصي بعد الهمّ بها ضرب من مغفرتها».

وكلام ابن عاشور - رحمه الله - يفيد أن الآية قد اشتملت على فعلي أمر وهما : ﴿اتقوا الله﴾، و﴿وقولوا..﴾ وقد جعل الله لكل منهما جزاء فجعل - سبحانه - جزاء القول السديد إصلاح الأعمال، وجعل جزاء التقوى: غفران الذنوب وهذا نشر على عكس اللف؛ إذ اللف: أمر بالتقوى وبعده أمر بالقول السديد، ولو كان النشر مرتباً لجاء بالجزاء المناسب للتقوى أولاً، ثم أردفه بالجزاء المناسب للقول السديد ثانياً، ولكنه - سبحانه لحكمة يعلمها -

---

(١) انظر : للمقال في مجلة منبر الإسلام . السنة ٦٠ العدد ٥ جمادى الآخرة ١٤٢٢هـ - يوليو / اغسطس ٢٠٠١م) ص: ١٣ .

(٢) التحرير والتنوير: ١٢٣/٢٢ .

(٣) اللف والنشر: «وهو ذكر متعدد على جهة التفصيل أو الإجمال، ثم ذكر ما لكل واحد من غير تعيين ثقة بأن السامع يرده إليه». وهو من المحسنات المعنوية [الإيضاح للقزويني : ٤٠٣].

جاء بالنشر على عكس اللف؛ ليلفت إلى أهمية القول السديد لأنه يشيع في المجتمع الصلاح، وبإشاعته ينتشر الخير في المجتمع، فتحدث القدوة الصالحة بالقول السديد أو بصاحبه أو بهما معاً، فيحدث صلاح الأعمال، وذلك أمر ظاهر للعيان بخلاف الغفران المترتب على التقوى، فكلاهما أمر معنوي - التقوى وجزاؤها، وهو غفران الذنوب - أما القول السديد فأمر ظاهر حسي، وصلاح الأعمال جزاء ظاهر حسي والمجتمع حاجته ماسة إلى نشر القدوة الصالحة في القول السديد وفي إشاعة الجزاء بصلاح أعمال أصحابه عليه؛ لذا قدم قوله ﴿يصلح لكم أعمالكم﴾ على قوله: ﴿ويغفر لكم ذنوبكم﴾ وتأمل قارئاً قرأ: ﴿يايها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديدا﴾ ثم وقف: ماذا أفاد بهذا الوقف؟

أفاد أنه نادى المؤمنين وأمرهم بأمرين. وانتهى الأمر، لكن السامع تعوّد - على حسب قواعد اللغة العربية - أن يكون الأمر مصحوباً بجزائه؛ حتى يتم المعنى؛ لأن الجزاء هو الغرض المقصود - في الحقيقة - من الكلام، وكلام يُساق بدون هدف كلام مبتور، وحاشا لكلام الله أن يكون كذلك، لذا منع الوقف. والله أعلم .

الموضع السابع :

﴿ ۞ ٱحْشُرُوا۟ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ وَأَزْوَٰجَهُمْ وَمَا كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ۝ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَٱهْدُوهُمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْجَحِيمِ ۝ ﴾ [الآيتان : ٢٢، ٢٣ من سورة الصافات].

إضاءة :

في هاتين الآيتين: تصوير لمشهد من مشاهد يوم القيامة حيث يأمر الله

تعالى ملائكته بأن يحشروا - أي يجمعوا - المشركين بعد تفرقهم في مقامهم، ويسوقوهم مع أزواجهم - قرنائهم[1] - الزاني مع الزاني وشارب الخمر مع شارب الخمر، وصاحب السرقة مع صاحب السرقة. يجمعون مع الأصنام والأوثان التي كانوا يعبدونها من دون الله، وحينئذ يقال للملائكة: ﴿اهدوهم﴾ أي دلوهم وأرشدوهم إلى طريق جهنم. «يقال: هديته إلى الطريق وهديته الطريق أي دللته عليه»[2] وهذا كلام قُصد به التهكم والسخرية بهم. يقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[3]: «﴿فاهدوهم﴾ فعرفوهم طريق النار حتى يسلكوها، هذا تهكم بهم وتوبيخ لهم».

وهذا جزاء كل من يكفر بالله، ويتخذ معه آلهة يعبدها يجمعه الله بها في جهنم؛ حتى يرى معبوده فتزداد حسرته.

شاهد هذا الموضع:

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿يعبدون -٢٢-﴾ في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط. مصحف ليبيا.

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا: فالسجاوندي (٥٦٠هـ)[4] «﴿يعبدون -

(١) إعراب القرآن لابن النحاس: ٣/ ٤١٥، والحديث رواه شريك عن سماك عن النعمان قال: سمعت عمر بن الخطاب يقول: في قول الله جل وعز: ﴿احشروا الذين ظلموا وأزواجهم﴾ قال: «الزاني مع الزاني وشارب الخمر مع شارب الخمر، وصاحب السرقة مع صاحب السرقة».

(٢) إعراب القرآن لابن النحاس: ٣/ ٤١٥.

(٣) الكشاف: ٣/ ٣٣٨. وانظر معه: مفاتيح الغيب: ٢٦/ ١١٥، وغرائب القرآن: ٢٢/ ٤٥، والبحر المحيط: ٩/ ٩٧، وروح المعاني: ٢٣/ ١١٧.

(٤) علل الوقوف: ٣/ ٨٥٤.

٢٢-لا ﴾»، ويقـول الأنصـاري (٩٢٦هـ)[١] : «﴿تكذبون -٢١-﴾ حسـن، ﴿الجحيم -٢٣-﴾ كاف». ولم يذكر وقفاً من أي نوع على أي لفظ في الآية -٢٢- كلها وهذا يدل على المنع.

ويقول الأشموني[٢] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «﴿تكذبون -٢١-﴾ حسن، ﴿وأزواجهم -٢٢-﴾ ليس بوقف لأن قوله: ﴿وما كانوا يعبدون﴾ موضعه نصب بالعطف على ﴿وأزواجهم﴾ أي أصنامهم، ولايوقف على: ﴿يعبدون﴾ لتعلق ما بعده به، ولا على : ﴿من دون الله﴾؛ لأن المراد بالأمر ما بعد الفاء، وذلك أنه تعالى أمر الملائكة أن يلقوا الكفار وأصنامهم في النار».

ومن كلام القراء يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿يعبدون﴾؛ لأن ما بعده متعلق به، ولايُفصل بين المتعلِّق والمتعلَّق به، فالفعل ﴿يعبدون﴾ فعل مضارع مرفوع بثبوت النون والواو فاعل، وهذه الجملة صلة الموصول ﴿ما﴾، والعائد محذوف تقديره : ﴿الهاء﴾ أي يعبدونه وقوله: ﴿من دون الله﴾ جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بقوله ﴿يعبدون﴾، ولايُفصل بين الجار والمجرور وما تعلق به كما ذكرنا من قبل[٣] .

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿يعبدون﴾؛ لأن ما بعده جار ومجرور متعلق به، وحاجة الفعل إلى ما بعده قوية لأن الفعل يدل

---

(١) المقصد: ٣٢٣.

(٢) منار الهدى: ٣٢٣.

(٣) انظر: ص ٣٤٦ من هذا البحث.

على حدث وقع في زمن، وهذا الحـدث لابدَّ له من شيء يقع عليه، والعـبادة هنا وقـعت على قوله: ﴿من دون الله﴾ فـالوقف على الفعل هنا يحـجب عنا الجار والمجـرور الذي تعلق بهـذا الفعل، ولو أجـزنا الوقف - فرضـاً - على الفعل ﴿يعـبدون﴾ لأجزنا - تبـعاً لذلك - الابتـداء بقوله: ﴿من دون الله﴾، وهذا ابتداء قـبيح؛ لأنه يؤدي إلى أن يقع الجار والمجرور ولا مـتعلق له، وهذا مخالف لقواعد العربية.

يقول عـبد القـاهر (٤٧١هـ)[١] : «... المفعـول والظرف وسائـر ما يجيء بعد تمام ا لجملة من معمـولات الفعل مما لايمكن إفراده عن الجملة، وأن يعتد كلاماً على حدته».

فالإمـام عبد القـاهر - طيَّب الله ثراه - هنا - يمنع ا لفـصل بين الفعل ومعمولاته كـالمفعول والظرف والجار والمجرور وغير ذلك، وأن يعـتد به كلاماً جديداً مـستقلاً؛ لأن ذلك يفسد المعنى.

هذا، والمتأمل لهـاتين الآيتين يلحظ أنهما بدأتا بالأمـر ﴿احشروا﴾ الذي وقع على المفـــعـول به - ﴿الذين ظلمــوا﴾ ومـا عطف عليـــه وهو قـوله: ﴿وأزواجهم ومـاكانوا يعـبدون من دون الله﴾ ثم عَطف على الأمـر السـابق - بحرف الفاء التي تفيد الترتيب مع التعقيب - أمراً آخر، وهو ﴿اهدوهم﴾، وما تعلق به - ﴿إلى صراط الجحيم﴾ -.

ففي هذا المشهد أمر من الله تعالى للملائكة بأن يجمعوا الكفار وقرناءهم

---

(١) دلائل الإعجاز: ٢٤٤.

وأصنامهم، وأن يلقـوهم جميـعاً في النار، وهذه صورة ينـبغي أن تلقى على السـامع كاملة من غـير وقف أثناءها لتفيد المعنى المقـصود الذي يُلقى الفزع في قلب كل من يتخذ مع الله إلهاً آخر.

الموضع الثامن:

﴿ قُلْ يَٰقَوْمِ ٱعْمَلُوا۟ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّى عَٰمِلٌ ۖ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝ مَن يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَيَحِلُّ عَلَيْهِ عَذَابٌ مُّقِيمٌ ۝ ﴾ [الآيتان: ٣٩، ٤٠ الزمر].

إضاءة:

يأمر الله تعـالى نبيه ﷺ (في هاتين الآيتين) أن ينادى قومـه بهذا النداء الرقيق، فيـضيفهم إلى نفسـه، ليوحى إليهم بحدَبه عليـهم وحبِّه لهم - وهذا يجعل الرسول ﷺ مخلصاً في النصح لهم - فيأمرهم بأن يعملوا على حالتهم التي هم عليها من العداوة له ﷺ التي تمكنت من نفوسـهم، فإنى عامل على نشـر ديني، والعـــمل على أن يكون ظاهراً فـوق كل الأديـان ثم يتـهـددهم ويتوعـدهم بأنهم سوف يعلمـون من الذي يأتيه عذاب ﴿يـخزيه﴾ أى يذله في الدنيا، كذلك العذاب الذي وقع عليهم يوم ﴿بدر﴾.

يقول الراغب (٥٠٢هـ)[١] : «خَزِى الرجل لحقه انكسار إما من نفسه، وإما من غـيره، فالذي يلحـقه من نفـسه هو الحيـاء المفرط ومصـدره الخِزَاية، ورجل خَزْيانٌ وامرأة خَزْيى وجمعه خـزايا.. والذي يلحقه من غيره يقال: هو ضرب من الاستخفاف، ومصدره الخِزى، ورجل خِزْىٌ قال تعالى: ﴿ذلك لهم

---

(١) المفردات: مادة (خزى).

خزى في الدنيا﴾[1] ... وأخرى من الخزابة والخزى جميعاً .. ﴿من يأتيه عذاب يخزيه﴾ فمن الخزاية ويجوز أن يكون من الخزى».

ثم يوم القيامة يحل عليه عذاب دائم في الآخرة في نار جهنم، فهذا هو التهديد والوعيد لهؤلاء الكفار إن لم يرجعوا عن تماديهم في عداوته ﷺ وإصرارهم على الكفر.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿تعلمون -٣٩-﴾ في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف ليبيا.

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا : فالإمام الداني (٤٤٤هـ)[2] يقول: «﴿.. إني عامل -٣٩-﴾ كاف ، ثم تبتدئ بالتهديد[3] ﴿.. مقيم -٤٠-﴾ تام». فلم يذكر وقفاً على قوله: ﴿تعلمون﴾ من أى نوع وهذا يدل على المنع.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[4] : «﴿عامل -٣٩-ج﴾ لابتداء التهديد مع فاء التعقيب، ﴿تعلمون -٣٩- لا﴾ ؛ لأن جملة الاستفهام مفعول ﴿تعلمون﴾».

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[5] : «﴿المتوكلون -٣٨-﴾ تام، وكذا

---

(١) من الآية رقم : ٣٣ المائدة.

(٢) المكتفى: ٤٨٩.

(٣) أي بقوله: ﴿فسوف تعلمون﴾.

(٤) علل الوقوف: ٣/ ٨٨٣.

(٥) المقصد: ٣٣٤.

﴿مقيم -٤٠﴾». ولم يذكر وقفاً من اى نوع على أي لفظ في الآية -٣٩- كلها، وهذا يدل على المنع.

ويقول الأشموني[١] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «﴿مكانتكم -٣٩-﴾ حسن، ﴿إني عامل -٣٩-﴾ أحسن منه للابتداء بالتهديد مع الفاء، ﴿تعلمون -٣٩-﴾ ليس بوقف؛ لأن جملة الاستفهام مفعول ﴿تعلمون﴾».

ومن كلام القراء يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿تعلمون﴾؛ لأن ما بعده وهو جملة الاستفهام - ﴿من يأتيه عذاب يخزيه﴾ - في محل نصب مفعول ﴿تعلمون﴾.

أما النحاة فإن المنع يُفهم من كلامهم أيضاً: فيقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[٢] : «﴿من يأتيه﴾ في محل نصب بـ ﴿تعلمون﴾ أى فسوف تعلمون الذي يأتيه».

ويقول ابن الأنباري (٥٧٧هـ)[٣] : ﴿مَنْ﴾ تحتمل وجهين: أحدهما: أن تكون استفهامية، فتكون في موضع رفع؛ لأنها مبتدأ وما بعدها خبره، والجملة في موضع نصب بـ﴿تعلمون﴾. والثاني: أن تكون بمعنى الذي خبرا فتكون في موضع نصب بـ ﴿تعلمون﴾.

ومما تقدم يتبين لنا أن الفعل ﴿تعلمون﴾ قد عمل النصب فيما بعده وهو

---

(١) منار الهدى : ٣٣٤.

(٢) الكشاف: ٢/٢٦٩.

(٣) البيان: ١/٣٤٢.

قوله: ﴿من يأتيه عذاب يخزيه..﴾ فجملة الاستفهام في موضع النصب لهذا الفعل فهي إذن مرتبطة به ارتباطاً وثيقاً.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿تعلمون﴾؛ لأن الوقف يؤدى إلى الفصل بين الفعل ومعموله وذلك ممنوع.

يقول الخطيب القزويني (٧٣٩هـ)[١] : «حال الفعل مع المفعول كحاله مع الفاعل، فكما أنك إذا أسندت الفعل إلى الفاعل كان غرضك أن تفيد وقوعه منه لا أن تفيد وجوده في نفسه فقط، كذلك إذا عدّيته إلى المفعول كان غرضك أن تفيد وقوعه عليه لا أن تفيد وجوده في نفسه فقط، فقد اجتمع الفاعل والمفعول في أن عمل الفعل فيهما إنما كان ليعلم التباسه بهما، فعمل الرفع في الفاعل؛ ليعلم التباسه به من جهة وقوعه منه، والنصب في المفعول؛ ليُعلم التباسه به من جهة وقوعه عليه».

وبناءً على ما تقدم فإن المفعول يُعدّ أثراً للفعل؛ لأن الفعل يقع على المفعول، وهذه العلاقة بينهما تجعل المعنى متصلاً بين الفعل والمفعول، والوقف - أو الفصل بينهما - يقطع هذا الاتصال المعنوى القائم بينهما.

وتأمل قارئاً قرأ قوله تعالى : ﴿قل ياقوم اعملوا على مكانتكم إني عامل فسوف تعلمون﴾ ثم وقف: ماذا أفاد بهذا الوقف؟ الجواب: أفاد أن الله تعالى يأمر نبيه ﷺ أن يقول لقومه اعملوا على حالتكم من العداوة التي اخترتموها لي، وأنا عامل على نشر ديني، ثم يبدأ النبى ﷺ في تهديدهم وتوعدهم، فيقول: ﴿فسوف تعلمون﴾ فالوقف هنا أفسد المعنى؛ حيث قطع التهديد

---

(١) الإيضاح: ١٣٥.

والوعيد - الذي يتوعد به النبي ﷺ قومه في حال استمرارهم في عداوته وإصرارهم على الكفر - وهو جملة الاستفهام التي وقعت موقع المفعول به لقوله : ﴿تعلمون﴾ فالوقف هنا يؤدي إلى فساد المعنى بقطع التهديد والوعيد.

أضف إلى هذا أننا لو أجزنا الوقف - فرضاً - على قوله: ﴿تعلمون﴾ لأجزنا - تبعاً له - الابتداء بقوله: ﴿من يأتيه عذاب يخزيه ويحل عليه عذاب مقيم﴾ وهذا ابتداء قبيح؛ لأنه يؤدي إلى أن تكون هذه جملة جديدة مستقلة، واستقلالها عما قبلها يُفسدها؛ لأنها تصبح عديمة الفائدة.

يقول عبد القاهر (٤٧١هـ)[١] : - في معرض الحديث عن عطف الجمل - : «وإذا كان كذلك كانت مع الأولى كالشيء الواحد، وكان منزلتها منها منزلة المفعول والظرف وسائر ما يجيء بعد تمام الجملة من معمولات الفعل مما لايمكن إفراده عن الجملة وأن يعتد كلاماً على حدته».

فالإمام عبد القاهر - رحمه الله - يجعل المفعول وسائر ما يجيء بعد تمام الجملة من معمولات الفعل مع الفعل كالشيء الواحد الذي لايمكن إفراد بعضه عن بعض، ولايمكن الاستقلال ببعض معمولات الفعل وجعلها كلاماً جديداً مستقلاً .

الموضع التاسع :

﴿فَأَسْرِ بِعِبَادِي لَيْلًا إِنَّكُم مُّتَّبَعُونَ ﴿٢٣﴾ وَاتْرُكِ الْبَحْرَ رَهْوًا إِنَّهُمْ جُندٌ مُّغْرَقُونَ ﴿٢٤﴾ كَمْ تَرَكُوا مِن جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ﴿٢٥﴾ وَزُرُوعٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ ﴿٢٦﴾ وَنَعْمَةٍ كَانُوا فِيهَا فَاكِهِينَ ﴿٢٧﴾﴾ [الآيات : من ٢٣ - ٢٧ من سورة الدخان]

---

(١) دلائل الإعجاز : ٢٤٤.

إضاءة :

في هذه الآيات حديث عن مشهد خروج سيدنا موسى - عليه السلام - بنى إسرائيل من مصر بعدما دعا ربه قائلاً «اللهم عجل لهم ما يستحقونه بإجرامهم، ويحتمل أن يكون الدعاء هو ما في (يونس) ﴿رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَىٰ أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّىٰ يَرَوُا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ ﴿٨٨﴾﴾(١) [يونس: ٨٨] فاستجاب الله دعاءه»، وأمره أن يسير بهم ليلاً؛ لأن المصريين سيخرجون في طلبهم؛ ليمنعوهم من الخروج إلى الأرض المقدسة وخرج بهم سيدنا موسى - عليه السلام - ، وعندما وصل إلى البحر - بحر القلزم (البحر الأحمر)(٢) - أمره الله أن يضرب البحر بعصاه ﴿... فَانفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَالطَّوْدِ الْعَظِيمِ ﴿٦٣﴾﴾ عندئذ سار سيدنا موسى - عليه السلام- ومن معه في البحر في طرق يابسة، فلما نجا هو وقومه، وعبر البحر أراد أن يضرب البحر بعصاه؛ ليعود إلى طبيعته الأولى؛ حتى لايدركه فرعون وقومه أمره الله تعالى أن يترك البحر على حالته ﴿رهواً﴾ «مفتوحاً ذا فجوة واسعة، أو ساكناً على هيئته بعدما جاوزته ولاتضربه بعصاك، لينطبق ولايتغير عن حاله ليدخله القبط»(٣) فإذا دخلوه عاد البحر إلى طبيعته الأولى من السيولة فأغرقهم ﴿إنهم جند مغرقون﴾ لهذه الجملة الاسمية المصدرة بحرف التوكيد، والتي هي في موقع التعليل للأمر بترك البحر رهواً لتربط على قلب موسى - عليه السلام - وليعلم أنه ناجٍ ومنصور على عدوه، وأن عدوه هالك في ماء البحر لامحالة، وتلك قدرة الله

(١) غرائب القرآن: ٢٥/ ٦٧.

(٢) التحرير والتنوير: ٢٥/ ٣٠٠.

(٣) إرشاد العقل السليم : ٥/ ٥٤.

تعالى ينجي ويهلك بالشيء الواحد، ثم أخبر عنهم تعالى - بعد إغراقهم - بأنهم تركوا وراءهم (في مصر) كثيراً من الجنات - وهي البساتين - والعيون - وهي الأنهار والآبار - وغيرها من النعم. يقول الرازي (٦٠٦هـ)[١] : «... وبين تعالى أنهم تركوا هذه الأشياء الخمسة وهي الجنات والعيون والزروع والمقام الكريم - والمراد بالمقام الكريم : ما كان لهم من المجالس والمنازل الحسنة، وقيل: المنابر التي كانوا يمدحون فرعون عليها - ﴿ونعمة كانوا فيها فاكهين﴾ قال علماء اللغة: نعمة العيش (بفتح النون) : حسنه ونضارته، ونِعْمةُ الله: إحسانه وعطاؤه».

ويقول القرطبي (٦٧١هـ)[٢] : «النَّعمة - بالفتح - التنعيم ، يقال: نَعَّمه الله وناعَمَه فتنعَّم، وامرأة مُنعَّمة ومُنَاعَمَة بمعنى، والنِّعْمة - بالكسر: اليد والصنيعة والمِنَّة، وما أُنعِم به عليك وكذلك النُّعْمَى».

ومعنى ﴿فاكهين﴾ : أي ناعمين. يقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[٣] : «و﴿فاكهين﴾ متصفين بالفكاهة - بضم الفاء - وهي اللعب والمزح، أي كانوا مغمورين في النعمة لاعبين في تلك النعمة» وكأن الله تعالى بعد أن أغرق القبط ينعى عليهم سوء صنيعهم حيث لم يحسنوا شكر النعم التي كانوا فيها، فقد كان الأوْلى بهم أن يتجهوا إلى ربهم فيشكروه، ويُقبلوا على نبي الله الذي جاءهم بالحق فيصدقوه، لكنهم تنعموا بالنعم وتلذذوا بها منكرين رب هذه النعم كافرين به.

---

(١) مفاتيح الغيب: ٢٧/ ٢١١.

(٢) الجامع لأحكام القرآن: ١٦/ ١٣٦.

(٣) التحرير والتنوير : ٢٥/ ٣٠٢.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿وعيون -٢٥-﴾ في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط. مصحف ليبيا.

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا: فالإمام الداني (٤٤٤هـ)[١] يقول: «﴿.. إنا منتقمون -١٦) تام، ومثله: ﴿قوم مجرمون -٢٢-﴾، ومثله: ﴿منتظرين -٢٩-﴾». ولم يذكر وقفاً من أى نوع على هذه الآيات (من ٢٣ - ٢٨)، وهذا يدل على المنع.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[٢] : «﴿متبعون -٢٣-ˇ ﴾ للعطف ... ﴿وعيون -٢٥-ˇ ﴾، ﴿كريم -٢٦-ˇ ﴾ للعطف».

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٣] : «﴿مغرقون -٢٤-﴾ تام، ﴿فاكهين -٢٧-﴾ كاف». ولم يذكر وقفاً من أى نوع على أي لفظ في الآية -٢٥- كلها، وهذا يدل على المنع.

ويقول الأشموني[٤] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «ولا وقف من قوله: ﴿كم تركوا﴾ حتى ﴿فاكهين﴾ ، فلا يوقف على ﴿عيون﴾ ولا على ﴿كريم﴾؛ لأن العطف يصيِّر الأشياء كلها كالشيء الواحد».

ومن كلام القراء يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿عيون﴾؛ لأن ما

---

(١) المكتفى : ٥١٣.

(٢) علل الوقوف: ٩٢٨/٣.

(٣) المقصد: ٣٥٤.

(٤) منار الهدى: ٣٥٤.

بعده معطوف عليه، والمعطوف والمعطوف عليه كالشيء الواحد.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿وعيون﴾؛ لأن المقام مقام تعداد هذه النعم التي أنعم الله بها على القبط، فهي نعم كثيرة؛ ولذلك عبر عنها بـ ﴿كم﴾ التي تفيد التكثير، بل إن النعمة الواحدة ذكرها - سبحانه - بصورة الجمع نكرة؛ لتفيد العموم والشمول بعد الكثرة، واستعمل أداة العطف (الواو) التي تفيد الاشتراك في الحكم المعنوى والإعرابي.

وقد ذكر هنا في هذا المشهد خمس نعم ذكرها على سبيل إقامة الحجة على الكفار؛ حيث عميت أبصارهم وبصائرهم عنها، فلم يعرفوا حق الله فيها، ولم ينظروا إليها نظرة اعتبار، بل اتخذوها ملهاة فكهين بها معجبين. وهذه النعم هي : الجنات أي البساتين الكثيرة، والعيون: أى الأنهار والآبار، والزروع والمقام الكريم - وقد بيّناه - والنعمة التي كانوا فيها متنعمين وتأمل استعمال ﴿فى﴾ التي تفيد الظرفية، كأن النعمة ظرف وهم مظروفون فيها، فهي كالوعاء الذي يحيط بهم من كل جانب فهم في هذه النعمة فاكهين ناعمين.

يقول الرازى (٦٠٦هـ)[١] : «... وبين تعالى أنهم تركوا هذه الأشياء الخمسة وهي الجنات والعيون والزروع والمقام الكريم - والمراد بالمقام الكريم : ما كان لهم من المجالس والمنازل الحسنة، وقيل: المنابر التي كانوا يمدحون فرعون عليها - ﴿ونعمة كانوا فيها فاكهين﴾».

فهذه النعم الخمس قد ذكرت في هذا السياق لهدف - يعلمه الله - وقد ذكرنا ما استنبطناه على قدر فهمنا القاصر؛ لتعداد هذه النعم هنا، فلابد من

(١) مفاتيح الغيب : ٢٧/ ٢١١.

ذكرها متتابعة بدون فصل بينها، حتى يؤتى تعدادها الهدف منه، لكن إذا حدث فصل بينها قد يوهم السامع أن النعم قد انتهت، وحين يبدأ - القارئ - بذكر نعم جديدة قد لايلحقها السامع بسياقها ، فيحدث اللبس.

والنظم ا لكريم قد جعلها خمساً؛ لتذكر بعددها في هذا المقام، ليتم الهدف من الذكر؛ ولتقام الحجة على القبط؛ ولتعظم الحسرة والندامة عليهم؛ ولتعظم العبرة من كفار مكة - ومن غيرهم - بهذا الدرس لان صور الأمم الهالكة وما حدث لها إنما هو تذكير ودرس يقدمه القرآن لكل المؤمنين به إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، وللكفار أيضاً في كل زمان ومكان إلى نهاية هذا الكون.

يقول عبد القاهر (٤٧١هـ)[١] : «... وليس للواو معنى سوى الإشراك في الحكم الذي يقتضيه الإعراب الذي اتبعت فيه الثاني الأول فإذا قلت: (جاءني زيد وعمرو) لم تفد بالواو شيئاً أكثر من إشراك عمرو في المجيء الذي أثبته لزيد والجمع بينه وبينه، ولايتصور إشراك بين شيئين، حتى يكون هناك معنى يقع ذلك الإشراك فيه».

وكلام عبد القاهر - رحمه الله - يفيد أن اشتراك المعطوفين أو المعطوفات فيما بينها بالواو يدل على معنى وقع الاشتراك فيه، وهذه الرابطة لابد من وجودها، وقد وجدت هذه الرابطة في الآيات التي معنا؛ لذا مُنع الوقف ولزم الوصل.

---

(١) دلائل الإعجاز: ٢٢٤.

الموضع العاشر :

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَءَامِنُواْ بِرَسُولِهِۦ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِن رَّحْمَتِهِۦ وَيَجْعَل لَّكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِۦ وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ۝ لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِّن فَضْلِ ٱللَّهِ وَأَنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ ۝﴾ [الآيتان : ٢٨، ٢٩ من سورة الحديد].

إضاءة :

يقول أبو حيان (٧٤٥هـ)(١) : «الظاهر أنه نداء لمن آمن من أمة محمد ﷺ فمعنى ﴿آمِنُوا﴾ : دوموا واثبتوا، وهكذا المعنى في كل أمر يكون المأمور ملتبساً بما أُمر به». فقد استظهر أبو حيان - رحمه الله - أن النداء للمؤمنين من أمة محمد ﷺ فقد ناداهم ليأمرهم بالتقوى أى أن يجعلوا بينهم وبين ما يُغضب الله تعالى وقاية وحاجزاً ومانعاً؛ وليأمرهم بالثبات على الإيمان بمحمد ﷺ؛ ليكون جزاؤهم عندئذ: ﴿يؤتكم كفلين من رحمته﴾ . قال الفراء (٢٠٧هـ)(٢) : «والكفل: الحظ وهو في الأصل: ما يكتفل به الراكب فيحبسه ويحفظه عن السقوط. يقول: يحصنكم الكفل من عذاب الله كما يحصن هذا الراكب الكفلُ من السقوط».

ويقول ابن الشجري (٥٤٢هـ)(٣) : «الكفل: كساء يُجعل حول سنام

---

(١) البحر المحيط: ١١٦/١٠، وانظر معه: إعراب القرآن لابن النحاس: ٣٦٨/٤، والكشاف: ٦٨/٤، ومفاتيح الغيب: ٢١٥/٢٩، وروح المعاني: ٢٩٥/٢٧.

(٢) معاني القرآن: ١٣٧/٣.

(٣) ما اتفق لفظه واختلف معناه: ٣٦٠، وانظر معه: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١٣١/٥، والمفردات: مادة (كفل).

البعير ويركب، وقيل: هو كساء يعقد طرفاه على عجز البعير؛ ليركبه الرديف، والكفل: الضِّعف من الأجـر ومن الإثم، ومنه في التنزيل: ﴿يؤتكم كفلين من رحمته﴾ أي ضعفين، والكفل: النصيب».

وعلى هذا فـإن الكفل مـعناه : الضـعف من الأجر - كـمـا هنا - أي ضعفين من الأجـر والثواب، ويؤيد هذا ما قاله أبو مـوسى الأشعري - رضى الله عنه - : «كفلين : ضعفين بلسان الحبشة»(١) .

أو هو النصـيب من الأجـر والثواب، فـمـعناه على هذا ﴿كـفلين﴾ أي نصيبين من الأجر والثواب.

يقول أبو حيان (٧٤٥هـ)(٢) : «والمعنى: أنه يؤتكم مثل ما وعد من آمن من أهل الكتـاب من الكفلين في قـوله : ﴿أُولَٰئِكَ يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُم مَّرَّتَيْنِ ...﴾ [القصص: ٥٤] إذ أنتم مثلهم في الإيمانين لاتفرقوا بين أحد من رسله، وروى أن مؤمني أهل الكتـاب افتخـروا على غيرهم من المؤمنـين بأنهم يؤتون أجرهم مرتين، وادعوا الفضل عليهم فنزلت».

فما تقدم يفيد أن النداء فـي الآية خاص بمؤمني أمة محمد ﷺ يبين لهم فـضلهم على سائر الأمم؛ لأنـهم آمنوا بنبيـهم ﷺ وآمنوا بمن جاء قـبله من الأنبياء ولذا استحقوا ضعفين من الأجر والثواب.

ويجوز أن يكون النداء لمؤمني أهل الكتاب من اليـهود والنصارى ويكون

---

(١) روح المعاني: ٢٧/ ٢٩٦.

(٢) البحر المحيط: ١٠/ ١١٦، وانظر معه: الجامع لأحكام القرآن: ١٧/ ٢٥٥.

المعنى: أيها المؤمنون من أهل الكتاب - يهوداً أو نصارى - آمِنوا بمحمد ﷺ كما آمنتم بموسى وعيسى - عليهما السلام - يؤتكم ضعفين من الأجر والثواب، أو نصيبين: نصيباً على إيمانكم بما آمنتم به أولاً، ونصيباً على إيمانكم بمحمد ﷺ آخراً.

يقول الألوسي (١٢٧٠هـ)[١] : «ليعلم الذين لم يؤمنوا من أهل الكتاب أنهم لاينالون شيئاً مما يناله المؤمنون منهم، ولايتمكنون من نيله؛ حيث لم يأتوا بشرطه الذي هو الإيمان برسوله ﷺ».

﴿ويجعل لكم نوراً تمشون به﴾ «يوم القيامة وهو النور المذكور في قوله: ﴿... نُورُهُمْ يَسْعَىٰ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ...﴾ [التحريم: ٨] ﴿ويغفر لكم﴾ ما سلف منكم ﴿والله غفور رحيم﴾ أي مبالغ في المغفرة والرحمة؛ فلا بدع إذا فعل سبحانه ما فعل»[٢] .

قوله: ﴿لئلا يعلم أهل الكتاب ألا يقدرون على شيء من فضل الله...﴾ يقول أبو السعود (٩٨٢هـ)[٣] : «﴿لئلا يعلم أهل الكتاب﴾ متعلق بمضمون الجملة الطلبية المتضمنة لمعنى الشرط؛ إذ التقدير: إن تتقوا الله وتؤمنوا برسوله يؤتكم كذا، وكذا، لئلا يعلم الذين لم يسلموا من أهل الكتاب، أي ليعلموا ، و﴿لا﴾ مزيدة كما ينبئ عنه قراءة ليعلم ولكي يعلم ولأن يعلم بإدغام النون في الياء، و﴿أن﴾ في قوله تعالى: ﴿ألا يقدرون على شيء من

(١) روح المعاني : ٢٧/٢٩٧.

(٢) السابق: ٢٧/٢٩٦.

(٣) إرشاد العقل السليم: ٥/١٤٢.

فضل الله﴾ مخففة من الثقيلة، واسمها الذي هو ضمير الشأن محذوف والجملة في حيز النصب على أنها مفعول ﴿يعلم﴾ أي ليعلموا أنه لاينالون شيئاً مما ذكر من فضله من الكفلين و النور والمغفرة ولايتمكنون من نيله؛ حيث لم يأتوا بشرطه».

وجمهور المفسرين على أن ﴿لا﴾ هنا زائدة، وأن المعنى على الإثبات أي لأن يعلم، وهذا قول الفراء (٢٠٧هـ)(١) ، وابن النحاس (٣٣٨هـ)(٢) والزمخشري (٥٣٨هـ)(٣) وغيرهم.

ويرى بعض المفسرين أن ﴿لا﴾ ليست زائدة، ولكنها نافية. يقول ا بن عاشور (١٣٩٤هـ)(٤) : «وذهب أبو مسلم الأصفهاني وتبعه جماعة إلى أن ﴿لا﴾ نافية، وقرره الفخر بأن ضمير ﴿يقدرون﴾ عائد إلى رسول الله ﷺ والذين آمنوا به (أي على طريق الالتفات من الخطاب إلى الغيبة وأصله أن لاتقدروا)، وإذا انتفى علم أهل الكتاب بأن الرسول ﷺ والمسلمين لايقدرون على شيء من فضل الله ثبت ضد ذلك في علمهم، أي كيف أن الرسول ﷺ والمسلمين يقدرون على فضل الله ويكون (يقدرون) مستعار المعنى: ينالون وأن الفضل بيد الله فهو الذي فضلهم، ويكون ذلك كناية عن انتفاء الفضل عن أهل الكتاب - الذين لم يؤمنوا بالرسول ﷺ».

هذا ، وقد اختار ابن عاشور القول بعدم زيادة ﴿لا﴾، وأنها باقية على

---

(١) انظر: معاني القرآن : ١٣٧/٣.

(٢) انظر: إعراب القرآن: ٣٦٨/٤.

(٣) انظر: الكشاف : ٦٨/٤.

(٤) التحرير والتنوير : ٤٣١/٢٧.

أصل معناها وهو النفي، وجعل اللام للعاقبة فيكون المعنى على هذا الاختيار[1] : «.. أي أعطيناكم هذا الفضل وحرم منه أهل الكتاب. فبقي أهل الكتاب في جهلهم وغرورهم بأن لهم الفضل المستمر ولايحصل لهم علم بانتفاء أن يكونوا يملكون فضل الله، ولا أن الله قد أعطى الفضل قوماً آخرين، وحرمهم إياه فينسون أن الفضل بيد الله، وليس أحد يستحقه بالذات، وبهذا الغرور استمروا على التمسك بدينهم القديم».

وبهذا القول - أي بقاء ﴿لا﴾ على أصل معناها وهو النفي - قالت بنت الشاطىء[2] : «والآية كما لاحظ (ابن هشام) في سياق النفي الصريح، وكذلك كل الشواهد الشعرية التي ذكروها في سياق النفي الصريح».

يقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[3] : «والمعنى: لاتكترثوا بعدم علم أهل الكتاب بأنهم لايقدرون على شيء من فضل الله وبأن الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء أي لاتكترثوا بجهلهم المركب في استمرارهم على الاغترار بأن لهم منزلة عند الله تعالى فإن الله عالم بذلك وهو خلقهم فهم لايقلعون عنه».

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿من فضل الله -٢٩-﴾ في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط. مصحف المدينة النبوية، وفي ط. مصحف ليبيا.

---

(١) التحرير والتنوير : ٢٧/ ٤٣٢.

(٢) الإعجاز البياني للقرآن : ٢٨١ وانظر معه: مغني اللبيب : ١/ ٢٤٩.

(٣) التحرير والتنوير : ٢٧/ ٤٣٢.

ومن القراء من يقول بمنع الـوقف هنا كالإمام الداني (٤٤٤هـ)[1] الذي يقول: «﴿..ويغفر لكم -٢٨-﴾ كـاف، ومثله: ﴿يؤتيه من يشاء -٢٩-﴾». فلم يذكر وقفـاً من اى نوع في ا لآية -٢٩- قبل الموضع المذكور فـيها، وهذا يدل على المنع، والأنصاري (٩٢٦هـ)[2] الذي يقـول: «﴿.. ويغفـر لكم -٢٨-﴾ كاف، وكذا ﴿من يـشاء -٢٩-﴾، آخر السورة. تام». فلم يذكـر وقفاً من أي نوع على قـوله: ﴿من فـضل الله﴾. وهذا يدل على المنع. ومن كـلام هذين العـالمين الجليلين يتضح لنـا منع الوقف على قوله: ﴿من فـضل الله﴾، لعطف ما بعده على ما قبله.

أمـا النحاة فـإن المنع يُفـهم من كلامـهم أيضـاً، فيـقول ابن الأنبـارى (٥٧٧هـ)[3] : «وفي ﴿لا﴾ وجهان:

أحدهما: أن تكون زائدة والثاني: أن تكون غير زائدة؛ لأن قوله تعالى: ﴿يؤتكم كفلين من رحمـته ويجعل لكم نوراً تمشون به ويغـفر لكم﴾ لئلا يعلم أهل الكتاب أن يفعل بكم هذه الأشياء ليبين جهل أهل الكتاب، وأن ما يؤتيكم الله من فضله لايقدرون على إزالته وتغييره».

ويقول الصاوي (١٢٤١هـ)[4] «﴿وأن الفضل بيـد الله﴾ معطوف على قوله: ﴿ألا يقدرون﴾».

---

(١) المكتفى: ٥٥٨.

(٢) المقصد: ٣٨٥.

(٣) البيان : ٢/٤٢٥، وانظر معه: إعراب القرآن لابن النحاس: ٣٦٨/٤ والتبيان: ٢/١٢١١.

(٤) حاشية الصاوي على الجلالين: ١٧٨/٤.

ويقول الآلوسي (١٢٧٠هـ)[١] : «﴿وأن الفضل بيد الله﴾ عطف على ﴿أن لايقدرون﴾ داخل معه في حيز العلم». هذا على تقدير ﴿لا﴾ زائدة عند الآلوسي، وأما على تقدير أن ﴿لا﴾ نافية أصلية غير زائدة فيقول هو أيضاً[٢]: «.. فيكون قوله سبحانه ﴿وأن الفضل﴾ إلخ معطوفاً على - أن لايعلم - داخلاً معه في حيز التعليل دون الأ يقدر، فكأنه قيل: فعلنا ما فعلناه لئلا يعتقدوا كذا، ولأن الفضل بيد الله، فيكون من عطف الغاية على الغاية بناء علي المشهور».

ومما تقدم يتبين لنا أن قوله: ﴿وأن الفضل بيد الله﴾ معطوف على قوله: ﴿أن لايقدرون﴾ داخل في حيز العلم على القول بأن ﴿لا﴾ زائدة، أما على القول بأن ﴿لا﴾ نافية أصلية وليست زائدة فيكون قوله: ﴿وأن الفضل بيد الله﴾ معطوفاً على ﴿أن لايعلم﴾ داخلاً في حيز التعليل، فكأنه قيل: فعلنا ما فعلنا؛ لئلا يعتقدوا كذا ولأن الفضل بيد الله، فيكون من عطف الغاية على الغاية.

هذا، والبلاغيون يزيدون منع الوقف على قوله: ﴿من فضل الله﴾ لأن ما بعده - وهو قوله: ﴿وأن الفضل بيد الله﴾ - معطوف على قوله: ﴿أن لايقدرون على شيء من فضل الله﴾ الواقع في حيز النصب مفعولاً به لـ ﴿يعلم﴾، فما بعده - وهو ﴿أن الفضل بيد الله﴾ - في محل نصب في موقع المفعول به لـ ﴿يعلم﴾ بالعطف، وكما قلنا من قبل: المعطوف والمعطوف عليه كالشيء الواحد، وهما متلازمان كل منهما يطلب الآخر[٣] .

---

(١) روح المعاني: ٢٧/٢٩٧.

(٢) السابق: ٢٧/٢٩٨.

(٣) انظر : دلائل الإعجاز : ٢٢٤، وانظر معه: الموضع السابق من هذا الفصل.

وأيضاً قـوله: ﴿أن لايقدرون على شيء مـن فضل الله وأن الفـضل بيد الله﴾ هاتان الجملتان المعطوفـتان كلتاهما في موقع المفـعول به للفعل ﴿يعلم﴾ فـالأولى : ﴿أن لايقدرون على شيء من فـضل الله﴾ في مـوقع المفعـول به، والثانيـة كذلك؛ لأنها مـعطوفة عليهـا وكلتاهما مـعمولتـان للفعل ﴿يعلم﴾، ولايفصل بين الفعل وبين معموله بفاصل.

يقول عبد القاهر (٤٧١هـ)[١] : في معرض الحديث عن عطف الجمل - «.. وإذا كان كذلك كـانت مع الأولى كالشيء الواحد، وكان منزلتـها منها منزلة المفعول والظرف وسائر ما يجيء بعـد تمام الجملة من معمولات الفعل مما لايمكن إفراده عن الجملة وأن يعتد كلاماً على حدته».

فهذا القول ينطبق على الموضع الذي معنا بشـقيه، فأما شق العطف فهنا معطوف ومعطوف عليه، وهما كالشيء الواحـد. وثانياً: تشبيه الجملتين - في قوة الصلة بينهما - بمعمول الفعل في قـوة ارتباطه بالفعل، فهذا موجود أيضاً؛ فإن كلـتا الجملـتين المعطوفتين بواو العطف همـا في موقع المفـعول به للـفعل ﴿يعلم﴾ ولايصح الفـصل بينهـما وبين الفـعل بفاصل، ولو أجـزنا الوقف - فرضاً - على قـوله: ﴿من فضل الله﴾ لأجزنا - تبعـاً لذلك - الابتداء بقوله: ﴿وأن الفضل بيد الله﴾، وهذا ابـتداء قبيح؛ لأن هذه الجملة مـعطوفة على ما قبلهـا الواقعـة مفعـولاً للفعل ﴿يعلم﴾ فـهي شريكة لما قبلهـا في الحكم وفي الإعراب وهي: «مما لايمكن إفراده عن الجملة وأن يعتد كلاماً على حدته»[٢].

---

(١) دلائل الإعجاز : ٢٤٤.

(٢) السابق : ٢٤٤.

يضاف إلى هذا العلاقة التعليلية القائمة بين التعليل والمعلل الموجودة هنا.

يقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[١] : «فاللام في قوله: ﴿لئلا يعلم أهل الكتاب﴾ يحتمل أن تكون تعليلية، فيكون ما بعدها معلولا بما قبلها، وعليه فحرف (لا) يجوز أن يكون زائداً للتأكيد والتقوية، والمعلل هو ما يرجع إلى فضل الله لامحالة وذلك ما تضمنه قوله: ﴿يؤتكم كفلين من رحمته ويجعل لكم نوراً تمشون به ويغفر لكم﴾ أو قوله: ﴿فآتينا الذين آمنوا منهم أجرهم﴾ إلى ﴿غفور رحيم﴾ .. والمعنى على هذا الوجه أن المعلَّل هو تبليغ هذا الخبر إلى أهل الكتاب ليعلموا أن فضل الله أعطى غيرهم؛ فلا يتبجحوا بأنهم على فضل لاينقص عن فضل غيرهم إذا كان لغيرهم فضل، وهذا الموافق لتفسير مجاهد وقتادة».

وعلى هذا فإن قوله: ﴿وأن الفضل بيد الله﴾ فوق ما تقدم: - من قوة ارتباطها بما قبلها بالعطف وكونها مفعولاً للفعل ﴿يعلم﴾ تعد غاية لهذا التعليل ولذلك الإخبار في هذه الآية والتى قبلها، فهي جملة يمكن أن يقال عنها : إنها «جملة محورية» إن صح هذا التعبير.

هذا على اعتبار أن (لا) زائدة، أما على القول بأن (لا) نافية وهى أصلية وليست زائدة- كما اختار ابن عاشور وبنت الشاطئ وغيرهما- فإن اللام عندئذ تكون للعاقبة كما قال ابن عاشور[٢] : «ومعلوم أن لام العاقبة أصلها التعليل المجازى». ويكون المعنى على هذا الاختيار كما يقول ابن عاشور

(١) التحرير والتنوير : ٢٧/ ٤٣٠.

(٢) السابق : ٢٧/ ٤٣٢ .

(١٣٩٤هـ)[١] : «أى أعطيناكم هذا الفضل وحرم منه أهل الكتاب، فبقى أهل الكتاب فى جهلهم وغرورهم بأن لهم الفضل المستمر ولا يحصل لهم علم بانتفاء أن يكونوا يملكون فضل الله، ولا أن الله قد أعطى الفضل قومًا آخرين وحرمهم إياه فينسون أن الفضل بيد الله وليس أحد يستحقه بالذات وبهذا الغرور استمروا على التمسك بدينهم القديم».

وخلاصة القول : إن لهذا الموضع أكثر من علة تمنع الوقف.

فالأولى: العطف والعطف هنا وقع بين جملتين لكل منهما محل من الإعراب وهو النصب؛ لأن كلا منهما مفعول به لـ (يعلم).

والثانية: أن الجملتين معمولتان للفعل (يعلم).

والثالثة: العلاقة التعليلية التى اتضح منها أن جملة : (وأن الفضل بيد الله) تعد غاية لهذا التعليل ولذلك الإخبار.

للموضع الحادى عشر:

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُزَّمِّلُ ۝ قُمِ ٱلَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ۝ نِّصْفَهُۥٓ أَوِ ٱنقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا ۝ أَوْ زِدْ عَلَيْهِ وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا ۝ ﴾ [الآيات من : ١ - ٤ المزمل].

إضاءة :

فى هذه الآيات نداء للنبى - ﷺ - بصفته التى لابسته حالة النداء؛ حيث تلفف بردائه عقب عودته من غار حراء عندما جاءه الملك، وعاد إلى زوجه خديجة (رضى الله عنها) يرجف فؤاده ويقول : «زملونى . .

---

(١) التحرير والتنوير : ٢٧/ ٤٣٢ .

زملونى»[١] ، فهذا نداء فيه تأنيس وملاطفة من الله تعالى لنبيه ﷺ «كقوله - ﷺ - لعلى حين غاضب فاطمة - رضى الله تعالى عنهما - فأتاه وهو نائم، وقد لصق بجنبه التراب فقال له : «قم يا أبا تراب»[٢] إشعار له أنه غير عاتب عليه وملاطفة له[٣] .

و(المزّمّل): صفة والأصل المتزمل أدغمت التاء فى الزاى. يقول ابن النحاس (٣٣٨هـ)[٤]: «وفى معناه ثلاثة أقوال: فمذهب الزهرى أنه تزمل من فزَع أصابه أول ما رأى الملك، ومذهب قتادة أنه تزمل متأهبًا للصلاة تأولا على قتادة وليس بنص قوله، ومذهب عكرمة أن المعنى: يأيها المتزمل النبوة والرسالة مجازًا، وتأولا على عكرمة، ونص قوله: قد زُمِّلتَ هذا الأمر فقم به».

وهذا النداء قُصد به تهيئته - ﷺ - لاستقبال الأمر الآتى بعد وهو : ﴿قم الليل إلا قليلا نصفه أو انقص منه قليلا أو زد عليه﴾. فالأمر هنا بقيام الليل - «أى من غروب الشمس إلى طلوع الفجر»[٥] - معناه كما يقول الزجاج (٣١١هـ)[٦] «قم نصف الليل إلا قليلا أو انقص من النصف أو زد على النصف، وذَكَر (أو انقص منه قليلا) بمعنى إلا قليلا، ولكنه ذُكِر مع الزيادة فالمعنى قم نصف الليل أو انقص من نصف الليل أو زد على نصف،

---

(١) انظر : البحر المحيط : ٣١١/١٠ ، وانظر معه : حاشية الصاوى على الجلالين : ٢٥٨/٤ .

(٢) أخرجه البخارى فى كتاب الصلاة باب نوم الرجال فى المسجد: ٨٨/١ ، ومسلم فى فضائل الصحابة باب من فضائل على ابن أبى طالب رضى الله عنه.

(٣) الجامع لأحكام القرآن: ٣٤/١٩ .

(٤) إعراب القرآن : ٥٥/٥ ، وانظر معه : البيان : ٤٦٩/٢ .

(٥) الجامع لأحكام القرآن : ٣٤/١٩ .

(٦) معانى القرآن وإعرابه: ٢٣٩/٥ ، وانظر معه: الكشاف : ١٧٣/٤، ومفاتيح الغيب: ١٥١/٣٠ .

وهذا - والله أعلم - قبل أن يقع فرض الصلوات الخمس».

قوله : ﴿ورتل القرآن ترتيلا﴾ : يقول الراغب [1] (٥٠٢هـ): «الرَّتْلِ : اتساق الشيء وانتظامه على استقامة يقال: رجل رتّل الأسنان. والترتيل : إرسال الكلمة من الفم بسهولة واستقامة».

ويقول الزمخشرى (٥٣٨هـ) [2] : «ترتيل القرآن: قراءته على ترسل وتؤدة بتبيين الحروف، وإشباع الحركات حتى يجيء المتلو منه شبيهًا بالثغر المرتل وهو المفلج المشبه بنَوْر الأقحوان [3]، وأن لا يهذّه [4] هَذًا، ولا يسرده سردًا».

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿المزّمّل﴾ فى ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفى ط. مصحف ليبيا. والقراء يقولون بمنع الوقف هنا : فالإمام الدانى (٤٤٤هـ) يقول [5] : «قال نافع: (أو زد عليه - ٤-) تام. وهو صالح. ». فقد وصف الدانى هذا الوقف بأنه صالح بعد أن نقل قول نافع [6] بأنه : تام، ولم يذكر - أي الدانى - وقفا من أى نوع على أى لفظ فى الآيات قبل هذا الموضع وهذا يدل على المنع.

---

(١) المفردات : مادة : (رتل).

(٢) الكشاف: ٤/ ١٧٣ .

(٣) النَّوْر : الزهر الأبيض. الأقحوان: نبت زهره أصفر أو أبيض ورقه كأسنان المنشار. [المعجم الوجيز]

(٤) الهذّ : الإسراع فى القراءة كهذّ الشعر.

(٥) المكتفى : ٥٩١ .

(٦) أخرج قوله ابن النحاس [القطع : ٧٤٧]

ويقول الأنصارى (٩٢٦هـ) [١] : «(أو زد عليه -٤- تام نقله أبو عمرو عن نافع، ثم قال: وهو صالح.». ولم يذكر - أى ا لأنصارى - وقفا من أى نوع على أى لفظ فى الآيات قبل هذا الموضع، وهذا يدل على المنع. وبنفس القول قال الأشمونى فى منار الهدى[٢] . ومن كلام القراء يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿المزمل﴾؛ لأنه منادى، ولا يوقف على المنادى؛ لأن ما بعده هو الغاية من الخطاب. وهذه السورة واحدة من عشر سور [٣] فى القرآن الكريم بدئت بالنداء.

والنداء - كما يقول السيوطى [٤] (٩١١هـ) - : «هو طلب إقبال المدعو على الداعى بحرف نائب مناب (ادعو)، ويصحب فى الأكثر الأمر والنهى ، والغالب تقدمه [٥] نحو : .... ﴿يأيها المزمل قم الليل﴾».

ثم يقول أيضًا [٦] : «(يا) حرف لنداء البعيد حقيقة أو حكمًا، وهى أكثر أحرفه استعمالا؛ ولهذا لا يقدر عند الحذف سواها ... قال الزمخشرى: وتفيد التأكيد المؤذن بأن الخطاب الذى يتلوه معتنى به جدًا».

فقول الزمخشرى هنا : يدلنا على أهمية ما بعد النداء، فهو أمر هام معنِيٌّ به، بل هو الغاية من النداء، وكأن النداء «قنطرة» جىء بها للعبور إلى ما

---

(١) المقصد : ٤٠٧ .

(٢) منار الهدى : ٤٠٧ .

(٣) انظر : البرهان للزركشى : ١/١٧٨ .

(٤) الإتقان : ٣/٢٤٦ .

(٥) أى النداء على الأمر أو النهى.

(٦) الإتقان : ٢/٢٥٩ .

بعده وهو: الأمْر بقيام الليل، وحين ننظر فى صيغ النداء التى وردت فى القرآن الكريم على هذه الهيئة - أيّها - فإننا نجدها قد وردت في مائة وخمسين [١] موضعًا مصحوبة في الغالب بأمر أو نهى بمعنى أن الخطاب فى هذا الأسلوب جاء ليأمر بشىء أو ينهى عن شىء، وكأن النداء جىء به ليتوصل إلى الأمر أو النهى الواقع بعد المنادى إذ هو الغاية من النداء والخطاب جميعًا.

هذا ، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف هنا على قوله ﴿المزمل﴾ لأن ما بعده هو الغاية من النداء والخطاب؛ لذا لا يوقف قبل الإتيان بالغاية من النداء والخطاب.

يقول محمد بن على الجرجانى (٧٢٩هـ)[٢] : «النداء : وهو إنشاء نسبة النداء بحرف يقوم مقامها؛ ليقبل المخاطب به إلى المتكلم به بقلبه، وليس مقصودًا بذاته، وإنما ينادى ليبدأ بكلام بعده، أو ليعلم حضوره أو غيبته، أو لنسبة صفة إليه فيكتفى بإطلاق مشتق منها عليه».

فالجرجاني - رحمه الله- يؤكد لنا أن إنشاء نسبة النداء بحرف يقوم مقامها؛ ليكون سببًا فى إقبال المخاطب إلى من يناديه وليس الهدف من هذا النداء هو إقبال المخاطب فقط، وإنما تتم عملية النداء؛ ليبدأ بكلام بعدها، وهذا الكلام الذى يأتى بعدها هو الغاية فى حد ذاته سواء كان أمرًا أو نهيًا أو غير ذلك، وهذا الكلام - بما أنه هو الغاية والهدف من النداء- لا يتم المعنى قبل الإتيان به؛ لذا لا يوقف على المنادى قبل الإتيان بذلك الكلام المقصود

---

(١) انظر : المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم لمحمد فؤاد عبد الباقى - رحمه الله- مادة (أيُّها).

(٢) الإشارات والتنبيهات فى علم البلاغة لمحمد بن على الجرجانى بتحقيق د/ عبد القادر حسين ط. نهضة مصر ص : ١٢٠ .

الذى يُعدُّ هدف النداء، أىْ أن النداء ليس هو الغـاية ، وإنما هو وسيلة يُتوصل بها إلى ما هو هدف وغاية.

يقول السيوطى (٩١١هـ)[١] : «قال الزمخشرى وغيره: كثُر فى القرآن النداء بـ (يأيها) دون غيره؛ لأن فيه أوْجُهًا من التأكيد وأسبابًا من البلاغة منها: ما فى (يا) من التـأكيد والتنبـيه وما فى (هـا) من التنبيه، ومـا فى التدرج من الإبهام فى (أىّ) إلى التـوضيح، والمقـام يناسب المبالغـة والتأكيـد؛ لأن كل ما نادى له عـباده مـن أوامره ونواهيـه وعظاته وزواجـره ووعـده ووعيـده، ومن اقتصاص أخبار الأمم الماضية وغير ذلك.

ومما أنطق الله به كـتابه أمـور عظام، وخطوب جسـام، ومعـانٍ واجب عليهم أن يتيقظوا لها، ويميلوا بقلوبهم وبصائـرهم إليها؛ وهم غافلون فاقتضى الحال أن ينادوا بالآكد الأبلغ».

فالسيوطي - طيب الله ثراه - هنا يذكـر السرّ فى كثرة النداء بـ ﴿يأيها﴾ في القرآن الكريم الا وهو وجود التـأكيد والمبالغة فيـها؛ لأن المقام يناسـب ذلك التأكيـد، وتلك المبالغة؛ لأن الله تعالى نادى عـباده ليأمرهم أو لينهـاهم وغير ذلك مما يعنيـهم من أمور ذات بال، والواجب عليهم أن يكـونوا متيـقظين لها مـائلين بقلوبهم وبصـائرهم إليهـا؛ لذا كان النـداء بذلك الآكد الأبلغ؛ لتـتم المواءمة بين ما بعد النداء والنداء، وهذا يدلنا على أهمية ما بعد النداء، وأنه هو الغاية دون النداء.

---

(١) الإتقان : ٣/ ٢٤٧ .

يقـول ابن عاشـور (١٣٩٤هـ)[١] : «... فـإذا نودى المنادى بوصف هيئته من لِبْسة أو جِلْسة أو ضِجْعة كان المقصود فى الغـالب التلطف به، والتحبب إلـيه ولهيئتـه، ومنه قول النبى - ﷺ - لعلى بن أبى طالب - رضى الله عنه - وقد وجده مضطجعًا فى المسجد، وقد علق تراب المسجد بجبنبه (قم أبا تراب)[٢] ... فنداء النبى - ﷺ - بـ ﴿يـأيهـا المـزمل﴾ نداء تلـطف وارتفاق».

ثم يقول[٣] : «.... أنزل عليه التلطف به على تزمله بثيابه لما اعتراه من الحزن من قول المشركين، فأمره الله بأن يدفع ذلك عنه بقيام الليل».

وعلى هذا فالنداء بذلك الوصف الذى يفـيد التلطف والإيناس والارتفاق؛ ليكون تمهيـدًا لأمره بقيام الليل؛ لذا كـان الوقف ممنوعًا قبل الإتيان بالأمـر بقيام الليل؛ لأنه الغاية من ذلك النداء والخطاب، ولا يتم المعنى إلا بذكره.

الموضع الثانى عشر :

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُدَّثِّرُ ۝ قُمۡ فَأَنذِرۡ ۝﴾ [الآيتان: ١، ٢ من سورة المدثر].

إضاءة :

روى الواحدى (٤٦٨هـ) بسنـده إلى رسول الله - ﷺ - أنه قال[٤] :

---

(١)، (٢) التحرير والتنوير : ٢٩/٢٥٥، والحديث سبق تخريجه.

(٣) السابق: ٢٩/٢٥٧.

(٤) أسباب النزول : ٣٨١، وأخرجه البخاري في كتاب التفسير: ٣/٢٠٩ ومسلم في الإيمان باب بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ : ١/١٤٣. والترمذي في التفسير : ٥/٤٢٨ رقم ٣٣٢٥. ولباب النقول للسيوطي: ٤٣٢.

«جاورت بحراء شهراً فلما قضيت جوارى نزلت فاستبطنت بطن الوادى، فنوديت فنظرت أمامى وخلفى، وعن يمينى وعن شمالى فلم أر أحدًا ثم نوديت فرفعت رأسى فإذا هو على العرش فى الهواء - يعنى جبريل عليه السلام- فقلت: دثرونى دثرونى فصبُّوا علىَّ ماءً فأنزل الله عز وجل: ﴿يأيها المدثر . قم فأنذر . . .﴾».

فقد بدئت هذه السورة بهذا النداء للنبى - ﷺ- بصفته التى لابسته حالَ النداء؛ حيث تدثر بثيابه- أى تلفف بها - بعد أن رأى الملَك، ورجع إلى بيته، وقال : (دثرونى دثرونى). يقول ابن الأنبارى (٥٧٧هـ) (١) : «(المدثر) صفة أى وأصله المتدثر (٢) إلا أنه ابدلت التاء دالا لقرب مخرجهما وأدغمت الدال فى الدال- وأدغمت التاء فى الدال ولم تدغم الدال فى التاء؛ لأن التاء مهموسة والدال مجهورة، والمجهور أقوى من المهموس، والمهموس أضعف، فكان إدغام الأضعف فى الأقوى أولى من إدغام الأقوى فى الأضعف».

فهذا نداء للنبى - ﷺ- من الله تعالى فيه إيناس له وترفق به، وملاطفة له تمهيداً لأمره بأن يقوم بالإنذار والبلاغ عنه تعالى. يقول الفراء (٢٠٧هـ)(٣): «﴿قم فأنذر﴾ يريد : قم فصل ومر بالصلاة».

فالأمر بالإنذار هنا - على رأى الفراء- : أن يقوم للصلاة وأن يأمر بها، وهى شعار الإسلام وعماده.

---

(١) البيان: ٢/ ٤٧٣. وانظر معه: التبيان: ١٢٤٩/٢.

(٢) «تدثر: لبس الدثار وهو الثوب الذي فوق الشعار. والشعار: الثوب الذي يلي الجسد» [البحر المحيط: ٣٢٣/١٠].

(٣) معانى القرآن : ٣/ ٢٠٠.

أما القــرطبي (٦٧١هـ) فيـقول [١] : ﴿قم فأنذر﴾ أي خوف أهل مكة وحذرهم العذاب إن لم يسلموا، وقيل: الإنذار هنا إعلامهم بنبوته لأنه مقدمة الرسالة، وقيل: دعاؤهم إلى التوحيد؛ لأنه المقصود بها».

والمعنى : يأيهـا المتدثر بـثيـابه المتلفف بهـا قم فأعلن دعـوتك إلى الله تعالى، وادع أهـل مكة وماجاورها على اتـساع المعمـورة، وخوفـهم وحذرهم عاقبة كفرهم وادعهم إلى توحيد الله تعالى، ونبذ عبادة الأصنام، وقم للصلاة داعيًا إليها فإنها شعار هذا الدين وعماده.

شاهد هذا الموضع:

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿المدثر﴾ فى ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها، وفى ط. مصحف الأزهر الشريف، وسقط من ط. مصحف ليبيا على الرغم من أنهـا منَعت الوقف على نظيـره فى سورة المزمل فى الموضع الســابق ومنعته فى الموضع التالى لهـذا الموضع- ﴿يأيتها النفس المطمئنة﴾- مع أن العلة واحـدة، وهذا خطأ- ولا شك- وقـعت فـيه هذه الطبـعـة حـيث منعت فى الموضعيْن المذكوريْن ولم تمنع هنا.

والقراء يقـولون بمنع الوقف هنا: فالإمـام الدانى (٤٤٤هـ) يقول [٢] : «﴿قم فأنذر﴾-٢- كاف». ولم يذكر وقـفاً من أى نوع على قوله : ﴿المدثر﴾، وهذا يدل على المنع.

---

(١) الجامع لأحكام القرآن: ١٩/٥٩.

(٢) المكتفى: ٥٩٤.

أمـا الـسـجـاونـدى (٥٦٠هـ) فـإنه يقـول [١] : «لا وقف إلى قـوله: ﴿فاصبـر﴾ -٧- ط.». ويقول الأنصارى (٩٢٦هـ)[٢] : «﴿قم فأنذر﴾ -٢- كاف، وكذا فكبر، فطهر ، فاهجر، تستكثر، فاصبر)». ولم يذكر وقفا من أى نوع على قوله: ﴿المدثر﴾، وهذا يدل على المنع. ويقـول الأشمونى [٣] - من علماء القرن الحـادى عشر الهجرى: «﴿فـأنذر﴾ -٢- كاف، ثم كل آية بعدها كذلك إلى : ﴿فاصـبر﴾ - ٧- وهو التام». ولم يذكر وقـفًا من أى نوع على قوله: ﴿المدثر﴾ وهذا يدل على المنع.

ومن كـلام القراء يتـضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿المدثـر﴾؛ لأن ما بعده هو الغـاية والمقصـود من النداء والخطاب جميـعًا وهو قـوله ﴿قم فأنذر﴾ ... الآيات.

أمّا التوجـيه النـحوى والبـلاغى لهذا المـوضع فإنك تجـده فى الموضع السابق؛ فإن هذا الموضع صنوه ونظيره؛ لذا فـإنى أكتفى بما قلته هناك . وبالله التوفيق.

الموضع الثالث عشر:

﴿ يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ ۝ ٱرْجِعِىٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً ۝ فَٱدْخُلِى فِى عِبَٰدِى ۝ وَٱدْخُلِى جَنَّتِى ۝﴾ [الآيات: من ٢٧ - ٣٠ الفجر].

---

(١) علل الوقوف: ٣/ ١٠٦٠.

(٢) المقصد: ٤٠٨.

(٣) منار الهدى: ٤٠٨.

إضاءة:

فى هذه الآيات يسوق الله تعالى البشارة لعباده المؤمنين - عقب حديث الإنذار للكافر الذى يوثق وثاقًا لا يوثقه أحد حيث تسعر به جهنم- فينادى ﴿النفس المطمئنة﴾ و"هى النفس المؤمنة المطمئنة إلى الحق الواصلة إلى ثلج اليقين بحيث لا يخالجها شك ما، وقيل: هى الآمنة التى لا يستفزها خوف ولا حزن"[1] .

﴿ارجعى إلى ربك﴾ يقول لهم الله تعالى كما كلم سيدنا موسى - عليه السلام- كفاحًا، أى بدون حجاب، أو يكون ذلك على لسان الملائكة، كما قال الفراء (٢٠٧هـ)[2] "تقول لهم الملائكة إذا أعطوا كتبهم بأيمانهم ﴿ارجعى إلى ربك﴾ إلى ما أعد الله لك من الثواب، وقد يكون أن يقولوا لهم هذا القول ينوون: ارجعوا من الدنيا إلى هذا المرجع".

فهذه البشارة تقع من الملائكة للمؤمن عند احتضاره، وعند قيامه من القبر يوم القيامة تبشره بأن يرجع إلى ثواب ربه الذى أعده له ﴿راضية﴾ أى فى نفسها ﴿مرضية﴾ أى قد رضيت عن الله، ورضى عنها وأرضاها. ﴿فادخلى فى عبادى وادخلى جنتى﴾ "والمعنى: فادخلى أجساد عبادى التى فارقت عنها وادخلى دار ثوابى."[3] .

---

(١) إرشاد العقل السليم: ٥/ ٢٦٣، وانظر معه: الكشاف: ٤/ ٢٥٤ ومفاتيح الغيب: ٣١/ ١٦٠، وغرائب القرآن: ٣٠/ ٩٦، وروح المعاني : ٣٠/ ٢٣٣.

(٢) معانى القرآن: ٣/ ٢٦٢.

(٣) إرشاد العقل السليم: ٥/ ٢٦٣، وانظر معه: الجامع لأحكام القرآن : ٢٠/ ٥٩، وتفسير القرآن العظيم: ٤/ ٥١٠.

فذلك فضل الله قد خص به ا لمؤمنين من عباده؛ لأنهم آمنوا به ووثقوا بما عنده من الخير الذى أعده لهم فهم يرجعون إلى ثواب الله راضية أنفسهم بعطاء الله مرضيًا عنها من الله، فهذه بشرى الله لعباده، ولهذه النفس أن تدخل فى أجساد عباده وأن تدخل جنته التى وعدهم بها.

شاهد هذا الموضع:

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿المطمئنة﴾ فى ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها، وفى ط. مصحف الأزهر الشريف، وفى ط. مصحف ليبيا. والقراء يقولون بمنع الوقف هنا:

فالإمام الدانى (٤٤٤هـ) يقول [1] : «(وثاقه أحد - ٢٦-) تام». ولم يذكر وقفًا من أى نوع على أى لفظ فى هذه الآية من أى نوع، وهذا يدل على منع الوقف على قوله: ﴿المطمئنة﴾.

ويقول السجاوندى (٥٦٠هـ)[2] : (المطمئنة - ٢٧- ق) قد قيل: والوصل أوجه؛ لاتصال مقصود النداء».

فالسجاوندى هنا يرى أن الوصل أفضل؛ لاتصال مقصود النداء. ويقول الأنصارى (٩٢٦هـ)[3] : «(وثاقه أحد -٢٦-) تام، وكذا آخر السورة». ولم يذكر وقفًا من أى نوع على أى لفظ فى هذه الآية - ٢٧- وهذا يدل على المنع.

---

(١) المكتفى: ٦١٩.

(٢) علل الوقوف : ٣/١١٢٨.

(٣) المقصد: ٤٢٧.

ويقول الأشمونى من علماء القرن الحادى عشر الهجرى [1] : «(أحد - ٢٦) الثانى: تام . . . (مرضية -٢٨-) حسن، ومثله: (فى عبادى -٢٩)، آخر السورة : تام». ولم يذكر وقفًا على قوله ﴿المطمئنة﴾ من أى نوع، وهذا يدل على المنع.

ومن كلام القراء يتضح لنا منع الوقف على قوله : ﴿المطمئنة﴾ لأن ما بعدها هو المقصود من النداء والخطاب جميعًا، والوقف يؤدى إلى الفصل بين النداء والمقصود منه وغايته، وذلك مما يفسد المعنى، ويخل بالقصد من النداء، كما ذكرنا من قبل.

أما التوجيه النحوى والبلاغى لمنع الوقف على هذا الموضع فإنى أكتفى بما ذكرته فى الموضع الحادى عشر من هذا الفصل[2] فإن هذا نظيره، لكن هذا الموضع يختلف عن الموضعين السابقين له مباشرة فى أن المنادى هنا مؤنث؛ ولذلك أنثت (أىّ) فقيل: ﴿أيّه﴾، وتصير (يا) حرف نداء كما ذكرنا، و﴿أيتها﴾ منادى مبنى على الضم، و(ها) حرف تنبيه، و(النفس) صفة (أيّه)، و(المطمئنة) صفة النفس. يقول الزجاج[3] (٣١١هـ): «(أى) تؤنث إذا دعوت بها مؤنثًا، وتذكّر تقول: يأيتها المرأة، وإن شئت يأيها المرأة فمن ذكّره فلأن (أيًا) مبهمة، ومن أنّث فلأنها مع إبهامها قد لزمها الإعراب والإضافة».

---

(١) منار الهدى: ٤٢٧.

(٢) انظر : ص ٥٦٧ من هذا البحث.

(٣) معانى القرآن وإعرابه: ٥/ ٣٢٤، وانظر معه: إعراب القرآن لابن النحاس: ٥/ ٢٢٥.

سمات جامعة بين مواضع هذا الفصل

هذا الفصل قد اشتمل على ثلاثة عشر موضعًا قد اتفقت فى موضوعها العام وهو: (من أوامر القرآن ونواهيه)، وتوزعت على المجموعات الآتية:

المجموعة الأولى: وتشتمل على المواضع الآتية:

١- الموضع الثانى: {آية ١٤، ١٥ : التوبة}

٢- الموضع الخامس: { آية ٧٨ : الحج}

٣- الموضع التاسع : { آية ٢٥ : الدخان}

٤- الموضع العاشر : {آية ٢٩ : الحديد}

هذه المواضع الأربعة قد اشتركت فى الموضوع العام لهذا الفصل، كما اشتركت فى علة منع الوقف ألا وهى: العطف، أى أن الوقف يؤدى إلى الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه، وقد اتفقت هذه المواضع الأربعة فى مجىء أداة العطف حرفا واحدًا فيها جميعًا وهو حرف الواو، الذى لا يفيد ترتيبًا ولا تعقيبًا بل هو لمطلق الجمع.

ففى الموضع الثانى: - آية ١٤، ١٥ : التوبة - جاء الأمر بقتال الكفار، وكان جواب الأمر فعلا مضارعًا مجزومًا هو ﴿يعذبهم الله﴾ ثم عطف على هذا الجواب أربعة أفعال مضارعة مجزومة معطوفة كلها بحرف الواو وهى: (ويخزهم ، وينصركم، ويشف، ويذهب) وهذه الأفعال المضارعة معطوفة على الجواب فهى من الجواب، وقد جاءت بصورة المضارع؛ لتفيد تجدد الحدث واستمراره.

أما فى الموضع الخامس: - آية ٧٨ : الحج - فقد جاء الأمر بالجهاد حق الجهاد؛ لأن الله اختار هذه الأمة، ورفع عنها الحرج فى الدين لأنها ملة إبراهيم - وهى الحنيفية السمحة - وهو - أى الله - الذى سمانا المسلمين فى الكتب المقدسة من قبل، وسمانا فى هذا القرآن، ولذا عطف قوله: ﴿وفى هذا﴾ على قوله : ﴿من قبل﴾ بالواو، فالإتيان بالواو هنا يفيد أن الله سمانا بالمسلمين فى الكتب السابقة، وفى هذا القرآن.

وفى الموضع التاسع : - آية ٢٥ : الدخان - صُدرت الآيات بالأمر (فأسر)، ثم عطفت أمرًا آخر (واترك) ثم عددت خمس نِعَم ذُكرت معطوفة بالواو وهى: (جنات، وعيون، وزروع، ومقام كريم، ونعمة . .) فهذه كلها معطوفة بالواو وهى مذكورة فى مقام تعداد النعم؛ لأن العطف يصيّر الأشياء كلها كالشىء الواحد.

أما الموضع العاشر : - آية ٢٩ : الحديد - فقد جاءت الواو عاطفة قوله: ﴿وأن الفضل بيد الله﴾ على قوله: ﴿أن لا يقدرون على شىء من فضل الله﴾، وجملة: ﴿أن لا يقدرون . . .﴾ فى محل نصب مفعول به للفعل: (يعلم)، والجملة المعطوفة قد أخذت هذا الحكم فصارت - أيضًا- فى موضع المفعول به للفعل : (يعلم) بالعطف بالواو.

والمجموعة الثانية: تشتمل على ثلاثة مواضع هى:

١- الموضع الحادى عشر : {آية ١ : المزمل}

٢- الموضع الثانى عشر : {آية ١ : المدثر}

٣- الموضع الثالث عشر : {آية ٢٧ : الفجر}

وهذه المواضع الثلاثة قد اتفقت فى علة منع الوقف؛ حيث جاء بأسلوب النداء- المكون من حرف النداء (يا) والمنادى (أيها وأيتها)، وصفة المنادى (المزمل، المدثر، النفس المطمئنة) - ثم أعقبه بالأمر - (قم الليل)، (قم فأنذر) و(ارجعى)- وهذا المأمور به هو مقصود النداء وغايته ولذا لا يوقف على المنادى حتى يؤتى بالغرض من النداء وهو المأمور به بعد ذلك.

والمجموعة الثالثة: تشتمل على موضعين هما :

١- الموضع السابع : { آية ٢٢ : الصافات}

٢- الموضع الثامن : {آية ٣٩ : الزمر }

وقد اتفق هذان الموضعان فى علة منع الوقف؛ حيث مُنع الوقف فى الموضع السابع؛ لأنه يؤدى إلى الفصل بين الفعل : (يعبدون) وبين ما تعلق به، وهو الجار والمجرور - (من دون الله)- وفى الموضع الثامن لأنه يؤدى إلى الفصل بين الفعل: (تعلمون) وبين مفعوله - وهو جملة الاستفهام (من يأتيه عذاب ... الخ)- وقد اتفق الموضعان فى مجىء العامل فى كل منهما فعلا مضارعًا: - فى السابع: (يعبدون)، وفى الثامن : (تعلمون)، وقد جاء الفعلان فى سياق الأمر (احشروا) فى السابع، و(اعملوا) فى الثامن.

أما المجموعة الرابعة: فقد جاءت مشتملة على موضعين هما :

١- الموضع الرابع : { آية ٣٩ : الكهف}

٢- الموضع السادس : { آية ٧٠ : الأحزاب}

وقد اتفق هذان الموضعان فى علة منع الوقف فيهما؛ حيث يؤدى الوقف

إلى الفصل بين الشرط وجـوابه- كما في الرابع- وبين الأمر- الذى فـيه معنى الشرط- وجـوابه- كما فى السـادس-، كما اتـفقا فى أنهـما جاءا فى سـياق الأمر، فقـد جاء الأول مـسبوقًا بأداة التـحضيض (لولا)، والثاني جاء مـسـبوقًا بالأمر : (اتقوا الله وقولو . . .)

* * *

سمات فارقة بين مواضع هذا الفصل

أما السمات الفارقة التى تميزت بها مواضع هذا الفصل فإننا نجملها فيما يأتى :

المجموعة الأولى : وقد اشتملت على المواضع الآتية :

١- الموضع الثانى : {آية ١٤، ١٥ : التوبة}

٢- الموضع الخامس : {آية ٧٨ : الحج}

٣- الموضع التاسع : {آية ٢٥ : الدخان}

٤- الموضع العاشر : {آية ٢٩ : الحديد}

فقد اختلفت هذه المواضع فى الموضوع الخاص بكل موضع منها:

- وإن اتفقت فى الموضوع العام؛ إذ إنها كلها مندرجة تحت (أوامر القرآن ونواهيه)- ففى الموضع الثانى: حديث عن فوائد قتال المسلمين لأعدائهم المشركين، فالأمر بقتال المشركين ينتج عنه عذابهم بأيدى المؤمنين وخزيهم والنصر عليهم وشفاء صدور المؤمنين وإذهاب غيظ قلوبهم؛ ليكون ذلك سببًا فى إيمان من آمن منهم.

وفى الموضع الخامس : - آية ٧٨ الحج- الأمر بجهاد الأعداء حق الجهاد، وقد جاء التعليل لهذا الأمر، فهو الذى اختارنا لنحمل شرف المسئولية عن هذا الدين، ويسّره لنا برفع الحرج لأنه الملة السمحة، والله هو الذى سمانا بالمسلمين فى الكتب السابقة، وفى هذا القرآن؛ لأنه جعل الرسول شهيداً على أمته، وجعل أمته شهداء على الناس بمقتضى وسطية هذا الدين واعتداله ويسره.

وفى الموضع التاسع - آية ٢٥ : الدخان - حديث عن تعداد نعم الله على فرعون وقومه، وقد أهلكهم الله بالغرق؛ ليكون ذلك عبرة لكل طاغية جبار متكبر، ولكل الذين ذلوا وخضعوا لقهر الجبابرة فإن الهلاك يحيق بالكل، ولا ينجو منه أحد.

ولو أن الناس فى كل عصر ومصر رفعوا راية النصح والإرشاد للجبابرة والطغاة، ثم تمردوا عليهم - إن هم سدروا فى غيهم ورفضوا النصح والإرشاد - واتبعوا الحق ورفضوا باطلهم لتغير وجه الحياة.

وفى الموضع العاشر : - آية ٢٩ : الحديد - يخاطب الله المؤمنين من أمة محمد ﷺ بأن يثبتوا على الإيمان بالله وبرسوله؛ ليؤتيهم ضعفين من الأجر والثواب أو نصيبين: نصيب على الإيمان بالرسل السابقين، ونصيب على الإيمان برسولهم ﷺ، كما أعطى أهل الكتاب الذين آمنوا بموسى وعيسى - عليهما السلام- وآمنوا بمحمد ﷺ نصيبين من الأجر والثواب ليعلموا أن إيمانهم بأنبيائهم فقط - بعد بعثة محمد ﷺ - غير كاف لنجاتهم؛ فإن شريعة محمد ﷺ ناسخة لما قبلها؛ فلكى يكونوا من الناجين عليهم أن يؤمنوا به كما آمنوا بموسى وعيسى- عليهما السلام- لأنهم لا يقدرون على شىء من فضل الله؛ لأن الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء.

أما المجموعة الثانية فقد اشتملت على ثلاثة مواضع هى :

١- الموضع الحادى عشر : {آية ١ : المزمل}

٢- الموضع الثانى عشر : {آية ١ : المدثر}

٣- الموضع الثالث عشر : {آية ٢٧ : الفجر}

فهذه المواضع الثلاثة قد اختلفت فى الغاية من النداء والخطاب حيث جاء الأول بالأمر بقيام الليل، وجاء الثانى بالأمر بالإنذار والإعلان بالنبوة، وجاء الثالث بالأمر للنفس المطمئنة بأن ترجع إلى ربها أى إلى ثوابه فى الآخرة راضية مرضية.

كما اتفق الموضعان الأولان فى اختصاصهما بالنبى ﷺ وتفرد الثالث بمخاطبة النفس المطمئنة عامة، كما تفرد الثالث - أيضاً - بأن جاء المنادى مؤنثاً ليناسب النفس، وجاء المنادى فى الأوَّلَيْن مذكرا (أيُّها).

والمجموعة الثالثة قد اشتملت على موضعين هما :

١- الموضع السابع : ﴿ آية ٢٢ : الصافات﴾

٢- الموضع الثامن : ﴿آية ٣٩ : الزمر﴾

حيث اتفق الموضعان فى علة منع الوقف فيهما؛ لأن الوقف يؤدى إلى الفصل بين الفعل ومعموله، لكن اختلف الموضعان فى نوعية ذلك المعمول؛ حيث كان المعمول فى الأول جارا ومجرورا متعلقًا بالفعل (يعبدون)، وكان الثانى فى موضع المفعول به للفعل (تعلمون)، كما اختلف الموضعان فى زمن حدوث كل منهما، فالأول: يقع زمنه فى الآخرة؛ حيث يأمر الله بحشر الكفار وآلهتهم التى كانوا يعبدونها من دون الله، وأن يجمعوهم جميعًا فى جهنم.

أما الثانى : فإن زمن وقوعه فى الدنيا؛ حيث يأمر الله نبيه ﷺ أن يهدد الكفار ويتوعدهم بالعذاب المخزى فى الدنيا (يوم بدر) ثم بالعذاب المقيم فى الآخرة، فهذا الموضع زمنه الدنيا، والأول زمنه الآخرة.

أما المجموعة الرابعة فقد اشتملت على موضعين هما :

١- الموضع الرابع : {آية ٣٩ : الكهف}

٢- الموضع السادس : {آية ٧٠ : الأحزاب}

وقد اتفق هذان الموضعان فى علة منع الوقف؛ حيث إن الوقف يؤدى فيهما إلى الفصل بين الشرط وجوابه، وبين الأمر - الذى هو فى معنى الشرط- وجوابه، إلا أن الأول أسلوب شرط صريح وجوابه المقترن بالفاء- (إن ترن أنا أقل منك مالا وولدا فعسى ربى . . .) - أما الثانى : فهو أمر (اتقوا الله وقولوا . . .) وجوابه (يصلح . . .)، كذلك اختلف الموضعان فى هيئة الجواب؛ حيث جاء الجواب فى الأول ماضيا مقترنا بالفاء وفى الثانى مضارعًا.

هذه المواضع السابقة فى مجموعاتها التى توزعت عليها ووجدت بينها سمات جامعة- والتى يعد من أهمها الاتفاق فى علة منع الوقف- أما فى الموضعين التاليين فقد اختلفت علة منع الوقف فيهما، وفى الموضوع الخاص بكل منهما: فقد جاء فى الموضع الأول: {آية ٥١ : الأنعام}- الأمر للنبى ﷺ أن ينذر بالقرآن قوما يخافون أن يحشروا إلى ربهم يوم القيامة غير منصورين وغير مشفوع لهم. فعلة منع الوقف على قوله : (إلى ربهم) ؛ لأنه يؤدى إلى الفصل بين الحال وصاحبها، وذلك ممنوع؛ لأنه يفسد المعنى، وقد تم عرض هذه القضية فى سياق الأمر.

أمّا الموضع الثالث: {آية ٢٣ : الكهف} فإنه حديث عن نهى النبى ﷺ أن يقول إنى سأفعل كذا غدا بدون تعليق ذلك على مشيئة الله تعالى، وجاءت علة منع الوقف أنه - أى الوقف- يؤدى إلى الفصل بين المستثنى والمستثنى منه

وذلك ممنوع؛ لأنه يفسد المعنى، كما تميز هذا الموضع بعرض القضية فى سياق النهى - فى قوله: (ولا تقولن) - وهو الموضع الوحيد فى هذا الفصل الذى جاء فيه عرض القضية فى أسلوب النهى.

* * *

الفصل السادس

من صفات المؤمنين وجزائهم فى الآخرة

* * *

الموضع الأول :

﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝ ٱلَّذِينَ هُمْ فِى صَلَاتِهِمْ خَٰشِعُونَ ۝ وَٱلَّذِينَ هُمْ عَنِ ٱللَّغْوِ مُعْرِضُونَ ۝ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَوٰةِ فَٰعِلُونَ ۝ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَٰفِظُونَ ۝ إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ۝ فَمَنِ ٱبْتَغَىٰ وَرَآءَ ذَٰلِكَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْعَادُونَ ۝﴾ [الآيات : من ١-٧ المؤمنون].

إضاءة :

في هذه الآيات - مطلع سورة المؤمنون - حديث عن المؤمنين وأوصافهم والثناء عليهم. يقول الآلوسي (١٢٧٠هـ)[١] : «... وقد مدح النبي ﷺ العشر الأول منها، فقد أخرج أحمد والترمذي والنسائي والحاكم وصححه والضياء في المختارة، وغيرهم عن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) قال: كان إذا نزل على رسول الله ﷺ الوحي نسمع عند وجهه كدوى النحل، فأنزل عليه يوماً فمكثنا ساعة فسُرِّى عنه، فاستقبل القبلة فرفع يديه فقال: «اللهم زدنا ولا تنقصنا، وأكرمنا ولا تهنا، وأعطنا ولا تحرمنا، وآثرنا ولا تؤثر علينا، وارض عنا وأرضنا» ثم قال: «لقد أنزلت عليّ عشر آيات من أقامهن دخل الجنة» ثم قرأ: ﴿قد أفلح المؤمنون﴾ حتى ختم العشر».

فهذا ثناء النبي ﷺ على هذه الآيات الأولى من سورة (المؤمنون)، وقد بدئت بالخبر المؤكد من الله تعالى على لسان نبيه ﷺ بفلاح المؤمنين وفوزهم - «وظفرهم بالمطلوب»[٢] - في حال اتصافهم بهذه الصفات المذكورة في هذه

---

(١) روح المعاني : ٣/١٨، وانظر معه: الجامع لأحكام القرآن : ١٢/١٠٩.
(٢) الكشاف : ٣/٢٥.

السورة ومنها : ﴿الذين هم في صلاتهم خاشعون﴾ أي الذين سكنت جوارحهم في صلاتهم، فلم يحدثوا حركات تخالف وقار الصلاة ومراقبة الله تعالي، وقيل: «الخشوع: خوف يوجب تعظيم المخوف منه»[١] .

﴿والذين هم عن اللغو معرضون﴾ واللغو: «مالا يعنيك من قول أو فعل كاللعب والهزل، وما توجب المروءة إلغاءه واطراحه يعنى: أن بهم من الجد ما يشغلهم عن الهزل»[٢] أي أنهم شغلوا أنفسهم بكل جد وحق، وأعرضوا عن كل هزل وما يخالف المروءة .

﴿والذين هم للزكاة فاعلون﴾ يقول الآلوسي (١٢٧٠هـ)[٣] : «... وعن أبي مسلم أن الزكاة هنا بمعنى العمل الصالح كما في قوله: ﴿خَيْراً مِّنْهُ زَكَاةً﴾ [الكهف : ٨١]، واختار الراغب: أن الزكاة بمعنى الطهارة، واللام للتعليل والمعنى. والذين يفعلون ما يفعلون من العبادة، ليزكيهم الله تعالى، أو ليزكوا أنفسهم».

﴿والذين هم لفروجهم حافظون * إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فإنهم غير ملومين * فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون *﴾.

أى ومن الصفات التي اتصفوا بها: أنهم يحفظون فروجهم - أي يصونونها ويمسكونها - عن كل ما حرم الله تعالى إلا صنفين أباحهما الله لهم وهما: الزوجات، وما ملكت أيمانهم من الجوارى أسرى الحروب. فهذان

---

(١) التحرير والتنوير: ٩/١٨.

(٢) الكشاف: ٢٥/٣.

(٣) روح المعاني : ٨/١٨.

الصنفان لالوم عليهم في معاشرتهن جنسياً وليس هناك سبيل آخر لقضاء شهوة الجنس من غير هذين الصنفين المذكورين؛ فمن رغب في شيء بعدهما فقد اعتدى وجاوز الحق والصواب ووقع في الإثم.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿حافظون﴾ في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط. مصحف ليبيا.

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا : فالإمام السجاوندي (٥٦٠هـ)[١] يقول: «﴿المؤمنون -١-ﻻ ﴾إلى قوله: ﴿ملومين -٦- ج﴾ لاتصال الأوصاف، وجاز الوقف ههنا - أى على ملومين - لاعتراض الاستثناء، ولاستحقاق الشرط الابتداء به، ولطول الكلام، وإلا فالآيتان من أوصاف المؤمنين».

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٢] : «﴿قد أفلح المؤمنون -١-﴾ تام إن جعل ﴿الذين﴾ مبتدأ خبره ﴿أولئك هم الوارثون﴾، وإلا فجائز».

ويقول الأشموني[٣] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - «﴿قد أفلح المؤمنون-١﴾ تام. إن جعل ﴿الذين﴾ مبتدأ خبره ﴿أولئك هم الوارثون﴾ وكذا إن جعل خبر مبتدأ محذوف تقديره: هم الذين، وكذا إن نصب بتقدير أعنى، وعلى الأول لاوقف من قوله: ﴿خاشعون﴾ إلى ﴿الوارثون﴾ ومن حيث كونها رءوس آيات يجوز، ولا يؤثر فيها كون كل منها معطوفاً أو نعتاً أو

---

(١) علل الوقوف : ٢/ ٧٢٤.

(٢) المقصد: ٢٦٠.

(٣) منار الهدى: ٢٦٠.

بدلاً؛ لأن الوقف على رءوس الآيات سنة متبعة».

ومما تقدم يتبين لنا أن قوله: ﴿المؤمنون﴾ موصوف وما بعده صفات متصلة بالموصوف، وإن جعل ﴿الذين﴾ في قوله: ﴿الذين هم في صلاتهم خاشعون﴾ مبتدأ خبره ﴿أولئك هم الوارثون﴾ كان الوقف ممنوعاً حتى يؤتى بالخبر؛ إذ لايفصل بين المبتدأ وخبره بفاصل، وجاز الوقف هنا على رءوس الآى. لأنه سنة متبعة، ولذا كان الأولى بعد الإتيان بالسنة أن يؤتى بهذه الصفات متصلة متتابعة، حتى يؤتى بالخبر ليتم المعنى وتحصل الفائدة.

ويتأكد ذلك بصفة خاصة في الآية الخامسة؛ لأنها تتحدث عن حكم خاص متفرد في هذه الآيات؛ لذا كان لابد من الإتيان بالآيتين معاً، كما سنوضح ذلك لاحقاً .

أما النحاة فإ المنع يفهم من كلامهم أيضاً: فيقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[١] : «﴿على أزواجهم﴾ في موضع الحال أي إلاَّ والين على أزواجهم أو قوامين عليهن. . . والمعنى: أنهم لفروجهم حافظون في كافة الأحوال إلا في حال تزوجهم أو تسرِّيهم أو تعلق ﴿على﴾ بمحذوف يدل عليه ﴿غير ملومين﴾، كأنه قيل: يلامون إلا على أزواجهم، أي يلامون على كل مباشر إلا على ماأطلق لهم، فإنهم غير ملومين عليه، أو تجعل صلة لـ ﴿حافظين﴾ من قولك: احفظ عليَّ عنان فرسي. على تضمينه بمعنى النفى، كما ضمن قولهم: نشدتك بالله إلا فعلت معنى ما طلبت منك إلا فعلك».

---

(١) الكشاف: ٣/ ٢٥، وانظر معه: مفاتيح الغيب: ٢٣/ ٦٨.

ويقول العكبري (٦١٦هـ)[١] : «... قوله تعالي: ﴿إلا على أزواجهم﴾ في موضع نصب بـ ﴿حافظون﴾ على المعنى؛ لأن ا لمعنى: صانوها عن كل فرج إلا عن فروج أزواجهم، وقيل: هو حال أي حفظوها في كل حال إلا في هذه الحال، ولايجوز أن يتعلق بـ ﴿ملومين﴾ لامرين: أحدهما : أن ما بعد ﴿إنّ﴾ لايعمل فيما قبله، والثاني: أن المضاف إليه لايعمل فيما قبله، وإنما تعلقت ﴿على﴾ بـ ﴿حافظون﴾ على المعنى، ويجوز أن تتعلق بفعل دل عليه ﴿ملومين﴾ أي إلا على أزواجهم لايلامون».

ويفهم من كلام الزمخشري والعكبري ومن تابعهما أن قوله: ﴿إلا على أزواجهم﴾ في موضع الحال، أي حفظوها في كل حال إلا في هذه الحال. ويجوز أن يكون في موضع نصب بـ﴿حافظون﴾ أي معمولاً له في المعنى؛ لأن المعنى: صانوها عن كل فرج إلا عن فروج أزواجهم.

هذا، وقد تعقب أبو حيان (٧٤٥هـ) صاحب الكشاف وجعل قوله تكلفا ظاهراً فيه العُجمة؛ حيث يقول[٢] : «.. وحفظ لايتعدى بـ ﴿على﴾ فقيل: ﴿على﴾ بمعنى (من) أي إلا من أزواجهم، كما استعملت (مِن) بمعنى (على) في قوله: ﴿ونصرناه من القوم﴾ [الأنبياء: ٧٧] أي علي القوم قاله الفراء وتبعه ابن مالك وغيره، والأولى أن يكون من باب التضمين ضمن معنى: ﴿حافظون﴾ معنى ممسكون أو قاصرون، وكلاهما يتعدى بـ (على) كقوله: ﴿أمسك عليك زوجك﴾ [الأحزاب ٣٧]، وتكلف الزمخشري هنا وجوها...».

(١) التبيان: ٢/ ٩٥٠، وانظر معه: معاني القرآن للفراء : ٢/ ٢٣١ ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٤/ ٦.

(٢) البحر المحيط : ٧/ ٥٤٨، وانظر معه: معاني القرآن للفراء: ٢/ ٢٣١.

وعلى هذا فإن أبا حيان يختار أن يكون قوله: ﴿حافظون﴾ متضمناً معنى ممسكون أو قاصرون؛ لأن كلا منهما يتعدى بـ ﴿على﴾ بخلاف (حفظ) الذى لايتعدى بـ (على)، وقد وافقه على رأيه الإمام أبو السعود (٩٨٢هـ)[١]، والآلوسي (١٢٧٠هـ)[٢] - رحمة الله عليهما- .

وآراء النحاة هنا تفيد شدة اتصال قوله: ﴿حافظون﴾ بما بعده سواء على القول بأن ما بعده حال أو في موضع نصب معمولاً لـ ﴿حافظون﴾ في المعنى، أو على تضمين ﴿حافظون﴾ معنى ممسكون.

وبناءً على ما تقدم يتضح لنا اتصال ﴿حافظون﴾ بما بعدها اتصالاً يجعل ما بعدها موضحاً لها؛ لأنه متعلق بها على النحو الذي ذكرناه.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿حافظون﴾ لأن ما بعده شديد الاتصال به: فهو إما حال أو معمول لـ ﴿حافظون﴾ أو ﴿حافظون﴾ تضمن معنى ممسكون، وعلي كل حال فما بعده مرتبط به معنى كارتباط الحال بصاحبها أو المفعول بالعامل فيه، أو المستثنى بالمستثنى منه أو الجار والمجرور بما تعلق به - في حال التضمين - ، وكل هذه العلاقات يقوى الرابطة، ويجعل فهم السابق متوقفاً على اللاحق.

يقول الآلوسي (١٢٧٠هـ)[٣] : «... و (على) متعلق بـ ﴿حافظون﴾ لتضمينه معنى ممسكون على ما اختاره أبو حيان، والإمساك يتعدى بـ ﴿على﴾،

---

(١) انظر: إرشاد العقل السليم: ٤/ ٢٥.

(٢) انظر: روح المعاني: ٩/١٨.

(٣) السابق: ٩/١٨.

كما في قوله: ﴿أمسك عليك زوجك﴾ [الاحزاب: ٣٧]».

وعلى هذا فما بعد قوله: ﴿حافظون﴾ متعلق به على معنى التضمين ولايصح الفصل بين المتعلق والمتعلق به، وقد مرَّ مثله كثيراً .

ويقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[١] : «والاستثناء في قوله: ﴿إلا على أزواجهم﴾ إلخ استثناء من عموم متعلقات الحفظ التي دل عليها حرف ﴿على﴾ أى حافظونها على كل ما يُحفظ عليه إلا المتعلق الذي هو أزواجهم أو ماملكت أيمانهم، فضمن معنى ﴿حافظون﴾ معنى عدم البذل يقال: احفظ عليَّ عنان فرسي، كما يقال: أمسك عليّ، كما في آية ﴿أمسك عليك زوجك﴾ [الأحزاب : ٣٧] والمراد حِلُّ الصنفين من بين بقية أصناف النساء».

فهذا الاستثناء الذي أخرج الأزواج، وما ملكت الأيمان من الحفظ جعل الرابطة قوية بين المستثنى والمستثنى منه، فهما كالكلام الواحد كما قلنا من قبل[٢] .

وأما على القول بأن ما بعد ﴿حافظون﴾ في موضع الحال، فهذا أيضاً عامل قوى من عوامل الاتصال والارتباط؛ لأن الوقف على ﴿حافظون﴾ يؤدى إلى الفصل بين الحال وصاحبها، وكما قلنا من قبل: الحال خبر في المعنى، وكما لايجوز الفصل بين المبتدأ وخبره، كذلك لايُفصل بين الحال وصاحبها[٣]؛ لأن ذلك يفسد المعنى .

---

(١) التحرير والتنوير : ١٣/١٨ .

(٢) انظر : غرائب القرآن : ١٢١/١٥، وانظر: ص ٥٣٤ من هذا البحث.

(٣) انظر: دلائل الإعجاز: ٢١٢، ٥٤٢، وانظر معه: الإيضاح للقزويني: ١٩٨، وانظر أيضاً: منار الهدى: ١٧ .

أما على القول بأن قوله: ﴿إلا على أزواجهم﴾ في موضع نصب بـ ﴿حافظون﴾ على المعنى، فالوقف على ﴿حافظون﴾ يؤدى إلى الفصل بين العامل ومعموله، وذلك أيضاً ممنوع؛ لأنه يقطع الصلة بين العامل ومعموله[١].

وتأمل قارئاً لقوله: ﴿والذين هم لفروجهم حافظون﴾ ثم وقف. . ماذا يفيد هذا الوقف؟. يفيد أن من صفات المؤمنين أنهم يحفظون فروجهم دائماً ومطلقاً عن جميع التصرفات الجنسية في كل حال، وعن كل الأصناف، وهذا مخالف لفطرة الإنسان، وقد خلقه الله ليعمر هذا الكون بالذرية والنسل، وقد أودع فيه هذه الغريزة الجنسية التي تحمل عنصر البقاء للجنس البشري.

أضف إلى هذا أن هاتين الآيتين - الخامسة والسادسة - تحملان حكماً خاصاً انفردتا به عن بقية الآيات العشر؛ حيث إن كل الآيات العشر بأحكامها تنطبق على المرأة والرجل ماعدا هاتين الآيتين فإن الحكم فيهما خاص بالرجال فقط لذا استدعى الأمر أن يؤتى بهما معاً موصولتين بدون وقف بينهما؛ ليتضح الحكم الخاص المقصود منهما.

يقول القرطبي (٦٧١هـ)[٢] : «قال ابن العربي[٣] : من غريب القرآن أن هذه الايات العشر عامة في الرجال والنساء كسائر ألفاظ القرآن التي هي محتملة لهم فإنها عامة فيهم إلا قوله: ﴿والذين هم لفروجهم حافظون﴾ فإنما

---

(١) انظر: الإيضاح للقزويني: ١٣٥، وانظر معه : ص ٥٥٤ من هذا البحث.

(٢) الجامع لاحكام القرآن : ١١٢/١٢.

(٣) انظر: احكام القرآن : ٣/ ١٣١٠.

خاطب بها الرجال خاصة دون الزوجات بدليل قوله: ﴿إلا على أزواجهم أو ماملكت أيمانهم﴾ وإنما عرف حفظ المرأة فرجها من أدلة أخر كآيات الإحصان عموماً وخصوصاً، وغير ذلك من الأدلة».

الموضع الثاني:

الموضع الثالث:

﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ ۝ رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءِ ٱلزَّكَوٰةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ ٱلْقُلُوبُ وَٱلْأَبْصَٰرُ ۝﴾ [الآيتان : ٣٦ ، ٣٧ النور].

إضاءة :

في هاتين الآيتين بيان لمنزلة بيوت الله في الأرض وهي المساجد؛ فهي التي أمر الله ببنائها ورفعها، والإحسان في بنائها؛ لتكون أجل من بيوت الناس التي يسكنون فيها؛ لأنها ستكون محلاً لذكره حيث يعبد الله فيها، ويقرأ القرآن فيها في كل الأوقات رجالٌ لاتشغلهم تجارة ولا بيع ﴿عن ذكر الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة يخافون يوماً تتقلب فيه القلوب والأبصار﴾ فهؤلاء الرجال موصوفون بصفات الكمال، فهم مرتبطون بالمسجد، وقلوبهم معلقة به، فهم حين يسمعون النداء للصلاة يتركون تجارتهم وبيعهم وشراءهم، ويسرعون إلى المسجد؛ ليذكروا الله تعالى ويؤدوا الفرائض، ويسبحوا الله ويمجدوه قارئين للقرآن مؤدين للزكاة؛ لأنهم يخافون يوم القيامة؛ حيث تضطرب القلوب، وتخاف هذا اليوم؛ لأنهم يظنون - مهما أحسنوا العبادة - أنهم على خطر عظيم، فقد لاتُقبل منهم وهكذا شأن المؤمن على وجل من ربه لايدري أيُقبل أم يطرد من رحمة مولاه؟

شاهد هذين الموضعين :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿والآصال﴾ - في الموضع الثاني - في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها. وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف ليبيا.

وفي الموضع الثالث: الوقف ممنوع على قوله: ﴿الزكاة﴾ في ط. مصحف الملك الأولى، وفي ط. مصحف المدينة النبوية. و القراء يقولون بمنع الوقف هنا:

ففي الموضع الثاني: يقول الإمام الداني (٤٤٤هـ)[١] : «ومن قرأ : ﴿يسبَّح له فيها - ٣٦-﴾ بفتح الباء وأقام الجار والمجرور مقام الفاعل وقف على ﴿والآصال﴾ وهو رأس آية.. وابتدأ بقوله: ﴿رجال -٣٧-﴾ هذا إذا رفعهم بفعل مقدر كأنه قال: تسبح له فيها رجال أو رفعهم بإضمار مبتدأ بتقدير: هم رجال، فإن رفعهم بالظرف الذي هو قوله: ﴿في بيوت -٣٦﴾ لم يقف على ما قبلهم[٢] ، ومن قرأ بكسر الباء لم يبتدئ بهم أيضاً لأنهم فاعلون لـ ﴿يُسبِّح﴾ -٣٦-» .

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[٣] «﴿والآصال -٣٦-ط﴾ لمن قرأ ﴿يسبَّح﴾ - بفتح الباء - كأنه قيل: من المسبح؟ فقيل : رجال أي هم رجال لاتلهيهم».

---

(١) المكتفى : ٤٠٩.

(٢) أي إن كان التقدير: في بيوت رجال كان متصلاً بما قبله، وهو ﴿والآصال﴾.

(٣) علل الوقوف: ٢/٧٣٨.

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[١] : «﴿فيها اسمه -٣٦-﴾ كاف إن لم يتعلق قوله: ﴿في بيوت﴾ يسبح، وإلا فليس بوقف ﴿والآصال﴾ حسن لمن قرأ ﴿يسبَّح﴾ - بفتح الباء - وليس بوقف لمن قرأه بكسرها للفصل بين الفاعل وفعله».

ويقول الأشموني[٢] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «﴿والآصال -٣٦-﴾ حسن لمن قرأ ﴿يسبَّح﴾ - بفتح الموحدة - وبها قرأ ابن عامر وأبو بكر، وليس بوقف لمن كسرها والفاعل ﴿رجال﴾، وعلى قراءة ابن عامر ففيها نائب الفاعل، و﴿رجال﴾ في جواب سؤال مقدر فاعل بفعل مقدر، كأنه قيل: من المسبح؟ فقيل: يسبحه رجال، وعلى قراءة الباقين ﴿يُسبِّح﴾ - بكسر الموحدة - فوقفه على ﴿رجال﴾، ولايوقف على ﴿الآصال﴾ للفصل بين الفعل وفاعله، ثم يبتدئ ﴿لاتلهيهم تجارة﴾ ومن فتح الباء وقف على ﴿الاصال﴾ ثم يبتدئ ﴿رجال﴾».

ومن كلام القراء يتبين لنا منع الوقف على قوله: ﴿الآصال﴾ لأن جمهور القراء على قراءة قوله: ﴿يُسبِّح﴾ - بكسر الباء - فيكون الفاعل قوله: ﴿رجال﴾، ولايُفصل بين الفعل وفاعله وعلى هذا يمنع الوقف على قوله: ﴿الآصال﴾؛ لأن فاعل ﴿يُسبِّح﴾ - بالكسر - لم يأت بعد وهو : ﴿رجال﴾ ، أما على قراءة ابن عامر وأبي بكر ﴿يُسبَّح﴾ - بفتح الباء - فيكون الفعل قد بني لما لم يسم فاعله، فيكون نائب الفاعل الجار والمجرور وهو قوله: ﴿له﴾، و﴿رجال﴾ في جواب سؤال مقدر فاعل بفعل مقدر، كأنه قيل: من المسبح؟

(١) المقصد: ١٦٨.

(٢) منار الهدى: ١٦٨.

فقيل: يسبحه رجال.

أما الموضع الثاني : فإن القراء يقولون بمنع الوقف على قوله: ﴿الزكاة﴾ فيقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[١] : «﴿الزكاة -٣٧-ﻻ ﴾. إلا ضرورة، لأن ما بعدها صفة ﴿رجال﴾. أيضاً».

ويقول الأشموني[٢] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - «﴿وإيتاء الزكاة﴾ جائز إن جعل ﴿يخافون﴾ مستأنفاً وليس بوقف إن جعل نعتاً ثانياً لـ ﴿رجال﴾ أو حالاً من مفعول : ﴿لاتلهيهم﴾».

ومن كلام السجاوندي والأشموني يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿الزكاة -٣٧-﴾؛ لأن ما بعده صفة ثانية لـ ﴿رجال﴾ ولايوقف على الموصوف دون صفته، وسيأتي من كلام النحاة ما يؤكد أن قوله: ﴿يخافون يوماً﴾ صفة ثانية لـ ﴿رجال﴾ وليست مستأنفة كما زعم الأشموني.

أما النحاة فإن المنع يفهم من كلامهم في الموضعين أيضاً فيقول الفراء (٢٠٧هـ)[٣] : - في الموضع الثاني: «قوله ﴿يسبح له فيها بالغدو والآصال﴾ قرأ الناس[٤] (بكسر الباء) وقرأ عاصم ﴿يُسَبَّح﴾ - بفتح الباء - فمن قال : ﴿يُسَبَّح﴾ رفع الرجال بنية فعل مجدد كأنه قال: يسبح له رجال لاتلهيهم تجارة ومن قال : ﴿يسبِّح﴾ - بالكسر - جعله فعلاً للرجال ولم يضمر سواه».

---

(١) علل الوقوف: ٢/ ٧٣٨.

(٢) منار الهدى: ١٦٨.

(٣) معاني القرآن: ٢/ ٢٥٣ وانظر معه: الكشاف: ٣/ ٦٨.

(٤) هم غير ابن عامر وأبي بكر، أما هما فقراءتهما بالفتح وقراءة أبي بكر هي المرادة بقوله: (وقرأها عاصم). [حاشية الموضع المذكور من معاني القرآن للفراء للمحقق].

وقول الفراء - رحمه الله - هنا : يفيد أن جمهور القراء يقرأ ﴿يُسبِّح﴾ - بكسر الباء - فيكون الفاعل قوله: ﴿رجال﴾ أما قراءة عاصم - التي يقصد أنها قراءة ابن عامر وأبي بكر وهي قراءة سبعية أيضاً - فهي بفتح الباء من ﴿يُسبَّح﴾ على البناء لما لم يسم فاعله، ويكون نائب الفاعل الجار والمجرور ﴿له﴾ و﴿رجال﴾ في جواب سؤال مقدر كأنه قيل: من يسبحه؟

فقال: يسبحه رجال. ويقول ابن الأنباري (٥٧٧هـ)[١] : «﴿في بيوت﴾ الجار والمجرور يحتمل وجهين: أحدهما: أن تكون صفة مشكاة في قوله تعالى: ﴿كمشكاة فيها مصباح﴾ وتقديره : كمشكاة كائنة في بيوت . والثاني: أن يكون متعلقاً بقوله تعالى: ﴿يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال﴾ إلخ ﴿يسبح﴾ يقرأ بضم الياء وكسر الباء وفتحها. فمن قرأ بضم الياء وكسر الباء كان ﴿رجال﴾ مرفوعاً، لأنه فاعل، ومن قرأ بضم الياء وفتح الباء كان ﴿رجال﴾ مرفوعاً بفعل مقدر دل عليه يسبح، كأنه قيل: من يسبحه؟ فقال: رجال أي يسبحه رجال».

ومن كلام النحاة يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿الآصال﴾؛ لأن ما بعده هو الفاعل، وهو قوله: ﴿رجال﴾ على قراءة الجمهور ﴿يسبح﴾ بكسر الباء .

يقول ابن كثير (٧٧٤هـ)[٢] : «ومن قرأ من القراء ﴿يسبح له فيها بالغدو والآصال﴾ - بفتح الباء - من ﴿يسبح﴾ على أنه مبنى لما لم يسم فاعله

(١) البيان : ٢/١٩٦.

(٢) تفسير القرآن العظيم: ٣/ ٢٩٤.

وقف على قوله: ﴿والآصال﴾ وقفاً تاماً وابتدأ بقوله: ﴿رجال لاتلهيهم تجارة ولابيع عن ذكر الله﴾ وكأنه مفسر للفاعل المحذوف كما قال الشاعر:

لِيُبك يزيدُ ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح[1]

كأنه قال: من يبكيه؟ قال: هذا يبكيه، وكأنه قيل: من يسبح له فيها؟ قال: رجال. وأما على قراءة من قرأ ﴿يُسبِّح﴾ - بكسر الباء - فجعله فعلاً وفاعله ﴿رجال﴾ فلا يحسن الوقف إلا على الفاعل؛ لأنه تمام الكلام».

وعلى قول ابن كثير - رحمه الله - هنا يُمنع الوقف على قراءة الجمهور بكسر الباء في ﴿يسبِّح﴾ - على قوله: ﴿الآصال﴾؛ لأن الفاعل وهو قوله: ﴿رجال﴾ لم يأت بعد.

أما الموضع الثالث: - آية ٣٧- فإن منع الوقف يفهم من كلام النحاة أيضاً: فيقول العكبري (٦١٦هـ)[2]: «﴿يخافون﴾ حال من الضمير في ﴿تلهيهم﴾، ويجوز أن تكون صفة أخرى لـ﴿رجال﴾».

ويقول أبو حيان (٧٤٥هـ)[3]: «والظاهر أن قوله: ﴿يخافون﴾ صفة لـ ﴿رجال﴾ كما أن ﴿لاتلهيهم﴾ كذلك». ويقول أبو السعود (٩٨٢هـ)[4]: «.. ﴿يخافون﴾ فإنه صفة ثانية لـ ﴿رجال﴾ أو حال من مفعول ﴿لاتلهيهم﴾».

---

(١) البيت لنهشل بن حَرِيّ ولغيره، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب: ١/١٤٥، ١٨٣، ١٩٦. والمقتضب للمبرد: ٣/٢٨٢، والمغني لابن هشام: ٢/ ٦٢٠. قوله: (ضارع) من الضراعة وهي: التذلل والخضوع، والمختبط: للمحتاج. وتطيح: تذهب. والطوائح: القواذف.

(٢) التبيان: ٢/ ٩٧٠.

(٣) البحر المحيط: ٨/ ٥٠، وانظر معه: مفاتيح الغيب: ٦/٢٤.

(٤) إرشاد العقل السليم: ٤/ ٦٢.

ومن كلام النحاة يتبين لنا منع الوقف على قوله: ﴿الزكاة﴾ لأن ما بعده وهو قوله: ﴿يخافون يوماً﴾ صفة ثانية لـ ﴿رجال﴾ ولايوقف على الموصوف دون صفته أو صفاته؛ لأن من تتمة المعنى أن تذكر صفات الموصوف كلها؛ لأن هذه الصفات مقصودة في بيان الموصوف وإظهار كماله كما هنا.

هذا، ويتضح لنا من أقوال أئمة النحاة - كالعكبري[1] وأبي حيان[2]، وأبي السعود[3]، وابن عاشور[4]، وغيرهم - أن منع الوقف على قوله: ﴿الزكاة﴾ هو الأرجح؛ لأن مابعده - وهو قوله: ﴿يخافون يوماً﴾ - صفة ثانية لـ ﴿رجال﴾ أو حال من مفعول ﴿لاتلهيهم﴾، وليس مستأنفاً كما زعم الأشموني. والله أعلم.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿والآصال﴾ - في الموضع الثاني - ؛ لأن ما بعده وهو قوله ﴿رجال﴾ فاعل للفعل ﴿يسبِّح﴾ - بكسر الباء - ، وهي قراءة جمهور القراء وهي التي عليها طبعات المصاحف الأربعة ميدان هذه الدراسة لأن الوقف على قوله: ﴿الآصال﴾ على هذه القراءة يؤدى إلى الفصل بين الفعل وفاعله، وهذا لايجوز؛ لأنه يفسد المعنى.

يقول الخطيب القزويني (٧٣٩هـ)[5] : «حال الفعل مع المفعول كحاله مع الفاعل، فكما أنك إذا أسندت الفعل إلى الفاعل كان غرضك أن تفيد

---

(١) انظر: التبيان : ٢/ ٩٧٠.

(٢) انظر: البحر المحيط: ٨/ ٥٠.

(٣) انظر: إرشاد العقل السليم : ٤/ ٦٢.

(٤) انظر: التحرير والتنوير: ١٨/ ٢٤٩.

(٥) الإيضاح : ١٣٥.

وقوعه منه، لا أن تفيد وجوده في نفسه فقط، كذلك إذا عديته إلى المفعول كان غرضك أن تفيد وقوعه عليه، لا أن تفيد وجوده في نفسه فقط، فقد اجتمع الفاعل والمفعول في أن عمل الفعل فيهما إنما كان ليُعلم التباسه بهما، فعمل الرفع في الفاعل؛ ليُعلم التباسه به من جهة وقوعه منه، وا لنصب في المفعول ليُعلم التباسه به من جهة وقوعه عليه».

وتطبيقاً لقول الخطيب على قوله: ﴿يُسبِّح له فيها بالغدو والآصال رجال﴾ نجد أن الوقف على قوله: ﴿والآصال﴾ يقطع الصلة بين الفعل ﴿يُسبِّح﴾ وبين فاعله ﴿رجال﴾ وهذا يفسد المعنى؛ لإن إسناد الفعل ﴿يُسبِّح﴾ إلى ﴿رجال﴾ إنما وقع ليفيد حدوث التسبيح من الرجال في بيوت الله وحين نقف على ﴿الآصال﴾ يحدث قطع لهذه الصلة التي قُصِدت من إسناد الفعل إلى الفاعل.

ثم يأتي ابن قيم الجوزية (٧٥١هـ) فيزيد الأمر وضوحاً وتأكيداً فيقول(١): «ثم دلالة الفعل على الفاعل أقوى من دلالته على المفعول به من وجهين : أحدهما: أنه يدل علي الفاعل بعمومه وخصوصه نحو: فعل زيد وعمل عمرو، وأما الخصوص فنحو: ضرب زيد عمراً، ولاتقول: فعل زيد عمراً إلا أن يكون الله هو الفاعل سبحانه.

والوجه الآخر : أن الفعل هو حركة الفاعل، والحركة لاتقوم بنفسها، وإنما هي متصلة بمحلها، فوجب أن يكون الفعل متصلاً بفاعله لابمفعوله ومن ثم قالوا: ضرب زيد لعمرو، وضرب زيد عمراً، فأضافوه إلى المفعول باللام

(١) بدائع الفوائد: ٢/ ٢٧٠.

تارة، وبغير لام أخرى، ولم يضيفوه إلى الفاعل باللام أصلاً؛ لأن اللام تؤذن بالانفصال، ولايصح انفصال الفعل عن الفاعل لفظاً، كما لاينفصل عنه معنى».

فابن القيم - طيب الله ثراه - يؤكد على قوة اتصال الفعل بالفاعل؛ لأن الفعل حركة الفاعل؛ إذ الفعل يدل على حدث وقع في زمن، والفاعل يدل على ذات وقع منها حدث فالفاعل هو صاحب الفعل ومنشئه؛ لذا كان الفصل بين الفعل وفاعله مخالفًا لطبيعة الأشياء التي تحتم اتصال الفعل بفاعله ولا ينفصل عنه لفظاً ولا معنى، ومن ثم كان ارتباط قوله: ﴿رجال﴾ بالفعل ﴿يُسبِّح﴾ قوياً؛ لأن الرجال هم الذين يحدثون التسبيح في بيوت الله .

أما الموضع الثالث فإن البلاغيين يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿الزكاة﴾ أيضاً؛ لأن ما بعده وهو قوله: ﴿يخافون يوماً..﴾ صفة ثانية لـ ﴿رجال﴾، أو حال من مفعول ﴿لاتلهيهم تجارة..﴾ ؛ لأن الوقف على بعض صفات الموصوف يؤدى إلى أن نقدم المعنى المقصود ناقصاً، وذلك لأن الوصف قُصد به بيان الموصوف، وكثرة صفات الموصوف دليل على أهميته؛ لأن ماهيته لا تتضح إلا بذكر كل الصفات التى قُصد وصفه بها، وحين نقدم بعضها ونؤخر بعضها فإننا عندئذ نكون قد خالفنا القصد من وصفه بتلك الصفات المتعددة.

وقد اتفق النحاة على أن قوله : ﴿يخافون يوماً ..﴾ صفة ثانية لـ ﴿رجال﴾ أو حال من مفعول ﴿لاتلهيهم تجارة ...﴾.

يقول الرازي (٦٠٦هـ)[١] : «... إنه سبحانه بين أن هؤلاء الرجال

(١) مفاتيح الغيب: ٦/٢٤، وانظر معه: حاشية الصاوي على الجلالين ١٤١/٣.

وإن تعبدوا بذكر الله والطاعات فإنهم مع ذلك موصوفون بالوجل والخوف فقال: ﴿يخافون يوماً ..﴾ وذلك الخوف إنما كان لعلمهم بأنهم ما عبدوا الله حق عبادته».

ويقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)(١) «وجملة : ﴿لاتلهيهم تجارة﴾، وجملة : ﴿يخافون﴾ صفتان لـ ﴿لرجال﴾ أي لايشغلهم ذلك عن أداء ما وجب عليهم من خوف الله».

فهاتان صفتان قد وصف بهما الرجال، ولايقبل أن نقدم صفة ونحجب الأخرى، لأن الصفتين كلتيهما مقصودتان معاً في بيان الموصوف، وتقديم إحداهما دون الأخرى ينقض المقصود، ويجعلنا كمن حجب الوصف من أساسه ونحن نعلم أن الوقف لايصح على المنعوت دون نعته(٢) .

يقول الزركشي (٧٩٤هـ)(٣) : «فصَّل بعضهم في الصفة بين أن تكون للاختصاص فيمتنع الوقف على موصوفها دونها وبين أن تكون للمدح فيجوز، وجرى عليه الرماني في الكلام على قوله تعالي:﴿وبشر الصابرين﴾(٤) قال: ويجوز الوقف عليه خلافاً لبعضهم، وعامل الصفة في المدح غير عامل الموصوف، فلهذا جاز قطعها عما قبلها بخلاف الاختصاص؛ فإن عاملها عامل الموصوف».

---

(١) التحرير والتنوير: ٢٤٩/١٨.

(٢) انظر : منار الهدى: ١٧.

(٣) البرهان: ٣٥٦/١.

(٤) البقرة: ١٥٥ .

فهاتان الصفتان اللتان تحدثنا عنهما قد صارتا للرجال من صفات الاختصاص التي تميز بها هؤلاء الرجال عن غيرهم مما يجعل الوقف على الموصوف دونهما - أو دون إحداهما - أمراً مناقضاً للغاية من الوصف بهما.

وإذا قدَّرنا أن قوله: ﴿يخافون﴾ حال من مفعول ﴿لاتلهيهم تجارة..﴾ فإن الحال خبر في المعنى، وهو ركن الإسناد لايتم المعنى إلا به شأنه شأن خبر(١) المبتدأ.

الموضع الرابع:

﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۝ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا ۝ إِلَّا مَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَٰئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ۝﴾ [الآيات من ٦٨ - ٧٠ الفرقان].

إضاءة:

في هذه الآيات بيان لبعض صفات عباد الرحمن التي تحدثت عن بعضها الآيات السابقة، والتي تتحدث عن بعضها الآخر الآيات اللاحقة حتى نهاية السورة.

ففي هذه الآيات وصف لعباد الرحمن بأنهم حققوا مبدأ الإيمان بإله واحد لايشركون معه غيره في العبادة، وأنهم لايقتلون النفس التي حرم الله قتلها إلا بالحق - وهذا الحق هو «الثيب الزاني، والنفس بالنفس، والتارك لدينه

(١) انظر: دلائل الإعجاز: ٢١٢.

المفارق للجماعة» كما جاء بذلك الحديث الصحيح[(١)] - فهم لايئدون البنات، كما كان يفعل بعض القبائل في الجاهلية، وأنهم لايقعون في جريمة الزنى فلا يطأون فرجاً لايحل لهم، فقد أخرج مسلم[(٢)] في صحيحه عن عبد الله بن مسعود (رضي الله عنه) قال: قلت يارسول الله : أي الذنب أكبر عند الله ؟ قال: أن تدعو لله نداً وهو خلقك، قلت : ثم أي؟ قال: أن تقتل ولدك خشية أن يطعم معك. قلت : ثم أي؟ قال: أن تزاني حليلة جارك». فأنزل الله تصديقها: ﴿والذين لايدعون مع الله إلهاً آخر ... ﴾ الآية .

﴿ومن يفعل ذلك يلق أثاماً﴾ أي من يفعل هذه الكبائر المذكورة أو واحدة منها فإنه يجد جزاء هذا الإثم ، وقال الحسن: الأثام : اسم من أسماء جهنم، وقال مجاهد: أثاماً : واد في جهنم»[(٣)] ﴿يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهاناً إلا من تاب وآمن وعمل عملاً صالحاً فأولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات وكان الله غفوراً رحيماً﴾.

يقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[(٤)] : «فإن قلت: ما معنى مضاعفة العذاب وإبدال السيئات حسنات ؟ قلت: إذا ارتكب المشرك معاصي مع الشرك عذب على الشرك وعلى المعاصي جميعاً فتضاعف العقوبة لمضاعفة المعاقب عليه، وإبدال السيئات حسنات أنه يمحوها بالتوبة، ويثبت مكانها الحسنات: الإيمان

---

(١) الترغيب والترهيب : ٣/ ١٩٠ وقال الحافظ المنذري : «رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي».

(٢) في كتاب الإيمان: باب كون الشرك أقبح الذنوب وبيان أعظمها بعده ١/ ٩١.

(٣) مفاتيح الغيب: ٢٤/ ٩٧.

(٤) الكشاف : ٣/ ١٠١، وانظر معه: الجامع لأحكام القرآن: ١٣/ ٨٣.

والطاعة والتقوى، وقيل: يبدلهم بالشرك إيماناً، وبقتل المسلمين قتل المشركين، وبالزنى عفة وإحصاناً».

فمضاعفة العذاب معناها: أن يرتكب الكافر معصية فيعاقب على هذه المعصية مع عقابة على الكفر، فذلك معنى المضاعفة كما يرى الزمخشري، أما إبدال السيئات حسنات : فيكون بمحو السيئات وإثبات الحسنات بدلها، أو يبدلهم بالشرك إيماناً، وبقتل المسلمين قتل المشركين، وبالزنى عفة وإحصاناً .

وقال النحاس (٣٣٨هـ)[١] : «من أحسن ماقيل فيه: أنه يكتب موضع كافر مؤمن، وموضع عاص مطيع».

وكان الله كثير المغفرة للذنوب، وهي ستر الذنوب بقبول التوبة رحيماً بعباده يقبل توبتهم، ويغسل حوبتهم، ويقبلهم إن تابوا ورجعوا إليه مهما بالغوا في العصيان.

شاهد هذا الموضع:

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿مهاناً -٦٩-﴾ في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط. مصحف ليبيا.

أما القراء فإنهم يرجحون منع الوقف هنا: فيقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[٢] : «﴿مهانا -٦٩-ق﴾ قد قيل على جعل ﴿إلا﴾ بمعنى (لكن)، والوصل أولى؛ لأن (لكن) يقتضي الوصل أيضاً».

---

(١) إعراب القرآن : ٣/ ١٦٩.

(٢) علل الوقوف: ٢/ ٧٥٢.

ويقول الأشموني[١] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «﴿مهاناً -٦٩-﴾ جائز، والوصل أولى؛ لأن (إلا) لا يبتدأ بها».

ومما تقدم يتبين لنا أن الوصل أولى من الوقف، وذلك لأن ما بعدها مستثنى مما قبلها، والاستثناء يجعل المستثنى منه والمستثنى كالكلام الواحد، وما دامت (إلاّ) لايبتدأ بها فلا يوقف على ما قبلها.

يقول الأشموني[٢] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - «﴿إلاّ﴾ حرف استدراك يستدرك بها الإثبات بعد النفى، أو النفى بعد الإثبات؛ فهي متعلقة بما قبلها في جميع الأحوال».

ومما تقدم يتضح لنا أن الكلام متصل بعضه ببعض بسبب ذلك الحرف الذي يفيد الاستدراك - إلاّ- ؛ لأن ذلك يعنى أن هناك معنى متصلاً يربط بين أجزاء الجملة.

أما النحاة فإن المنع يفهم من كلامهم أيضاً : فيقول ابن النحاس (٣٣٨هـ)[٣] : «﴿إلا من تاب﴾ في موضع نصب على الاستثناء».

ويقول العكبري (٦١٦هـ)[٤] : «﴿إلا من تاب﴾ استثناء من الجنس في موضع نصب». ويقول أبو حيان (٧٤٥هـ)[٥] : «﴿إلا من تاب﴾ استثناء

---

(١) منار الهدى: ٢٧٦.

(٢) منار الهدى : ٧٣.

(٣) إعراب القرآن : ٣/١٦٩.

(٤) التبيان : ٢/٩٩١.

(٥) البحر المحيط: ٨/١٣١. وانظر معه: روح المعاني: ١٩/٧٣.

متصل من الجنس ولايظهر؛ لأن المستثنى منه محكوم عليه بأنه ﴿يضاعف له العذاب﴾، فيصير التقدير: ﴿إلا من تاب وآمن وعمل عملاً صالحاً﴾ فلا يضاعف له العذاب ولايلزم من انتفاء التضعيف انتفاء العذاب غير المضعف فالأولى عندي أن يكون استثناء منقطعاً أي لكن من تاب وآمن وعمل عملاً صالحاً ﴿فأولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات﴾ وإذا كان كذلك فلا يلقى عذاباً البتة».

وسواء كان الاستثناء متصلاً أم منقطعاً فإن أصل المعنى الذي يربط بين المستثنى منه والمستثنى موجود وهو الرابط الذي يربط بين أجزاء هذا الأسلوب ولذا يمنع الوقف هنا لوجود هذا الرابط.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿مهاناً﴾ لأن ما بعده في موضع نصب على الاستثناء من العموم الذي أفادته ﴿مَنْ﴾ الشرطية في قوله: ﴿ومن يفعل ذلك﴾ وتأمل قارئاً قرأ: ﴿والذين لايدعون مع الله إلهاً آخر...﴾ إلى قوله: ﴿ومن يفعل ذلك﴾ والمشار إليه كل ما سبق أو بعضه؛ لأن كل واحدة منها كبيرة من الكبائر، و﴿مَنْ﴾ : اسم شرط جازم، و﴿يفعلْ﴾ فعل الشرط، وجواب الشرط : ﴿يلق أثاماً﴾، وقوله: ﴿يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهاناً﴾ فقوله: ﴿يضاعف﴾ بدل من ﴿يلق﴾ بدل كل من كل أو بدل اشتمال»[1] .

﴿ويخلد﴾ معطوف على ﴿يضاعف﴾ و﴿مهاناً﴾ حال.. ثم وقف على قوله: ﴿مهاناً﴾ فماذا يفهم السامع ؟ الجواب: يفهم أن كل من فعل هذه

---

(١) روح المعاني: ١٩/٧٢.

الكبائر المذكورة كلها أو بعضها فإنه ﴿يلق﴾ جزاء هذا الإثم، حيث يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهاناً ذليلاً وانتهى الأمر، لكن الله الرءوف الرحيم لم يغلق باب التوبة فاستثنى من هذا الحكم العام السابق قوماً أنار الله بصائرهم، فرجعوا إلى الله وتابوا وأنابوا فأخرجهم من هذا الحكم العام، ومن هذا العذاب المضاعف فقال: ﴿إلا من تاب وآمن وعمل عملاً صالحاً.. الآية﴾ فهذا الاستثناء قد أخرج حكماً خاصاً بهؤلاء التائبين الذين يبدل الله سيئاتهم حسنات من حكم عام في قوله: ﴿ومن يفعل ذلك...﴾.

فنحن هنا أمام حُكمين: حكم عام أطلقه الله عقاباً لمن فعل هذه الكبائر أو واحدة منها مَنْطُوقه: ﴿.. من يفعل ذلك يلق أثاماً يضاعف له العذاب..﴾ ومفهومه: أنه ينطبق على كل من ارتكب هذه الكبائر أو واحدة منها. وحين نقف على قوله: ﴿مهاناً﴾ يظل هذا الحكم عاماً يقع على كل من فعل هذه الكبائر أو واحدة منها لايخرج منه أحد، ثم يأتي الحكم الخاص فيُخرج بأداة الاستثناء ﴿إلا﴾ قوماً تابوا وآمنوا وعملوا عملاً صالحاً... يخرجهم من هذا الحكم العام السابق ويثبت لهم حكماً خاصاً بهم هو : ﴿فأولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات﴾، ولو أن قارئاً قرأ هذه الآيات ثم وقف على قوله: ﴿مهاناً﴾ وانهى القراءة عندها سيكون شأنه شأن من أنهى قراءته على قوله: ﴿ثم رددناه أسفل سافلين﴾[1] ، أو على قوله: ﴿فويل للمصلين﴾[2] وقد حدث بالفعل أن قارئاً قرأ في حفل عام في سهرة من سهرات رمضان سورة (التين) فلما انتهى إلى قوله: ﴿ثم رددناه أسفل سافلين﴾ قال: صدق الله العظيم ثار عليه

(١) سورة التين : آية ٥.

(٢) سورة الماعون : آية ٤.

عامة الحاضـرين، وأغلبهم من العامة الذين لم يعرفوا شيـئاً عن البلاغة، وإنما هو الحس الفطري الموجود في نـفوس المؤمنين فكانت سقطة لهـذا القارئ وقع فيها، وكانت شيئاً يتندر به الناس في مجالسهم.

يقول ابن عـاشور (١٣٩٤هـ)[١] : «الاستـثناء من العمـوم الذي أفادته ﴿مَنْ﴾ الشـرطية في قـوله: ﴿ومن يفـعل ذلك﴾ والتـقدير: إلا من تاب فـلا يضاعف له العذاب ولايخلد فيـه، وهذا تطمين لنفوس فريق من المؤمنين الذين كانوا قد تلبـسوا بخصال أهل الشرك، ثم تابوا عنها بـسبب توبتهم من الشرك وإلا فليس في دعوتهم مع الله إلهاً آخر بعـد العنوان عنهم بأنهم عباد الرحمن ثناء زائد».

فهـذا الاستـثناء يفيد في الإسـراع بطمأنة هؤلاء المؤمنين التـائبين الذين أخرجوا من هذا الحكم العـام، فوُصِل الكلام بأداة الاستثناء مسـارعةً في إلقاء المسرة في قـلوب هؤلاء التائبين، والوقف على قـوله: ﴿مهانـاً﴾ يعارض هذه الغاية من اتصال الكلام.

ويضاف إلى هذا التـعليل البلاغي لوصل هذا الموضع ما قلتـه في نظيره فيما سبق[٢] .

الموضع الخامس:

﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْقَٰنِتِينَ وَٱلْقَٰنِتَٰتِ وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلصَّٰدِقَٰتِ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْقَٰنِتِينَ وَٱلصَّٰبِرَٰتِ وَٱلْخَٰشِعِينَ وَٱلْخَٰشِعَٰتِ وَٱلصَّٰٓئِمِينَ وَٱلصَّٰٓئِمَٰتِ

(١) التحرير والتنوير : ١٩/٧٥.

(٢) انظر: ص ٥٣٤ من هذا البحث.

﴿وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴿٣٥﴾﴾ [الآية : ٣٥ الأحزاب].

إضاءة :

يقول الواحدي (٤٦٨هـ)[١] : «قال مقاتل بن حيان: بلغني أن أسماء بنت عميس لما رجعت من الحبشة معها زوجها جعفر بن أبي طالب دخلت على نساء النبي ﷺ فقالت: هل نزل فينا شيء من القرآن؟ قلن: لا فأتت النبي ﷺ فقالت: يارسول الله إن النساء لفي خيبة وخسار. قال: ومم ذلك؟ قالت: لأنهن لايذكرن بالخير، كما يذكر الرجال فأنزل الله تعالى: ﴿إن المسلمين والمسلمات . . . إلى آخرها﴾.

فهذه الآية إخبار مؤكد من الله تعالى لأصحاب الصفات العشر بأن الله تعالى أعد لهم مغفرة لذنوبهم وأجراً عظيماً وهو الجنة وهذه الصفات هي:

﴿المسلمين والمسلمات﴾ أي من اتصف بهذا المعنى المعروف شرعاً فمن شهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وأقام الصلاة، وآتى الزكاة، وصام رمضان، وحج البيت إن استطاع إليه سبيلاً فهو مسلم.

﴿والمؤمنين والمؤمنات﴾ أي من آمن بقلبه بمعنى صدق تصديقاً قلبياً بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وبالقدر خيره وشره فهو مؤمن. ﴿والقانتين

---

(١) أسباب النزول: ٣٠٠، وانظر معه: الكشاف : ٣/٢٦١، الجامع لأحكام القرآن: ١٤/ ٨٠، وإرشاد العقل السليم : ٤/٢١١، وروح المعاني: ٢٢/ ٣٠، والتحرير والتنوير: ٢٢/ ٢٠.

والقانتات﴾ أي الطائعين والطائعـات لله تعالى. يقول الراغب (٥٠٢هـ)[١] : «والقنوت: لزوم الطاعـة مع الخـضوع». ﴿والصـادقين والصادقـات﴾ أي من اتصف بصفة الصـدق وهي ضد الكذب، والصدق يشمل صـدق النيه وصدق القول وصدق الفعل. ﴿والصابرين والصـابرات﴾ «والصبر : محمود في ذاته، لدلالته على قوة العزيمة، ولكن المقـصود هنا هو تحمل المشاق في أمور الدين، وتحمل المكاره في الذب عن الحوزة الإسلامية»[٢] ﴿والخاشعين والخاشعات﴾: «والخاشع: المتواضع لله بقلبه وجوارحه»[٣] أي الخاضع لله تعالي الخائف منه، وهو الذي يثـمـر ثمـرة الإخـلاص المطلق لـله تعـالي في كل قـول وعـمل. ﴿والمتصـدقين والمتصدقـات﴾ أي من يزكي ماله، ويتـصدق على الفقـراء بعد ذلك.

قال الزمخشري (٥٣٨هـ)[٤] : «والمتصدق: الذي يزكـي ماله ولايبخل بالنوافل، وقـيل: مـن تصـدق في أسـبوع بدرهم فـهـو من المتـصـدقين». ﴿والصـائمين والصائمـات﴾ أي الذين يصومـون الفرض، ويتطوعـون بصـيام النوافل «ومن صام البيض من كل شهر فهو من الصائمين»[٥].

﴿والحافظين فروجهم والحافظات﴾ أي الذين صانوها عن الحرام واستعملوها في الحلال عن طريق الزواج أو ملك اليمين - عندما كان موجوداً أما الآن فلا -.

---

(١) المفردات : مادة : (قنت).

(٢) التحرير والتنوير : ٢٢/٢٢.

(٣) الكشاف: ٣/ ٢٦١.

(٤) السابق: نفس الموضع .

(٥) السابق: نفس الموضع.

﴿والذاكـرين الله كثـيـراً والذاكرات﴾ أي الذين يذكـرونه بألسـنتـهم زو بقلوبهم أو بهمـا معاً بأى نوع من أنواع الذكر، فـالتسبيح ذكر والتـهليل ذكر، والتكبير ذكـر، وقراءة القرآن ذكر، والاشـتغال بتحصـيل العلم النافع ذكر .. إلخ. كل هؤلاء قد أعد الله لهم مغفرة وأجراً عظيماً.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿والذاكرات﴾ في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف ليبيا .

والقـراء يقولون بمنع الوقـف هنا: فالإمـام الداني (٤٤٤هـ)[١] يقول: «﴿لطيـفاً خـبـيراً -٣٤﴾ تام، وكـذا رءوس الآى إلى قـوله: ﴿أجرا كـريماً - ٤٤﴾». وعلي هذا فلم يذكـر وقفـاً من أي نوع على أي لفظ في الآية -٣٥- إلا على آخرها وهذا يدل على المنع.

ويقـول السـجـاوندي (٥٦٠هـ)[٢] : «﴿والذاكـرات -٣٥- ﴾ لا؛ لأن ﴿أعد﴾ خـبر ﴿إنَّ﴾». ويقـول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٣] : «﴿خبـيراً -٣٤-﴾ تام، وكذا : ﴿عظيـماً -٣٥﴾». ولم يذكر وقـفاً من أي نوع على أي لفظ في الآية -٣٥- إلا على آخرها وهذا يدل على المنع.

ويقول الأشموني[٤] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «ولا

---

(١) المكتفى: ٤٥٩.

(٢) علل الوقوف: ٣/ ٨٢١.

(٣) المقصد: ٣٠٨.

(٤) منار الهدى: ٣٠٨.

وقف من قوله: ﴿إن المسلمين . .﴾ إلى قوله: ﴿عظيماً﴾ و﴿عظيما﴾ تام».

ومن كلام القراء يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿والذاكرات﴾ لأن ما بعده خبر ﴿إنَّ﴾، ولايصح الوقف على اسم ﴿إنَّ﴾ قبل الإتيان بخبرها، وإلا فسد المعنى.

أما النحاة فإن المنع يفهم من كلامهم أيضاً: فيقول ابن النحاس (٣٣٨هـ)[1] : «﴿إن المسلمين﴾ اسم ﴿إنَّ﴾ ، ﴿والمسلمات﴾ عطف عليه»، ويقول ابن الأنباري (٥٧٧هـ)[2] : «كله منصوب بالعطف على اسم ﴿إنَّ﴾، وخبرها : ﴿أعد الله لهم مغفرة﴾». ويقول ابن كثير (٧٧٤هـ)[3] : «﴿أعد الله لهم مغفرة وأجراً عظيماً﴾ خبر عن هؤلاء المذكورين كلهم أي أن الله تعالى قد أعد لهم أي هيأ لهم مغفرة منه لذنوبهم وأجراً عظيماً وهو الجنة».

ومن كلام النحاة يتبين السر في منع الوقف على قوله : ﴿والذاكرات﴾؛ لأن ما بعده خبر ﴿إنَّ﴾، ولايوقف على اسم ﴿إنَّ﴾ قبل مجيء خبرها.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿والذاكرات﴾ لأن الوقف عليه يؤدى إلى الفصل بين اسم ﴿إنَّ﴾ وهو قوله: ﴿المسلمين﴾ وما عطف عليه، وبين خبرها وهو قوله: ﴿أعد الله لهم مغفرة وأجراً عظيماً﴾، وهذا الفصل بين اسم ﴿إنَّ﴾ وخبرها يؤدى إلى فساد المعنى.

وتأمل قارئاً قرأ : ﴿إن المسلمين والمسلمات . .﴾ إلى قوله:

---

(١) إعراب القرآن: ٣/ ٣١٥.

(٢) البيان: ٢/ ٢٦٩.

(٣) تفسير القرآن العظيم: ٣/ ٤٨٩.

﴿والذاكرات﴾ ثم وقف. فماذا يفيد؟ يفيد أنه ذكر أصنافاً من الناس اتصفوا بصفات وانتهى الأمر لكن السامع يريد أن يعرف: مافائدة الاتصاف بهذه الصفات؟ أو ما جزاء أصحابها؟ ولايتم المعنى إلا بذكر الخبر وهو قوله: ﴿أعد الله لهم مغفرة وأجراً عظيماً﴾. يؤيد ذلك قول ابن كثير السابق، ويؤكده قول ابن عاشور (١٣٩٤هـ) حيث يقول[١]: «.. واعلم أن عطف الصفات بالواو المفيد مجرد التشريك في الحكم دون حرفي الترتيب: (الفاء، ثم) شأنه أن يكون الحكم المذكور معه ثابتاً لكل واحد اتصف بوصف من الأوصاف المشتق منها موصوفه؛ لأن أصل العطف بالواو أن يدل على مغايرة المعطوفات في الذات.. ولهذا فحق جملة: ﴿أعد الله لهم مغفرة وأجراً عظيماً﴾ أن تكون خبراً في المعنى عن كل واحد من المتعاطفات، فكأنه قيل: إن المسلمين أعد الله لهم مغفرة وأجراً عظيماً، إن المسلمات أعد الله لهن مغفرة وأجرا عظيماً وهكذا والفعل الواقع في جملة الخبر وهو فعل ﴿أعد﴾ قد تعدى إلى مفعول ومعطوف على المفعول فصحة الإخبار به عن كل واحد من الموصوفات المتعاطفات باعتبار المعطوف على مفعوله واضحة؛ لأن الأجر العظيم يصلح لأن يُعطى لكل واحد، ويقبل التفاوت فيكون لكل من أصحاب تلك الأوصاف أجره على اتصافه به، ويكون أجر بعضهم أوفر من أجر بعض آخر».

فابن عاشور - رحمه الله - يؤكد على أهمية الإتيان بالخبر هنا؛ ليتم المعنى؛ لأن هذه المعطوفات قد عُطفت على اسم (إنَّ) بالواو التى تفيد مجرد التشريك فى الحكم، وهذا يجعل الحكم المذكور ثابتًا لكل واحد اتصف بوصف

---

(١) التحرير والتنوير: ٢٢/ ٢٤.

من الأوصاف التى اشتُق منها موصوفه؛ لأن أصل العطف بالواو:

أن يدل على مغايرة المعطوفات فـى الذات؛ ولذا فحق جملة: ﴿أعد الله لهم مـغـفرة وأجـراً عظيـمًـا﴾ أن تكون خـبـراً فى المعنى عن كل واحـد من المتعاطفـات، فكأنه قيل: إن المسلمين أعد الله لهم مغـفرة . . . وإن المسلمات أعد الله لهن مغفرة. . . لكن النظم الكريم عدل عن هذا التكرار بالإتيان بالواو العاطفة، وهذا إيجاز يدل على إعجـاز القرآن الكريم هذا، وقد ذكرت من قبل كثـيراً تأكيـد الإمام عبـد القاهر على أهمـية الإتيان بالخـبر قبـل الوقف؛ ليتم المعنى[1] لأن الخبر هو ركن الإسناد وبدونه يفسد المعنى.

الموضع السادس :

﴿ وَٱلَّذِينَ ٱجْتَنَبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ أَن يَعْبُدُوهَا وَأَنَابُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ ۚ فَبَشِّرْ عِبَادِ ۝ ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَىٰهُمُ ٱللَّهُ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمْ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ۝﴾ [الآيتان: ١٧ ، ١٨ . الزمر]

إضاءة:

يقول ابن كثير (٧٧٤هـ)[2] : «قال عبـد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه ﴿والذين اجتنبوا الطاغوت أن يعبدوها﴾: نزلت فى زيد بن عمرو بن نفيل وأبى ذر وسلمـان الفـارسى (رضى الله عنهم) والصـحـيح أنهـا شـاملة لهم ولغيـرهم ممن اجتنب عـبادة الأوثان، وأناب إلى عبـادة الرحمن، فـهؤلاء هم

(١) انظر: دلائل الإعجاز: ٢١٢، ٥٤٢، وانظر معه: الإيضاح للخطيب القزويني: ١٩٨.

(٢) تفـسير القرآن العظيم: ٤/٤٨، وانظر معـه: الجامع لأحكام القرآن : ١٥/٢٣٣، والبحـر المحيط : ٩/١٩٢.

الذين لهم البشرى فى الحياة الدنيا وفى الآخرة».

أما الطاغوت فمعناه - كما يقول الراغب (٥٠٢هـ)[١] : «عبارة عن كل متعدٍّ وكل معبود من دون الله، ويستعمل فى الواحد والجمع ... ولما تقدم سمى الساحر والكاهن والمارد من الجن والصارف عن طريق الخير طاغوتًا ووزنه فيما قيل: فَعَلوت نحو : جبروت وملكوت».

فكل من ترك عبادة الأصنام واتجه إلى عبادة الله تعالى الواحد الأحد فقد استحق هذه البشرى على لسان الملائكة عند احتضارهم أوفى قبورهم أو يوم القيامة عند البعث والحشر وهذه البشرى لعباد الله الذين وصفوا زيادة على ما تقدم بأنهم يستمعون القول فيتبعون أحسنه.

يقول الزجاج (٣١١هـ)[٢] : «... وهذا فيه - والله أعلم- وجهان : أحدهما: أن يكون يستمعون القرآن وغيره فيتبعون القرآن. وجائز أن يكونوا يستمعون جميع ما أمر الله به فيتبعون أحسن ذلك نحو: القصاص والعفو؛ فإن من عفا وترك ما يجب له أعظم ثوابًا ممن اقتص».

وقد كان جزاء هؤلاء الموصوفين بما تقدم أن هداهم الله إلى طريقه وعرفهم كيفية الوصول إلى مرضاته، وأنهم أصحاب العقول التى استنارت بهذه الهداية.

---

(١) المفردات : مادة (طغى) وانظر معه: التحرير والتنوير: ٢٣/ ٣٦٤.

(٢) معانى القرآن وإعرابه: ٤/ ٣٤٩.

شاهد هذا الموضع:

الوقف ممنوع هنا على قوله: (عـباد) فى ط. مصحف الملك الثـانية وما بعدها، وفى ط. مصحف ليبيا.

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا على إعراب، ويقولون بتمام الوقف على إعراب آخر. فيقول ابن النحاس (٣٣٨هـ)[١] :

«(فـبشـر عبـاد - ١٧-) تام إذا رفع (الذين) - ١٨- بالابتداء، وجـعل الخبـر فى قوله: (أولئك- ١٨) قـاله أحمـد بن جعفـر وأبو حاتم وأصـحاب التمام، ولو جعلت: (الذين) من نعت (عباد) لكان الوقف (أحسنه)».

ويقول السجاوندى (٥٦٠هـ)[٢] :«(البشرى - ١٧ - ج) لانقطاع النظم مع فاء التعقيب (عباد - ١٧- لا)».

ويقول الأنصارى (٩٢٦هـ)[٣] : «(فاتقون - ١٦-) تام، وكذا : (لهم البشرى -١٧-)، (فبشر عبـادى - ١٧-) تام: إن جعل ما بعده مبتدأ، وليس بوقف إن جعل نعتًا لعبادى وعليـه يوقف على: (فيتبعون أحسنه - ١٨-) دون الأول؛ لئلا يفصل بين المبتدأ وخبره».

ويقول الأشمونى[٤] - من علماء القرن الحادى عـشر الهجرى: «(لهم البشرى- ١٧-) حـسن، (عبادى- ١٧-) تام: إن جعل (الذين) مبتـدأ والخبر

---

(١) القطع والائتناف: ٦٢٠، وانظر معه: المكتفى : ٤٨٨.

(٢) علل الوقوف: ٣/ ٨٧٩.

(٣) المقصد: ٣٣٣.

(٤) منار الهدى: ٣٣٣.

(أولئك الذين هداهم اللـه) وهو رأس آية، وليس بوقف إن جـعل (الذين) فى موضـع نصب نعتـاد لـ (عبـادى)، أو بدلا منهم، أو بيانا لهم، وكـان الوقف على: (فيتبعون أحسنه) كافيا».

ومن كـلام القراء يـتضح لنا أن الحكـم فى الوقف على قـوله: (عبـاد) يتوقف على إعـراب ما بعده وهـو: (الذين) فإن أعرب على أنه مـبتدأ خـبره (أولئك الذين هداهم الله) كان الوقف علـى قوله : (عباد) تامـا وإن أعرب ما بعده نعـتاد لـ (عـباد) كان الوقف ممنوعًـا على قوله: (عـباد)؛ لأنه يؤدى إلى الفصل بين النعت ومنعوته.

وسيأتى مـزيد بيان لهذا الكلام بعد عرض آراء النحـاة، وسأرجح القول الذى يؤيده كلام العلماء ويتفق مع السياق وتؤكده دلالة الألفاظ.

هذا، ويقـول الزمـخشـرى (٥٣٨هـ)[١] : «. . . وأراد بعبـاده (الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه) الذين اجتنبوا وأنابوا لا غيرهم، وإنما أراد بهم أن يكونوا مع الاجتناب والإنابة على هذه الصفة فـوضع الظاهر موضع الضمير ومن الوَقَفَة من يقف على: (فبـشر عبادى)، ويبتدئ (الذين يـستمـعون) يرفعه على الابتداء، وخبره (أولئك)».

ويقول أبو حيان (٧٤٥هـ)[٢] : «(فبشر عبـاد) هم المجتنبون الطاغوت إلى الله وضع الظاهر مـوضع المضمـر؛ ليـدل على أنهم هم؛ وليتـرتب على الظاهر الوصف وهو: (الذين يـستـمعون القول) وهو عـام فى جمـيع الأقوال

(١) الكشاف : ٣/ ٣٩٣.

(٢) البحر المحيط : ٩/ ١٩٢.

(فيتبعون أحسنه) ثناء عليهم بنفوذ بصائرهم وتمييزهم الأحسن فإذا سمعوا قولا تبصروه... و(الذين) وصف لعباد وقيل: الوقف على (عباد)، و(الذين) مبتدأ خبره (أولئك) وما بعده».

ففي كلام هذين الإمامين الجليلين- نيابة عن النحاة- تقديم لوصف العباد بأنهم الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه، وهذا يوحي بأن قوله: (الذين يستمعون القول) نعت لـ (عباد)، وهذا يدل على منع الوقف على قوله: (عباد)؛ لأنه يؤدى إلى الفصل بين المنعوت ونعته. وعندما عرض كل منهما القول بجواز الوقف على قوله: (عباد) على اعتبار أن (الذين) مبتدأ خبره (أولئك) عرضه كل منهما بصيغة التضعيف أو التقليل، فقال الزمخشري: «ومن الوقَفَة من يقف على: (فبشر عباد)»، وقال أبو حيان: «وقيل: الوقف على (عباد) و(الذين) مبتدأ خبره (أولئك) وما بعده».

أما الإمام الرازى[1] (٦٠٦هـ) فلم يذكر فيه إلا الوصف وكذلك أبو السعود[2] (٩٨٢هـ)، وابن عاشور[3] (١٣٩٤هـ).

أما الألوسى (١٢٧٠هـ) فقد صرح بترجيح القول بالوصف الذى يؤدى إلى منع الوقف على قوله: (عباد) على القول بجواز أن يكون (الذين) مبتدأ خبره (أولئك)، والذى يؤدى القول به إلى جواز الوقف على قوله: (عباد)؛ حيث يقول[4] : «ووضع الظاهر موضع الضمير؛ ليشرِّفهم تعالى بالإضافة

(١) مفاتيح الغيب: ٢٦/٢٢٧.

(٢) إرشاد العقل السليم: ٤/٣٠٥.

(٣) التحرير والتنوير : ٢٣/٣٦٥.

(٤) روح المعانى: ٢٣/٣٧٣.

إليه؛ ولتكرير بيان الاستحقاق؛ وليدل على أنهم نقَّادون حرصًا على إيثار الطاعة، ومزيد القرب عند الله تعالى وفيه تحقيق للإنابة وتتميم حسن. وقيل: الوقف على (عبادى)، فيكون (الذين) مبتدأ خبره جملة قوله تعالى: (أولئك الذين هداهم الله) أى لدينه، والكلام استئناف بإعادة صفة من استؤنف عنه الحديث، وما تقدم أرجح لما سلف من الفوائد من إقامة الظاهر مقام المضمر والتتميم[1] فإن ذلك دون الوصف لا يتم».

والألوسى - رحمه الله- هنا يرجح القول بالوصف على القول بالاستئناف؛ لأن القول بالوصف يقدم فوائد جمَّةً للمعنى - قد ذكرها- وهذا يقوِّى المعنى، ويؤكد الوصف للعباد بما وُصفوا به عن استحقاق وجدارة.

وبناءً على ما تقدم فإن القول بمنع الوقف هو المناسب للمقام وللسياق.

هذا، والبلاغيون يؤيدون القول بمنع الوقف على قوله: (عباد)؛ لأن ما بعده، وهو (الذين) صفة لهم، والوقف على (عباد) يؤدى إلى الفصل بين النعت ومنعوته وذلك يفسد المعنى.

يقول الرازى (٦٠٦هـ)[2] : «واعلم أنه تعالى لما قال: (لهم البشرى) وكان هذا كالمجمل أردفه بكلام يجرى مجرى التفسير والشرح له فقال تعالى: (فبشر عباد الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه)، وأراد بعباده الذين يستمعون

---

(١) التتميم: «عبارة عن الإتيان في النظم أو النثر بكلمة أو جملة إذا زيدت في الكلام التام أفادته حسناً آخر متمماً لحسنه» [شرح الكافية البديعية في علوم البلاغة ومحاسن البديع لصفى الدين الحلي: ١١٩].

(٢) مفاتيح الغيب: ٢٦/٢٢٧.

القول فيتبعون أحسنه: الذين اجتنبوا وأنابوا لا غيرهم، وهذا يدل على أن رأس السعادات ومركز الخيرات، ومعدن الكرامات هو الإعراض عن غير الله تعالى، والإقبال بالكلية على طاعة الله، والمقصود من هذا اللفظ: التنبيه على أن الذين اجتنبوا الطاغوت وأنابوا هم الموصوفون بأنهم هم الذين يستمعون القول فيتبعون احسنه، فوضع الظاهر موضع المضمر تنبيهًا على هذا الحرف».

فالإمام الرازي- طيب الله ثراه- هنا يؤكد على أن الوصف هو الركن الأساس في هاتين الآيتين؛ حيث جاء قوله: (لهم البشرى) مجملا أتبعه بكلام يوضحه ويفسره ويبينه فأتى بهذه البشرى، وأوقعها على الاسم الظاهر (عباد) الذي كان حقه أن يكون مضمراً، وإنما أظهره؛ ليوقع عليه الصفة المميزة له، فكأن العباد قد وصفوا مرتين: الأولى: بأنهم الذين اجتنبوا الطاغوت وأنابوا إلى الله. والثانية وصفوا بأنهم الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه.

فالوصف هنا هو الأساس في بناء هاتين الآيتين.

ويقول الزركشي (٧٩٤هـ)(١) : «فصَّل بعضهم في الصفة بين أن تكون للاختصاص؛ فيمتنع الوقف على موصوفها دونها وبين أن تكون للمدح فيجوز».

هذا، ومن العرض السابق لآراء العلماء يتبين لنا أن الصفة هنا جاءت لتميز الموصوف فهي مختصة به، ويتأكد هذا المعنى إذا أضفنا إليه مناسبة النزول لهاتين الآيتين كما ذكرنا. وليس هذا الموضع - (الذين)- من المواضع السبعة:

---

(١) البرهان : ١/٣٥٦.

التى يتعين الابتداء بها فى القرآن، كما ذكر ذلك الزركشى[1] فى قاعدة «الذى والذين فى القرآن».

الموضع السابع:

الموضع الثامن:

﴿ يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ ۝ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ۝ لَّا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنزِفُونَ ۝ وَفَاكِهَةٍ مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ ۝ وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ ۝ وَحُورٌ عِينٌ ۝ كَأَمْثَالِ اللُّؤْلُؤِ الْمَكْنُونِ ۝ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ۝ ﴾ [الآيات: من ١٧ - ٢٤ الواقعة].

إضاءة:

فى هذه الآيات حديث عن بعض ألوان النعيم التى يلقاها أصحاب الجنة فيها، فبينما هم يجلسون على سرر متقابلين زيادة فى الأنس والمودة ﴿يطوف عليهم ولدان مخلدون﴾، «والطواف: المشى المكرر حول شىء، وهو يقتضى الملازمة للشىء[2]».

والولدان المخلدون - كما يقول الفراء (٢٠٧هـ)[3] : «يقال: إنهم على سن واحدة لا يتغيرون». فهم لا يهرمون ولا يصلون إلى الشيخوخة. (بأكواب وأباريق وكأس من معين).

---

(١) السابق: ٣٥٧/١، والمواضع السبعة هي: ١- البقرة: ١٢١، ٢- البقرة: ١٤٦، ٣- البقرة: ٢٧٥. ٤- الأنعام: ٢٠. ٥- التوبة: ٢٠، ٦- الفرقان: ٣٤، ٧- غافر: ٧.

(٢) التحرير والتنوير: ٢٩٣/٢٧.

(٣) معانى القرآن: ١٢٢/٣.

«الكوب: ما لا أذن له، ولا عروة له، والأباريق: ذوات الآذان والعرا[1]». والكأس: هو الإناء فيه الخمر. «قال الضحاك: كل كأس فى القرآن فهى الخمر، وقال قتادة: (منِ معين) من خمر تُرى بالعيون[2]».

﴿لايصدعون عنها ولا ينزفون﴾ أى أنها ليست كخمر الدنيا تصيب شاربها بالصداع وذهاب العقل. قال الفراء (٢٠٧هـ)[3]: «يقال للرجل: إذا سكر قد نُزِف عقله، وإذا ذهب دمه وغُشِى عليه أو مات قيل: منزوف، ومن قرأ: (يُنزِفون) يقول: لا تفنى خمرهم، والعرب تقول للقوم إذا فَنِىَ زادهم: قد أنزَفُوا وأقتروا وأنفضوا وأرملوا وأملقوا».

﴿وفاكهة مما يتخيرون. ولحم طير مما يشتهون﴾ أى ومما يتنعم به أهل الجنة أنهم إذا خطر ببال أحدهم أى نوع من أنواع الفاكهة جىء به إليه فصار بين يديه، وإذا اشتهى أى لحم من أنواع الطيور كان بين يديه، وخص لحم الطير؛ لأنه أجود أنواع اللحوم. ﴿وحور عين. كأمثال اللؤلؤ المكنون﴾. يقول الزجاج (٣١١هـ)[4]: «ومعنى الحور: الشديدات البياض والعين: الكبيرات العيون حسانها، ومعنى ﴿كأمثال اللؤلؤ المكنون﴾ أى كأمثال الدرحين يخرج من صَدَفِه وكِنِّه لم يغيرْه الزمان واختلاف أحوال الاستعمال، وإنما يعنى بقوله:

﴿كأمثال اللؤلؤ﴾ أى فى صفائهن وتلألئهن كصفاء الدر وتلألئه». فهذه من صفات نساء الجنة، وقد جمع الله فى هذه الآيات لأهل الجنة أنْسَهم

---

(١) السابق: ٣/ ١٢٣.

(٢) إعراب القرآن لابن النحاس: ٤/ ٣٢٥.

(٣) معانى القرآن: ٣/ ١٢٣.

(٤) معانى القرآن وإعرابه: ٥/ ١١١.

بإخوانهم، وأنهم مَخْدومون بالوِلدان الذين يلازمون سن الولـدان، فلا شيب ولا كهـولة ولا هرم، ومعـهم أكواب وأباريق وخمـر لذة للشاربين مـبرأة من عيوب خمر الدنيا مع التنعم بلذة الطعام، فهذه فواكه مما يختارون ولحم طير مما يشتهون.

هذه ملذات الطعام والشراب، ثم يضيف إليهم ملذة الزواج بالحور العين اللائى يختلـفن عن نساء الدنيا، كل ذلك كـان (جزاء بما كـانوا يعملون). أى كان هذا العطاء تفضلا من الله على عباده بسبب عملهم الصالح فى الدنيا.

شاهد هذين الموضعين:

الوقف ممنوع هنا على قوله: (مخلدون (١٧)، وعلى قوله: (وحور عين (٢٢)) فى ط. مصـحف الملك الثـانية وما بـعدها وفى ط. مصـحف الأزهر الشـريف، وفى ط. مصـحف ليـبيا والقـراء يقـولون بمنع الوقف على هذين الموضعين: فـالإمام الدانى (٤٤٤هـ) لم يذكـر فيهـما وقـفا من أى نوع[١]. ويقول السجاوندى (٥٦٠هـ)[٢]: «(مخلدون (١٧)) لا؛ لتعلق الباء»، ويقول أيضًا[٣]: «(عين - ٢٢- لا)».

أما الأنصارى[٤] (٩٢٦هـ) فلم يذكر وقفا على هذين الموضعين من أى نوع وهذا يدل على المنع.

---

(١) انظر: المكتفى: ٥٥٢.

(٢) علل الوقوف: ٣/ ٩٩١.

(٣) السابق: ٣/ ٩٩٢.

(٤) المقصد: ٣٨١.

ويقول الأشمونى[1] - من علماء القرن الحادى عشر الهجرى-: «ولا وقف من قوله: (يطوف) إلى (يشتهون) فلا يوقف على : (مخلدون)؛ لتعلق الباء . . . ولا يوقف على : (عين)؛ لأن قوله: (كأمثال) من نعت (عين)».

ومن كلام القرَّاء يتضح لنا منع الوقف على قوله: (مخلدون) لأن ما بعده - وهو الجار والمجرور- يتعلق بقوله: (يطوف). وعلى قوله: (عين)؛ لأن ما بعده- وهو قوله: (كأمثال اللؤلؤ)- نعت لقوله: (عين).

هذا، ويقول العكبرى (٦١٦هـ)[2] : «(بأكواب) يتعلق بـ (يطوف)، ولا يُفصل بين الجار والمجرور وبين ما تعلق به.

أما الموضع الثامن: - (وحور عين) - فيقول فيه أبو السعود[3] (٩٨٢هـ): «(وحور عين) بالرفع عطف على : (ولدان) أو مبتدأ محذوف الخبر اى فيها أو لهم حور . . . (كأمثال اللؤلؤ المكنون) صفة لحور أو حال».

وعلى هذا فإن الوقف ممنوع على قوله: (عين)؛ لأن ما بعده- وهو: (كأمثال اللؤلؤ المكنون)- صفة له أو حال، ولا يوقف على الموصوف دون صفته، ولا على الحال دون صاحبها.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على هذين الموضعين:

أما الأول: فلأن قوله: (مخلدون) جاء بعده جار ومجرور - (بأكواب)- يتعلق بقوله: (يطوف) ولا يُفصل بين الجار والمجرور وبين ما تعلق به، كما لا

---

(١) منار الهدى: ٣٨١.

(٢) التبيان : ٢/ ١٢٠٤.

(٣) إرشاد العقل السليم: ٥/ ١٣٠.

يجوز أن يكون الجار والمجرور مبدوءًا به في جملة مستقلة؛ لأن معناه مرتبط بما تعلق به. يقول عبد القاهر (٤٧١هـ)[١] : «... المفعول والظرف وسائر ما يجيء بعد تمام الجملة من معمولات الفعل مما لا يمكن إفراده عن الجملة، وأن يُعتد كلاما على حدته».

فالجار والمجرور هنا: - (بأكواب)... الخ- متعلق بالفعل (يطوف)؛ لأن الطواف يكون بالأكواب والأباريق... الخ فلو وقفنا على قوله: (مخلدون) نكون قد فصلنا بين الجملة ومعمولها الذى يُعَد من تمام معناها، وهذا ممنوع كما يمنع أن نبدأ بهذا المعمول- الجار والمجرور- على أنه كلام مستقل جديد؛ لأنه لا يمكن إفراده عن الجملة، وأن يعتد كلاما على حدته على حد قول عبد القاهر- المذكور سابقا-.

أما الثانى: فإن الوقف ممنوع على قوله: (عين)؛ لأن ما بعده صفة له، ولا يُفصل بين الموصوف وصفته كما قلت من قبل[٢] .

وعلى القول بأن ما بعد قوله: (عين) حال فإن الوقف ممنوع أيضًا؛ لأن الفصل بين الحال وصاحبها ممنوع؛ حيث إن الحال خبر فى المعنى، وهو ركن الإسناد، فكما لا يُفصل بين الخبر والمبتدأ لا يفصل بين الحال وصاحبها. وقد ذكرتُ من قبل رأى الإمام عبد القاهر[٣] فى هذه القضية.

ويضاف إلى ما تقدم من تأكيد منع الوقف على : (عين) ما يؤخذ من

---

(١) دلائل الإعجاز : ٢٤٤، وانظر معه: الإيضاح للقزويني : ١٣٥.

(٢) انظر: ص ٥٩٠ من هذا البحث.

(٣) انظر: دلائل ا لإعجاز: ٢١٢، ٥٤٢. وانظر معه: الإيضاح للقزويني: ١٩٨.

التشبيه المستفاد من الآية التى بعدها؛ حيث يقول الرازى (٦٠٦هـ)[١] : «(كأمثال اللؤلؤ المكنون) فيه مباحث: الأول: الكاف للتشبيه والمثل حقيقة فيه فلو قال: أمثال اللؤلؤ المكنون لم يكن إلى الكاف حاجة فما وجه الجمع بين كلمتى التشبيه؟ نقول: الجواب المشهور: أن كلمتى التشبيه تفيدان التوكيد والزيادة فى التشبيه». فالإمام الرازى هنا: يرى أن قوله (حور عين) مشبه، وأن المشبه به هو اللؤلؤ المكنون، وهذا يعنى أن العلاقة التشبيهية هنا هى التى كانت سببًا فى منع الوقف؛ لأنه لا يُفصل بين المشبه والمشبه به بفاصل وإلا فسد المعنى.

الموضع التاسع والعاشر:

﴿وَٱلَّذِينَ فِىٓ أَمْوَٰلِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ ۝ لِّلسَّآئِلِ وَٱلْمَحْرُومِ ۝ وَٱلَّذِينَ يُصَدِّقُونَ بِيَوْمِ ٱلدِّينِ ۝ وَٱلَّذِينَ هُم مِّنْ عَذَابِ رَبِّهِم مُّشْفِقُونَ ۝ إِنَّ عَذَابَ رَبِّهِمْ غَيْرُ مَأْمُونٍ ۝ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَٰفِظُونَ ۝ إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ۝﴾ [الآيات: من ٢٤ - ٣٠ المعارج].

إضاءة:

هذه الآيات ورد فيها ذكر بعض صفات المصلين التى منها:

﴿والذين فى أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم﴾ أى أنهم يخرجون زكاة أموالهم «وقال بعضهم: لا بل سوى الزكاة»[٢] ويقول الزمخشرى

---

(١) مفاتيح الغيب : ٢٩/ ١٣٥.

(٢) معانى القرآن للفراء: ٣/ ١٨٥.

(٥٣٨هـ)[(١)] : «(حق معلوم) هو الزكاة؛ لأنها مقدرة معلومة أو صدقة يوظفها الرجل على نفسه يؤديها فى أوقات معلومة. السائل الذى يسأل والمحروم: الذى يتعفف عن السؤال فيحسب غنيا فيحرم».

فهذه هى الصفة الثانية فى ترتيب صفات المصلين. أما الصفة الثالثة فهى : أنهم يؤمنون ويصدقون بيوم الجزاء وهو البعث وما بعده. والصفة الرابعة: أنهم من عذاب ربهم خائفون على الرغم من دوامهم على فعل الطاعات والقربات؛ لأن عذاب ربهم غير مأمون؛ إذ كلما ارتقى المؤمن فى الطاعات اعتقد أنه مقصر فى جنب الله؛ لأنه يعلم أن حقوق الله تعالى عليه كثيرة، وهو مهما بذل فى سبيل مرضاة ربه فلن يأمن مكر الله. أما الصفة الخامسة: فهى أنهم لفروجهم حافظون أى أنهم لا يستعملون فروجهم إلا فيما أحل الله لهم من الزوجات أو ملك اليمين- عندما كان موجودًا أما الآن فلا-، أما ما وراء ذلك فهم بعيدون منه؛ لأنهم وقّافون على حدود الله، فهذه خمس صفات من ثمانٍ وُصف بها المصلون فى هذه السورة.

شاهد هذين الموضعين:

الوقف ممنوع هنا على قوله: (معلوم - ٢٤ـ) وعلى قوله: (حافظون- ٢٩-) فى ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها ، وفى ط. مصحف ليبيا.

أما القراء: فمنهم من جعل الوقف كافيا على رءوس هذه الآيات كالدانى[(٢)] ، ومنهم من قال بمنع الوقف على هاتين الآيتين: فالسجاوندى

(١) الكشاف: ٤/١٥٩.

(٢) المكتفى: ٥٨٦.

(٥٦٠هـ) يقول[١] : «(حافظون- ٢٩- لا) للاستثناء». ويقول الأنصارى[٢] (٩٢٦هـ): «(دائمون -٢٣-) كاف، وكذا: (والمحروم- ٢٥-) و(يوم الدين- ٢٦-، مشفقون- ٢٧-) حسن، وكذا (غير مأمون-٢٨-)، و(غير ملومين- ٣٠).».

فالأنصارى - رحمه الله- لم يذكر وقفا من أى نوع على قوله: (معلوم) ولا على قوله: (حافظون) وهذا يدل على المنع.

ويقول الأشمونى[٣] - من علماء القرن الحادى عشر الهجرى: «ولا يوقف على (منوعا- ٢١-) للاستثناء، ولا على (المصلين)؛ لأن ما بعده صفة له، (دائمون- ٢٣-) كاف ومثله: (والمحروم- ٢٥)». ولم يذكر وقفا على قوله (معلوم- ٢٤-) من أى نوع، وهذا يدل على المنع، ثم يقول[٤] : «ولا يوقف على : (حافظون- ٢٩-) للاستثناء».

ومما تقدم يتبين لنا منْع الوقف على قوله: (معلوم) لتعلق ما بعده به- وهو الجار والمجرور-؛ إذ الوقف عليه يؤدى إلى الفصل بين الجار والمجرور، وبين ما تعلق به، وذلك ممنوع. وكذلك منع الوقف على قوله: (حافظون) للاستثناء. هذا ويقول ابن النحاس (٣٣٨هـ[٥]): (إلا المصلين) نصب على الاستثناء، (الذين هم على صلاتهم دائمون) نعت (والذين فى أموالهم حق

---

(١) علل الوقوف: ٣/١٠٤٩.

(٢) المقصد: ٤٠٤.

(٣) منار الهدى: ٤٠٤.

(٤) السابق: نفس الموضع.

(٥) إعراب القرآن : ٥/٣١.

معلوم) عطف عليه».

وهكذا بقية الصفات الثمانية نعوت للمصلين، عُطفت بعضها على بعض بالواو، فالمنعوت قوله: (المصلين) وهو منصوب على الاستثناء، وهذه النعوت التي بعده فى محل نصب؛ لأن النعت يتبع المنعوت فى الإعراب - كما هو معلوم-، وهذه النعوت قصد بها بيان حقيقة المنعوت. واتصالها يؤدى إلى ذلك.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: (معلوم) لأن ما بعده- وهو الجار والمجرور- متعلق به، والوقف عليه يؤدى إلى الفصل بين الجار والمجرور، وبين ما تعلق به، وذلك ممنوع؛ لأن ذلك الحق المعلوم خاص بالسائل والمحروم ومن كان على شاكلتهما؛ لأننا لو فرضنا جواز الوقف على قوله: (معلوم) لأجزنا - تبعا لذلك- الابتداء بذلك الجار والمجرور، وهذا ابتداء قبيح؛ لأنه يؤدى إلى أن يقع الجار والمجرور ولا متعلَّق له، وذلك مخالف لقواعد العربية. يقول الإمام عبد القاهر (٤٧١هـ)[١] : «.... المفعول والظرف وسائر ما يجيء بعد تمام الجملة من معمولات الفعل مما لا يمكن إفراده عن الجملة، وأن يعتد كلاما على حدته».

وقد عرضت لهذه العبارة أكثر من مرة، وفصَّلت القول فى القصد من الاستدلال بها مما لا داعى لإعادته. أما قوله: (حافظون) فقد منع الوقف عليه؛ لأن الوقف يؤدى إلى الفصل بين المستثنى والمستثنى منه، وذلك لا يجوز لأنه يؤدى إلى تقطيع أوصال الكلام، والفصل بين أجزائه التي يتكون منها،

---

(١) دلائل الإعجاز: ٢٤٤.

لأن الاستثناء يجعل المعنى مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً، أي أن المعنى المستثنى منه والمعنى المستثنى يصير كالكلام الواحد الذي يتعذر الفصل بين أجزائه، لئلا يفسد المعنى. يقول النيسابوري (٧٢٨هـ)[١] : «... بناءً على أن المستثنى منه مع الاستثناء وأداته كالكلام الواحد».

هذا، ولو أجزنا الوقف - فرضاً - على قوله: ﴿حافظون﴾ فإن السامع يفهم أن المعنى المقصود هو أن من صفات المصلين: حفظ فروجهم حفظاً مطلقاً عن الأزواج وعن غيرهم، وهذا مخالف لما خلق الإنسان له؛ فإن الله قد خلقه ليعمر هذا الكون، ولايتم ذلك إلا بالتناسل والتكاثر، وقد خلق الله الفروج لهذه المهمة، فحين نقف على : ﴿حا فظون﴾ نكون قد ناقضنا الفطرة؛ لذا لايتم المعنى إلا بالوصل والإتيان بأداة الاستثناء؛ ليفهم أن استعمال الفروج يقع على الأزواج، وعلى الإماء بملك اليمين فقط ولايجوز غير ذلك؛ لذا كان الوصل هو المفيد للمقصود.

هذا، وقد بسطت القول في نظير هذا الموضع فيما سبق[٢] ولا أحب التكرار.

* * *

---

(١) غرائب القرآن : ١٥/ ١٢١، وانظر معه: إرشاد العقل السليم: ٣/ ٢٤٨.

(٢) انظر: ص ٥٨٣ من هذا البحث.

سمات جامعة بين مواضع هذا الفصل

هذا الفصل قد اشتمل على عشرة مواضع جمع بينها هذا العنوان: (من صفات المؤمنين وجزائهم في الآخرة) توزعت على هذه المجموعات الآتية:

المجموعة الأولى: وقد اشتملت على ثلاثة مواضع هي :

١- الموضع الأول: (آية ٥ المؤمنون).

٢- الموضع الرابع: (آية ٦٩ الفرقان).

٣- الموضع العاشر: (آية ٢٩ المعارج).

وقد اشتركت هذه المواضع الثلاثة في علة منع الوقف وهي: أن الوقف يؤدى إلى الفصل بين المستثنى منه والمستثنى وهذا ممنوع؛ لأن أسلوب الاستثناء كالكلام المتصل.

ففي الموضع الأول: (آية ٥ المؤمنون) والموضع العاشر: (آية ٢٩ المعارج) حديث عن وصف المؤمنين والمصلين بأنهم ﴿لفروجهم حافظون إلا على أزواجهم أو ماملكت أيمانهم فإنهم غير ملومين﴾ فقد اتفق الموضعان في جميع الألفاظ؛ لأن الموضوع الخاص بهما واحد.

أما الموضع الرابع: (آية ٦٩ الفرقان) فقد جاء في سياق الشرط والجزاء ﴿ومن يفعل ذلك يلق أثاماً ... إلا من تاب ...﴾ حيث جاء الاستثناء من العموم الذي أفادته ﴿مَنْ﴾ الشرطية في قوله: ﴿ومن يفعل ذلك﴾ وجوابها : ﴿يلق أثاماً ... إلخ﴾ وجيء بهذا الاستثناء للإسراع بطمأنة هؤلاء المؤمنين التائبين الذين أخرجوا من هذا الحكم العام مسارعة في إلقاء المسرة في قلوب

هؤلاء التائبين، وهذه هي الغاية من اتصال الكلام.

أما المجموعة الثانية: فقد اشتملت على ثلاثة مواضع هي:

١- الموضع الثالث: (آية ٣٧ النور).

٢- الموضع السادس: (آية ١٧ الزمر).

٣- الموضع الثامن : (اية ٢٢ الواقعة).

وقد اشتركت هذه المواضع في علة منع الوقف؛ حيث إن الوقف على أيٍّ منها يؤدى إلى الفصل بين الحال وصاحبها أو الفصل بين الصفة وموصوفها.

ففي الموضع الثالث: حديث عن الرجال الذين يعمرون بيوت الله وهي المساجد، فقد وصفوا بأنهم ﴿لاتلهيهم تجارة ولابيع عن ذكر الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة يخافون يوماً...﴾ فقوله: ﴿يخافون يوماً ..﴾ صفة ثانية لـ ﴿رجال﴾ أو حال من مفعول ﴿لاتلهيهم تجارة﴾، فالوقف على قوله: ﴿الزكاة﴾ يؤدى إلى حجب الصفة الثانية للرجال، وهي: ﴿يخافون﴾ أو يؤدى إلى الفصل بين الحال - ﴿يخافون﴾ - وصاحبها - وهو مفعول ﴿لاتلهيهم﴾ - وكلاهما ممنوع كما ذكرنا من قبل، وقد اشترك هذا الموضع مع الذي يليه - الموضع السادس - (آية ١٧ الزمر)- في الموضع الخاص، فكل منهما يصف عباد الله الذاكرين العابدين إلا أن آية (النور) خصت الرجال الذاكرين بأنهم يفعلون ذلك في المساجد.

أما آية (الزمر) فإنها وصفت عباد الله بأنهم اجتنبوا الطاغوت أن يعبدوها

وأنابوا إلى الله، وأنهم الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه. فقد اتفق الموضعان في وصف الرجال والعباد في كل من الموضعين بصفتين إلا أن الأول: خص الرجال بالوصف؛ لأنهم الذين يقومون بعمارة المساجد في الغالب، أما النساء فهن تبع وإن كانت بيوتهن أفضل لهن في العبادة.

وفي الثاني: أجرى الوصف علي العباد، والنساء تبع للرجال أيضاً. والوقف على ﴿عباد﴾ يؤدى إلى الفصل بين الموصوف وصفته، وذلك ممنوع كما ذكرنا.

أما الموضع الثامن : (آية ٢٢ الواقعة) فهو حديث عن الحور العين - زوجات المؤمنين في الجنة - فقد وصفوا بأنهن ﴿كأمثال اللؤلؤ المكنون﴾، وقد مُنع الوقف على قوله: ﴿عين﴾ لأنه يؤدى إلى الفصل بين الموصوف وصفته، أو بين الحال وصاحبها وكلاهما ممنوع؛ لأنه يفسد المعنى، وفي هذا الموضع بيان لجزاء المؤمنين في الجنة؛ حيث يزوجون بالحور العين.

والمجموعة الثالثة : وتشتمل على موضعين هما :

١- الموضع السابع : (آية ١٧ الواقعة).

٢- الموضع التاسع: (آية ٢٤ المعارج).

فهذان الموضعان قد اشتركا في علة منع الوقف؛ حيث إن الوقف على أيٍّ منهما يؤدى إلى الفصل بين الجار والمجرور وبين ما تعلق به.

ففي الموضع السابع: حديث عن نعيم أهل الجنة؛ حيث ﴿يطوف عليهم ولدان مخلدون بأكواب وأباريق ... إلخ﴾ فهذا يتعلق بجزاء المؤمنين في الآخرة.

أمـا الموضع التـاسع: فإنه حـديث عن المصلين بأن من صـفـاتهم أنهم يخرجون زكاة أموالهم أو يتصدقون بشيء زائد عن الزكاة، وذلك في الدنيا.

* * *

سمات فارقة بين مواضع هذا الفصل

أما السمات الفارقة بين مواضع هذا الفصل فإني أوجزها فيما يلي:

المجموعة الأولى: (وهي نفسها المذكورة في السمات الجامعة) وقد اختلفت هذه المواضع فيما يلي:

(أ) جاء الحديث في الموضعين (الأول) و(العاشر) متفقاً في الموضوع الخاص، وفي جميع الألفاظ والحروف.

أما الموضع الرابع: فقد جاء الحديث فيه عن استثناء التائبين من العصاة .

(ب) المستثنى منه العموم المفهوم من قوله: ﴿مَنْ﴾ في : ﴿ومن يفعل ذلك...﴾ - في الموضع الرابع - أما في الموضعين : (الأول) و(العاشر) فإنه المستثنى منه ضمير الجماعة في قوله: ﴿حافظون﴾.

(جـ) في الموضع الرابع: وَلِي أداة الاستثناء ﴿مَنْ﴾ وهي بمعنى (الذي) اسم موصول، أما في الموضعين : (الأول، والعاشر) فقد ولي أداة الاستثناء حرف الجر (على).

والمجموعة الثانية: (وهي المذكورة في السمات الجامعة) قد اختلفت فيما يلي:

(أ) جاءت الصفة أو الحال - في الموضع الثالث - جملة فعلية فعلها مضارع - ﴿يخافون﴾ - أما في السادس : فقد جاءت الصفة اسماً موصولاً هو : ﴿الذين يستمعون القول..﴾. أما الثامن: فقد جاءت الصفة (جاراً ومجروراً) وهي قوله: ﴿كأمثال اللؤلؤ المكنون﴾ وهي في موقع المشبه به.

(ب) جاء الموصوف - في الموضع الثالث: نكرة موصوفة ﴿رجال﴾ ، أما الموضع السادس: فقد جاء الموصوف (عباد أو عبادي) أما الثامن: فقد جاء الموصوف نكرة موصوفة ﴿حور عين﴾.

(ج) في الموضع الثالث: جاء الوصف لـ ﴿رجال﴾ يعمرون المساجد - في الدنيا - ، وفي السادس: جاء الوصف لـ (عباد) أيضاً في الدنيا، أما الثامن : فقد جاء الوصف لـ ﴿حور عين﴾ في الجنة أي في الآخرة.

وللمجموعة الثالثة: (وهي نفسها المذكورة في السمات الجامعة) قد اختلف فيها الموضعان كما يلي:

(أ) في الموضع السابع: حديث عن نعيم أهل الجنة في الجنة أما الموضع التاسع فإنه حديث عن وصف من أوصاف المصلين في الحياة الدنيا.

(ب) الجار والمجرور - في الموضع السابع - يتعلق بالفعل المضارع ﴿يطوف﴾، أما الموضع التاسع: فإن الجار والمجرور فيه يتعلق باسم المفعول ﴿معلوم﴾.

(ج) حرف الجر - في الموضع السابع - كان (الباء) التي تناسب ما يطاف به، أما حرف الجر - في الموضع التاسع - فقد كان (اللام) لأنه يفيد التملك أو الاختصاص وذلك يتناسب مع الأموال.

أما الموضعان الأخيران وهما:

١- الموضع الثاني : (آية ٣٦ النور).

٢- الموضع الخامس: (آية ٣٥ الأحزاب).

فقد اختلفا عن المواضع السابقة في أن علة منع الوقف فيهما جاءت مختلفة ؛ حيث إن المنع في الموضع الثاني يؤدى إلي الفصل بين الفعل وفاعله، وفي الموضع الخامس: منع الوقف لأنه يؤدى إلى الفصل بين اسم إن وخبرها، وإن اتفقا في أن اللفظ الذي منع الوقف عليه في كل منها متصل بالذكر ففي الثاني (آية ٣٦ النور) منع الوقف على : ﴿والآصال﴾ وهو متعلق بقوله: ﴿يسبح﴾ وهو ذكر، وفي الخامس: (آية ٣٥ الأحزاب) - منع الوقف على قوله: ﴿والذاكرات﴾ وكل منهما عبادة في الدنيا، وكذلك اتفقا في أن كلا من اللفظين اللذين منع الوقف عليهما جاءا بلفظ الجمع ففي الثاني : ﴿والآصال﴾ وفي الخامس: ﴿والذاكرات﴾.

* * *

الفصل السابع

بين الأنبياء وأقوامهم

* * *

الموضع الأول :

﴿ وَٱحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي ۝ يَفْقَهُوا۟ قَوْلِي ۝ ﴾ [الآيتـان : ٢٧، ٢٨ من سورة طه].

إضاءة :

هاتان الآيتان بعض من دعـاء سيدنا موسى - عليـه السلام - حين أمره الله تعالى أن يبلغ الرسالة إلى فرعـون، عندئذ ﴿قال رب اشرح لي صدري * ويسري لي أمري * واحلل عقدة من لساني * يفقهوا قولي.. الآيات﴾.

فسيـدنا موسى - عليه السـلام - هنا يدعو ربه أن يحل عقدة مـن عقد لسانه «روى أنه كان في لسانه رُتَّة[1] من جمرة أدخلهـا فاه في صغره؛ وذلك أن فرعون حملـه ذات يوم فأخذ لحيته فنتـفها لما كان فيها من الجـواهر فغضب وأمر بقتله فـقالت آسية: إنه صبي لايفـرق بين الجمر والياقوت، فـأحضرا بين يديه، فأخذ الجمرة فوضعها في فيه..»[2] .

فهو - عليه السلام - يطلب من ربه حل عقدة من عقد لسانه التي ذكرنا سببـها، وقد أجـابه الله إلى ما طلب؛ لأنه يريد بذلك أن يفـهم الناس عنه ما يدعوهم إليه؛ ولذا قـال: ﴿يفقهوا قولي﴾. قـال الفيروزآبادي (٨١٧هـ)[3] : «الفقه: - بالكسـر - العلم بالشيء والفهم له والفطنة، وغلب على علم الدين

---

(١) رُتَّة: اي حُبْسة.

(٢) فيه: أي فمـه، والعبارة من : إرشاد العقل السليم: ٣/٣٠٣، وانظر معه: الكشاف: ٢/٥٣٥، و البحر المحيط: ٧/٣٢٨، وروح المعاني: ١٦/٢٦٧.

(٣) القاموس المحيط: مادة : (فقه).

لشرفه». والمعنى: ليفهموا عني ما أدعوهم إليه.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿من لساني﴾ في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف وفي ط. مصحف ليبيا.
والقراء: أكثرهم قال بمنع الوقف كالسجاوندي (٥٦٠هـ)[١] الذي يقول: «﴿لساني -٢٧- لا﴾. والأنصاري (٩٢٦هـ)[٢] الذي يقول: «﴿طغى -٢٤- حسن﴾ وقال أبو عمرو: كاف، ﴿يفقهوا قولي -٢٨- صالح». ولم يذكر وقفاً بينهما من أي نوع على أي آية منها وهذا يدل على المنع، ويقول الأشموني[٣] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - «﴿من لساني -٢٧﴾ ليس بوقف لأن قوله: ﴿يفقهوا قولي﴾ جواب قوله: ﴿واحلل عقدة﴾».

أما بعض القراء فقد قال: إن ا لوقف عليه كاف كالداني[٤] ومن كلام أكثر القراء يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿لساني﴾ لأن ما بعده جواب الأمر في قوله: ﴿واحلل﴾.

هذا، ويقول ابن النحاس (٣٣٨هـ)[٥] : «﴿يفقهوا قولي﴾ مجزوم؛ لأنه جواب الطلب».

---

(١) علل الوقوف: ٢/ ٦٩٢.

(٢) المقصد: ٢٤٢.

(٣) منار الهدى: ٢٤٢.

(٤) انظر: المكتفى: ٣٧٩.

(٥) إعراب القرآن: ٣/ ٣٧.

ويقول الصاوي (١٢٤١هـ)[١] : «﴿يفقهوا قولي﴾ مجزوم في جواب الدعاء». ويقول الألوسي (١٢٧٠هـ)[٢] «﴿يفقهوا قولي -٢٨-﴾ جواب الطلب، وغرضا من الدعاء فبحلها في الجملة يتحقق إيتاء سؤله - عليه السلام».

ومن كلام النحاة يتبين لنا منع الوقف على قوله: ﴿لساني﴾ لأن ما بعده جواب الطلب، ولايتم المعنى إلا بذكره.

هذا ، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿لساني﴾ لأن ما بعده جواب الطلب، ولايتم المعنى إلا بذكر الجواب؛ لأن الجواب مترتب على الأمر، وهو الغاية من هذا الدعاء؛ لأن قوله: ﴿يفقهوا قولي﴾ هو الغاية من هذا الدعاء والغرض منه.

يقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[٣] : «وفعل ﴿يفقهوا﴾ مجزوم في جواب الأمر على الطريقة المتبعة في القرآن من جعل الشيء المطلوب بمنزلة الحاصل عقب الشرط، كقوله تعالى: ﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾[٤] أي إن تقل لهم غضوا يغضوا أي شأنهم الامتثال».

فابن عاشور - رحمه الله - يرى أن هذا الجواب ﴿يفقهوا﴾ بمنزلة الحاصل عقب الشرط، وهذا الأمر الحاصل يتوقف فهم المعنى عليه؛ لأن الأمر يقتضي آمراً ومأموراً به وغرضاً لهذا الأمر أو هدفا، فهذه أمور لابد منها جميعاً.

---

(١) حاشية الصاوي على الجلالين: ٥٣/٣.

(٢) روح المعاني: ٢٦٧/١٦.

(٣) التحرير والتنوير: ٢١٢/١٦.

(٤) من الآية ٣٠ سورة النور.

هذا، وقد بسطت القول في نظير هذا الموضع[1] ، ولا احب التكرار.

الموضع الثاني :

﴿ قَالُواْ لَئِن لَّمْ تَنتَهِ يَٰلُوطُ لَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُخْرَجِينَ ۝ قَالَ إِنِّى لِعَمَلِكُم مِّنَ ٱلْقَالِينَ ۝ رَبِّ نَجِّنِى وَأَهْلِى مِمَّا يَعْمَلُونَ ۝ فَنَجَّيْنَٰهُ وَأَهْلَهُۥٓ أَجْمَعِينَ ۝ إِلَّا عَجُوزًا فِى ٱلْغَٰبِرِينَ ۝ ثُمَّ دَمَّرْنَا ٱلْءَاخَرِينَ ۝ ﴾ [الآيات: من ١٦٧ - ١٧١ الشعراء].

إضاءة :

هذه الآيات جزء من حوار سيدنا لوط - عليه السلام - مع أهل قرية (سدوم) حين دعاهم إلى ترك هذه الفاحشة التي يفعلونها من دون الناس، وهي أنهم كانوا يتركون ما خلق الله لهم من أزواجهم من الفروج التي جعلها الله موضع الحرث ويذهبون إلى الذكران؛ ليأتوهم في أدبارهم فردوا عليه بهذا الرد الذي يحمل التهديد والوعيد قائلين: ﴿لئن لم تنته يالوط لتكونن من المخرجين﴾، وقد بلغ التهديد أشده حين جاء مؤكدا بأسلوب القسم، وجوابه المؤكد كذلك باللام ا لواقعة في جواب القسم، ونون التوكيد المشددة بأنهم سوف يخرجونه من قريتهم؛ لأنه لم يكن منها، وإنما جاء مهاجراً إليهم وأقام بينهم لمصاهرته لهم، فأرسله الله إليهم ليعالجهم من هذا المرض الخبيث.

والتهديد بالإخراج يدل على أن من كان يُخرج من قريته يحدث به ذلك على هيئة مهينة ذليلة مع الاعتداء على أمواله وحرماته. عندئذ قال لهم لوط: ﴿إني لعملكم من القالين﴾ قال أبو السعود (٩٨٢هـ)[2] : «أي من

---

(١) انظر: ص ٥٢٩ من هذا البحث.

(٢) إرشاد العقل السليم: ٤/١١٥، وانظر معه: الجامع لأحكام القرآن: ١٣/١٤٢، و البحر المحيط: ٨/١٨٥.

المبغضين غاية البغض كأنه يقلي الفؤاد والكبد لشدته، وهو أبلغ من أن يقال: إني لعملكم قال؛ لدلالته على أنه - عليه الصلاة والسلام - من زمرة الراسخين في بغضه المشهورين في قلاه».

ثم اتجه إلى ربه بالدعاء قائلاً: ﴿رب نجني وأهلي مما يعملون﴾ فكانت الإجابة سريعة؛ حيث قال الله تعالى: ﴿فنجيناه وأهله أجمعين * إلا عجوزاً في الغابرين﴾ يقول الزمخشري (٥٣٨هـ)(١) «فإن قلت: فما معنى قوله: ﴿فنجيناه وأهله أجمعين * إلا عجوزاً؟﴾ قلت: معناه: أنه عصمه وأهله من ذلك إلا العجوز فإنها كانت غير معصومة منه لكونها راضية ومعينة عليه».

والمعنى: عندما دعا سيدنا لوط - عليه السلام - بالنجاة من هؤلاء القوم، ومن عاقبة فعلهم كانت الإجابة سريعة بفاء التعقيب «أي كانت نجاته عقب دعائه حسبما يقتضي ذلك من أسرع مدة بين الدعاء وأمر الله إياه بالخروج بأهله إلى قرية (صوغر)»(٢) .

لقد نجاه الله وبنتيه ، وأهلك امرأته؛ لأنها كانت كافرة تعين قومها على الفاحشة يقول القرطبي (٦٧١هـ)(٣) «﴿إلا عجوزاً في الغابرين﴾ روى سعيد عن قتادة قال: غبرت في عذاب الله عز وجل أي بقيت، وأبو عبيدة(٤) يذهب إلى أن المعنى: من الباقين في الهَرَم، أي بقيت حتى هرِمت».

---

(١) الكشاف: ٣/ ١٢٥.

(٢) التحرير والتنوير : ١٩/ ١٨١.

(٣) الجامع لأحكام القرآن: ١٣/ ١٤٢.

(٤) مجاز القرآن: ٢/ ٨٩.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا علـى قوله: ﴿أجـمـعين --١٧٠-﴾ في ط. مصـحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف.

والقراء يقولون بمنع الوقف: فالداني (٤٤٤هـ)[1] يقول: «﴿مما يعملون -١٦٩-﴾ تام، ﴿عليهم مطـراً -١٧٣-﴾ كافٍ». ولم يذكر وقـفاً من أي نوع على قوله: ﴿أجمعين --١٧٠-﴾ وهذا يدل على المنع.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[2] : «﴿أجمعين --١٧٠-ﻻ ﴾ للاستثناء».

ويقـول الأنصـاري (٩٢٦هـ)[3] : «﴿مما يعـملون -١٦٩-﴾ صـالح، وكـذا: ﴿في الغابرين -١٧١-﴾». ولم يذكـر وقـفاً من أي نوع على قـوله: ﴿أجمعين --١٧٠-﴾ وهذا يدل على المنع.

ويقول الأشـموني[4] - من علمـاء القرن الحادي عـشر الهـجري - : «﴿أجمعين--١٧٠-﴾ ليس بوقف للاستثناء بعده».

ومن كلام القراء يتضح لنا منع الوقف على قـوله: ﴿أجمعين﴾؛ لأن ما بعده أداة الاستثناء وهي ﴿إلا﴾ وهي تربط المستثنى منه والمستثنى فيصير كالكلام الواحد؛ لذا منع الوقف.

---

(١) المكتفى: ٤٢٣.

(٢) علل الوقوف: ٢/ ٧٦١.

(٣) المقصد: ٢٨١.

(٤) منار الهدى: ٢٨١.

هذا، ويقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[١] : «فإن قلت: كان أهله مؤمنين، ولولا ذلك لما طلب لهم النجاة، فكيف استثنيت الكافرة منهم؟ قلت: الاستثناء إنما وقع من الأهل، وفي هذا الاسم لـها مـعهم شـركـة بحق الزواج وإن لم تشاركهم في الإيمان».

والزمخشري - رحمه الله - هنا يقول: إن الاستثناء وقع من الأهل، وهي ينطبق عليها أنها من أهله؛ لأنها زوجة لوط - عليه السلام - فحين يطلق لفظ النجاة على أهل لوط فإنه يعـمها ويشملها؛ لذا كان من المهم جداً لتمام المعنى أن يؤتى بأداة الاستثناء وما بعدها؛ ليتم إخراج هذه الكافرة من زمرة الناجين؛ ولينسحب عليها عقاب الكافرين، ولكن حين نقف على قوله: ﴿اجمعين﴾ فإن السامع يقع في ذهنه أنها من جملة الناجين؛ لأنها من جملة أهله، مع أن الحقيقة غير ذلك؛ لذا كان وصل الكلام أمراً ضرورياً؛ لدفع هذا الإيهام، ولتعجيل المساءة لها حتى يكون ذلك رادعاً لكل كافر، وأن صلة النبى لاتفيد الكافرين في شيء، كما ضرب الله بذلك المثل في آخر سورة التحريم[٢] .

هذا، وإني أكتفى بقول الزمخشري هنا عن آراء النحويين والبلاغيين في هذا الموضع، مع ملاحظة أني بسطت القول في نظائره[٣] فيما سبق.

---

(١) الكشاف: ٣/ ١٢٥.

(٢) الآيتان: ١٠، ١١ منها.

(٣) انظر: - مثلاً - ص ٣٣٦، ٣٣٧ من هذا البحث.

الموضع الثالث:

﴿وَإِنَّ إِلْيَاسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ۝ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَلَا تَتَّقُونَ ۝ أَتَدْعُونَ بَعْلًا وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ ۝ اللَّهَ رَبَّكُمْ وَرَبَّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ ۝ فَكَذَّبُوهُ فَإِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ ۝ إِلَّا عِبَادَ اللَّهِ الْمُخْلَصِينَ ۝﴾ [الآيات : من ١٢٣ - ١٢٨ الصافات].

إضاءة:

في هذه الآيات حديث عن حوار دار بين سيدنا إلياس - عليه السلام - وقومه، وسيدنا إلياس - كما يقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[١] عنه - «هو إلياس بن ياسين من ولد هارون أخي موسى - عليهما السلام ...». فهو من أنبياء بني إسرائيل، وقد وُجد في مدينة (بك) بالشام، وكان فيها صنم يسمى (بعلا) سميت المدينة باسمه فقيل لها: (بعلبك)، وكان أهل هذه المدينة يعبدون هذا الصنم الذي يقول عنه الزمخشري (٥٣٨هـ)[٢] : «كان لهم كمناة وهُبل، وقيل: كان من ذهب وكان طوله عشرين ذراعاً، له أربعة أوجه فتنوا به وعظموه حتى أخدموه أربعمائة سادن وجعلوهم أنبياءه..». فلما رآهم إلياس - عليه السلام - على هذه الحال نهاهم عن عبادة هذا الصنم، ودعاهم إلى توحيد الله وترك عبادة هذا الصنم قائلاً لهم : ﴿ألا تتقون﴾ الله وتخافون عذابه، أتعبدون (بعلا) وتتركون الله أحسن الخالقين. الله ربكم ورب آبائكم

---

(١) الكشاف: ٣/٣٥٢، وانظر معه: معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٩١، ومفاتيح الغيب: ٢٦/ ١٤٠، وإرشاد العقل السليم: ٤/٢٧٦، وروح المعاني: ٢٣/٢٠٣.

(٢) الكشاف: ٣/٣٥٢.

الأولين. فكانت ثمرة هذه الدعوة إلى الله أن آمن به بعض وكفر بعض آخر لكن الذي يُفهم من السياق أن من كذّب كان أكثرهم؛ ولذا قال: ﴿فكذبوه﴾، وكان الفريق الذي آمن هم الأقل ولذا قال: ﴿إلا عباد الله المخلصين﴾ ، وهكذا شأن الدعاة إلي الله دائماً.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿لمحضرون -١٢٧-﴾ في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف ليبيا.

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا: فالإمام الداني (٤٤٤هـ)[١] لم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿لمحضرون﴾ وهذا يدل على المنع.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[٢] : ﴿لمحضرون -١٢٧-﴾ لا للاستثناء».

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٣] : «﴿الأولين -١٢٦-﴾ حسن، ﴿المخلصين -١٢٨-﴾ كاف». ولم يذكر وقفاً على : ﴿لمحضرون﴾ من أي نوع، وهذا يدل على المنع.

ويقول الأشموني[٤] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - «﴿لمحضرون -١٢٧-﴾ ليس بوقف لحرف الاستثناء».

---

(١) المكتفى: ٤٧٩.

(٢) علل الوقوف: ٣/٨٥٩.

(٣) المقصد: ٣٢٦.

(٤) منار الهدى: ٣٢٦.

ومن كلام ا لفراء يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿لمحضرون﴾ لأن ما بعده أداة الاستثناء - إلا - وهي تدل على اتصال الكلام، لأن المستثنى منه والمستثنى كالكلام الواحد؛ لذا مُنع الوقف.

هذا، ويقول أبو حيان (٧٤٥هـ)[١] : «﴿إلا عباد الله المخلصين﴾ استثناء يدل على أن من قومه مخلصين لم يكذبوه، فهو استثناء متصل من ضمير ﴿فكذبوه﴾».

وقال أبو السعود (٩٨٢هـ)[٢] : «استثناء من ضمير ﴿محضرون﴾».

وقد رجح أبو حيان أن يكون الاستثناء من ضمير ﴿فكذبوه﴾ دون قوله: ﴿لمحضرون﴾ فقال[٣] : «... ولايجوز أن يكون استثناء من ﴿فإنهم لمحضرون﴾ ؛ لأنهم كانوا يكونون مندرجين فيمن كذب، ويكونون عباد الله المخلصين، وذلك لايمكن».

وقد انتهى الألوسي (١٢٧٠هـ) إلى تأييد ترجيح أبي حيان بعد عرض الآراء المختلفة فقال[٤] : «... استثناء متصل من الواو في كذبوه فيدل على أن من قومه مخلصين لم يكذبوه.

ومن كلام النحاة يظهر لنا السر في منع الوقف على قوله: ﴿لمحضرون﴾؛ لأن ما بعده أداة الاستثناء - إلا - التي تدل على أن ما بعدها

---

(١) البحر المحيط: ٩/ ١٢٢.

(٢) إرشاد العقل السليم: ٤/ ٢٧٦.

(٣) البحر المحيط: ٩/ ١٢٢.

(٤) روح المعاني: ٢٣/ ٢٠٦.

مستثنى وما قبلها مستثنى منه، وأسلوب الاستثناء كالكلام الواحد؛ وذلك لاتصال المعنى بين المستثنى منه والمستثنى.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿لمحضرون﴾ لأن ما بعده أداة الاستثناء التي تدل على وجود المستثنى منه وهو (الواو) في قوله: ﴿فكذبوه﴾، والمستثنى وهو قوله: ﴿عباد الله المخلصين﴾، وهذا يدل على أن قوم إلياس - عليه السلام - حين دعاهم: فريق كذب وفريق آمن. والوقف على قوله: ﴿لمحضرون﴾ يدل على أن الكل كذّب فاستحق أن يحضر للعذاب، ولايفهم غير هذا؛ وذلك خلاف الحقيقة؛ إذ الحقيقة ما ذكرناها، واتصال الكلام هو الذي ينقل الحقيقة كاملة. يقول النيسابوري (٧٢٨هـ)[١] : «.. بناء على أن المستثنى منه مع الاستثناء وأداته كالكلام الواحد».

ويقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[٢] : «واستُثنى من ذلك عبادُ الله المخلصون وهم الذين اتبعوا إلياس وأعانوه على قتل سدنة (بعل)». فهؤلاء الذين وقع عليهم الاستثناء وهم أتباع إلياس - عليه السلام - لابد من ذكرهم؛ ليتم المعنى.

هذا، وقد بسطت القول في نظائره[٣] فلا حاجة إلى التكرار.

---

(١) غرائب القرآن: ١٢١/١٥.

(٢) التحرير والتنوير: ١٦٩/٢٣.

(٣) انظر - مثلاً - : ص ٥٣٤، ٥٣٥ من هذا البحث.

الموضع الرابع :

الموضع الخامس:

﴿ وَإِنَّ لُوطًا لَّمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ۝ إِذْ نَجَّيْنَٰهُ وَأَهْلَهُۥٓ أَجْمَعِينَ ۝ إِلَّا عَجُوزًا فِى ٱلْغَٰبِرِينَ ۝ ثُمَّ دَمَّرْنَا ٱلْءَاخَرِينَ ۝ وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ۝ وَبِٱلَّيْلِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ۝ ﴾ [الآيات : من ١٣٣ - ١٣٨ الصافات].

إضاءة :

هذه الآيات تتحدث عن جانب من جوانب قصة لوط - عليه السلام - مع قومه، وقد تكرر حديثنا عن آيات تتفق مع هذه الآيات في موضوعها وألفاظها؛ لذا نوجز الحديث عنها فنقول: يتحدث الله تعالى عن سيدنا لوط - عليه السلام - فيخبر عنه بأنه من المرسلين، ويمتن الله عليه بأنه نجاه وبنتيه من العذاب الذي وقع بأهل سدوم، واستثنى من الناجين امرأته؛ لأنها كانت كافرة، ثم دمر بقية أهل القرية عقوبة على ما كانوا يفعلون، ثم يتجه الله بالخطاب لأهل مكة فيقول لهم، وأنتم في طريق تجارتكم إلى الشام تمرون بأرض لوط صباحاً ومساءً أفلا تعتبرون بنهايتهم وما آلوا إليه حين كذبوا نبيهم؟

شاهد هذين الموضعين :

الوقف ممنوع هنا على قوله : ﴿اجمعين (١٣٤)﴾ وعلى قوله: ﴿مصبحين -١٣٧-﴾ في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها ، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف ليبيا.

وقد تمت دراسة الموضع الرابع ﴿أجمعين -١٣٤-﴾ في الموضع الثاني من

هذا الفصل؛ فلا داعي لإعادة القول فيه ونتفرغ للموضع الخامس فنقول فيه - وبالله التوفيق: يُفهم المنع من كلام القراء عن هذا الموضع إلا الأشموني الذي أجاز الوقف عليه.

يقول الداني (٤٤٤هـ)[١] : «﴿وبالليل -١٣٨-﴾ تام». ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿مصبحين -١٣٧-﴾ وهذا يدل على المنع، ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[٢] : «﴿مصبحين -١٣٧- لا ﴾ لمكان العطف».

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٣] : «﴿الآخرين -١٣٦-﴾ تام، وكذا: ﴿وبالليل -١٣٨-﴾».

ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿مصبحين﴾ وهذا يدل على المنع.

فهؤلاء القراء يُفهم المنع من كلامهم، أما الأشموني[٤] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - فقد خالف ما ذهب إليه هؤلاء الأئمة من القول بالمنع عندما قال بجوار الوقف وهذه عبارته «﴿مصبحين -١٣٧-﴾ جائز ورأس آية، وله تعلق بما بعده من جهة المعنى؛ لأنه معطوف على المعنى: أي تمرون عليهم في الصبح وبالليل والوقف على : ﴿وبالليل﴾ تام».

فالأشموني هنا: قد خالف القواعد التي أعلنها في صدر كتابه[٥] ؛

---

(١) المكتفى : ٤٧٩.

(٢) علل الوقوف: ٨٥٩/٣.

(٣) المقصد: ٣٢٦.

(٤) منار الهدى: ٣٢٦.

(٥) السابق: ١٧.

حيث أقر بمنع الوقف الذي يؤدي إلى الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه خصوصاً إذا كان له تعلق بما بعده من جهة المعنى؛ لأنه معطوف على المعنى.

فهذا العطف يمنع الوقف، ويحتم الوصل، لكن قد نلتمس العذر للأشموني هنا؛ لأن الموضع رأس آية، والوقف على رءوس الآي سنة متبعة علماً بأن هناك مواضع كثيرة وقعت رءوس آي وقال فيها بالمنع، وهذا يُعد اضطراباً منه في التعليل؛ لأننا قرَّرنا في بداية هذا البحث أن الوقف الممنوع إذا جاء على رأس آية فإننا نقف التزاماً بالسنة، ثم نعود إلى ما قبل رأس الآية ونصله بما بعدها وفاءً بحق المعنى، ونكون بذلك قد فعلنا السنة وقدمنا المعنى تاماً.

هذا، ويقول ابن النحاس (٣٣٨هـ)[1] : «﴿مصبحين -١٣٧﴾ نصب على الحال، ﴿وبالليل -١٣٨-﴾ عطف علي المعنى أي في الصبح وفي الليل».

ويقول الصاوي (١٢٤١هـ)[2] : «قوله: ﴿وبالليل﴾ عطف على ﴿مصبحين﴾، وهو حال أخرى».

وبناءً على قول هذين العالمين الجليلين يكون قوله: ﴿مصبحين﴾ حالاً، وقوله: ﴿وبالليل﴾ معطوفاً على: ﴿مصبحين﴾ في موقع حال أخرى أي أن الجار والمجرور في محل نصب حال بالعطف على ا لحال الأولى، وهي ﴿مصبحين﴾ فيكون معنا حالان هنا تم الربط بينهما بالواو العاطفة.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿مصبحين﴾ لأنها

---

(١) إعراب القرآن : ٣/٤٣٨.

(٢) حاشية الصاوي على الجلالين : ٤/٣٤٦.

وقعت حالاً عُطفت عليها حال أخرى بالواو التي ربطت بينهما، فأصبح تمام المعنى مرتبطاً بهما معاً.

يقول القرطبي (٦٧١هـ)[١]. : «﴿وإنكم لتمرون عليهم مصبحين﴾ خاطب العرب: أي تمرون على منازلهم وآثارهم ﴿مصبحين﴾ وقت الصباح ﴿وبالليل﴾ تمرون عليهم أيضاً، وتم الكلام». فقول القرطبي - طيَّب الله ثراه - هنا: «وتم الكلام» يدل على أن تمام المعنى يأتي بعد الجمع بين الحالين اللذين يدلان على المتقابلين - الصباح والمساء - .

يقول أبو السعود (٩٨٢هـ)[٢] : «... فإن سدوم في طريق الشام ﴿مصبحين﴾ داخلين في الصباح ﴿وبالليل﴾ أي ومساءً أو نهاراً وليلاً، ولعلها وقعت بقرب منزل يمر بها المرتحل عنه صباحاً، والقاصد له مساءً».

فبالجمع بين الحالين يتم المعنى؛ لأن الحال خبر في المعنى فكما أن تمام المعنى في الجملة المكونة من مبتدأ وخبر يتوقف على الإتيان بالخبر، كذلك الأمر بالنسبة للحال فهو كالخبر في تمام الفائدة ، وقد تكرر ذلك الحديث كثيراً فيما قبل[٣] .

الموضع السادس

﴿وَإِنَّ يُونُسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ۝ إِذْ أَبَقَ إِلَى الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ ۝ فَسَاهَمَ فَكَانَ مِنَ الْمُدْحَضِينَ ۝ فَالْتَقَمَهُ الْحُوتُ وَهُوَ مُلِيمٌ ۝ فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ ۝

(١) الجامع لأحكام القرآن: ١١٨/١٥.

(٢) إرشاد العقل السليم : ٢٧٦/٤، وانظر معه: روح المعاني: ٢٠٩/٢٣.

(٣) انظر: دلائل الإعجاز: ٢١٢، ٥٤١، ٥٤٢، والإيضاح للقزويني: ١٩٨.

﴿لَلَبِثَ فِي بَطْنِهِ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [الآيات من ١٣٩ - ١٤٤ الصافات].

إضاءة:

يقول الزجاج (٣١١هـ)[١] : «﴿أبق﴾ : هرب إلي الفلك المشحون والمشحون: المملوء. ﴿فساهم﴾: فقارع، و﴿والمدحضين﴾ : المغلوبين. . ﴿فالتقمه الحوت﴾: وهو السمكة، ﴿وهو مليم﴾ قد أتى بما يلام عليه يقال: قد الام الرجل فهو مليم: إذا أتي بما يجب أن يلام عليه. . . ﴿من المسبحين﴾ من المصلين، ﴿للبث في بطنه إلى يوم يبعثون﴾ جاء في التفسير أنه لبث أربعين يوماً وقال الحسن: لم يلبث إلا قليلاً وأخرج من بطنه بُعَيْد الوقت الذي التقم فيه».

فهذه الآيات تحكي جانباً من قصة سيدنا يونس - عليه السلام - مع قومه، فتؤكد الآية الأولى أنه من المرسلين من قبل الله تعالى إلى أهل نينوي بالموصل - واسمه يونس بن متى من بنى إسرائيل بفلسطين - فدعاهم إلى عبادة الله وترك عبادة الأصنام فلما كفروا توعدهم أن يقع بهم عذاب الله بعد ثلاثة أيام وقبل أن تنتهى المدة المحددة التي حددها لهم تركهم، فلما رأوه ترك القرية أدركوا أن العذاب نازل بهم لا محالة، فأجمعوا أمرهم على التضرع إلي الله، وخرجوا إلى الصحراء ومعهم دوابهم، وفرقوا بين كل والدة وولدها، فضج الناس بالدعاء، وصاحت البهائم بأصواتها المختلفة فاطلع الله عليهم ورحمهم، وتقبل منهم التوبة وعفا عنهم، فلما لم ير يونس - عليه السلام - نزول العذاب استحيا أن يرجع إليهم، وقال: لاارجع إليهم كذّابا أبداً، ومضى

(١) معانى القرآن واعرابه: ٤/ ٣١٢.

على وجهه فأتى سفينة مملوءة بالركاب فركبها، فلما تحركت إلى وسط اللُّجة توقفت عن السير، فقال صاحبها : ما يمنعها أن تسير إلا أن فيكم رجلاً مشئوماً فاقترعوا على من نلقى به في البحر فاقترعوا فجاءت على سيدنا يونس ثلاث مرات فألقى بنفسه فابتلعه الحوت فلما صار في جوفه «نودي الحوت : إنا لم نجعل يونس لك رزقاً إنما جعلناك له حرزاً ومسجداً»[١] فلما نادى في بطن الحوت ﴿لا إله إلا أنت سبحانك إني كنت من الظالمين﴾[٢] قال الله: ﴿فاستجبنا له ونجيناه من الغم وكذلك ننجي المؤمنين﴾[٣] . وكان هذا الدعاء سبباً في نجاته: ﴿فلولا أنه كان من المسبحين للبث في بطنه إلى يوم يبعثون﴾ فألقاه الحوت على الشاطئ، وأنبت الله عليه شجرة من يقطين، وأرسله إلى أهل نينوي أو إلى غيرهم ليؤدي رسالة ربه.

شاهد هذا الموضع

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿من المسبحين -١٤٣-﴾ في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف ليبيا.

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا؛ فالإمام الداني (٤٤٤هـ)[٤] لم يذكر وقفاً على هذه الآية من أى نوع وهذا يدل على المنع، ويقول السجاوندي

---

(١) الجامع لأحكام القرآن : ١٥/١٢٣، وانظر معه: الكشاف: ٣/٣٥٣ ومفاتيح الغيب: ٢٦/١٤٣، والبحر المحيط: ٩/١٢٣، وإرشاد العقل السليم: ٤/٢٧٦.

(٢) الأنبياء: ٨٧.

(٣) الأنبياء: آية ٨٨.

(٤) المكتفى : ٤٧٩.

(٥٦٠هـ)[١] : «﴿من المسبحين -١٤٣-ﻻ ﴾؛ لأن ا للام جواب ﴿لولا﴾».

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٢] : «﴿مليم -١٤٢-﴾ كاف، ﴿يبعثون -١٤٤-﴾ كذلك». ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿من المسبحين -١٤٣-﴾ وهذا يدل على المنع، ويقول الأشموني[٣] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «﴿المدحضين -١٤١-﴾ كاف، ومثله : ﴿مليم -١٤٢-﴾، وكذا: ﴿يبعثون -١٤٤-﴾ ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿من المسبحين﴾ وهذا يدل على المنع.

ومن كلام القراء يتبين لنا منع الوقف على قوله: ﴿من المسبحين﴾ لأن ما بعده جواب ﴿لولا﴾.

هذا، ويقول القرطبي (٦٧١هـ)[٤] : «﴿فلولا أنه كان من المسبحين﴾ قال الكسائي: لم تكسر ﴿أن﴾ لدخول اللام؛ لأن اللام ليست لها. النحاس: والأمر كما قال: إنما اللام في جواب ﴿لولا﴾».

فقول القرطبي - رحمه الله - يدل على قوله: ﴿للبث﴾ جواب لقوله: ﴿لولا﴾، فهذه اللام واقعة في جواب ﴿لولا﴾ وليست اللام التي تكسر ﴿أن﴾ من أجلها.

ويأتى الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة - رحمه الله - ليزيد الأمر

---

(١) علل الوقوف: ٣/ ٨٦٠.

(٢) المقصد: ٣٢٦.

(٣) منار الهدى: ٣٢٦.

(٤) الجامع لاحكام القرآن : ١٥/ ١٢٠.

وضوحاً فيقول[١] : «﴿لولا﴾ تدخل على جملتين: إحداهما: مبتدأ وخبر، والأخرى: فعل وفاعل فتعلّق إحداهما بالأخرى وتربطها بها، كما يدخل حرف الشرط على جملتين».

ثم يقول[٢] : «جاء جواب ﴿لولا﴾ الامتناعية الماضي المثبت مقروناً باللام في جميع مواقعه».

وقد استشهد الشيخ عضيمة بآيات من القرآن الكريم تطبيقاً على هذه القاعدة؛ وليستدل بها على صحة ما يقول، وكان الموضع الذي معنا رقمه (٦) في تلك الآيات[٣] .

ومن كلام الشيخ عضيمة يتبين لنا أن ﴿لولا﴾ الامتناعية يأتى جوابها ماضياً مثبتاً مقروناً باللام في جميع المواضع التي ورد بها في القرآن الكريم؛ لأن ﴿لولا﴾ تدخل على جملتين؛ الأولى مكونة من مبتدأ وخبر، والثانية مكونة من فعل وفاعل، فالأولى : هنا مكونة من ﴿أن﴾ واسمها وخبرها، والثانية: مكونة من الفعل الماضي المثبت ﴿لبث﴾ ا لمقترن باللام، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى يونس عليه السلام، وهذه اللام واقعة في جواب ﴿لولا﴾ التي تعلق الجواب بالشرط، كما يدخل حرف الشرط على جملتين؛ ليربط بينهما فيرتب الجزاء علي الشرط، لذا منع الوقف على قوله: ﴿المسبحين﴾؛ لأن ما بعده جواب ﴿لولا﴾ الذي يتوقف فهم المعنى على الإتيان به.

---

(١) دراسات لأسلوب القرآن الكريم : القسم الأول: ٢/ ٦٨٠.

(٢) السابق: نفس الموضع.

(٣) السابق: ٢/ ٦٨٢.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿المسبحين﴾ لأن ما بعده جواب ﴿لولا﴾ الامتناعية التي ربطت بين الجملتين كما تربط أداة الشرط بين فعل الشرط وجوابه، وهاتان الجملتان - جملة فعل الشرط وجوابه - وإن كانتا جملتين في الظاهر إلا أنهما في الحقيقة بمثابة جملة واحدة؛ وذلك لترتب الجزاء على الشرط، كما قال عبد القاهر(١) - وقد ذكرناه أكثر من مرة - ولايقبل أن يقف المتكلم أثناء الجملة الواحدة يقول الآلوسي (١٢٧٠هـ)(٢) : «والشرط وما في معناه يفيد توقف وجود الجزاء على ما في حيِّزه، فيفيد عدمه عند عدمه».

فهذا التعلق المعنوى بين الجزاء والشرط يوجب اتصال كل منهما بالآخر في الكلام؛ ليتم المعنى المراد. يقول الدكتور/ عبد العظيم المطعني(٣) : «الأصل في أساليب الشرط هو: ترتب الجواب على فعل الشرط في الوجود؛ لأن بين الشرط وجوابه رابطة السببية».

فهذه الرابطة تعنى أن الشرط سبب في جوابه بواسطة الأداة التي تربط بينهما، وترتب أحدهما على الآخر(٤) ، وهذا الترتب يقتضى استلزام أحدهما للآخر بحيث لايتم المعنى إلا بذكرهما معاً. وكذلك جواب ﴿لولا﴾ لأنه مترتب على ما في حيزها.

---

(١) انظر : أسرار البلاغة: ١١١، وانظر معه: ص ٢٣٦ من هذا البحث.

(٢) روح المعاني: ١٥/٤٠٣.

(٣) مجلة منبر الإسلام : السنة ٦٠ العدد: ٥ جمادي الأخرة/١٤٢٢هـ - يوليو / أغسطس: ٢٠٠١م ص: ١٣.

(٤) انظر : بدائع الفوائد: ١/٣٧.

الموضع السابع

﴿ فَإِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ ۝ مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ بِفَاتِنِينَ ۝ إِلَّا مَنْ هُوَ صَالِ الْجَحِيمِ ۝ ﴾ [الآيات من ١٦١ - ١٦٣ الصافات].

إضاءة :

يقول أبو السعود (٩٨٢هـ)[1] : «والمعنى : فإنكم ومعبوديكم أيها المشركون لستم بفاتنين عليه تعالى بإفساد عباده وإضلالهم ﴿إلا من هو صال الجحيم﴾ منهم أي داخلها لعلمه تعالى بأنه يصير على الكفر بسوء اختياره، ويصير من أهل النار لا محالة، وأما المخلصون منهم فأنتم بمعزل من إفسادهم وإضلالهم، فهم لاجرم برآء من أن يفتتنوا بكم ويسلكوا مسلككم في وصفه تعالى بما وصفتموه به».

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿بفاتنين -١٦٢-﴾ في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف ليبيا. والقراء يقولون بمنع الوقف هنا:

فالإمام الداني (٤٤٤هـ)[2] لم يذكر وقفاً على هذه الآية من أي نوع وهذا يدل على المنع.

---

(١) إرشاد العقل السليم: ٤/ ٢٧٩، وانظر معه: الكشاف: ٣/ ٣٥٥، والجامع لأحكام القرآن: ١٥/ ١٣٠، والبحر المحيط: ٩/ ١٢٨، وروح المعاني: ٢٣/ ٢٢٤.

(٢) المكتفى: ٤٨٠.

أما السجاوندي (٥٦٠هـ)[1] فإنه يقول: «﴿بفاتنين -١٦٢-ﻻ﴾ للاستثناء». ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[2] «﴿المخلصين -١٦٠-كاف﴾، ﴿صال الجحيم -١٦٣- تام﴾. ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿بفاتنين -١٦٢-﴾ وهذا يدل على المنع.

ويقول الأشموني[3] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - «﴿بفاتنين -١٦٢-﴾ ليس بوقف للاستثناء».

ومن كلام القراء يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿بفاتنين﴾ لأن ما بعده أداة الاستثناء التي تدل على اتصال الكلام معنى.

هذا، ويقول أبو حيان (٧٤٥هـ)[4] : «﴿بفاتنين﴾ أي بحاملين بالفتنة عباده إلا من قدر الله في سابق علمه أنه من أهل النار والضمير في ﴿عليه﴾ عائد على ﴿ما﴾ على حذف مضاف كما قلنا أي على عبادته، وضمن ﴿فاتنين﴾ معنى حاملين بالفتنة و﴿مَنْ﴾ مفعولة بفاتنين فرغ له العامل إذ لم يكن ﴿بفاتنين﴾ مفعولاً، وقيل: ﴿عليه﴾ بمعنى أي ما أنتم بالذي تعبدون بفاتنين، وبه متعلق بفاتنين. المعنى: ما أنتم فاتنين بذلك الذي عبدتموه إلا من سبق عليه القدر أنه يدخل النار».

ويقول الألوسي ـ ١٢٧٠هـ)[5] : «والاستثناء مفرغ من مفعول ﴿فاتنين﴾

---

(١) علل الوقوف: ٣/ ٨٦٢.

(٢) المقصد: ٣٢٧.

(٣) منار الهدى: ٣٢٧.

(٤) البحر المحيط: ٩/ ١٢٨.

(٥) روح المعاني: ٢٣/ ٢٢٤.

المقدر و﴿أنتم﴾ خطاب للكفرة ومعبوديهم على سبيل التغليب».

وقد استظهر أبو حيان أن يكون الواو في قوله: ﴿وما تعبدون﴾ واو العطف، عطفت ﴿ماتعبدون﴾ على اسم ﴿إن﴾، وليست واو المعية التي في مثل قولنا: كل رجل وضيعته.

ويقول الآلوسي (١٢٧٠هـ)[١] : «واستظهر أبو حيان العطف وكون الضمير للعبادة وتضمين ﴿فاتنين﴾ معنى الحمل وتغليب المخاطب على الغائب في ﴿أنتم﴾ وكون الجملة المنفية خبر ﴿إنّ﴾».

ومما تقدم يتبين لنا السر في منع الوقف على قوله: ﴿بفاتنين﴾ ذلك لأن ما بعده أداة الاستثناء ﴿إلا﴾، وقوله: ﴿مَنْ﴾ مفعولة بفاتنين فرغ له العامل إذ لم يكن بـ ﴿فاتنين﴾ مفعولاً، كما قال أبو حيان، وعلى هذا فإن ما بعد قوله: ﴿بفاتنين﴾ متصل بما قبله بأداة الاستثناء وبوجود ﴿مَنْ﴾ مفعولة بفاتنين؛ فالاتصال هنا لازم لارتباط العامل بمعموله مع وجود الاستثناء.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿بفاتنين﴾ لوجود الاستثناء، ولوجود المفعول به ﴿مَنْ﴾ - في الآية التالية - لقوله: ﴿بفاتنين﴾، واتصال العامل بمعموله أمر ضروري؛ لحاجة المعنى إلى ذلك.

ولو تأملنا الآيات الثلاث لوجدنا الاتصال قائماً بينها جميعاً؛ حيث يقول سبحانه: ﴿فإنكم وما تعبدون﴾ يخاطب الكفار فيقول لهم: فإنكم أيها الكفار والذين تعبدونهم من دون الله ﴿ما أنتم عليه بفاتنين * إلا من هو صال

(١) روح المعاني: ٢٣/ ٢٢٤.

الجحيم﴾ «ماأنتم وهم جميعاً بفاتنين على الله إلا أصحاب النار الذين سبق في علمه أنهم لسوء أعمالهم يستوجبون أن يصلوها»[1] .

فالمخاطبون هم الكفار عطف عليهم معبوديهم، ثم أخبر عنهم جميعاً بأنهم لايقدرون على فتنة أحد على الله من خلقه إلا من سبق في علمه الأزلي أنه من أهل النار.

فنحن أمام قوم مخاطبين بقضية لايتم المعنى إلا بالانتهاء منها؛ لذا يقول أبو حيان (٧٤٥هـ)[2] : «. . . وكون الواو في ﴿وما تعبدون﴾ واو (مع) غير متبادر إلى الذهن، وقطع ﴿ما أنتم عليه بفاتنين﴾ عن : ﴿إنكم وما تعبدون﴾ ليس بجيد؛ لأن اتصافه به هو السابق إلى الفهم مع صحة المعنى فلا ينبغى العدول عنه».

وأيضاً اتصال ما بعد قوله: ﴿بفاتنين﴾ بما قبله أمر ضروري لوجود معمول ﴿فاتنين﴾ وهو المفعول به - ﴿مَنْ﴾ الواقعة بعد أداة الاستثناء.

يقول عبد القاهر (٤٧١هـ)[3] - في معرض الحديث عن عطف الجمل - : «. . . وإذا كان كذلك كانت مع الأولى كالشيء الواحد وكان منزلتها منها منزلة المفعول والظرف وسائر ما يجئ بعد تمام الجملة من معمولات الفعل مما لايمكن إفراده عن الجملة، وأن يعتد كلاماً على حدته».

فالإمام عبد القاهر - طيّب الله ثراه - يستدل على قوة الاتصال بين

---

(١) الكشاف: ٣/ ٣٥٥.

(٢) البحر للحيط: ٩/ ١٢٨.

(٣) دلائل الإعجاز: ٢٤٤.

الجمل المعطوفة بقوة الاتصال بين الفعل ومفعوله، وكل ما يجئ بعد تمام الجملة من معمولات لايمكن فصلها عن الجملة الأصلية، وأن تصير كلاماً جديداً مستقلاً.

أما المنع للاستثناء فقد تحدثت عنه كثيراً في مواضع سابقة[1] وأني أكتفى بما ذكرته هناك فارجع إليه إن شئت.

الموضع الثامن

الموضع التاسع

﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ ۝ وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلْمُسَبِّحُونَ ۝ وَإِن كَانُوا۟ لَيَقُولُونَ ۝ لَوْ أَنَّ عِندَنَا ذِكْرًا مِّنَ ٱلْأَوَّلِينَ ۝ لَكُنَّا عِبَادَ ٱللَّهِ ٱلْمُخْلَصِينَ ۝ فَكَفَرُوا۟ بِهِۦ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ۝﴾ [الآيات من ١٦٥ - ١٧٠ الصافات].

إضاءة:

في الآيتين الأوليين حديث الملائكة عن أنفسهم بأنهم هم الذين يصطفون في صلاتهم، أو يصفون أجنحتهم في السماء، وأنهم هم المسبحون أي المنزهون لله تعالى. يقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[2] : «نصُفُّ أقدامنا في الصلاة، أو أجنحتنا في الهواء منتظرين مانؤمر به، وقيل: نصف أجنحتنا حول العرش داعين للمؤمنين».

(١) انظر - مثلاً - :ص ٥٣٤، ٥٣٥ من هذا البحث.

(٢) الكشاف : ٣٥٦/٣، وانظر معه: مفاتيح الغيب: ١٤٩/٢٦، وغرائب القرآن : ٧١/٢٣، والبحر المحيط: ١٣٠/٩، وإرشاد العقل السليم: ٢٧٩/٤، وروح المعاني: ٢٢٧/٢٣.

ثم تأتي الآيات التالية (من ١٦٧-١٧٠) لتحكى قول كفار مكة حين تمنوا أن يكون لديهم كتاب، كما كان للأمم السابقة كاليهود والنصارى، عندئذ سيكونون من عباد الله الطائعين المخلصين فلما جاءهم القرآن وهو أعظم الذكر كفروا به، بل وحاربوه.

شاهد هذين الموضعين :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿ليقولون -١٦٧-﴾، وعلى قوله: ﴿الأولين -١٦٨-﴾ في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف ليبيا.

والقراء يقولون بمنع الوقف: فالإمام الداني (٤٤٤هـ)[١] لم يذكر فيهما وقفاً من أي نوع، وهذا يدل على المنع.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[٢] : «﴿ليقولون -١٦٧-لا ﴾ لأن ما بعده مقوله. ﴿الأولين -١٦٨-لا ﴾ لأن ما بعده جواب ﴿لو﴾».

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٣] : «﴿معلوم -١٦٤-﴾ كاف، وكذا: ﴿الصافون -١٦٥-﴾، و﴿المسبحون -١٦٦-﴾، و﴿المخلصين -١٦٩-﴾». ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿ليقولون -١٦٧-﴾، ولا على قوله : ﴿الأولين -١٦٨-﴾ وهذا يدل على المنع، وبمثل قوله قال الأشموني[٤] - من

---

(١) المكتفى: ٤٨٠.

(٢) علل الوقوف: ٨٦٢/٣.

(٣) المقصد: ٣٢٧.

(٤) انظر: منار الهدى: ٣٢٧.

علماء القرن الحادي عشر الهجري - .

ومن كلام القراء يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿ليقولون -١٦٧-﴾ لأن ما بعده مقول القول، ولايوقف على القول دون مقوله. وكذلك منع الوقف على قوله: ﴿الأولين -١٦٨-﴾؛ لأن ما بعده جواب ﴿لو﴾.

هذا، وقد ذكرت في مواضع كثيرة من قبل[١] تعليل منع الوقف - لأنه يؤدي إلى الفصل بين القول ومقوله نحويا وبلاغيا - فلا داعي إلي التكرار.

أما تعليل منع الوقف على قوله: ﴿الأولين﴾ - لأنه يؤدى إلى الفصل بين ﴿لو﴾ وجوابها نحوياً وبلاغياً - فقد ذكرته من قبل[٢] ايضاً، واضيف هنا ما قاله ابن النحاس (٣٣٨هـ)[٣] : «أي لو جاءنا ذكر كما جاء الأولين لأخلصنا العبادة»، ومعنى هذا القول: أن إخلاص العبادة مترتب على مجئ الذكر أي أن الجواب مترتب على الشرط؛ لأن ﴿لو﴾ - كما يقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[٤] : «شرطية وسدّت ﴿أنَّ﴾ وصلتها مسدّ فعل الشرط، وهو كثير في الكلام . . . فذكر في جواب ﴿لو﴾ ما هو أخص من الإيمان؛ ليفيد معني الإيمان بدلالة الفحوى.

فقوله :﴿لو﴾ شرطية أي أنها أفادت معنى الشرط، والشرط يفيد تعلق شيء على حصول شيء آخر، أي أن هناك فعلاً يترتب عليه جزاء، وهذه

(١) انظر - مثلاً : ص ٤٨٨ من هذا البحث.

(٢) انظر -مثلاً- :ص ٥١٧، ٥١٨ من هذا البحث.

(٣) إعراب القرآن: ٣/٤٤٦.

(٤) التحرير والتنوير: ٢٣/١٩٣.

العلاقة تجعل المعنى مترتباً بعضه على بعض، وهي التي يسميها البلاغيون[١] : (رابطة السببية)، وفعل الشرط هنا سد مسدّه قوله: ﴿أن لنا ذكراً من الأولين﴾ أي ﴿أنّ﴾ وصلتها والمقصود اسمها ﴿ذكرا﴾ وخبرها ﴿لنا﴾، أما جواب ﴿لو﴾ فقوله: ﴿لكنا عباد الله المخلصين﴾ وهو الذي به يتم المعنى، والفصل بينه وبين الشرط - بسبب الوقف - يفسد المعنى؛ لذا منع الوقف.

الموضع العاشر

﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِآيَاتِنَا وَسُلْطَانٍ مُّبِينٍ ۝ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَقَارُونَ فَقَالُوا سَاحِرٌ كَذَّابٌ ۝﴾ [الآيتان : ٢٣، ٢٤ من سورة غافر].

إضاءة :

في هاتين الآيتين يخبر الحق تبارك وتعالى نبيه محمداً ﷺ بأنه أرسل سيدنا موسى عليه السلام بالآيات وهي المعجزات الدالة على صدقه، كالعصا وغيرها، وقد ذكرتها من قبل[٢] .

يقول الزجاج (٣١١هـ)[٣] : «﴿... بآياتنا﴾ أي بعلاماتنا التي تدل على صحة نبوته من العصا، وإخراج يده بيضاء من غير سوء وأشباه ذلك ﴿وسلطان مبين﴾ أي حجة ظاهرة».

---

(١) انظر: مقال د/ عبد العظيم المطعني في مجلة منبر الإسلام . السنة ٦٠ العدد ٥ جمادى الآخرة ١٤٢٢هـ - يوليو / اغسطس ٢٠٠١م ص ١٣.

(٢) انظر : الموضع الخامس (٩٦، ٩٧: هود) ص ٤٧٠ من هذا البحث.

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٤/ ٣٧٠، وانظر معه: الكشاف: ٣/ ٤٢٢، والبحر المحيط: ٩/ ٢٤٩.

أرسله إلى فرعـون - الملك المصري الذي ادعى الإلهـية-[1] وهامان - لقب وزيره - ، وقارون - وقد كان من بني إسرائيل ولكنه كذّب موسى، وهو صاحب الأموال الكثيرة الذي جاء ذكره في سورة القصص - فقالوا: - بعد أن رأوا هذه المعجزات - ساحر كذاب.

وقد ساق القرآن هذه الأخبار إلى النبي ﷺ تسليه له، وتثبيتاً أمام تكذيب قريش؛ وليعلم المؤمنون أن الحق هو صاحب النصـر في النهاية، وأن الباطن مهزوم وإن علا في الأرض.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿مبين -٢٣-﴾ في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف ليبيا.

والقـراء يقولون بمنع الوقـف هنا: فالإمـام الداني (٤٤٤هـ)[2] يقول: «﴿لايقـضون بشيء -٢٠-﴾ تام، ﴿البـصيـر -٢٠-﴾ أتم، ومثله: ﴿شـديد العقاب -٢٢-﴾ ومثله: ﴿واستحيوا نساءهم -٢٥-﴾». ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿مبين (٢٣)﴾، وهذا يدل على المنع.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[3] : «﴿مبين -٢٣-ˡ ﴾ لتعلق إلى.

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[4] : «﴿العقـاب -٢٢-﴾ تام، ﴿كذاب -

---

(١) انظر: التحرير والتنوير: ١٢٢/٢٤.

(٢) المكتفى : ٤٩٢.

(٣) علل الوقوف: ٨٨٩/٣.

(٤) المقصد: ٣٣٨.

٢٤-﴾ كاف». ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿مبين -٢٣-﴾ وهذا يدل على المنع.

ويقول الأشموني[١] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «ولاوقف من قوله : ﴿ولقد أرسلنا موسى﴾ إلى ﴿كذاب﴾ لاتصال الكلام بعضه ببعض؛ فلا يوقف على: ﴿مبين -٢٣-﴾ لأن الذي بعده متصل به...».

ومن كلام القراء يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿مبين﴾؛ لأن ما بعده جار ومجرور متعلق بالفعل: ﴿أرسلنا﴾، ولايفصل بين الجار والمجرور، وبين ما تعلق به.

هذا، وقد تحدثت في الموضع الخامس (آية ٩٦، ٩٧ هود) - من الفصل الثالث[٢] من الباب الثاني من هذا البحث عن التعليل النحوي والبلاغي لمنع الوقف على قوله ﴿مبين﴾؛ وحيث أن هذا الموضع نظير ذاك فلا داعي إلى التكرار.

الموضع الحادي عشر

﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ أَنْ أَنذِرْ قَوْمَكَ مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ۝١ قَالَ يَٰقَوْمِ إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ۝٢ أَنِ ٱعْبُدُوا ٱللَّهَ وَٱتَّقُوهُ وَأَطِيعُونِ ۝٣ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرْكُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ۚ إِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ إِذَا جَآءَ لَا يُؤَخَّرُ ۖ لَوْ كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ۝٤ ﴾ [الآيات : من ١-٤ من سورة نوح].

---

(١) منار الهدى: ٣٣٨.

(٢) انظر: ص ٤٧١ وما بعدها من هذا البحث.

إضاءة :

يقول ابن كثير (٧٧٤هـ)[١] : «يقول تعالى : مخبراً عن نوح - عليه السلام - أنه أرسله إلى قومه آمراً له أن ينذرهم بأس الله قبل حلوله بهم، فإن تابوا وأنابوا رفع عنهم». وقد امتثل سيدنا نوح - عليه السلام - أمر ربه ﴿قال ياقوم إني لكم نذير مبين﴾ أي نادى قومه؛ لأنهم لم يعرفوا باسم غير النسبة إليه وأضافهم إليه؛ ليعلن خوفه عليهم من عاقبة التكذيب، وحدبه عليهم، ورحمته بهم، وأعلنهم بالإخبار المؤكد أنه منذر لهم ومخوف من عذاب الله، وهو منذر بين النذارة، وقد فسر هذه المهمة بقوله: ﴿أن اعبدوا الله واتقوه وأطيعون يغفر لكم من ذنوبكم ويؤخركم إلى أجل مسمى﴾ أي أعلنهم بمضمون رسالته إليهم فأمرهم بعبادة الله وحده أي أن يوحدوه بالعبادة، فلا يشركوا معه هذه الأصنام التي لاتضر ولا تنفع، وأن يتقوه أي يخافوه فلا يقعوا في محارمه، وأن يطيعوا أمر رسولهم فيما يأمرهم به فإن فعلوا ذلك غفر الله لهم ذنوبهم وأخرهم إلى أجل مسمى، يقول ابن كثير (٧٧٤هـ)[٢] : «﴿ويؤخركم إلى أجل﴾ أي يمد في أعماركم، ويدرأ عنكم العذاب الذي إن لم تجتنبوا ما نهاكم عنه أوقعه بكم».

﴿إن أجل الله إذا جاء لايؤخر لو كنتم تعلمون﴾. أي إن الأجل الذي قدره الله تعالى إذا جاء وحان وقته لايؤخر؛ لأن لكل نفس أجلاً معلوماً محدداً تم تحديده وقت نفخ الروح فيها فإذا جاء هذا الأجل انتهت حياة الإنسان.

---

(١) تفسير القرآن العظيم: ٤/ ٤٢٤.

(٢) السابق ، نفس الموضع.

يقول القرطبي (٦٧١هـ)[١] : «﴿إن أجل الله إذا جاء لايؤخر﴾ أي إذا جاء الموت لايؤخر بعذاب كان أو بغير عذاب، وأضاف الأجل إليه - سبحانه -؛ لأنه الذي أثبته».

ومعني ﴿لو كنتم تعلمون﴾: «قال الحسن: معناه: لو كنتم تعلمون لعلمتم أن أجل الله إذا جاءكم لم يؤخر»[٢] .

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿وأطيعون -٣-﴾ في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف ليبيا.

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا : فالإمام الداني (٤٤٤هـ)[٣] يقول: «﴿... إلى أجل مسمى -٤-﴾ كاف، وقيل: تام». ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿وأطيعون -٣-﴾ وهذا يدل على المنع.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[٤] : «﴿وأطيعون -٣-ۚ ﴾ لجواب الأمر». ويقول الانصاري (٩٢٦هـ)[٥] : «﴿أليم -١-﴾ كاف، ﴿إلي أجل مسمى -٤-﴾ حسن». ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿وأطيعون -

---

(١) الجامع لأحكام القرآن: ١٨/ ٢٨٧.

(٢) السابق: نفس الموضع.

(٣) المكتفى: ٥٨٨.

(٤) علل الوقوف: ٣/ ١٠٥١.

(٥) المقصد: ٤٠٥.

٣-﴾ وهذا يدل على المنع.

ويقول الأشموني[(١)] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - «ولا يوقف على: ﴿وأطيعون -٣-﴾؛ لأن ﴿يغفر﴾ بعده مجزوم؛ لأنه جواب الأمر».

ومن كلام القراء يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿وأطيعون﴾ لأن ما بعده - ﴿يغفر لكم من ذنوبكم ... إلخ﴾ - جواب الأمر الذي هو ﴿اعبدوا الله...﴾، ولا يوقف على الأمر دون جوابه؛ لأن الجواب هو الذي يتم به المعنى.

هذا، ويقول الزجاج (٣١١هـ)[(٢)] : «﴿يغفر لكم﴾ جزم جواب الأمر ﴿اعبدوا الله واتقوه وأطيعون يغفر لكم من ذنوبكم .. معناه: اتقوا الله وأطيعون يؤخركم عن العذاب أي يؤخركم فتموتوا غير ميتة المستأصلين بالعذاب».

ويقول النحاس (٣٣٨هـ)[(٣)] : «﴿يغفر لكم من ذنوبكم﴾ جزم لأنه جواب الأمر ﴿ويؤخركم إلى أجل مسمى﴾ عطف عليه».

ويقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[(٤)] : «وجزم ﴿يغفر لكم من ذنوبكم﴾ في جواب الأوامر الثلاثة ﴿اعبدوا الله واتقوه وأطيعون﴾ أي إن تفعلوا ذلك

---

(١) منار الهدى: ٤٠٥.

(٢) معانى القرآن وإعرابه: ٥/٢٢٧. وانظر معه: روح المعانى: ٢٩/١١٩.

(٣) إعراب القرآن: ٥/٣٧.

(٤) التحرير والتنوير: ٢٩/١٨٩.

يغفر الله لكم من ذنوبكم وهذا وعد بخير الآخرة».

ومن كلام النحاة يتبين السر في منع الوقف على قوله: ﴿وأطيعون﴾ لأن ما بعده - وهو قوله: ﴿يغفر لكم﴾ - جواب هذه الأوامر الثلاثة، ولا يوقف على الأمر دون جوابه.

أما التعليل البلاغي لمنع الوقف في هذا الموضع فقد تحدثت عن نظائره كثيراً فيما سبق[1]، فلا داعي إلى التكرار.

وتأمل قارئاً قرأ قوله تعالى: ﴿أن اعبدوا الله واتقوه وأطيعون﴾ وسكت فماذا يفيد بهذا الوقف؟ يفيد أن هناك أوامر ألقيت فقط لكن: ماذا يترتب على هذه الأوامر؟ إن السامع يحتاج إجابة عن ذلك لذا لايتم المعنى إلا بذكر الجواب؛ لأن هناك رابطة قوية بين الأمر وجوابه.

يقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[2]: «... لأن الربط بين الأمر وجوابه يعطي بمفهومه معنى: إن لاتعبدوا الله ولاتتقوه ولاتطيعون لايغفر لكم ولايؤخركم إلى أجل مسمى فعلل هذا الربط والتلازم بين هذا الشرط المقدر وبين جزائه بجملة: ﴿إن أجل الله إذا جاء لايؤخر...﴾».

الموضع الثاني عشر:

﴿فَقُلْتُ ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارًا ۝ يُرْسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا ۝ وَيُمْدِدْكُم بِأَمْوَٰلٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَل لَّكُمْ جَنَّـٰتٍ وَيَجْعَل لَّكُمْ أَنْهَـٰرًا ۝﴾ [الآيات من ١٠-١٢ من سورة نوح].

---

(١) انظر - مثلاً - ص ٥٤٨، ٥٤٩ من هذا البحث.

(٢) التحرير والتنوير: ٢٩/ ١٩٠.

إضاءة :

يقول القرطبي (٦٧١هـ)[1] : «قال مقاتل : لما كذبوا نوحاً زماناً طويلا حبس الله عنهم المطر، وأعقم أرحام نسائهم أربعين سنة، ، فهلكت مواشيهم وزروعهم، فصاروا إلى نوح - عليه السلام - واستغاثوا به فقال: ﴿استغفروا ربكم إنه كان غفاراً﴾ أي لم يزل كذلك لمن أناب إليه، ثم قال: - ترغيباً في الإيمان - : ﴿يرسل السماء عليكم مدراراً ويمددكم بأموال وبنين ويجعل لكم جنات ويجعل لكم أنهاراً﴾ قال قتادة: علم نبي الله - عليه السلام - أنهم أهل حرص على الدنيا فقال: (هلموا إلى طاعة الله؛ فإن في طاعة الله درك الدنيا والآخرة)».

والمدرار : معناه - كما يقول الرازي (٦٠٦هـ)[2] : «الكثير الدرور ومفعال: مما يستوي فيه المذكر والمؤنث كقوله: رجل أو امرأة معطار».

ففي هذه الآيات دليل على أهمية الاستغفار في حياة الأفراد والجماعات وعلاج من الفقر وقلة المطر ومن العقم كما أنه - أي الاستغفار - سبيل إلى سعة الرزق.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿غفارا -١٠-﴾ في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف ليبيا.

---

(١) الجامع لأحكام القرآن: ١٨/٢٨٩ وانظر معه: الكشاف: ٤/١٦٢، ومفاتيح الغيب: ٣٠/١٢٢، وإرشاد العقل السليم: ٥/١٩٧، وروح المعاني: ٢٩/١٢٥.

(٢) مفاتيح الغيب: ٣٠/١٢٣.

والقراء يقولون بمنع الوقـف هنا : فالإمام الداني (٤٤٤هـ)[١] لم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿غفاراً﴾ وهذا يدل على المنع. ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[٢] : «﴿غـفـاراً -١٠-ﻻ ﴾ لجـواب الأمـر». ويقـول الأنصـاري (٩٢٦هـ)[٣] : «﴿جهاراً -٨-﴾ صالح، وكـذا: ﴿أنهاراً -١٢-﴾» ولم يذكر وقفـاً من أي نوع على قوله: ﴿غـفاراً -١٠-﴾ وهذا يدل على المنـع. ويقول الأشموني[٤] - من علماء القرن الحادي عشـر الهجري - : «﴿جهاراً -٨-﴾ جائز و﴿إسـراراً -٩-﴾ ليس بوقف لعطف ما بعـده على ما قبـله، ومثله في عدم الوقف ﴿غفاراً -١٠﴾».

ومن كلام القراء يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿غفاراً﴾ لأن ما بعده جواب الأمر، ولايوقف على الأمر دون جوابه.

هذا، ويقـول ابن النحـاس (٣٣٨هـ)[٥] : «﴿يرسل السـمـاء عليكم﴾ جواب الأمـر». ويقول ابن الأنبـاري (٥٧٧هـ)[٦] : «﴿يرسل السمـاء عليكم مدراراً﴾ يرسل الســماء : مجزوم على جـواب الأمر بتقدير: ﴿إنْ﴾ الشـرطية وتقديره: إن تستغفروا يرسل السماء عليكم مدراراً».

ويقـول ابن عاشـور (١٣٩٤هـ)[٧] : «.. وهذا وعـد بخيـر الآخرة،

(١) المكتفى: ٥٨٨.

(٢) علل الوقوف: ٣/ ١٠٥١.

(٣) المقصد: ٤٠٥.

(٤) منار الهدى: ٤٠٥.

(٥) إعراب القرآن: ٥/ ٣٨.

(٦) البيان: ٢/ ٤٦٤.

(٧) التحرير والتنوير: ٢٩/ ١٩٨.

ورتب عليه وعداً بخير الدنيا بطريق جواب الأمر وهو ﴿يرسل السماء عليكم﴾ الآية».

ومن كلام النحاة يتبين لنا السر في منع الوقف على قوله: ﴿غفاراً﴾ لأن ما بعده جواب الأمر، ولايوقف على الأمر دون جوابه لأن المعنى لايتم إلا بذكر الجواب.

أما التعليل البلاغي لمنع الوقف على هذا الموضع فقد سبق[1] الحديث عن نظائره كثيراً فلا داعي إلى التكرار.

الموضع الثالث عشر

﴿وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ بِسَاطًا ۝ لِّتَسْلُكُوا۟ مِنْهَا سُبُلًا فِجَاجًا ۝﴾

{الأيتان: ١٩ ، ٢٠ من سورة نوح}.

إضاءة:

يخبر سيدنا نوح - عليه السلام - قومه بمنة الله تعالي عليهم، حيث جعل لهم الأرض كالبساط ممهدة «مبسوطة يتقلبون عليها كما يتقلب الرجل على بساطه»[2] . وقد بين (سبحانه) علة ذلك فقال: ﴿لتسلكوا منها سبلاً فجاجاً﴾ والسبل: جمع سبيل وهي الطريق. والفجاج - كما يقول الفراء (٢٠٧هـ)[3] : «﴿فجاجاً﴾ طرقاً واحدها فج وهي الطريق الواسعة».

---

(١) انظر - مثلاً - ص ٥٤٨، ٥٤٩ من هذا البحث.

(٢) الكشاف: ١٦٣/٤.

(٣) معاني القرآن: ١٨٨/٣، وانظر معه: الجامع لأحكام القرآن ٢٩٣/١٨، تفسير القرآن العظيم: ٤٢٦/٤.

والمعنى: فعل الله ذلك؛ لكي يتمكن الإنسان من الانتفاع بهذه الأرض، فيستفيد من خيراتها ونعمها حين يسويها ويحرثها ويزرعها، ثم يكون ثمرة ذلك ما يأكله الإنسان والحيوان من الزروع والثمار، وغير ذلك مما يفيده منها.

شاهد هذا الموضع:

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿بساطاً -١٩-﴾ في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف ليبيا.

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا: فالإمام الداني (٤٤٤هـ)[1] يقول: «ومثله - أي في التمام - : ﴿إخراجاً -١٨-﴾ ومثله: - كذلك في التمام ﴿فجاجاً - ٢٠ -﴾»، ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿بساطاً -١٩-﴾ وهذا يدل على المنع.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[2]: «﴿بساطاً -١٩- لا ﴾ لتعلق اللام». ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[3]: «﴿إخراجاً -١٨-﴾ تام، وكذا: ﴿فجاجاً -٢٠-﴾». ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿بساطاً -١٩-﴾ وهذا يدل على المنع.

ويقول الأشموني[4] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «﴿بساطاً -١٩-﴾ ليس بوقف؛ لتعلق اللام».

---

(١) المكتفى: ٥٨٨.

(٢) علل الوقوف: ٣/١٠٥٢.

(٣) المقصد: ٤٠٥.

(٤) منار الهدى: ٤٠٥.

ومن كلام الفراء يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿بساطاً﴾ لأن ما بعده علة لما قبله.

هذا، واللام في قوله: ﴿لتسلكوا منها سبلاً فجاجاً﴾ هي لام التعليل أو لام العلة - كما يقول العلماء في نظائرها من ذلك ما قاله أبو حيان (٧٤٥هـ)(١) في قوله تعالى: ﴿وجعل لله أنداداً ليضل عن سبيله﴾(٢) : «فاللام لام العلة، وقيل: لام العاقبة» - فهذه اللام هي التي ربطت بين قوله: ﴿جعل لكم الأرض﴾ وبين قوله: ﴿لتسلكوا منها﴾ فلام التعليل هي الرابط الذي ربط بين الفعلين: ﴿جعل - ، تسلكوا﴾ ولايوقف على أحدهما دون الآخر.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿بساطاً﴾ لأن الفعل: ﴿تسلكوا﴾ علة جعل الأرض بساطاً ولايوقف على ما قبل العلة، لأن المعنى لايتم إلا بذكرها يقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)(٣) : «هذا استدلال وامتنان ولذلك عُلّق بفعل ﴿جعل﴾ مجرورٌ بلام التعليل وهو ﴿لكم﴾ أي لأجلكم... وقد نبه على ذلك بالعلة الباعثة في قوله: ﴿لكم﴾ والعلة الغائية في قوله: ﴿لتسلكوا منها سبلاً فجاجاً﴾، وحصل من مجموع العلتين الإشارة إلى جميع النعم التي تحصل للناس من تسوية سطح الأرض مثل الحرث والزرع، وإلى نعمة خاصة، وهي السير في الأرض وخصت بالذكر؛ لأنها أهم لاشتراك كل الناس في الاستفادة منها».

---

(١) البحر المحيط: ٩/١٨٨.

(٢) من الآية: ٨ من سورة الزمر.

(٣) التحرير والتنوير: ٢٩/٢٠٥.

وعلى هذا فقوله: ﴿والله جعل لكم الأرض بساطاً لتسلكوا منها سبلاً فجاجاً﴾ جمع الله فيه علتين: الأولى: علة باعثة أي أن الباعث على جعل الأرض بساطاً أي مبسوطة: أنتم أيها الناس - (لكم) أي لأجلكم - فلأجل الناس كانت الأرض بساطاً.

العلة الثانية : وهي العلة الغائية أي التي تأتى متأخرة بعد الأولى، وهي علة السير في الأرض واستعمالها والاستفادة منها ومن كونها مبسوطة مهيأة للاستفادة منها، فهاتان علتان مقصودتان من جعل الأرض مبسوطة ولابد من ذكرهما معاً؛ ليتم المعنى المقصود.

أضف إلى ذلك أن العلة الثانية ﴿لتسلكوا منها . .﴾ - هي التي خصت بالذكر؛ لأنها أهم لاشتراك كل الناس في الاستفادة منها، فهي كأنها الهدف الأهم من جعل الأرض بساطاً؛ لذا كان الإتيان بها ضرورياً لتمام المعنى.

الموضع الرابع عشر

الموضع الخامس عشر

الموضع السادس عشر

الموضع السابع عشر

﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ ۝١ أَن جَآءَهُ ٱلۡأَعۡمَىٰ ۝٢ وَمَا يُدۡرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ۝٣ أَوۡ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكۡرَىٰٓ ۝٤ أَمَّا مَنِ ٱسۡتَغۡنَىٰ ۝٥ فَأَنتَ لَهُۥ تَصَدَّىٰ ۝٦ وَمَا عَلَيۡكَ أَلَّا يَزَّكَّىٰ ۝٧ وَأَمَّا مَن جَآءَكَ يَسۡعَىٰ ۝٨ وَهُوَ يَخۡشَىٰ ۝٩ فَأَنتَ عَنۡهُ تَلَهَّىٰ ۝١٠﴾ [الآيات من ١ - ١٠ من سورة عبس].

إضاءة :

هذه الآيات من سورة (عبس) نزلت في ابن أم مكتوم وهو - كما يقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[١] - : «قيل : اسمه عبد الله وقيل: اسمه عمرو، وهو الذي اعتمده في (الإصابة)[٢] - وهو ابن قيس ابن زائدة من بني عامر بن لؤي من قريش، وأمه عاتكة، وكنيت أم مكتوم؛ لأن ابنها عبد الله ولد أعمى والأعمى يكنى عنه بمكتوم».

وقد جاء ابن أم مكتوم إلى النبى ﷺ ليعلمه وقد كان عند النبى ﷺ وفد من صناديد قريش فأعرض عنه النبى ﷺ فنزلت.

يقول الواحدي (٤٦٨هـ)[٣] «وذلك أنه أتى النبى ﷺ وهو يناجى عتبة بن ربيعة وأبا جهل بن هشام، وعباس بن عبد المطلب، وأبيًا وأمية ابني خلف ويدعوهم إلى الله تعالى، ويرجو إسلامهم، فقام ابن أم مكتوم وقال: يارسول الله علمني مما علمك الله، وجعل يناديه وكرر النداء، ولايدري أنه مشتغل مقبل على غيره حتى ظهرت الكراهية في وجه رسول الله ﷺ لقطعه كلامه، وقال في نفسه: يقول هؤلاء الصناديد: إنما أتباعه العميان والسفلة والعبيد، فعبس رسول الله ﷺ وأعرض عنه، وأقبل على القوم الذين يكلمهم فأنزل الله تعالي هذه الآيات، فكان رسول الله ﷺ بعد ذلك يكرمه، وإذا رآه يقول: (مرحباً بمن عاتبني فيه ربي)».

---

(١) التحرير والتنوير: ١٠٣/٣٠.

(٢) هذا كتاب لابن حجر العسقلاني المتوفى سنة (٨٥٢هـ) وهو المعروف بـ (الإصابة في تمييز الصحابة) أربعة أجزاء في أربعة مجلدات . ط. مطبعة السعادة بالقاهرة الطبعة الأولى سنة ١٩١٠م.

(٣) أسباب النزول : ٣٨٥، وانظر معه: لباب النقول للسيوطي المطبوع ذيلاً للمصحف الشريف: ٤٦٠.

والمعنى الإجمالي لهذه الايات: عـاتب الله تعالى نبيه ﷺ حين (عبس) أي قطب وجهـه (وتولى) أي أعرض عن ابن أم مكتوم الذي جـاء طالباً العلم والمعرفة من النبى ﷺ الذي كان مشغولاً بدعوة سادة قريش الذين استغنوا عن الإيمان بكفرهم وعبـادة الأصنام، وقد كان النبى ﷺ يرجو إسلامـهم حباً في نشر دعوة الله وإعلاء كلمـته، وقد كان النبى ﷺ في هذا مكلفاً نفســه جهداً زائداً لكن الله قـال له :﴿وما عليك ألا يـزكى﴾ يعنى: لسـت إلا مبلغـاً ﴿إن عليك إلا البلاغ﴾[١] ، أما الذي يأتيك مسرعاً وهو يخشى الكبوة؛ لأنه ليـس له قائد فأنت عنه تتشاغل بغيره ﴿كلا إنها تذكرة﴾.

شاهد هذه الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿تولى -١-﴾، وعلى قـوله: ﴿استغنى -٥-﴾ ، وعلى قوله: ﴿وهو يخشى -٩-﴾ في ط. مصـحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف ليبيا .

وكذلك الوقف ممنوع هنـا على قوله: ﴿يسعى -٨-﴾ في ط. مـصحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط. مصحف ليبيا .

والقـراء يقولون بمنع الوقـف هنا : فالإمـام الداني (٤٤٤هـ)[٢] يقول: «﴿... فتنفعه الذكرى (٤) كاف، ومثله: ﴿... عنه تلهى (١٠)﴾، ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿تولى -١-﴾، ﴿استغنى -٥-﴾، و﴿يسعى -٨-﴾، ﴿يخشى -٩-﴾ وهذا يدل على المنع.

(١) من الآية : ٤٨ سورة الشورى.

(٢) المكتفى : ٦٠٨.

ويقـول السجـاوندي (٥٦٠هـ)[١] : «﴿وتولى -١-ﻻ ﴾ لتعلق ﴿أنْ﴾ تقديره: بـأن ، أو لأن، ﴿يسعى -٨-ﻻ ﴾؛ لأن الواو للحـال، ﴿يخشى -٩-ﻻ﴾؛ لأن الفاء جواب ﴿أما﴾».

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٢] : «﴿الأعمى -٢-﴾ حسن، ﴿الذكرى -٤-﴾ أحسن منـه، ﴿تصدى -٦-﴾ حسن وكـذا: ﴿يزكى -٧-﴾، ﴿تلهى -١٠-﴾ تام».

ولم يذكر وقـفاً من أي نوع على قولـه: ﴿تولى -١-﴾ ولا على قوله: ﴿استغنى -٥-﴾، ولا على قوله: ﴿يسعى -٨-﴾ ولا على قوله: ﴿يخشى -٩-﴾ وهذا يدل على المنع.

ويقول الأشـموني[٣] - من علمـاء القرن الحادي عـشر الهـجري - : «﴿تولى -١-﴾ ليس بوقف؛ لتعلق (أن) بـ (تولى) على مختار البـصريين في الإعمـال، وبـ ﴿عبس﴾ على مخـتار أهل الكوفة والمخـتار مذهب البـصريين؛ لعدم الإضـمار في الثاني، والتـقدير: لأن جـاءه الأعمى . . ولايوقف على: ﴿يسـعى -٨-﴾ ولا على: ﴿يخـشـى -٩-﴾ لأن الفـاء في : ﴿فـأنت﴾ في جواب ﴿أمَّا﴾».

ومن كـلام القراء يتـضح لنا منع الوقف على قـوله: ﴿تولى (١)﴾ لأن قولـه: ﴿أن جاءه﴾ مـفعول مـن أجله أي لأن جاءه ويتـعلق بـ ﴿تولى﴾ على مختار البصريين في الإعمال، ويتعلق بـ ﴿عبس﴾ على مختار أهل الكوفة.

(١) علل الوقوف: ٣/ ١٠٩٢.

(٢) المقصد: ٤١٨.

(٣) منار الهدى: ٤١٨.

وعلى قوله: ﴿استغنى -٥-﴾؛ لأن ما بعده جواب ﴿أمَّا﴾ الشرطية.

وعلى قوله: ﴿يسعى-٨-﴾؛ لأن الواو للحال؛ ولأن جواب الشرط لم يأت بعد، وهو : ﴿فأنت عنه تلهى﴾. وعلى قوله: ﴿يخشى -٩-﴾ لأن جواب الشرط -(أما)- لم يأت بعد وهو قوله: ﴿فأنت عنه تلهى﴾.

هذا، ويقول الزجاج (٣١١هـ)[1] : «﴿أن﴾ في موضع نصب مفعول له. والمعنى: لأن جاءه الأعمى».

ويقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[2] : «﴿أن جاءه﴾ منصوب بـ ﴿تولى﴾، أو بـ ﴿عبس﴾ على اختلاف المذهبين ومعناه: عبس لأن جاءه الأعمى أو أعرض لذلك».

ويقول أبو حيان (٧٤٥هـ)[3] : «﴿أن جاءه﴾ مفعول من أجله أي لأن جاءه، ويتعلق بـ ﴿تولى﴾ على مختار البصريين في الإعمال، وبـ ﴿عبس﴾ على مختار أهل الكوفة».

ويقول أبو السعود (٩٨٢هـ)[4] : «﴿أن جاءه﴾ علة لـ ﴿تولى﴾ أو ﴿عبس﴾ على اختلاف الرأيين، أي لأن جاءه الأعمى».

ومن كلام النحاة يتبين لنا منع الوقف على ﴿تولى﴾؛ لأن ما بعده - ﴿أن جاءه﴾ - في موضع نصب؛ لأنه مفعول له ولا يفصل بين العامل

---

(١) معاني القرآن وإعرابه: ٥/ ٢٨٣.

(٢) الكشاف: ٤/٢١٧.

(٣) البحر المحيط: ١٠/٤٠٦.

(٤) إرشاد العقل السليم: ٥/ ٢٣٦.

ومعموله كما قلنا من قبل.

أما التعليل البلاغي لمنع الوقف على هذا الموضع فقد ذكرته في نظائره الكثيرة من قبل[١] فلا داعي إلى التكرار.

أما الموضع الخامس عشر: ﴿استغنى -٥-﴾ - فإنه قد مُنع الوقف عليه؛ لأن جواب الشرط لم يأت بعد؛ لأن ﴿أمَّا﴾ أداة شرط وتفصيل، وفعل الشرط ﴿استغنى﴾ - وجواب الشرط - ﴿فأنت له تصدى﴾ ولايوقف على الشرط دون جوابه كما قلنا من قبل[٢].

أما الموضع السادس عشر: ﴿يسعى -٨-﴾ فقد مُنع الوقف عليه، لأن قوله: ﴿وهو يخشى﴾ «حال من فاعل ﴿يسعى﴾، كما أن جملة ﴿يسعى﴾ حال من فاعل ﴿جاءك﴾»[٣] ولايفصل بين الحال وصاحبها؛ لأن الحال خبر في المعنى. أما ا لتعليل البلاغي لمنع الوقف على هذا الموضع فقد ذكرته في نظائره الكثيرة من قبل[٤] فلا داعي إلى التكرار.

أما الموضع السابع عشر : ﴿وهو يخشى -٩-﴾ فقد مُنع الوقف عليه؛ لأن جواب الشرط - ﴿فأنت عنه تلهى﴾ - لم يأت بعد، وكما هو معلوم لايصح الفصل بين الشرط وجوابه؛ لأن ذلك يفسد المعنى.

أما التعليل البلاغي لمنع الوقف على هذا الموضع وعلى نظيره - الموضع

---

(١) انظر - مثلاً - : ص ٥٤٤ ، ٥٥٥ من هذا البحث.

(٢) انظر - مثلاً - : ص ٥٣٨، ٥٣٩ من هذا البحث.

(٣) روح المعاني: ٦٩/٣٠، وانظر معه: إرشاد العقل السليم: ٢٣٦/٥.

(٤) انظر - مثلاً - : ص ٥٢٦، ٥٢٧ من هذا البحث.

الخامس عشر - من هذه المجموعة فقد تحدثت عن نظائرهما كثيراً من قبل[1] فلا داعي إلى التكرار.

الموضع الثامن عشر:

الموضع التاسع عشر:

﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ۝ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ ۝ إِنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلرُّجْعَىٰٓ ۝ أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يَنْهَىٰ ۝ عَبْدًا إِذَا صَلَّىٰٓ ۝﴾ [الآيات: من ٦-١٠ سورة العلق].

إضاءة:

يقول الألوسي (١٢٧٠هـ)[2] : «أخرج أحمد ومسلم والنسائي وغيرهم عن أبي هريرة أن أبا جهل حلف باللات والعزى لئن رأى رسول الله ﷺ يصلي ليطأن على رقبته، وليعفرنَّ وجهه، فأتى رسول الله ﷺ وهو يصلي ليفعل، فما فجأهم منه إلا وهو ينكص على عقبيه ويتقي بيده، فقيل له: مالك؟ فقال: إن بيني وبينه لخندقاً من نار وهولا وأجنحة، فقال رسول ﷺ : «لو دنا مني لاختطفته الملائكة عضواً عضواً». وأنزل الله تعالى: ﴿كلا إن الإنسان﴾ إلى آخر السورة».

ففي هذه الآيات حديث عن طغيان الإنسان وتجاوزه الحد - عموماً وخصوصاً - أما عموماً فإن طبيعة الإنسان - غير المؤمن - إذا كان ذا غنى وجاه طغى وبغى واستكبر على خلق الله، وأنسته النعمة ربه، أما المؤمن فهو مع ربه

---

(١) انظر - مثلاً - : ص ٥٣٨، ٥٣٩ من هذا البحث.

(٢) روح المعاني: ٣٢٨/٣٠، وانظر معه: تفسير القرآن العظيم: ٥٢٨/٤، والتحرير والتنوير: ٤٤٢/٣٠.

ولاتزيده النعمة من ربه إلا قرباً بالشكر، وأما خصوصاً: فإن الإنسان هنا أبو جهل - عليه اللعنة - قد كان من أغنياء مكة ا لذين استغنوا بالنعمة عن المنعِم فطغوا وتجاوزوا الحد في الإعتداء علي حرمات الله، وما درى الإنسان - عموماً وخصوصاً - أن إلى الله المرجع والمآب، ولديه يكون الحساب ثم تسأل الآية سؤال تعجب وتوبيخ وتقريع: ﴿أرأيت الذي ينهى * عبداً إذا صلى﴾؟.

يقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[١] : «وجملة : ﴿أرأيت الذي ينهى * عبداً إذا صلى﴾ إلى آخرها هي المقصود من الردع الذي أفاده حرف ﴿كلا﴾؛ فهذه الجملة مستأنفة استئنافاً ابتدائياً متصلا باستئناف جملة: ﴿إن الإنسان ليطغى﴾ . . . والمعنى: أعجب ما حصل لك من العلم قال: الذي ينهى عبداً إذا صلى».

فالأمر هنا غاية في الغرابة والعجب أن ينهى رجل كافر عبداً عن الصلاة؛ لأن العكس هو المنطق المفهوم المقبول: أن ينهى العبد المصلى غيره عن ترك الصلاة بل عن الكفر.

شاهد هذين الموضعين:

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿ليطغى -٦-﴾ وعلى قوله : ﴿ينهى -٩-﴾ في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف ليبيا .

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا : فالإمام الداني (٤٤٤هـ)[٢] يقول:

---

(١) التحرير والتنوير : ٣٠/٦ ٤٤ .

(٢) المكتفى: ٦٢٤ .

«﴿من علق -٢-﴾ تام، ومثله: ﴿مالم يعلم -٥-﴾ و﴿استغنى -٧-﴾ تام، ومثله: ﴿الرجعى -٨-﴾، ومثله: ﴿بأن الله يرى -١٤-﴾». ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿ليطغى -٦-﴾، ولا على قوله: ﴿ينهى -٩-﴾ وهذا يدل على المنع.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[1] : «﴿ليطغى -٦-ˇ ﴾؛ لتعلق ﴿أنْ﴾». وسقط منه الموضع الثاني، ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[2] : «﴿مالم يعلم -٥-﴾ تام، ﴿استغنى -٧-﴾ حسن وقال أبو عمرو : تام، ﴿الرجعى -٨-﴾ تام، ﴿إذا صلى -١٠-﴾ كاف». ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿ليطغى -٦-﴾، ولا على قوله: ﴿ينهى -٩-﴾، وهذا يدل على المنع.

ويقول الأشموني[3] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - «﴿ليطغى -٦-﴾ ليس بوقف؛ لأن ﴿أنْ﴾ موضعها نصب بما قبلها». وسقط منه الموضع الثاني مع أن علة المنع مشتركة.

ومن كلام القراء يتبين لنا منع الوقف على قوله : ﴿ليطغى -٦-﴾ لأن ما بعده في موقع المفعول من أجله، ولا يفصل بين العامل ومعموله بفاصل، أما الموضع الثاني: - ﴿ينهى-٩-﴾ فقد فُهم منع الوقف عليه من كلام الداني وكلام الأنصاري ولعل عدم ذكر كل من السجاوندي والأشموني له بسبب السهو والنسيان، وإلا فنظائر هذا الموضع كثيرة؛ لأن المنع هنا سببه أنه يؤدى

---

(١) علل الوقوف: ٣/ ١١٤٠.

(٢) المقصد: ٤٣٠.

(٣) منار الهدى: ٤٣٠.

إلى الفصل بين العامل - ينهى - وبين معموله - عبداً - المفعول به.

هذا، ويقول ابن الأنباري (٥٧٧هـ)[١] : «﴿أن رآه﴾ في موضع نصب على أنه مفعول له، وتقديره: لأن رآه».

ويقول أبو السعود (٩٨٢هـ)[٢] : «﴿أن رآه استغنى﴾ مفعول له، أي يطغى لأن رأى نفسه مستغنياً على أن استغنى مفعول ثان لـ ﴿رأى﴾؛ لأنه بمعنى (علم)، ولذلك ساغ كون فاعله ومفعوله ضميري واحد».

ويقول الآلوسي (١٢٧٠هـ)[٣] : «أن رآه استغنى﴾ مفعولاً من أجله، اي يطغى لأن رأى نفسه مستغنياً..».

ومن كلام النحاة يتضح لنا السر في منع الوقف على قوله: ﴿ليطغى﴾ حيث إنه - أي الوقف - يؤدى إلى الفصل بين الفعل ومفعوله وكذلك قوله: ﴿ينهى﴾ فإن الوقف عليه يؤدى إلى الفصل بين الفعل ومفعوله.

أما التعليل البلاغى لمنع الوقف على هذين الموضعين فإنك تجده في الموضع الثامن[٤] من الفصل الخامس من الباب الثاني من هذا البحث؛ لأنهما نظيره.

---

(١) البيان: ٢/ ٥٢٢.

(٢) إرشاد العقل السليم: ٥/ ٢٧٤.

(٣) روح المعانى: ٣٠/ ٣٢٦.

(٤) انظر : ص ٥٥٤، ٥٥٥ من هذا البحث .

الموضع العشرون :

﴿أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ ۝ حَتَّىٰ زُرْتُمُ ٱلْمَقَابِرَ ۝﴾ [الآيتان : ١، ٢ من سورة التكاثر].

إضاءة :

يقول الواحدي (٤٦٨هـ)[١] : «... نزلت في حيَّين من قريش - بني عبد مناف وبني سهم - كان بينهما لحاء[٢] فتعادُّوا السادة والأشراف أيهم أكثر؟ فقال بنو عبد مناف: نحن أكثر سيداً، وأعز عزيزاً، وأعظم نفراً، وقال بنو سهم: مثل ذلك فكثرهم بنو عبد مناف، ثم قالوا: نعد موتانا حتى زاروا القبور فعدُّوا موتاهم، فكثرهم بنو سهم لأنهم كانوا أكثر عدداً في الجاهلية».

والمعنى : «اشغلكم التكاثر بالأموال والأولاد عن طاعة الله ﴿حتى زرتم المقابر﴾ أي حتى أدرككم الموت على تلك الحال»[٣] .

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿التكاثر -١-﴾ في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف ليبيا .

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا : فالإمام الداني (٤٤٤هـ)[٤] يقول:

---

(١) أسباب النزول: ٤٠٠، وانظر معه: الكشاف: ٤/ ٢٨٠، ومفاتيح الغيب: ٣٢/٧٢، والجامع لأحكام القرآن: ٢٠/١٦٨، والبحر المحيط: ١٠/ ٥٣٥، وإرشاد العقل السليم: ٥/ ٢٨٢.

(٢) أي عداوة .

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٥/٣٥٧. وانظر معه: إعراب القرآن للنحاس: ٥/ ٢٨٣.

(٤) المكتفى : ٦٢٧.

«﴿حتى زرتم المقـابر -٢-﴾ كاف، وقـيل: تام». ولم يذكر وقـفاً من أي نوع على قـولـه: ﴿التكاثر -١-﴾ وهذا يدل علـى المنع. ويقـول الســجاوندي (٥٦٠هـ)[1] : «﴿المقابر -٢-﴾ ط.» ولم يذكر وقـفاً من أي نوع على قوله: ﴿التكاثر﴾ وهذا يدل على المنع.

ويقـول الأنصـاري (٩٢٦هـ)[2] : «﴿المقـابر -٢-﴾ تام: ويبتـدئ بـ ﴿كلا﴾». ولم يذكـر وقفاً من أي نوع على قـوله : ﴿التكاثر-١-﴾ وهذا يدل على المنع.

ويقول الأشموني[3] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - «ولا وقف من أولها إلى ﴿المقابر﴾ فلا يوقف على ﴿التكاثر﴾؛ لأن ما بعده غاية لما قبله».

ومن كلام القراء يتـضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿التكاثر -١-﴾ لأن ما بعده غاية لما قبله، ولايوقف على بعض الكلام قبل الإتيان بالغاية منه.

هذا، ويقول ابن الأنباري (٥٧٧هـ)[4] : «.. أصل ﴿حتى﴾ أن تكون غاية، وإذا كانت غاية كان ما بعدها داخلاً في حكم ما قبلها، ألا ترى أنك إذا قلت: (جاءني القوم حتى زيدٌ) كان زيد داخلاً في المجيء».

ويقول الشيخ محمد عـبد الخالق عضيمة[5] : «﴿حتى﴾ الابتدائية تقع

---

(١) علل الوقوف: ٣/ ١١٥٤.

(٢) المقصد: ٤٣٣.

(٣) منار الهدى: ٤٣٣.

(٤) أسرار العربية: ٢٦٦.

(٥) دراسـات لأسلوب القرآن الكريم: القسم الأول: ٢/ ١٥٤، وانظر معه: معـاني القرآن للفـراء: ١/ ١٣٢، والبيان لابن الأنباري: ١/ ١٥٠.

بعدها الجملة الاسمية والجملة الفعلية، ولكن في القرآن وقع بعدها الجملة الفعلية، ولم تقع بعدها الاسمية والجملة الفعلية التي وقعت بعد ﴿حتى﴾ في القرآن كان فعلها ماضياً في خمس عشرة آية، وجاء الفعل مضارعاً في قراءة نافع: ﴿وزلزلوا حتى يقول الرسول﴾(١) قال الأندلسي: - في شرح المفصل : «وتقع بعد ﴿حتى﴾ الجملة الاسمية والفعلية، وتسمى حرف ابتداء، وتفيد معناها الذي هو الغاية في التحقير أو في التعظيم».

هذا، وما تقدم يفيدنا في : بيان حقيقة ﴿حتى﴾، فهي - في الأصل - غاية لما قبلها، وعندما تكون غاية لما قبلها فإن ما بعدها يكون داخلاً في حكم ما قبلها، وضرب لذلك ابن الأنباري بمثال: (جاءني القوم حتى زيدٌ) فقد اشترك ما بعدها مع ما قبلها في الحكم وهو المجئ، وهذا يدلنا على اشتراك ما بعدها مع ما قبلها في المعنى؛ لذا لايوقف على ما قبلها؛ لأن ما بعدها هو ا لغاية والهدف من الكلام.

ومن كلام النحاة يتبين لنا السر في منع الوقف على : ﴿التكاثر﴾ لأن ما بعده غاية لما قبله.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿التكاثر﴾ لأن ما بعده غاية لما قبله، لأن: «﴿حتى﴾ موضوعة لإفادة تقضى الفعل قبلها شيئاً فشيئاً إلى الغاية»(٢) وهذا يدلنا على أن الإلهاء الذي وقع بين القبيلتين المذكورتين والشغل بالتكاثر والمفاخرة بكثرة الأموال والأولاد وبعدد السادة والأشراف حتى

---

(١) من الآية : ٢١٤ البقرة.

(٢) مغنى اللبيب: ١/ ١٢٤.

وصل الأمر إلي حصر الموتى في القبور، فهذا قد تم بالتدرج في هذا الأمر حتى وصل إلى الغاية، وهذه الغاية لايوقف دون الإتيان بها، ليتم المعنى.

يقول الخطيب القزويني (٧٣٩هـ)[١] : «.. وأما العطف فلتفصيل المسند إليه مع اختصار نحو: (جاء زيد وعمر وخالد) أو لتفصيل المسند مع اختصار نحو: (جاء زيد فعمرو أو ثم عمرو أو جاء القوم حتى خالد)، ولابد في : ﴿حتى﴾ من تدريج، كما ينبئ عنه قوله[٢] :

وكنت فتى من جند إبليس فارتقى بي الحال حتى صار إبليس من جندي

هذه عبارة الخطيب - رحمه الله - ثم جاء سعد الدين التفتازاني (٧٩٢هـ) - رحمه الله - ليشرح تفصيل المسند في ﴿حتى﴾ فيقول[٣] : . . . فمعنى تفصيل المسند في ﴿حتى﴾: أنه يعتبر في الذهن تعلقه بالمتبوع أولاً وبالتابع ثانياً باعتبار أنه أقوى أجزاء المتبوع أو أضعفها.

فإن قلت: العطف على المسند إليه بالفاء وثم وحتى يشتمل على تفصيل المسند إليه أيضاً، فكان الأحسن أن يقول: أو لتفصيلهما معاً. قلت: ذكر الشيخ في دلائل الإعجاز: أن النفي إذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما يتوجه إلى ذلك التقييد، وكذا الإثبات.

وجملة الأمر: أنه ما من كلام فيه أمر زائد على مجرد إثبات الشيء للشيء أو نفيه عنه، إلا وهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام، وهذا مما

(١) الإيضاح : ٨٣.

(٢) البيت للحسن بن هانئ الشهير بأبي نواس.

(٣) المطول: ٢٤٧.

لاسبيل إلي الشك فيه. انتهى كلامه».

فتحصل مما تقدم أنه إذا كان في الكلام أمر زائد على مجرد إثبات شيء لشيء أو نفيه عنه، فإن ذلك الأمر الزائد يُعد غرضاً خاصاً، وهدفاً مقصوداً من الكلام لايتم المعنى إلا بذكره كما هو الشأن في ﴿حتى﴾ هنا.

يقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[١] : «وقوله: ﴿حتى زرتم المقابر﴾ غاية فيحتمل أن يكون غاية لفعل ﴿ألهاكم﴾، كما في قوله تعالى[٢] : ﴿قالوا لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى﴾ أي دام إلهاء التكاثر إلى أن زرتم المقابر، أي استمر بكم طول حياتكم فالغاية مستعملة في الإحاطة بأزمان المغيا لا في تنهيته وحصول ضده؛ لأنهم إذا صاروا إلى المقابر انقطعت أعمالهم كلها».

* * *

(١) التحرير والتنوير: ٣٠/ ٥٢٠.

(٢) آية: ٩١ من سورة طه.

سمات جامعة بين مواضع هذا الفصل

هذا الفصل قد اشتمل على عشرين موضعاً اتفقت في الموضوع العام لهذا الفصل: (بين الأنبياء وأقوامهم) ثم توزعت على هذه المجموعات الآتية:

المجموعة الأولى: وتشتمل على:

١- الموضع الثاني: {آية ١٧٠ الشعراء}.

٢- ا لموضع الثالث: {اية ١٢٧ الصافات}.

٣- الموضع الرابع : {آية ١٣٤ الصافات}.

٤- الموضع السابع: {آية ١٦٢ الصافات}.

وقد اتفقت هذه المواضع الأربعة في علة منع الوقف، وهي: أن الوقف على هذه المواضع يؤدى إلى الفصل بين المستثنى منه والمستثنى، كما اتفق الموضع الثاني، والموضع الرابع في الموضوع الخاص؛ حيث إن الموضع الثاني: يتحدث عن سيدنا لوط - عليه السلام - وموقفه من قومه، وموقف قومه منه وعاقبة امرأته؛ حيث أصابها ما أصاب قومه، وكذلك الموضع الرابع.

أما الموضع ا لثالث: ففيه حديث عن إلياس - عليه السلام - ودعوته قومه إلى توحيد الله، وترك عبادة (بعل) ذلك الصنم الذي كانوا يعبدونه من دون الله.

وفي الموضع السابع: جاء الحوار على لسان خاتم الرسل ﷺ مع كفار مكة؛ ليؤكد لهم أنهم والذين يعبدونهم من دون الله لايقدرون على فتنة أحد على الله إلا من سبق في علمه أنه من أهل النار.

جاءت أداة الاستثناء في جميع المواضع ﴿إلا﴾، وجـاء المستثنى متفقاً في موضعين هنا وهما: الثـاني، والرابع: ﴿عجوزاً﴾ وكان ا لمستثنى في جمـيعها هالكاً أو من أهل العذاب إلا في الموضع الثـالث ﴿عباد الله المخلصين﴾ فكانوا من أهل الجنة.

المجموعة الثانية: وتشتمل على:

١- الموضع الأول: [آية ٢٧ : طه].

٢- الموضع الحادى عشر: [آية ٣ : نوح].

٣- الموضع الثاني عشر: [آية ١٠: نوح].

وقـد اتفقت هذه المـواضع الثلاثة في علـة منع الوقف وهي: أن الوقف على هذه المواضع يؤدى إلى الفـصل بين الأمـر وجوابه، فـفي الموضع الأول: حديث عن بعض دعـاء سيدنا موسى - عليه السـلام - حين أمره الله أن يبلغ الدعوة إلى فرعون، واللسان هو السلاح الخاص بهذا العمل، وهو قد حدث له ما يجعل في لسانه (رُتَّة) لذلك كان هذا الدعاء.

أما الموضعان: (الحادى عشر، والثاني عـشر) فقد جاءا على لسان سيدنا نوح - عليه السلام - حـيث أعلن قومه بنبوته ورسالته وأمـرهم أن يعبدوا الله وأن يتقوه وأن يطيعوه، ووعدهم - على إجابته إلى ما طلب - المغفرة من الله لذنوبهم فلما خالفوه وكذبوه عاقبهم الله على ذلك بأن منع عنهم المطر فهلكت زروعهم وثمارهم ودوابهم، وأعقم الله أرحـام نسائهم أربعين سنة عندئذ لجأوا إليه فوصف لهم العلاج وهو الاستغفار.

كما اتفقت هذه المجموعة في مجيئ جواب الأمر فعلاً مضارعاً مسنداً إلى الغائب (يفقهوا - يغفر لكم - يرسل السماء) كما اتفق الموضعان : (الحادي عشر والثاني عشر) بأن جاءا على لسان نوح - عليه السلام - أما الأول فقد جاء على لسان سيدنا موسى عليه السلام، كما جاء الجواب في كل منها مناسباً للأمر: (احلل - يفقهوا)، (اعبدوا الله - يغفر لكم)، (استغفروا - يرسل السماء).

أما المجموعة الثالثة: فإنها تشتمل على:

١- الموضع الرابع عشر : {آية : ١ عبس}.

٢- الموضع الثامن عشر: {آية: ٦ العلق}.

٣- الموضع التاسع عشر: {آية: ٩ العلق}.

وقد اتفقت هذه المواضع الثلاثة في علة منع الوقف وهي: أن الوقف على أي موضع منها يؤدى إلى الفصل بين العامل ومعموله، ففي الموضع الرابع عشر: حديث عن إعراض النبي ﷺ وعبوسه في وجه (ابن أم مكتوم) حين ألحّ على النبي ﷺ أن يعلّمه، ولم يدر أنه مشغول بدعوة زعماء قريش، لكن الله علم نبيه أن الهدى هدى الله ﴿إنك لاتهدى من أحببت ولكن الله يهدى من يشاء﴾(١) .

وفي الموضعين: (الثامن عشر، والتاسع عشر) : حديث عن طغيان الإنسان عندما يسوق الله إليه النعم، فينسى ربه ويظن أنه هو صاحب هذه

---

(١) القصص: آية ٥٦.

النعم فلا يشكر الله تعالى، بل يتعالى على خلق الله ثم يزداد شره، فينهى عبداً كملت عبوديته لله تعالى عن الصلاة كما حدث من أبي جهل - عليه اللعنة - حين نهى النبى ﷺ عن الصلاة عند الكعبة - كما ذكرت من قبل -.

المجموعة الرابعة: وتشتمل على:

١- الموضع الخامس عشر : {آية : ٥ عبس}.

٢- الموضع السابع عشر: {آية: ٩ عبس}.

وقد اتفق هذان الموضعان في علة منع الوقف وهي: أن الوقف على أي واحد منهما يؤدى إلى الفصل بين الشرط وجوابه.

كما أنهما ينقلان لنا موقفاً من حياة النبى ﷺ وهو يدعو إلى الله. ففي الموضع الخامس عشر: يعتب الله تعالى على نبيه ﷺ أن يتصدى لدعوة من استغنى بعبادة الأصنام عن عبادة الله تعالى؛ لأن هؤلاء لن تجدى معهم الدعوة إلى الله شيئاً؛ لأنهم صموا آذانهم وأغلقوا قلوبهم، واستحبوا الكفر على الإيمان.

وفي الموضع السابع عشر: حديث عن الصورة المقابلة لتلك الصورة السابقة. إنها صورة ابن أم مكتوم ذلك الأعمى الذي جاء ساعياً إلى العلم والاستزادة منه وهو يخشى الكبوة؛ لأنه لاقائد له، ومع ذلك أنت تتشاغل عنه بدعوة هؤلاء الكفار، ﴿كلا إنها تذكرة﴾.

كما اتفقا - أيضاً - في أداة الشرط: ﴿أمّا﴾، وفي مجيء فعل الشرط فيهما ماضياً (استغنى - جاءك)، واتفقا أيضاً في مجيء الجواب جملة اسمية

متصلة بالفاء ﴿فأنت له تصدى - فأنت عنه تلهى﴾، كما اتفقا في الضمير نفسه المتصل بالفاء ﴿أنت﴾، وأيضاً: في مجيء خبر المبتدأ في هذه الجملة الإسمية جملة فعلية فعلها ماض (تصدى - تلهى).

أما المجموعة الخامسة: فإنها تشتمل على موضعين هما:

١- الموضع الثالث عشر: {آية: ١٩ نوح}.

٢- الموضع العشرون: {آية: ١ التكاثر}.

وهذان الموضعان قد اتفقا في علة منع الوقف وهي: أن الوقف على أيّ واحد منهما يؤدى إلى الفصل بين العلة ومعلولها.

كما اتفقا في مجيئهما على صورة الخطاب: وإن كان الغرض من الأول التذكير بنعمة الله على عباده؛ ليشكروه.

أما الثاني: فقد كان الخطاب توبيخاً وتبكيتاً للمخاطبين وسخرية من فعلهم حتى يتركوه ويشعروا بدناءة هذا الفعل وخسته.

* * *

سمات فارقة بين مواضع هذا الفصل

أما السمات الفارقة التي تميزت بها بعض مواضع هذا الفصل فإننا نجملها فيما يأتي:

المجموعة الأولى: وتشتمل على :

١- الموضع الثاني: {آية : ١٧٠ الشعراء}.

٢- الموضع الثالث: {آية: ١٢٧ الصافات}.

٣- الموضع الرابع: {آية : ١٣٤ الصافات}.

٤- الموضع السابع: {آية: ١٦٢ الصافات}.

فقد اتفق الموضعان: (الثاني والرابع) في الموضوع الخاص وهو الحديث عن موقف لوط - عليه السلام - من قومه، وموقف قومه منه واختلفا فيما يأتي:

الموضع الثاني: جاء في سياق التهديد والوعيد اللذين توعد بهما قوم لوط لوطاً - عليه السلام - ولذلك جاءت هذه الألفاظ: ﴿لئن لم تنته﴾، ﴿يالوط﴾، ﴿لتكونن من المخرجين﴾ فهم يحلفون ويؤكدون الحلف أنهم قادرون على طرده من القرية ، وهو - عليه السلام - بإزاء هذا التهديد يعلن براءته من عملهم، وكراهته له، ويدعو ربه أن ينجيه وأهله مما يعملون، فتأتى الإجابة من الله سريعاً ﴿فنجيناه وأهله أجمعين﴾ ويستثنى امرأته الكافرة من الناجين لتبقى مع الهالكين.

وتأمل : ﴿لئن لم تنته﴾ وما فيها من الوعيد. ﴿يالوط﴾ بمواجهته بهذا

التـهديـد، وعدم ندائه بلـفظ التكريم مـثل: يانبي الله أو يارســول الله. وهم يقـصدون إهانتـه ﷺ ﴿لتكونن من المخـرجين﴾ جاء الأسلوب مـؤكداً باللام الواقعة في جـواب القسم، والفعل المضارع المؤكد بالنون الثـقيلة وقوله: ﴿من المخرجين﴾ آكـد من قولنـا ﴿مخرجـاً﴾؛ لأن الأول يدل على ثبوت كـونه من المخرجين لا محالة وهذا غاية في التهديد.

وفي الموضع الرابع: يختلف السياق فتأتى الآيات هادئة تخبر خبراً مؤكداً أن لوطاً - عليـه السلام - من جـملة الرسل ثم تذكـر مِنّة الله عليه بأن نجـاه وأهله من العذاب الذي نزل بقرية «سدوم» إلا امرأته، لأنهـا كانت كافرة، فقد عُرض الموضع من خلال خـبر هادئ؛ لأن الحديث في سورة الصــافات عرض لأخـبــار بعض الرسل - عليـهم الســلام - بهذا الســيـاق: ﴿وإن إليـاس لمن المرسـلين﴾[1] ثم ﴿وإن لـوطاً لمـن المرسـلين﴾ وبعــــــده ﴿وإن يونـس لمن المرسلين﴾[2].

وفي الموضع الثالث: خالف النظم الكريم ما اتبعه مع أنبياء الله السابقين واللاحقين؛ إذ خص إلياس - عليه السلام - بأنه هو الوحيد الذي أعلن الحرب على معبـود قومه معلناً باسـمه دون تعميم فقـال: ﴿أتدعون بعلاً﴾؟ لأن هذا الصنم كان المعـبود في منطقة الشـام حتى سميت المنطقـة باسمه الآن فيـقال: (بعلبك)، وكان لهذا الصنم شأن عظيم عندهم - سبق الحديث عنه - .

اختلف هذا الموضع عن أقرانه بأن جاء المستثنى في جميعها هالكاً أو من

(١) الصافات : ١٢٣.

(٢) الصافات : ١٣٩.

أهل العذاب إلا هذا الموضع - أي الثالث - ﴿عـباد الله المخلصين﴾ فكانوا من أهل الجنة.

أما الموضع الـسابع: فقد اختلف فيه النظم الكريم؛ حيث صيغت الآيات في ثوب درس وعبرة يبلغـها رسول الله ﷺ عن ربه (بعد عرض أحوال الأمم مع أنبيائهم) فيقول لكفـار مكة - ومن على شاكلتهم - إنكم والذين تعبدونهم لن تستطيـعوا فتنة أحـد على الله لم يسبق في علمـه أنه من أهل النار، وهذا يؤكد أن كل ما يقع في ملك الله هو مراد الله.

أما المجموعة الثانية فقد اشتملت على ثلاثة مواضع هي:

١- الموضع الأول : {آية: ٢٧ طه}.

٢- الموضع الحادي عشر: {آية: ٣ نوح}.

٣- الموضع الثاني عشر: {آية: ١٠ نوح}.

اختلفت هذه المواضع الثـلاثة ووجدت بينها سـمات فارقـة نجملها فيـما يأتي:

جـاء الموضع الأول جـزءاً من دعاء سـيـدنا مـوسى عليه الـسلام، أمـا الموضعان الأخران فقد جاءا على لسان سيدنا نوح - عليه السلام - .

جـاء قوله: ﴿يفـقهـوا قولى﴾ في الموضع الأول - جـواباً لثلاثة أوامـر جـاءت على صورة الدعـاء: ﴿اشـرح لي .. ويسر لي... واحلل..﴾ أمـا الموضع الثاني عشر: فـقد جاء قوله: ﴿استغفـروا ربكم..﴾ أمراً واحداً أجيب عنه بأربعة أفـعال مضـارعة وقعت جـواباً عن هذا الأمر : ﴿يرسل السـماء -

ويمددكم بأموال - ويجعل لكم جنات - ويجعل لكم أنهاراً﴾. أما في الموضع الحادي عشر: فقد جاءت ثلاثة أوامر هي: ﴿اعبدوا الله - واتقوه - وأطيعون﴾ أجيبت بفعلين مضارعين وقعا جواباً عنها: ﴿يغفر لكم ... - ويؤخركم إلى أجل مسمى﴾.

جاءت أفعال الجواب كلها على صورة المضارع؛ لتدل على التجدد والحدوث والاستمرار، وفي ذلك دلالة على أن من ينفذ منهج الله يتجدد عطاء الله له.

المجموعة الثالثة: وتشتمل على:

١- الموضع الرابع عشر: [آية: ١ عبس].

٢- الموضع الثامن عشر: [آية: ٦ العلق].

٣- الموضع التاسع: عشر: [آية: ٩ العلق].

هذه المواضع الثلاثة قد اختلفت فيما يأتي:

جاء المعمول مفعولاً لأجله في موضعين: الرابع عشر والثامن عشر ﴿أن جاءه - أن رآه﴾، وجاء المعمول في التاسع عشر: مفعولاً به ﴿عبداً﴾.

جاء العامل في هذه المواضع على الترتيب:

﴿تولى - يطغى - ينهى﴾ ماضياً في الأول ومضارعاً في الأخيرين.

الضمير في الفعل الأول: ﴿تولى﴾ يعود إلي النبي ﷺ وفي كل من الفعلين الأخيرين: ﴿يطغى - ينهى﴾ يعود إلى أبي جهل - عليه اللعنة - .

المجموعة الرابعة: وتشتمل على موضعين هما:

١- الموضع الخامس عشر : {آية: ٥ عبس}.

٢- الموضع السابع عشر: {آية: ٩ عبس}.

وهذان الموضعان يمثلان صورتين متقابلتين:

الصورة الأولى: يمثلها النبي ﷺ وهو يتصدى لصناديد قريش يبلغهم دعوة الله وهم معرضون عنه قد استغنوا بكفرهم وبأصنامهم عن الله الحق مع أنه ﷺ غير مسئول عن هدايتهم؛ لأنه ليس إلا مبلغاً فقط.

الصورة الثانية: تقابل الصورة الأولى - صورة ابن أم مكتوم الأعمى - وقد جاء يسرع في مشيته وهو يخشى الكبوة والسقوط؛ لأنه لاقائد له - الذي يريد أن يزداد علماً وهداية حباً في الله وفي رسوله، والنبي ﷺ مشغول عنه بزعماء قريش طمعاً في هدايتهم، وهذا التقابل يؤكد المعنى ويبرزه بالتضاد.

المجموعة الخامسة : وتشتمل على موضعين هما:

١- الموضع الثالث عشر: {آية : ١٩ نوح}.

٢- الموضع العشرون: {آية : ١ التكاثر}.

وهذان الموضعان : قد اتفقا في علة منع الوقف، ولكن اختلفا في أن جاءت (لام العلة) أو العاقبة في الأول التي تدل على أن جَعْل الأرض بساطا؛ ليتخذ الإنسان فيها الطرق الواسعة، أما في الثاني: فقد جاءت ﴿حتى﴾ لتدل على أن زيارة المقابر كانت غاية الإلهاء بالتكاثر أو علته لكن ﴿حتى﴾ هنا تفيد حصول الفعل شيئاً فشيئاً وبالتدريج أما الأول: فإن الجعل حدث مرة واحدة

وليس فيه ما يوحى بذلك التدريج، وإن كانت آيات (سورة فصلت) تدل على أن هناك تدرجاً حدث لأن الفعل لم يتم في لحظة واحدة ، وإنما تم في أربعة[1] أيام، وعلى هذا الفهم الثاني فإن الفعلين ﴿جعل لكم الأرض - الهاكم﴾ قد حدثا بالتدريج. والله أعلم.

ولعل الفعل : ﴿تسلكوا﴾ يدل على هذا التدريج ويقويه وقد اختلف الموضعان في نوع الفعل الذي دخل عليه الحرف في كل منهما، فقد دخل الحرف في الأول على الفعل المضارع؛ ليدل ذلك على التجدد والحدوث والاستمرار أما في الثاني: فقد دخلت ﴿حتى﴾ على الفعل الماضي، ولعل هذا يوحى بأن ذلك كان ماضياً يجب ألا يعود وألا يتكرر وإنما يُدفن مع الموتى، أما الفعل: ﴿تسلكوا﴾ في الأول فهو فعل مستمر إلي يوم القيامة.

أما المجموعة السادسة: فقد اشتملت على ستة مواضع هي:

١- الموضع الخامس : {آية : ١٣٧ الصافات}.

٢- الموضع السادس: {آية: ١٤٣ الصافات}.

٣- الموضع الثامن: {آية: ١٦٧ الصافات}.

٤- الموضع التاسع: {آية: ١٦٨ الصافات}.

٥- الموضع العاشر: {آية: ٢٣ غافر}.

٦- الموضع السادس عشر: {آية: ٨ عبس}.

فهذه المواضع الستة قد جمع بينها العنوان العام لهذا الفصل (بين ا لأنبياء

---

(١) اقرأ الآيات : من ٩ - ١٢ من سورة فصلت .

وأقوامهم)، ولكن اختلفت في علة منع الوقف؛ حيث إن لكل واحد من هذه المواضع علة تختلف عن الآخرين.

ففي الموضع الخامس : {آية : ١٣٧ الصافات} منع الوقف على (مصبحين)؛ لأن ما بعده معطوف عليه وهو قوله: (وبالليل)، ولايفصل بين المعطوف والمعطوف عليه لأنهما متلازمان كل منهما يطلب الآخر، وهما حالان (مصبحين) حال، و(بالليل) في موقع الحال - عطفت بينهما الواو فأصبح تمام المعنى مرتبطاً بهما معاً.

وفي الموضع السادس: {آية: ١٤٣ الصافات} كانت علة منع الوقف على قوله: ﴿المسبحين﴾ أنه يؤدى إلى الفصل بين (لولا) وجوابها، وذلك ممنوع لرابطة السببية التي ذكرناها؛ حيث إن الجواب مترتب على الشرط، ولتمام المعنى يجب الإتيان بالجواب.

وفي الموضع الثامن : {آية: ١٦٧ الصافات} مُنع الوقف لأنه يؤدى إلى الفصل بين القول ومقوله: ﴿ليقولون * لو أن عندنا . . .﴾. وذلك ممنوع وقد تكرر ذلك من قبل.

وفي الموضع التاسع: {آية: ١٦٨ الصافات} مُنع الوقف لأنه يؤدى إلى الفصل بين (لو) وجوابها، وذلك ممنوع لأن الجواب مترتب على الشرط، يقول سعد الدين التفتازاني (٧٩٢هـ)(١): ». . ففي الجملة هي لامتناع الثاني أعني: الجزاء لامتناع الأول أعني: الشرط سواء كان الشرط والجزاء إثباتاً أو نفياً، أو أحدهما إثباتاً والآخر نفياً فامتناع النفي إثبات وبالعكس هو في نحو: (لو لم

(١) المطول : ٣٢٣.

تأتني لم أكرمك) لامتناع عدم الإكرام لامتناع عدم الإتيان أعني: ثبوت الإكرام لثبوت الإتيان. هذا هو المشهور بين الجمهور».

وفي الموضع العاشر : {آية: ٢٣ غافر} مُنع الوقف لأنه يؤدى إلى الفصل بين الجار والمجرور (إلى فرعون) وبين ما تعلق به: (أرسلنا موسى)، وهذا الفصل يؤدى إلى فساد المعنى في حال الوقف، ويؤدى إلى مخالفة قواعد العربية في حال الابتداء.

أما الموضع السادس عشر: {آية: ٨ عبس} فقد منع الوقف عليه؛ لأنه يؤدى إلى الفصل بين الحال وصاحبها، وذلك ممنوع؛ لأن قوله: ﴿وهو يخشى﴾ حال من فاعل (يسعى)، كما أن جملة: (يسعى) حال من فاعل (جاءك)، والحال خبر في المعنى، فكما لايفصل بين المبتدأ والخبر، كذلك لايفصل بين الحال وصاحبها.

* * *

الفصل الثامن

من الإخبار بالغيب في القرآن الكريم

* * *

الموضع الأول والثاني والثالث:

﴿الٓمٓ ۝ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝ فِيٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ ۝ فِي بِضۡعِ سِنِينَۗ لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ وَيَوۡمَئِذٖ يَفۡرَحُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ۝ بِنَصۡرِ ٱللَّهِۚ يَنصُرُ مَن يَشَآءُۖ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ ۝﴾ [الآيتان : ١، ٥ من سورة الروم].

إضاءة :

يقول الواحدي (٤٦٨هـ)[١] : «قال المفسرون: بعث كسرى جيشاً إلى الروم، واستعمل عليهم رجلاً يسمى شهريراز فسار إلى الروم بأهل فارس وظهر عليهم، فقتلهم وخرب مدائنهم وقطع زيتونهم، وقد كان قيصر بعث رجلاً يدعى يُحنّس مع شهريراز بأذرعات وبصرى وهي أدنى الشام إلى أرض العرب، فغلب فارسُ رومَ، وبلغ ذلك النبي ﷺ وأصحابه بمكة فشق ذلك عليهم، وكان النبي ﷺ يكره أن يظهر الأميون من أهل المجوس على أهل الكتاب من الروم وفرح كفار مكة وشمتوا، فلقوا أصحاب النبي ﷺ فقالوا: إنكم أهل كتاب والنصارى أهل كتاب، ونحن أمِّيون وقد ظهر إخواننا من أهل فارس على إخوانكم من الروم، وإنكم إن قاتلتمونا لنظهرن عليكم، فأنزل الله تعالى هذه الآيات».

ففي هذه الآيات إخبار بغيب تولى الله الحديث عنه على لسان نبيه ﷺ، ليطمئن المؤمنون أنهم منصورون على أعدائهم، ولئن كانت الفرس قد غلبت

(١) أسباب النزول : ٢٨٨، وانظر معه: لباب النقول: ٣١١، المطبوع ذيلاً على المصحف الشريف، والكشاف: ٣/٢١٣، ومفاتيح الغيب: ٢٥/٨٤، والبحر المحيط: ٨/٣٧٣، وإرشاد العقل السليم: ٤/١٧٦.

الروم فإن الدائرة سوف تدور عليهم في بضع سنين وتكون الغلبة للروم.

يقول الزجاج (٣١١هـ)[١] : «... ﴿في أدنى الأرض﴾ قيل: في أطراف الشام وتأويله: أدنى الأرض من العرب.. والبضع: ما بين الثلاث إلى التسع».

فلما نزلت هذه الآيات صاح بها سيدنا أبو بكر (رضى الله عنه) في طرقات مكة، وراهن أبيّ بن خلف على تحقق ذلك، وقد فاز بالرهان، وكان ذلك قبل تحريم الميسر، فلما جاء به إلى النبى ﷺ أمره أن يتصدق به.

شاهد هذه المواضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿الروم -٢-﴾ - فـي الموضع الأول ، وعلى قوله: ﴿المؤمنون -٤-﴾ الموضع الثالث، في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف ليبيا، وعلى قوله: ﴿سيغلبون -٣-﴾ - الموضع الثاني - في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط. مصحف ليبيا.

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا : فالإمام الداني (٤٤٤هـ)[٢] يقول: «﴿آلم -١-﴾ تام، وقيل: كاف، ﴿فـي بضع سنين -٤-﴾ تام ورأس آية في غير المدنى الأول والكوفى ومثله: ﴿... ومن بعد -٤-﴾، ﴿بنصر الله -٥-﴾ كاف، ﴿ينصر من يشاء -٥-﴾ تام، ورأس الآية أتم».

---

(١) معانى القرآن وإعرابه: ٤/ ١٧٥.

(٢) المكتفى: ٤٤٧.

ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿الروم -٢-﴾، ولا على قوله: ﴿سيغلبون -٣-﴾، ولا على قوله: ﴿المؤمنون -٤-﴾، وهذا يدل على المنع.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[1]: «﴿غلبت الروم -٢-ˇ﴾ ﴿سيغلبون -٣-ˇ﴾؛ لتعلق الظرف».

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[2]: «﴿في أدنى الأرض -٣-﴾ كافٍ ﴿في بضع سنين -٤-﴾ تام، ﴿من بعد -٤-﴾ كافٍ، وكذا: ﴿بنصر الله -٥-﴾، ﴿من يشاء -٥-﴾ صالح، ﴿الرحيم -٥-﴾ كافٍ» ولم يذكر وقفاً من أى نوع على قوله: ﴿الروم -٢-﴾ ولا على قوله: ﴿سيغلبون -٣-﴾، ولا على قوله: ﴿المؤمنون -٤-﴾ وهذا يدل على المنع.

ويقول الأشموني[3] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - «﴿في أدنى الأرض -٣-﴾ حسن، ﴿سيغلبون -٣-﴾ ليس بوقف لأن قوله: ﴿في بضع سنين -٤-﴾ ظرف لما قبله، ﴿في بضع سنين-٤-﴾ تام عند أبي حاتم، ﴿ومن بعد -٤-﴾ كافٍ عند الأخفش، ونافع وأبي حاتم إن لم يجعل ما بعده منصوباً بما قبله ﴿بنصر الله -٥-﴾ حسن، ﴿من يشاء -٥-﴾ أحسن مما قبله».

ومن كلام القراء يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿الروم -٢-﴾ لأن ما بعده متعلق بقوله: ﴿غلبت الروم﴾، وعلى قوله: ﴿سيغلبون -٣-﴾؛ لأن قوله: ﴿في بضع سنين﴾ ظرف لما قبله، وعلى قوله: ﴿المؤمنون -٤-﴾؛ لأن

---

(١) علل الوقوف: ٢/٧٩٧.

(٢) المقصد: ٢٩٨.

(٣) منار الهدى: ٢٩٨.

ما بعده ﴿بنصر الله -٥-﴾ - متعلق بالفعل - ﴿يفرح﴾ - ولايُفصل بين الجار والمجرور وبين ما تعلق به.

هذا، ويقول ابن الأنباري (٥٧٧هـ)[1] : «و﴿بنصر الله﴾ في موضع نصب؛ لأنه يتعلق بقوله تعالى: ﴿يفرح﴾».

ويقول العكبري (٦١٦هـ)[2] : «﴿في بضع﴾ يتعلق بـ ﴿يغلبون﴾، ﴿ويومئذ﴾ منصوب بـ ﴿يفرح﴾، و﴿بنصر الله﴾ يتعلق به أيضاً ويجوز أن يتعلق بـ ﴿ينصر﴾».

ويقول الألوسي (١٢٧٠هـ)[3] : «﴿في بضع سنين﴾ متعلق بـ ﴿سيغلبون﴾ أيضاً..».

ومن كلام النحاة يتبين لنا منع الوقف على قوله: ﴿الروم -٢-﴾ وعلى قوله: ﴿سيغلبون -٣-﴾، وعلى قوله: ﴿المؤمنون -٤-﴾؛ لأن هذه المواضع جميعها وقع بعد كل منها جار ومجرور متعلق بكل منها ﴿في أدنى الأرض متعلق بـ ﴿غلبت﴾، ﴿في بضع﴾ متعلق بـ ﴿يغلبون﴾، ﴿بنصر الله﴾ متعلق بـ ﴿يفرح﴾ - ولايُفصل بين الجار والمجرور وبين ما تعلق به.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على هذه المواضع المذكورة؛ لأنها اتفقت في أن مابعدها متعلق بما قبلها ففي الأول: ﴿الروم﴾ جاء ما بعده ظرفاً مكانياً للغلب وهو متعلق بقوله: ﴿غُلبت﴾، والثاني: ﴿سيغلبون﴾ جاء ما

(١) البيان: ٢/٢٤٨.

(٢) التبيان: ٢/١٠٣٦.

(٣) روح المعاني: ٢١/٢٧.

بعده ظرفاً زمانياً لقوله: ﴿سيغلبون﴾، وهو متعلق بقوله: ﴿يغلبون﴾، أما الثالث: ﴿المؤمنون﴾ فإن ما بعده جار ومجرور - بنصر الله- في محل نصب بقوله: ﴿يفرح﴾ وهو متعلق بهذا الفعل، فكل هذه المواضع التي منع الوقف عليها جاء مابعدها متعلقاً بما قبلها، وهذا التعلق يجعل المعنى متصلاً، فلا يتم المعنى إلا بذكر المتعلَّق والمتعلِّق به معاً.

يقول الإمام عبد القاهر (٤٧١هـ)(١) : في معرض الحديث عن عطف الجمل - : «وإذا كان كذلك كانت مع الأولى كالشيء الواحد، وكان منزلتها منها منزلة المفعول والظرف وسائر مايجئ بعد تمام الجملة من معمولات الفعل مما لايمكن إفراده عن الجملة، وأن يعتد كلاماً على حدته».

وقد عرضت لهذه العبارة كثيراً من قبل، ولا أرى للتكرار محلاً.

ويقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)(٢) : «... فالمقصود من الكلام هو جملة ﴿وهم من بعد غلبهم سيغلبون في بضع سنين﴾ وكان ما قبله تمهيداً له.. ﴿لله الأمر من قبل ومن بعد﴾ جملة معترضة بين المتعاطفات ... ﴿ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله ينصر من يشاء وهو العزيز الرحيم﴾ عطف على جملة: ﴿وهم من بعد غلبهم﴾ إلخ ويوم إذ يغلبون يفرح المؤمنون بنصر الله أي بنصر الله إياهم على الذين كانوا غلبوهم من قبل..

فـ ﴿يوم﴾ منصوب على الظرفية، وعامله : ﴿يفرح المؤمنون﴾» فقول ابن عاشور - طيب الله ثراه - يفيدنا في الدلالة على مقصود الكلام وهدفه؛

---

(١) دلائل الإعجاز: ٢٤٤.

(٢) التحرير والتنوير: ٤٢/٢١.

ذلك أن مناسبة النزول توحي بأن هذه الآيات جاءت رداً على مقولة كفار قريش التي قالوها عندما انتصرت فارس على الروم، فكان الرد على هذه الشماتة هو هدف هذا الكلام وغايته، وكانت جملة: ﴿وهم من بعد غلبهم سيغلبون في بضع سنين﴾ تمثل ذلك الهدف وتلك الغاية، وأما ما قبلها فهو بمثابة المقدمة لهذا الهدف وقوله: ﴿لله الأمر من قبل ومن بعد﴾ جملة معترضة بين المتعاطفات، وقوله: ﴿ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله ينصر من يشاء وهو العزيز الرحيم﴾ عطف على جملة المقصود من الكلام - بمثابة النتيجة المترتبة على ذلك الهدف.

فالقارئ يلحظ: كلاماً له مقدمة وهدف ثم جاءت جمل متعاطفة على ذلك الهدف، قد فُصل بين هذه الجمل باعتراض يفيد أن مرد الأمر كله لله من قبل نصر الفرس على الروم ومن بعد نصر الروم على الفرس، ثم جاءت النتيجة المترتبة على ذلك الهدف؛ لذا كان الوصل هو الأنسب للسياق وكان الوقف ممنوعاً على تلك المواضع التي ذكرناها؛ ليؤدى الكلام هدفه ونصل إلى ثمرته.

الموضع الرابع:

﴿۞ قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ۖ وَلَا يَأْتُونَ ٱلْبَأْسَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿١٨﴾ أَشِحَّةً عَلَيْكُمْ ۖ فَإِذَا جَآءَ ٱلْخَوْفُ رَأَيْتَهُمْ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَٱلَّذِى يُغْشَىٰ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْمَوْتِ ۖ فَإِذَا ذَهَبَ ٱلْخَوْفُ سَلَقُوكُم بِأَلْسِنَةٍ حِدَادٍ أَشِحَّةً عَلَى ٱلْخَيْرِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ لَمْ يُؤْمِنُوا۟ فَأَحْبَطَ ٱللَّهُ أَعْمَٰلَهُمْ ۚ وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرًا ﴿١٩﴾﴾

{الآيتان: ١٨، ١٩ من سورة الأحزاب}.

إضاءة :

هاتان الآيتان تصوران بعض مواقف المنافقين من رسول الله ﷺ وأصحابه في غزوة الأحزاب فهم المثبطون عن رسول الله ﷺ ويقولون لإخوانهم في الكفر والنفاق: تعالوا إلى الراحة والدعة واتركوا محمداً يصلّى الحرب وحده.

يقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[١] : «﴿المعوقين﴾: المثبطين عن رسول الله ﷺ وهم المنافقون كانوا يقولون لإخوانهم من ساكني المدينة من أنصار رسول الله ﷺ : «ما محمد وأصحابه إلا أكَلة رأس[٢] ، ولو كانوا لحماً لالتهمهم أبو سفيان وأصحابه، فخلوهم و﴿هلم إلينا﴾ أي قربوا أنفسكم إلينا..». فهذه دعوة المنافقين لإخوانهم بالتخلي عن رسول الله ﷺ ، ثم تفضح الآية تصرفهم، فتصف جبنهم وخورهم وخيانتهم للنبي ﷺ فهم لايأتون الحرب إلا إتياناً قليلاً؛ لأنهم بخلاء بأنفسهم وبأموالهم، فهم لايقدمون شيئاً يُنتفع به في المعركة، لايقدمون مالاً ولا جهداً نافعاً، وعندما يحدث التقاء المحاربين تدور أعينهم دوران المغشى عليه من الموت خوفاً وفَرَقاً، وعندما تنتهي المعركة، ويبدأ تقسيم الغنائم تجد سلاطة اللسان وعلوّ الصوت في المطالبة بأكبر نصيب من الغنيمة قائلين: لولا وجودنا وقتالنا ما تم النصر، ولما كانت هذه الغنيمة ، وهم بفعلهم هذا إنما يقدمون الدليل على نفاقهم وكفرهم؛ ولذا كان حكم الله

---

(١) الكشاف : ٣/ ٢٥٥، وانظر معه: مفاتيح الغيب: ٢٥/ ١٧٤، والجامع لأحكام القرآن: ١٤/ ١٤٩، والبحر المحيط: ٨/ ٤٦٣، وروح المعاني: ٢١/ ٢٥٠، والتحرير والتنوير: ٢١/ ٢٩٤.

(٢) «أي نفر قليل يأكلون رأس بعير، وبقية العبارة تمثيل بأنهم سهل تغلب أبي سفيان عليهم» [التحرير والتنوير: ٢١/ ٢٩٤].

عليهم: ﴿أولئك لم يؤمنوا فأحبط الله أعمالهم وكان ذلك على الله يسيرا﴾.

أي أولئك الموصوفون بالنفاق قد أظهروا الإسلام وأبطنوا الكفر، فهم في الحقيقة كفار؛ لذا أبطل الله أعمالهم؛ - لأنها فقدت الإيمان الخالص - وذلك على الله يسير.

شاهد هذا الموضع:

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿حداد -٣-﴾ في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط. مصحف ليبيا.

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا: فالإمام الداني (٤٤٤هـ)[١] يقول: «﴿وما هي بعورة -١٣-﴾ كاف، ومثله ﴿بكم رحمة ١٧﴾ ومثله: ﴿أشحة عليكم -١٩-﴾ ومثله: ﴿أشحة علي الخير -١٩-﴾». ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿حداد -١٩-﴾ وهذا يدل على المنع. ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[٢]: «﴿على الخير -١٩-ط﴾» ولم يذكر وقفاً على قوله: ﴿حداد﴾ من أي نوع.

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٣]: «﴿أشحة عليكم -١٩-﴾ كاف ﴿من الموت -١٩﴾ صالح، ﴿أشحة علي الخير -١٩-﴾ حسن». ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿حداد﴾ وهذا يدل على المنع. ويقول الأشموني[٤] - من

(١) المكتفى: ٤٥٨.

(٢) علل الوقوف: ٨١٨/٣.

(٣) المقصد: ٣٠٧.

(٤) منار الهدى: ٣٠٧.

علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «﴿حداد -١٩-﴾ حسن إن جعل ﴿أشحة﴾ ذماً لاحالاً من فاعل ﴿سلقوكم﴾».

ومن كلام القراء - إلا الأشموني - يتبين لنا منع الوقف على قوله: ﴿حداد﴾؛ لأن ما بعده حال، ولايُفصل بين الحال وصاحبها بفاصل، أما الأشموني: فإنه يرى أن قوله: ﴿أشحة﴾ يجوز أن تكون منصوبة على الحال وأن تكون منصوبة على الذم، فإن كانت منصوبة على الذم حسن الوقف على ﴿حداد﴾، وإن كنت منصوبة على الحال منع الوقف، وسنرى - بعد استطلاع آراء النحاة في الموضع - الرأى الراجح في هذا الموضع.

يقول الزجاج (٣١١هـ)[١] : «﴿أشحة﴾ منصوب علي الحال. المعنى : يأتون الحرب بخلاء عليكم بالظفر والغنيمة، فإذا جاء الخوف فهم أجبن قوم، فإذا جاءت الغنيمة فأشح قوم وأخصمهم». ويقول ابن النحاس (٣٣٨هـ)[٢] : «أشحة نصب على الحال..». ثم ذكر رأى الفراء الذي يجيز نصبها علي الذم.

ويقول ابن الأنباري (٥٧٧هـ)[٣] : «﴿أشحة على الخير﴾ ﴿أشحة﴾ منصوب علي الحال من الواو في : ﴿سلقوكم﴾ وهو العامل فيه». ويقول العكبري (٦١٦هـ)[٤] : ﴿أشحة﴾ هو جمع شحيح، وانتصابه على الحال من الضمير في ﴿يأتون﴾ و﴿أشحة﴾ الثاني: حال من الضمير المرفوع في ﴿سلقوكم﴾».

---

(١) معاني القرآن وإعرابه: ٤/ ٢٢٠، وانظر معه : معاني القرآن للفراء: ٢/ ٣٣٨، والكشاف: ٣/ ٢٥٥.

(٢) إعراب القرآن: ٣/ ٣٠٨.

(٣) البيان: ٢/ ٢٦٦.

(٤) التبيان: ٢/ ١٠٥٤.

ويقول أبو حيان (٧٤٥هـ)[١] : «والجمهور بالنصب على الحال من ﴿سلقوكم﴾». ويقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[٢] : «وانتصب ﴿أشحة على الخير﴾ على الحال من ضمير الرفع في ﴿سلقوكم﴾ أي خاصموكم ولاموكم وهم في حال كونهم أشحة على ما فيه الخير للمسلمين».

ومن كلام النحاة يتضح لنا ضعف رأى الأشموني القائل بحسن الوقف على قوله: ﴿حداد﴾ لأنه أخذ بالرأى القائل بجواز نصب ﴿أشحة﴾ علي الذم، وإن كان قد قال به الفراء (٢٠٧هـ)[٣] ، والزمخشري (٥٣٨هـ)[٤] ، وأبو السعود (٩٨٢هـ)[٥] ، والآلوسي (١٢٧٠هـ)[٦] .

لكن القائلين بالنصب على الحال فقط كثيرون، ذكرت منهم الزجاج (٣١١هـ)، وابن الأنباري (٥٧٧هـ)، والعكبري (٦١٦هـ)، وأبا حيان (٧٤٥هـ)، وابن عاشور (١٣٩٤هـ) وسأذكر القرطبي (٦٧١هـ). بل إن أبا حيان[٧] نقل إجماع العلماء على القول بالنصب على الحالية فيه؛ حيث يقول: «والجمهور بالنصب على الحال من ﴿سلقوكم﴾».

فهذا إجماع العلماء علي النصب على الحالية. بل إن القرطبي (٦٧١هـ)

---

(١) البحر المحيط : ٨/ ٤٦٤.

(٢) التحرير والتنوير: ٢/ ٢٩٨.

(٣) معانى القرآن : ٢/ ٣٣٨.

(٤) الكشاف : ٣/ ٢٥٥.

(٥) إرشاد العقل السليم: ٤/ ٢٠٦.

(٦) روح المعانى: ٢١/ ٢٥٠.

(٧) البحر المحيط: ٨/ ٤٦٤.

قد وصف الوقف على قوله: ﴿أشحة على الخير﴾ بأنه وقف حسن، ويفهم من ذلك منع الوقف على قوله: ﴿حداد﴾؛ حيث يقول[1] : «﴿أشحة عليكم﴾ وقف حسن ومثله: ﴿أشحة علي الخير﴾ حال من المضمر في «سلقوكم﴾ وهو العامل فيه».

وبناءً على ما تقدم فإني أرى القول بنصب ﴿أشحة على ا لخير﴾ على الحالية فقط من الواو في : ﴿سلقوكم﴾، إذ هو المتبادر إلى الذهن، وهو الأنسب للسياق فهم اللائمون للمخاصمون حال كونهم أشحة بكل خير ينفع المسلمين، فهذه حال تصاحبهم وتلازمهم، ويكون عندئذ المنع من الوقف على ﴿حداد﴾ هو الأصح.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿حداد﴾ لأن ما بعده حال، ولايُفصل بين الحال وصاحبها؛ لأن الحال خبر في المعنى[2] ، وكما لايفصل بين المبتدأ وخبره كذلك لايُفصل بين الحال وصاحبها[3] .

الموضع الخامس :

﴿ قِيلَ ٱدْخُلِ ٱلْجَنَّةَ قَالَ يَٰلَيْتَ قَوْمِى يَعْلَمُونَ ۝ بِمَا غَفَرَ لِى رَبِّى وَجَعَلَنِى مِنَ ٱلْمُكْرَمِينَ ۝﴾ [الآيتان: ٢٦، ٢٧ من سورة يس].

إضاءة :

هاتان الآيتان جزء من حوار دار بين رجل مؤمن - قيل: هو حبيب

(١) الجامع لأحكام القرآن : ١٤/١٥١.

(٢) انظر: دلائل الإعجاز ٢١٢، وانظر معه: ص ٥٢٦ من هذا البحث.

(٣) انظر: منار الهدى: ١٧.

النجار[1] - جاء من أقصى المدينة عندما علم بحال الرسل الثلاثة الذين أرسلهم سيدنا عيسى - عليه السلام - إلى أنطاكية - وهي مدينة بالشام - فلما التقى بالرسل الثلاثة ورأى منهم كرامة جعلته يؤمن بالله، ويؤيد هؤلاء الرسل في دعوتهم إلى الله تعالى أخذ يدعو قومه إلى الله.

يقول الزجاج (٣١١هـ)[2] : «قال قتادة: هذا رجل دعا قومه إلى الله، ومحضهم النصيحة فقتلوه على ذلك وأقبلوا يرجمونه وهو يقول: اللهم اهد قومي. اللهم اهد قومي فأدخله الله الجنة فهو حي فيها يرزق. والمعنى : فلما عذبه قومه ﴿قيل ادخل الجنة﴾ فلما شاهدها ﴿قال ياليت قومي يعلمون بما غفر لي ربي وجعلني من المكرمين﴾ أي بمغفرة ربي لي ﴿من المكرمين﴾ أي من المدخلين الجنة».

وتلك نهاية الدعاة إلي الله الصادقين في الإيمان والتبليغ فلقد ضرب ذلك المؤمن أروع الأمثلة في صدق الإيمان وكظم الغيظ، قومه يعذبونه وهو يدعو لهم بالهداية، فكان جزاؤه الجنة، وجزاء قومه الهلاك بالصيحة.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿يعلمون -٢٦-﴾ في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف ليبيا.

---

(١) التحرير والتنوير: ٣٦٦/٢٢.

(٢) معاني القرآن وإعرابه: ٢٨٣/٤، وانظر معه: الكشاف ٣١٩/٣، ومفاتيح الغيب: ٥٣/٢٦، والجامع لأحكام القرآن: ٢٣/١٥، والتحرير والتنوير : ٣٥٨/٢٢.

والقراء يقـولون بمنع الوقف هنا : فالإمـام الداني (٤٤٤هـ)[١] يقول: «﴿مســرفون -١٩﴾ تام، ومثله: ﴿فـاسمعـون ٢٥﴾ ومثله: ﴿من المكرمين -٢٧-﴾، ولم يذكر وقـفاً من أي نوعٍ على قوله: ﴿يعـلمون﴾، وهذا يدل على المنع.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[٢] : «﴿يعلمون -٢٦-لا ﴾ لتعلق الباء».

ويقول الأنـصاري (٩٢٦هـ)[٣] : «﴿ادخل الجنة ٢٦﴾ صـالح، ﴿المكرمين -٢٧-﴾ حسن». ولـم يذكر وقفـاً من أي نوع على قوله: ﴿يعـلمون -٢٦-﴾ وهذا يدل على المنع.

ويقول الأشـموني[٤] - من علمـاء القرن الحادي عـشر الهـجري - : «﴿يعلمون -٢٦-﴾ ليس بوقف؛ لأن الباء متعلقة بما قبلها».

ومن كلام القـراء يتضح لنا منع الـوقف على قوله: ﴿يعلمـون﴾ لأن ما بعده جـار ومجرور متعـلق بالفعل ﴿يعلمون﴾، ولايفصل بـين الجار والمجرور وبين ما تعلق به.

هذا، ويقول ابن النحاس (٣٣٨هـ)[٥] : «﴿بما غفر لي ربي﴾ فيه ثلاثة أوجه: تكون ﴿ما﴾ مصدراً، وتكون بمعنى ﴿الذي﴾ والثالث: استفهاماً، وهذا

---

(١) المكتفى : ٤٧٢.

(٢) علل الوقوف: ٣/ ٨٤٥.

(٣) المقصد: ٣١٩.

(٤) منار الهدى: ٣١٩.

(٥) إعـراب القرآن : ٣/ ٣٩٠، وانظر مـعه: مـعاني القـرآن للفراء: ٢/ ٣٧٤، والكشـاف: ٣/ ٣١٩، والبيان لابن الأنباري: ٢/ ٣٩٣، والتبيان للعكبري: ٢/ ١٠٨٠.

ضعيف؛ لأن الأكثر في الاستفهام: بم غفر لي ربي؟ بغير ألف».

ويقول أبو حيان (٧٤٥هـ)[١] : «والظاهر أن ﴿ما﴾ في قوله: ﴿بما غفر لي ربي﴾ مصدرية، جوزوا أن يكون بمعنى ﴿الذي﴾ والعائد محذوف تقديره: بالذي غفره لي ربي من الذنوب، وليس هذا بجيد؛ إذ يؤول إلى تمنى علمهم بالذنوب المغفرة والذي يحسن تمنى علمهم بمغفرة ذنوبه وجعله من المكرمين وأجاز الفراء أن تكون ﴿ما﴾ استفهاماً».

ويقول أبو السعود (٩٨٢هـ)[٢] : «... و﴿ما﴾ موصولة أو مصدرية، والباء صلة ﴿يعلمون﴾».

ومن كلام النحاة يتبين لنا السر في منع الوقف على قوله: ﴿يعلمون﴾ لأن ما بعده - وهو قوله: ﴿بما غفر لي ربي﴾ - معمول له ومتعلق به تعلق المعمول بما عمل فيه، وهو هنا: الجار والمجرور المتعلق بقوله: ﴿يعلمون﴾، وهو في محل نصب مفعول ﴿يعلمون﴾[٣].

قلت: والرأي عندي أن ﴿ما﴾ في قوله: ﴿بما غفر لي ربي﴾ مصدرية لاغير؛ لأن القول بأنها استفهامية يجعلها تقع مخالفة لفصيح الكلام؛ لأن ﴿ما﴾ الاستفهامية عندما يدخل عليها حرف الجر تحذف ألفها فتقول: إلام؟ وعلام؟ وبم؟. وكذلك ليست موصولة لأن القول بذلك يؤدى إلى تمنى علمهم بالذنوب المغفرة والذي يحسن تمنى علمهم بمغفرة ذنوبه وجعله من المكرمين

---

(١) البحر المحيط: ٩/٥٨.

(٢) إرشاد العقل السليم: ٤/٢٥٢.

(٣) انظر: التحرير والتنوير: ٢٢/٣٧١.

ليقتدوا به كـما قال أبو حيان الذي استظهر أن تـكون مصدرية فقط، وهذا هو الصواب؛ ولذا لم يقل بغيـره ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[١] : «... و﴿ما﴾ من قوله: ﴿بما غفـر لي ربي﴾ مصدرية، أي يعلمون بغـفران ربي وجعله إياى من المكرمين».

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿يعلمون﴾ لأن ما بعده معـمول له - وهو ﴿بما غفـر لي ربي﴾ - حيث إن الجار والمجـرور في موضع المفعول به، وهو معمول لـ ﴿يعلمون﴾، ولايفصل بين العامل ومعموله ولا بين المتعلق والمتعلَّق به.

يقـول ابن عـاشـور (١٣٩٤هـ)[٢] : «وأدخلت البـاء على مـفـعـول ﴿يعلمون﴾ لتضمينه معنى يُخبرون؛ لأنه لامطمع في أن يحصل لهم علم ذلك بالنظر والاستدلال».

هذا، وقد تحدثت عن نظائره[٣] كثيرًا فيما سبق؛ ولا أري محلاً للتكرار.

أضف إلى ما تقدم أن ما قبل قوله: ﴿يعلمون﴾ وقع جواباً عن سؤال أثارته ﴿قيل ادخل الجنة﴾ فكأن سائلاً سأل: فماذا قال عندما قيل له: ﴿ادخل الجنة﴾؟

﴿قـال ياليت قومي يعلمـون بما غفـر لي ربي وجـعلني من المكرمين﴾. فقـوله: ﴿ياليت قومي... إلخ﴾ مـقول القول ولايفـصل بين القول ومـقوله

---

(١) انظر: التحرير والتنوير: ٢٢/ ٣٧١.

(٢) السابق: نفس الموضع.

(٣) انظر: دلائل الإعجاز: ٢٤٤، وانظر معه: الإيضاح للقزويني: ١٣٥، وانظر أيضاً ص ٦٠٧ من هذا البحث.

بفاصل، وإلا فسد المعنى. يقول الزركشي (٧٩٤هـ)[١] : «وجميع ما في القرآن من القول لايجوز الوقف عليه؛ لأن ما بعده حكاية القول..». ويقول أيضاً[٢] : «.. وما يكون داخلاً في القول لايتم الوقف دونه».

ويقول أبو السعود (٩٨٢هـ)[٣] : «.. فإنه جواب عن سؤال نشأ من حكاية حاله، كأنه قيل: فماذا قال عند نيله تلك الكرامة السنية فقيل: قال ... إلخ».

الموضع السادس:

﴿نَحْنُ قَدَّرْنَا بَيْنَكُمُ ٱلْمَوْتَ وَمَا نَحْنُ بِمَسْبُوقِينَ ۝ عَلَىٰٓ أَن نُّبَدِّلَ أَمْثَٰلَكُمْ وَنُنشِئَكُمْ فِى مَا لَا تَعْلَمُونَ ۝﴾ [الآيتان : ٦٠ ، ٦١ من سورة الواقعة].

إضاءة :

هاتان الآيتان جزء من حديث الله تعالى عن قدرته على خلق الإنسان وإعلان أدلته على ذلك ابتداءً من المنى الذي يصب في الأرحام حتى يخرج الإنسان إلى الدنيا بشراً سوياً ثم يحيا فيها ما قدر له أن يعيش، فلكل إنسان أجل محدد لايتجاوزه؛ لأن الله هو الذي قدر هذا الأجل مع نفخ الروح في الجنين في الرحم. يقول ابن النحاس (٣٣٨هـ)[٤] : «﴿نحن قدرنا بينكم

---

(١) البرهان: ١/٣٥٨.

(٢) السابق: ١/٣٦١.

(٣) إرشاد العقل السليم: ٤/٢٥٢.

(٤) إعراب القرآن: ٤/٣٣٩، وانظر معه: الكشاف: ٤/٥٦، ومفاتيح الغيب: ٢٩/١٥٦، والجامع لأحكام القرآن: ١٧/٢٠٨، والبحر المحيط: ١٠/٨٨، وروح المعاني: ٢٧/٢٢٥، والتحرير والتنوير: ٢٧/٣١٦.

الموت..﴾ أي فمنكم قريب الأجل وبعيده كل ذلك بقدر ﴿وما نحن بمسبوقين﴾ أي في آجالكم، وما يُفتات علينا فيها، بل هي على ما قدرنا ﴿على أن نبدل أمثالكم﴾.. أي نجيء بغيركم من جنسكم، ﴿وننشئكم في ما لا تعلمون﴾ ... في غير هذه الصور فينشئ الله جل وعز المؤمنين يوم القيامة في أحسن الصور، وإن كانوا في الدنيا قبحاء، وينشئ الكافرين والفاسقين في أقبح الصور وإن كانوا نبلاء».

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿بمسبوقين - ٦٠ -﴾ في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف ليبيا

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا : فالسجاوندي (٥٦٠هـ)(١) يقول : «﴿بمسبوقين - ٦٠﴾لا، لتعلق الجار».

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)(٢) : «﴿يوم الدين -٥٦-﴾ تام، وكذا : ﴿تصدقون -٥٧-﴾، ﴿الخالقون -٥٩-﴾، ﴿لاتعلمون -٦١-﴾ حسن» ، ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿بمسبوقين ٦٠﴾، وهذا يدل على المنع. ويقول الأشموني(٣) - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «﴿وما نحن بمسبوقين - ٦٠ -﴾ ليس بوقف لتعلق الجار».

---

(١) علل الوقوف: ٣/ ٩٩٤.

(٢) المقصد: ٣٨٣.

(٣) منار الهدى: ٣٨٣.

ومن كلام القـراء يتضح لنا منـع الوقف على قوله: ﴿بمسـبوقين﴾ لأن ا لجار والمجرور بعده متعلق به، ولايُفصل بين الجار والمجرور وبين ما تعلق به.

هذا، ويقول أبو حـيان (٧٤٥هـ)(١) : «والمعنى: ﴿وما نحن بمسـبوقين على أن نبـدل أمثـالكم﴾ أي نحن قادرون علـى ذلك لاتغلبوننا عليـه إن أردنا ذلك، وقال الطبـري: المعنى: نحن قادرون ﴿قـدرنا بينكم الموت﴾، ﴿على أن نبدل أمثالكم﴾ أي بموت طائفة ونبدلها بطائفة هكذا قرناً بعد قرن. انتهى. فـ ﴿على أن نبـدل﴾ متـعلق بقوله: ﴿نـحن قدرنا﴾ وعلى القـول الأول متـعلق ﴿بمسبوقين﴾ أي لانُسبق على أن نبدل أمثالكم».

ويقول أبو السـعود (٩٨٢هـ)(٢) : «... و﴿على أن نبدل .. إلخ﴾ إما حال من فـاعل ﴿قدرنا﴾ أو علة للـتقدير، و﴿على﴾ بمـعنى اللام وما بينهـما اعتراض».

ويقول الصاوي (١٢٤١هـ)(٣) : «قوله: ﴿على أن نبدل أمثالكم﴾ يصح تعلقه: ﴿بمسـبوقين﴾ أي لم يعجزنا أحـد على تبديلنا أمثـالكم أو بـ ﴿قدَّرنا﴾ والمعنى: قدَّرنا بينكم الموت على أن نميت طائفة ونجعل مكانها أخرى».

ويقـول الألوسي (١٢٧٠هـ)(٤) : «وقـوله تعـالى : ﴿على أن نبـدل ...﴾ إلخ في موضع الحال من الضمير المستتر في ﴿مسبوقين﴾ أي حال كوننا

---

(١) البحر المحيط: ١٠/٨٨.

(٢) إرشاد العقل السليم: ٥/١٣٢.

(٣) حاشية الصاوي على الجلالين: ٤/١٦٥.

(٤) روح المعاني: ٢٧/٢٢٥.

قادرين أو عـازمين على تبديل أمثـالكم، والجملة السـابقة على حالهـا، وقال الطبـري: ﴿على أن نبدل﴾ يتـعلق بـ ﴿قـدَّرنا﴾ وعلة له، وجملة ﴿ومـا نحن بمسبوقين﴾ اعـتراض، والمعنى: نحن قدَّرنا بينكم الموت لأن نبـدل أمثالكم أي نميت طائفة ونبدلها بطائفة هكذا قرنا بعد قرن».

وخلاصة كلام النحاة: أن قوله: ﴿على أن نبدل أمثالكم﴾ يتعلق بقوله: ﴿بمسبوقين﴾، ويكون المعنى: لم يعجزنا أحـد على تبديلنا أمثالكم، ويجوز أن يكون تعلقـه بقـوله: ﴿قدَّرنا﴾ وأن يكون علة لـه، ويكون قوله: ﴿ومـا نحن بمسبوقين﴾ جملة معترضة، والمعنى: نحن قدَّرنا بينكم الموت لأن نبدل أمثالكم أي نميت طائفة ونبدلها بطائفة أخرى.

وعلى كـلا الرأيين: فـإن هذا التـعلق يجـعل مـعنى: ﴿على أن نبـدل أمثالكم﴾ مرتبطاً بما قبله ومعنى ما قبله متـوقفاً فهمه على الإتيان به؛ فإن الجار والمجرور في مـوقع الحال من الضـمير المسـتتر في ﴿مـسبـوقين﴾ أو من فاعل ﴿قدَّرنا﴾.

قلت : والرأى عندى أن تعلقـه بقوله: ﴿بمسبـوقين﴾ أولى؛ لأنه أقرب مذكور مع استـقامة المعنى على تقدير التعلق، ولانحتـاج إلى القول بأن قوله: ﴿وما نحن بمسبوقين﴾ جملة معترضة. والله أعلم.

ومن كلام النحاة يتبين لنا السر في منع الوقف على قوله: ﴿بمسبوقين﴾؛ لأن ما بعده مـتعلق به وهو الجار والمجرور الذي في موضع الحال من الضـمير المستتر في ﴿مـسبوقين﴾ ولايُفصل بين الحال وصاحبـها، ولابين الجار والمجرور وبين ما تعلق به.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿بمسبوقين﴾ لأن ما بعده في موضع الحال من الضمير المستتر في قوله: ﴿مسبوقين﴾ ولايفصل بين الحال وصاحبها، كما لايُفصل بين المبتدأ وخبره؛ لأن الحال خبر في المعنى[١]، وأيضاً لايفصل بين الجار والمجرور[٢] وبين ما تعلق به.

وقد فصلت القول في التعليل البلاغي لمنع الوقف على الموضع الخامس[٣] عشر - نظير هذا الموضع - من الفصل الثاني من الباب الثاني من هذا البحث ولا أرى محلاً للتكرار.

الموضع السابع :

للموضع الثامن:

الموضع التاسع :

الموضع العاشر:

﴿فَلَوْلَآ إِن كُنتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ ﴿٨٦﴾ تَرْجِعُونَهَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٨٧﴾ فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ
ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴿٨٨﴾ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ ﴿٨٩﴾ وَأَمَّآ إِن كَانَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلْيَمِينِ ﴿٩٠﴾
فَسَلَٰمٌ لَّكَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلْيَمِينِ ﴿٩١﴾ وَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُكَذِّبِينَ ٱلضَّآلِّينَ ﴿٩٢﴾ فَنُزُلٌ
مِّنْ حَمِيمٍ ﴿٩٣﴾ وَتَصْلِيَةُ جَحِيمٍ ﴿٩٤﴾﴾ [الآيات: من ٨٦ - ٩٤ من سورة الواقعة].

---

(١) انظر: دلائل الإعجاز: ٢١٢، ٥٤١، وانظر معه: الإيضاح للقزويني: ١٩٨.

(٢) انظر : دلائل الإعجاز: ٢٤٤.

(٣) انظر : ص ٤٢٦، ٤٢٧ من هذا البحث.

إضاءة :

في هذه الآيات - وثلاث قبلها - تصوير لحالة احتضار الميت حيث تبلغ الروح الحلقوم، وأقرباء الميت حضور لايستطيعون أن يفعلوا من أجله شيئاً؛ لأن أمر الروح بيد الله تعالى هو الذي يقبضها متى شاء وكيف شاء؛ لأنه يكون أقرب إلى الميت بعلمه وقدرته، أو بحضور ملائكته الذين يحضرون نزع الروح، ثم يسلمونها إلى ملك الموت بعد نزعها، وفي هذا الموقف يتحدى الله عباده الذين أنكروا من قبل أفعالاً هي لله ونسبوها إلى غيره سبحانه، وأنكروا البعث بعد الموت فيقول لهم: ﴿فلولا إن كنتم غير مدينين ترجعونها إن كنتم صادقين﴾ أي فهلا ﴿إن كنتم﴾ وجاء بـ ﴿إنْ﴾ التي تفيد الشك في تحقق مدخولها ليبطل زعمهم أنهم غير محاسبين على أعمالهم ﴿غير مدينين﴾ أي «غير مجازين على أعمالكم»[(١)] ﴿ترجعونها﴾ أي الروح في الجسد الذي هي فيه كما كانت ﴿إن كنتم صادقين﴾ في دعواكم عدم البعث بعد الموت للحساب، ثم تفصل الآيات كيفية خروج الروح من هذه الأصناف الثلاثة: فإن كان الميت من المقربين الذين عملوا الطاعات، وتركوا المنهيات، وكان لهم ورع يحجزهم عن بعض الحلال مخافة أن يقعوا في الشبهات فإن الملائكة تبشره بهذا الجزاء فجزاؤه ﴿رَوْح﴾ أي راحة ونعيم.

وإن كان من أصحاب اليمين أي الذين يأخذون كتبهم بأيمانهم يوم القيامة - فإن الملائكة تبشره بذلك - ﴿فسلام لك من أصحاب اليمين﴾ أي تحية من أصحاب اليمين، وإن كان المحتضر من أهل الشمال - أي الذين يأخذون كتبهم

---

(١) التحرير والتنوير: ٢٧/ ٣٤٥.

بشمالهم - فإن الملائكة تبشره بهذا الجزاء الموافق لأعماله السيئة؛ لأن الميت في حال النزع والاحتضار قبل أن تخرج روحه يرى مكانه ويعرف مصيره إما إلي جنة فيظهر السرور والبشر عليه، ويفرح بلقاء الله وإن كانت الأخرى ظهرت عليه الكآبة وعمه الحزن وظهر عليه الكرب الشديد.

شاهد هذه المواضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿مدينين -٨٦-﴾، وعلى قوله: ﴿المقربين -٨٨-﴾ وعلى قوله: ﴿اليمين -٩٠-﴾ وعلى قوله: ﴿الظالين -٩٢-﴾ في ط. مصحف الملك الثانية ومابعدها، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف ليبيا .

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا : فالإمام الداني (٤٤٤هـ)[١] : «﴿من رب العالمين -٨٠-﴾ كاف ومثله، ﴿من أصحاب اليمين -٩١-﴾ الثاني، ﴿وتصلية جحيم -٩٤-﴾ تام». ولم يذكر وقفاً من أى نوع على قوله: ﴿مدينين -٨٦-﴾ ولا على قوله: ﴿المقربين -٨٨-﴾، ولا على قوله: ﴿اليمين -٩٠-﴾ الأولى، ولا على قوله: ﴿الضالين -٩٢-﴾ وهذا يدل على المنع.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[٢] : «﴿مدينين -٨٦- لا﴾، ﴿المقربين -٨٨- لا﴾، ﴿اليمين -٩٠- لا﴾، ﴿الضالين -٩٢- لا﴾».

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٣] : «﴿صادقين -٨٧-﴾ حسن ﴿وجنة

---

(١) المكتفى: ٥٥٣.

(٢) علل الوقوف: ٣/٩٩٦.

(٣) المقصد: ٣٨٣.

نعيم -٨٩-﴾ كافٍ، وكذا: ﴿من أصحـاب اليمين -٩١-﴾، ﴿وتصلية جحيم -٩٤-﴾ تام». ولم يذكر وقـفاً من أي نوع على هذه المواضـع المذكورة، وهذا يدل على المنع.

ويقول الأشموني[١] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «ولا وقف من قـوله: ﴿فلولا إذا بلغت الحلقـوم﴾ - إلى ﴿صادقين﴾؛ لأن قـوله: ﴿ترجعونهـا﴾ جواب ﴿لولا﴾ الأولى. والثانية: توكـيد للأولى فكأنه قال: إذا بلغت الروح إلى هـذا الموضع وأنتم مـشـاهدون لهـذا الميت فـردوها إن كنتم صادقين في قيلكم: إنا غير محاسبين.

ولا وقف على قوله: ﴿من المقربين﴾، ولا يوقف على ﴿الضالين﴾».

ومن كلام القراء يتضح لنا منع الوقف على قوله : ﴿مدينين﴾ وعلى قوله: ﴿المقربين﴾، وعلى قوله: ﴿اليمين -٩٠-﴾ وعلى قـوله: ﴿الضالين﴾، وقد كان المنع في الموضع السابع: ﴿آية ٨٦ - ﴿مدينين﴾ - ؛ لأن ما بعده - ﴿ترجعونها﴾ جواب ﴿لولا﴾ وأغنى ذلك عن جواب الثانية[٢] وقيل: عكس ذلك.

أما بقية المواضع فقـد مُنع الوقف عليها، لأن ذلك يؤدى إلى الفصل بين ﴿أمَّا﴾ الشرطية وجوابها: - ﴿فروْح﴾، ﴿فسلام﴾ ﴿فنُزُل﴾-.

هذا، ويقول ابن النحاس (٣٣٨هـ)[٣] : «فأما جـواب ﴿لولا﴾ الثانية

---

(١) منار الهدى: ٣٨٣.

(٢) في الآية: ٨٣ ﴿فلولا إذا بلغت الحلقوم﴾ والثانية في الآية ٨٦.

(٣) إعراب القرآن : ٤/ ٣٤٥، وانظر معه: معاني القرآن للفراء: ٣/ ١٣١، والكشاف: ٤/ ٥٩، والجامع لأحكام القرآن : ١٧/ ٢٢٣.

ففيه قولان: قال الفراء: أجيبتا بجواب واحد وقيل: حذف من أحدهما ودل عليه الآخر.. فأما جواب ﴿أمَّا﴾ و﴿إنْ﴾ ففيه اختلاف بين النحويين: فقول الأخفش والفراء: أنهما أجيبا بجواب واحد، وهو الفاء وما بعدها وأما قول سيبويه: فإن ﴿إنْ﴾ لاجواب لها ههنا؛ لأن بعدها فعلاً ماضياً كما تقول: أنا أكرمتك إن جئتني. وقول محمد بن يزيد: إن جواب ﴿إن﴾ محذوف؛ لأن بعدها مايدل عليه».

فقول ابن النحاس - طيَّب الله ثراه - يفيد أن قوله: ﴿ترجعونها﴾ جواب ﴿لولا﴾ الأولى - في الآية ٨٣-، وأما الثانية: فقيل : إنها توكيد للأولى لا جواب لها، وهذا صريح قول الزمخشري الذي أجمله الفراء في قوله: أجيبا بجواب واحد أو حذف من أحدهما ودل عليه الآخر، وأما جواب ﴿أمَّا﴾ فهو قوله: ﴿فروح - فسلام - فنزل﴾ ؛ لأن مذهب سيبويه أنه إذا اجتمع شرطان في الكلام كما هنا - ﴿أمَّا﴾ و﴿إن﴾ - كان الجواب للسابق منهما ولا جواب للثاني، أما الفراء والأخفش فقد قالا: إنهما أجيبا بجواب واحد.

وقد رفض أبو حيان (٧٤٥هـ) الرأى القائل بأنهما أجيبا بجواب واحد فيقول[١] : «﴿فَرَوْح - فسلام - فنزل﴾ الفاء جواب ﴿أمَّا﴾ تقدم ﴿أمَّا﴾ وهي في تقدير الشرط و﴿إن كان من المقربين﴾، و﴿إن كان من أصحاب اليمين﴾، و﴿إن كان من المكذبين الضالين﴾ شرط، وإذا اجتمع شرطان كان الجواب للسابق منهما، وجواب الثاني محذوف، ولذلك كان فعل الشرط ماضي اللفظ

---

(١) البحر المحيط: ١٠/٩٥، وانظر معه: البيان : ٢/٤١٩، والتحرير والتنوير: ٢٧/٣٤٨.

أو مصحوباً بـ ﴿لم﴾، وأغنى عنه جواب ﴿أمَّا﴾ هذا مذهب سيبويه».

كما قال بمذهب سيبويه - دون غيره - ابن عاشور[1] أيضاً.

ومن كلام النحاة يتبين لنا السر في منع الوقف على هذه المواضع حيث مُنع الوقف على الموضع السابع - ﴿مدينين -٨٦﴾ - لأن الوقف عليه يؤدي إلى الفصل بين ﴿لولا﴾ وجوابها وذلك ممنوع أما بقية المواضع : ﴿المقربين -٨٨-﴾، ﴿اليمين -٩٠-﴾، ﴿الضالين -٩٢-﴾، فإن الوقف يؤدي إلى الفصل بين ﴿أما﴾ الشرطية وجوابها - ﴿فروْح - فسلام - فنزل﴾ - وذلك ممنوع.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على هذه المواضع المذكورة؛ لأن الوقف على الموضع السابع: - ﴿مدينين ٨٦﴾ - يؤدي إلى الفصل بين ﴿لولا﴾ وجوابها وذلك ممنوع؛ لترتُّب الجواب على ما في حيز ﴿لولا﴾؛ لأنها حرف امتناع للوجود بمعنى أنها ترتب على وجود شيء امتناع شيء آخر. يقول سعد الدين التفتازاني (٧٩٢هـ)[2] : «﴿لولا﴾ لامتناع الثاني لوجود الأول نحو : لولا علي لهلك عمر معناه: أن وجود على سبب لعدم هلاك عمر، لا أن وجوده دليل على أن عمر لم يهلك».

فعلاقة السببية هي العلاقة الظاهرة التي تربط بين ﴿لولا﴾ وجوابها، وهذه العلاقة هي التي توجب ذكر الجواب مع ﴿لولا﴾ حتى يتم المعنى؛ ولذا منع الوقف.

---

(١) انظر: التحرير والتنوير: ٢٧/٣٤٨.

(٢) المطول: ٣٣٤.

أما بقية المواضع: الثامن، والتاسع، والعاشر فإن الوقف قد مُنع عليها؛ لأن ذلك يؤدى إلى الفصل بين ﴿أمَّا﴾ الشرطية وجوابها وذلك ممنوع.

وقد عرضتُ بالشرح للتعليل البلاغي لمنع الوقف على نظائر هذه المواضع في الموضع السابع عشر، والثامن عشر، والتاسع عشر من الفصل الثاني من الباب الثاني[1] من هذا البحث فلا داعي للتكرار.

الموضع الحادي عشر:

﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ ٱلْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَىْءٍ عِلْمًۢا ۝﴾ [آية: ١٢ الطلاق].

إضاءة:

في هذه الآية يخبر الله تعالى عن نفسه بأنه هو الذي خلق سبع سموات، وخلق مثلهن من الأرض أي سبع أرضين كذلك، وهذه الآية هي التي دلت صراحة على أن الله خلق من الأرض سبعاً، كما دلت على ذلك الأحاديث الصحيحة، يقول القرطبي (٦٧١هـ)[2]: «﴿ومن الأرض مثلهن﴾ يعنى سبعاً واختلف فيهن على قولين: أحدهما: - وهو قول الجمهور - أنها سبع أرضين طباقاً بعضها فوق بعض بين كل أرض وأرض مسافة، كما بين السماء وا لسماء وفي كل أرض سكان من خلق الله، وقال الضحاك: ﴿ومن الأرض مثلهن﴾ أي سبعاً من الأرضين، ولكنها مطبقة بعضها على بعض من

---

(١) انظر: ص ٤٣٤، ٤٣٥ من هذا البحث.

(٢) الجامع لأحكام القرآن: ١٨/١٦٨، وانظر معه: الكشاف: ٤/١٢٤.

غير فتوق بخلاف السموات والأول أصح؛ لأن الأخبار[1] دالة عليه».

والله تعالى أعلم بما خلق وبمن خلق بين هذه السموات السبع والأرضين السبع من مخلوقات يدبر أمرها ، وينزل رزقها ويصرف شئونها من حياة وموت وفقر وغنى وغير ذلك، ولذا قال: ﴿يتنزل الأمر بينهن﴾ أي أن الله تعالى يحكم قبضته على هذه السموات السبع والأرضين السبع، فيتولى تدبير كل شيء فيها بقدرة لايخرج عنها شيء، وعلم محيط بكل شيء .

يقول القرطبي (٦٧١هـ)[2] : «﴿يتنزل الأمر بينهن﴾ قال مجاهد: يتنزل الأمر من السموات السبع إلى الأرضين السبع وقال الحسن: بين كل سماء بين أرض وأمر، والأمر هنا: الوحي في قول مقاتل وغيره».

وقد خلق الله هذه السموات السبع والأرضين السبع؛ ليقيم الدليل على قدرته التامة على الخلق والإيجاد؛ وليدل على علمه المحيط بكل المخلوقات، فلا يَنِدُّ عن علمه شيء.

شاهد هذا الموضع

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿قدير -١٢-﴾ في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف ليبيا .

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا : فالإمام الداني (٤٤٤هـ)[3] يقول:

---

(١) نحو قوله ﷺ : «من أخذ شبرا من الأرض ظلماً فإنه يطوقه يوم القيامة من سبع أرضين» رواه مسلم عن سعيد بن زيد في كتاب المساقاة باب تحريم الظلم وغصب الأرض وغيرها: ٣/ ١٢٣٠.

(٢) الجامع لأحكام القرآن: ١٨/ ١٦٩.

(٣) المكتفى: ٥٧٥.

«﴿. . . مثلهن -١٢-﴾ كاف». ولم يذكر فيها وقفاً آخر من أي نوع على أي لفظ آخر أثناءها، وهذا يدل على المنع. ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[١] : «﴿. . . مثلهن -١٢-﴾ كاف، آخر السورة. تام». ولم يذكر وقفاً من أي نوع على أي لفظ آخر أثناءها وهذا يدل على المنع.

ويقول الأشموني[٢] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «ولايوقف على: ﴿. .بينهن -١٢-﴾ ولا على: ﴿قدير -١٢-﴾ ، ومن كلام القراء يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿قدير﴾ للعطف أي لعطف ما بعدها على ما قبلها.

هذا، ويقول ابن النحاس (٣٣٨هـ)[٣] : «﴿لتعلموا أن الله على كل شيء قدير﴾ تكون لام ﴿كي﴾ متعلقة بـ ﴿يتنزل﴾ ويجوز أن تكون متعلقة بـ ﴿خلق﴾، أي خلق السموات والأرض لتعلموا كُنْه قدرته وسلطانه، وأنه لايتعذر عليه شيء أراده ولايمتنع منه شيء شاءه ﴿وأن الله قد أحاط بكل شيء علماً﴾ أي ولتعلموا مع علمكم بقدرته أنه يعلم جميع ما يفعله خلقه فاحذروا أيها المخالفون أمره وسطوته لقدرته عليكم وأنه عالم بما تفعلون».

فابن النحاس - طيب الله ثراه - يقول: اللام في قوله: ﴿لتعلموا﴾ هي لام التعليل، وهي تفيد أن ما بعدها علة لما قبلها وهو: ﴿الله الذي خلق سبع سموات. .﴾ وهذه اللام متعلقة بـ ﴿خلق﴾ فيكون المعنى: خلق الله سبع

---

(١) المقصد: ٣٩٧.

(٢) منار الهدى: ٣٩٧.

(٣) إعراب القرآن : ٤/٤٥٧.

سموات ومن الأرض مثلهن . . . لماذا؟ لتعلموا أمرين هامين: الأول: أن الله قادر على كل شيء ولايعجزه شيء أراده. والأمر الثاني: أن الله قد أحاط علمه بكل شيء، فلا يعزب عن علمه مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء، وهذان الأمران هما المقصودان بالعلم المطلوب، وهذا العلم هو علة الخلق ولكي يكون المعنى تاماً لابد من ذكرهما معاً؛ لأن واو العطف جمعت بينهما فصاراً كالمعنى الواحد الذي لايصح أن يقدم بعضه ويؤخر بعضه.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿قدير﴾ لأن ما بعده معطوف على ما قبله؛ حيث إن علة خلق السموات سبعاً، وخلق الأرضين سبعاً إقامة الدليل ليعلم المخاطبون بهذا على اختلاف الزمان والمكان قدرة الله المطلقة على كل شيء بحيث لايَندُّ عنها شيء، وأن الله قد أحاط علمه بكل شيء فلا يغيب عن علمه مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء، فقوله: ﴿لتعلموا﴾ فعل مضارع دخلت عليه لام التعليل والفاعل هو ﴿الواو﴾ وجملة: ﴿أن الله على كل شيء قدير﴾ جملة مكونة من : ﴿أنَّ﴾ واسمها وخبرها سدت مسد مفعولي ﴿علم﴾ في محل نصب، وقوله: ﴿وأن الله قد أحاط بكل شيء علماً﴾ جملة مكونة - أيضاً - من : ﴿أنَّ﴾ واسمها وخبرها، وهي معطوفة بالواو على الجملة السابقة عطف جملة على جملة، فأخذت حكم الجملة السابقة، وبهذا العطف أصبحت الجملتان واقعتين في حيز العلم - ﴿لتعلموا﴾ - والعطف بالواو يفيد تكرير العامل، فكأنه قال: ولتعلموا أن الله قد أحاط بكل شيء علماً.

والإمام عبد القاهر (٤٧١هـ)[1] لايجيز الفصل بين الجمل المعطوفة، ولا

---

(١) دلائل الإعجاز: ٢٤٤.

فصل العامل عن معموله؛ حيث يقول في معرض الحديث عن عطف الجمل:

«. . . وإذا كان كذلك كانت مع الأولى كالشيء الواحد، وكان منزلتها منها منزلة المفعول والظرف وسائر ما يجيء بعد تمام الجملة من معمولات الفعل مما لايمكن إفرادة عن الجملة وأن يعتد كلاماً على حدته».

وهذا القول يفيد أن الجملة المعطوفة مع الجملة المعطوف عليها قد أصبحتا كالشيء الواحد، والشيء الواحد لايجوز تجزئته وإلا فسد المعنى.

يقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[١] : «واللام في قوله: ﴿لتعلموا﴾ لام ﴿كي﴾، وهي متعلقة بـ ﴿خلق﴾ والمعنى: أن يعلم الناس قدرة الله على كل شيء، وإحاطة علمه بكل شيء».

الموضع الثاني عشر:

الموضع الثالث عشر:

﴿إِنَّا بَلَوْنَٰهُمْ كَمَا بَلَوْنَآ أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ إِذْ أَقْسَمُوا۟ لَيَصْرِمُنَّهَا مُصْبِحِينَ ۝ وَلَا يَسْتَثْنُونَ ۝ فَطَافَ عَلَيْهَا طَآئِفٌ مِّن رَّبِّكَ وَهُمْ نَآئِمُونَ ۝ فَأَصْبَحَتْ كَٱلصَّرِيمِ ۝ فَتَنَادَوْا۟ مُصْبِحِينَ ۝ أَنِ ٱغْدُوا۟ عَلَىٰ حَرْثِكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰرِمِينَ ۝ فَٱنطَلَقُوا۟ وَهُمْ يَتَخَٰفَتُونَ ۝ أَن لَّا يَدْخُلَنَّهَا ٱلْيَوْمَ عَلَيْكُم مِّسْكِينٌ ۝ وَغَدَوْا۟ عَلَىٰ حَرْدٍ قَٰدِرِينَ ۝﴾ [الآيات: من ١٧ - ٢٥ من سورة القلم].

إضاءة:

في هذه الآيات حديث عن ابتلاء الله لأهل مكة بالقحط والجدب «بدعوة

---

(١) التحرير والتنوير: ٢٨/٣٤١.

رسول الله ﷺ وقوله: اللهم اشدد وطأتك على مضر واجعلها عليهم سنين كسني يوسف»[١] . كما ابتلى أصحاب الجنة - قيل كانت حديقة من عنب - حينما مات والدهم - وكان رجلاً صالحاً يخرج منها حق الله للفقراء والمساكين - وورثها بنوه الذين أقسموا أن يمنعوا حق الفقراء منها، وإمعاناً في الإخفاء اتفقوا على أن يقطعوا الثمر في وقت لم يتعوده الفقراء من أبيهم، ولم يستثنوا حق الفقراء فكان العقاب الإلهي أن نزلت عليها جائحة من السماء أتلفتها إتلافاً تاماً صارت معه كأنها قد قطعت ثمارها كما يحدث في الحصاد. وهكذا يكون عقاب الله لمن يتمرد على أحكامه ويمنع حقوق الله في الأموال والزروع والثمار.

يقول ابن كثير (٧٧٤هـ)[٢] : «قال سعيد بن جبير: كانوا من قرية يقال لها ﴿ضَرَوان﴾ على ستة أميال من صنعاء، وقيل: كانوا من أهل الحبشة، وكان أبوهم قد خلف لهم هذه الجنة وكانوا من أهل الكتاب، وقد كان أبوهم يسير فيهم سيرة حسنة فكان ما يستغل منها يرد فيها ما تحتاج إليه، ويدخر لعياله قوت سنتهم، ويتصدق بالفاضل فلما مات وورثه بنوه قالوا: لقد كان أبونا أحمق إذ كان يصرف من هذه شيئاً للفقراء ولو أنا منعناهم لتوفر ذلك علينا، فلما عزموا على ذلك عوقبوا بنقيض قصدهم، فأذهب الله ما بأيديهم بالكلية: رأس المال والربح والصدقة فلم يبق لهم شيء».

شاهد هذين الموضعين :

الوقف ممنوع هنا على هذين الموضعين : الثاني عشر : قوله: ﴿مصبحين

---

(١) روح المعاني: ٢٩/ ٥٠، وانظر معه: البحر المحيط: ١٠/ ٢٤١، والتحرير والتنوير: ٢٩/ ٧٩.

(٢) تفسير القرآن العظيم: ٤/ ٤٠٦.

-٢١-﴾ ، والثالث عشر - قوله: ﴿يتخافتون -٢٣-﴾ في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط. مصحف ليبيا .

والقراء يقـولون بمنع الوقف هنا : فالإمـام الداني (٤٤٤هـ)[١] يقول: «﴿ولا يستثنون ١٨﴾ كاف، ومثله: ﴿عليكم مسكين -٢٤-﴾». ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿مصبحين -٢١-﴾ ولا على قوله: ﴿يتخافتون -٢٣﴾ وهذا يدل على المنع.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[٢] : «﴿فتنادوا مصبحين -٢١-ﻻ ﴾ لتعلق ﴿أن اغدوا﴾، ﴿يتخافتون -٢٣-ﻻ ﴾ لتعلق ﴿أن﴾».

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٣] : «﴿كالصريم -٢٠-﴾ صالح ﴿صارمين -٢٢-﴾ كاف، وكـذا: مسكين -٢٤-﴾». ولم يذكـر وقفـاً من أي نوع على قوله: ﴿مصبحين -٢١-﴾ ولا على قوله: ﴿يتخافتون -٢٣-﴾ وهذا يدل على المنع.

ويقول الأشموني[٤] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «ولا يوقف على ﴿مصبحين -٢١-﴾، لأن ﴿أنْ﴾ موضعها نصب بقوله: ﴿فتنادوا﴾ على أنها مصدرية أي تنادوا بهذا الكلام، وكذا إن جـعلت مفسِّرة؛ لأنه تقدمها ما هو بمعنى القـول: أي اغدوا صارمـين. . ﴿يتخافـتون -٢٣-﴾ ليس بوقف

---

(١) المكتفى: ٥٨٢.

(٢) علل الوقوف: ٣/١٠٣٥.

(٣) المقصد: ٤٠١.

(٤) منار الهدى: ٤٠١.

لتعلق ﴿أنْ﴾ بما قبلها».

ومن كلام القراء يتضح لنا منع الوقف على قـوله: ﴿مصبحين -٢١-﴾ وعلى قوله: ﴿يتـخافتون -٢٣-﴾ لأن مـا بعد كل منهما ﴿أنْ﴾ المفـسرة التي تجعل ما بعدها تفسيراً لما قبلها ولا يوقف على المفسِّر دون مفسَّره.

يقول الأشموني[1] - من علماء القرن الحادي عـشر الهجري - : «.. ولا يوقف على المفسِّر دون مفسَّره؛ لأن تفسير الشيء لاحق به ومتمم له وجار مجرى بعض أجزائه».

هذا، ويقول ابن النحاس (٣٣٨هـ)[2] : «﴿فتنادوا مـصبحين -٢١-﴾ نصب على الحـال، ﴿أن اغـدوا على حـرثكم .. ٢٢-﴾ ﴿أنْ﴾ في مـوضع نصب أي بأن، ويجوز أن يكون لاموضع لها تفـسيراً».

ويقول أبو السـعود (٩٨٢هـ)[3] : «﴿فتنادوا﴾ أي نادى بعضـهم بعضاً ﴿مصبحين﴾ داخلين في الصبـاح ﴿أن اغدوا﴾ أي اغدوا على أنّ ﴿أنْ﴾ مفسرة أو بأن اغدوا على أنها مصدرية، أي اخرجوا غدوة».

أما الموضع الآخر فيقول فـيه الزمخشري (٥٣٨هـ)[4] : «﴿يتخافتون﴾ يتـسارُّون فيمـا بينهم ... ﴿أن لايدخلنها ﴾ ﴿أنْ﴾ مـفسِّرة، وقرأ ابن مسـعود بطرحها بإضمار القول أي يتخافتون يقولون: لايدخلنها...».

---

(١) منار الهدى: ١٨.

(٢) إعراب القرآن : ٥/ ١١.

(٣) إرشاد العقل السليم: ٥/ ١٨٥، وانظر معه: روح المعاني: ٢٩/ ٥١.

(٤) الكشاف: ٤/ ١٤٤.

ويقول أبو حيان (٧٤٥هـ)[١] : «﴿أن لايدخلنها﴾ أي يتخافتون بهذا الكلام، وهو لايدخلنها، و﴿أنْ﴾ مصدرية، ويجوز أن تكون تفسيرية، وقرأ عبد الله وابن أبي عبلة: لايدخلنها بإسقاط ﴿أنْ﴾ على إضمار يقولون، أو على إجراء يتخافتون مجرى القول؛ إذ معناه : يسارُّون القول، وا لنهي عن الدخول نهي عن التمكين منه، أي لاتمكنوهم من الدخول فيدخلوا».

وخلاصة كلام ا لنحاة أنَّ ﴿أنْ﴾ في هذين الموضعين تفسيرية أو مصدرية، وعلى كلا الرأين فهي معمولة للفعل الذي قبلها، وقد قصرها الزمخشري في الموضع الثالث عشر ﴿أن لايدخلنها﴾ على التفسيرية، كما يقول الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة[٢] - رحمه الله - ففي هذين الموضعين الاتصال قوي بين الجملتين.

ففي الثاني عشر : ﴿أن اغدوا﴾ تفسير لقوله: ﴿فتنادوا﴾ والثالث عشر: ﴿أن لايدخلنها﴾ تفسير لقوله: ﴿يتخافتون﴾ أو على القول بأنها مصدرية فيهما فـ ﴿أنْ﴾ وما بعدها في تأويل مصدر معمول للفعل قبله، ففي الثاني عشر: (أي تنادوا بهذا الكلام بأن اغدوا) وفي الآخر[٣] : يتخافتون بأن لايدخلنها أي بعدم الدخول.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿مصبحين﴾ وعلى

---

(١) البحر المحيط : ٢٤٢/١٠، وانظر معه: مفاتيح الغيب: ٧٩/٣٠، والجامع لأحكام القرآن : ٢٣٢/١٨.

(٢) انظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم: القسم الأول: ٣٨٥/١ (الآيات التي اقتصر فيها الزمخشري على التفسيرية) موضع ١٢ (ان مفسرة).

(٣) أي الثالث عشر.

قوله: ﴿يتخافتــون﴾؛ لأن الجملة التالية لكل منهما جملة تفـسيرية لامحل لها من الإعراب، والجملة المفـسرة جزء من الجملة المفسَّــرة، فهي مكملة لها ومن تمامها ولايوقف على المفسِّر دون مفسَّره؛ لأنه به يتم المعنى.

والراجح عندي أنَّ ﴿أنْ﴾ هنا في هذين الموضعين مفسِّــرة؛ لأنها تحققت فيــها جمــيع الشروط التي اشتــرطها ابن هشام (٧٦١هـ)؛ حــيث يقول[١] : «ولها[٢] عند مثبتــها شروط : أحدها: أن تُسبق بجملة.. والـثاني: أن تتأخر عنها جملة ... والثالث: أن يكون في الجملة السابقة معنى القول كما مر... والرابع: ألا يكون في الجــملة السابقــة أحرف القول.. والخــامس: ألا يدخل عليها جار، فلو قلت: كتبت إليه بأن افعل كانت مصدرية».

وحين نطبق هذه الشروط على هذين الموضعين اللذيــن معنا فإننا نجد أن كلا منهما قد اجتمعت فيه الشروط الواجب توافرها في ﴿أنْ﴾ التفـسيرية، ومن ثم فإننا نقول: إنَّ ﴿أنْ﴾ في هــذين الموضـعين مفسِّرة، وعلى هذا فــهي واجبة الاتصال بما قـبلها، أي أن الجــملة المبدوءة بـ ﴿أنْ﴾ المفـسِّرة لابد من اتصــالها بالجملة الســابقة لها، لأن المفسَّر عين تفسيره، كما يقول ابن هشام[٣] .

ويقول الزركـشي (٧٩٤هـ)[٤] : والحـاصل أن كل شيء كان تعلقـه بما قبـله كتعـلق البدل بالمبـدل منه أو أقوى لايجـوز الوقف عليه». وهنا الجــملة التفسيرية تعلقها بما قبلها - الجــملة المفسَّرة - تعلق قوي لأنها تعد جزءاً منها؛

---

(١) مغنى اللبيب: ١/ ٣١.

(٢) أي لـ ﴿أنْ﴾ المفسرة عند القائلين بها.

(٣) مغنى اللبيب: ١/ ٣٢.

(٤) البرهان: ١/٣٥٥.

لذا يذكر الدكتور / تمام حسان[1] العلاقة التفسيرية ويجعلها من العلاقات التي تربط بين الجمل.

وعلى فرض القول بأنْ ﴿أنْ﴾ مصدرية فيهما فهي في موضع نصب بقوله: ﴿فتنادوا﴾ أي تنادوا بهذا الكلام، وبقوله: ﴿يتخافتون﴾ أي يتخافتون بهذا الكلام وهو : لايدخلنها وبناء على القول بأنها مصدرية فهي معمولة للفعل السابق عليها في الموضعين: ﴿فتنادوا﴾، ﴿يتخافتون﴾ ولايفصل بين العامل ومعموله، كما قلنا من قبل كثيراً[2] .

الموضع الرابع عشر :

﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ۝ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُۥ يَسْلُكُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ رَصَدًا ۝﴾ [الآيتان : ٢٦، ٢٧ من سورة الجن].

إضاءة :

هاتان الآيتان تفيدان أن الله تعالى قد خص نفسه بعلم الغيب - وهو كل ما غاب وخفي على خلقه بسبب زمان أو مكان - فلا يطلع على غيبه أحداً إلا من اصطفى من خلقه وخصه بالرسالة فإنه - عندئذ - يسلك - أي يدخل - ﴿من بين يديه ومن خلفه رصداً﴾ أي يجعل للرسول حرساً من الملائكة يحفظونه من جميع الجهات؛ فلا يصل إليه شيطان حال تلقّيه الوحي من جبريل - عليه السلام - ، كذلك يرسل الله مع جبريل - عليه السلام - ملائكة حفظة له من كل سماء حتى يبلغ الوحي إلى رسوله ﷺ فلا يسترق

(١) البيان في روائع القرآن : ١/٤٠٩.

(٢) انظر: دلائل الإعجاز: ٢٤٤.

جن السمع ليبلغه إلى الكهنة فيسبقوا به الرسول ﷺ.

يقول القرطبي (٦٧١هـ)[١] : «قال الضحاك: ما بعث الله نبياً إلا ومعه ملائكة يحرسونه من الشياطين عن أن يتشبهوا بصورة الملك فإذا جاءه شيطان في صورة الملك قالوا : هذا شيطان فاحذروه، وإن جاءه الملك قالوا: هذا رسول ربك، وقال ابن عباس وابن زيد: ﴿رصدا﴾ أي حفظة يحفظون النبى ﷺ من أمامه وورائه من الجن والشياطين، قال قتادة وسعيد بن المسيب: هم أربعة من الملائكة حفظة. وقال الفراء: المراد جبريل كان إذا نزل بالرسالة نزلت معه ملائكة يحفظونه من أن تستمع الجن الوحي فيلقوه إلى كهنتهم فيسبقوا الرسول».

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿أحداً -٢٦-﴾ في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف،وفي ط. مصحف ليبيا.

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا : فالإمام الداني (٤٤٤هـ)[٢] يقول: «﴿ربى أمداً -٢٥-﴾ كاف إذا رفع ﴿عالم الغيب -٢٦-﴾ بتقدير : هو عالم الغيب ولم يجعل نعتاً لـ ﴿ربي﴾ -٢٥-». ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿أحداً -٢٦-﴾ وهذا يدل على المنع.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[٣] : «﴿أحداً -٢٦- لا ﴾.

---

(١) الجامع لأحكام القرآن : ١٩/ ٣٠، وانظر معه: معاني القرآن للفراء : ٣/١٩٦، وروح المعاني : ١٧١/٢٩.

(٢) المكتفى: ٥٩٠.

(٣) علل الوقوف: ٣/١٠٥٦.

ويقـول الأنصـاري (٩٢٦هـ)[١] : «﴿ورسـالاته -٢٣-﴾ تام، وكـذا: ﴿فيها أبداً -٢٣-﴾، ﴿وأقل عددا -٢٤-﴾، ﴿أمداً -٢٥-﴾ ولايوقف على : ﴿من رسول -٢٧-﴾. آخر السورة. تام».

وبمثل قوله قال الأشموني[٢] .

ومن كـلام القراء يتـضح لنا منع الوقـف على قوله: ﴿أحـداً -٢٦-﴾ للاستثناء بعده.

هذا، ويقول ابن النحاس (٣٣٨هـ)[٣] : «﴿إلا من ارتضى من رسول -٢٧-﴾ في مـوضع نصب على الاسـتثناء مـن : ﴿أحد﴾ لأن ﴿أحـداً﴾ بمعنى جماعة».

ويؤخـذ من قـول ابن النحـاس - طيب الله ثراه - أن قـوله: ﴿إلا من ارتضى من رسـول﴾ مـستـثنى والمسـتـثـنى منه ﴿أحداً﴾ وصـح الاسـتـثناء لأن ﴿أحداً﴾ بمعنى جماعة، والمستثنى في موضع نصب على الاستثناء. وبمثل قول ابن النحاس قال كثير من العلماء وهو الظاهر من السياق.

هذا، والبلاغـيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿أحداً﴾ لأن مـا بعده في مـوضع نصب على الاستـثناء من ﴿أحـد﴾ وهذا الاستـثناء يجـعل المعنى متصلاً، وعندئذ فلا يوقف على المستثنى منه قبل الإتيان بالمستثنى.

---

(١) المقصد: ٤٠٦.

(٢) منار الهدى: ٤٠٦.

(٣) إعراب القـرآن : ٥/٥٤، وانظر معه: الكشـاف: ٤/١٧٢، ومفاتيح الغـيب: ٣٠/١٤٨، وإرشاد العقل السـليم: ٥/٢٠٢.

وتأمل قارئاً قرأ: ﴿عـالم الغيب فلا يظهر على غيـبه أحداً﴾ ثم وقف : فماذا يفيد بهذا الوقف؟ يفيد أن الله قـد خص نفسه بعلم الغيب فلا يظهر أحداً من خلقـه مطلقـاً على أقل شيء منـه وليس هذا كل المعنـى المراد، إنما المراد الإخبار بأن الله يطلع على غـيبه من اصطفاه من خلقه واختـاره للنبوة والرسالة وإذن فإن المعنى لايتم إلا بذكر ما بعد ﴿إلاّ﴾ ، فلا بد من وصل ما بعد ﴿إلا﴾ بما قبلها. يقول القرطبي (٦٧١هـ)[1] : «قال العلماء - رحمة الله عليهم - : لما تمدح سبحانه بعلم الغيب واستأثر به دون خلقه كان فيه دليل على أنه لايعلم الغيب أحد سـواه ثم استثنى من ارتضاه من الرسل فـأودعهم ما شاء من غـيبه بطريق الوحي إليهم، وجعله معجزة لهم ودلالة صادقة على نبوتهم».

ومن كـلام القرطبي - رحـمـه الله - يتضح لنـا قوة اتصـال المعنى بين المستثنى منه والمستثنى؛ لأن الاستثناء يجـعل المعنى مرتبطاً بعضه ببعض ارتباطًا وثيقاً، وهذا يجعلـه كالكلام الواحد الذي يتعذر الفصل بين أجـزائه لئلا يفسد المعنى.

يقـول النيسـابوري (٧٢٨هـ)[2] : «... بناء على أن المستـثنى منه مع الاستثناء وأداته كالكلام الواحد».

وعلى هذا فإن الاستثناء يُعـد من علاقات الوصل التي تربط بين الجمل. يقول الدكتور تمام حسـان[3] : «فالجمل في اللغة العربـية تترابط بغير الواو من

---

(١) الجامع لأحكام القرآن : ١٩/٢٩.

(٢) غرائب القرآن: ١٥/١٢١، وانظر معه ص ٥٣٤، ٥٣٥ من هذا البحث.

(٣) البيان في روائع القرآن : ١/٣٩٨.

الأدوات، وبغير مطلق الجمع من العلاقات فالجملة الثانية قد تكون إضراباً عن الأولى أو استدراكاً منها أو استثناءً أو غير ذلك، ولكل معنى من هذه المعاني أدواته الدالة عليه، وكل هذه المعاني روابط بين الجملتين وإن كانت روابط على طريق السلب».

ويفهم من هذا أن الاستثناء واحد من العلاقات التي تربط بين الجمل، فتجعل فهم معنى الجملة الأولى متوقفاً على مجيئ الجملة الثانية، لأن أداة الاستثناء ربطت بين الجملتين، وإن كان هذا الربط على طريق السلب، فإن الاستثناء إخراج حكم خاص من حكم عام بأداة من أدواته المعروفة.

الموضع الخامس عشر :

﴿فَإِذَا نُقِرَ فِي ٱلنَّاقُورِ ۝ فَذَٰلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ ۝ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ غَيْرُ يَسِيرٍ ۝﴾ [الآيات من ٨-١٠ من سورة المدثر].

إضاءة :

هذه الآيات تنقل لنا مشهداً من مشاهد الآخرة، عندما ينفخ إسرافيل في الصور النفخة الثانية، فيخرج الموتى من قبورهم ليساقوا إلى أرض المحشر؛ حيث الميزان والحساب؛ يقول الآلوسي (١٢٧٠هـ)[(١)] : «أخرج ابن أبي شيبة والطبراني وابن مردوية عن ابن عباس قال : لما نزلت : ﴿فإذا نقر في الناقور﴾ قال رسول الله ﷺ : «كيف أنعم وصاحب الصور قد التقم القرن وحنى جبهته يستمع متى يؤمر» قالوا: كيف نقول يارسول الله ؟ قال: قولوا حسبنا الله ونعم الوكيل، وعلى الله توكلنا».

---

(١) روح المعاني: ٢٠٩/٢٩، وانظر معه: إرشاد العقل السليم: ٢٠٨/٥.

ومعنى ﴿نقر في الناقور﴾: أي نفخ في الصور. يقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[١] : «﴿الناقور﴾ البوق الذي ينادى به الجيش، ويسمى الصور وهو قرن كبير أو شبهه ينفخ فيه النافخ لنداء ناس يجتمعون إليه من جيش ونحوه».

والمعنى: فإذا نفخ إسرافيل في الصور النفخة الثانية خرج الموتى من قبورهم سراعاً إلى أرض للحشر؛ حيث الميزان والحساب، فذلك اليوم يوم عسير عصيب على الكافرين يسير على المؤمنين. يقول أبو السعود (٩٨٢هـ)[٢]: «. . . والحق أنها النفخة الثانية؛ إذ هي التي يختص عسرها بالكافرين».

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿الناقور -٨-﴾ في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف،وفي ط. مصحف ليبيا.

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا : فالإمام الداني (٤٤٤هـ)[٣] يقول : «﴿ولربك فاصبر -٧-) كاف، وقيل: تام، ﴿غير يسير -١٠-﴾ تام».

ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿الناقور -٨-﴾ وهذا يدل على المنع. ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٤] : «﴿قم فأنذر -٢-﴾ كاف، وكذا:

---

(١) التحرير والتنوير: ٢٩/ ٣٠٠.

(٢) إرشاد العقل السليم: ٥/٢٠٨، وانظر معه: روح المعاني: ٢٠٩/٢٩.

(٣) المكتفى: ٥٩٤.

(٤) المقصد: ٤٠٨.

﴿فكبر -٣-﴾، ﴿فطهر -٤-﴾، ﴿فاهجر -٥-﴾ ﴿تستكثر -٦-﴾، ﴿فاصبر -٧-﴾، ﴿غير يسير -١٠-﴾ تام». ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿الناقور -٨-﴾ وهذا يدل على المنع.

ويقول الأشموني[1] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «﴿في الناقور -٨-﴾ ليس بوقف؛ لأن جواب ﴿إذا﴾ لم يأت بعد».

ومن كلام القراء يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿الناقور﴾ لأن جواب ﴿إذا﴾ لم يأت بعد، ولايُفصل بين الشرط وجوابه.

هذا، ويقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[2] : «. . . والفاء في ﴿فذلك﴾ للجزاء، فإن قلت: بم انتصب ﴿إذا﴾؟ وكيف صح أن يقع ﴿يومئذ﴾ ظرفًا ليوم عسير؟ قلت: انتصب ﴿إذا﴾ بما دل عليه الجزاء؛ لأن المعنى: فإذا نقر في الناقور عَسُر الأمر على الكافرين، والذي أجاز وقوع ﴿يومئذ﴾ ظرفاً ليوم عسير: أن المعنى فذلك وقت النقر وقوع يوم عسير؛ لأن يوم القيامة يأتي ويقع حين ينقر في الناقور».

وكلام الزمخشري - رحمه الله - يفيد أن قوله: ﴿فذلك﴾ هو جواب ﴿إذا﴾ الشرطية، وأنه - أي الجواب - هو الذي عمل في ﴿إذا﴾ النصب، فهي معمول لذلك الجواب؛ لأن المعنى: فإذا نقر في الناقور عَسُر الأمر على الكافرين؛ لأن الجواب هنا -فذلك- في قوة فعل كما يقول ابن عاشور[3]

---

(١) منار الهدى: ٤٠٨.

(٢) الكشاف: ٤/١٨١، وانظر معه: البحر المحيط: ١٠/٣٢٧ والتحرير والتنوير: ٢٩/٣٠١.

(٣) التحرير والتنوير: ٢٩/٣٠١، وانظر معه الكشاف: ٤/١٨١.

وكما قدَّرة الزمخشري.

وبناءً على ما تقدم فإن ﴿إذا﴾ يتضمن معنى شرط، وقوله: ﴿فذلك﴾ هو جواب الشرط، وهو العامل فيه - أي في الشرط - النصب؛ لذا لايُفصل بين الشرط وجوابه ولا بين العامل ومعموله؛ ولذا مُنع الوقف.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿الناقور﴾ لأن ما بعده جواب ﴿إذا﴾ الشرطية، وذلك الجواب هو العامل في ﴿إذا﴾ النصب، ولايُفصل بين الشرط وجزائه، ولا بين العامل ومعموله، وعبارة الزمخشري السابقة تنهض دليلاً كافياً للبلاغيين في القول بمنع الوقف على قوله: ﴿الناقور﴾ لما ذكرناه.

ويقول الألوسي (١٢٧٠هـ)(١) : «والشرط وما في معناه يفيد توقف وجود الجزاء على ما في حيِّزه، فيفيد عدمه عند عدمه».

فهذا القول يدلنا على أن الجزاء مترتب على الشرط أي أن كلا منهما مترتب على الآخر وجوداً وعدماً، وهذا يؤكد قوة العلاقة بينهما، وهي التي يسميها البلاغيون(٢) رابطة السببية .

هذا، وقد شرح عبد القاهر (٤٧١هـ)(٣) علاقة الشرط بالجزاء وبين أن أداة الشرط تجعل كلا من جملة الشرط وجملة الجزاء بمثابة جملة واحدة أو

---

(١) روح المعاني: ٤٠٣/١٥.

(٢) انظر: مقال أ.د. عبد العظيم المطعني في مجلة منبر الإسلام . السنة ٦٠ العدد ٥ جمادى الآخرة ١٤٢٢هـ يوليو/ اغسطس ٢٠٠١م ص: ١٣.

(٣) انظر : أسرار البلاغة: ١١١.

كالكلمة الواحدة، ثم جاء بعده ابن القيم (٧٥١هـ)[١] فأكد ما قاله عبد القاهر الجرجاني، وقد ذكرت كلامهما من قبل[٢] في مواضع كثيرة ولا أرى محلاً للتكرار.

الموضع السادس عشر :

الموضع السابع عشر :

الموضع الثامن عشر :

الموضع التاسع عشر :

﴿كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ۝ إِلَّآ أَصْحَٰبَ ٱلْيَمِينِ ۝ فِى جَنَّٰتٍ يَتَسَآءَلُونَ ۝ عَنِ ٱلْمُجْرِمِينَ ۝ مَا سَلَكَكُمْ فِى سَقَرَ ۝﴾ [الآيات من ٣٨ - ٤٢ من سورة المدثر].

إضاءة :

في هذه الآيات حديث عن بعض مشاهد يوم القيامة؛ حيث يخبرنا سبحانه بأن كل إنسان مسئول عن نفسه ﴿ولا تزر وازرة وزر أخرى﴾[٣]، فكل نفس مرهونة بكسبها أي محاسبة على هذا الكسب إن خيراً فخير وإن شراً فشر إلا صنفاً استثناهم من هذا وهم أصحاب اليمين، وقد اختلف العلماء في المراد بأصحاب اليمين هنا فيروى الفراء (٢٠٧هـ)[٤] بسنده إلى الإمام على

---

(١) انظر: بدائع الفوائد: ١/ ٤٤.

(٢) انظر: (مثلاً): ص ٥٣٨، ٥٣٩ من هذا البحث.

(٣) من الآية: ١٥ الإسراء، ١٨ فاطر.

(٤) معاني القرآن: ٣/ ٢٠٥، وانظر معه: إعراب القرآن لابن النحاس: ٥/ ٧٣.

كرم الله وجهه أنه: «قال: هم الولدان وهو شبيه بالصواب؛ لأن الولدان لم يكتسبوا ما يرتهنون به، وفي قوله: ﴿يتساءلون (٤٠) عن المجرمين (٤١) ماسلككم في سقر(٤٢)﴾ ما يقوي أنهم الولدان؛ لأنهم لم يعرفوا الذنوب فسألوا: ﴿ماسلككم في سقر﴾».

فعلى هذا الرأى هم أطفال المسلمين، وقيل: هم الملائكة وقيل: هم المؤمنون الذين أطابوا كسبهم وأخلصوا عملهم لله، فهم الذين اعتقوا رقابهم من هذا الرهن كما يخلص صاحب الشيء المرهون رهنه بأن يدفع ما عليه، وقيل: هم الذين يأخذون صحائف أعمالهم بأيمانهم.

يقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[١] : «والمعنى: كل نفس رهن بكسبها عند الله غير مفكوك ﴿إلا أصحاب اليمين﴾ فإنهم فكوا عنه رقابهم بما أطابوا من كسبهم كما يخلص للراهن رهنه بأداء الحق».

ثم يتحدث - سبحانه - عن أصحاب اليمين فيخبر عنهم بأنهم ﴿في جنات يتساءلون * عن المجرمين * ما سلككم في سقر﴾ أي أنهم منعمون في الجنة، وهم في نعيمهم ينظرون من عليائها إلى أهل النار فيعرفونهم فيسألونهم، أو يسأل بعضهم بعضاً عن المجرمين قائلين : فيم كان دخولكم النار؟ فيجيبون : ﴿لم نك من المصلين.. إلخ﴾.

شاهد هذه المواضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿رهينة -٣٨-﴾ وعلى قوله: ﴿عن

---

(١) الكشاف: ٤/١٨٦، وانظر معه: مفاتيح الغيب: ٣٠/١٨٥، والجامع لأحكام القرآن : ١٩/٨٤، وإرشاد العقل السليم: ٥/٢١١.

المجرمين -٤١-﴾ في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط. مصحف ليبيا ، وعلى قوله : ﴿يتساءلون -٤٠-﴾ في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، و في ط. مصحف ليبيا ، وعلى قوله: ﴿ماسلككم ٤٢﴾ في ط. مصحف ليبيا فقط.

والقراء يقولون بمنع الوقف على هذه المواضع، فيقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[١] : «﴿اليمين -٣٩- ط[٢] ﴾ على تقدير: هم في جنات يتساءلون فيها، ولو وقف على ﴿جنات﴾ ٤٠ لايحتاج إلى حذفين» .. ولعل السجاوندي لم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿رهينة ٣٨﴾، وعلى قوله: ﴿يتساءلون ٤٠﴾ وعلى قوله: ﴿المجرمين ٤١﴾ ، وعلى قوله: ﴿ماسلككم ٤٢﴾ ليلفتنا إلى المنع.

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٣] : «﴿أو يتأخر ٣٧﴾ حسن، ﴿إلا أصحاب اليمين -٣٩-﴾ تام، ويبتدئ ﴿في جنات﴾ أي هم في جنات، ﴿في سقر -٤٢-﴾ كاف».

ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿رهينة ٣٨﴾ ولا على قوله: ﴿يتساءلون ٤٠﴾، ولا على قوله: ﴿المجرمين ٤١﴾ ولا على قوله: ﴿ماسلككم ٤٢﴾، وهذا يدل على المنع.

ويقول الأشموني[٤] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - :

---

(١) علل الوقوف: ٣/١٠٦٤.

(٢) ط: أي مطلق: وهو ما يحسن الابتداء بما بعده [علل الوقوف: ١/١١٦].

(٣) المقصد: ٤٠٩.

(٤) منار الهدى: ٤٠٩.

«﴿رهينة ٣٨﴾ الأولى وصله بما بعده ﴿أصحاب اليمين ٣٩﴾ تام ورأس آية أيضاً، ثم تبتدئ: ﴿في جنات﴾ أي هم في جنات فالاستثناء متصل؛ إذ المراد بهم المسلمون المخلصون، أو منقطع والمراد بهم الأطفال أو الملائكة ﴿عن المجرمين ٤١﴾ حسن، ﴿في سقر ٤٢﴾ أحسن مما قبله».

ومن كلام القراء يتبين لنا منع الوقف على قوله: ﴿رهينة﴾ لأن ما بعده أداة استثناء فالكلام قائم على الاتصال، وعلى قوله: ﴿يتساءلون ٤٠﴾؛ لأن ما بعده جار ومجرور متعلق به، وفي السؤال معنى القول، وقوله: ﴿ماسلككم﴾ هو مقول القول، ولايوقف على القول دون مقوله.

هذا، ويقول ابن النحاس (٣٣٨هـ)(١) : «﴿إلا أصحاب اليمين ٣٩﴾ نصب على الاستثناء، وقد صح عن رجلين من أصحاب النبي ﷺ أنه يراد بأصحاب اليمين ههنا الملائكة والأطفال، ويدل على هذا أن بعده ﴿يتساءلون -٤٠- عن المجرمين -٤١- ما سلككم في سقر -٤٢-﴾ فهذا كلام من لم يعمل خطيئة».

وقول ابن النحاس هذا يدلنا على أن منع الوقف على قوله: ﴿رهينة﴾ علته الاستثناء الذي بعده لأنه يدل على اتصال المعنى، كما يدلُّنا قوله ﴿أيضاً﴾ على أن : ﴿يتساءلون عن المجرمين * ما سلككم في سقر﴾ كلام متصل صادر عن من لم يعمل خطيئة، وهذا يدل على أنه كلام الملائكة أو أطفال المسلمين، فهو صادر عن مصدر واحد، ولعل ابن النحاس قد استقى كلامه هذا من قول الفراء السابق، وهو فهم حسن يتسق مع المعنى ولايتعارض معه.

---

(١) إعراب القرآن: ٥/ ٧٣.

وبناءً على قولهما يكون : ﴿يتساءلون .. إلى .. سقر﴾ قول ومقوله، ولايوقف على القول دون مقوله.

يقول أبو السعود (٩٨٢هـ)[١] : «وقوله تعالى: ﴿ما سلككم في سقر﴾ مقدر بقول هو حال من فاعل ﴿يتساءلون﴾ أي يسألونهم قائلين: أي شيء أدخلكم فيها؟..».

هذا، والبلاغيون يزيدون منع الوقف على قوله: ﴿رهينة ٣٨﴾ وعلى قوله: ﴿يتساءلون ٤٠﴾ ، وعلى قوله: ﴿المجرمين ٤١﴾ وعلى قوله: ﴿ماسلككم ٤٢﴾ لما يأتي:

الموضع السادس عشر: ﴿رهينة﴾ منع الوقف عليه؛ لأن ما بعده أداة استثناء، وكما قلت من قبل كثيراً: إن أداة الاستثناء تجعل المستثنى منه والمستثنى كلاماً واحداً والكلام الواحد لايوقف أثناءه، وإلا فسد المعنى، وقد ذكرت من قبل كلام النيسابوري (٧٢٨هـ)[٢] الذي يفيد أن المستثنى منه مع المستثنى وأداته كالكلام الواحد، وأيضاً ما قاله الدكتور / تمام حسان[٣] والذي يفيد أن الاستثناء من علاقات الوصل التي تربط بين الجمل وإن كان ذلك على طريق السلب.

فمن يستمع إلى قارئ يقرأ: ﴿كل نفس بما كسبت رهينة﴾ ثم يقف ماذا يفهم؟ إنه يفهم أن كل نفس مرهونة بعملها وكسبها لايخرج عن هذا الإطلاق أحد، لكن الله أخرج صنفاً من هذا الإطلاق: هم أصحاب اليمين أخرجهم

---

(١) إرشاد العقل السليم: ٢١١/٥.

(٢) غرائب القرآن : ١٢١/١٥.

(٣) انظر: البيان في روائع القرآن : ٣٩٨/١، وانظر معه: ص ٦٨٨، ٦٨٩ من هذا البحث.

من هذا الحكم العام وخصهم بكرامة تميزهم عن كافة الناس، لذا كان وصل الكلام أولى؛ ليتم المعنى المراد ﴿كل نفس بما كسبت رهينة إلا أصحاب اليمين﴾.

أما الموضع السابع عشر : ﴿يتساءلون ٤٠﴾ والثامن عشر: ﴿عن المجرمين ٤١﴾، والتاسع عشر : ﴿ماسلككم ٤٢﴾ فإن السياق يدل على أن هذا قول قاله أصحاب اليمين عن المجرمين متسائلين: أي شيء أدخلكم سقر؟ فهذا قول: ﴿يتساءلون﴾ وما بعده مقول ولايوقف على القول دون مقوله. يقول الزركشي (٧٩٤هـ)[١] : «وجميع ما في القرآن من القول لايجوز الوقف عليه؛ لأن ما بعده حكاية القول قاله الجويني في تفسيره».

ويقول - أيضاً - [٢] : «.. وما يكون داخلاً في القول لايتم الوقف دونه». ففي قوله: ﴿يتساءلون﴾ معنى القول، وقوله: ﴿عن المجرمين﴾ جار ومجرور متعلق بـ ﴿يتساءلون﴾، ولايفصل بين الجار والمجرور وبين ما تعلق به، وقد تكرر من قبل[٣] مثل هذا الموضع كثيراً.

﴿ماسلككم في سقر﴾ هو مقول القول؛ ولكي يتم المعنى لابد أن يقدم القول ومقوله بدون فصل. يقول أبو السعود (٩٨٢هـ)[٤] : «وقوله تعالى: ﴿ماسلككم في سقر﴾ مقدر بقول هو حال من فاعل ﴿يتساءلون﴾ أي يسألونهم قائلين: أي شيء أدخلكم فيها؟».

---

(١) البرهان: ١/ ٣٥٨.

(٢) السابق: ١/ ٣٦١.

(٣) انظر: ص ٤٦٩، ٤٧٠ من هذا البحث.

(٤) إرشاد العقل السليم: ٥/ ٢١١.

الموضع العشرون :

﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ۝ وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ۝ وَقَالَ ٱلْإِنسَٰنُ مَا لَهَا ۝ يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ۝ بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا ۝ يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ ٱلنَّاسُ أَشْتَاتًا لِّيُرَوْا۟ أَعْمَٰلَهُمْ ۝ ﴾ [الآيات من ١-٥ من سورة الزلزلة].

إضاءة :

هذه الآيات قد افتُتحت بها سورة (الزلزلة) وهي من السور التي ورد في فضلها من الأحاديث ما يدل على منزلتها عند الله تعالى فقد روى الترمذي[١] بسنده إلى أنس بن مالك - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال: «من قرأ ﴿إذا زلزلت﴾ عدلت له بنصف القرآن .. الحديث».

ومعنى: ﴿زلزلت﴾ «حركت من أصلها»[٢] أي تُحركت تحركُاً عنيفاً. ﴿وأخرجت الأرض أثقالها﴾ «قال ابن عباس ومجاهد: ﴿أثقالها﴾: موتاها تخرجهم في النفخة الثانية .. وقيل: ﴿أثقالها﴾ كنوزها»[٣] .

﴿وقال الإنسان مالها﴾ أي عندما تقع الزلزلة، وما يصحبها من هول وفزع يقول كل إنسان يرى ذلك: ﴿مالها﴾ أي ماالذي جعلها تحرك هذه الحركة العنيفة وتخرج أثقالها.

يقول القرطبي (٦٧١هـ)[٤] : «... وقيل: أراد كل إنسان يشاهد ذلك

---

(١) أخرجه الترمذي في كتاب فضائل القرآن: ٢/ ١٦٥، ١٦٦ رقم : ٢٨٩٣، وزا لسيوطي في الدر: ٦/ ٣٧٩ من رواية الترمذي وابن مردوية والبيهقي عن أنس.

(٢) الجامع لأحكام القرآن: ٢٠/ ١٤٦.

(٣) السابق: ٢٠/ ١٤٧.

(٤) نفس الموضع : ٢٠/ ١٤٧.

عند قيام الساعة في النفخة الأولى: من مؤمن وكافر . . .».

﴿يومئذ تحدث أخبارها - بأن ربك أوحى لها﴾ جواب الشرط - إذا- هو: ﴿يومئذ تحدث أخبارها .. إلخ﴾ يعنى : عندما تحدث الزلزلة وتخرج الأرض أثقالها، ويحدث للإنسان مايحدث من الهول والفزع يقول: ﴿مالها﴾ عندئذ يُنطق الله الأرض فتجيب محدثة بأخبارها بسبب أن الله أوحى لها أي أمرها فاستجابت لأمره - يقول القرطبي (٦٧١هـ)[١] : «. . . في الترمذي عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قرأ رسول الله ﷺ هذه الآية: ﴿يومئذ تحدث أخبارها﴾ قال : «أتدرون ما أخبارها؟ قالوا : الله ورسوله أعلم قال: فإن أخبارها أن تشهد على كل عبد أو أمة بما عمل على ظهرها تقول: عمل يوم كذا: كذا وكذا قال: فهذه أخبارها»[٢] قال: هذا حديث حسن صحيح».

فمعنى التحديث بأخبارها: أنها تشهد يوم القيامة على كل إنسان بما عمل على ظهرها فتقول: يوم كذا، عمل كذا وكذا يُنطقها الله فتنطق وتشهد، وما ذلك على الله بعزيز فهو على كل شيء قدير.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿أخبارها -٤-﴾ في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط. مصحف ليبيا .

---

(١) السابق: ٢٠/١٤٨.

(٢) أخرجه الترمذي في كتاب التفسير: ٤٤٦/٥، ٤٤٧ رقم : ٣٣٥٣ وابن كثير في تفسيره: ٥٣٩/٤ من رواية أحمد والترمذي والنسائي.

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا : فالإمام الداني (٤٤٤هـ)[١] يقول «﴿أوحى لها -٥-﴾ تام، أي أوحى إليها». ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿أخبارها -٤-﴾ وهذا يدل على المنع.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[٢] : «﴿أخبارها -٤- ﴾ لتعلق الجار». يعني لتعلق ﴿بأن ربك﴾ بقوله: ﴿تحدث﴾.

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٣] : «﴿أوحى لها﴾ تام». ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿أخبارها -٤-﴾ وهذا يدل على المنع.

ويقول الأشموني[٤] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «... ولايوقف على ﴿أخبارها﴾؛ لأن ما بعده متعلق بما قبلها أي ﴿تحدث﴾ بأخبارها بوحي الله إليها».

ومن كلام القراء يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿أخبارها -٤-﴾ لأن ما بعده متعلق بما قبله - أي بالفعل ﴿تحدث﴾ - والوقف يؤدى إلى الفصل بين العامل وبين معموله، وذلك ممنوع - كما سيتضح بعد - .

هذا، ويقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[٥] : «فإن قلت: بم تعلقت الباء في قوله: ﴿بأن ربك﴾؟ قلت: بـ ﴿تحدث﴾ معناها: تحدث أخبارها بسبب إيحاء

---

(١) المكتفى: ٦٢٦.

(٢) علل الوقوف : ٣/١١٤٩.

(٣) المقصد: ٤٣٢.

(٤) منار الهدى: ٤٣٢.

(٥) الكشاف: ٤/٢٧٦، وانظر معه: معانى القرآن للفراء: ٣/٢٨٣.

ربك لها وأمره إياها بالتحديث. ويجوز أن يكون المعنى: يومئذ تحدث بتحديث أن ربك أوحى لها أخبارها على أن تحديثها بأن ربك أوحى لها تحديث بأخبارها كما تقول: نصحتني كل نصيحة بأن نصحتني في الدين. ويجوز أن يكون ﴿بأن ربك﴾ بدلاً من ﴿أخبارها﴾ كأنه قيل: يومئذ تحدث بأخبارها بأن ربك أوحى لها؛ لأنك تقول: حدثته كذا، وحدثته بكذا».

ويقول العكبري (٦١٦هـ)[1] : «﴿بأن ربك﴾ الباء تتعلق بـ ﴿تحدث﴾ أي تحدث الأرض بما أوحى إليها، وقيل: هي زائدة و﴿أنَّ﴾ بدل من ﴿أخبارها﴾».

ويقول أبو حيان (٧٤٥هـ)[2] : «﴿بأن ربك أوحى لها﴾ أي بسبب إيحاء الله فالباء متعلقة بـ ﴿تحدث﴾».

ومن كلام النحاة يتبين لنا السر في منع الوقف على قوله: ﴿أخبارها﴾ لأن ما بعده - وهو : ﴿بأن ربك﴾ متعلق بـ ﴿تحدث﴾، والمعنى : تحدث أخبارها بسبب إيحاء ربك لها وأمره إياها بالتحديث. أو يكون قوله: ﴿بأن ربك﴾ بدلاً من ﴿أخبارها﴾ كأنه قيل: يومئذ تحدث بأخبارها بأن ربك أوحى لها؛ لأنك تقول: حدثته كذا، وحدثته بكذا، وعلى هذا فالمنع للبدلية، أي لأن ما بعد ﴿أخبارها﴾ بدل منها ولايفصل بين البدل والمبدل منه بفاصل وإلا فسد المعنى.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿أخبارها﴾ لتعلق ما

---

(١) التبيان: ٢/١٢٩٩.

(٢) البحر المحيط: ١٠/٥٢٢، وانظر معه: روح المعاني: ٣٠/٣٧٦، والتحرير والتنوير: ٣٠/٤٩٢.

بعدها بالفعل ﴿تحدث﴾، والباء للسببية، أي تحدث أخبارها بسبب أن الله أمرها أن تحدث أخبارها، وعلى هذا فالوقف على أخبارها يؤدى إلى الفصل بين الفعل وبين ما تعلق به، وقد ذكرت من قبل رأي عبد القاهر (٤٧١هـ)[١] في قضية اتصال العامل بمعموله سواء كان ذلك المعمول مفعولاً به أو ظرفاً ونحوهما مما يأتى بعد تمام الجملة، وأنه لايمكن فصله - أي ذلك المعمول - عن الجملة وأن يعتد به كلاماً على حدته. وعلى هذا يمنع الوقف؛ لأنه يؤدى إلى الفصل بين الفعل وبين ماتعلق به.

وكذلك يمنع الوقف على قوله : ﴿أخبارها﴾ إن قلنا: إن ما بعده - ﴿بأن ربك﴾ - بدل منه؛ لأنه يؤدى - أي الوقف عليه - إلى الفصل بين البدل وبين المبدل منه وذلك ممنوع؛ لأن البدل هو: التابع المقصود بالحكم بلا واسطة كما يقول النحاة ولذا يقول الزركشي (٧٩٤هـ)[٢] : «والحاصل أن كل شيء كان تعلقه بما قبله كتعلق البدل بالمبدل منه أو أقوى لايجوز الوقف عليه». وذلك لأن البدل هو الأهم في الكلام إذ هو المقصود بالحكم المعنوى والإعرابي.

يقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[٣] : «... وانتصب ﴿أخبارها﴾ على نزع الخافض، وهو باء تعدية فعل ﴿تحدث﴾، وقوله: ﴿بأن ربك أوحى لها﴾ يجوز أن يتعلق بفعل ﴿تحدث﴾ والباء للسببية، أي تحدث أخبارها بسبب أن الله أمرها أن تحدث أخبارها، ويجوز أن يكون بدلاً من ﴿أخبارها﴾، وأظهرت الباء في البدل، لتوكيد تعدية فعل ﴿تحدث﴾ إليه».

---

(١) انظر: دلائل الإعجاز: ٢٤٤.

(٢) البرهان: ١/ ٣٥٥.

(٣) التحرير والتنوير: ٣٠/ ٤٩٢.

الموضع الحادى والعشرون :

الموضع الثاني والعشرون :

الموضع الثالث والعشرون:

﴿ ٱلْقَارِعَةُ ۝ مَا ٱلْقَارِعَةُ ۝ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْقَارِعَةُ ۝ يَوْمَ يَكُونُ ٱلنَّاسُ كَٱلْفَرَاشِ ٱلْمَبْثُوثِ ۝ وَتَكُونُ ٱلْجِبَالُ كَٱلْعِهْنِ ٱلْمَنفُوشِ ۝ فَأَمَّا مَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ ۝ فَهُوَ فِى عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ۝ وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ ۝ فَأُمُّهُۥ هَاوِيَةٌ ۝ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا هِيَهْ ۝ نَارٌ حَامِيَةٌۢ ۝﴾ [سورة القارعة].

إضاءة :

هذه سورة القارعة وهي تتحدث عن بعض أحوال يوم القيامة وقد افتتحت بهذا اللفظ : ﴿القارعة﴾ ؛ لتلقى الرعب والخوف في نفوس السامعين، ومعنى القارعة «الحادثة العظيمة وجمهور المفسرين على أن هذه الحادثة هي الحشر، فجعلوا القارعة من أسماء يوم القيامة، وقيل: أريد بها صيحة النفخة في الصور»[1] .

فهي التي تقرع الناس أي تفزعهم بأهوالها وأحوالها المخيفة «وإعادة لفظ ﴿القارعة﴾ إظهار في مقام الإضمار عدل عن أن يقال: القارعة ماهية؛ لما في لفظ القارعة من التهويل والترويع»[2].

﴿وما أدراك ما القارعة﴾ أي: أي شيء أعلمك حقيقة القارعة؟ ﴿يوم

(١) التحرير والتنوير: ٣٠/ ٥١٠، وانظر معه: الجامع لأحكام القرآن : ٢٠/ ١٦٤.

(٢) السابق: نفس الموضع .

يكون الناس كالفراش المبثوث * وتكون الجبال كالعهن المنفوش﴾ إن القارعة تحدث ﴿يوم يكون الناس كالفراش المبثوث﴾ . يقول الفراء (٢٠٧هـ)[١] : «كغوغاء الجراد يركب بعضه بعضاً، كذلك الناس يومئذ يجول بعضهم في بعض.» . أي إن من صفات الناس في هذا اليوم - يوم الحشر - أنهم يخرجون من قبورهم إلى أرض المحشر ﴿كأنهم جراد منتشر﴾[٢] أو كأنهم الفراش المتفرق على وجه الأرض، وهذا يدل على ما هم فيه من فزع وهول وحيرة، وفي هذا اليوم تتبدل الأرض غير الأرض والسموات، ومن هذا التبدل: ﴿وتكون الجبال كالعهن المنفوش﴾ «والعهن: الصوف وقيل: يختص بالمصبوغ الأحمر أو ذي الألوان. . والمنفوش: المفرق بعض أجزائه عن بعض ليغزل أو تحشى به الحشايا»[٣] أي ومن دلائل التبديل في هذا اليوم أن الجبال الشامخات تصير كالصوف المتفرق بعضه عن بعض، ليتطاير في الهواء أجزاءً متناثرة.

ثم تصف الآيات أحوال الناس ومآلهم في هذا اليوم، فهم فريقان: فريق في الجنة وفريق في السعير ﴿فأما من ثقلت موازينه فهو في عيشة راضية * وأما من خفت موازينة * فأمه هاوية * وما أدراك ماهية * نار حامية﴾ ففي هذا اليوم يوضع الميزان؛ لتوزن أعمال الناس ﴿فمن ثقلت موازينة * فهو في عيشة راضية﴾ يقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[٤] «وقد ورد ذكر الميزان للأعمال يوم القيامة كثيراً في القرآن. قال ابن العربي في العواصم: لم يرد حديث

---

(١) معاني القرآن: ٣/ ٢٨٦.

(٢) من الآية: ٧ سورة القمر.

(٣) التحرير والتنوير: ٣٠/ ٥١٢.

(٤) السابق: ٣٠/ ٥١٣.

صحيح في الميزان. والمقصود عدم فوات شيء من الأعمال. والله قادر على أن يجعل ذلك يوم القيامة بآلة أو بعمل الملائكة أو نحو ذلك».

أي: أن فريق الجنة هم الذين تثقل موازينهم، لأن الأعمال الصالحة والأقوال الصادقة - كذكر الله من تهليل وتحميد وتكبير - لايثقل معها شيء، أما الأعمال الخبيثة والأقوال الخاطئة كالكذب وشهادة الزور وغيرها فهي طائشة خفيفة، وإن أصحابها هم أهل النار وجعل النار لهم بمثابة الأم التي تضم وليدها إليها، فهي تجمعهم في بطنها، وهاتان صورتان متقابلتان: صورة أهل الجنة الراضين بعيشتهم. يقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[١] : «وصف الحياة بـ ﴿راضية﴾ مجاز عقلي؛ لأن الراضي صاحبها راض بها فوصفت به العيشة لأنها سبب الرضا أو زمان الرضا».

وصورة أهل النار: الذين خفت موازينهم فأصبحت النار ملاذاً ومأوى لهم، كما يأوى الولد إلى حضن أمه أو كما تأنس الأم بابنها، فكذلك النار لهم، وياله من هول ويالها من دار عقاب وعذاب.

شاهد هذه المواضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿القارعة -١-﴾ وعلى قوله: ﴿موازينه -٦-، -٨-﴾ في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف ليبيا .

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا : فالإمام الداني (٤٤٤هـ)[٢] يقول:

---

(١) التحرير والتنوير: ٣٠/ ٥١٤.

(٢) المكتفى: ٦٢٧.

«﴿وما أدراك ما القـارعة -٣-﴾ تام، ومثله: ﴿.. كالعـهن المنفوش -٥-﴾، ﴿في عيشة راضية -٧-﴾ كاف، ومثله: ﴿فأمه هاوية -٩-﴾». ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قـوله: ﴿القارعـة -١-﴾ ولا على قوله: ﴿مـوازينه ٦، ٨﴾ وهذا يدل على المنع.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[١] : «﴿ما القارعة -٢-ج﴾ لتـمام المبتدأ بالخبر، ولاتصال المبالغة في التعظيم بالمعظَّم». ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قـوله: ﴿القارعـة -١-﴾ ولا على قـوله: ﴿مـوازينه ٦، ٨﴾ وهذا يدل على المنع.

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٢] : «﴿وما أدراك ما القـارعة -٣-﴾ كافٍ وقال أبو عمرو كأبي حاتم: تام، ﴿كـالعهن المنفوش -٥-﴾ كافٍ، ﴿راضية -٧-﴾ صالح، وكذا ﴿هاوية -٩-﴾.

ولم يذكر وقـفاً من أي نوع على المواضع السابـقة وهذا يدل على المنع، وبمثل قوله: قال الأشموني[٣] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - .

ومن كلام القـراء يتضح لنا منع الوقف على هـذه المواضع المذكورة لأن الوقف على الأول يؤدى إلى الفصل بين المبتدأ والخبر وعلى الموضعين الآخرين يؤدى إلى الفصل بين الشرط وجوابه وذلك ممنوع.

هذا، ويقول ابـن الأنباري (٥٧٧هـ)[٤] : «﴿القارعـة﴾ مبتـدأ و﴿ما﴾

(١) علل الوقوف: ٣/١١٥٢.

(٢) المقصد: ٤٣٣.

(٣) منار الهدى: ٤٣٣.

(٤) البيان: ٢/ ٥٣٠.

مبتـدأ ثان، وما بعده خبره وكـان حكمه أن يقال: القارعـة ماهي؟ إلا أنه أقام المظهر مقام المضمر للتعظيم والتفخيم».

وبمثل قوله قال الزمخشري (٥٣٨هـ)[١] ، أما أبو السعود (٩٨٢هـ)[٢] فإنه يقول: «﴿ما القارعة﴾ على أن ﴿ما﴾ الاستفهـامية خبر و﴿القارعة﴾ مبتدأ لا بالعكس؛ لما مر غيـر مرة من أن محط الفائدة هو الخبـر لا المبتدأ، ولاريب في أن مدار إفادة الهول والفخامـة ههنا هو كلمة ﴿ما﴾ لا ﴿القارعة﴾ أي: أي شيء عجيب هي؟ في الفـخامة والفظاعة، وقد وضع الظاهر موضع ا لـضمير تأكيداً للتهويل».

وبناءً على ما سـبق فإن ﴿القـارعة﴾ الأولى مبـتدأ باتفاق وقـوله: ﴿ما القارعة﴾ جـملة مكونة من مبتدأ وخـبر، وهذه الجملة هي خبـر المبتدأ الأول، و﴿ما﴾ عند أكثر النحاة استفهاميـة مبتدأ و﴿القارعة﴾ خبرها، ولكن أبا الـسعود يرى أن ﴿ما﴾ استـفهاميـة خبر مقدم و﴿القـارعة﴾ مبتدأ مـؤخر. وعلى هذين المذهبين فإن الوقف ممنوع على قوله: ﴿القارعة -١-﴾؛ لأن الخبر لم يأت بعد وهو قوله: ﴿ما القـارعة -٢-﴾ وهذا ما يفهم من كـلام النحاة ولا يُفصل بين المبتدأ وخبره؛ لأن الخبر هو محط الفائدة كما ذكرنا من قبل كثيراً[٣] .

أما الموضعـان الآخران: ﴿موازينه ٦ ، ٨﴾ - فإن الوقف ممنوع عليـهما؛ لأن الوقف يؤدى إلى الفصل بين الشرط وجوابه وذلك ممنوع.

---

(١) الكشاف: ١٤٩/٤.

(٢) إرشاد العقل السليم: ٥/ ٢٨١.

(٣) انظر : ص ٢٩٤ من هذا البحث.

يقول ابن الأنباري (٥٧٧هـ)[١] : «قوله تعالى: ﴿فهو في عيشة راضية -٧-﴾ الفاء جواب ﴿أما﴾ لما فيها من معنى الشرط و﴿هو﴾ مبتدأ و﴿في عيشة﴾ ظرف في موضع رفع؛ لأنه خبر المبتدأ، وفيه ضمير مرفوع بالظرف، و﴿راضية﴾ أي مرضى بها».

وعلى هذا فإن أسلوب الشرط في الموضعين مكون من : ﴿أمَّا﴾ وهي أداة شرط وتفصيل، ﴿من ثقلت موازينه﴾ وقوله: ﴿من خفت موازينه﴾ كل منهما جملة الشرط، وقوله: ﴿فهو في عيشة راضية﴾ جملة جواب الشرط للأول، وقوله: ﴿فأمه هاوية﴾ جملة جواب الشرط للثاني. وعلى هذا فإن الوقف على الشرط في الموضعين: ﴿موازينه ٦، ٨﴾ - يؤدى إلى الفصل بين الشرط وجوابه وذلك ممنوع.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿القارعة -١-﴾ وعلى قوله: ﴿موازينه -٦، ٨﴾؛ لأن الوقف على الأول يؤدى إلى الفصل بين المبتدأ وخبره، وذلك ممنوع؛ لأن الخبر هو ركن الإسناد الذي لايتم المعنى إلا به، إذ هو محط الفائدة، وقد ذكرت من قبل رأي عبد القاهر (٤٧١هـ)[٢] في قضية الإتيان بالخبر، واهمية ذلك في تقديم المعنى تاماً.

أما الوقف على الأخيرين : ﴿موازينه ٦، ٨﴾ - فإنه ممنوع لأنه يؤدى إلى الفصل بين الشرط وجوابه، والشرط وجوابه بمثابة جملة واحدة والجملة الواحدة لايوقف أثناءها. يقول الألوسي (١٢٧٠هـ)[٣] : «وا لشرط وما في

(١) البيان: ٢/ ٥٣٠.

(٢) انظر : دلائل الإعجاز: ٢١٢، ٥٤٢، وانظر معه: الإيضاح للقزويني ١٩٨.

(٣) روح المعاني: ١٥/٤٠٣.

معناه يفيد توقف وجود الجزاء على ما في حيزه، فيفيد عدمه عند عدمه».

فهذا القول يفيد أن الجزاء مترتب على الشرط أي أن كلاً منهما مترتب على الآخر وجوداً وعدماً، وهذا يؤكد العلاقة بينهما وتلازم كل منهما للآخر، ومن ثم يمنع الفصل بينهما، وهذه الرابطة التي تربط الجزاء بالشرط يسميها البلاغيون[1] : (رابطة السببية). وقد ذكرت من قبل[2] رأي عبد القاهر (٤٧١هـ)[3] في قضية اتصال الجزاء بالشرط، وأن الجملتين بأداة الشرط صارتا جملة واحدة، أو كالكلمة الواحدة والكلمة الواحدة لايوقف أثناءها ؛ لذا مُنع الوقف هنا.

* * *

---

(١) انظر : مقال أ. د/ عبد العظيم المطعني في مجلة منبر الإسلام السنة : ٦٠ العدد: ٥ جمادى الآخرة ١٤٢٢هـ يوليو / أغسطس ٢٠٠١ ص ١٣.

(٢) انظر: ص ٥٣٨، ٥٣٩ من هذا البحث.

(٣) انظر: أسرار البلاغة: ١١١، وانظر معه : بدائع الفوائد لابن القيم: ١/ ٤٤.

سمات جامعة بين مواضع هذا الفصل

هذا الفصل قد اشتمل على ثلاثة وعشرين موضعاً اتفقت في العنوان العام: (من الإخبار بالغيب في القرآن الكريم) ثم توزعت على هذه المجموعات الآتية :

- المجموعة الأولى: وتشتمل على ستة مواضع اتفقت في علة منع الوقف - حيث إن الوقف على أيٍّ منها يؤدى إلى الفصل بين الجار والمجرور وبين ما تعلق به - وهي:

١- الموضع الأول: (آية : ٢ الروم).

٢- الموضع الثاني: (آية: ٣ الروم).

٣- الموضع الثالث: (آية: ٤ الروم).

٤- الموضع الخامس : (آية: ٢٦ يس).

٥- الموضع السادس: (آية ٦٠ الواقعة).

٦- الموضع العشرون: (آية ٤ الزلزلة).

ففي المواضع الثلاثة الأولى حديث عن غيب خاص بنصر الروم على الفُرس بعد أن غلبهم الفرس، وقد حدد القرآن الكريم المدة التي سيحدث فيها نصر الروم على الفرس، وقد صدق القرآن الكريم فيما أخبر به.

أما الموضع الخامس: فهو حديث على لسان ذلك الرجل المؤمن الذي شهد بصدق رسل سيدنا عيسى - عليه السلام - فقتله الكفار. عندئذ رأي كرامة الله له في الجنة فقال: ﴿ياليت قومي يعلمون * بما غفر لي ربي . . .﴾.

وفي الموضع السادس: إخبار من الله تعالى بأنه هو الذي حدد الآجال لنا وقت نفخ الروح في الجنين في بطن أمه، ولايوجد من يفتات على الله في شيء، فهو لايسبقه أحد وهو قادر على أن يذهبنا ويأتي بآخرين مكاننا أشباهنا، وهو قادر - أيضاً - أن ينشئنا فيما لانعلم من الأطوار المختلفة، فمن قدر على هذا كله لايعجز عن إعادتنا للبعث والحساب في الآخرة.

وفي الموضع العشرين: حديث عن الأرض عندما تقع الزلزلة في الآخرة بعد النفخة الثانية، وتخرج الأرض الموتى من بطنها ويساقون إلى الحساب تشهد الأرض على كل إنسان بما عمل على ظهرها.

وقد اتفقت هذه المواضع في حرف الجر المتعلق بما قبله في الموضع الأول والثاني؛ حيث جاء (في) الذي يفيد الظرفية؛ لأن الحديث عن أحداث تاريخية تقع في زمن معين فناسب ذلك أن يكون (في).

وجاء حرف الجر (الباء) في الموضع الثالث، والخامس، والعشرين لمناسبته للفرح في الثالث، وللعلم في الخامس، وللتحديث بالأخبار في الموضع العشرين.

وجاء الحرف (على) في موضع واحد - هو السادس - لأن المقام يفيد الاستعلاء والتمكن والقدرة، وذلك يناسب (على).

أما المجموعة الثانية: فإنها تشتمل على ستة مواضع - أيضاً - وقد اتفقت في علة منع الوقف - حيث إن الوقف على أيٍّ منها يؤدى إلى الفصل بين الشرط وجوابه - وهي:

١- الموضع الثامن: (آية : ٨٨ الواقعة).

٢- الموضع التاسع: (آية: ٩٠ الواقعة).

٣- الموضع العاشر: (آية ٩٢ الواقعة).

٤- الموضع الثاني والعشرون: (آية ٦ القارعة).

٥- الموضع الثالث والعشرون: (آية ٨ القارعة).

٦- الموضع الخامس عشر: (آية ٨ المدثر).

فهذه المواضع الخمسة قد اتفقت في أداة الشرط؛ حيث جاءت كلها مسبوقة بـ (أمَّا)، أما الموضع السادس - وهو الموضع الخامس عشر - فقد جاء مسبوقاً بـ (إذا).

وقد اتفقت المواضع الثلاثة: الموضع الثامن، والتاسع والعاشر - في أنها حديث عن غيب خاص بالمحتضر - أي الذي تحضره الوفاة - فهو إن كان من المقربين فجزاؤه روح وريحان. . وإن كان من أصحاب اليمين فجزاؤه سلام من أصحاب اليمين، وذلك دليل على أنه من أهل الجنة، وإن كان من المكذبين الضالين فجزاؤه نزل من حميم وتصليه جحيم.

وفي الموضعين: الثاني والعشرين والثالث والعشرين : حديث عن غيب خاص بمرحلة من مراحل الآخرة، وهي مرحلة وزن الأعمال: ﴿فمن ثقلت موازينه * فهو في عيشة راضية * وأما من خفت موازينه * فأمه هاوية. .﴾ أي في جهنم.

ويلاحظ أن المقام مقام التفصيل في المواضع السابقة؛ ولذلك جاء

الحديث بـ ﴿أمَّا﴾ التي تفيد الشرط والتفصيل، وجاء الجواب مقروناً فيها جميعاً بالفاء.

أما الموضع السادس: الموضع الخامس عشر - فقد جاءت أداة الشرط فيه (إذا) - التي تفيد تحقق وقوع مدخولها - لمناسبتها للمقام؛ حيث إن الحديث عن النفخة الثانية، عندما ينفخ إسرافيل في الصور النفخة الثانية؛ لتقوم الخلائق من قبورها لتساق إلى أرض المحشر، إذا حدث ذلك عسر الأمر على الكافرين.

والمجموعة الثالثة: وتشتمل على ثلاثة مواضع قد اتفقت في علة منع الوقف - حيث إن الوقف على أي منها يؤدى إلى الفصل بين القول ومقوله وذلك ممنوع - وهي:

١- الموضع السابع عشر: (آية: ٤٠ المدثر).

٢- الموضع الثامن عشر: (آية : ٤١ المدثر).

٣- الموضع التاسع عشر: (آية : ٤٢ المدثر).

ففي هذه المواضع الثلاثة تصوير لأصحاب اليمين، وهم في جنات يتساءلون أي يسأل بعضهم بعضاً سؤال تعجب وإنكار عن المجرمين وعن ما هم فيه، ثم يتجهون بالسؤال إلى المجرمين أنفسهم: ﴿ماسلككم في سقر﴾؟ فيجيبون : ﴿لم نك من المصلين .. إلخ﴾. فالسؤال قول ومابعده مقوله.

أما المجموعة الرابعة: فإنها تشتمل على موضعين هما :

١- الموضع الثاني عشر: (آية: ٢١ القلم).

٢- الموضع الثالث عشر: (آية: ٢٣ القلم).

وهذان الموضعان قد اتفقا في علة منع الوقف - حيث إن الوقف على أيٍّ منهما يؤدى إلى الفصل بين المفسَّر وتفسيره وذلك ممنوع - ففي هذين الموضعين تصوير لحال أصحاب الجنة الذين أقسموا ليصرمنها مصبحين ولايستثنون حق الفقراء فتنادوا مصبحين: ماذا كان ذلك النداء؟ ﴿أن أغدوا على حرثكم إن كنتم صارمين﴾ فانطلقوا مسرعين وهم يتسارُّون بهذا القول: ﴿أن لايدخلنها اليوم عليكم مسكين﴾ ولكن يد القدرة كانت أسبق وعوملوا بنقيض مقصودهم ﴿فطاف عليها طائف من ربك وهم نائمون * فأصبحت كالصريم﴾.

والمجموعة الخامسة: قد اشتملت على موضعين هما:

١- الموضع الرابع عشر: (آية ٢٦ الجن).

٢- الموضع السادس عشر: (آية: ٣٨ المدثر).

وقد اتفق هذان الموضعان في علة منع الوقف - حيث إن الوقف على أي منهما يؤدى إلى الفصل بين المستثنى منه والمستثنى وذلك ممنوع - ففي الموضع الرابع عشر: يخبرنا سبحانه أنه عالم الغيب الذي لايظهر على غيبة أحداً، والوقف هنا يفيد أن الله وحده عالم ا لغيب، ولايمكن لغيره أن يعلم شيئاً، لكن الله قد قضى أن يطلع على غيبه من اصطفى من رسله فالوصل هو الذي يؤدى هذا المعنى تاماً.

أما الموضع السادس عشر: فإن الله تعالى يخبرنا فيه عن غيب خاص

بالإنسان وكسبه من الأعمال، وأن كل إنسان مرهون - في الآخرة - بما كسبت يداه في الدنيا فقال: ﴿كل نفس بما كسبت رهينة﴾ فلو وقفنا على هذا لكان الحكم مطلقاً ينطبق على كل الناس، لكن الله أراد أن نخرج من هذا الحكم صنفاً من الناس اختارهم لحكمة يعلمها هو فقال: ﴿إلا أصحاب اليمين﴾؛ لذا لايتم المعنى إلا بذكر المستثنى.

أما بقية المواضع فسوف أعالجها - بإذن الله تعالى - مع السمات الفارقة لأنها مواضع مفردة لم تشترك مع غيرها في علة المنع.

* * *

سمات فارقة بين مواضع هذا الفصل

أما السمات الفارقة التي تميز بعض مواضع هذا الفصل عن بعض فإني أوجزها فيما يلي:

المجموعة الأولى: وتشتمل على ستة مواضع هي:

١- الموضع الأول: (آية : ٢ الروم).

٢- الموضع الثاني: (آية : ٣ الروم).

٣- الموضع الثالث: (آية : ٤ الروم).

٤- الموضع الخامس: (آية : ٢٦ يس).

٥- الموضع السادس: (آية : ٦٠ الواقعة).

٦- الموضع العشرون: (آية : ٤ الزلزلة).

وقد اتفقت هذه المواضع في العنوان العام لهذا الفصل ولكنها اختلفت في الموضوع الخاص ببعضها:

ففي الثلاثة الأولى: إخبار بغيب خاص بنصر الروم على الفرس في وقت محدد، وقد صدق القرآن الكريم فيما أخبر به.

وفي الموضع الخامس: إخبار بغيب خاص بذلك المؤمن الشهيد الذي قال الله على لسانه: ﴿ياليت قومي يعلمون * بما غفر لي ربي ..﴾.

وفي الموضع السادس: إخبار بغيب خاص عن قدرة الله تعالى على إحياء الموتى يوم القيامة وإخراجهم من قبورهم للحساب؛ لأنه فعل ما لمسناه

في الدنيا من خلق الجنين، والأطوار التي مر بها، وهو الذي قدر لكل نفس اجلاً لاتتجاوزه، وهو القادر على أن يذهبنا ويأت بخلق جديد بدلاً منا، وينشئنا فيما لانعلم من الهيئات والأشكال.

وفي الموضع العشرين: حديث عن غيب خاص بيوم الزلزلة عند النفخة الثانية يوم تخرج الأرض أثقالها من الموتى أو من الكنوز، وعندئذٍ تحدث الأرض بأخبارها، فتقول: فلان عمل على ظهري يوم كذا: كذا وكذا.

- كما اختلفت هذه المواضع بحسب اختلاف المقام، فمنها ما كان المقام فيها للغائب، ومنها ماكان المقام فيها للمتكلم.. إلخ وتبعاً لذلك تنوعت الضمائر لتناسب السياق، ومن هذا المنطلق جاءت المواضع الثلاثة الأولى في سياق الغائب، لأن الحديث عن الروم ونصرهم على الفرس، فكان المناسب أن تكون الضمائر للغائبين.

أما الموضع الخامس: فقد كان المقام للمتكلم فجاء الضمير مناسباً لذلك؛ لأن الشهيد لما رأى من الكرامة ما رأى أعلن بنفسه متحدثاً عن فضل الله عليه ودخوله الجنة.

وفي الموضع السادس: كان المقام للحوار والإقناع وإقامة الدليل على إمكان البعث بعد الموت؛ لذا ناسبه أن تكون الضمائر موزعة بين المتكلم المعظم نفسه وهو الله تعالى : ﴿نحن - قدرنا - نحن - بمسبوقين - نبدل - ننشئكم﴾ - وبين المخاطبين وهم الكفار بالبعث لإقناعهم به، لذا جاءت الضمائر : ﴿بينكم - أمثالكم - ننشئكم - فيما لاتعلمون﴾ - .

وفي الموضع العشرين: كان المقام للغائب؛ حيث تحدثت الآيات عن

زلزلة الأرض التي ستحدث بعد النفخة الثانية، وقد جاء الحديث عنها بلفظ الماضي؛ لتحقق الوقوع لأن الأمر بالنسبة لله تعالى: لايقع في دائرة الزمن؛ لذا قال تعالى: ﴿زلزلت - أخرجت الأرض - وقال الإنسان﴾ ثم تحدث عن الأرض بضمير الغائب ﴿تحدث أخبارها﴾.

أما المجموعة الثانية فإنها تشتمل على ستة مواضع هي:

١- الموضع الثامن: (آية : ٨٨ الواقعة).

٢- الموضع التاسع: (آية : ٩٠ الواقعة).

٣- الموضع العاشر: (آية : ٩٢ الواقعة).

٤- الموضع الثاني والعشرون : (آية : ٦ القارعة).

٥- الموضع الثالث والعشرون: (آية : ٨ القارعة).

٦- الموضع الخامس عشر: (آية : ٨ المدثر).

وقد اتفقت الخمسة الأولى من هذه المجموعة في علة منع الوقف - كما ذكرت من قبل - ولكن اختلفت في أن جاءت بعد ﴿أمَّا﴾ في الثلاثة الأولى - آيات الواقعة ﴿إنْ﴾ الشرطية، أما في موضعي سورة القارعة فقد جاء بعد ﴿أمَّا﴾ فيهما ﴿مَنْ﴾ الشرطية.

أما الموضع السادس: الخامس عشر - فقد جاءت أداة الشرط ﴿إذا﴾ التي تدل على تحقق وقوع ما بعدها، وبنى الفعل ﴿نُقِر﴾ لما لم يسم فاعله للعلم بالفاعل، وكان الجواب ﴿فذلك يومئذ يوم عسير﴾.

والمجموعة الثالثة: قد اشتملت على ثلاثة مواضع هي:

١- الموضع السابع عشر: (آية : ٤٠ المدثر).

٢- الموضع الثامن عشر: (آية: ٤١ المدثر).

٣- الموضع التاسع عشر: (آية: ٤٢ المدثر).

وقد اتفقت هذه المجموعة في علة منع الوقف، ولكن اختلفت في مجيء الفعل ﴿يتساءلون﴾ بصورة المضارع؛ ليفيد التجدد والحدوث ليصور الحدث، وهو حوار أصحاب اليمين وتساؤلهم عن المجرمين، وكأنه يرينا بأعيننا، ويُسمعنا بآذاننا حوارهم وتعجبهم وإنكارهم، ولايكون ذلك إلا من خلال الفعل المضارع ﴿يتساءلون﴾ الذي جاء به مخالفاً للسياق.

أما المجموعة الرابعة: فإنها تشتمل على موضعين هما:

١- الموضع الثاني عشر: (آية: ٢١ القلم).

٢- الموضع الثالث عشر: (آية: ٢٣ القلم).

وقد اتفق الموضعان في علة منع الوقف، ولكن اختلفا في مجيء المفسِّر فعلاً ماضياً - في الأول - ﴿فتنادوا﴾ وفي الثاني جاء فعلاً مضارعاً - يتخافتون -

كذلك اختلفا في أن جاء بعد ﴿أنْ﴾ التفسيرية - في الأول - بالفعل في صورة الأمر ﴿اغدوا﴾، وفي الثاني: جاء بالفعل في صورة المضارع المنفي بلا بعد ﴿أنْ﴾ التفسيرية - ﴿أن لايدخلنَّها﴾ -.

أما المجموعة الخامسة فقد اشتملت على موضعين هما:

١- الموضع الرابع عشر: (آية : ٢٦ الجن).

٢- الموضع السادس عشر: (آية : ٣٨ المدثر).

وقد اتفقا في علة منع الوقف، ولكن اختلفا في الموضوع الخاص بكل منهما فآية (الجن) تتحدث عن اختصاص الله تعالى بعلم الغيب وأنه لايطلع أحداً عليه إلا من ارتضاه من الرسل.

أما الموضع الآخر: فإنه حديث عن ارتهان كل نفس بما عملت في الدنيا يوم القيامة، وهذا عام في كل الناس إلا أصحاب اليمين، كذلك اختلفا في نوع المستثنى: ففي الأول: المستثنى هم الرسل المرتضين، أما في الثاني: فإن المستثنى هم أصحاب اليمين.

والمجموعة السادسة: تشتمل على أربعة مواضع هي:

١- الموضع الرابع: (آية: ١٩ الأحزاب).

٢- الموضع السابع: (آية: ٨٦ الواقعة).

٣- الموضع الحادي عشر: (آية : ١٢ الطلاق).

٤- الموضع الحادى والعشرون: (آية: ١ القارعة).

وقد اتفقت هذه المواضع في العنوان العام لهذا الفصل، ولكن ا ختلفت فيما يأتي:

أ - في الموضوع الخاص بكل منها :

ففي الموضع الرابع: حديث عن المنافقين وموقفهم يوم الخندق من النبى ﷺ ومن الأحزاب.

وفي الموضع السابع: حديث عن الإنسان وقت احتضاره وقد اجتمع حوله أهله؛ لينفعوه بشيء لكن أنَّى لهم ذلك.

وفي الموضع الحادى عشر: حديث عن الحكمة من خلق الله السموات سبعاً ومن الأرض مثلهن؛ ليقيم الدليل على قدرته المطلقة، وعلى إحاطته بكل شيء علماً.

أما الموضع الحادى والعشرون: فإنه حديث عن (القارعة) التي تقرع الناس بأهوالها وأحداثها المفزعة.

ب- في علة منع الوقف:

فقد اختلفت هذه المواضع في علة منع الوقف - حيث إن الوقف (في الرابع) على قوله: (حداد) يؤدى إلى الفصل بين الحال وصاحبها وذلك ممنوع، وفي الموضع السابع: منع الوقف على قوله: (مدينين)؛ لأن جواب (لولا) لم يأت بعد وفي الموضع الحادي عشر: منع الوقف على قوله: ﴿قدير﴾؛ لأن ما بعده معطوف على ما قبله، والمعطوف والمعطوف عليه كالشيء الواحد، وهما متلازمان كل منهما يطلب الآخر. وفي الموضع الحادى والعشرين: منع الوقف على قوله: ﴿القارعة﴾ لأن خبر هذا المبتدأ لم يأت بعد، وهو قوله: ﴿ما القارعة﴾ ولايتم المعنى إلا بالإتيان بالخبر - .

* * *

الباب الثالث

ما تفردت به بعض طبعات المصاحف الأربعة

* * *

الفصل الأول

من حديث القرآن عن الرسل

* * *

الموضع الأول:

﴿ قَالُوٓاْ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ فِي ٱلْمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ ۝ يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَٰحِرٍ عَلِيمٍ ﴾ [الآيتان: ١١١، ١١٢ الأعراف].

إضاءة:

هذا الموضع قد سبقت دراسة نظيره - وهو الموضع التاسع من الفصل الثالث من الباب الثاني من هذا البحث - وهو قوله تعالى: ﴿قالوا أرجه وأخاه وابعث في المدائن حاشرين ۙ (٣٦) يأتوك بكل سحّار عليم (٣٧) [الآيتان: ٣٦، ٣٧ الشعراء]. وقد ذكرت المعنى الإجمالي لهاتين الآيتين هناك ولا أرى محلاً للتكرار.

شاهد هذا الموضع:

هذا الموضع قد تفردت به ط. مصحف الأزهر الشريف من بين المصاحف الأربعة، فلم يرد في مصحف الملك بطبعاته الثلاث، ولا في ط. مصحف المدينة النبوية، ولا في ط. مصحف ليبيا، وإن كان الموضع الذي تمت دراسته[1] - نظير هذا الموضع - قد ورد في ط. مصحف الملك الثانية وما بعدها، وفي ط. مصحف الأزهر الشريف، وفي ط. مصحف ليبيا.

ويُفهم من هذا أن ما حدث بالنسبة للموضع الذي معنا كان بسبب السهو من اللجنة التي أشرفت على طبعات المصاحف المذكورة، وليس سقوطه منها؛ لأنه خالف القواعد المتبعة في منع الوقف.

---

(١) وهو الموضع التاسع من الفصل الثالث من الباب الثاني من هذا البحث [ص: ٤٨٣ وما بعدها].

وعلى هذا فإنه يطبق على هذا الموضع كل ما قلته في موضع الشعراء من حيث كلام القراء والنحاة والبلاغيين، فهذان الموضعان متطابقان في الموضوع الخاص بهما، و في الألفاظ - إلا في بعضها - وهذا ما دعاني أن أقف مع هذه الألفاظ التي اختلفت في هذين الموضعين - وهي ﴿أرسل﴾ في الأعراف، وقوله ﴿ابعث﴾ في الشعراء، وقوله : ﴿ساحر﴾ في الأعراف و﴿سحّار﴾ في الشعراء - فهل لهذا الاختلاف من سبب؟

يقول الكرماني (٥٠٥هـ تقريباً)[١] مجيباً: «قوله : ﴿وأرسل﴾ [١١١] وفي الشعراء: ﴿وابعث﴾ [٣٦]؛ لأن الإرسال يفيد معنى البعث، ويتضمن نوعاً من العلو؛ لأنه يكون من فوق فخصت في السورة به لما التبس؛ لِيُعلم أن المخاطب به فرعون دون غيره. قوله: ﴿بكل ساحر عليم﴾ [١١٢] وفي الشعراء: ﴿بكل سحّار عليم (٣٧)؛ لأنه راعي ما قبله في هذه السورة - الأعراف - وهو قوله: ﴿إن هذا لساحر عليم﴾ [١٠٩] وراعى في الشعراء : الإمام[٢] ؛ لأنه فيه ﴿بكل سحّار﴾ بالألف وقرئ[٣] في هذه السورة ﴿سحّار﴾ أيضاً طلباً للمبالغة وموافقة لما في الشعراء».

فتلخص من هذا أن المغايرة بين قوله: ﴿ارسل﴾ وقوله: ﴿ابعث﴾ وإن كان المعنى واحداً إلا أن الإرسال فيه معنى العلو وهو المناسب لفرعون من قبل أتباعه وأعوانه، والمغايرة بين قوله: ﴿ساحر عليم﴾ وقوله: ﴿سحّار عليم﴾؛

---

(١) البرهان في توجيه متشابه القرآن : ٦٦، ٦٧، وانظر معه: درة التنزيل وغرة التأويل للخطيب الإسكافي: ١٢٩، وبصائر ذوي التمييز: ٢١٧/١. وفتح الرحمن: ١١٩.

(٢) أي المصحف الإمام المعتمد في الرسم [حاشية ص ٢١٧ من الجزء الأول من بصائر ذوي التمييز].

(٣) هي قراءة حمزة والكسائي [السبعة لابن مجاهد: ٢٨٩].

لمناسبة الأول لما قبله؛ لأنهم قالوا: ﴿إن هذا لساحر عليم﴾[1] ، وفي الثاني جاء بقوله: ﴿سحّار﴾ قصداً للمبالغة؛ لأنه في سورة الشعراء فصَّل القول في قصَّة السحرة وأثر ذلك على ملأ فرعون وقومه وعلى سيدنا موسى - عليه السلام - والمؤمنين به؛ لذا ناسب أن يأتى بصيغة المبالغة.

ولكني أرى أن التعليل المناسب لهذه المغايرة بين اللفظين: ﴿أرسل﴾ ، ﴿وابعث﴾، وبين قوله: ﴿ساحر﴾، ﴿سحَّار﴾ أن سورة الأعراف هي الأسبق نزولاً؛ حيث إن ترتيبها في النزول - بين السور المكية - الثامنة والثلاثون[2] ، وسورة الشعراء السادسة والأربعون؛ ولأن الأعراف هي الأسبق نزولاً ولايزال فرعون في عزته ومجده ناسبه أن يقال : ﴿أرسل﴾ أما عندما زلزله الخوف من (العصا) ناسب أن يقال في الشعراء: ﴿وابعث﴾ ، كذلك في قوله: ﴿ساحر﴾ لمناسبة ما سبقه من قولهم ﴿إن هذا لساحر عليم [١٠٩]﴾، وايضاً اسبقية النزول يناسبها أن يأتى باللفظ بدون مبالغة، ثم لما لحق الخوف بفرعون وقومه وسحرته من (عصا) موسى - في الشعراء - ناسب أن يقال: ﴿بكل سحَّار عليم﴾ بصيغة المبالغة. والله أعلم.

الموضع الثاني:

﴿قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَهْدِيٓ إِلَى ٱلْحَقِّۚ قُلِ ٱللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّۗ أَفَمَن يَهْدِيٓ إِلَى ٱلْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ إِلَّآ أَن يُهْدَىٰۖ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ۝﴾ [آية : ٣٥ يونس].

---

(١) من الآية : ١٠٩ الأعراف.

(٢) بصائر ذوي التمييز : ١/٩٨.

إضاءة :

في هذه الآية يأمر الله تعالى نبيه ﷺ أن يسأل عُبَّاد الأصنام: سؤال إنكار وتوبيخ لهم في سياق مجموعة من الأسئلة بقصد حثهم على التفكير الحر والنظر في شأن العقيدة التي يجب عليهم أن يعتنقوها عن اقتناع صحيح بعيد عن التقليد ودفن الرءوس في الرمال ﴿هل من شركائكم من يهدى إلى الحق﴾؟ أي هل هذه الأصنام التي اتخذتموها آلهة من دون الله تهدى إلى الحق؟ ولما كان المشركون قد عميت قلوبهم، ولايُتوقع منهم الإجابة تولى الله تعالى الإجابة على لسان نبيه ﷺ فقال: ﴿قل الله يهدى للحق﴾ أي أن الهداية مقصورة على الله تعالى لاتتعداه إلى غيره، ثم يسأل الله تعالى سؤالاً مترتباً على جواب السؤال السابق - أي ومادامت الهداية مقصورة على الله تعالى: فمن هو الأولى بالاتباع والعبادة ؟ أهو الذي يهدى إلى الحق أولى بالعبادة والاتباع أم الذي لايهتدى بنفسه فضلاً عن أن يهدى غيره؟ - ﴿أفمن يهدى إلى الحق أحق أن يتبع أمَّن لايهدِّى إلا أن يهدى﴾؟ ثم يعقب الله تعالى بسؤال فيه تبكيت لهم وتقريع: ﴿فمالكم﴾؟ أي شيء دهاكم فجعلكم تفقدون القدرة على التمييز بين هذه الأصنام التي لاتنفع ولا تضر وبين الله الذي خلقكم ورزقكم وجعل لكم السمع والأبصار والأفئدة ونصب لكم الأدلة على وجوده وعلى اتصافه بكل كمال يليق بذاته المقدسة، ثم يختم الآية بسؤال فيه - أيضاً - تعجب وإنكار فيقول لهم : ﴿كيف تحكمون﴾؟ أي بأي كيفية وبأي منطق تحكمون على الأشياء أهو منطق العقلاء أم منطق من سُلبت منه القدرة على الحكم الصائب؟ فكيف تسوون الأصنام برب العالمين؟

شاهد هذا الموضع:

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿أن يتبع﴾ في ط. مصحف الأزهر الشريف فقط، فلم يرد في غيرها من طبعات المصاحف الأربعة، ويُفهم المنع من كلام القراء فيقول الداني (٤٤٤هـ)[١] : «﴿. . . . إلا أن يهدى -٣٥-﴾ كافٍ» ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿أن يتبع﴾ وهذا يدل على المنع، ويُفهم المنع - أيضاً - من كلام السجاوندي (٥٦٠هـ)[٢] حيث يقول: «﴿. . . إلى الحق - ٣٥ - الأول - ط)، ﴿للحق -٣٥-ط﴾ ﴿أن يهدى - ٣٥-ج﴾ للاستفهام مع الفاء». ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿أن يتبع﴾ وهذا يفهم منه المنع.

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٣] : «﴿إلى الحق﴾ كافٍ، وكذا : ﴿للحق﴾ ﴿إلا أن يهدى﴾ صالح، وقال أبو عمر: كافٍ». ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿أن يتبع﴾ وهذا يُفهم منه المنع.

ويقول الأشموني[٤] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «﴿إلى الحق - الأول-﴾ كاف، ومثله: ﴿للحق﴾ على استئناف ما بعده ﴿إلا أن يهدى﴾ حسن، وقال أبو عمرو: كافٍ للاستفهام بعده». ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿أن يتبع﴾ وهذا يُفهم منه المنع.

---

(١) المكتفى : ٣٠٨.

(٢) علل الوقوف: ٢/ ٥٧٢ . و(ط) أي مطلق وقد تحدثت عنه من قبل كثيراً.

(٣) المقصد : ١٧٦.

(٤) منار الهدى: ١٧٦.

ومن كلام الفراء السابق يمكن أن نفهم المنع من الوقف على قوله: ﴿أن يتبع﴾ ؛ لأن المعنى لايتم إلا بذكر معادل الهمزة وهو ما بعد ﴿أم﴾ - أمّن لايهدى إلا أن يهدى﴾ -

هذا، ويقول ابن الأنباري (٥٧٧هـ)[١] : «وأما ﴿أم﴾ فتكون على ضربين: متصلة ومنقطعة، فأما المتصلة فتكون بمعنى (أيٌ) نحو: (ازيد عندك أم عمرو؟) أي أيُّهما عندك؟ وأما المنقطعة فتكون بمنزلة بل والهمزة».

ويقول ابن القيم (٧٥١هـ)[٢] : ﴿أم﴾ المتصلة وهي المعادلة لهمزة الاستفهام، وإنما جعلوها معادلة للهمزة دون هل ومتى وكيف؛ لأن الهمزة أم الباب، والسؤال بها استفهام بسيط مطلق غير مقيد بوقت ولا حال، والسؤال بغيرها استفهام مركب مقيد إما بوقت كـ (متى)، وإما بمكان كـ (أين) وإما بحال نحو: (كيف)، وإما بنسبة نحو: (هل زيد عندك)؟...».

ثم يعلل لتسميتها متصلة فيقول[٣] : «... ولذلك سميت متصلة لاتصال ما بعدها بما قبلها وكونه كلاماً واحداً، وفي السؤال بها معادلة وتسوية فأما المعادلة فهي بين الاسمين وا لفعلين؛ لأنك جعلت الثاني عديل الأول في وقوع الألف على الأول، و(أم) على الثاني، وأما التسوية فإن الشيئين المسئول عن تعين أحدهما مستويان في علم السائل».

---

(١) أسرار العربية: ٣٠٥، وانظر معه: البيان (له) : ١/ ٤١١.

(٢) بدائع الفوائد: ١/ ١٦٦.

(٣) السابق: ١/ ١٦٨، وانظر معه: مغني اللبيب: ١/ ٤١، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم: القسم الأول: ١/ ٣٠٣.

ومما تقدم يتبين لنا السر في منع الوقف على قوله: ﴿أن يتبع﴾؛ لأن ما بعدها - وهو قوله: ﴿أم من لايهدى إلا أن يهدى﴾ - هو المعادل لما بعد همزة الاستفهام في قوله: ﴿أفمن يهدى إلى الحق أحق أن يتبع﴾، و﴿أم﴾ هنا متصلة لاتصال ما قبلها بما بعدها فهو كلام واحد؛ ولذا لايتم المعنى إلا بذكر ما بعد ﴿أم﴾ وهو المعادل لما بعد همزة الاستفهام.

وقوله: ﴿أمَّن لايهدِّي﴾: «أصله: ﴿يهتدى﴾ نقلت فتحة التاء إلى الهاء، وأبدلت التاء دالاً وأدغمت في الدال، ويهدِّي - بفتح الهاء وكسرها وبكسر الياء والهاء معاً - فالقراءات ثلاث كلها سبعية، فكسر الهاء للتخلص من التقاء الساكنين وكسر الياء إتباعاً لكسر الهاء»(١) .

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿أن يتبع﴾؛ لأن ما بعده - وهو قوله: ﴿أم من لايهدى إلا أن يهدى﴾ - وهو ﴿أم﴾ المتصلة قد وقع بعدها المعادل لما بعد همزة الاستفهام - ﴿أفمن يهدى إلى الحق أحق أن يتبع﴾ - وهذا المعادل هو الذي به يتم المعنى، كما يُفهم من كلام ابن القيم السابق.

ويقول ابن هشام (٧٦١هـ)(٢) : «﴿أم﴾ على أربعة أوجه: أحدها: أن تكون متصلة، وهي منحصرة في نوعين: وذلك لأنها إما أن تتقدم عليها همزة التسوية نحو: ﴿سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم﴾(٣) . . . أو

---

(١) حاشية الصاوي على الجلالين: ٢/١٨٨، وانظر معه: البحر المحيط: ٦/٥٥، وروح المعاني: ١١/١٦٦.

(٢) مغني اللبيب: ١/٤١، وانظر معه: بدائع الفوائد: ١/١٦٨.

(٣) من الآية: ٦ المنافقون.

تتقدم عليها همزة يُطلب بها وبـ ﴿أم﴾ التعيين نحو: (أزيد في الدار أم عمرو؟) وإنما سميت في النوعين متصلة؛ لأن ما قبلها وما بعدها لايستغنى بأحدهما عن الآخر، وتسمى أيضاً معادلة لمعادلتها للهمزة في إفادة التسوية في النوع الأول، والاستفهام في النوع الثاني».

وعلى هذا فـ (أم) التي معنا في هذه الآية متصلة، واتصالها يعنى أن ما بعدها وما قبلها متصلان في المعنى اتصالاً تاماً بحيث لايستغنى بأحدهما عن الآخر؛ لأن المعنى لايتم إلا بهما معاً؛ ولذا يقول ابن القيم (٧٥١هـ)[١] : «... ولذلك سميت متصلة لاتصال ما بعدها بما قبلها وكونه كلاماً واحداً».

فابن القيم - طيب الله ثراه - يَعُدُّ الكلام الذي فيه همزة الاستفهام التي جاءت بعدها (أم) المتصلة كلاماً واحداً؛ لأن (أم) ربطت بين ما قبلها وما بعدها فصار الكلام واحداً لايستغنى بجزء منه عن الجزء الآخر.

وتأمل قارئاً قرأ: ﴿افمن يهدى إلى الحق أحق أن يتبع﴾ ثم وقف. فماذا أفاد؟ أفاد أنه قدم جزءاً من السؤال، وأخر الجزء الآخر منه ولايفهم السامع السؤال إلا إذا قدم كله مرة واحدة ولذا يكون من المهم جداً لتمام المعنى أن يكمل ويصل القراءة فيقول: ﴿أمَّن لايهدى إلا أن يهدى﴾؛ لأن ما بعد (أم) هو المعادل لما قبلها، وهو معطوف بها على ما قبلها، والمعطوف والمعطوف عليه كالشيء الواحد؛ لأنهما متلازمان كل منهما يطلب الآخر.

يقول الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة[٢] : «... عادلت (أم) بين

(١) بدائع الفوائد: ١/١٦٨.

(٢) دراسات لأسلوب القرآن الكريم: القسم الأول ١/٣٠٣.

المفـردين وتوسط الخـبر بين المعطوف والمـعطوف عليه فـي قوله تعـالى: . . . ﴿أفمن يهدى إلى الحق أحق أن يتبع أم من لايهدى إلا أن يهدى﴾.

وعلى هذا فـ (أم) عاطفة وهي قـد عادلت بين من يهدى إلى الحق وبين من لايهتدى بنفسـه إلى الحق فضلاً عن أن يهدى غيره. فـأيُّهما أحق بالاتباع؟ والخبر - هنا - الذي توسط بين المعطوف والمعطوف عليه هو ﴿أحق[1]﴾ وهو خبر (مَنْ) . فتلخص من هذه الآراء السابقة أن ﴿أم﴾ المتصلة قد ربطت بين ما قبلها ومـا بعدها وصار الكلام بها واحـداً، والكلام الواحد لايوقف أثناءه؛ لذا مُنع الوقف.

المَوضع الثالث:

﴿قُلْ أَرَءَيْتُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ لَكُم مِّن رِّزْقٍ فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلَٰلًا قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى ٱللَّهِ تَفْتَرُونَ ۝﴾ [آية : ٥٩ يونس].

إضاءة :

في هذه الآية يأمر الله تعالى نبيه ﷺ أن يسأل كفار مكة - ثم هو عام بعد ذلك إلى كل من يـجترئ على حكم الله فـيقول: هذا حـلال وهذا حرام بدون دليل من الشـرع - أن يخبـروه عن الرزق الذي أنزله الله إليهـم حلالاً، فجعلوا بعـضه حلالاً وبعضه حـراماً من عند أنفسهم كـقولهم: ﴿ما في بطون هذه الأنعام خالصة لذكورنا ومحرم على أزواجنا . . . الآية﴾ [الأنعام: ١٣٩]

(١) انظر: البيان: ١/ ٤١١، وانظر معه: حاشية الصاوي على الجلالين: ٢/ ١٨٨.

وكقولهم: هـذه بحيرة[1] وهذه سائبة[2]، وهذه وصيلة[3] ... إلخ. كل هذا وغيره مما قالوه وفعلوه إنما كان من عند أنفسهم بغير دليل أو إذن من الله.

يقـول أبو حيـان (٧٤٥هـ)[4] : «المعنى: أخـبـروني آلله أذن لكم في التحليل والتحريم، فأنتـم تفعلون ذلك بإذنه أم تكذبون على الله في نسبة ذلك إليه؟ فنبَّه بتـوقيفهم على أحد القسـمين وهم لايمكنهم ادعاء إذن الله في ذلك فثبت افتراؤهم».

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿حلالا﴾ في ط. مصحف الأزهر الشريف فقط، ولم يرد في غيرها من طبعات المصاحف الأربعة.

وقد اختلف القـراء في هذا الموضع، وسبب اختلافـهم يرجع إلى القول في (أم) ، فمن قـال بأنها مـتصلة فُـهِم المنع من كلامه أو صـرح بالمنع، ومن قال: إنهـا منقطعة رتب على ذلـك القول بحسن الوقـف على : ﴿حلالا﴾ أو

---

(١) البحيرة : الناقة إذا انـتجت خمسة أبطن وكان الخامس ذكراً نحروه فـأكله الرجال والنسـاء، وإن كان أنثى بحروا أذنها - أي شقوها - وحرم على النساء لحمها ولبنها فإذا ماتت حلت لهن.

(٢) السـائبة: ينذر الرجل إن سلمه الله من مرض أو بلَّغـه منزله أن يُسيِّب بعيره فلا يحبس عن رعي ولا ماء ولا يركب.

(٣) الوصيلة: الشـاة إذا ولدت سبعة أبطن وكان السـابع ذكراً ذبح فأكله الرجال والنســاء، وإن كان أنثى تركت، وإن كان ذكراً وأنثى قالوا: وصلت أخاها فترك لأجلهـا وحرم على النساء لبنها ولحمها وما مات منهـما حل للكل. [الحواشي الثلاث السـابقة: من كتـاب : بهجة الأريب لابن التركـماني: ١٦٣، ١٦٤].

(٤) البـحر المحـيط: ٧٧/٦، وانظر معـه : الكشـاف : ٢٤٢/٢، والجامع لأحكام القـرآن: ٣٢٧/٨، وإرشاد العقل السـليم: ٣٣٥/٢، وروح المعاني: ٢٠٧/١١.

جوازه، وإليك آراء القراء:

يقول الداني (٤٤٤هـ)[١] : «﴿... لافتدت به -٥٤-﴾ كاف، ومثله: ﴿ما في السموات والأرض -٥٥-﴾، ومثله: ﴿يوم القيامة -٦٠-﴾.

ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿حلالا -٥٩-﴾ وهذا يدل على المنع.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[٢] : «﴿...وحلالاً -٥٩-ط﴾.

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٣] : «﴿مما يجمعون -٥٨-﴾ حسن وكذا: ﴿وحلالاً -٥٩-﴾، و﴿... تفترون -٥٩﴾».

ويقول الأشموني[٤] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - «﴿وحلالاً -٥٩-﴾ حسن للابتداء بعد بالاستفهام، وهو ما حرموا من الحرث والأنعام والبحيرة[٥] والسائبة[٦] والوصيلة[٧] والحام[٨] - قل آلله أذن لكم بهذا التحريم والتحليل - و﴿أم﴾ بمعنى (بل) أي بل على الله تفترون التحليل والتحريم، وهو حسن بهذا التقدير، وليس بوقف إن جعلت (أم) متصلة».

ومن كلام القراء يتضح لنا أن منع الوقف أو حُسنه يترتب على القول في

---

(١) المكتفى: ٣٠٩.

(٢) علل الوقوف: ٢/ ٥٧٣.

(٣) المقصد: ١٧٧.

(٤) منار الهدى: ١٧٧.

(٥)، (٦)، (٧) : سبق بيان معانيها.

(٨) الحامي: الفحل إذا ركب ولد ولده، وقيل: إذا نتج من صلبه عشرة أبطن قالوا: حمَى ظهره فجعلوه كالسائبة [بهجة الأريب: ١٦٤].

(أم) فمن قال بأنها متصلة منع الوقف على قوله: ﴿حلالاً﴾ ومن قال بأنها منقطعة جعل الوقف حسناً على ﴿حلالاً﴾ ولن يحسم الأمر هنا إلا كلامُ النحاة، وبناءً على آرائهم سوف نرجح القول بحسن الوقف أو منعه.

يقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[١] : «والمعنى : أخبروني آلله أذن لكم في التحليل والتحريم فأنتم تفعلون ذلك بإذنه أم تتكذبون على الله في نسبة ذلك إليه، ويجوز أن تكون الهمزة للإنكار، و(أم) منقطعة بمعنى بل أتفترون على الله تقريراً للإفتراء».

ومن كلام الزمخشري نفهم أن (أم) متصلة ويجوز أن تكون منقطعة لكنه قدم القول باتصالها على القول بانقطاعها.

ويقول أبو السعود (٩٨٢هـ)[٢] : «(أم) متصلة والاستفهام للتقرير والتبكيت لتحقق العلم بالشق الأخير قطعاً كأنه قيل: أم لم يأذن لكم بل تفترون عليه سبحانه، فأظهر الاسم الجليل وقدم على الفعل دلالة على كمال قبح افترائهم.. ويجوز أن يكون الاستفهام للإنكار و(أم) منقطعة، ومعنى بل فيها الإضراب والانتقال من التوبيخ والزجر بإنكار الإذن إلى ما تفيده همزتها من التوبيخ على الافتراء عليه سبحانه».

وأبو السعود - رحمه الله - يرى القول بأنها متصلة، ويجوز القول بانقطاعها. أما أبو حيان (٧٤٥هـ) فقد استظهر القول باتصالها حيث يقول[٣]:

---

(١) الكشاف : ٢/ ٢٤٢، وانظر معه: الجامع لأحكام القرآن: ٨/ ٣٢٧.

(٢) إرشاد العقل السليم: ٢/ ٣٣٥، وانظر معه: دراسات لأسلوب القرآن الكريم القسم الأول: ٣١٨/١.

(٣) البحر المحيط: ٦/ ٧٧.

«. . . والظاهر أن (أم) متصلة». ولكنه إبراءً للذمة نقل القول بجواز أن تكون منقطعة وعزاه للزمخشري وكأنه يبرأ من القول به.

أما ابن عاشور (١٣٩٤هـ) فلم يقل بشيء غير الاتصال في (أم) حيث يقول[١] : «. . .و(أم) متصلة وهي معادلة لهمزة الاستفهام لأن الاستفهام عن أحد الأمرين».

فتلخص من كلام النحاة أن (أم) متصلة وليست منقطعة بدليل:

١- استظهار أبي حيان للقول باتصالها، وعندما ذكر القول بانقطاعها عزاه إلى الزمخشري وكأنه يبرأ من القول به.

٢- أما ابن عاشور فقد أعرض عن القول بانقطاعها إعراضاً تاماً ولم يذكر فيها إلا الاتصال.

٣- كل من عرض لها من النحاة يذكر الكلام على القول باتصالها أولاً ثم يقول: ويجوز أن تكون منقطعة، وهذا يدل على أن الاتصال هو المتبادر منها - هنا - أولاً ثم الانقطاع احتمالاً.

وبناءً على ما تقدم فإن القول بأن (أم) متصلة هو الرأي الأرجح وعليه فإن الوقف ممنوع على قوله: ﴿حلالاً﴾.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿حلالاً﴾ ؛ لأن الوقف يؤدى إلى الفصل بين العامل - وهو ﴿أرأيتم﴾ - وبين المفعول الثاني لهذا العامل - وهو قوله: ﴿آلله أذن لكم أم على الله تفترون﴾ - يقول ابن

---

(١) التحرير والتنوير: ٢٠٨/١١.

عاشور (١٣٩٤هـ)[١] : «والاستفـهام في ﴿أرأيتم - آلله أذن لكم أم على الله تفترون﴾ تقريري باعتبار إلزامهم بأحد الأمرين: إما أن يكون الله أذن لهم، أو أن يكونوا مفترين على الله، وقد شيب التقرير في ذلك بالإنكار على الوجهين والرؤية علميـة، و﴿ما أنزل الله لكم من رزق﴾ هو المفـعول الأول لـ ﴿أرأيتم﴾ وجملة ﴿جعلتـم منه﴾ إلخ معطوفة على صلة الموصول بفـاء التفريع أي الذي أنزل الله لكم فـجـعلتم منه والاسـتـفـهام في : ﴿آللـه أذن لكم أم على الله تفتـرون﴾ مفعـول ثان لرأيتم ورابط الجملة بالمفـعول محـذوف تقديره: إذنكم بذلك دل عليه قـول: ﴿فجعلتم منه حـراماً وحلالاً﴾ و﴿قل﴾ الثاني تأكـيد لـ ﴿قل﴾ الأول معتـرض بين جملة الاستفهـام الأولى وجملة الاستفهـام الثانية؛ لزيادة إشراف الأسماع عليه، وهي معادلة بهمزة الاستفهام؛ لأنها بين الجملتين المعمولتين لفـعل ﴿أرأيتم﴾، وفعل الرؤية معلق عن العمل في المفـعول الثاني؛ لأن الأصح جواز التعليق عن المفعول الثاني..».

وكلام ابن عاشـور - رحمه الله - هنا يؤكد أن الاستفـهام في جملتي: ﴿أرأيتم - آلله أذن لكم أم على الله تفترون﴾ استفـهام تقريري مشوب بالإنكار على الوجهين: الأول: تقرير إلزامـهم بأن يكون الله أذن لهم، والثاني: تقرير إلزامهم بأن يكونوا مفترين على الله.

و﴿رأى﴾ من قوله: ﴿أرأيتـم﴾ علمية تنصب مـفعـولين: الأول: قوله: ﴿ما أنزل الله لكم من رزق﴾ والمفعـول الثاني: قوله : ﴿آلله أذن لكم أم على الله تفتـرون﴾، وجملة : ﴿فـجعلتم منه حرامـاً وحلالاً﴾ معطـوفة على صلة

---

(١) التحرير والتنوير: ١١/٢٠٨.

الموصـول: ﴿أنزل الله لكم من رزق﴾ بفـاء التـفريـع أي الذي أنزله الله لكم فـجعلتم منه، و﴿قل﴾ الـثاني تأكـيد لـ ﴿قل﴾ الأول مـعـترض بين جـملتي الاستفـهام الأولى وا لثانيـة و﴿أم﴾ عاطفة عطفت قوله: ﴿على الله تـفترون﴾ على قوله: ﴿آلله أذن لكم﴾ وهي معادلة بهمزة الاسـتفهام؛ لأنها بين الجملتين المعمولتين لفعل ﴿أرأيتم﴾.

وما تقـدم يدل على أن قوله: ﴿آلله أذن لكم أم على الله تفـترون﴾ هو المفعول الثاني لـ﴿رأيتم﴾، ولفظ ﴿قل﴾ مكرر للتـأكيد، ولكنه لايؤسس كلاماً جديداً مستقلاً، وإنما الآية كلها فِـعْل: ﴿رأيتم﴾ جاء بعده المفعول الأول: ﴿ما أنزل الله لكم من رزق﴾ ثم عطف على صلة الموصـول بالفاء: ﴿فـجعلتم منه حراماً وحلالاً﴾ ثم المفعول الثاني: ﴿آلله أذن لكم أم على الله تفترون﴾ وعلى هذا فإن الوقف على قوله: ﴿حلالاً﴾ يؤدي إلى الفـصل بين العامل ومعموله، وذلك ممنوع(١).

هذا، ولعلك تلاحظ معي أن الاستفهام التقريري الأول هو بمثابة التمهيد للاستفهـام الثاني، كأنه يقول لهم: هذا الرزق مصدره الـله تعالى وحده، وقد أنزله الله حلالاً، ولكنكم - بكفركم - بعَّضتموه فـجعلتم بعضه حراماً وبعضه حلالاً من عند أنفسكم ثم جاء الاستفـهام التقريري الثاني : ﴿آلله أذن لكم أم على الله تفترون﴾ ليـضع المشركين أمام كفرهم وجـهلهم ليقول لهم: أعندكم إذن بهذا من الله أم أنتم تكذبون عليه؟ ولما لم يكن عندهم إذن بهذا من الله - لأن ذلك لايكون إلا على لسان الرسول ﷺ فقد ثبت افـتراؤهم وكذبهم على الله تعالى.

---

(١) انظر: دلائل الإعجاز: ٢٤٤.

و﴿أم﴾ هنا متصلة معادلة بهمزة الاستفهام في الجملتين؛ لأنها بين الجملتين المعمولتين لفعل ﴿رأيتم﴾ وقد عطفت ما بعدها على ما قبلها، يقول الآلوسي (١٢٧٠هـ)(١) : «والمعنى: أرأيتم الذي أنزل الله تعالى لكم من رزق ففعلتم فيه ما فعلتم. أي الأمرين كائن فيه؟ : الإذن من الله تعالى بجعله قسمين، أم الافتراء منكم؟».

وعلى هذا تكون ﴿أم﴾ قد عادلت الاستفهامين معاً، فصار الكلام بها واحداً - كما ذكرت في الموضع السابق - ولايوقف أثناء الكلام الواحد ، لذا منع الوقف.

الموضع الرابع :

﴿قَالَ يَٰقَوْمِ أَرَءَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَءَاتَىٰنِي رَحْمَةً مِّنْ عِندِهِۦ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَٰرِهُونَ ﴿٢٨﴾﴾ [آية ٢٨ من سورة هود].

إضاءة :

في هذه الآية يقول سيدنا نوح - عليه السلام - رداً على قومه: أخبروني إن كنت في دعوتي إليكم إلى الله على حجة واضحة، وآتاني ربي رحمة من عنده وهي النبوة، فخفي ذلك عليكم فلم تؤمنوا فهل يحق لي أن أكرهكم على الإيمان وأنتم كارهون لهذا الحق الواضح؟

يقول ابن كثير (٧٧٤هـ)(٢) : «يقول تعالى مخبراً عما رد به نوح على

---

(١) روح المعاني: ١١/٢٠٧، وانظر معه: الموضع السابق.

(٢) تفسير القرآن العظيم: ٢/٤٤٣، وانظر معه: الكشاف: ٢/٢٦٥، ومفاتيح الغيب ١٧/١٧١، وإرشاد العقل السليم: ٣/١٦.

قومه في ذلك: ﴿أرأيتم إن كنت على بينة من ربي﴾ أي على يقين وأمر جليٍّ ونبوة صادقة، وهي الرحمة العظيمة من الله به وبهم ﴿فعميت عليكم﴾ أي خفيت عليكم، فلم تهتدوا إليها ولا عرفتم قدرها، بل بادرتم بتكذيبها وردها ﴿أنلزمكموها﴾ أي نغصبكم بقبولها وأنتم لها كارهون».

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع على قوله: ﴿فعميت عليكم﴾ في ط. مصحف الأزهر الشريف فقط، ولم يرد في غيرها من طبعات المصاحف الأربعة.

وقد اختلف القراء في الحكم على هذا الموضع، فمنهم من يُفهم المنع من كلامه، ومنهم من يقول بحسن الوقف عليه، وإليك آراء القراء:

يقول الداني (٤٤٤هـ)[1] : «﴿كارهون -٢٨-﴾كافٍ». ولم يذكر وقفاً من أي نوع على أي لفظ في هذه الآية قبل رأسها، وهذا يدل على المنع. ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[2] : «﴿فعميت عليكم -٢٨- ط.﴾». أي الوقف مطلق[3] . ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[4] : «﴿كاذبين -٢٧-﴾ حسن، وكذا: ﴿كارهون -٢٨-﴾». ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿فعميت عليكم﴾ وهذا يدل على المنع.

ويقول الأشموني[5] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - :

---

(١) المكتفى : ٣١٥.

(٢) علل الوقوف: ٢/ ٥٨٣.

(٣) الوقف المطلق: ما يحسن الابتداء بما بعده [علل الوقوف: ١/ ١١٦].

(٤) المقصد: ١٨٤.

(٥) منار الهدى: ١٨٤.

«﴿فعميت عليكم -٢٨- حسن﴾».

ومن كلام القراء يتضح لنا اختلافهم في الحكم على هذا الموضع، فمنهم من فُهم المنع من كلامه كالداني والأنصاري، ومنهم من جعل الوقف عليه مطلقاً كالسجاوندي، ومنهم من جعل الوقف عليه حسناً كالأشموني.

ولن يحسم هذا الخلاف إلا كلامُ النحاة؛ ولذلك فإني أعرض القضية عليهم، لنرى رأيهم فيها، وما نخلص إليه سيكون العمدة في الحكم على هذا الموضع.

يقول أبو حيان (٧٤٥هـ)[١] : «فهذه الجملة الاستفهامية - أنلزمكموها - في موضع المفعول الثاني لقوله: ﴿أرأيتم﴾ وجواب الشرط محذوف يدل عليه ﴿أرأيتم﴾.

ويقول أبو السعود (٩٨٢هـ)[٢] : «﴿أنلزمكموها﴾ أي أنكرهكم على الاهتداء بها، وهو جواب ﴿أرأيتم﴾ وساد مسد جواب الشرط».

ويقول الألوسي (١٢٧٠هـ)[٣] : «﴿أنلزمكموها﴾ أي أنكرهكم على الاهتداء بها وهو جواب ﴿أرأيتم﴾ وساد مسد جواب الشرط».

ويقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[٤] : «وجملة : ﴿أنلزمكموها﴾ سادة مسد مفعولي ﴿أرأيتم﴾؛ لأن الفعل علق عن العمل بدخول همزة الاستفهام،

---

(١) البحر المحيط: ١٤٣/٦.

(٢) إرشاد العقل السليم: ١٦/٣.

(٣) روح المعاني: ٥٨/١٢.

(٤) التحرير والتنوير: ٥٢/١٢.

وجواب الشـرط محذوف دل عليـه فعل ﴿أرأيتم﴾ ومـا سد مسـد مفعـوليه، وتقدير الكلام: قال ياقـوم إن كنت على بينة من ربي إلى آخره أترون أنلزمكم قبول البينة وأنتم لها كارهون».

ومن كلام النحاة يتبين لنا أن جملة: ﴿أنلزمكموها﴾ سدت مسد مفعولي ﴿أرأيتم﴾ وجـواب الشرط مـحذوف دل عليـه فـعل ﴿أرأيتم﴾ وماسـد مسـد مفعوليه.

وعلى هذا فإن الوقف ممنوع على قوله: ﴿فعميت عليكم﴾؛ لأن الوقف عليها يـؤدى إلى الفصل بين الفعل ﴿أرأيتم﴾ وبين ما سـد مسد مفـعوليه وهو قوله: ﴿أنلزمكموها﴾ والفصل بين العامل ومعموله ممنوع[1].

وأيضاً الوقف على قوله: ﴿فعـميت عليكم﴾ يؤدى إلى الفصل بين فعل الشرط: ﴿إن كنت . . . إلخ﴾ وجوابه المحذوف والذي دل عليه فعل ﴿أرأيتم﴾ وما سد مسد مفعوليه وهو قوله: ﴿ أنلزمكموها﴾ وذلك ممنوع أيضاً[2].

أضف إلى هذا أن الوقف ممنوع على قـوله: ﴿فـعـميـت عليكم﴾؛ لأنه داخل في مقـول القول؛ لأن الآية بدأت بقوله: ﴿قـال﴾ وما بعده حـتى نهاية الآية، فهو مقول القول، ولايوقف على القول دون مقوله[3].

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿فعميت عليكم﴾ لأن ما بعده وهو جملة: ﴿أنلزمكموها﴾ سدت مسد مفعولي ﴿أرأيتم﴾، ولايفصل

---

(١) انظر: دلائل الإعجاز: ٢٤٤.

(٢) انظر: ص ٥٣٧ وما بعدها من هذا البحث.

(٣) انظر: منار الهدى: ١٧.

بين الفعل وبين ما عَمِل فيه[1] ، وكذلك هذه الجملة مع الفعل ﴿أرأيتم﴾ دلت على جواب الشرط المحذوف أيضاً، ولايُفصل بين فعل الشرط وبين ما دل على جوابه ؛ لأنه كالجواب؛ لأن جواب الشرط لايتم المعنى إلا به.

يقول الألوسي (١٢٧٠هـ)[2] : «والشـرط وما في معناه يفيـد توقف وجود الجزاء على ما في حيزه، فيفيد عدمه عند عدمه».

ولأن بين الشرط وجوابه رابطة السببية كما يقول علماء البلاغة[3] .

وقد قلت أكثر من مرة من قبل: إن جملتي الشرط والجزاء قد صارتا بأداة الشـرط جملة واحدة، وجملة الجزاء هي الغاية والهدف من أسلوب الشرط؛ لذا لابد أن نقدم أسلوب الشرط كاملاً - أي الأداة والشرط وجزاءه - ليتم المعنى[4] .

كذلك هنا قد صُدِّرت الآية بالقول ﴿قال ياقوم﴾ - وما بعده مقول القول حتى نهاية الآية، ولايُفصل بين القول ومقوله.

يقول الزركشي (٧٩٤هـ)[5] : «وجميع مافي القرآن من القول لايجوز الوقف عليه؛ لأن ما بعده حكاية القول».

---

(١) انظر : دلائل الإعجاز: ٢٤٤.

(٢) روح المعاني: ١٥/٣-٤.

(٣) انظر مقال أ. د/ عبد العظيم المطعني في مجلة منبر الإسلام السنة ٦٠ العدد : ٥ جمادى الآخرة ١٤٢٢هـ - يوليو / أغسطس ٢٠٠١م ص ١٣.

(٤) انظر : أسرار البلاغة : ١١١، وانظر معه: بدائع الفوائد: ١/٤٤.

(٥) البرهان: ١/٣٥٨.

ويقول أيضاً[١] : . . وما يكون دخلاً في القول لايتم الوقف دونه».

وخــلاصة القول أن هذا الموضع قد منع الوقف عليه لهذه العلل البلاغية المذكورة سابقاً وهــي:

١- لأن الوقف عليــه يؤدى إلى الفــصل بين العــامل ومعــمــوله وذلك ممنوع.

٢- لأن الوقف عليــه يؤدى إلى الفصل بين الشرط وجــوابه وذلك ممنوع أيضاً.

٣- لأن الوقف عليه يؤدى إلى الفصل بين القول ومقوله وذلك ممنوع.

الموضع الخامس :

﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ كَذَٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ ٱلسُّوٓءَ وَٱلْفَحْشَآءَ إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُخْلَصِينَ ﴾ [آية ٢٤ يوسف].

إضاءة :

يصور القرآن الكريم - في هذه الآية - مـشهداً من مشاهد مـحنة سيدنا يوسف - عليه السـلام - مع امرأة العزيز ؛ حيث أعدت المكان وتهيأت لتقضى شهوتها من يوسف - عليه السـلام - فـهمّت به همّ الشهوة التي تريد أن تنالها منه، ولكنه همّ بها ليدفعها عن نفسـه ويبعدها عنه فلما وجد منها اندفاعاً نحوه هرب منها إلى الباب فـراراً من المواجهة خوفاً من أن تمزق قمـيصه من الأمام، وقد ألهمه الله تعالى أن تمزيق القميص من الخلف سيكون دليل براءته.

---

(١) البرهان: ١/ ٣٦١.

يقول الدكتور/ محمد بكر إسماعيل[1] : «في قوله تعالى: ﴿ولقد همت به وهم بها﴾ أقوال أرجحها وأولاها بالقبول هي: أنها همَّت بضربه أو بحمله على الفاحشة قسراً وقهراً، وهمَّ هو بضربها أو الفرار من وجهها فكان همُّها همَّ إقدام، وكان همُّه همَّ إحجام، والبرهان الذي رآه يوسف هو نور عقلي جعله يختار الفرار من وجهها؛ لأنه مأمون العواقب».

قوله: ﴿كذلك لنصرف عنه السوء والفحشاء إنه من عبادنا المخلصين﴾ يقول فيه ابن كثير (٧٧٤هـ)[2] : «أي كما أريناه برهاناً صرفه عما كان فيه، كذلك نقيه السوء والفحشاء في جميع أموره».

وهذا يدل على حفظ الله تعالى لنبيه - عليه السلام - وعصمته من السوء - خيانة سيده وولي نعمته في عرضه - وحفظه من الفحشاء - أي الزنى - وذلك لأنه من عباد الله الذين أخلصهم له واجتباهم؛ ليكونوا من عباده المصطفين الأخيار.

شاهد هذا الموضع:

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿وهمَّ بها﴾ في ط. مصحف الأزهر الشريف فقط، ولم يرد في غيرها من طبعات المصاحف الأربعة.

وقد اختلف القراء في الحكم على هذا الموضع، فمنهم من قال بجواز

(١) قصص القرآن من آدم - عليه السلام - إلى أصحاب الفيل. ط. دار المنار بالقاهرة ط ٢ في ١٤١٨هـ/١٩٩٧م ص: ١١٠.

(٢) تفسير القرآن العظيم: ٢/٤٧٥، وانظر معه: مفاتيح الغيب: ١٨/٩٢، والجامع لأحكام القرآن: ٩/١٧١، والبحر المحيط: ٦/٢٥٧، وروح المعاني: ١٢/ ٢٢٠، والإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير للدكتور / محمد محمد أبي شهبة ص: ٢٢٠.

الوقف عليه ومنهم من قال بمنع الوقف عليه، أو فُهم المنع من كلامه.

وإليك آراء القراء : يقول الداني (٤٤٤هـ)[١] : «﴿برهان ربه -٢٤-﴾ كاف، ومثله: ﴿... والفحشاء -٢٤-﴾، وكذا: ﴿المخلصين -٢٤-﴾». ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿وهمَّ بها﴾ وهذا يدل على المنع .

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[٢] : «﴿وهم بها -٢٤- ج﴾». أى جائز. ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٣] : «﴿ولقد همت به -٢٤-﴾ كاف، وكذا ﴿برهان ربه -٢٤-﴾، ﴿لنصرف عنه السوء والفحشاء -٢٤-﴾ وهي أكفى منهما، ﴿المخلصين -٢٤-﴾ حسن». ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿وهمَّ بها﴾ وهذا يدل على المنع.

ويقول الأشموني[٤] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «﴿همت به -٢٤-﴾ كاف، وبهذا الوقف يتخلص القارئ من شيء لايليق بنبي معصوم أن يهمَّ بامرأة وينفصل من حكم القسم قبله في قوله: ﴿ولقد همت به﴾ ويصير: ﴿وهمَّ بها﴾ مستأنفاً؛ إذ الهمُّ من السيد يوسف منفى لوجود البرهان والوقف على ﴿برهان ربه﴾، ويبتدئ: ﴿كذلك﴾ أي عصمته كذلك فالهمُّ الثاني غير الهمِّ الأول. وقيل: الوقف على : ﴿وهمَّ بها﴾، وإن الهمَّ الثاني كالأول، أى ولقد همت به وهم بها كذلك، وعلى هذا: ﴿لولا أن رأى برهان ربه﴾ متصل بقوله: لنصرف عنه، أي أريناه البرهان لنصرف عنه ما همَّ

---

(١) المكتفى: ٣٢٥.

(٢) علل الوقوف: ٢/٥٩٧.

(٣) المقصد: ١٩٢.

(٤) منار الهدى: ١٩٢.

به وحينئذ الوقف على الفحشاء».

ومن كلام القراء يتضح لنا اختلافهم في الحكم على هذا الموضع، فمنهم من أجاز الوقف عليه صراحة كالسجاوندي، ومنهم من يُفهم منع الوقف من كلامه كالداني والأنصاري، ومنهم من رجح منع الوقف على هذا الموضع وهو الأشموني.

ولن يحسم هذا الخلاف إلا كلامُ النحاة؛ ولذا فإني أعرض القضية عليهم، وسنرى رأيهم الذي سيترتب عليه الحكم على هذا الموضع. يقول الزمخشري (٥٣٨هـ)(١) : «فإن قلت : قوله: ﴿وهمَّ بها﴾ داخل تحت حكم القسم في قوله: ﴿ولقد همَّت بـه﴾ أم هو خارج منه؟ قلت: الأمران جائزان، ومن حق القارئ إذا قدَّر خروجه من حكم القسم وجعله كلاماً برأسه أن يقف على قولـه: ﴿ولقد همَّت به﴾ ويبتدئ قوله: ﴿وهمَّ بهـا لولا أن رأى برهان ربه﴾، وفيه أيضاً إشعار بالفرق بين الهمَّين، فإن قلت: لم جعلت جواب ﴿لولا﴾ محذوفاً يدل عليه ﴿همَّ بها﴾ وهلا جعلته هو الجواب مقدماً؟ قلت: لأن ﴿لولا﴾ لايتقدم عليها جوابها من قِبَل أنه في حكم الشرط، وللشرط صدر الكلام، وهو مع ما في حيِّزه من الجملتين مثل كلمة واحدة، ولايجوز تقدم بعض الكلمة على بعض، وأما حذف بعضها إذا دل الدليل عليه فجائز».

ويُفهم من كلام الزمخشري (٥٣٨هـ) - رحمه الله - : أن القارئ إذا قدر خروج قوله: ﴿وهمَّ بها﴾ من القسم، وجعل القسم كلاماً مستقلاً أن يقف

(١) الكشاف : ٢/٣١١، وانظر معه: إعراب القرآن لابن النحاس: ٢/٣٢٣، والمبيان: ٢/٣٨، والتبيان: ٢/٧٢٩.

على قوله: ﴿ولقد همت به﴾؛ لأن الوقف هنا يفيد أن هناك فرقاً بين الهمين: همّ امرأة العزيز، وهمّ يوسف - عليه السلام - الذي لم يقع. وثانياً: يجعل قوله: ﴿وهمَّ بها لولا أن رأى برهان ربه﴾ كلاماً جديداً مستأنفاً يُفهم منه: ولولا أن رأى برهان ربه لهَمَّ بها، ولكنه رأى البرهان فلم يحدث الهمّ منه. أما القول بأن قوله: ﴿وهمَّ بها﴾ هو جواب ﴿لولا﴾ مقدماً عليها فقد اختلف في ذلك الكوفيون والبصريون - كما سنفهم من كلام أبي حيان الآتي بعد - وقد تمسك الزمخشري هنا بمذهب البصريين الذي يمنع تقدم جواب ﴿لولا﴾ عليها؛ لذا يقول الزمخشري: إن الجواب محذوف، لكن أبا حيان - كما سيأتي - يقول[1]: «فمن ذهب إلى أن قوله: ﴿وهمَّ بها﴾ هو نفس الجواب لم يبعد».

وإليك عبارة أبي حيان (٧٤٥هـ)[2] - التي وعدتك بها والتي يقول فيها: «والذي أختاره أن يوسف - عليه السلام - لم يقع منه همّ بها البتة بل هو منفي؛ لوجود رؤية البرهان، كما تقول: لقد قارفت لولا أن عصمك الله، ولا نقول: إن جواب ﴿لولا﴾ متقدم عليها، وإن كان لايقوم دليل على امتناع ذلك، بل صريح أدوات الشرط العاملة مختلف في جواز تقديم أجوبتها عليها، وقد ذهب إلى ذلك الكوفيون ومن أعلام البصريين أبو زيد الأنصاري وأبو العباس المبرد.

بل نقول: إن جواب ﴿لولا﴾ محذوف؛ لدلالة ما قبله عليه، كما يقول جمهور البصريين في قول العرب: أنت ظالم إن فعلت فيقدرونه: إن فعلت

---

(١) البحر المحيط: ٦/٢٥٧.

(٢) السابق: نفس الموضع.

فأنت ظالم، ولا يدل قوله: أنت ظالم على ثبوت الظلم بل هو مثبت على تقدير وجود الفعل، وكذلك هنا التقدير: لولا أن رأى برهان ربه لهمَّ بها فكان موجداً الهمَّ على تقدير انتفاء رؤية البرهان، لكنه وجد رؤية البرهان فانتفى الهمُّ، ولا التفات إلى قول الزجاج: ولو كان الكلام ولهمّ بها كان بعيداً فكيف مع سقوط اللام؟ لأنه يوهم أن قوله: ﴿وهمَّ بها﴾ هو جواب ﴿لولا﴾ ونحن لم نقل بذلك، وإنما هو دليل الجواب، وعلى تقدير أن يكون نفس الجواب فاللام ليست بلازمة لجواز أن ما أتى جواب ﴿لولا﴾ إذا كان بصيغة الماضي باللام وبغير لام تقول: لولا زيد لأكرمتك، ولولا زيد أكرمتك، فمن ذهب إلى أن قوله: ﴿وهم بها﴾ هو نفس الجواب لم يبعد».

وخلاصة كلام النحاة - ماذكرته نصاً وما أشرت إليه في مراجعه - أن قوله: ﴿وهمَّ بها﴾ كلام مستأنف ليس داخلاً تحت القسم، وإنما هو متصل بقوله: ﴿لولا أن رأى برهان ربه﴾ وعلى هذا: «فالوقف على قوله: ﴿ولقد همَّت به﴾ وهو الأحسن في هذا المقام لخلوه من الكلفة والشبهة»[1] .

ثم يستأنف القارئ: ﴿وهمَّ بها لولا أن رأى برهان ربه﴾، ويكون قوله: ﴿وهمَّ بها﴾ دليل الجواب على القول بأن جواب ﴿لولا﴾ محذوف دل عليه المذكور: ﴿وهمَّ بها﴾ أو هو الجواب عينه، كما ذهب إليه الكوفيون، وكما قال أبو حيان: من قال به لم يبعد.

هذا، وبعد الاحتكام إلى آراء النحاة يتضح لنا أن الوقف ممنوع على

---

(١) حاشية الصاوي على الجلالين: ٢/ ٢٤٠، وانظر معه: إرشاد العقل السليم: ٣/ ٦٣، والتحرير والتنوير: ١٢/ ٢٥٢.

قوله: ﴿وهمَّ بها﴾؛ لأن ذلك يثبت همًّا ليوسف - عليه السلام - من نوع همّ امرأة العزيز، وهذا ينافي العصمة، وهذا ما يُفهم من قول أبي حيان وغيره: أن يوسف - عليه السلام - لم يكن له همّ أصلاً بناءً على أن الوقف يكون على قوله: ﴿ولقد همّت به﴾ ثم يستأنف القارئ: ﴿وهمّ بها لولا أن رأى برهان ربه﴾ ويكون المعنى: لولا أن رأى برهان ربه لهمّ بها، وقد رأى البرهان فلم يثبت همّ أصلاً، وهو المناسب لعصمة يوسف - عليه السلام - ويكون قوله: ﴿وهمّ بها﴾ دليل الجواب، أو هو الجواب على مذهب الكوفيين.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿وهمّ بها﴾ لأن الوقف عليه يثبت همًّا ليوسف - عليه السلام - من نوع همّ امرأة العزيز، وهذا يتنافى مع عصمة الأنبياء - عليهم السلام - وقد ثبت مما قدّمته أن همّ امرأة العزيز مختلف عن همّ يوسف - عليه السلام - الذي لم يقع؛ لذا فإن الوقف يكون حسناً على قوله: ﴿ولقد همت به﴾، ويكون ما بعده مستأنفاً على أنه كلام جديد مستقل. يقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[(١)] : «وجملة ﴿وهم بها لولا أن رأى برهان ربه﴾ معطوفة على جملة: ﴿ولقد همت به﴾ كلها، وليست معطوفة على جملة: ﴿همت﴾ التي هي جواب القسم المدلول عليه باللام؛ لأنه لما أردفت جملة: ﴿وهمّ بها﴾ بجملة شرط ﴿لولا﴾ المتمحض لكونه من أحوال يوسف - عليه السلام - وحده لا من أحوال امرأة العزيز تعين أنه لا علاقة بين الجملتين، فتعين أن الثانية مستقلة لاختصاص شرطها بحال المسند إليه فيها فالتقدير: ولولا أن رأى برهان ربه لهمّ بها.

(١) التحرير والتنوير: ١٢/٢٥٢.

فقدم الجواب على شرطه للاهتمام به، ولم يقرن الجواب باللام التي يكثر اقتران جواب ﴿لولا﴾ بها؛ لأنه ليس لازماً؛ ولأنه لما قدم على ﴿لولا﴾ كره قرنه باللام قبل ذكر حرف الشرط، فيحسن الوقف على قوله: ﴿ولقد همت به﴾؛ ليظهر معنى الابتداء بجملة: ﴿وهمَّ بها﴾ واضحاً، وبذلك يظهر أن يوسف - عليه السلام - لم يخالطه همٌّ بامرأة العزيز؛ لأن الله عصمه من الهمِّ بالمعصية بما أراه من البرهان».

وكلام ابن عاشور - رحمه الله - يفيد أن جملة : ﴿وهمَّ بها ﴾ هي جواب ﴿لولا﴾، وقد تقدمت على الشرط للاهتمام بذلك الجواب، وأن قوله: ﴿وهمَّ بها لولا أن رأى برهان ربه﴾ كلام مستقل خاص بسيدنا يوسف - عليه السلام - ، ولا شأن له بامرأة العزيز.

هذا، وقد ذكرت من قبل[1] - كلام الزمخشري الذي يفيد أن ﴿لولا﴾ مع ما في حيزها من الجملتين - الشرط وجوابه - مثل كلمة واحدة ولايجوز تقدم بعض الكلمة على بعض.

وهذا القول قد ذكرت من قبل نظيره للإمام عبد القاهر (٤٧١هـ)[2] والذي يفيد أن جملتي الشرط والجواب وإن كانتا في الظاهر جملتين لكنهما في الحقيقة بمثابة جملة واحدة أو كلمة واحدة، ولايوقف على بعض الجملة الواحدة أو الكلمة الواحدة.

---

(١) أي في هذا الموضع.

(٢) انظر: أسرار البلاغة: ١١١، وانظر معه: بدائع الفوائد: ١/٤٤، وروح المعاني: ١٥/٤٠٣.

وكما قلت من قبل - في نظير هذا الموضع - أن البلاغيين[1] يسمون هذه الرابطة - التي تربط بين جملتي الشرط وجوابه - رابطة السببية بمعنى أنها ترتب الجواب على فعل الشرط في الوجود، وهذا يقتضي استلزام أحدهما للآخر، بحيث لايتم المعنى إلا بذكرهما معاً؛ ولذا مُنع الوقف على قوله: ﴿وهمَّ بها﴾؛ لأنه الجواب بل لابد من ذكر الشرط وجوابه معاً، وإلا فسد المعنى.

الموضع السادس:

﴿ وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَٰهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا ۚ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَمَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا وَاقٍ ﴾ [آية : ٣٧ الرعد].

إضاءة :

في هذه الآية حديث عن إنزال القرآن الكريم حكمة عربية مترجمة بلسان عربى مبين، ثم تنتقل الآية إلى قسم من الله تعالى في صورة تحذير لأمة النبى ﷺ من خلال خطابه : أن يحذروا أولئك الضالين أعداء الأمة الإسلامية من مختلف الملل والطوائف الذين يريدون لهذه الأمة أن تتحول عن التمسك بأصول هذا الدين وثوابته بعد أن عرفت الحق عن طريق العلم الثابت عن الله بطريق الوحي إلى رسولها ﷺ وهذا التحذير عقابه إن وقعت الأمة فيما حُذرت منه أن يتخلى الله عن ولايته لها وعن نُصرتها، ويتخلى عن وقايتها من الأخطار التي سوف تقع عليها من جراء مخالفتها لتعاليم الله .

---

(١) انظر: مقال أ.د/ عبد العظيم المطعني في مجلة منبر الإسلام: السنة ٦٠ العدد: ٥ جمادى الآخرة ١٤٢٢هـ - يوليو/ أغسطس ٢٠٠١ م ص: ١٣.

يقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[١] : «.. كانوا[٢] يدعون رسول الله ﷺ إلى أمور يوافقهم عليها: منها أن يصلي إلى قبلتهم بعدما حوّله الله عنها، فقيل له: لئن تابعتهم على دين ما هو إلا أهواء وشبه بعد ثبوت العلم عندك بالبراهين والحجج القاطعة خذلك الله فلا ينصرك ناصر، وأهلكك فلا يقيك واق».

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿من العلم﴾ في ط. مصحف الأزهر الشريف فقط، ولم يرد في غيرها من طبعات المصاحف الأربعة. على الرغم من اتفاق طبعات هذه المصاحف الأربعة على القول بمنع الوقف على موضعين[٣] شبيهين لهذا الموضع، بل هما متفقان في كثير من الألفاظ مع هذا الموضع الذي معنا؛ ولذا فإني أعد ذلك من قبيل السهو الذي وقعت فيه اللجان المشرفة على طبقات المصاحف الأخرى من هذه المصاحف الأربعة، عدا طبعة مصحف الأزهر الشريف وإلا فإن الموضع الذي معنا هو صنو هذين الموضعين وحقه أن يكون الوقف ممنوعاً عليه.

هذا ، والقراء يقولون بمنع الوقف عليه: فالإمام الداني (٤٤٤هـ)[٤]

(١) الكشاف: ٣٦٣/٢، وانظر معه: الجامع لأحكام القرآن: ٣٣٦/٩، والبحر المحيط : ٣٩٦/٦، وتفسير القرآن العظيم: ٥١٨/٢، وإرشاد العقل السليم: ١١٣/٣، والتحرير والتنوير: ١٥٩/١٣.

(٢) الضمير هنا يعود إلى اليهود والنصارى ومن تحزب ضده ﷺ.

(٣) الموضعان المقصودان هما: الأول والثاني [آية ١٢٠، ١٤٥ البقرة] من الفصل الثالث من الباب الأول [ص : ٢٠٣ - ٢٠٨] من هذا البحث.

(٤) المكتفى: ٣٣٨.

يقول: «﴿. . من ينكر بعضه -٣٦-﴾ كاف، ومثله: ﴿. . . وذرية -٣٨-﴾». ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿من العلم -٣٧-﴾ وهذا يدل على المنع. ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[1] : «﴿من العلم -٣٧- لا ﴾؛ لأن قوله: ﴿مالك﴾ جواب ﴿لئن﴾».

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[2] : «﴿عربياً -٣٧-﴾ صالح، ﴿ولا واق -٣٧-﴾ تام». ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿من العلم﴾ وهذا يدل على المنع، ويقول الأشموني[3] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «﴿من العلم -٣٧-﴾ ليس بوقف للفصل بين الشرط وجوابه؛ لأن اللام في ﴿ولئن﴾ مؤذنة بقسم مقدر قبلها، ولذلك جاء الجواب ﴿مالك﴾».

ومن كلام القراء يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿من العلم﴾ لأنه يؤدى إلى الفصل بين القسم وجوابه؛ حيث إن قوله: «﴿مالَكَ﴾ ساد مسدَّ جوابي الشرط والقسم»[4] .

هذا ، وقد عرضت لموضعين[5] نظيرين لهذا الموضع عرضاً مفصلاً شرحت فيه العلل النحوية وا لبلاغية لمنع الوقف عليهما؛ ولذا فإني أكتفي بما ذكرته هناك تجنباً للإطالة والتكرار.

---

(١) علل الوقوف: ٢/٦١٩.

(٢) المقصد: ٢٠٣.

(٣) منار الهدى: ٢٠٣.

(٤) إرشاد العقل السليم: ٣/١١٣.

(٥) هما المذكوران في حاشية (١) هنا.

الموضع السابع :

﴿ وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَسْتَ مُرْسَلًا ۚ قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٤٣﴾ ﴾ [آية : ٤٣ الرعد].

إضاءة :

في هذه الآية يحكى القرآن الكريم قول الكفار وهم أهل مكة - على أن السورة مكية كلها - عندما قالوا لرسول الله ﷺ لست مرسلاً أي منكرين لرسالته ونبوته، عندئذ يتولى الله تعالى الدفاع عنه فيأمره أن يقول لهم: ﴿قل كفى بالله شهيداً بيني وبينكم ومن عنده علم الكتاب﴾ أي قل لهم يامحمد الله شاهد على صدقي فيما أرسلت به إليكم بدليل أنه صدقني بالمعجزات المختلفة وأعلاها درجة القرآن الكريم، وهذه أعلى درجة في الشهادة. وكذلك شهادة من علم الكتاب - أي التوراة والإنجيل - وقد علمه من أهل مكة ورقة بن نوفل الذي شهد بصدق النبي ﷺ عندما ذهبت به خديجة - رضي الله عنها - إليه - في بدء الوحي - فأخبره (ورقة) إنه ا لناموس الذي كان يأتي الأنبياء من قبل وبشره بأنه نبي هذه الأمة - كما جاء في حديث بدء الوحي - واشتهر أمر ذلك في مكة لدى كفار قريش يقول الفخر الرازي (٦٠٦هـ)[١] : «اعلم أنه تعالى حكى عن القوم أنهم أنكروا كونه رسولاً من عند الله، ثم إنه تعالى احتج عليهم بأمرين: الأول: شهادة الله على نبوته، والمراد من تلك الشهادة: أنه تعالى أظهر المعجزات الدالة على كونه صادقاً في ادعاء الرسالة، وهذا أعلى

---

(١) مفاتيح الغيب: ١٩/٥٥، وانظر معه: الكشاف: ٢/٣٦٤، والجامع لأحكام القرآن: ٩/٣٤٥، والبحر المحيط: ٦/٤٠٢، وتفسير القرآن العظيم: ٢/٥٢١، وإرشاد العقل السليم: ٣/١١٥.

مراتب الشهادة؛ لأن الشهادة : قول يفيد غلبة الظن بأن الأمر كذلك.

أما المعجز فإنه فعل مخصوص يوجب القطع بكونه رسولاً من عند الله تعالى، فكان إظهار المعجزة أعظم مراتب الشهادة».

والأمر الثاني : شهادة من قرأوا التوراة والإنجيل، ورأوا صفة الرسول ﷺ في هذين الكتابين، وتحققوا من ذلك فإن المنصفين منهم قد أقروا بنبوته كورقة بن نوفل.

يقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[١] : «والمعنى : وكل من عندهم علم الكتاب وإفراد الضمير المضاف إليه (عند) لمراعاة لفظ (مَن)، وتعريف الكتاب تعريف للعهد وهو التوراة.. ويحتمل أن يكون المراد بمن عنده علم الكتاب معيناً فهو ورقة بن نوفل..».

هذا المعنى السابق باعتبار أن السورة مكية كلها، أما من قال بأن هذه الآية مدنية - والسورة مكية - فقد قال: إن القائلين هم اليهود وقد أنكروا رسالته ﷺ ونبوته، وقالوا : لست مرسلاً.

يقول الألوسي (١٢٧٠هـ)[٢] : «قيل: قاله رؤساء اليهود، وأخرجة ابن مردوية عن ابن عباس قال: قدم على رسول الله ﷺ أسقف من اليمن، فقال له عليه الصلاة والسلام: هل تجدني في الإنجيل رسولاً؟ قال: لا فأنزل الله تعالى الآية..».

---

(١) التحرير والتنوير : ١٧٦/١٣.

(٢) روح المعاني: ٢٥٢/١٣، وانظر معه: معاني القرآن للفراء: ٦٧/٢، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١٥١/٣.

وعلى هذا فإن القائلين هم الذين كفروا من اليهود والنصارى، وقد علموا نعته ﷺ في الكتابين، ولكنهم كتموا وأنكروا رسالته ﷺ فرد الله عليهم آمراً رسوله ﷺ أن يرد عليهم بأمرين: الأول: شهادة الله تعالى بصدقه ﷺ فيما يبلغ عن ربه، وقد تقدم شرحها .

والأمر الثاني: شهادة من قرأ الكتب السابقة وهم علماء اليهود والنصارى كعبد الله بن سلام وسلمان الفارسي وتميم الداري وغيرهم. والله أعلم.

شاهد هذا الموضع:

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿وبينكم﴾ في ط. مصحف الأزهر الشريف فقط، ولم يرد في غيرها من طبعات المصاحف الأربعة.

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا: فالإمام الداني (٤٤٤هـ)[١] يقول: «﴿ومِنْ عندِهِ عِلْمُ الكتاب﴾ ٤٣ فمن قرأ بهذه القراءة[٢] وقف على قوله: ﴿شهيداً بيني وبينكم﴾، ومن قرأ بفتح الميم والدال، وهي قراءة الجماعة لم يقف على ذلك ووقف على آخر السورة»[٣] .

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[٤] : «﴿وبينكم -٤٣-﴾ لا لأنه تعالى عطف اسم عبد الله بن سلام في الشهادة على اسمه تعالى».

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٥] : «﴿لست مرسلاً-٤٣-﴾ كافٍ وآخر

---

(١) المكتفى: ٣٣٨، وانظر معه: الإيضاح لابن الأنباري: ٢/ ٧٣٨.

(٢) أي بكسر ميم (مِن) وكسر الدال (عنده).

(٣) وآخر السورة قوله: ﴿.. علم الكتاب -٤٣-﴾.

(٤) علل الوقوف: ٢/ ٦٢٠.

(٥) المقصد: ٢٠٤.

السورة تام. ومن قرأ: ﴿ومِنْ عندِه عِلْمٌ الكتاب﴾ بكسر ميم ﴿مِن﴾ - وقف على: ﴿شهيداً بيني وبينكم﴾، ثم على آخر السورة».

ويقول الأشموني[1] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «وبينكم -٤٣- ليس بوقف لمن قرأ: ﴿ومَن عِندَه﴾ - بفتح الميم والدال - و﴿عِلْم﴾ - بكسر العين - فاعل بالظرف، أو مبتدأ وما قبله الخبر وهي قراءة العامة وعليها فالوقف آخر السورة؛ لاتصال الكلام بعضه ببعض، ولايوقف على: ﴿بينكم﴾ لأنه تعالى عطف ﴿من عنده علم الكتاب﴾ في الشهادة على اسمه تعالى».

ومن كلام القراء يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿وبينكم﴾ ؛ لأن ما بعده معطوف على ما قبله، فالوقف ممنوع هنا على قراءة جمهور القراء ﴿ومَن عِندَه عِلْم الكتاب﴾، وهي التي عليها طبعات المصاحف الأربعة. أما القراءتان الأخريان فليستا داخلتين في منهج دراستنا هذه لذا أعرضت عنهما.

هذا، ويقول ابن جني (٣٩٢هـ)[2] : «وقراءة الجماعة : ﴿ومَن عندَهُ عِلْمُ الكتاب﴾ فالعِلْم مرفوع بنفس الظرف؛ لأنه إذا جرى الظرف صلة رفع الظاهر لإيغاله في قوة شبهه بالفعل كقول: مررت بالذي في الدار أخوه». ويقول العكبري (٦١٦هـ)[3] : «قوله تعالى: ﴿ومَن عِندَه﴾ يقرأ بفتح الميم، وهو بمعنى الذي، وفي موضعه وجهان:

---

(١) منار الهدى: ٢٠٤.

(٢) المحتسب: ١/٣٥٨. وانظر معه: البيان : ٢/٥٢.

(٣) التبيان : ٢/ ٧٦٠، وانظر معه : الكشاف: ٢/ ٣٦٤، والبحر المحيط: ٦/٤٠٢.

أحدهما: رفع على موضع اسم الله، أي كفى الله، وكفى من عنده.

والثاني: في موضع جر عطفاً على لفظ اسم الله تعالى، فعلى هذا ﴿علم الكتاب﴾ مرفوع بالظرف؛ لأنه اعتمد لكونه صلة، ويجوز أن يكون خبراً والمبتدأ علم الكتاب».

وبناءً على ما تقدم يجوز في قوله: ﴿ومن عنده علم الكتاب﴾ أن يعرب اسم الموصول مبنياً على السكون في محل رفع عطفاً على موضع لفظ الجلالة - أي كفى الله، وكفى من عنده - ويجوز أن يكون في موضع جر عطفاً على لفظ اسم الجلالة ، وعلى هذا يكون ﴿علم الكتاب﴾ فاعلاً بالظرف؛ لأنه إذا جرى الظرف صلة رفع الظاهر ؛ لإيغاله في قوة شبهه بالفعل، ويجوز أن يكون خبراً مقدماً، والمبتدأ ﴿علم الكتاب﴾.

وهكذا يتبين لنا من كلام النحاة أن قوله: ﴿ومَن عندَه عِلْم الكتاب﴾ معطوف على لفظ الجلالة ﴿الله﴾، وعلى هذا يكون معنا شاهدان هما : الله، ومن عنده علم الكتاب، ولايتم المعنى إلا بذكرهما معاً ولذا منع الوقف.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿وبينكم﴾، لأن قوله: ﴿ومن عنده علم الكتاب﴾ معطوف على لفظ الجلالة ﴿الله﴾ وهذان الشاهدان لابد من ذكرهما معاً؛ لأن المقام مقام إنكار لرسالة الرسول ﷺ من جانب الكفار، ودفاع من جانب الله عن رسوله ﷺ الذي يأمره بأن يدافع عن صحة رسالته بذكر هذين الأمرين، فلابد من ذكرهما معاً؛ ليتبين وجه الحق في هذا الدفاع، وتنقطع لجاجة الكفار.

يقول عبد القاهر (٤٧١هـ)[١] : في معرض الحديث عن عطف الجمل، وقوة اتصال الجمل المعطوفة في المعنى : «. . . وإذا كان كذلك كانت مع الأولى كالشيء الواحد، وكان منزلتها منها منزلة المفعول والظرف وسائر ما يجيء بعد تمام الجملة من معمولات الفعل مما لايمكن إفراده عن الجملة، وأن يعتد كلاماً على حدته».

فالإمام عبد القاهر - طيب الله ثراه - يرى أن الجملة المعطوفة في قوة اتصالها وارتباطها بالجملة الأولى كالشيء الواحد الذي لايستغنى عن أجزائه، ويشبه صلة الجملة المعطوفة - أي الثانية بالأولى - بصلة ا لمفعول بالفعل، وا لظرف بما يتعلق به ، وكل معمولات الفعل التي تأتي بعده، والتي لايمكن إفرادها عن الجملة وانفصالها عنها بحيث تصير كلاماً مستقلاً عما قبله، كذلك هنا المعطوف والمعطوف عليه كالشيء الواحد؛ لذا لايتم المعنى إلا بذكرهما معاً؛ لأنهما متلازمان كل منهما يطلب الآخر .

أضف إلى هذا أن هاتين الجملتين المعطوفتين وقعتا في حيز القول - أي بعده - فهما مقول القول، ولايوقف على القول دون مقوله[٢] . يقول الزركشي (٧٩٤هـ)[٣] : «وجميع ما في القرآن من القول لايجوز الوقف عليه؛ لأن ما بعده حكاية القول قاله الجويني في تفسيره».

ويقول أيضاً[٤] : «. . وما يكون داخلاً في القول لايتم الوقف دونه».

---

(١) دلائل الإعجاز: ٢٤٤.

(٢) انظر : منار الهدى: ١٧.

(٣) البرهان: ١/ ٣٥٨.

(٤) السابق: ١/ ٣٦١.

وبناءً على ما تقدم فإن هذا الموضع قد مُنع الوقف عليه لعلتين:

الأولى: أن الوقف عليه يؤدى إلى الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه وهما كالشيء الواحد وذلك ممنوع.

الثانية: أن الوقف عليه يؤدى إلى الفصل بين القول ومقوله وذلك ممنوع.

الموضع الثامن:

﴿ الٓر ۚ كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ وَوَيْلٌ لِّلْكَٰفِرِينَ مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ ۝ ﴾ [الآيتان: ١، ٢ إبراهيم].

إضاءة:

هذه السورة افتتحت بـ ﴿الر﴾ وهو من الحروف المقطعة التي لايعلم المراد منها إلا الله تعالى؛ فهي من المتشابه الذي استأثر الله بعلمه . ﴿كتاب أنزلناه إليك.. الآية﴾ أي هذا كتاب - وهو القرآن الكريم - أنزلناه إليك - يامحمد - أي أنزله الله على نبيه محمد ﷺ وقد استخدم الله تعالى ضمير ﴿نا﴾ الدال على جماعة المتكلمين، ليدل على عظمته سبحانه التي تناسب قوة التنزيل، ومكانة المنزَّل وقدر المنزَّل عليه.

والهدف من هذا الإنزال لهذا الكتاب: هو إخراج الناس من ظلمات الشرك والجهل إلى نور الإيمان والعلم، ولايكون إخراج الناس على ماذُكر إلا بإذن ربهم - الذي يربيهم على موائد كرمه وبره - وهذا الإذن يفيد أن مُلك الله لايقع فيه إلا ما يريد، فمن شاء الله هدايته اهتدى، ومن شاء إضلاله

ضل، وا لهـداية من الله ﴿إلى صـراط العـزيز الحـميـد﴾ أي إلى طريق الله ﴿العزيز﴾ القوى الذي لايُغلب ﴿الحميد﴾ المحمود في كل زمان ومكان من كل مخلوقاته بكل أنواع ا لمحامد التي يستحقها سبحانه.

﴿الله الذي له ما في السموات وما في الأرض ...﴾ الآية لفظ الجلالة بدل من ﴿العزيز الحـميد﴾ ولفظ الجلالة ﴿الله﴾ هو العلم الأشـهر على الذات المقدسة، والذي لايتسمى به أحد غيره فـهو الله الذي لايشبهه أحد من خلقه، وهو مالك السـموات والأرض الذي لايخرج عن ملكيـته شيء فيهـا فالواجب على كل إنسان أن يؤمن به خـالقاً رازقاً متصـفاً بكل كمال يليق بـذاته المقدسة والويل - أي الهلاك والخـسران في الدنيا والعذاب الشـديد في الآخرة - لكل من كفر بالله المتصف بما سبق.

شاهد هذا الموضع:

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿الحميد﴾ في ط. مصحف الأزهر الشريف فقط، ولم يرد في غيرها من طبعات المصاحف الأربعة.

والقراء يقولون بمنع الوقف هنا: فالإمام الداني (٤٤٤هـ)[١] يقول: «من قرأ : ﴿الله الذي ......-٢-﴾ بالرفع على الابتـداء وجعل الخبر فيـما بعده وقف على : ﴿الحـميـد﴾ [١]، ومن قرأ بالخـفض على البـدل لم يقف على ﴿الحميد﴾ ووقف على : ﴿وما في الأرض -٢-﴾ وهو تام على القراءتين».

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[٢] : «﴿الحميد -١-ط﴾ لمن قرأ: ﴿الله﴾

(١) المكتفى: ٣٣٩.

(٢) علل الوقوف: ٢/ ٦٢١.

بالرفع على الابتداء، ومن خفض وصل على البدل». أي أن الوقف مطلق في حال الرفع، وممنوع في حال الخفض؛ لأنه سيكون مجروراً على البدل من ﴿العزيز الحميد﴾.

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[١] : «﴿العزيز الحميد -١-﴾ تام لمن قرأ ﴿الله﴾ بالرفع، وليس بوقف لمن قرأه بالجر، لأنه بدل مما قبله».

ويقول الأشموني[٢] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «﴿الحميد -١-﴾ وهو تام لمن قرأ: ﴿الله﴾ بالرفع على الابتداء، والخبر ﴿له ما فى السموات وما فى الأرض﴾، وليس بوقف لمن قرأه بالجر بدلاً مما قبله أو عطف بيان. قرأ نافع وابن عامر برفع الجلالة والباقون بالجر».

ومن كلام القراء يتضح لنا إجماعهم على منع الوقف في حال جر لفظ الجلالة ﴿الله﴾ على البدل أو عطف البيان، وهي القراءة التي عليها طبعات المصاحف الأربعة، أما القراءة برفع لفظ الجلالة فليست داخلة في منهج دراستنا لهذه المواضع؛ لأن المصاحف الأربعة التي جُعلت ميداناً لهذه الدراسة قد التزمت بقراءة الجر على البدل أو على عطف البيان.

هذا، ويقول الفراء (٢٠٧هـ)[٣] : «قول الله عز وجل: ﴿إلى صراط العزيز الحميد -١- الله الذي . . . -٢-﴾ يخفض في الإعراب ويرفع الخفض على أن تُتبعه ﴿الحميد﴾، والرفع[٤] على الاستئناف لانفصاله من الآية. .»

---

(١) المقصد: ٢٠٤.

(٢) منار الهدى: ٢٠٤.

(٣) معانى القرآن : ٦٧/٢.

(٤) الرفع قراءة نافع وابن عامر وأبي جعفر. والخفض : قراءة غيرهم.

ويقول ابن الأنباري (٥٧٧هـ)[١] : «﴿الله -٢-﴾ يقـرأ بالجر والرفع، فـالجر على البـدل من قوله: ﴿العزيز الحـميـد﴾، والرفع من وجهين: أحـدهما: أن يكون مرفوعاً لأنه مبتدأ وما بعده خبره. والثاني: أن يكون خبر مبتدأ محذوف وتقديره: هو الله الذي له مافي السموات».

ويقول أبو السعود (٩٨٢هـ)[٢] : «﴿الله﴾ بالجر عطف بيان للعزيز الحميد لجريانه مجرى الأعـلام الغالبة بالاختصاص بالمعبـود الحق كالنجم في الثريا وقرئ بالرفع على هو الله أي العزيز الحميد الذي أضيف إليه الصراط الله».

ومن كلام النحـاة يتبين لنا السر فـي منع الوقف على قوله: ﴿الحمـيد﴾ لأن ما بعده - وهو لفظ الجلالة ﴿الله﴾ - يُقـرأ بالجر - في طبعات المصاحف الأربعة التي تلتزم برواية حفص عن عـاصم - بدلاً من : ﴿العزيز الحميد﴾ أو عطف بيان.

هذا، وا لبلاغيـون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿الحمـيد﴾؛ لأن ما بعده - ﴿الله﴾ - مجـرور على أنه بدل من ﴿العزيز الحمـيد﴾ أو عطف بيان؛ لأنه لايُفصل بين البدل والمبدل منه؛ لأن «البدل: هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة»[٣] . - كـما يقـول النحـاة - وهذا التـابع هو لفظ الجـلالة ﴿الله﴾ المقـصود بأنـه منزل القرآن الكـريم؛ ليكون هداية للناس بإذنه وهو الموصـوف بالعـزيز الحميـد والذي له ملك السمـوات والأرض، فالإبدال هنا جـاء لزيادة

(١) البيان: ٢/ ٥٤. وانظر معه: إعراب القرآن لابن النحاس: ٢/٣٦٣. والكشاف: ٢/٣٦٥. ومفاتيح الغيب: ١٩/ ٦٠، والتبيان: ٢/ ٧٦٢.

(٢) إرشاد العقل السليم: ٣/١١٦، وانظر معه: البحر المحيط: ٦/ ٤٠٦، وروح المعاني: ١٣/ ٢٦٢.

(٣) شرح ابن عقيل: ٣/ ٢٤٧. وهذا قول ابن مالك في ألفيته .

التقرير والإيضاح. يقول الخطيب القزويني (٧٣٩هـ)[١] : «.. وأما الإبدال منه فلزيادة التقرير وا لإيضاح.. ومنه في غيره[٢] قوله تعالى[٣] : ﴿أهدانا الصراط المستقيم * صراط الذين أنعمت عليهم﴾». ويقول الزركشي (٧٩٤هـ)[٤] : «والحاصل أن كل شيء كان تعلقه بما قبله كتعلق البدل بالمبدل منه أو أقوى لايجوز الوقف عليه».

وعلى هذا فإن لفظ الجلالة ﴿الله﴾ قد وقع بدلاً في رواية حفص عن عاصم التي عليها طبعات المصاحف الأربعة، وما دام الأمر كذلك فلا يوقف على ﴿الحميد﴾؛ لئلا يؤدى ذلك إلى الفصل بين البدل والمبدل منه وذلك يفسد المعنى؛ لأنه يؤخر المقصود من الكلام وهو البدل.

الموضع التاسع :

﴿ قَالَ فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا ٱلْمُرْسَلُونَ ۝ قَالُوٓا۟ إِنَّآ أُرْسِلْنَآ إِلَىٰ قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ ۝ إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ ۝ إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ قَدَّرْنَآ ۙ إِنَّهَا لَمِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ﴾ [الآيات من : ٥٧ - ٦٠ الحجر].

هذا الموضع - وهو قوله: ﴿اجمعين (٥٩) - تفردت به ط. مصحف الأزهر الشريف، ولم يرد في غيرها من طبعات المصاحف الأربعة. وقد تمت دراسته في سياقه سابقاً[٥] .

---

(١) الإيضاح: ٨٢.

(٢) أي غير المسند إليه.

(٣) سورة الفاتحة : ٦، ٧.

(٤) البرهان: ١/٣٥٥.

(٥) انظر: ص ٣٤١ من هذا البحث.

الموضع العاشر:

﴿ أَفَأَصْفَىٰكُمْ رَبُّكُم بِٱلْبَنِينَ وَٱتَّخَذَ مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنَٰثًا ۚ إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا ۝ ﴾ [آية: ٤٠ الإسراء].

إضاءة:

في هذه الآية يخاطب الله تعالى هؤلاء الكفار الذين قالوا: إن الملائكة بنات الله منكراً عليهم هذا القول موبخاً إياهم على هذا الافتراء، وهل يعقل عاقل أن يخصكم - أيها الكفار - بأن يعطيكم البنين - وهي أعلى أصناف الذرية كما تعتقدون - ويصطفى لنفسه الذرية الأقل شأنا - في زعمكم - وهم الملائكة الذين زعمتم أنهم إناث. إنكم - في زعمكم هذا - لتقولون قولاً عظيماً في القبح والإثم والعدوان على الله تعالى.

لأن الله تعالى منزّه عن الولد والصاحبة والزوجة؛ ولأن الملائكة هم أكرم الخلق على الله تعالى لايوصفون بذكورة ولا بأنوثة، وإنما هم عباد مكرمون خلقوا للعبادة لايفترون عنها، لايأكلون ولايشربون ولايتناكحون ولايتناسلون؛ لذا فقد أعظم هؤلاء الكفار الفرية على الله تعالى فاستحقوا هذا التوبيخ والإنكار.

شاهد هذا الموضع:

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿بالبنين﴾ في ط. مصحف الأزهر الشريف فقط، ولم يرد في غيرها من طبعات المصاحف الأربعة.

أما القراء فإن المنع يُفهم من كلامهم؛ لأنهم سكتوا عنه فلم يذكروا شيئاً

عنه فمثلاً يقول الداني (٤٤٤هـ)[١] : «﴿قولاً عظيماً -٤٠-﴾ تام» ولم يذكر وقفاً من أي نوع على أي لفظ في هذه الآية قبل نهايتها وهذا يدل على المنع.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[٢] : «﴿إناثاً -٤٠-ط.﴾» ولم يذكر وقفاً من أي نوع على أي لفظ قبله في هذه الآية إلا على قوله: ﴿إناثاً﴾ الذي قال عنه: إنه مطلق. ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٣] : «﴿مدحوراً -٣٩-﴾ تام، ﴿عظيماً -٤٠-﴾ أتم منه».

ويقول الأشموني[٤] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «﴿مدحوراً -٣٩-﴾ تام، ﴿إناثاً -٤٠-﴾ جائز، ﴿عظيماً -٤٠-﴾ تام» فهؤلاء القراء قد سكتوا عن قوله: ﴿بالبنين -٤٠-﴾ ولم يذكروا وقفاً عليه من أي نوع وهذا يدل على المنع.

هذا، ويقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[٥] : «... أو ضمن (أصفى) معنى آثر فتكون الباء للتعدية دالة على معنى الاختصاص بمجرورها فصار (أصفى) مع متعلقه بمنزلة فعلين أي قصر البنين عليكم دونه، أي جعل لكم البنين خالصة لايساويكم هو بأمثالهم، وجعل لنفسه الإناث التي تكرهونها».

فعلى هذا القول يتضمن (أصفى) معنى (آثر) فيكون الفعل (أصفى) مع متعلقه بمنزلة فعلين؛ حيث إن (آثر) يدل على وجود شيئين أحدهما: مفضل

---

(١) المكتفى : ٣٦٠.

(٢) علل الوقوف: ٢/٦٤٨.

(٣) المقصد: ٢٢٤.

(٤) منار الهدى: ٢٢٤.

(٥) التحرير والتنوير: ١٥/١٠٧.

والآخر: مفضل عليه، وهنا معنا معنيان هما: إصفاء الكفار بالبنين - وهو الأمر المحبوب لديهم - واتخاذ الملائكة إناثاً - وهو الأمر المكروه لديهم - فالمعنيان على هذا متقابلان؛ لذا يلزم الإتيان بهما معاً؛ ليتم المعنى، ولذا جاء بحرف العطف ليجمع بينهما لتتم المقابلة وتحدث المفاضلة والمقارنة ليقع الإنكار والتوبيخ الموقع المؤثر على الأمرين معاً.

وعلى هذا فكلام ابن عاشور - رحمه الله - السابق ينهض دليلاً للنحاة والبلاغيين على منع الوقف على قوله: ﴿بالبنين﴾؛ لأن ما بعده بقية المعنى؛ إذ هو المقابل للإصفاء بالبنين؛ لأن مجرد ذكر الاختصاص بالبنين يُلقي في ذهن السامع والقارئ بالصورة المقابلة وهي الاختصاص بالإناث، والاختصاص بالبنين عندهم أمر محبوب، أما الاختصاص بالإناث فهو أمر مكروه عندهم، وهم الذين عناهم الله تعالى بقوله: ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴿٥٨﴾ يَتَوَارَىٰ مِنَ الْقَوْمِ مِن سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ أَيُمْسِكُهُ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴿٥٩﴾﴾ [النحل: ٥٨، ٥٩]، وحتى يقع الإنكار والتوبيخ على الصورتين معاً، ولو أجزنا الوقف على قوله: ﴿بالبنين﴾ لوقع الإنكار على الصورة الأولى فقط وكانت الصورة الثانية كلاماً مستأنفاً جديداً خارجاً عن الإنكار والله تعالى ينكر على الكفار الأمرين معاً.

أضف إلى هذا أن جملة: ﴿اتخذ من الملائكة إناثاً﴾ معطوفة على جملة: ﴿أصفاكم ربكم بالبنين﴾ بالواو، وهذا العطف قد جمع بين الجملتين وجعل كلا منهما مرتبطة بالأخرى؛ لأن العطف يجعل الكلامين كلاماً واحداً؛ لأن المعطوف والمعطوف عليه متلازمان كل منهما يطلب الآخر.

يقول عبد القاهر (٤٧١هـ)[١] : في معرض الحديث عن عطف الجمل - : « . . . وإذا كان كذلك كانت مع الأولى كالشيء الواحد، وكان منزلتها منها منزلة المفعول والظرف وسائر مايجيء بعد تمام الجملة من معمولات الفعل مما لايمكن إفراده عن الجملة وأن يعتد كلاماً على حدته».

الموضع الحادي عشر :

﴿ أَفَأَمِنتُمْ أَن يَخْسِفَ بِكُمْ جَانِبَ ٱلْبَرِّ أَوْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا ثُمَّ لَا تَجِدُوا لَكُمْ وَكِيلًا ﴾ [آية : ٦٨ الإسراء].

إضاءة :

هذا الموضع - وهو قوله: ﴿حاصباً﴾ -٦٨- الإسراء - قد تفردت به ط. مصحف الأزهر الشريف، ولم يرد في غيرها من طبعات المصاحف الأربعة على الرغم من أن هذه المصاحف المذكورة قد أجمعت على منع الوقف على صنوه - وهو قوله: ﴿بما كفرتم - ٦٩- الإسراء﴾ - وكان حق هذا الموضع - ﴿حاصباً -٦٨- الإسراء﴾ أن يكون ممنوعاً مجمعاً على منع الوقف عليه، لاشتراك الموضعين في جميع موانع الوقف التي ذكرتها - سلفاً - عند الحديث عن الموضع المذكور -٦٩- الإسراء - ولعله سقط من طبعات تلك المصاحف - عدا ط. مصحف الأزهر الشريف - بسبب سهو اللجان المشرفة على إخراج تلك الطبعات، وإلا فإن هذا الموضع نظير ذاك.

هذا، وقد عرضت لهذا الموضع في سياقه سابقاً[٢] ، وما قلته في صنوه

---

(١) دلائل الإعجاز: ٢٤٤، وانظر معه:ص ٥٦٣ من هذا البحث.

(٢) انظر : ص ١٦١ وما بعدها من هذا البحث.

-٦٩- الإسراء - ينطبق عليه تماماً؛ لذا فإني أكتفي بما ذكرته هناك تجنباً للإطالة والتكرار.

الموضع الثاني عشر :

﴿ وَٱجْعَل لِّي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي ۝ هَٰرُونَ أَخِي ۝ ٱشْدُدْ بِهِۦٓ أَزْرِي ۝ وَأَشْرِكْهُ فِيٓ أَمْرِي ۝ كَيْ نُسَبِّحَكَ كَثِيرًا ۝ وَنَذْكُرَكَ كَثِيرًا ۝ إِنَّكَ كُنتَ بِنَا بَصِيرًا ۝ قَالَ قَدْ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ يَٰمُوسَىٰ ۝ ﴾ [الآيات من ٢٩ - ٣٦ من سورة طه].

إضاءة :

في هذه الآيات بقية[١] دعاء سيدنا موسى - عليه السلام - ، فقد دعا ربه - هنا - أن يجعل له عونا من أهله وزير صدق يعينه في أمر التبليغ عن الله يكون ردءاً له، كما قال عنه في موضع آخر[٢] : ﴿وَأَخِي هَٰرُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا[٣] يُصَدِّقُنِيٓ إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ ﴿٣٤﴾﴾ وهو سيدنا هارون - عليه السلام - ؛ حيث كان أفصح منه لساناً، وأقدر منه على الكلام الواضح؛ لأن سيدنا موسى عليه السلام ، كانت في لسانه حُبسة بسبب الجمرة التي وضعها على لسانه - كما ذكرتُ من قبل[٤] - وقد استجاب الله له فأرسل إلى سيدنا هارون؛ ليكون معه رسولاً إلى فرعون

---

(١) صدر هذا الدعاء تم الحديث عنه في ص ٦١٦ وما بعدها من هذا البحث.

(٢) آية : ٣٤ القصص.

(٣) ردءاً : معيناً وإرداته : أعنته [بهجة الأريب : ٣٠٢].

(٤) في ص ٦١٦ وما بعدها من هذا البحث.

وقومه، وإلى بني إسرائيل يعينه في كل شئون الرسالة يقول ابن كثير (٧٧٤هـ)[١] : «﴿كي نسبحك كثيراً ونذكرك كثيراً﴾ قال مجاهد: لايكون العبد من الذاكرين الله كثيراً حتى يذكر الله قائماً وقاعداً ومضطجعاً وقوله: ﴿إنك كنت بنا بصيراً﴾ أي في اصطفائك لنا، وإعطائك إيانا النبوة، وبعثك لنا إلى عدوك فرعون، فلك الحمد على ذلك».

فلما فرغ سيدنا موسى - عليه السلام - من هذا الدعاء استجاب الله له فقال: ﴿قال قد أوتيت سؤلك ياموسى﴾ أي قال الله لموسى - عليه السلام - قد أجبتك إلى ما دعوتني به وسألتني إياه.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله : ﴿كثيراً -٣٣-﴾ في ط. مصحف الأزهر الشريف فقط، ولم يرد في غيرها من طبعات المصاحف الأربعة.

أما القراء: فمنهم من صرح بجواز الوقف عليه، ومنهم من صرح بمنع الوقف عليه، وإليك آراء القراء:

يقول الداني (٤٤٤هـ)[٢] : «﴿كثيراً -٣٣-﴾ كاف. وكذا: ﴿كثيراً -٣٤-﴾، ﴿بصيراً -٣٥-﴾». ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[٣] : «﴿كثيراً -٣٣﴾ لاوقف». ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٤] : «﴿كثيراً -٣٣-، -٣٤-﴾

---

(١) تفسير القرآن العظيم : ١٤٧/٣.

(٢) المكتفى : ٣٧٩.

(٣) علل الوقوف: ٦٩٣/٢.

(٤) المقصد: ٢٤٢.

جائز، ﴿بصيراً -٣٥-﴾ تام».

ويقول الأشموني[١] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «ولا يوقف من قوله: ﴿واجعل لي وزيراً﴾ إلى ﴿كثيراً﴾ الثاني؛ لأن العطف صيَّرها كالشيء الواحد، وإن جعلت همزة ﴿أشدد﴾ همزة وصل جاز ﴿كثيراً﴾. الثاني: كاف، ﴿بصيراً -٣٥-﴾ تام».

وبعد عرض آراء القراء نلاحظ أن الداني قال إن الوقف كاف، وقال الأنصاري بجواز الوقف عليه، أما السجاوندي والأشموني فقد قالا بمنع الوقف على قوله: ﴿كثيراً -٣٣-﴾؛ لأن ما بعده - وهو قوله: ﴿ونذكرك كثيراً -٣٤-﴾ - معطوف على الجملة التي منها قوله: ﴿كثيراً -٣٣-﴾. ولن يحسم هذا الخلاف إلا كلام النحاة لذا فإني أعرض القضية عليهم، وما ينتهي إليه القول عندهم يكون هو الفيصل في الحكم على هذا الموضع.

ولما نظرت في كتب النحاة مثل: معاني القرآن للفراء[٢]، وإعراب القرآن لابن النحاس[٣]، والكشاف للزمخشري[٤]، والبيان[٥] لابن الأنباري والتبيان للعكبري[٦]، والبحر المحيط لأبي حيان[٧]، وإرشاد العقل

(١) منار الهدى: ٢٤٢.
(٢) ٢/١٧٨.
(٣) ٣/٣٩.
(٤) ٢/٣٥٣.
(٥) ٢/١٤١.
(٦) ٢/٨٩٠.
(٧) ٧/٣٢٩.

السليم[1] لأبي السعود، وروح المعاني[2] للآلوسي، والتحرير والتنوير[3] لابن عاشور لم أجد أحداً عرض للعطف هنا - لأن منع الوقف هنا مردُّه إلى العطف أي عطف جملة: ﴿ونذكرك كثيراً﴾ على جملة: ﴿كي نسبحك كثيراً﴾ - إلا محي الدين الدرويش[4] (١٩٨٢م) الذي قال: «﴿ونذكرك كثيراً -٣٤﴾ عطف على : ﴿نسبحك كثيراً﴾».

ولعل ظهور هذا الحكم هنا هو الذي جعل أكابر النحاة يُعرضون عن ذكره لظهوره.

وبناءً على ما تقدم فإن الحكم على هذا الموضع يكون بمنع الوقف على قوله: ﴿كثيراً -٣٣-﴾ لأن ما بعده معطوف عليه وهو قوله: ﴿ونذكرك كثيراً -٣٤-﴾ ولايُفصل بين المعطوف والمعطوف عليه؛ لأن العطف يصيِّر المعطوفات كالشيء الواحد.

هذا، والبلاغيون[5] يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿كثيراً -٣٣-﴾ لأن قوله: ﴿ونذكرك كثيراً -٣٤-﴾ معطوف على قوله: ﴿نسبحك كثيراً -٣٣-﴾ والمعطوف والمعطوف عليه كالشيء الواحد.

---

(١) ٣/٣٠٤.

(٢) ١٦/٢٧١.

(٣) ١٦/٢١٣.

(٤) إعراب القرآن وبيانه: ٤/٦٧٦.

(٥) انظر: دلائل الإعجاز: ٢٤٤، وانظر معه: منار الهدى ص : ٣٢٦. وانظر (أيضاً) : ص ٦٨١ وما بعدها من هذا البحث.

الموضع الثالث عشر :

﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ ۝ ﴾ [آية : ٧ من سورة سبأ].

إضاءة :

في هذه الآية يحكى الله تعالى ما قاله كفار مكة عندما سمعوا رسول الله ﷺ يتحدث عن البعث بعد الموت، وأن هناك حياة أخرى بعد البعث والخروج من القبور إلى أرض المحشر للحساب.

والحياة بعد ذلك إما في جنة أبداً، وإما في نار أبداً؛ ولذلك سخروا من تلك المقالة التي قالها رسول الله ﷺ بشأن البعث بعد الموت، فأخذوا يهزأون ويقول بعضهم لبعض أو يقول أهل مكة للحجاج الذين يأتون لزيارة البيت الحرام من خارج مكة: ﴿هل ندلكم﴾ أي نعرفكم بكيفية الوصول إلى ﴿رجل﴾ يقصدون محمداً ﷺ ولكنهم أرادوا بهذا التنكير أن يضعوا من مكانته ﷺ فجعلوه رجلاً مجهولاً - وهم يعلمون أنه أشهر الأعلام في مكة وما حولها - هذا الرجل يقول كلاماً عجيباً غريباً لايقبله عقل - في زعمهم - فهو يخبركم إذا مِتُّم وصرتم تراباً فإن الله يبعثكم يوم القيامة بعد النفخة الثانية ويخلقكم خلقاً جديداً، ليحاسبكم على ما قدمتم وما عملتم في الدنيا، هل سمعتم بأغرب أو أعجب من هذا الكلام ؟!

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿ممزق﴾ في ط. مصحف الأزهر الشريف فقط، ولم يرد في غيرها من طبعات المصاحف الأربعة.

أما القراء : فمنهم من فُهم المنع من كلامه، ومنهم من صرح بالقول بمنع الوقف.

فالإمام الداني (٤٤٤هـ)[١] يقول: «﴿... ورزق كريم -٤-﴾ تام وكذا: الفواصل إلى قوله: ﴿لكل عبد منيب -٩-﴾».

ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿ممزق﴾ وهذا يدل على المنع، ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[٢] : «﴿ممزق -٧-ˇ ﴾ لأن ﴿إنَّ﴾ في ﴿إنكم﴾ في تأويل المفتوحة، وإنما كسرت لدخول اللام في خبرها، وإلا فهي مفعول ثان لقوله: ﴿ينبئكم﴾».

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٣] : «﴿الحميد -٦-﴾ تام، ﴿لفي خلق جديد﴾ صالح» ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿ممزق﴾ وهذا يدل على المنع، ويقول الأشموني[٤] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «﴿كل ممزق -٧-﴾ كاف على استئناف ما بعده وليس بوقف إن جعل ما بعده داخلاً فيما قبله؛ لأن ﴿إنكم﴾ في تأويل المفتوحة، وإنما كسرت لدخول اللام في خبرها، وإلا فهي مفعول ثان لـ ﴿ينبئكم﴾».

ومن كلام القراء يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿ممزق﴾ ؛ لأن ما بعده في موقع المفعول الثاني لقوله: ﴿ينبئكم﴾، وقوله: ﴿إذا مزقتم كل ممزق﴾ جملة شرطية معترضة، ولايفصل بين الفعل ومفعوله.

---

(١) المكتفى : ٤٦٣.

(٢) علل الوقوف: ٨٢٧/٣.

(٣) المقصد: ٣١٢.

(٤) منار الهدى: ٣١٢.

هذا، ويقول الزجاج (٣١١هـ)[١] : «﴿إذا﴾ في موضع نصب بـ ﴿مزقتم﴾ ولايكون أن يعمل فيها ﴿جديد﴾؛ لأن ما بعد ﴿إنَّ﴾ لايعمل فيما قبلها والتأويل: هل ندلكم على رجل يقول لكم: إنكم إذا مزقتم تبعثون ويكون ﴿إذا﴾ بمنزلة ﴿إنْ﴾ الجزاء يعمل فيها الذي يليها.. ويجوز أن يكون العامل في ﴿إذا﴾ مضمراً يدل عليه ﴿إنكم لفي خلق جديد﴾ ويكون المعنى: هل ندلكم على رجل ينبئكم يقول لكم: إذا مزقتم بعثتم ﴿إنكم لفى خلق جديد﴾ ...».

ويقول ابن الأنباري (٥٧٧هـ)[٢] : «العامل في ﴿إذا﴾ فعل دل عليه قوله تعالى ﴿إنكم لفى خلق جديد﴾، وتقديره: إذا مزقتم كل ممزق بعثتم. وزعم بعض النحويين أن العامل فيه ﴿مزقتم﴾ وليس بمرضى لأنه مضاف إليه، والمضاف إليه لايعمل في المضاف، ولايجوز ﴿أيضاً﴾ أن يكون العامل فيه ﴿جديد﴾؛ لأن ما بعد ﴿إنَّ﴾ لايجوز أن يعمل فيما قبلها، ولايجوز ﴿أيضاً﴾ أن يكون العامل فيه ﴿ينبئكم﴾؛ لأن الإخبار ليس في ذلك الوقت».

ومن كلام النحاة - ما ذكرنا لفظه وما أشرنا إليه في مراجعه - يتبين لنا السر في منع الوقف على قوله : ﴿ممزق﴾ أن الجملة الشرطية ﴿إذا مزقتم كل ممزق﴾ وقعت معترضة بين حكاية القول ومقوله؛ ولذلك لم يعمل فيها الفعل ﴿ينبئكم﴾؛ لأن الإخبار بذلك التمزيق لايقع في ذلك الوقت، وإنما الإخبار يكون في الدنيا والتمزيق يقع في الآخرة؛ لذا لايعمل الفعل ﴿ينبئكم﴾ في

---

(١) معانى القرآن وإعرابه: ٤/٢٤١، وانظر معه: إعراب القرآن: ٣/٣٣٣.

(٢) البيان : ٢/٢٧٥، وانظر معه: الكشاف: ٣/٢٨١، والتبيان : ٢/١٠٦٣، والبحر المحيط: ٨/٥٢١.

الجملة الشرطية، وإنما العامل فيها فعل دل عليه قوله تعالى: ﴿إنكم لفى خلق جديد﴾ وتقديره: إذا مزقتم كل ممزق بعثتم، وعلى ذلك يكون قوله: ﴿إنكم لفى خلق جديد﴾ في موقع المفعول الثاني للفعل ﴿ينبئكم﴾، ويكون الإنباء بهذا المفعول الثاني، أما الجملة الشرطية - ﴿إذا مزقتم كل ممزق﴾ فليس مما نبأ به الرجل، وإنما هو اعتراض كما قلنا، وسيأتي مزيد بيان لهذا الإعتراض.

أما الأشموني - الذي أجاز الوقف على قوله: ﴿كل ممزق﴾ على أن ما بعده استئناف - فإنا نرد عليه بأن الاستئناف هنا غير وارد؛ لأن الكلام متصل، فهو مقول قول الكافرين ولايتم معناه إلا بذكر قوله: ﴿إنكم لفى خلق جديد﴾، ولم يقل به أحد من النحاة الذين عرضوا لهذا الموضع.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿ممزق﴾؛ لأن ما بعده متصل بما قبله؛ فإن قوله: ﴿ينبئكم﴾ فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه يعود على قوله: ﴿رجل﴾، والمفعول الأول ﴿الكاف﴾ والمفعول الثاني قوله: ﴿إنكم لفى خلق جديد﴾ والجملة الشرطية معترضة، وعلى هذا فإن الوقف على قوله: ﴿ممزق﴾ يؤدى إلى الفصل بين العامل ومعموله وذلك ممنوع[1].

يقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[2] : «... وجملة ﴿إنكم لفى خلق جديد﴾ هي المنبأ به، ولما كان الإنباء في معنى القول؛ لأنه إخبار صح أن يقع بعده ما هو من قول المنبِّئ فالتقدير من جهة المعنى: يقول ﴿إنكم لفى خلق

---

(١) انظر : دلائل الإعجاز: ٢٤٤، وانظر معه: الإيضاح للخطيب القزويني: ١٣٥، انظر معهما أيضاً: ص ٥٥٤ وما بعدها من هذا البحث.

(٢) التحرير والتنوير : ٢٢/ ١٤٩.

جديد﴾ ولذلك اجتُلبت ﴿إنَّ﴾ المكسورة الهمزة دون المفتوحة؛ لمراعاة حكاية القول، وهذا حكاية ما نبَّأ به؛ لأن المنبِّئ إنما نبَّأ بأن الناس يصيرون في خلق جديد، وأما شبه الجملة وهو قوله: ﴿إذا مزقتم كل ممزق﴾ فليس مما نبَّأ به الرجل، وإنما هو اعتراض في كلام الحاكين تنبيها على استحالة ما يقوله هذا الرجل على أنه لازم لإثبات الخلق الجديد لكل الأموات، وليس ﴿إذا﴾ بمفيد شرطاً للخلق الجديد؛ لأنه ليس يلزم للخلق الجديد أن يتقدمه البِلى، ولكن المراد أنه يكون البِلى حائلاً دون الخلق الجديد المنبأ به، وتقديم هذا الاعتراض للاهتمام به؛ ليتقرر في أذهان السامعين؛ لأنه مناط الإحالة في زعمهم؛ فإن إعادة الحياة للأموات تكون بعد انعدام أجزاء الأجساد، وتكون بعد تفرقها تفرقاً قريباً من العدم، وتكون بعد تفرق ما، وتكون مع بقاء الأجساد على حالها بقاء متفاوتاً في الصلابة والرطوبة، وهم أنكروا إعادة الحياة في سائر الأحوال ولكنهم خصوا في كلامهم الإعادة بعد التمزق كل ممزق، أي بعد اضمحلال الأجساد أو تفرقها الشديد لقوة استحالة إرجاع الحياة إليها بعدئذ».

فتلخص مما تقدم أن الوقف ممنوع هنا لعلتين :

الأولى : أن الوقف على قوله: ﴿ممزق﴾ يؤدى إلى الفصل بين القول ومقوله وذلك ممنوع[1] .

الثانية: أن الوقف على قوله: ﴿ممزق﴾ يؤدى إلى الفصل بين الفعل: ﴿ينبئكم﴾ وبين مفعوله الثاني: ﴿إنكم لفى خلق جديد﴾ وذلك ممنوع[2] أيضاً.

---

(١) انظر : البرهان للزركشي: ١/٣٥٨، ١/٣٦١.

(٢) انظر: دلائل الاعجاز: ٢٤٤.

الموضع الرابع عشر :

﴿ وَسْئَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَآ أَجَعَلْنَا مِن دُونِ ٱلرَّحْمَٰنِ ءَالِهَةً يُعْبَدُونَ ۝ ﴾ [آية: ٤٥ الزخرف].

إضاءة :

يقول القرطبي (٦٧١هـ)(١) : «قال ابن عباس وابن زيد: لما أسرى برسول الله ﷺ - من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى - وهو مسجد بيت المقدس - بعث الله له آدم ومن وُلد من المرسلين وجبريل مع النبي ﷺ فأذن جبريل - عليه السلام - ثم أقام الصلاة، ثم قال: يامحمد تقدم فصل بهم، فلما فرغ رسول الله ﷺ قال له جبريل - عليه السلام - : «سل يامحمد من أرسلنا من قبلك من رسلنا أجعلنا من دون الرحمن آلهة يعبدون». فقال رسول الله ﷺ : «لاأسأل قد اكتفيت» قال ابن عباس: وكانوا سبعين نبياً منهم إبراهيم وموسى وعيسى - عليهم السلام - فلم يسألهم؛ لأنه كان أعلم بالله منهم».

ففي هذا ، الخبر لم يسأل النبي ﷺ الأنبياء، لأنه لم يكن شاكاً في شيء، فقد كان أعلم بالله منهم وبأنهم لم يأمروا أقوامهم بعبادة شيء غير الله تعالى بناءً على علمه الناشيء من وحي الله والنظر في القرآن المنزل عليه الذي جعله الله مهيمناً على ما سبقه من الكتب ففيه تبيان كل شيء.

يقول الزمخشري (٥٣٨هـ)(٢) : «ليس المراد بسؤال الرسل حقيقة

---

(١) الجامع لأحكام القرآن: ١٦/ ٩٣، وانظر معه: معاني القرآن للفراء: ٣/ ٣٤، وإعراب القرآن لابن النحاس: ٤/ ١١١، ومفاتيح الغيب: ٢٧/ ١٨٥.

(٢) الكشاف : ٣/ ٤٩٠.

السؤال لأحـالته، ولكنه مجاز عن النظر في أديـانهم والفحص عن مللهم هل جاءت عبادة الأوثان قط في ملة من ملل الأنبياء ؟ وكفاه نظراً وفحصاً نظره في كتاب الله المعجز المصدق لما بين يديه وإخبار الله فيه بأنهم يعبدون من دون الله مالم ينزل به سلطانا».

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنـا على قـوله: ﴿من رسلنا﴾ في ط. مـصـحف الأزهر الشريف فقط، ولم يرد في غيرها من طبعات المصاحف الأربعة.

أمـا القراء : فـإن منهم من يفهم المـنع من كلامـه، ومنهم من وصفـه بالحسن ومنهم من تردد بين القول بالحسن، والقول بمنع الوقف.

وإليك آراء القراء.

يقـول الإمـام الداني (٤٤٤هـ)[١] : «﴿... ولقـومك -٤٤-﴾ تام، ﴿يعبدون -٤٥-﴾ تمام القصة». ولم يذكـر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿من رسلنا﴾ وهذا يدل على المنع. ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[٢] : «﴿من رسلنا -٤٥- ز[٣] ﴾ قد قـيل: للابتداء بالاستـفهام، ولكـنه مفعـول ثان للسـؤال». فعلى رأى السجـاوندي هنا يجوز الأمران: الوقف ومنعه، ولكلٍ وجـهه فذلك

---

(١) المكتفى: ٥٠٨.

(٢) علل الوقوف: ٣/٩١٧.

(٣) أي مجوز لوجه : وذلك إذا كان للوقف وجه مقبـول وهو هنا الابتداء بالاستفهام بعده، وللوصل - أيضـاً - وجه مـقبـول وهو هنا: ﴿اجـعلنا من دون الرحـمن﴾ في موقع المفـعـول الثاني لقـوله: ﴿واسأل﴾ [انظر: علل الوقوف: ١/١١٦، وانظر معه: الإتقان: ١/٢٣٤ وما بعدها].

المجوز لوجه، فمن نظر إلى الاستفهام بعده قال بجواز الوقف ومن نظر إلى أن الاستفهام نفسه في موضع المفعول الثاني لقوله: ﴿واسأل﴾ قال بالمنع من الوقف.

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)(١) : «﴿من رسلنا -٤٥-﴾ حسن».

ويقول الأشموني(٢) - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «﴿من أرسلنا -٤٥-﴾ حسن، وقيل: لايحسن؛ لأن ما بعده داخل في السؤال فكأنه قال: قل لأتباع الرسل: أجاءتهم الرسل بعبادة غير الله فإنهم يخبرونك أن ذلك لم يقع ولم يمكن أن يأتوا به قبلك ثم ابتدأ على سبيل الإنكار: ﴿أجعلنا من دون الرحمن آلهة يعبدون﴾ أي ما جعلنا ذلك».

ومن كلام القراء يتضح لنا اختلافهم في هذا الموضع فمنهم من فُهم المنع من كلامه كالداني، ومنهم من فُهم من كلامه جواز الوقف لوجه مقبول وجواز الوصل أيضاً لوجه مقبول كالسجاوندي ومنهم من قال بحسن الوقف كالأنصاري، ومنهم من تردد بين الجواز والمنع كالأشموني.

ولن يحسم هذا الخلاف إلا كلام النحاة؛ لذا يقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)(٣) : «وجملة ﴿أجعلنا﴾ بدل من جملة ﴿وأسأل﴾ والهمزة للاستفهام، وهو إنكاري، وهو المقصود من الخبر.. ومعنى الكلام: وإنا ما أمرنا بعبادة آلهة دوننا على لسان أحد من رسلنا، وهذا رد لقول المشركين: ﴿لو

(١) المقصد: ٣٥٠.

(٢) منار الهدى: ٣٥٠.

(٣) التحرير والتنوير: ٢٥/٢٢٢.

شاء الرحمن ما عبدناهم﴾».

ونأخذ من كلام ابن عاشور - رحمه الله - أن قوله: ﴿أجعلنا من دون الرحمن آلهة يعبدون﴾ بدل من قوله: ﴿واسأل من أرسلنا من قبلك من رسلنا﴾ ولايوقف على المبدل منه دون البدل.

ونأخذ من كلام السجاوندي : أن جملة ﴿أجعلنا من دون الرحمن آلهة يعبدون﴾ مفعول ثان لقوله: ﴿واسأل﴾.

وبناءً على قولهما يكون الوقف ممنوعاً؛ لأنه يؤدى إلى الفصل بين المبدَل منه والبدل، ويؤدى - أيضاً - إلى الفصل بين الفعل ومفعوله أو العامل ومعموله وذلك ممنوع كذلك.

هذا ، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿من رسلنا﴾؛ لأن ما بعده هو المقصود من الخبر - كما قال ابن عاشور - لأن جملة: ﴿أجعلنا من دون الرحمن آلهة يعبدون﴾ هي البدل من جملة: ﴿واسأل من أرسلنا من قبلك من رسلنا﴾ فهي المقصودة بالحكم وهي غاية الكلام . يقول الزركشي (٧٩٤هـ)[١] : «والحاصل أن كل شيء كان تعلقه بما قبله كتعلق البدل بالمبدل منه أو أقوى لايجوز الوقف عليه».

وعلى القول بأن قوله: ﴿أجعلنا من دون الرحمن . . . إلخ﴾ في موضع المفعول الثاني لقوله: ﴿واسأل﴾ يكون الوقف ممنوعاً لأنه يؤدى إلى الفصل بين العامل ومعموله وذلك ممنوع كما ذكرت من قبل[٢] كثيراً.

---

(١) البرهان : ١/ ٣٥٥، وانظر معه: الإيضاح للقزويني : ٨٢.

(٢) انظر: دلائل الإعجاز: ٢٤٤، وانظر معه الإيضاح للقزويني: ١٣٥.

الموضع الخامس عشر:

﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ لِتُؤْمِنُوا بِرَبِّكُمْ وَقَدْ أَخَذَ مِيثَاقَكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ۝﴾ [آية: ٨ الحديد].

إضاءة:

في هذه الآية يوبِّخ الله تعالى المعرضين عن الإيمان بالله وبرسوله مع قيام الرسول ﷺ بدعوتهم إلى الإيمان بالله رباً وبمحمد ﷺ نبياً ورسولاً، وقد أخذ الله عليهم العهد والميثاق حين نصب لهم الأدلة والبراهين على استحقاقه بالعبودية، فمن ذا الذي ينكص على عقبيه ولايُقبل على ربه مع وضوح الأدلة والبراهين على أحقيته بالعبادة؟ فإن كنتم تؤمنون بشيء لأجل دليل فما لكم لاتؤمنون الآن؟

يقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[١]: «والمعنى: وأيُّ عذر لكم في ترك الإيمان والرسول يدعوكم إليه وينبهكم عليه، ويتلو عليكم الكتاب الناطق بالبراهين والحجج، وقبل ذلك قد أخذ الله ميثاقكم بالإيمان حيث ركب فيكم العقول ونصب لكم الأدلة، ومكنكم من النظر وأزاح عللكم، فإذا لم تبق لكم علة بعد أدلة العقول وتنبيه الرسول فما لكم لاتؤمنون ﴿إن كنتم مؤمنين﴾ لموجبٍ ما فإن هذا الموجب لا مزيد عليه».

(١) الكشاف: ٤/٦١، وانظر معه: مفاتيح الغيب: ٢٩/١٨٩، والجامع لأحكام القرآن: ١٧/ ٢٣٠، والبحر المحيط: ١٠/١٠٢، وتفسير القرآن العظيم: ٤/٣٠٥، وإرشاد العقل السليم: ٥/١٣٦، وروح المعاني: ٢٧/٢٥٩.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿بالله﴾ في ط. مصحف المدينة النبوية فقط. ولم يرد في غيرها من طبعات المصاحف الأربعة.

أما القراء فقد اختلفوا فيه: فمنهم من فُهم المنع من كلامه، ومنهم من صرَّح بالجواز، ومنهم من صرَّح بمنع الوقف عليه. وإليك آراء القراء :

فالإمام الداني (٤٤٤هـ)[١] يقول: «ومثله - أي تام وقيل كاف - ﴿ومالكم لا تؤمنون بالله -٨-﴾». ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[٢] : «﴿بالله - ٨-ج﴾. ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٣] : «﴿كبير -٧-﴾ حسن، ﴿مؤمنين -٨- تام». ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿بالله﴾ وهذا يدل على المنع.

ويقول الأشموني[٤] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «﴿بالله -٨-﴾ ليس بوقف؛ لأن الواو في : ﴿والرسول﴾ للحال، لا للعطف فهو مبتدأ في موضع الحال من ﴿تؤمنون﴾».

ومن كلام القراء يتضح لنا اختلافهم في حكم الوقف على قوله: ﴿بالله﴾ فقد صرح الداني بأن الوقف تام وقيل: كاف، وقد خطأه ابن

---

(١) المكتفى : ٥٥٤ يقول محققه: «هذا قول أحمد بن موسى، وغلَّطه ابن النحاس لأن ما بعده وإن كان مرفوعاً بالابتداء فهو في موضع الحال (ابن النحاس: القطع : ٧٠٦)».

(٢) علل الوقوف : ٩٩٧/٣.

(٣) المقصد : ٣٨٤.

(٤) منار الهدى: : ٣٨٤.

النحاس[1] لأن ما بعده وإن كان مرفوعاً بالابتداء فهو في موضع الحال، ومنهم من صرّح بجواز الوقف كالسجاوندي، ومنهم من فُهم المنع من كلامه كالأنصاري. ومنهم من صرّح بمنع الوقف عليه كالأشموني.

قلت: هذا الاختلاف بين القراء في الحكم على هذا الموضع لن يحسمه إلا كلام النحاة؛ لذا فإني أنقل القضية إليهم ؛ لنحكمهم فيها: هل نقول بمنع الوقف هنا أو نقول بجوازه؟

يقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[2] : «﴿لاتؤمنون﴾ حال من معنى الفعل في : ﴿مالكم﴾ كما تقول: مالك قائماً بمعنى : ما تصنع قائماً. أي: ومالكم كافرين بالله؟ والواو في : ﴿والرسول يدعوكم﴾ واو الحال فهما حالان متداخلتان».

ويقول ابن الأنباري (٥٧٧هـ)[3] : «﴿ومالكم لاتؤمنون بالله والرسول يدعوكم -٨-﴾ ﴿لاتؤمنون﴾ جملة فعلية في موضع نصب على الحال، ﴿والرسول يدعوكم﴾ جملة اسمية في موضع نصب على الحال، والواو في : ﴿والرسول﴾ واو الحال وتقديره: «مالكم غير مؤمنين بالله والرسول في هذه الحال».

ويقول العكبري (٦١٦هـ)[4] : «﴿والرسول يدعوكم﴾ الجملة حال من

---

(١) انظر: القطع والائتناف: ٧٠٦.

(٢) الكشاف: ٤/ ٦١.

(٣) البيان: ٢/ ٤٢٠.

(٤) التبيان : ٢/١٢٠٧.

الضمير في : ﴿تؤمنون﴾».

ويقول أبو حيان (٧٤٥هـ)(١) : «و﴿لاتؤمنون﴾ حال كما تقول: مالك لاتقوم؟ تنكر عليه انتفاء قيامه، ﴿والرسول﴾: الواو واو الحال، فالجملة بعده حال، ﴿وقد أخذ﴾ حال ثالثة».

ومن كلام النحاة يتبين لنا إجماعهم - أي النحاة - على أن قوله: ﴿والرسول يدعوكم﴾ جملة اسمية في موضع نصب على الحال من الضمير في : ﴿تؤمنون﴾، والواو واو الحال، ولم أر من النحاة من قال بغير هذا، وعلى هذا فإن الوقف ممنوع على قوله: ﴿بالله﴾ قولاً واحداً؛ لأن الحال لايُفصل بينها وبين صاحبها بفاصل كما هو معلوم .

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿بالله﴾؛ لأن ما بعده جملة حالية، وهي قوله: ﴿والرسول يدعوكم﴾ وصاحب الحال هو الضمير في قوله: ﴿تؤمنون﴾ السابق على قوله: ﴿بالله﴾، فالكلام قائم على الاتصال؛ لأن الحال خبر في المعنى، فكما لايصح الفصل بين المبتدأ وخبره، كذلك لايُفصل بين الحال وصاحبها؛ لأن ذلك يفسد المعنى(٢) .

هذا، ويلاحظ أن هذه الآية قد اعتمدت في عرض القضية - وهي المسارعة إلى الإيمان بالله ورسوله - على هذه الأحوال الثلاث: فالحال الأولى: جملة فعلية هي: ﴿لاتؤمنون بالله﴾، والحال الثانية: جملة اسمية هي:

---

(١) البحر المحيط: ١٠/١٠٢ وانظر معه: إرشاد العقل السليم: ٥/١٣٦، والتحرير والتنوير: ٢٧/ ٣٧٠.

(٢) انظر : دلائل الإعجاز: ٢١٢، ٥٤١، والإيضاح للقزويني: ١٩٨.

﴿والرسول يدعوكم﴾ وهاتان حالان متداخـلتان، ثم الحال الثالثة وهي: ﴿وقد أخذ ميثاقكم﴾ وهذه الأحوال الثلاث تتعـاون في الإقناع بالمسارعة إلى الإيمان بالله ورسوله؛ لتوفر الأدلـة والبراهين مع دعوة الرسول ﷺ وأخذ العهد على ذلك، ثم تُختم بما يفيـد الحض على المسارعة إلى الإيمان بإلهاب الشـعور بهذا الشرط المحذوف الجواب: ﴿إن كنتم مؤمنين﴾ فالآن آمنوا.

الموضع السادس عشر:

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَـٰتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَىٰٓ أَن لَّا يُشْرِكْنَ بِٱللَّهِ شَيْـًٔا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَـٰدَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَـٰنٍ يَفْتَرِينَهُۥ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِينَكَ فِى مَعْرُوفٍ فَبَايِعْهُنَّ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُنَّ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ۝﴾ [آية: ١٢ الممتحنة].

إضاءة:

في هذه الآية حديث عن بيعـة النساء. يقول الألوسي (١٢٧٠هـ)(١): «وهذه الآية نزلت - على مـا أخرج ابن أبي حـاتم عن مقاتل - يـوم الفتح، فبايع رسول الله ﷺ الرجال على الصفا وعمر - رضي الله عنه - يبايع النساء تحتهـا عن رسول الله ﷺ . وجاء أنه ﷺ بايع النسـاء أيضاً بنفسـه الكريمة. أخرج الإمام أحمد والنسائي وابن ماجة والترمـذي وصححه وغيرهم عن أميمة بنت رقية قالت: أتينا النبي ﷺ لنبايعة فأخـذ علينا ما في القرآن: أن لانشرك بالله، حتى بلغ ﴿ولايعصينك في معروف﴾ فقال: «فيما استطعن وأطقن» قلنا

---

(١) روح المعاني: ١١٨/٢٨، وانظر معه: الكشاف: ٩٥/٤، ومفـاتيح الغيـب: ٢٦٧/٢٩، والجامع لأحكام القرآن: ٦٨/١٨، والبحر المحيط: ١٠/ ١٦٠.

: الله ورسولـه أرحم بنا من أنفسنا، يارسـول الله : ألا تصافحـنا؟ قال: إني لاأصافح النساء، إنما قولي لمائة امرأة كقولي لامرأة واحدة».

وهذه البيعـة كان النبي ﷺ يأخذها على المهـاجرات من مكة إلى المدينة (أيضاً)، كـما ورد أنه ﷺ قد أمر بجمع نساء الأنصـار في المدينة في بيت، وأرسل إليهن عمـر - رضي الله عنه - ليبايعهن (رسـولاً منه) على ماجاء في هذه الآية فبايعهن.

وقد اشتملت هذه الآية على ما يأتي:

١- أن لايشركن بالله شيئاً. ٢- أن لايسرقن. ٣- أن لايزنين . ٤- أن لايقـتلن أولادهن (بالوأد الظاهر أو الخفي كـقتل الأجنـة وإسقاطـها). ٥- أن لايأتين ببهتان يفترينه بين أيديهن وأرجلهن. قال الفراء (٢٠٧هـ)[١] : «كانت المرأة تلتقط المولود فتقول لزوجها: هذا ولدي منك فذلك البهتان المفترى».

والمقصود بما بين الأيدي: البطن فقد كان النساء يتناولن بعض المشروبات التي تؤدى إلى انتفـاخ البطن، وحين تأتى الولادة يفتـرين الكذب بنسب مولود يلتقطنه إلى ما بين أرجلهن وهو الفرج الذي يخرج منه الجنين.

٦- ﴿ولايعـصـينك في معـروف﴾ مـعناه - كـما يقـول ابن النحـاس (٣٣٨هـ)[٢] : «روى ابن أبي طلحـة عن ابن عـبـاس ﴿ولايعـصـينك في معـروف﴾ يقول: لاينُحن ، وقال ابن زيد: لايعـصينك في كل مـا يأمرهن به من الخير».

(١) معانى القرآن : ٣/ ١٥٢.

(٢) إعراب القرآن : ٤/ ٤١٧.

قلت: وهذا أنسب - أي قول ابن زيد - لما يفيده من العموم والشمول، فتلك هي مواد المبايعة التي كان يبايع النبي ﷺ عليها النساء وهي كذلك التي كان يبايع عليها الرجال، وهي في مجملها تشتمل على كل مكارم الأخلاق.

شاهد هذا الموضع:

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿في معروف﴾ في ط. مصحف المدينة النبوية فقط، ولم يرد في غيرها من طبعات المصاحف الأربعة.

أما القراء: فمنهم من فُهم المنع من كلامه، ومنهم من صرَّح بمنع الوقف . وإليك آراءهم.

يقول الداني (٤٤٤هـ)[١] : «﴿لهن الله -١٢-﴾ كاف، ﴿إن الله غفور رحيم -١٢-﴾ تام». ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿في معروف﴾ وهذا يدل على المنع. ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[٢] : «﴿لهن الله -١٢- ط﴾ أي مطلق.

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٣] : «﴿فبايعهن﴾ صالح» . ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿في معروف﴾ وهذا يدل على المنع.

ويقول الأشموني[٤] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «ولا وقف من قوله: ﴿ياأيها النبي﴾ إلى قوله: ﴿فبايعهن﴾ فلا يوقف على :

---

(١) المكتفى: ٥٦٥.

(٢) علل الوقوف: ٣/١٠١٣.

(٣) المقصد: ٣٩١.

(٤) منار الهدى: ٣٩١.

﴿شـــيـئـــاً﴾ ولا على ﴿أولادهــن﴾ ولا على: ﴿وأرجلهن﴾ ولا عــلى ﴿في معروف﴾، لأن جواب ﴿إذا﴾ قوله: ﴿فبايعهن﴾ و﴿بايعهن﴾ جائز».

ومن كلام القراء يتضح لنا منع الوقف على قــوله: ﴿في معروف﴾ سواء كــان القول بالمـنع مفـهـوماً دون التـصـريح به، كــما فـهم من قــوله الداني والسجاوندي، والأنصاري، أو كان المنع قد صُرِّح به كما وجدنا ذلك في كلام الأشموني.

وقد مُنــع الوقف على قوله: ﴿في مـعروف﴾ ؛ لأن جواب الـشرط لم يأت بعد وهو قوله: ﴿فـبايعهن﴾، ولايُفصل بين الشـرط وجوابه بفاصل؛ لأن ذلك يفسد المعنى.

هذا، ويقول الرازي (٦٠٦هـ)[١] : «﴿فبايعــهن﴾ جواب (إذا) أي: إذا بايعنك على هذه الشرائط ﴿فبايعهن﴾».

ويقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[٢] : «وقوله : ﴿فبايعهن﴾ جواب (إذا) تفريع على ﴿يبايعنك﴾».

ومما تقدم يتبين لنا: أن قوله: ﴿إذا جــاءك المؤمنات . . .﴾ جملة شرطية مكونة من أداة الشــرط: ﴿إذا﴾، وفـعل الشرط: ﴿جـاء﴾ أمــا جملة جــواب الشرط فهي: ﴿فبايعهن﴾، ولايوقف على الشرط دون جزائه وجوابه.

هذا، والبلاغــيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿في مـعروف﴾؛ لأن ما بعده جــواب الشرط، وهو قوله: ﴿فبايعــهن﴾، ولايوقف على الشرط دون

(١) مفاتيح الغيب: ٢٦٧/٢٩.

(٢) التحرير والتنوير: ١٦٨/٢٨.

جوابه؛ لأنه كما قلنا من قبل: إن جملتي الشرط والجواب بمثابة جملة واحدة أو كالكلمة الواحدة ولايوقف أثناء الكلمة الواحدة أو الجملة الواحدة.

وقد تقدم شرح عبد القاهر (٤٧١هـ)(١) لهذه العلاقة التي تربط بين جملتي الشرط والجزاء، والتي ترتب وقوع جملة الجزاء على وجود جملة الشرط، وقد فهم هذا المعنى الإمام الآلوسي (١٢٧٠هـ)(٢) فقال: «والشرط وما في معناه يفيد توقُّف وجود الجزاء على ما في حيزه، فيفيد عدمه عند عدمه».

وهذه الرابطة هي التي يسميها البلاغيون(٣) رابطة السببية. وقد تكرر هذا الكلام كثيراً؛ لذا فإني أكتفى بما قلته من قبل(٤).

الموضع السابع عشر:

﴿ وَأَمَّا عَادٌ فَأُهْلِكُوا بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ ۝ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا فَتَرَى ٱلْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَىٰ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ۝ ﴾ [الآيتان: ٦، ٧ من سورة الحاقة].

إضاءة:

في هاتين الآيتين: حديث عن كيفية إهلاك قبيلة عاد، وهم قوم سيدنا

---

(١) انظر: أسرار البلاغة: ١١١، وانظر معه: بدائع الفوائد لابن القيم: ١/ ٤٤.

(٢) روح المعاني: ١٥/ ٤٠٣.

(٣) انظر: مقال أ. د. عبد العظيم المطعني في مجلة منبر الإسلام. السنة: ٦٠ العدد: ٥ جمادى الآخرة ١٤٢٢هـ - يوليو/ أغسطس ٢٠٠١م ص: ١٣.

(٤) انظر - مثلاً - ص ٥٣٨ وما بعدها من هذا البحث.

هود - عليه السلام - حين كذبوه، وأنكروا نبوته ورسالته، وأهلكهم الله بأن أرسل إليهم ريحاً شديدة البرد تحرق من شدة بردها. أولها صوت شديد، ولشدة بردها عتت على الخُزَّان - أي الملائكة - فلم يستطيعوا التحكم فيها، لأنها غضبت لغضب الله تعالى، وهذه الريح قد وُصِفت بأنها سُخِّرت من قِبَل الله تعالى عليهم هذه المدة المذكورة دائمة مستمرة متتابعة لم تنقطع حتى أهلكتهم جميعاً، فقد كانت الريح تقطع رءوس الرجال، ومهما فعل الإنسان من محاولة الاختفاء منها والاحتماء بالأبنية أو اللجوء إلى الجبال أو النزول في الحفر فإن الريح كانت تصل إليهم في كل تلك الأمكنة وتخرجهم من مكامنهم ثم تصرعهم، حتى إن عجوزاً هربت في سرب - أي نفق - تحت الأرض في آخر يوم من أيام الريح جاءت بها الريح فأهلكتها في اليوم الثامن؛ ولشدة هذه الريح وقوتها ترى القوم فيها ﴿صرعى﴾ جمع صريع بمعنى مصروع، كقتلى : جمع قتيل ﴿كأنهم أعجاز نخل خاوية﴾ أي كأنهم أصول نخل بالية متهالكة، أو خالية الأجواف لاشيء فيها يمسك عليها قوتها وثباتها. يقول ابن كثير (٧٧٤هـ)(١) : «قال ابن عباس: ﴿خاوية﴾ خربة وقال غيره: بالية أي جعلت الريح تضرب بأحدهم الأرض فيخر ميتاً على أم رأسه، فينشدخ رأسه، وتبقى جثته هامدة، كأنها قائمة النخلة إذا خرت بلا أغصان».

---

(١) تفسير القرآن العظيم: ٤/٤١٢، وانظر معه: معاني القرآن للفراء: ٣/ ١٨٠ ومجاز القرآن: ٢/٢٦٧، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٥/ ٢١٤، والكشاف: ٤/١٤٩، ومفاتيح الغيب: ٣٠/ ٩١، والجامع لأحكام القرآن: ١٨/٢٤٨، والبحر المحيط: ١٠/ ٢٥٤، وإرشاد العقل السليم: ٥/ ١٨٩، وروح المعاني: ٢٩/ ٧١.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿حسوماً﴾ في ط. مصحف ليبيا فقط، ولم يرد في غيرها من طبعات المصاحف الأربعة .

والقراء يقولون بالوقف على قوله: ﴿حسوماً﴾: فيقول الداني (٤٤٤هـ)[١] : «﴿... بالقارعة -٤-﴾ كافٍ، ومثله: ﴿... حسوماً -٧-﴾.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[٢] : «﴿أيام -٧- ﴾، لأن ﴿حسوماً﴾ صفته أي ثمانية أيام متتابعة». ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٣] : «﴿حسوماً -٧-﴾ كافٍ». ويقول الأشموني[٤] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري : «﴿.. حسوماً -٧-﴾ كافٍ».

فقد اتفق القراء هنا على جعل الوقف كافياً على قوله : ﴿حسوماً﴾.

والوقف الكافي - كما يقول الداني (٤٤٤هـ)[٥] : «هو الذي يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده غير أن الذي بعده متعلق به من جهة المعنى دون اللفظ». ثم يقول[٦] : «وهو كالتام في جواز الوقف عليه، والابتداء بما بعده».

(١) المكتفى: ٥٨٤.

(٢) علل الوقوف: ١٠٣٩/٣.

(٣) المقصد: ٤٠٢.

(٤) منار الهدى: ٤٠٢.

(٥) المكتفى: ١٤٣، وانظر معه: النشر لابن الجزري ٢٢٦/١.

(٦) السابق : نفس الموضع .

وبناءً على ما تقدم فإننا نجد اللجنة التي أشرفت على طبع مصحف ليبيا قد منعت الوقف على قوله: ﴿حسوماً﴾ بينما قال القراء بجواز الوقف عليه، ولن يحسم هذا الخلاف إلا كلامُ النحاة؛ لذا فإني أنقل القضية إليهم ؛ لنرى رأيهم ونحكمُهم فيها:

يقول ابن النحاس (٣٣٨هـ)(١) : «﴿حسوماً﴾ أصح ما قيل فيه: متتابعة؛ لصحته عن ابن مسعود وابن عباس، و«حسوم» نعت، ومن قال معناه: أتباعٌ جعله مصدراً ﴿فترى القوم فيها صرعى﴾ في موضع نصب على الحال».

فقول ابن النحاس - رحمه الله - إن جملة : ﴿فترى القوم فيها صرعى﴾ في موضع نصب على الحال يفيد أن هذه الجملة مرتبطة بما قبلها ارتباطاً وثيقاً؛ لأن الحال وصف لصاحب الحال وهو يحدث الحدث، وهو كالخبر بالنسبة للمبتدأ، وهذه الجملة معطوفة على جملة : ﴿سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام حسوماً ﴾ بالفاء التي تفيد الترتيب والتعقيب.

يقول محي الدين الدرويش (١٩٨٢م)(٢) : «﴿فترى القوم فيها صرعى كأنهم أعجاز نخل خاوية﴾ الفاء عاطفة و﴿ترى القوم﴾ فعل مضارع وفاعل مستتر ومفعول به، و﴿فيها﴾ متعلقان بـ ﴿ترى﴾ والضمير يعود على الأيام والليالي، أو على الريح، وأعاده الزمخشري على مهابِّها، و﴿صرعى﴾ حال؛ لأن الرؤية هنا بصرية».

---

(١) إعراب القرآن : ٥/ ٢٠.

(٢) إعراب القرآن وبيانه: ٨/ ٤٥ ط. دار اليمامة، ودار ابن كثير بدمشق الطبعة السابعة ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م، وانظر معه: روح المعاني: ٢٩/ ٧١.

وبناءً على ما سبق تكون جملة: ﴿فترى القوم فيها صرعى﴾ معطوفة بالفاء على الجملة السابقة ﴿سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام حسوماً﴾، وهذه الجملة - كما يقول ابن النحاس - في موضع نصب على الحال. وعلى هذا: فإن كلام النحاة يعارض كلام القراء في هذا الموضع فقد فُهم المنع من كلامهم على قوله: ﴿حسوماً﴾ ؛ لأن ما بعده وهو قوله: ﴿فترى القوم فيها صرعى﴾ في موضع نصب على الحال معطوفاً على الجملة التي منها ﴿حسوماً﴾ بالفاء التي تفيد الترتيب والتعقيب.

والرأي عندى: أن الوصل هو الأولى؛ لأن جملة : ﴿فترى القوم فيها صرعى﴾ معطوفة بالفاء على الجملة السابقة، وهذا يعنى أن المعنى لايتم إلا بذكر ما بعد الفاء؛ لأن العطف يجعل الجملتين أو الجمل بمثابة جملة واحدة، أو كالكلمة الواحدة، وأيضاً : لأن الوقف على : ﴿حسوماً﴾ لايؤدى المعنى المقصود؛ إذ المقصود رؤية القوم فيها مصروعين مقتولين، وهذا هو الغاية من التسخير، وإلاَّ فليس التسخير هدفاً في ذاته، وإنما غايته وثمرته: رؤية القوم مصروعين هالكين.

أضف إلى هذا أن الجملة المعطوفة بالفاء في موضع الحال معطوفة على ما قبلها، وهذا يجعلها متصلة بما قبلها اتصال الحال بصاحبها، وهذا يجعل الوصل هو الأوْلى.

هذا ، وا لبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿حسوماً﴾؛ لأن ما بعده - وهو قوله: ﴿فترى القوم فيها صرعى﴾ - جملة في موضع نصب على الحال، وقد عطفت بالفاء التي تفيد الترتيب والتعقيب على الجملة السابقة

وهي: ﴿سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام حسوماً﴾ وتأمل قارئاً قرأ: ﴿سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام حسوماً﴾ ثم وقف: ماذا أفاد؟ أفاد الإخبار بأن الله سخر الريح على «عاد» هذه المدة تسخيراً متصلاً متتابعاً، وهذا لايؤدى المعنى المراد؛ إذ المراد - والله أعلم بمراده - إفادة أن القوم قتلوا بسبب هذا التسخير، وجيء بالفاء العاطفة؛ لإفادة السرعة في القتل وا لإهلاك لـ «عاد»، والوقف يخالف المقصود؛ إذ هو يؤخر الإخبار بإهلاكهم، وهذا عكس المقصود لأن التعجيل بذكر إهلاكهم هو الغاية من هذا الحديث كله.

والإمام عبد القاهر (٤٧١هـ)[١] لايجيز الفصل بين الجمل المعطوفة لأنها تصير بالعطف كالشيء الواحد، وا لشيء الواحد لايجوز تجزئته؛ لذا كان الوقف ممنوعاً، والوصل هو الأولى.

الموضع الثامن عشر:

﴿ فَقُلْتُ ٱسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارًا ۝ يُرْسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا ۝ وَيُمْدِدْكُم بِأَمْوَٰلٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَل لَّكُمْ جَنَّـٰتٍ وَيَجْعَل لَّكُمْ أَنْهَـٰرًا ۝ ﴾ [الآيات من ١٠ - ١٢ نوح].

إضاءة:

سبق الحديث عن هذا الموضع في سياق الحديث عن الموضع الثاني عشر[٢] من الفصل السابع - بين الأنبياء وأقوامهم - من الباب الثاني من هذا البحث.

---

(١) انظر: دلائل الإعجاز: ٢٤٤، وانظر معه: منار الهدى: ٣٢٦.

(٢) انظر: ص ٦٣٩ وما بعدها من هذا البحث.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿وبنين -١٢-﴾ في ط. مصحف الأزهر الشريف فقط، ولم يرد في غيرها من طبعات المصاحف الأربعة.

أما القراء: فمنهم من فُهم المنع من كلامه، ومنهم من صرح بمنع الوقف على هذا الموضع. وإليك آراء القراء:

يقول الداني (٤٤٤هـ)[١] : «ومثله - أي في التمام - ﴿وأنهاراً -١٢﴾» ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿وبنين﴾، وهذا يدل على المنع.

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٢] : «﴿جهاراً -٨-﴾ صالح، وكذا: ﴿أنهاراً -١٢-﴾ ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿وبنين﴾ وهذا يدل على المنع. ويقول الأشموني[٣] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - «﴿إسراراً -٩-﴾ ليس بوقف؛ لعطف ما بعده على ما قبله، ومثله - في عدم الوقف - : ﴿غفاراً -١٠-﴾، وكذا: ﴿مدراراً -١١-﴾ ﴿وبنين -١٢-﴾ لعطفها على الجواب».

ومن كلام القراء يتضح لنا منع الوقف على قوله : ﴿وبنين﴾ ؛ لأنها معطوفة على الجواب، ولأن ما بعدها وهو قوله: ﴿ويجعل لكم جنات﴾ معطوف على الجواب أيضاً.

---

(١) المكتفى: ٥٨٨.

(٢) المقصد: ٤٠٥.

(٣) منار الهدى: ٤٠٥.

هذا، ويقـول ابن النحـاس (٣٣٨هـ)[١] : «﴿يرسل السـمـاء عليكم﴾ جواب الأمر»، ويقـول محي الدين الدرويش (١٩٨٢م)[٢] : «﴿يرسل﴾ فعل مضـارع مجـزوم؛ لأنه جواب الـطلب. . ﴿ويمددكم﴾ عطف على: ﴿يرسل﴾ . . ﴿وبنين﴾ عطف على ﴿أمـوال﴾ ﴿ويجعل﴾ فعل مـضارع مـجزوم عطف على : ﴿ويمددكم﴾».

ومن كلام النـحاة يتبين لنا أن قـوله: ﴿وبنين﴾ معطـوف على ﴿أموال﴾ المتعلقة بقوله: ﴿يمددكم﴾ المعطوفة على الجواب وهو ﴿يرسل﴾ وما عطف على الجواب فهـو جواب، وما بعد قوله : ﴿وبنين﴾ - وهو قـوله: ﴿ويجعل لكم جنات﴾ - مـعطوف على الجـواب أيضاً. وعلى هذا فـإن الجـواب يتكون من قوله: ﴿يرسـل السماء عليكـم مدراراً﴾ ومن قوله: ﴿ويمددكم بـأموال وبنين﴾ ومن قوله: ﴿ويجـعل لكم جنات ويجعل لكم أنهاراً﴾ فهـذا كله هو الجواب، والوقف على بعضه يفسد المعنى؛ لأنك تقدم بعض المعنى وتؤخر بعضه.

أما التعليل البلاغي لمنع الوقف هنا فقد ذكرته في الموضع السابق لأن هذا صنو ذاك؛ حيث إن علة المنع مشتركة بينهما.

الموضع التاسع عشر :

﴿ رَّبِّ ٱغْفِرْ لِى وَلِوَٰلِدَىَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِىَ مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَلَا تَزِدِ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا تَبَارًۢا ﴾ [آية: ٢٨ من سورة نوح].

(١) إعراب القرآن ٥/٣٨، وانظر معه: البيان: ٢/٤٦٤، والجامع لأحكام القرآن : ١٨/٢٨٩.

(٢) إعراب القرآن وبيانه: ٨/ ٨٠.

إضاءة :

هذه الآية بقية دعاء سيدنا نوح - عليه السلام - فهو (هنا) يدعو ربه بغفران الذنوب له - وقد بدأ بنفسه اتباعاً لسنة الأنبياء في هذا الشأن بأن يبدأ الداعي لنفسه، ثم بعد ذلك يدعو لمن يحب - ولوالديه وهما أبواه - أبوه وأمه - «وقد ورد اسم أبيه في التوراة لمك - فتح اللام والميم-، وأما أمه فقد ذكر الثعلبي أن اسمها شمخى بنت أنوش»[1] .

ثم دعا - عليه السلام - بالمغفرة لمن دخل بيته - أي منزله ويقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[2]: «﴿بيتي﴾ منزلى وقيل : مسجدي وقيل: سفينتي» - مؤمنا أي حالة كونه متصفاً بالإيمان، ثم يدعو للمؤمنين عموماً وللمؤمنات، وهذه سنة ماضية في الدعاء فكلما كان عاماً كان أقرب إلى الإجابة وا لقبول.

هذه دعوة الخير، أما دعوة الهلاك فقد خص بها الكافرين الذين كفروا به فهو يدعو عليهم بالهلاك والدمار، وقد أجاب الله دعاءه، فقد أهلكوا بالغرق.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿والمؤمنات﴾ في ط. مصحف الملك الثالثة ولم يرد في غيرها من طبعات المصاحف الأربعة .

أما القراء : فقد اختلفوا في هذا الموضع، فمنهم من لم يذكر فيه وقفاً من أي نوع، ومنهم من قال بتمام الوقف عليه، وإليك آراءهم: يقول

---

(١) التحرير والتنوير: ٢٩/٢١٥، وانظر معه: مفاتيح الغيب: ٣٠/ ١٣٠، والجامع لأحكام القرآن : ١٨/ ٣٠٠.

(٢) الكشاف: ٤/ ١٦٥.

السجاوندي (٥٦٠هـ)[١] : «﴿والمؤمنات -٢٨-ط﴾» أي مطلق. ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٢] : «﴿والمؤمنات -٢٨-﴾ تام».

ويقول الأشموني[٣] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - «﴿والمؤمنات -٢٨-﴾ تام».

فهؤلاء القراء - كما ترى - منهم من قال بأن الوقف مطلق[٤] كالسجاوندي ومنهم من قال بتمامه كالأنصاري والأشموني.

أما القراء الذين لم يذكروا وقفاً هنا فمنهم ابن الأنباري (٣٢٨هـ)[٥] والداني (٤٤٤هـ)[٦] . هذه هي آراء القراء في هذا الموضع، وهي - كما ترى - مختلفة، ولن يحسم هذا الخلاف إلا كلامُ النحاة.

فيقول الألوسي (١٢٧٠هـ)[٧] : «﴿ولاتزد الظالمين إلا تباراً﴾ أي هلاكاً، وقال مجاهد: خساراً والأول أظهر، وقد دعا - عليه السلام - دعوتين: دعوة على الكافرين، ودعوة للمؤمنين وحيث استجيبت له الأولى، فلا يبعد أن تستجاب له الثانية».

وهذا يفهم منه أن نوحاً - عليه السلام - قد دعا في الآية - بدعوتين

---

(١) علل الوقوف: ١٠٥٣/٣.

(٢) المقصد: ٤٠٥.

(٣) منار الهدى: ٤٠٥.

(٤) تقدم بيانه.

(٥) انظر: إيضاح الوقف والابتدا: ٩٤٩/٢.

(٦) انظر: المكتفى: ٥٨٨.

(٧) روح المعاني: ١٣٩/٢٩.

دعوة بالمغـفرة ودعوة بالهـلاك، وقد عطفت الثانيـة على الأولى بواو العطف، ويقول مـحي الدين الدرويش (١٩٨٢م)[١] : «... ﴿وللمؤمنين والمؤمنات﴾ عطف أيضاً ﴿ولا تزد الظالمين إلا تبـاراً﴾ الواو عاطفة، و﴿لا﴾ ناهية دعـائية، و﴿تزد﴾: فعل مضارع مجـزوم بـ ﴿لا﴾، والظالمين: مفعول به أول، و﴿إلا﴾ أداة حصر و﴿تباراً﴾ مفعول به ثان والاستثناء مفرغ».

ومما تقـدم يتبين لنا السـر في منع الوقف على قـوله: ﴿والمؤمنات﴾ لأن قـوله: ﴿ولاتزد الظالمين إلا تبـاراً﴾ مـعطوف على ما قـبله، والعطـف يصيِّـر المعطوفات شيئاً واحداً.

هذا، والبلاغيون يـؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿والمؤمنات﴾؛ لأن ما بعده جـملة معطوفـة على الجملة السـابقة التي منها قـوله: ﴿والمؤمنات﴾ لأن سيـدنا نوحاً - علـيه السلام - قـد دعا بدعـوتين: الأولى: بالمغـفرة والثانـية بالهلاك، وعلى القارئ أن يذكر الاثنتين معـاً حتى يقدم المعنى تاماً، أما الوقف على قولـه: ﴿والمؤمنات﴾ فإنه يؤدى إلى الفـصل بين الدعوة الأولى والثـانية، والمقام يتطلـب الاثنتين معاً؛ لأن الدعـوة الثانية قـد عطفت على الأولى بالواو والعطف[٢] يجعل المعطوفات شيئاً واحداً، وقـد تقدم نظير هذا الموضع كثيراً؛ لذا فإني أكتفي بما ذكرته في نظائره[٣].

---

(١) إعراب القرآن وبيانه : ٨/ ٨٧.

(٢) انظر: دلائل الإعجاز: ٢٤٤، وانظر معه: منار الهدى: ٣٢٦.

(٣) انظر - مثلاً -ص ٦٨١ وما بعدها من هذا البحث.

سمات جامعة بين مواضع هذا الفصل

هذا الفصل قد اشتمل على تسعة عشر موضعاً توزعت على خمس مجموعات هي:

المجموعة الأولى : وتشتمل على سبعة مواضع هي:

١- الموضع السابع: {آية : ٤٣ الرعد}.

٢- الموضع العاشر: {آية : ٤٠ الإسراء}.

٣- الموضع الحادى عشر: {آية : ٦٨ الإسراء}.

٤- الموضع الثاني عشر: {آية : ٣٣ طه}.

٥- الموضع السابع عشر : {آية : ٧ الحاقة}.

٦- الموضع الثامن عشر: {آية : ١٢ نوح}.

٧- الموضع التاسع عشر: {آية : ٢٨ نوح}.

وقد اتفقت هذه المواضع في علة منع الوقف وهي: أن الوقف على أيٍّ منها يؤدى إلى الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه، كما اتفقت في الموضوع العام لهذا الفصل - حديث القرآن عن الرسل - وقد اتخذ هذا الحديث طرقاً متنوعة .

١- ففي الموضع السابع : {آية : ٤٣ الرعد} حديث عن قول كفار مكة للرسول ﷺ : ﴿لست مرسلاً﴾ اي أنهم ينكرون نبوته ورسالته، ويتهمونه بالادعاء، فأمره الله أن يرد عليهم دعواهم وأن يقدم دليلين أثنين على رسالته،

وهذان الدليلان كافيان في إبطال دعواهم الكاذبة.

٢- وفي الموضع العاشر: {آية : ٤٠ الإسراء} حديث عن إنكار النبى ﷺ لمزاعم الكفار التي يقولونها: إن الملائكة بنات الله حيث سلك في الرد سبيل الإقناع العقلي، ولكنهم لايعقلون.

٣- وفي الموضع الحادي عشر {آية: ٦٨ الإسراء} يخاطب النبى ﷺ الكفار، فينكر عليهم تماديهم في الكفر، وجحد النعم التي أنعم الله بها عليهم، ومنها: أنه هو الذي يرسل السفن في البحار، ويمسكها من الغرق هي ومن فيها، وهو الذي يحفظ الإنسان في البر كذلك، فهل يستطيع الإنسان أن ينجو من نقمة الله إن أراد به ذلك؟

٤- وفي الموضع الثاني عشر : {آية : ٣٣ طه} حديث عن بقية دعاء موسى - عليه السلام- ؛ حيث يعلن تنزيه الله تعالى عن كل مالا يليق بذاته المقدسة، مع الذكر الكثير له سبحانه؛ لأنه هو صاحب النعم عليه وعلى أخيه وعلى كل المخلوقات.

٥- وفي الموضع السابع عشر: {آية: ٧ الحاقة} حديث عن إهلاك «عاد» وهم قوم «هود» - عليه السلام - حيث أهلكهم بالريح.

وأنتم كذلك ياكفار مكة إن لم تؤمنوا تكن عاقبتكم كهذه العاقبة، فالله تعالى يضرب المثل بالأمم الهالكة؛ لكي يتعظ كفار مكة وغيرهم حتى لايكون مصيرهم كهذه الأمم، وهم أصحاب أسفار ويمرون على ديار هذه الأمم الهالكة.

٦- وفي الموضع الثامن عشر: {آية : ١٢ نوح} يصف سيدنا نوح - عليه السلام - العلاج لقومه مماهم فيه من هلاك الزروع والثمار - بسبب امتناع المطر من النزول وجدب الأرض - وعقم أرحام النساء حتى أصبحوا لايولد لهم أربعين سنة، فما هذا العلاج؟ إنه الاستغفار .

٧- وفى الموضع التاسع عشر: {آية: ٢٨ نوح} يختم سيدنا نوح - عليه السلام - حواره مع قومه بهذا الدعاء، فيدعو بالمغفرة له ولوالديه ولمن دخل بيته مؤمنا، ولكل المؤمنين والمؤمنات. فهذه هي دعوة بالخير، ومعها دعوة بالإهلاك للكافرين به، فهاتان دعوتان دعا بهما نوح - عليه السلام - ودعوة الأنبياء مستجابة.

وللمجموعة الثانية: وتشتمل على أربعة مواضع هي:

١- الموضع الرابع: {آية : ٢٨ هود}.

٢- الموضع الخامس: {آية : ٢٤ يوسف}.

٣- الموضع السادس: {آية : ٣٧ الرعد}.

٤- الموضع السادس عشر: {آية : ١٢ الممتحنة}.

وقد اتفقت هذه المواضع في العنوان العام لهذا الفصل، كما اتفقت في علة منع الوقف وهي: أن الوقف على أيٍّ منها يؤدى إلى الفصل بين الشرط وجوابه وذلك ممنوع، كما أن بعضها وجدت فيه أكثر من علة لمنع الوقف بجانب هذه العلة التي أخترناها؛ لتكون سمة جامعة بين مواضع هذا الفصل كالموضع الرابع الذي جمع إلى جانب العلة المذكورة علة الفصل بين العامل

ومعموله، وعلة الفصل بين القـول ومقوله. والموضع السـادس: الذي جمع بين العلة المذكورة وعلة أخرى للمنع وهي: أن الوقف يؤدى إلى الفصل بين القسَم وجوابه.

١- ففي الموضع الرابع: {آية : ٢٨ هود} يخاطب هود - عليه السلام - قومه برفق وحلم، فيصفهم بأنهم قـومه الذين يخاف عليهم الهلاك ويرجو لهم الرشد فـيقـول لهم: أخبروني إن كنت قـد أكرمني الله بالرسـالة من دونكم، وخفي عليكم هذا الخير أيكون من العقل أن ألزمكم بشيء أنتم له كارهون؟

٢- وفي الموضع الخـامس: {آية : ٢٤ يوسف} حـديث عن جـانب من جوانب مـحنة يوسف - عليه السـلام - مع «زليخا» ؛ حـيث أعدت له المكان وهيأت كل وسائل الإغـراء، لتنال منه شهوتها، ولكنه احـتمى بالله الذي نجاه من كيدها ومكرها، فهمت به لتنال قصدها. وهم بها ليدفعها عن نفسه، فهداه الله إلى الهرب منها فكان في ذلك نجاته.

٣- وفي الموضع السـادس : {آية : ٣٧ الرعد} حديث عـن إنزال القرآن حكماً عربيـاً هادياً إلى كل خير، ناهياً عن كل شر، ثـم القسَم المؤكد من الله للنبي ﷺ على جهة التـحذير من أن يتبع أهواء اليهـود والنصارى - ومن لف لفّهم - بعـد العلم المؤكد الذي جاءه عن طريق الـوحي إنه إن فعل ذلك واتبع أهواءهم فإن الله يتخلى عن حفظه له ووقايته إياه.

٤- وفي الموضع السـادس عشر : {آيـة ١٢ الممتحـنة} حديث عن بيـعة النســاء حين بايعهن رسـول الله ﷺ على أهم مكارم الأخـلاق التي يجب أن تلتزم بها المرأة، كما بايع الرجال على ذلك. إعلاناً للمساواة التامة التي أرساها

القرآن بين الجنسين.

أما المجموعة الثالثة: فإنها تشتمل على موضعين هما:

١- الموضع الثاني : {آية : ٣٥ يونس}.

٢- الموضع الثالث: {آية : ٥٩ يونس}.

وهذان الموضعان قد اتفقا في علة منع الوقف وهي: أن الوقف على أيٍّ منهما يؤدى إلى الفصل بين «أم» المتصلة التي عطفت ما بعدها على ما قبلها، بعد الاتفاق في الموضوع العام لهذا الفصل.

١- ففي الموضع الثاني: {آية : ٣٥ يونس} حديث عن حوار دار بين النبى ﷺ وكفار مكة الذين اتخذوا الأوثان آلهة شركاء مع الله، فهو يقول لهم: ماذا قالت لكم الأصنام التي اتخذتموها آلهة من دون الله وشركاء معه؟ هل منها من يهدى إلى الحق؟ فلما لم تجبهم، لأنها لم تقل لهم شيئاً ولم تهدهم إلى خير، ولا إلى حق تولى الله تعالى الإجابة آمراً نبيه ﷺ ان يصدع بالحق: ﴿قل الله يهدى للحق﴾ ومادام الله هو الذي يهدى إلى الحق فأيهما أولى بالاتباع؟ من يهدى إلى الحق أم من لايهتدى بنفسه فضلاً عن أن يهدى غيره؟ المنطق والعقل يقولان: الأولى بالاتباع هو : من يهدى إلى الحق.

٢- وفي الموضع الثالث : {آية : ٥٩ يونس} حوار على الطريقة السابقة بين النبى ﷺ وكفار مكة. ولكنه كان في الموضع السابق حواراً حول العقيدة والاهتداء إلى طريق الإيمان، أما الحوار هنا فإنه حوار حول التدخل من الكفار في قضية الحلال والحرام من الرزق الذي مصدره هو الله تعالى، فهم يقولون: هذا حلال وهذا حرام افتراءً على الله من غير دليل ولا برهان.

والمجموعة الرابعة: وتشتمل على موضعين هما:

١- الموضع الثالث عشر : {آية : ٧ سبأ}.

٢- الموضع الرابع عشر: {آية: ٤٥ الزخرف}.

وهذان الموضعان قد اتفقا في علة منع الوقف وهي: أن الوقف على أيٍّ منهما يؤدى إلى الفصل بين العامل ومعموله بعد الاتفاق في الموضوع العام لهذا الفصل.

١- ففي الموضع الثالث عشر: {آية : ٧ سبأ} حديث عن قول الكفار - على طريق الاستهزاء والتهكم - : هل ندلكم على رجل يقول إن الإنسان بعد موته وفنائه يبعث مرة أخرى للحساب والجزاء؟

هذا ما يحكيه القرآن من قول الكفار حول إخبار النبى ﷺ لهم بالبعث بعد الموت.

٢- وفي الموضع الرابع عشر: {آية : ٤٥ الزخرف} حديث عن اتفاق الأنبياء جميعاً في أصل العقيدة ، وهي: وحدانية الله تعالى ولذلك يأمر سيدنا جبريل - عليه السلام - ليلة الإسراء نبينا محمداً ﷺ أن يسأل الأنبياء - الذين حشرهم الله تعالى وجمعهم له فصلى بهم إماماً - هذا السؤال : ﴿أجعلنا من دون الرحمن آلهة يعبدون﴾؟ ولكن النبى ﷺ لم يسأل لما لديه من العلم بالله.

وبعد: فهذه هي المجموعات التي اتفقت في علة منع الوقف، وهناك مجموعة خاصة لم تجمع بين مواضعها رابطة الاتفاق في علة منع الوقف، فجاءت مواضعها مختلفة في هذه العلة، وسأذكرها في موضعها من السمات الفارقة إن شاء الله تعالى.

سمات فارقة بين مواضع هذا الفصل

أما السمات التي تميز بعض مواضع هذا الفصل فإني أجملها فيما يلي:

المجموعة الأولى: وتشتمل على سبعة مواضع هي:

١- الموضع السابع: {آية: ٤٣ الرعد}.

٢- الموضع العاشر: {آية: ٤٠ الإسراء}.

٣- الموضع الحادي عشر: {آية : ٦٨ الإسراء}.

٤- الموضع الثاني عشر: {آية : ٣٣ طه}.

٥- الموضع السابع عشر : {آية : ٧ الحاقة}.

٦- الموضع الثامن عشر: {آية: ١٢ نوح}.

٧- الموضع التاسع عشر: {آية: ٢٨ نوح}.

وهذه المواضع قد اتفقت في علة منع الوقف - كما ذكرت آنفاً وفي الموضوع العام لهذا الفصل، ولكنها اختلفت فيما يأتي :

أ - في الموضوع الخاص بكل منها:

١- ففي الموضع السابع: تحكى الآية قول الكفار للنبي ﷺ ﴿لست مرسلاً﴾ ثم يلقن الله الحجة لنبيه ﷺ لكي يرد بها قول الكفار ويبطل هذا الزعم.

٢- وفي الموضع العاشر: إنكار على الكفار قولهم: إن الملائكة بنات الله مع تلقين النبي ﷺ حجته لرد زعمهم.

٣- وفي الموضع الحادي عشر : تذكير الكفار بأنه لاينجو من عقاب الله أحد مهما اعتصم بأي شيء يظن فيه الأمان؛ لأن الأمان لايكون إلا في طاعة الله وفي جانبه.

٤- وفي الموضع الثاني عشر: تذييل دعاء سيدنا موسى - عليه السلام - بإعلان تنزيه الله تعالى وتقديسه عما لايليق بذاته المقدسة مع الإعلان عن ذكر الله كثيراً؛ لأنه بذلك جدير.

٥- وفي الموضع السابع عشر: إخبار عن إهلاك «عاد» قوم «هود» عليه السلام - بالريح العاتية .

٦- وفي الموضع الثامن عشر: رد سيدنا نوح - عليه السلام - على قومه حين سألوه علاجاً لهلاك الزروع والثمار، وعقم أرحام نسائهم أربعين سنة، وهلاك دوابهم وجدب الأرض فجاء العلاج : ﴿فقلت استغفروا ربكم . . .﴾.

٧- أما الموضع التاسع عشر: فقد كان دعاء سيدنا نوح - عليه السلام - الذي ختم به حواره مع قومه ودعوته لهم، وقد كان دعاؤه مكوناً من شقين: الأول: خاص بدعوة الخير له ولوالديه ولعامة المؤمنين والمؤمنات. والشق الثاني: دعوة على أعدائه بالهلاك.

ب - في السمات المميزة لكل موضع حسب المقام :

١- ففي الموضع السابع: [آية : ٤٣ الرعد] حكى القرآن قول الكفار بصيغة المضارع ﴿يقول﴾ التي تفيد التجدد والحدوث والاستمرار وتصوير الفاعل وهو يحدث الحدث؛ ليدل على أن هذه الفرية يقولها الكفار جيلاً بعد جيل، ويقولها الكفار لكل نبي، أما الإجابة عَنْ هذا الكذب فجاءت تلقينا من الله

تعالى، وانقسمت إلى شقين: شق محسوس: وهو سؤال من عنده علم الكتاب.

والشق الثاني: مردُّه إلى الله تعالى الذي يؤيد رسله بالمعجزات، وتلك أبلغ حجة وأسمى شهادة على صدق الرسول ﷺ.

٢- وفي الموضع العاشر: {آية: ٤٠ الإسراء} المقام مقام جدل فالكفار يصفون الملائكة بأنهم بنات الله، فكان الاستفهام الإنكاري التوبيخي الذي يسفه رأيهم، فيصف قولهم هذا بأنه قول موغل في الفحش والجهل بحقيقة الله المنزهة عن اتخاذ الصاحبة والولد؛ لأنه - سبحانه - في غير حاجة لهما، ولو كان له حاجة إلى ولد كيف يؤثركم ويخصكم بالبنين الذين ترونهم الذرية الأثيرة لديكم للحبية عندكم، ويجعل لنفسه الصنف الأدنى - وهو البنات - كما تزعمون؟

٣- وفي الموضع الحادي عشر : {آية: ٦٨ الإسراء} المقام مقام جحود للنعم من جانب الكفار، فكان الاستفهام الإنكاري التوبيخي، وكأن الله تعالى ينفي وجود الأمن من عقابه في بر أو غيره، وإنما الأمن في الاحتماء بجنابه وتحت طاعته لذا كان الاستفهام الذي يهز النفس السادرة في غيِّها هزاً عنيفاً.

٤- وفي الموضع الثاني عشر : {آية: ٣٣ طه} تكررت كلمة ﴿كثيراً﴾ لتوحي بالإحساس بالنعمة التي أسبغها الله على موسى وأخيه - عليهما السلام - ، وجاءت كلمتا التسبيح والذكر على صورة المضارع لإفادة التجدد والحدوث والاستمرار ﴿نسبحك - نذكرك﴾ أما ما هو في جانب الله فقد جاء على صورة الماضي في سياق أسلوب مؤكد بـ ﴿إنَّ﴾ المتصلة بكاف الخطاب -

خطاب الله تعالى - ليدل على أن كون الله قد استقر أزلاً في علم الله القديم، وما يحدث فيه إنما هي أمور يبديها ولا يبتديها ﴿إنك كنت بنا بصيراً﴾.

٥- أما الموضع السابع عشر : [آية: ٧ الحاقة] ففيه إخبار عن إهلاك «عاد» قوم «هود» - عليه السلام - بالريح الموصوفة بأنها ﴿صرصر - عاتية - سخرها عليهم - سبع ليال وثمانية أيام حسوماً - فترى القوم فيها صرعى - كأنهم أعجاز نخل - خاوية﴾ فهذه صورة مفزعة لهذا الهلاك الذي وقع بهم، وهو جدير بأن تقشعر منه الأبدان، حتى يكون ذلك رادعاً لكل من يكذب الرسل.

٦- أما الموضع الثامن عشر: [آية: ١٢ نوح] ففيه وصف علاج سيدنا نوح - عليه السلام - لأزمة قومه حين أصيبوا بما ذكرناه من قبل فهُرِعوا إليه يطلبون النجاة، وهو يعلم أنهم أهل حرص على الدنيا قال: ﴿فقلت استغفروا ربكم...﴾ فإنكم إن فعلتم ذلك - أي الاستغفار - يكن الجواب من الله لا بلفظ الماضي، ولكن بلفظ المضارع الذي يفيد التجدد والحدوث والاستمرار ﴿يرسل - ويمددكم - ويجعل لكم جنات - ويجعل لكم أنهاراً -﴾ ولكي يلفتنا القرآن إلى أن ذلك العلاج باق إلى يوم القيامة وليس خاصاً بقوم نوح - عليه السلام - جاء به في صورة المضارع لنجعله - نحن أمة الإسلام - علاجاً لنا أيضاً نستشفي به من كل داءاتنا.

٧- وفي الموضع التاسع عشر : [آية: ٢٨ نوح] جاء دعاء سيدنا نوح - عليه السلام - ختاماً لرحلته مع قومه، فبدأه بذكر لفظ ﴿رب﴾ من غير ﴿ياء﴾ النداء؛ ليدل على قرب الله منه.

﴿و نحن أقرب إليه من حبل الوريد﴾ {آية : ١٦ . ق} ثم دعا بالمغفرة له ولوالديه، وخص من دخل بيته مؤمنا ثم دعا لعامة المؤمنين والمؤمنات. هذه دعوة نوح - عليه السلام - لمن أحبهم، أما من كفروا وكذبوه: فإنه دعا عليهم بالهلاك، وقد أغرقوا حتى ابنه وزوجته، فاستجابة الله له في هذه الدعوة دليل على إجابة الله له في النصف الأول من الدعوة. والله أعلم.

والمجموعة الثانية : وتشتمل على أربعة مواضع هي:

١- الموضع الرابع: {آية: ٢٨ هود}.

٢- الموضع الخامس: {آية: ٢٤ يوسف}.

٣- الموضع السادس: {آية: ٣٧ الرعد}.

٤- الموضع السادس عشر: {آية: ١٢ الممتحنة}.

وقد اتفقت هذه المواضع في علة منع الوقف، وفي الموضوع العام لهذا الفصل - كما ذكرت آنفاً - ولكنها تميزت بسمات فارقة نجملها فيما يلى:

١- في الموضع الرابع: {آية: ٢٨ هود} المقام مقام إنكار قوم هود - عليه السلام - لنبوته، فهو يتلطف في إقناعهم ويسلك معهم طريق اللين والمودة، فيقول لهم: ﴿ياقوم﴾ والإنسان - أي إنسان - لايمكن أن يخدع قومه ﴿أرأيتم﴾ أخبروني إن كنت على جانب من الخير والصلاح، وآتاني ربي النبوة وأنتم قد خفيت عليكم هذه الأمور، فهل ألزمكم بالإيمان وأنتم لذلك كارهون؟

فتأمل قوله: ﴿ياقوم - أرأيتم - إن كنت على بينة من ربي - وآتاني رحمة من عنده - فعميت عليكم - أنلزمكموها - وأنتم لها كارهون﴾؟.

٢- وفي الموضع الخامس: {آية: ٢٤ يوسف} المقام مقام الحديث عن رغبة جنسية عارمة لدى امرأة العزيز وقد اكتملت لها كل مقومات السيطرة والأمر، ومن تحبه تحت إمرتها تأمره ويجب أن يطيع، وقد هيأت له كل وسائل الأمان والستر ولم يبق إلا أن يدنو منها، لتقضى شهوتها، لكنه يتأبى لذا كان التعبير عن همها مؤكداً بالقسم: ﴿ولقد همت به﴾.

ومن جانبه هو ﴿همَّ بها﴾ ليدفعها عن نفسه، أو ليضربها ولكنه رأى برهان ربه وهو الفرار من وجهها فالهم هنا - وإن كان اللفظ واحداً لكنه - مختلف، إذ الهمُّ منها كان همٌّ شهوة جنسية تسعى لتنالها منه أما هو: فكان همه الدفاع عن نفسه ورد جماح هذه المرأة وقد كان بالفرار من وجهها.

٣- وفي الموضع السادس : {آية: ٣٧ الرعد} المقام مقام تحذير من الله تعالى لنبيه ﷺ من اتباع أهواء اليهود والنصارى - ومن لفٌ لفهم - كالعودة إلى الصلاة إلى قبلتهم أو غير ذلك مما كانوا يأملون، وجاء هذا التحذير في سياق القسم: ﴿ولئن اتبعت أهواءهم﴾ ثم جعل ما يطلبه اليهود وغيرهم ﴿أهواء﴾ لاتتصل بالحق بأدنى سبب، ثم جعل عاقبة اتباع أهوائهم تخلُّف نصرة الله له وحفظه إياه.

٤- وفي الموضع السادس عشر: {آية: ١٢ الممتحنة} المقام مقام بيعة ومعاهدة، وأخذ وردٌ، لذا كان الفعل المضارع هو الغالب في هذه الآية ﴿يبايعنك - أن لايشركن - لايسرقن - لايزنين - لايقتلن - لايأتين - يفترينه - يعصينك﴾ فالمضارع - كما ترى - هو الأنسب للمقام؛ لدلالته على تصوير الحدث، وإفادة التجدد والحدوث والاستمرار.

والمجموعة الثالثة: وتشتمل على موضعين هما:

١- الموضع الثاني: [آية: ٣٥ يونس].

٢- الموضع الثالث: [آية: ٥٩ يونس].

وهذان الموضعان قد اتفقا في علة منع الوقف، وفي الموضوع العام لهذا الفصل - كما ذكرت آنفاً - ولكنهما اختلفا في الموضوع الخاص بكل منهما:

١- فالموضع الثاني: يدور حول هذه الأصنام التي يتخذونها شركاء لله تعالى، فيطلب الله من نبيه ﷺ أن يسألهم: هل من شركائكم من يهدى إلي الحق؟ لاجواب من قِبَلهم، لأنها لاتستطيع أن تفعل ذلك ﴿قل الله يهدى للحق﴾ وما دام الأمر كذلك وهي لاتستطيع أن تقدم هداية لأحد، فيكون السؤال التالي تلقائياً المقارنة بين يهدى إلى الحق وبين من لايهدى نفسه فضلاً عن هداية غيره. فأيهما أولي بالاتباع والعبادة؟

فالأمر هنا خاص بالعقيدة، وقد غلب على الآية تكرار الأمر ﴿قل﴾ وتكرار الاستفهام؛ ليحرك في نفوسهم ثورة الشك فيما يعبدون وليتفكروا في هذه الأصنام.

٢- أما الموضع الثالث: فالمقام فيه مقام الإنكار على كفار مكة الذين جعلوا من رزق الله - الذي أنزله بقدرته - حلالاً وحراماً دون إذن من الله تعالى افتراء على الله.

فالموضعان (هنا) مختلفان في الموضوع الخاص بكل منهما: هذا عن التحليل والتحريم للرزق بدون إذن من الله، وذاك خاص بالعقيدة.

وقد تكـرر فيه - كـالسابق - الأمـر ﴿قل﴾ وتكرر الاسـتـفهـام (أيضاً) كالسابق، لإثارة عقولهم حتى تفكر فيما يفترون على الله من الكذب، ليقلعوا عنه.

والمجموعة الرابعة : وتشتمل على موضعين هما:

١- الموضع الثالث عشر: [آية: ٧ سبأ].

٢- الموضع الرابع عشر: [آية: ٤٥ الزخرف].

وهذان الموضعان قد اتفقـا في علة منع الوقف، وفي الموضوع العام لهذا الفصل - كما ذكرت آنفاً - ولكنهما اختلفا في الموضوع الخاص بكل منهما:

١- فالموضع الثـالث عشر: حكاية قـول الكفار التي قالوها على سـبيل الاستـهزاء والتـهكم بالنبي ﷺ في قوله ﴿إنكم لفـي خلق جديد﴾ أي إنكم سوف تبعـثون يوم القيامة للحـسـاب. وقد حكي القرآن قولهـم منسوباً إليهم؛ ليحمّلهم تبعة كفرهم، فالحديث هنا عن البعث.

٢- أما الموضع الرابـع عشر: فـإن الحديث فيـه عن أصل العقـيدة؛ لذا يطلب سيـدنا جبريل - عليه السـلام - ليلة الإسراء من سيدنا مـحمد ﷺ أن يسـأل الأنبياء - وقد حشرهم الله له ليصلي بهم إماماً - هذا السؤال: ﴿أجعلنا من دون الرحمن آلهة يعبدون﴾؟

فالموضعان (هنا) غلب عليهما الاستفهام؛ لأنه هو الذي يحرك الأذهان، ويثير في النفوس البحث عن الحقيقة.

أما المجموعة الخامسة: فقد اشتملت على أربعة مواضع هي:

١- الموضع الأول: {آية: ١١١ الأعراف}.

٢- الموضع الثامن: {آية: ١ إبراهيم}.

٣- الموضع التاسع: {آية: ٥٩ الحجر}.

٤- الموضع الخامس عشر: {آية: ٨ الحديد}.

وقد اختلفت هذه المواضع فيما يأتي:

أولاً : في علة منع الوقف.

١- ففي الموضع الأول: {اية : ١١١ الأعراف} علة منع الوقف هي: أن الوقف على قوله: ﴿حاشرين﴾ يؤدى إلى الفصل بين الأمر : ﴿أرسل﴾ وجوابه: ﴿يأتوك﴾ وذلك ممنوع.

٢- وفي الموضع الثامن: علة منع الوقف أن الوقف على قوله: ﴿الحميد﴾ يؤدى إلى الفصل بين البدل - ﴿الله﴾ - وبين المبدَل منه - ﴿الحميد﴾- وذلك ممنوع.

٣- وفي الموضع التاسع: كانت العلة: أن الوقف على قوله: ﴿أجمعين﴾ يؤدى إلى الفصل بين المستثنى منه والمستثنى وذلك ممنوع.

٤- وفي الموضع الخامس عشر: كانت العلة أن الوقف على قوله: ﴿بالله﴾ يودى إلى الفصل بين الحال وصاحبها وذلك ممنوع.

ثانياً : في الموضوع الخاص بكل منها:

١- في الموضع الأول: المقام فيه مقام خوف وقع من فرعون ومن

حاشيته عندما رأوا عصا موسى - عليه السلام - التي صارت حية تسعى، فقالوا لفرعون : أخِّرْهُ وأخاه وأرسل إلي المدائن أن يأتوك بكل ساحر متقن لفن السحر .

وتأمل كلمة ﴿المدائن﴾ و﴿حاشرين﴾ تدرك مدى الرهبة التي أحاطت بفرعون وملئه.

٢- وفي الموضع الثامن: حديث عن القرآن ذلك الكتاب الذي أنزله الله المتصف بهذه الصفات المذكورة؛ للدلالة على منزلته وقدره ومنزلة المنزَّل عليه، فذكر أن الهدف من إنزاله هو إخراج الناس من الظلمات إلى النور ﴿بإذن ربهم إلي صراط العزيز الحميد الله. . .﴾ . وتأمل قوله: ﴿ربهم - العزيز - الحميد - الله ﴾، لتدرك مدى أهمية الكتاب.

٣- وفي الموضع التاسع: المقام مقام فزع من جانب إبراهيم - عليه السلام - حيث سأل الملائكة عن سبب مجيئهم فقالوا : ﴿إنا أرسلنا إلى قومٍ مجرمين إلا آل لوط إنا لمنجوهم أجمعين* إلا امرأته . . .﴾ فالملائكة قد أرسلوا بالعذاب إلى قرى قوم لوط التي تفعل الفاحشة بعدما حذَّرهم لوط - عليه السلام - ثم استثنى الملائكة من العذاب آل لوط فإنهم ناجون جميعاً من العذاب ثم استثنى من آل لوط امرأته لأنها كانت كافرة.

٤- وفي الموضع الخامس عشر: المقام مقام حضٍّ على الإيمان بالله للإسراع في تحصيله، لأن العوامل التي تؤدى إلى سرعة الإيمان ماثلة، فها هُوذَا الرسول ﷺ يدعوكم إلي الإيمان بالرب صاحب النعم - ولذا آثر هنا لفظ ﴿الرب﴾ على لفظ الجلالة: ﴿الله﴾ لأنه الأنسب للمقام؛ لأن الدعوة إلى

الإيمان بصاحب النعم المربى على موائد كرمه وبره وعطائه تكون أسرع إلى القبول - والرسول يتلو عليكم الكتاب الناطق بالبراهين والأدلة وقبل ذلك أخذ الله ميثاقكم بالإيمان، فأي عذر لكم بعد ذلك في ترك الإيمان؟

* * *

الفصل الثاني

من صفات أصحاب الجنة

* * *

الموضع الأول:

﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا۟ فَٰحِشَةً أَوْ ظَلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ ذَكَرُوا۟ ٱللَّهَ فَٱسْتَغْفَرُوا۟ لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا۟ عَلَىٰ مَا فَعَلُوا۟ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ [آية : ١٣٥ آل عمران].

إضاءة :

يقول الواحدي (٤٦٨هـ)[1] : «قال ابن عباس في رواية عطاء: نزلت الآية في نبهان التمّار أتته امرأة حسناء تبتاع منه تمراً فضمها إلى نفسه وقبّلها، ثم ندم على ذلك فأتى النبي ﷺ وذكر ذلك له، فنزلت هذه الآية».

وفي هذه الآية حديث عن بقية صفات المتقين الذين أعدّ الله لهم جنة عرضها السموات والأرض، فذكر من صفاتهم:

١- الإنفاق في السراء والضراء. ٢- الكاظمين الغيظ، وكظم الغيظ إخفاؤه وإمساكه. ٣- العفو عن الناس فيما أساءوا به إليهم. ٤- الصفة الرابعة: أنهم إذا وقع منهم ذنب سارعوا إلى التوبة والاستغفار، وهؤلاء هم الذين عنتهم الآية - التي معنا - فهم إذا وقعوا في فعل الفاحشة «وهي الفعلة المتجاوزة الحد في الفساد.. فقيل : الفاحشة: المعصية الكبيرة، وظلم النفس: الكبيرة مطلقاً، وقيل : الفاحشة: هي الكبيرة المتعدية إلى الغير، وظلم النفس: الكبيرة القاصرة على النفس، وقيل: الفاحشة[2] : الزنى».

---

(١) أسباب النزول : ١٠٥.

(٢) التحرير والتنوير : ٤/ ٩٢، وانظر معه: الكشاف: ١/ ٤٦٤، ومفاتيح الغيب: ٩/ ١٠، والجامع لأحكام القرآن: ٤/ ٢٢٠، والبحر المحيط: ٣/ ٣٤٨، وإرشاد العقل السليم: ١/ ٢٧٢، وروح المعاني: ٤/ ٩٤.

فهؤلاء إذا وقع منهم الذنب - الذي تحدثنا عنه - ﴿ذكروا الله﴾ أي رجعوا إليه، وعرفوا أن لهم ربا يعلم بالذنب، ويعاقب عليه، فإذا رجعوا إليه واستغفروه من هذا الذنب فإن الله يغفره؛ لأنه سبحانه فتح باب التوبة للعصاة المذنبين مالم تصل الروح إلى الحلقوم، أما قبل ذلك فإن الله يغفر للمستغفرين؛ لأنه لايغفر الذنوب إلا الله؛ فإن المذنب ما دام معترفاً بالذنب رجاعاً بالتوبة والاستغفار إلى الله غير مُصرٌ على الذنب - أي باقٍ على الذنب متمسك به - ﴿وهم يعلمون﴾ بأن الإصرار على الصغيرة يحولها إلى كبيرة، أو ﴿وهم يعلمون﴾ أن لهم رباً يغفر الذنب، فإن الله تعالى يعفو ويغفر.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿إلا الله﴾ في ط. مصحف الأزهر الشريف فقط. ولم يرد في غيرها من طبعات المصاحف الأربعة.

والقراء يقولون بالوقف على هذا الموضع : فيقول الداني (٤٤٤هـ)[١] : «﴿عن الناس -١٣٤-﴾ كاف، ومثله: ﴿لذنوبهم -١٣٥-﴾ ، ومثله : ﴿إلا الله -١٣٥-﴾ ». ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[٢] : «... والوقف لطول الكلام على : ﴿لذنوبهم -١٣٥-ص[٣] ﴾ للابتداء بالاستفهام وعلى : ﴿إلا الله﴾ [١٣٥] لاعتراض الاستفهام . ولزوم الجواب بأن يقول الروح: لا أحد

---

(١) المكتفى: ٢١٠، وانظر معه: الإيضاح لابن الانباري: ٢/ ٥٨٥، والقطع لابن النحاس: ٢٣٥.

(٢) علل الوقوف: ١/ ٣٨٩.

(٣) (ص): هذا الرمز يعني عند السجاوندي أنه مرخص ضرورة: وهو: «مالا يستغنى ما بعده عما قبله لكنه يرخص لانقطاع النفس، وطول الكلام ولا يلزمه الوصل بالعود لأن ما بعده جملة مفهومة» [علل الوقوف: ١/ ١١٦، والإتقان: ١/ ٢٣٤].

يغفر الذنوب إلا أنت».

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[١] : «﴿لذنوبهم -١٣٥-﴾ صالح، ﴿ومن يغفر الذنوب إلا الله﴾ أصلح منه... وإنما يصلح الوقف عليهما إن جعل ﴿الذين﴾ الأول نعتاً والثاني عطفاً عليه، وإلا فلا يصلح إلا بتجوز للفصل بين المبتدأ والخبر، ووجه الجواز: طول الكلام بينهما وقِصَر النفس عن بلوغ التمام».

ويقول الأشموني[٢] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «﴿لذنوبهم -١٣٥-﴾ حسن. وقيل: كاف للابتداء بالاستفهام، ومثله: ﴿إلا الله -١٣٥-﴾ والجمع بين : ﴿فاستغفروا﴾، ﴿ومن يغفر﴾ أولى: لشدة اتصالهما».

ومن كلام القراء يتضح لنا اختلافهم في الحكم على هذا الموضع: فمنهم من قال إن الوقف عليه حسن كابن الأنباري (٣٢٨هـ)[٣] ، ومنهم من قال إنه تام كنافع (١٦٩هـ)[٤] وخالفه في هذا ابن النحاس (٣٣٨هـ)[٥] ومنهم من قال إنه كاف كالداني (٤٤٤هـ)، ومنهم من قال: إنه يرخص للضرورة كالسجاوندي (٥٦٠هـ) ومنهم من قال: إنه صالح كالأنصاري (٩٢٦هـ) في حال القول بأن ﴿الذين﴾ الأول نعت، والثاني قد عطف عليه، أما على القول بأن ﴿الذين﴾ الثاني مبتدأ فلا يصلح إلا بتجوز؛ للفصل بين المبتدأ والخبر.

---

(١) المقصد: ٨٨.

(٢) منار الهدى: ٨٨.

(٣) انظر: إيضاح الوقف والابتدا: ٢/ ٥٨٥.

(٤، ٥) انظر: القطع والإئتناف: ٢٣٥.

أما الأشمـوني فقد ذكر رأى من قال إن الوقـف عليه حسن، ورأى من قال إن الوقف عليه كاف، لكن الأولى عنده الجمع بين ﴿فـاستغفروا﴾، ﴿ومن يغفـر﴾ وهكذا ترى - أيها القارئ الكريم - هذا الاختـلاف بين القراء في هذا الموضع، ولن يحـسم هذا الخلاف إلا كلامُ النـحاة؛ لذا فإني أعـرض القضـية عليهم، وما ينتهي إليه القول عندهم فإني أقول به.

يقـول الفخـر الرازي (٦٠٦هـ)(١) : «واعلم أن قـوله: ﴿ومن يغفـر الذنوب إلا الله﴾ جـملة مـعتـرضة بـين المعطوف والمعطوف عليـه والتقـدير: فاستغفروا لذنوبهم ولم يصروا على ما فعلوا».

ويقول أبو حـيان (٧٤٥هـ)(٢) : «﴿ومن يغفـر الذنوب إلا الله﴾ جملة اعتراض المتعاطفين، أو بين ذي الحال والحال... وهذه الجملة الاعتراضية فيها ترقيق للنفس وداعية إلى رجـاء الله وسعة عفوة واختصـاصه بغفران الذنب.. ﴿ولـم يصروا على ما فـعلوا وهم يعلمون﴾ أي ولـم يقيموا على قـبيح فعلهم، وهذه الجملة معطوفـة على ﴿فاستغفروا﴾ فهي من بـعض أجزاء الجزاء المترتب على الشـرط، ويجوز أن تـكون الواو للحال ويكـون حالاً من الفـاعل في: ﴿فاسـتغفـروا﴾ فهي من بعض أجزاء الجـزاء، أي: فاستـغفروا لذنوبهم غـير مصرين».

ويقول أبو السـعود (٩٨٢هـ)(٣) : «﴿ومن يغفـر الذنوب إلا الله﴾ ..

---

(١) مفاتيح الغيب: ٩/ ١٠، وانظر معه: الكشاف: ١/ ٤٦٤.

(٢) البحر المحيط: ٣/ ٣٤٩.

(٣) إرشاد العقل السليم: ١/ ٢٧٢، وانظر معـه: روح المعاني: ٤/ ٩٦، والتحـرير والتنوير: ٤/ ٩٣، وإعراب القرآن وبيانه: ٤/ ٥٣١.

والجملة معترضة بين المعطوفين، أو بين الحال وصاحبها؛ لتقرير الاستغفار والحث عليه، والإشعار بالوعد بالقبول ﴿ولم يصروا﴾ عطف عليه: ﴿فاستغفروا﴾ وتأخيره عنه مع تقدم عدم الإصرار على الاستغفار رتبة؛ لإظهار الإعتناء بشأن الاستغفار، واستحقاقه للمسارعة إليه عقيب ذكره تعالى أو حال من فاعله أي ولم يقيموا، أو غير مقيمين».

فكلام النحاة هنا جاء واضحاً لالبس فيه ولا غموض، وقد دلَّ على أن قوله: ﴿ومن يغفر الذنوب إلا الله﴾ جملة معترضة بين المعطوف عليه وهو قوله: ﴿فاستغفروا لذنوبهم﴾ وبين المعطوف وهو قوله: ﴿ولم يصروا على ما فعلوا﴾ ولا يفصل بين المعطوفين بفاصل.

وبناءً على هذا فإن جملة : ﴿ولم يصروا على ما فعلوا﴾ تكون جزءاً من الجزاء المترتب على الشرط ﴿إذا﴾، وعلى القول بأن الواو للحال تكون الجملة هنا حالاً من فاعل ﴿فاستغفروا﴾ فهي أيضاً من بعض أجزاء الجزاء المترتب على الشرط ﴿إذا﴾ أي فاستغفروا لذنوبهم غير مصرين، وأجزاء الجزاء تذكر كلها مرة واحدة؛ لأن من مجموعها يتكون الجزاء، وهو هنا مكون من ثلاث جمل هي: ﴿ذكروا الله﴾، وقوله: ﴿فاستغفروا لذنوبهم﴾ وقوله: ﴿ولم يصروا على مافعلوا﴾، فهذه الأجزاء الثلاثة يجب أن يأتى بها المتكلم مرة واحدة، وإلاَّ فإنه يكون قد قدم جزءاً وأخَّر جزءاً من المعنى وذلك يفسده.

وقد عطفت أجزاء الجزاء على بعضها إيذاناً بأنها لابد أن تذكر كلها مرة واحدة، وتأمَّل هنا عطف قوله: ﴿فاستغفروا لذنوبهم﴾ - وهو الجزء الثاني من الجزاء - على قوله: ﴿ذكروا الله﴾ بالفاء التي تفيد الترتيب والتعقيب؛ ليدل

على أن الاستغفار جاء عقيب الذكر مباشرة؛ ليدل على ما في أنفسهم من خشية الله، ثم جاء بالجزء الثالث من الجزاء معطوفاً بالواو ﴿ولم يصروا..﴾ فهذه الأجزاء الثلاثة منها يتكون جزاء الشرط، وذكرها متصلة هو الأولى؛ لأنه يقدم المعنى تاماً؛ فإن المقام مقام ثناء على هذا الصنف من الناس، فهم إذا وقعوا في الفاحشة ذكروا الله فاستغفروه ولم يصروا على ما فعلوا، وتعداد المناقب يتطلب ذكرها مرة واحدة متابعة؛ لتتضح صورة المتحدَّث عنهم.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿إلا الله﴾؛ لأن ما بعدها معطوف على ماقبلها، وهو جزء من أجزاء الجزاء المترتب على الشرط، وهذه الأجزاء قد عُطف بعضها على بعض بالفاء ثم بالواو والعطف يصيِّر المعطوفات شيئاً واحداً، وكما قلت: هذه الأجزاء يتكون منها جزاء الشرط، ومجموعها هو جزاء الشرط، وما دام مجموعها هو جزاء الشرط فلا يصح الوقف حتى يؤتى بكل مكونات هذا الجزاء، ولايفصل بين الشرط وجزائه - كما قلت[1] من قبل كثيراً - بفاصل حتى يتم تقديم المعنى المراد تاماً؛ لأن بين الشرط وجزائه رابطة السببية كما يقول البلاغيون[2] .

---

(١) انظر : ص ٦٩١ وما بعدها من هذا البحث.

(٢) انظر: مقال أ. د/ عبد العظيم المطعني في مجلة منبر الإسلام. السنة ٦٠ العدد ٥ جمادى الآخرة ١٤٢٢هـ - يوليو/أغسطس ٢٠٠١م ص: ١٣، وانظر معه: أسرار البلاغة: ١١١، وبدائع الفوائد: ٤٤/١.

الموضع الثاني:

﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ ۖ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٤٢﴾﴾ [آية : ٤٢ الأعراف].

إضاءة:

في هذه الآية يخبرنا ربنا عن جزاء الذين يؤمنون بالله، أي يصدّقون تصديقاً قلبياً بالله رباً - متصفاً بكل كمال يليق بذاته المقدسة - وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، ويؤمنون بالقدر خيره وشره، حلوه ومره، ويعملون الأعمال الصالحة وفق هذا الإيمان، أي تتفق أعمال الأبدان مع تصديق القلوب؛ فإن هؤلاء يجعل الله جزاءهم الجنة بما فيها من النعيم المقيم، والخلود السرمدي، ثم يطمئن الله قلوب عباده المؤمنين إلى أن الحصول على هذا الثواب العظيم يناله العبد بما لايشق عليه من الطاعة وفعل الخير؛ لأن الله رحيم بعباده لايكلفهم إلا بما يطيقون، وفيه - أيضاً - إلهاب مشاعر المؤمنين ليحرصوا على هذه الأعمال التي تؤهلهم لهذا الثواب وفيه كذلك «تنبيه للكفار على أن الجنة مع عظم محلها يوصل إليها بالعمل السهل من غير تحمل الصعب»(١) .

شاهد هذا الموضع:

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿وسعها﴾ في ط. مصحف الأزهر الشريف فقط، ولم يرد في غيرها من طبعات المصاحف الأربعة.

أما القراء فقد اختلفوا في الحكم على هذا الموضع، وإليك آراءهم: يقول

---

(١) مفاتيح الغيب: ٦٥/١٤، وانظر معه: منار الهدى: ١٤٥.

الداني (٤٤٤هـ)[١] : «﴿الظالمين -٤١-﴾ تام، ﴿رسل ربنا بالحق -٤٣-﴾ كاف». ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿وسعها﴾ وهذا يدل على المنع.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[٢] : «﴿وسعها -٤٢-ز﴾[٣] لأن ﴿أولئك﴾ خبر ﴿والذين آمنوا﴾، وجملة : ﴿لانكلف نفساً إلا وسعها﴾ معترضة ويحتمل أن يكون الخبر الجملة تقديره: لانكلفهم؛ لأن ﴿نفساً﴾ نكرة والنكرة في النفي تعم، ومعنى : ﴿لانكلف﴾ أي لانتقص من ثوابهم لأن إبطال أجر العامل مما لايسعه أي لايطيقه، والوجه هو الأول».

وقد اختار السجاوندي القول بالوجه الأول، أي: أن ﴿أولئك﴾ خبر ﴿والذين آمنوا﴾ ، وجملة: ﴿لانكلف نفساً إلا وسعها﴾ معترضة وعليه فإن الوقف يكون ممنوعاً على قوله: ﴿وسعها﴾.

ويقول الانصاري (٩٢٦هـ)[٤] : «... ويجوز الوقف على ﴿وسعها﴾ إن جُعل خبر المبتدأ، وإن وقف على : ﴿أصحاب الجنة﴾ كان مفهوماً»[٥] .

ويقول الأشموني[٦] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - :

---

(١) المكتفى: ٢٧١.

(٢) علل الوقوف: ٢/ ٥٠٠.

(٣) هذا الرمز: (ز) معناه عند السجاوندي: مجوز لوجه: أي يجوز الوقف عليه هنا على إعراب ﴿لانكلف نفساً إلا وسعها﴾ أنها هي خبر ﴿الذين آمنوا﴾، أما على إعراب ﴿أولئك﴾ خبر ﴿الذين﴾ فإن الوقف يكون ممنوعاً على قوله: ﴿وسعها﴾.

(٤) المقصد: ١٤٥.

(٥) المفهوم هو الحسن [انظر: البرهان للزركشي: ١/ ٣٥٠].

(٦) منار الهدى: ١٤٥.

«﴿إلا وسعها -٤٢-﴾ جائز إن جعلت جملة: ﴿لانكلف﴾ - خبر ﴿والذين آمنوا﴾ وليس بوقف إن جعلت جملة: ﴿أولئك﴾ الخبر، وتكون جملة: ﴿لانكلف﴾ اعتراضاً بين المبتدأ والخبر».

ومن كلام القراء يتضح لنا اختلافهم في الحكم على هذا الموضع: فمنهم من فُهم المنع من كلامه كالداني، ومنهم من صرّح بترجيح القول بالمنع وهو السجاوندي، ومنهم من قال بالجواز على إعراب ﴿لانكلف نفساً إلا وسعها﴾ هي الخبر للاسم الموصول ﴿الذين﴾ وبالمنع على إعراب ﴿أولئك﴾ خبر ﴿الذين﴾.

هذا، وعند اختلاف القراء فإننا نحتكم إلى النحاة؛ لنرى رأيهم، وما ينتهي إليه القول عندهم فإني أقول به:

يقول الزجاج (٣١١هـ)[١] : «... ﴿أولئك أصحاب الجنة هم فيها خالدون﴾ ﴿أولئك﴾: رفع بالابتداء و﴿أصحاب﴾ خبر و﴿هم﴾ والجملة خبر ﴿الذين﴾ ويرجع على ﴿الذين﴾ أسماء الإشارة أعنى ﴿أولئك﴾...».

ويقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[٢] : «﴿لانكلف نفساً إلا وسعها﴾ جملة معترضة بين المبتدأ والخبر».

ويقول القرطبي (٦٧١هـ)[٣] : «﴿لانكلف نفساً إلا وسعها﴾ كلام معترض، أي: والذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك أصحاب الجنة هم فيها خالدون».

---

(١) معانى القرآن وإعرابه: ٢/٣٣٩.

(٢) الكشاف: ٢/٧٩.

(٣) الجامع لأحكام القرآن : ٧/٢٠٢.

ويقول السيوطي (٩١١هـ)[١] : «﴿والذين آمنوا وعملوا الصالحات﴾ مبتدأ وقول : ﴿لانكلف نفساً إلا وسعها﴾ من العمل اعتراض بينه وبين خبره وهو : ﴿أولئك أصحاب الجنة هم فيها خالدون﴾».

وبقول هؤلاء العلماء قال أبو السعود (٩٨٢هـ)[٢] ، وابن عاشور (١٣٩٤هـ)[٣] ، ومحي الدين الدرويش (١٩٨٢م)[٤] .

وقد اتفق هؤلاء العلماء جميعاً على القول بأن قوله: ﴿لانكلف نفساً إلا وسعها﴾ اعتراض بين المبتدأ، وهو قوله: ﴿والذين آمنوا﴾ وبين خبره وهو قوله: ﴿أولئك أصحاب الجنة﴾ وعلى ذلك يكون الوقف ممنوعاً على قوله: ﴿وسعها﴾؛ إذ لم يقل أحد منهم بجواز أن يكون قوله: ﴿لانكلف...﴾ خبراً عن ﴿الذين﴾ وعليه فليس فيه إلا المنع.

أما الذين أجاروا القول بإعراب: ﴿لانكلف نفساً إلا وسعها﴾ خبراً لقوله: ﴿الذين﴾ فإنهم يقدمون عليه القول بإعراب ﴿لانكلف﴾ جملة معترضة بين المبتدأ ﴿الذين﴾ وخبره ﴿أولئك أصحاب الجنة﴾ فمثلاً يقول الفخر الرازي (٦٠٦هـ)[٥] : «اعلم أن أكثر أصحاب المعانى على أن قوله: ﴿لانكلف نفساً إلا وسعها﴾ اعتراض وقع بين المبتدأ والخبر، والتقدير: ﴿والذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك أصحاب الجنة هم فيها خالدون﴾، وإنما حسن وقوع هذا

---

(١) حاشية الصاوي على الجلالين: ٢/ ٧٤.

(٢) انظر : إرشاد العقل السليم: ٢/ ١٦٧.

(٣) انظر : التحرير والتنوير: ٨/ ١٣٠.

(٤) انظر : إعراب القرآن وبيانه: ٨/ ٥٥٤.

(٥) مفاتيح الغيب: ١٤/ ٦٥ وانظر معه: البيان: ١/ ٣٦١، والبحر المحيط: ٥/ ٥٢.

الكلام بين المبتدأ والخبر؛ لأنه من جنس هذا الكلام؛ لأنه لما ذكر عملهم الصالح ذكر أن ذلك العمل في وسعهم غير خارج عن قدرتهم... وقال قوم: موضعها خبر عن ذلك المبتدأ والعائد محذوف، كأنه قيل: لانكلف نفساً منهم إلا وسعها، وإنما حذف العائد للعلم به».

ومن عرض آراء النحاة تطمئن النفس إلى القول بأن قوله: ﴿لانكلف نفساً إلا وسعها﴾ جملة معترضة بين المبتدأ وخبره ليس فيها إلا ذلك، وعليه فإن الوقف يكون ممنوعاً على قوله: ﴿وسعها﴾، وتأمل قول الفخر الرازي: «اعلم أن أكثر أصحاب المعاني على أن قوله: ﴿لانكلف نفساً إلا وسعها﴾ اعتراض وقع بين المبتدأ والخبر». وعندما يعرض الرأي الآخر يقول: «وقال قوم...». وهذا يدل على أنه يرجح القول بالاعتراض، كما رجحه السجاوندي من قبل.

هذا، والبلاغيون يؤيدون القول بمنع الوقف على قوله: ﴿وسعها﴾ لأن الوقف عليه يؤدى إلى الفصل بين المبتدأ وخبره وذلك ممنوع؛ لأن الخبر هو ركن الإسناد الذي لايتم للمعنى إلا بذكره. وقد ذكرتُ من قبل كثيراً رأى عبد القاهر (٤٧١هـ)[١] في قضية الإتيان بالخبر وأهمية ذلك في تقديم المعنى تاماً؛ لذا فإني أكتفى بما ذكرته من قبل تجنباً للإطالة والتكرار.

---

(١) انظر: دلائل الإعجاز: ٢١٢، ٥٤٢، وانظر معه: الإيضاح للقزويني: ١٩٨.

الموضع الثالث :

﴿ وَالَّذِينَ عَمِلُوا السَّيِّئَاتِ ثُمَّ تَابُوا مِنْ بَعْدِهَا وَآمَنُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [آية : ١٥٣ الأعراف].

إضاءة :

لما تحدثت الآية السابقة عن جزاء الذين اتخذوا العجل إلهاً عبدوه من دون الله بأنهم سينالهم غضب من ربهم وذلة في الحياة الدنيا وكذلك يكون جزاء الذين اختلقوا الكذب على الله، جاءت هذه الآية لتفتح باب التوبة لكل من عمل السيئات - وهي المعاصي بأنواعها المختلفة - فإن من يتوب عن الذنب ويُقلع عنه، ويندم على ما فعل، ويعزم عزماً أكيداً على عدم العود فإن الله يغفر هذه الذنوب أي يسترها ويمحوها بعفوه عن أصحابها، لأنه - سبحانه - تسمّى بأنه غفار، وأنه رحيم بعباده مبالغ في الغفران لهم والرحمة بهم.

شاهد هذا الموضع:

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿وآمنوا﴾ في ط. مصحف الأزهر الشريف فقط ولم يرد في غيرها من طبعات المصاحف الأربعة.

أما القراء : فإن منهم من فُهم المنع من كلامه، ومنهم من رجح الوصل على الوقف، ومنهم من صرّح بجواز الوقف، وإليك آراءهم: يقول الداني (٤٤٤هـ)[١] : «﴿أرحم الراحمين -١٥١-﴾ تام، ومثله: ﴿لغفور رحيم -١٥٣-﴾» ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿وآمنوا﴾ وهذا يدل على المنع.

(١) المكتفى : ٢٧٦.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[١] : «﴿وآمنوا -١٥٣-ز﴾[٢] لظاهر ﴿إنَّ﴾ والوجه الوصل؛ لأن الجملة خبر ﴿والذين﴾، والضمير العائد إلى المبتدأ محذوف دلَّ عليه الضمير العائد إلى صلته وهو: (ها) في : ﴿من بعدها﴾؛ فإنها من ضمير التوبة التي هي من ضرورة ﴿تابوا﴾ تقديره: إن ربك من بعد توبتهم».

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٣] : «﴿المفترين -١٥٢-﴾ تام، وكذا: ﴿رحيم -١٥٣-﴾»، ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿وآمنوا﴾ وهذا يدل على المنع.

ويقول الأشموني[٤] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «﴿وآمنوا -١٥٣-﴾ كاف، ﴿رحيم -١٥٣-﴾ تام».

ومن كلام القراء يتضح لنا اختلافهم في الحكم على هذا الموضع: فمنهم من فُهِم المنع من كلامه كالداني والأنصاري، ومنهم من رجح الوصل على الوقف كالسجاوندي، ومنهم من صرَّح بالجواز كالأشموني.

وعندما يختلف القرَّاء فإننا نحتكم إلى النحاة لنرى رأيهم في الموضع وما ينتهي إليه القول عندهم فإننا نقول به وهاك آراءهم:

يقول النحاس (٣٣٨هـ)[٥] : «﴿والذين عملوا السيئات...﴾ ابتداء

(١) علل الوقوف: ٢/٥١٦.

(٢) سبق بيانه في الموضع السابق.

(٣) المقصد: ١٥١.

(٤) منار الهدى: ١٥١.

(٥) إعراب القرآن ٢/١٥٣.

والخبر: ﴿إن ربك من بعدها لغفور رحيم﴾ أي لهم».

ويقول ابن الأنباري (٥٧٧هـ)[١] : «موضع ﴿والذين﴾ رفع بالابتداء و﴿إنَّ﴾ واسمها وخبرها في موضع رفع؛ لأنه خبر المبتدأ».

ويقول العكبري (٦١٦هـ)[٢] : «﴿والذين عملوا السيئات. . .﴾ مبتدأ، والخبر ﴿إن ربك من بعدها لغفور رحيم﴾، والعائد محذوف، أي غفور لهم أو رحيم بهم».

وقد اتفق النحاة هنا على أن قوله: ﴿والذين﴾ في موضع رفع بالابتداء و﴿إنَّ﴾ واسمها وخبرها - في قوله: ﴿إن ربك من بعدها لغفور رحيم﴾ في موضع رفع؛ لأنه خبر المبتدأ.

هذا، والبلاغيون يزيدون منع الوقف على قوله: ﴿وآمنوا﴾؛ لأن ما بعده - ﴿إن ربك من بعدها لغفور رحيم﴾ خبر المبتدأ، ولايُفصل بين المبتدأ وخبره بفاصل.

وتأمَّل قارئاً قرأ: ﴿والذين عملوا السيئات ثم تابوا من بعدها وآمنوا﴾ ثم وقف. فماذا أفاد؟ لم يُفد شيئاً؛ لأنه قدم كلاماً غير تام المعنى؛ لأن السامع إذا قلت له: ﴿والذين عملوا السيئات ثم تابوا من بعدها وآمنوا﴾ ووقفت يقول لك: ماذا تريد أن تقول عنهم؟ فإذا جاء بخبر المبتدأ تم المعنى وأفاد الكلام فائدته، وقد ذكرنا من قبل رأي عبد القاهر (٤٧١هـ)[٣] في قضية الإتيان بخبر

---

(١) البيان : ١/ ٣٧٥.

(٢) التبيان : ١/ ٥٩٦، وانظر معه: البحر المحيط: ٥/ ١٨٥، وإعراب القرآن وبيانه لمحي الدين الدرويش: ٩/ ٥٠.

(٣) انظر: دلائل الإعجاز: ٢١٢، ٥٤٢، وانظر معه: الإيضاح للخطيب القزويني: ١٩٨.

المبتدأ، وأهمية ذلـك في تمام فائدة الكلام؛ إذ هو ركن الإسناد، وبدونه لايفيد الكلام معنى يحسن السكوت عليه.

الموضع الرابع:

﴿وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُصْلِحِينَ ۝﴾ [آية : ١٧٠ الأعراف].

إضاءة:

في هذه الآية حديث عن صنف من اليـهود التزموا بما أمـرتهم به التوراة وانتهوا عما نهتهم عنه، ولم يكتموا شيئاً منها، وأقاموا الصلاة - كعبد الله بن سلام وغيره - وخص الصلاة؛ لأنها الفارقة بين الكافر والمؤمن فهؤلاء وعدهم الله الجنة في الآخـرة وصلاح الحال في الدنيـا، لأنه لايضيع أجـر المقيم على الصلاح والتقـوى. يقول الزجاج (٣١١هـ)[١] : «فالمعنى: ﴿والذين يمسكون بالكتاب﴾ أي : يـؤمنون به ويحكمون بما فـيه إنا لانضيع أجـر المصلح منهم، والمصلح: المقيم على الإيمان المؤدى فرائضه اعتقاداً وعملاً».

ففي هذه الآية وعد بعدم ضيـاع أجر المصلحين يقابل الوعيد - في الآية السابقة - على نقيض ما جاء في هذه الآية التي معنا.

شاهد هذا الموضع:

الوقف ممنوع هـنا على قـوله: ﴿الصـلاة﴾ فـي ط. مـصـحف الأزهر الشريف فقط، ولم يرد في غيرها من طبعات المصاحف الأربعة.

---

(١) معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ٣٨٨، وانظر معه: الجامع لأحكام القرآن: ٧/ ٢٩٨.

أما القـرّاء: فقـد اختلفـوا في الحكم على هذا الموضع، وإليك آراءهم: يقول الداني (٤٤٤هـ)[١] : «ومثله - أي أكفى - ﴿وأقاموا الصلاة -١٧٠-﴾ ﴿المصلحين -١٧٠-﴾ تام».

ويقـول الـسجـاوندي (٥٦٠هـ)[٢] : «﴿الصلاة -١٧٠-ط﴾[٣] على تقدير حـذف أي: لانضيع أجرهم إنا لانضيع، أو : هم المصلحـون ولا نضيع أجر المصلحين». ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٤] : «﴿تعقلون -١٦٩-﴾ تام، ﴿المصلحين -١٧٠-﴾ كـافٍ». ولم يذكـر وقـفـاً من أي نـوع على قـوله: ﴿الصـلاة﴾ وهذا يدل على المنع. ويقـول الأشمـوني[٥] - من علمـاء القرن الحـادي عـشر الهـجـري - : «﴿تعـقلون -١٦٩-﴾ تام إن جـعل: ﴿والذين يمـسكون﴾ مـبتـدأ، وليس بوقف إن عطف على قـوله: ﴿للذين يتـقون﴾ فـلا يوقف على : ﴿يتقون﴾، ولا على : ﴿تعقلون﴾ ، وإن جعل: ﴿والذين مبتدأ وخبره ﴿إنا لانضـيع﴾ لم يوقف على قوله: ﴿وأقاموا الـصلاة﴾ لأنه لايفصل بين المبتدأ والخبر بالوقف؛ لأن ﴿المصلحين﴾ هم الذين يمسكون بالكتاب، وفي قـوله: ﴿وأقامـوا الصـلاة﴾ إعادة المبـتـدأ بمعناه والرابط بينهـمـا العمـوم في ﴿المصلحين﴾، أو ضمير محذوف تقديره: المصلحين منهم».

ومن كلام القراء يتبين لنا اخـتلافهم في الحكم على هذا الموضع: فمنهم

---

(١) المكتفى: ٢٧٧.

(٢) علل الوقوف: ٢/٥٢١.

(٣) - (ط) أي مطلق وقد سبق بيانه [انظر: علل الوقوف: ١/١١٦].

(٤) المقصد: ١٥٣.

(٥) منار الهدى: ١٥٣.

من صرّح بجواز الـوقف عليه كالداني والـسجـاوندي، ومنهم من فُهم المنع من كلامه كالأنصاري، ومنهم من فصّل القول فيه: فهو جائز على إعراب، وممنوع على إعراب آخر، كما يؤخذ من كلام الأشموني.

وعند اختـلاف القراء في الحكم على موضع مـا فإننا نحيل القضـية إلى النحاة؛ لنرى رأيهم، وما يقولون به يكون هو الفيصل في الحكم على الموضع، وهاك آراءهم:

يقول ابن الـنحاس (٣٣٨هـ)[١] : «﴿والذين يمسكون بالكتـاب﴾ ابتداء والتقدير في خبره: ﴿إنا لانضيع أجر المصلحين﴾ منهم».

ويقـول ابن الأنبـاري (٥٧٧هـ)[٢] : «﴿الذين يمسكون بالكتـاب﴾ في موضع رفع؛ لأنه مـبتدأ وخـبره: ﴿إنا لانضيع أجـر المصلحين﴾ وتقديره: إنا لانضيع أجر المصلحين منهم؛ ليعود من الخـبر إلى المبتدأ عائد ويجوز أن يكون وضع المظهر موضع المضمر كقول الشاعر[٣] :

لاأرى الموت يسبق الموت شيء . . .

أراد يسبقه شيء فوضع المظهر موضع المضمر».

ويقول أبو حيان (٧٤٥هـ)[٤] : «والظاهر أن قوله: ﴿والذين﴾ استئناف

(١) إعراب القرآن : ٢/ ١٦٠.

(٢) البيان: ١/ ٣٧٩.

(٣) البيت من شواهد سيبويه: ١/ ٣٠، وهو لسواد بن عدي، وعجزه: (نغص الموت ذا الغنى والفقيرا) لحاشية الموضع السـابق.

(٤) البحر المحيط: ٥/ ٢١٢، وانظر معه: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢/ ٣٨٨، والكشاف: ٢/ ١٢٨، والتبيان: ٢/ ٦٠٢، والتحرير والتنوير: ٩/ ١٦٤، وإعراب القرآن وبيانه: ٣/ ٧١.

إخبار. لما ذكر حال من لم يتمسك بالكتاب ذكر حال من استمسك به فيكون ﴿والذين﴾ على هذا مرفوعاً بالابتداء، وخبره الجملة بعده كقوله[1] : ﴿إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنا لانضيع أجر من أحسن عملاً﴾ إذا جعلنا الرابط هو في : ﴿من أحسن عملاً﴾، وهو العموم، كذلك هذا يكون الرابط هو العموم في ﴿المصلحين﴾».

وكلام النحاة هنا يفيد أن قوله: ﴿والذين﴾ في موضع رفع مبتدأ ، والخبر قوله: ﴿إنا لانضيع أجر المصلحين﴾، وقد استظهر هذا القول أبو حيان بل إن الفخر الرازي (٦٠٦هـ) قد وصفه بالحسن؛ حيث يقول[2] : «... وهذا الوجه حسن؛ لأنه لما ذكر وعيد من ترك التمسك بالكتاب أردفه بوعد من تمسك به».

وبناءً على ما تقدم يكون الوقف ممنوعاً على قوله: ﴿الصلاة﴾؛ لأن الوقف عليه يؤدى إلى الفصل بين المبتدأ وخبره، وذلك ممنوع.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿الصلاة﴾؛ لأن ذلك ا لوقف يؤدى إلى الفصل بين المبتدأ والخبر وذلك ممنوع؛ لأن الخبر هو ركن الإسناد الذي لايتم المعنى إلاّ به؛ إذ المبتدأ والخبر ركنا الكلام، ولايتم المعنى إلا بذكرهما معاً.

وتأمل قارئاً قرأ: ﴿والذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة﴾ ثم وقف : فماذا يفيد بهذا الوقف؟ الجواب: لم يُفد معنى يحسن السكوت عليه؛ لأن

(١) الكهف: آية: ٣٠.

(٢) مفاتيح الغيب: ٣٧/١٥.

السامع يقول له: ماذا تريد أن تقول عنهم؟ فإذا قال: ﴿إنا لانضيع أجر المصلحين﴾ يكون قد أتى بالمعنى التام، وأفاد معنى يحسن السكوت عليه.

هذا، وقد ذكرت من قبل رأي عبد القاهر (٤٧١هـ)(١) في قضية الإتيان بالخبر، وأهمية ذلك في الكلام؛ لذا فإني اكتفى بما سبق ذكره.

الموضع الخامس:

الموضع السادس:

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهَاجَرُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَوا۟ وَّنَصَرُوٓا۟ أُو۟لَٰٓئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يُهَاجِرُوا۟ مَا لَكُم مِّن وَلَٰيَتِهِم مِّن شَىْءٍ حَتَّىٰ يُهَاجِرُوا۟ وَإِنِ ٱسْتَنصَرُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ فَعَلَيْكُمُ ٱلنَّصْرُ إِلَّا عَلَىٰ قَوْمٍۭ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَٰقٌ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ۝ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ فِى ٱلْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ ۝ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهَاجَرُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَوا۟ وَّنَصَرُوٓا۟ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَّهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ۝﴾ [الآيات من ٧٢ : ٧٤ الأنفال].

إضاءة:

تتحدث الآية الأولى - آية ٧٢ - عن ثلاثة أصناف من المؤمنين هم:

١- المهاجرون : وهم الذين خرجوا من (مكة) مهاجرين منها إلى المدينة المنورة تاركين الأهل والمال والولد والوطن؛ لينصروا الله ورسوله مجاهدين بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله.

---

(١) انظر: دلائل الإعجاز: ٢١٢، ٥٤٢، وانظر معه: الإيضاح للقزويني: ١٩٨.

٢- الأنصـــار : وهم أهل المـدينة المنورة الـذين آووا رســول الله ﷺ ونصــروه، وأنزلوه من أمــوالهم وأنفــسهم منزلة أهلهم وجـاهدوا مـعـه ﷺ بأموالهم وأنفـسهم في سبيل الله ، هـذان الصنفان قد آخي بينهمـا رسول الله ﷺ عند الهجرة، وبهذه المؤاخاة في الله كان كل منهـما يرث أخاه - بسببها - دون أخيه من الـنسب، حتى نزلت ﴿وأولوا الأرحام بعضــهم أولى ببعض في كتـاب الله. . .﴾ الآية فنسخ؛ ولذا قـال الله تعالى: ﴿أولئك بـعضهم أولـياء بعض﴾ أي في الميـراث - كمـا قال ابن عـباس - رضي الله عنهـما - يـقول القرطبي (٦٧١هـ)[١] : «قال ابن عباس: ﴿أولياء بعض﴾ في الميراث، فكانوا يتوارثون بالهجرة، وكان لايرث من آمن ولم يهاجر من هاجر، فنسخ الله ذلك بقولـه: ﴿وأولوا الأرحام﴾ الآية أخـرجه أبو داود[٢] ، وصار الميـراث لذوي الأرحام من المؤمنين، ولايتوارث أهل ملتين شيئاً».

أما الصنف الثـالث: في هذه الآية - فهم الذين آمنوا ولم يهاجـروا فإن هؤلاء لايرثون من هاجر بمفهوم النص الـسابق ومنطوقه.

أو المعنى: مـالكم من نصرتهم من شـيء، أي لستم مطالبين بنصـرتهم لكن إن طلبـوا هذه النُّصرة فعليكم نـصرهم على عدوهم إلا على قـوم بينكم وبينهم عهد، فلا تنقضوا عهدكم من أجلهم، وفي هذا حث لهم على المسارعة إلى الهجرة حتى ينالوا شرفها.

أما الآية الثانيـة - آية ٧٣ - فإنها تتحدث عن الـكفار، وأنهم يتوارثون

(١) الجامع لأحكام القرآن : ٨/ ٥٧.

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب الفرائض. باب نسخ ميراث العقد بميراث الرحم: ٣/ ١٢٨.

فيما بينهم، أي يرث الكافر أخاه، ولايتوارث أهل ملتين؛ فلا يرث المسلم الكافر، وإن كان أباه أو أخاه، وكذلك الكافر.

وقوله : ﴿إلا تفعلوه﴾ الضمير عائد على الموارثة. يقول القرطبي (٦٧١هـ)[١] : الضمير عائد على الموارثة والتزامها، المعنى: إلا تتركوهم يتوارثون كما كانوا يتوارثون قاله ابن زيد، وقيل: هي عائدة على التناصر والمؤازرة والمعاونة واتصال الأيدي».

فعلى هذا يكون المعنى: الكفار بعضهم أولياء بعض في الميراث؛ فلا يرث المسلم الكافر ولا العكس، إلا تفعلوا هذه الموارثة تكن فتنة في الأرض وفساد كبير.

وفي الآية الثالثة : -٧٤ - يعود الله تعالى إلى الحديث عن المهاجرين والأنصار بالثناء عليهم، فيصفهم بأنهم هم الذين بلغوا حقيقة الإيمان، كما يريدها الله من المؤمن، ويعلن الجزاء الذي يستحقونه فيقول: ﴿لهم مغفرة ورزق كريم﴾ «أي ثواب عظيم في الجنة»[٢] .

شاهد هذين الموضعين :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿في سبيل الله﴾ في الموضعين: - آية ٧٢، ٧٤ - في ط. مصحف الأزهر الشريف فقط، ولم يردا في غيرها من طبعات المصاحف الأربعة.

---

(١) الجامع لأحكام القرآن: ٨/٥٨.

(٢) السابق : نفس الموضع.

أما القراء : فإن الداني (٤٤٤هـ)[١] لم يذكر شيئاً في هذين الموضعين وكذلك السجاوندي (٥٦٠هـ)[٢] ، وكذلك الأنصاري (٩٢٦هـ)[٣] وهذا يدل على المنع.

أما الأشموني[٤] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - فإنه يقول: «ولا وقف من قوله: ﴿إن الذين آمنوا﴾ إلى: ﴿أولياء بعض﴾ فلا يوقف على : ﴿في سبيل الله﴾».

ويقول في الثاني[٥] : «ولاوقف من قوله: ﴿والذين آمنوا﴾ إلى ﴿حقاً﴾، فلا يوقف على : ﴿في سبيل الله﴾، ولا على : ﴿ونصروا﴾ لأن خبر ﴿والذين﴾ ﴿أولئك﴾؛ فلا يفصل بين المبتدأ وخبره بالوقف».

ومن كلام القراء يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿في سبيل الله﴾ في الموضعين؛ لأن الوقف عليه فيهما يؤدى إلى الفصل بين المبتدأ وخبره وذلك ممنوع، كما سيتضح من كلام النحاة.

يقول ابن النحاس (٣٣٨هـ)[٦] : «﴿إن الذين آمنوا﴾ -٧٢- اسم ﴿إنَّ﴾ ، ﴿والذين آووا ونصروا﴾ معطوف عليه، ﴿أولئك﴾ رفع بالابتداء ﴿بعضهم﴾ ابتداء ثان ﴿أولى ببعض﴾ خبره، والجميع خبر ﴿إنَّ﴾».

---

(١) انظر: المكتفى : ٢٨٩.

(٢) انظر: علل الوقوف: ٢/٥٤٣.

(٣) انظر: المقصد: ١٦١.

(٤) انظر: منار الهدى: ١٦١.

(٥) السابق: نفس الموضع .

(٦) إعراب القرآن: ٢/١٩٩.

وكلام ابن النحاس - رحمه الله - هنا يفيد أن قوله: ﴿والذين آووا ونصروا﴾ معطوف على اسم ﴿إنَّ﴾، وهذا المعطوف يقع بعد قوله: ﴿في سبيل الله﴾ في ترتيب الألفاظ في هذه الآية فالوقف عليه يؤدي إلى الفصل بين المعطوف وا لمعطوف عليه، هذا أولاً.

وثانياً: الوقف عليه يؤدي إلى الفصل بين اسم ﴿إنَّ﴾ وخبرها؛ إذ الخبر هو قوله: ﴿أولئك بعضهم أولياء بعض﴾.

وما قيل في هذا الموضع ينطبق على الموضع الثاني تماماً؛ لأن قوله[1] : ﴿أولئك هم المؤمنون حقاً﴾ خبر قوله: ﴿الذين﴾، وقوله: ﴿والذين[2] آووا ونصروا﴾ معطوف على ذلك المبتدأ ﴿الذين آمنوا وهاجروا﴾ فالوقف على : ﴿في سبيل الله﴾ يؤدي إلى الفصل بين المعطوف ﴿والذين آووا ونصروا﴾ - ، والمعطوف عليه وهو قوله: ﴿الذين آمنوا وهاجروا﴾ وذلك ممنوع، وأيضاً الوقف عليه يؤدي إلى الفصل بين المبتدأ ﴿الذين آمنوا وهاجروا﴾ - وبين خبره - ﴿أولئك هم المؤمنون حقاً﴾ - وذلك ممنوع .

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿في سبيل الله﴾ في الموضعين؛ لما ذكرته آنفاً؛ لأن الوقف على أيٍّ منهما يؤدي إلى الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه فيهما، وذلك ممنوع.

والعلة الثانية: أن الوقف على أيٍّ منهما يؤدي إلى الفصل - في الأول - بين اسم ﴿إنَّ﴾ وخبرها، وفي الثاني: يؤدي إلى الفصل بين المبتدأ وخبره،

---

(١) أي في الآية: ٧٤ الأنفال.

(٢) انظر: إعراب القرآن وبيانه: ٣/ ١٧٣ .

وكلاهما ممنوع.

هذا، وقد ذكرت من قبل رأى عبد القاهر (٤٧١هـ)[١] في قضية عطف الجمل بعضها على بعض، وأن العطف يصيِّر المعطوفات كلها شيئاً واحداً، بل إن العطف يجعل الجملة المعطوفة - لقوة الصلة بينهما - بمنزلة المفعول من الفعل، وقد تكرر هذا، فلا داعي لإعادته.

أما قضية الفصل بين المبتدأ وخبره، وأهمية الإتيان بالخبر، ليتم المعنى فقد عرضت لها من قبل، وذكرت رأى عبد القاهر[٢] (٤٧١هـ) في ذلك مما يجعلني أكتفي بما ذكرته مخافة الإطالة.

الموضع السابع:

﴿قَالُواْ حَسْبُنَا ٱللَّهُ سَيُؤْتِينَا ٱللَّهُ مِن ههو وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُواْ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ و فَضْلِهِۦ وَرَسُولُهُۥٓ إِنَّآ إِلَى ٱللَّهِ رَٰغِبُونَ ۝﴾ [آية : ٥٩ التوبة].

إضاءة:

هذه الآية تعدل سلوك بعض المنافقين - ذكرته الآية السابقة - حين عاب على النبي ﷺ تقسيمه بعض الغنائم. يقول ابن كثير (٧٧٤هـ)[٣] : «روى الشيخان من حديث الزهري عن أبي سلمة عن أبي سعيد في قصة ذي الخويصرة، (واسمه حرقوص) لما اعترض على النبي ﷺ حين قسَّم غنائم حنين

---

(١) انظر : دلائل الإعجاز: ٢٤٤، وانظر معه منار الهدى: ٣٢٦.

(٢) انظر: دلائل الإعجاز: ٢١٢، ٥٤٢، وانظر معه: الإيضاح للخطيب القزويني: ١٩٨.

(٣) تفسير القرآن العظيم: ٣٦٣/٢، وانظر معه: الكشاف: ١٩٧/٢، ومفاتيح الغيب: ٧٩/١٦، والبحر المحيط: ٤٣٩/٥.

فقال له: اعدل فإنك لم تعدل فقال: لقد خبت وخسرت إن لم أكن أعدل.. الحديث».

فلما حدث هذا الموقف المذكور نزلت هذه الآية، وا لتي قبلها؛ لتعلم المسلمين كيف يكون الأدب مع رسول الله ﷺ، فهذه الآية -٥٩- تعلم من حضر هذا الموقف - ثم هي عامة لكل المسلمين في كل زمان ومكان - أن يكون الرضا خلقاً لهم يرضون بما يعطيهم رسول الله ﷺ؛ لأنه لايعطى من عند نفسه، وإنما يعطى بأمر من الله تعالى، وقد يميز بعضًا من الناس لحكمة قد تخفى على من حضر فعلى المسلم أن يحسن الظن برسول الله ﷺ لأنه فوق الريب و الظنون، وعلى المسلمين أن يقولوا: حسبنا الله فهو كافينا، وسيؤتينا الله من فضله غنائم أخرى يكون فيها الخير الكثير لنا؛ فإننا نرغب فيما عند الله ونرجوه.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿ورسوله﴾ في ط. مصحف الأزهر الشريف فقط، ولم يرد في غيرها من طبعات المصاحف الأربعة.

أما القراء: فقد اختلفوا في الحكم على هذا الموضع، وإليك آراءهم:
يقول الداني (٤٤٤هـ)[١] : «ومثله - أي في التمام - ﴿راغبون -٥٩-﴾» ولم يذكر وقفاً من أي نوع على أي لفظ في هذه الآية قبل رأسها، وهذا يدل على المنع.

(١) المكتفى: ٢٩٥.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[1] : «ورسوله -٥٩- الأولى لا». إلى قوله: ﴿راغبون -٥٩-﴾؛ لأن الكل متعلق بـ ﴿لو﴾ وجواب ﴿لو﴾ بعد التمام محذوف أي: لكان خيراً لهم».

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[2] : «﴿حسبنا الله -٥٩-﴾ صالح، ﴿ورسوله -٥٩-﴾ كاف». ويقول الأشموني[3] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «﴿حسبنا الله -٥٩-﴾ حسن، ومثله: ﴿ورسوله -٥٩-﴾ على استئناف ما بعده، وقيل: ليس بوقف؛ لأن من قوله: ﴿ولو أنهم رضوا﴾ إلى : ﴿راغبون﴾ متعلق بـ ﴿لو﴾ وجواب ﴿لو﴾ محذوف تقديره: لكان خيراً لهم».

ومن كلام القراء يتضح لنا منع الوقف عند السجاوندي؛ حيث صرح بذلك، أما الداني فقد فُهم المنع من كلامه، والأنصاري قد صرَّح بالجواز، أما الأشموني فقد ذكر الرأيين دون ترجيح. وعند اختلاف القراء في الحكم على الموضع فإننا نحيل القضية إلى النحاة، لنرى رأيهم، وما ينتهي إليه القول عندهم فإننا نقول به.

يقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[4] : «جواب ﴿لو﴾ محذوف تقديره ولو أنهم رضوا لكان خيراً لهم». ويقول أبو السعود (٩٨٢هـ)[5] : «والآية بأسرها

(١) علل الوقوف: ٢/٥٥٢.

(٢) المقصد: ١٦٦.

(٣) منار الهدى: ١٦٦.

(٤) الكشاف: ٢/١٩٧، وانظر معه: مفاتيح الغيب: ١٦/٧٩، والتحرير والتنوير: ١٠/٢٣٣.

(٥) إرشاد العقل السليم: ٢/٢٧٧، وانظر معه: روح المعاني: ١٠/١٧٤.

في حيِّز الشرط، والجواب محذوف بناءً على ظهوره، أي لكان خيراً لهم».

ويؤخذ من كلام أبي السعود - رحمه الله - وغيره أن الآية كلها وقعت في حيز الشرط، وجواب الشرط محذوف، وجملة الشرط وما دخل في حيِّزها بمثابة الكلمة الواحدة، يقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[١] : «... وللشرط صدر الكلام وهو مع ما في حيزه من الجملتين مثل كلمة واحدة، ولايجوز تقدم بعض الكلمة على بعض».

وخلاصة القول: أن ﴿لو﴾ قد ربطت الشرط بجوابه المحذوف وصارت هذه الأداة مع ما في حيزها من الجملتين مثل كلمة واحدة، والكلمة الواحدة لايتقدم بعضها على بعض.

وعلى هذا يترجح منع الوقف على قوله: ﴿ورسوله﴾؛ لئلا يفصل بين أجزاء الشرط بالوقف، وذلك ممنوع.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿ورسوله﴾؛ لأن الوقف عليه يؤدى إلى الفصل بين أجزاء جملة الشرط التي ربطت ﴿لو﴾ بينها وبين الجواب المحذوف، وجَعَلت ما جاء في حيزها كالكلمة الواحدة، والكلمة الواحدة لايجوز الفصل بين حروفها بالوقف.

وكلام الزمخشري (٥٣٨هـ)[٢] السابق ينهض دليلاً للبلاغيين أيضاً في تعليل منع الوقف.

---

(١) الكشاف: ٢/ ٣١١.

(٢) انظر الكشاف: ٢/ ٣١١.

هذا، وقد ذكرت من قبل كثيراً رأى عبد القاهر (٤٧١هـ)[١] الذي يوضح فيه قوة العلاقة بين جملتي الشرط والجواب حتى صارتا بمثابة الجملة الواحدة أو الكلمة الواحدة، ولايوقف أثناء الكلمة الواحدة. كما أن علاقة الجزاء بالشرط تفيد قوة ارتباط كل منهما بالآخر بما يؤدى إلى ترتب الجزاء على الشرط، فيفيد عدمه عند عدمه.

يقول الألوسي (١٢٧٠هـ)[٢] : «... والشرط وما في معناه يفيد توقف وجود الجزاء على ما في حيزه، فيفيد عدمه عند عدمه».

وهذه الرابطة التي تربط بين الشرط وجزائه يسميها البلاغيون[٣] (رابطة السببية) بمعنى أن الشرط سبب لجزائه؛ فإذا وجد الشرط تسبب وجوده في حدوث الجزاء، ولهذه العلاقة التي تجمع بينهما يلزم ذكرهما معاً بدون فصل، وإلا فسد المعنى.

الموضع الثامن:

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَأَخْبَتُوٓا۟ إِلَىٰ رَبِّهِمْ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾ [آية: ٢٣ هود].

إضاءة:

في هذه الآية إخبارٌ مؤكد من الله تعالى بأن ﴿الذين آمنوا﴾ - أي

---

(١) انظر: أسرار البلاغة: ١١١، وانظر معه: بدائع الفوائد: ١/٤٤.

(٢) روح المعاني: ١٥/٤٠٣.

(٣) انظر مقال أ. د/ عبد العظيم المطعني في مجلة منبر الإسلام السنة ٦٠ العدد ٥ جمادى الأخرة ١٤٢٢هـ - يوليو/ أغسطس ٢٠٠١م ص: ١٣.

صدقوا بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وبالقدر خيره وشره - ﴿وعملوا الصالحات﴾ أي كان عملهم الصالحات مبنياً على إيمان صحيح وكان لهم - مع هاتين الصفتين - إخبات إلى ربهم ومعنى الإخبات - كما يقول القرطبي (٦٧١هـ)[١] : «الخشوع والإطمئنان أو الإنابة إلى الله عز وجل المستمرة، ذلك على استواء». ﴿أولئك﴾ الموصوفون بتلك الصفات الثلاث ﴿أصحاب الجنة﴾ الذين استحقوها بعملهم فضلاً من الله وكرماً ﴿هم فيها خالدون﴾ أي دائمون في شباب دائم لايشيبون ولا يهرمون ولايدركهم فناء.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿إلى ربهم﴾ في ط. مصحف الأزهر الشريف فقط، ولم يرد في غيرها من طبعات المصاحف الأربعة.

أما القراء: فإن منهم من فُهم المنع من كلامه، ومنهم من صرَّح بالمنع وإليك آراءهم:

يقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[٢] : «﴿إلى ربهم -٢٣-لا ﴾ لأن ﴿أولئك﴾ وخبره خبر ﴿إنّ﴾».

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٣] : «﴿الجنة -٢٣-﴾ صالح، ﴿خالدون -٢٣-﴾تام».

---

(١) الجامع لأحكام القرآن : ٩/ ٢٤، وانظر معه: معاني القرآن للفراء: ٢/ ٩، والكشاف: ٢/ ٢٦٤، وإرشاد العقل السليم: ٣/ ١٤، وروح المعاني: ١٢/ ٥٠، والتحرير والتنوير: ٢/ ٣٩.

(٢) علل الوقوف ٢/ ٥٨٣.

(٣) المقصد: ١٨٤.

ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿إلى ربهم﴾ وهذا يدل على المنع.

ويقول الأشموني[1] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - «﴿أصحاب الجنة -٢٣﴾ جائز، ﴿خالدون -٢٣-﴾ تام».

ومن كلام القراء يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿إلى ربهم﴾ كما ذكر ذلك السجاوندي صراحة، أما غيره فقد فُهم المنع من كلامه كالداني (٤٤٤هـ)[2]، والأنصاري والأشموني؛ حيث لم يذكروا وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿إلى ربهم﴾ وهذا يدل على المنع؛ لأن خبر ﴿إنَّ﴾ لم يأت بعد، وهو قوله: ﴿أولئك أصحاب الجنة﴾.

هذا، ويقول ابن النحاس (٣٣٨هـ)[3]: «﴿إن الذين﴾ اسم ﴿إنَّ﴾ ﴿آمنوا﴾ صلة، ﴿وعملوا الصالحات وأخبتوا إلى ربهم﴾ عطف على الصلة .. ﴿أولئك أصحاب الجنة﴾ خبر ﴿إنَّ﴾».

ففي كلام ابن النحاس - رحمه الله - دليل على أن الوقف ممنوع على قوله: ﴿إلى ربهم﴾؛ لأن خبر ﴿إنَّ﴾ لم يأت بعد، وهو قوله ﴿أولئك أصحاب الجنة﴾، وبمثل قوله قال القرطبي (٦٧١هـ)[4].

ويقول محي الدين الدرويش (١٩٨٢م)[5]: «... وجملة: ﴿أولئك

(١) منار الهدى: ١٨٤.

(٢) المكتفى: ٣١٤.

(٣) إعراب القرآن: ٢/٢٧٨، وانظر معه: الجامع لأحكام القرآن: ٩/٢٤.

(٤) الجامع لأحكام القرآن: ٩/٢٤.

(٥) إعراب القرآن وبيانه: ٣/٤٠٧.

أصحاب الجنة﴾ خبر ﴿إنَّ﴾».

وبناءً على ما تقدم يظهر لنا السر في منع الوقف على قوله: ﴿إلى ربهم﴾. ذلك أن قوله: ﴿أولئك أصحاب الجنة﴾ خبر ﴿إنَّ﴾، والوقف على قوله: ﴿إلى ربهم﴾ يؤدي إلى الفصل بين ﴿إنَّ﴾ وخبرها وذلك ممنوع.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿إلى ربهم﴾ لأن الوقف عليه يؤدي إلى الفصل بين ﴿إنَّ﴾ وخبرها، وذلك يُفسد المعنى؛ لأن المعنى لايتم إلا بذكر الخبر؛ لأنه ركن الإسناد، وبه تتم فائدة الكلام.

وقد ذكرت من قبل رأي عبد القاهر (٤٧١هـ)[١]، في قضية الإتيان بالخبر، وأهمية ذلك في تمام فائدة الكلام؛ لذا فإني أكتفي بما سبق ذكره[٢] تجنباً للإطالة والتكرار.

ولكي تدرك - أيها القارئ الكريم - أثر منع الوقف هنا تأمل قارئاً قرأ: ﴿إن الذين آمنوا وعملوا ا لصالحات وأخبتوا إلى ربهم﴾ ثم وقف : ماذا أفاد بهذا الوقف؟ الجواب: أفاد أنه قد وصف قوماً بصفات ثلاث وانتهى الأمر، ولايزال الكلام ناقصاً؛ لأن السامع يريد أن يعرف: ماذا يراد بالحديث عنهم؟ فإذا قلت - أو قال القارئ: ﴿أولئك أصحاب الجنة هم فيها خالدون﴾ تم المعنى. يقول الفخر الرازي (٦٠٦هـ)[٣] : «... من حصل له هذه الصفات الثلاث فهم أصحاب الجنة، ويحصل لهم الخلود في الجنة».

(١) انظر: دلائل الإعجاز: ٢١٢، ٥٤٢، وانظر معه: الإيضاح للقزويني: ١٩٨.

(٢) انظر : ص ٤٨٠ من هذا البحث.

(٣) مفاتيح الغيب: ١٧/١٧٦.

الموضع التاسع :

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلْمَجُوسَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ ﴾ [آية : ١٧ الحج].

إضاءة :

في هذه الآية - أيضاً - إخبار مؤكد من الله تعالى بوقوع الفصل يوم القيامة بين المؤمنين، وبين أتباع هذه الملل الخمس وهي:

١- ﴿الذين هادوا﴾ : وهم اليهود أتباع سيدنا موسى - عليه السلام -.

٢- ﴿والصابئين﴾: «هم قوم يعبدون النجوم ...»[١] .

٣- ﴿والنصارى﴾: وهم أتباع سيدنا عيسى - عليه السلام -.

٤- ﴿المجوس﴾ : «وهم عبدة النيران القائلين : إن للعالم أصلين نور وظلمة»[٢] .

٥- ﴿والذين أشركوا﴾ : «هم عبدة الأوثان والأصنام ومن عبد غير الله»[٣] .

ومعنى: ﴿يفصل بينهم يوم القيامة﴾ أي يحكم بينهم فيما اختلفوا فيه. وقال أبو حيان (٧٤٥هـ)[٤] : «... والظاهر أن الفصل بينهم يوم القيامة هو

---

(١) الجامع لأحكام القرآن : ١٢/٢٧.

(٢) السابق: نفس الموضع .

(٣) البحر المحيط : ٧/٤٩٣.

(٤) السابق: نفس الموضع، وانظر معه: التحرير والتنوير: ١٧/ ٢٢٤.

بصيرورة المؤمنين إلى الجنة والكافرين إلى النار».

وهذا الفصل يوم القيامة بين أتباع هذه الملل وبين الذين آمنوا هو موضع الفائدة، وهو خبر ﴿إنَّ﴾ الأولى، وهو الذي يتم به المعنى، ثم ختمت الآية بإعلان الشهادة من الله تعالى على كل شيء في هذا الكون؛ ليطمئن المؤمن إلى عدالة الله وهيمنته على هذا الوجود بكل ما فيه ومن فيه؛ وليرعوي غير المؤمن حين يعلم أن الله شهيد حاضر عالم بكل ما يحدث.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿أشركوا﴾ في ط. مصحف الأزهر الشريف فقط، ولم يرد في غيرها من طبعات المصاحف الأربعة.

أما القراء: فإن منهم من فُهم المنع من كلامه، ومنهم من صرّح بالمنع وإليك آراءهم:

يقول الداني (٤٤٤هـ)[١] : «﴿يوم القيامة -١٧-﴾ كاف، ﴿على كل شيء شهيد -١٧- تام﴾. ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿أشركوا﴾، وهذا يدل على المنع.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[٢] : «﴿أشركوا -١٧- لا ﴾ قد قيل على حذف خبر ﴿إنَّ﴾ الأولى أي: ليبعثن، والأصح أن ﴿إنَّ الله﴾ خبر ﴿إنَّ﴾ الأولى».

---

(١) المكتفى: ٣٩٣.

(٢) علل الوقوف: ٢/٧١٧.

ويقـول الأنصـاري (٩٢٦هـ)[١] : «﴿يوم القـيامـة -١٧-﴾ حـسن، ﴿شهـيداً -١٧-﴾ تام». ولم يذكـر وقفـاً من أي نوع على قوله: ﴿أشـركوا﴾ وهذا يدل على المنع.

ويقول الأشموني[٢] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «ولا وقف من قوله: ﴿إن الذين آمنوا﴾ إلى : ﴿يوم القيامـة﴾ لاتصال الكلام بعضه ببعض في المعنى؛ فلا يوقـف على: ﴿والنصارى﴾، ولا على: ﴿والمجوس﴾، ولا على: ﴿أشركوا﴾ لأن ﴿إنَّ﴾ الثانية خبر ﴿إنَّ﴾ الأولى».

ومن كـلام القراء يتـضح لنا منع الوقف على قـوله: ﴿أشركـوا﴾؛ لأن الوقف عليه يؤدى إلى الفصل بين ﴿إنَّ﴾ وخبرها وذلك ممنوع.

هذا، ويقول الفراء (٢٠٧هـ)[٣] : «﴿إن الذين آمنوا والذين هادوا﴾ إلى قوله: ﴿والذين أشركوا﴾ ثم قال: ﴿إنَّ الله﴾ فجعل في خبرهم ﴿إنَّ﴾».

وكلام القـراء - رحمه الله - يفـيد أن قوله: ﴿إن الـذين آمنوا﴾ تعرب هكذا: ﴿إنَّ﴾ حـرف توكـيـد ونصب، ﴿والذين آمنوا﴾ اسم ﴿إنَّ﴾ وصلتـه، وقـوله: ﴿والذين هادوا﴾ مـعطوف على اسم ﴿إنَّ﴾، وقـوله: ﴿والصـابئين﴾ مـعطوف علـى اسم ﴿إنَّ﴾ أيضـاً، وقـوله: ﴿والنصـــارى والمجـوس والذين أشركوا﴾ كلهـا معطوفات على اسم ﴿إنَّ﴾، وخبـر ﴿إنَّ﴾ - الأولى - جملة: ﴿إن الله يفصل بينهم﴾.

---

(١) المقصد: ٢٥٥.

(٢) منار الهدى: ٢٥٥.

(٣) معاني القرآن: ٢/٢١٨.

ويقـول ابن النحـاس (٣٣٨هـ)[1] : «﴿إن الذين آمنوا والذين هادوا﴾ خبر ﴿إنَّ﴾ ﴿إن الله يفصل بينهم﴾».

وبهـذا القـول قـال الـقـرطبي (٦٧١هـ)[2] أيضـاً، بل إن أبا حـيـان (٧٤٥هـ)[3] جـعل خبـر ﴿إنَّ﴾ - الأولى - قـوله: ﴿إن الله يفـصل بينهم﴾ متعيناً وبهذا رد على من قال: إن الخبـر يجوز أن يكون محذوفاً كابن الأنباري (٥٧٧هـ)[4] ، والعكبري (٦١٦هـ)[5] .

فتلخص من كـلام النحاة السابق أن خبـر ﴿إنَّ﴾ الأولى قوله: ﴿إن الله يفصل بينهم﴾ وعلى هذا يُمنع الوقف على قـوله: ﴿أشركوا﴾ لأن الوقف عليه يؤدى إلى الفـصل بين ﴿إنَّ﴾ - الأولى- وخـبـرها وذلك ممنوع؛ لأنه يُفـسـد المعنى.

هذا، والبـلاغيـون يؤيدون منع الوقـف على قوله: ﴿أشـركـوا﴾ للعلة المذكورة سابقـاً، وقد ذكرت التعليل البـلاغي لمنع الوقف على نظيره وصنوه - الموضع السابق - لأن هذا نظير ذاك.

الموضع العاشر:

﴿ ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشۡكَوٰةٖ فِيهَا مِصۡبَاحٌۖ ٱلۡمِصۡبَاحُ فِي

---

(١) إعراب القرآن : ٣/ ٩٠.

(٢) انظر : الجامع لأحكام القرآن : ١٢/ ٢٧.

(٣) انظر: البحر المحيط : ٧/ ٤٩٣.

(٤) انظر: البيان: ٢/ ١٧١.

(٥) انظر: التبيان: ٢/ ٩٣٦.

زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ يَهْدِى ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُ وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَٰلَ لِلنَّاسِ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿٣٥﴾ ﴾ [آية: ٣٥ النور].

إضاءة:

المفردات: ﴿نور السموات والأرض﴾: قال القرطبي (٦٧١هـ)[١]: «النور في كلام العرب: الأضواء المدركة بالبصر، واستعمل مجازاً فيما صح من المعاني ولاح فيقال منه: كلام له نور، ومنه الكتاب المنير».

﴿كمشكاة﴾: قال الزمخشري (٥٣٨هـ)[٢]: «الكوة في الجدار غير النافذة».

﴿المصباح﴾: «سراج ضخم ثاقب»[٣].

﴿دُرِّيٌّ﴾: «مضيء فُعليٌّ منسوب للدُّر وهو أضوأ من الدر لكنه يفضل الكواكب كما يفضل الدر سائر الحَب»[٤].

﴿لاشرقية ولا غربية﴾: «... قال الفراء والزجاج: لاشرقية وحدها ولا غربية وحدها، لكنها شرقية وغربية، أي: تصيبها الشمس عند طلوعها وعند غروبها، فتكون شرقية وغربية تأخذ حظها من الأمرين فيكون زيتها أضوأ...»[٥].

---

(١) الجامع لأحكام القرآن: ١٢/ ٢٥٧.

(٢، ٣) الكشاف: ٣/ ٦٧.

(٤) بهجة الأريب: ٢٨٥.

(٥) إرشاد العقل السليم: ٤/ ٦٠.

﴿يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار﴾ : «أي هو في الصفاء والإنارة بحيث يكاد يضيء بنفسه من غير مساس نار أصلاً..»[1] .

والمعنى - كما يقول الفخر الرازي (٦٠٦هـ)[2] : «... أن هداية الله تعالى قد بلغت في الظهور والجلاء إلى أقصى الغايات وصارت في ذلك بمنزلة المشكاة التي تكون فيها زجاجة صافية، وفي الزجاجة مصباح يتقد بزيت بلغ النهاية في الصفاء... واعلم أن الأمور التي اعتبرها الله تعالى في هذا المثال مما توجب كمال الضوء فأولها: المصباح؛ لأن المصباح إذا لم يكن في المشكاة تفرقت أشعته، أما إذا وضع في المشكاة اجتمعت أشعته فكانت أكثر إنارة، والذي يحقق ذلك أن المصباح إذا كان في بيت صغير فإنه يظهر من ضوئه أكثر مما يظهر في البيت الكبير.

وثانيها: أن المصباح إذا كان في زجاجة صافية فإن الأشعة المنفصلة عن المصباح تنعكس من بعض جوانب الزجاجة إلى البعض؛ لما في الزجاجة من الصفاء والشفافية وبسبب ذلك يزداد الضوء والنور، والذي يحقق ذلك أن شعاع الشمس إذا وقع على الزجاجة الصافية تضاعف الضوء الظاهر حتى إنه يظهر فيما يقابله مثل ذلك الضوء، فإن انعكست تلك الأشعة من كل واحد من جوانب الزجاجة إلى الجانب الآخر كثرت الأنوار والأضواء، وبلغت النهاية الممكنة.

---

(١) إرشاد العقل السليم: ٤/ ٦٠.

(٢) مفاتيح الغيب: ٢٣/ ٢٠٢ وانظر معه : تلخيص البيان في مجازات القرآن: ٢٠٣، وا لبحر المحيط: ٨/ ٤٣.

وثالثها: أن ضوء المصباح يختلف بحسب اختلاف ما يتقد به فإذا كان ذلك الدهن صافياً خالصاً كانت حالته بخلاف حالته إذا كان كدراً، وليس في الأدهان التي توقد ما يظهر فيه من الصفاء مثل الذي يظهر في الزيت، فربما يبلغ في الصفاء والرقة مبلغ الماء مع زيادة بياض فيه وشعاع يتردد في أجزائه.

ورابعها : أن هذا الزيت يختلف بحسب اختلاف شجرته فإذا كانت لاشرقية ولا غربية بمعنى أنها كانت بارزة للشمس في كل حالاتها يكون زيتونها أشد نضجاً، فكان زيته أكثر صفاء وأقرب إلى أن يتميز صفوه من كدره، لأن زيادة الشمس تؤثر في ذلك.

فإذا اجتمعت هذه الأمور الأربعة وتعاونت صار ذلك الضوء خالصاً كاملاً، فيصلح أن يجعل مثلاً لهداية الله تعالى».

﴿يهدى الله لنوره من يشاء﴾ أي يهدى بهذه الهداية التي ضرب المثل فيها بالمشكاة من يختصه بفضله ورحمته من عباده ﴿ويضرب الله الأمثال للناس﴾ أي يوضح هذه الأمور المعنوية بأمثلة محسوسة؛ لكي يقربها من أذهان الناس ليدركوها ﴿والله بكل شيء عليم﴾ بما في هذا الكون فينزل ما يصلح عباده.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿ولا غربية﴾ في ظ. مصحف الملك الأولى فقط، ولم يرد في غيرها من طبعات المصاحف الأربعة.

أما القراء: فإن منهم من فُهم المنع من كلامه، ومنهم من صرح بالمنع، ومنهم من صرح بالجواز، وإليك آراءهم :

فالإمام الداني (٤٤٤هـ)[١] لم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿ولا غربية﴾ وهذا يدل على المنع، ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[٢] : «﴿ولا غربية -٣٥- لا﴾ ؛ لأن ما بعدها صفة شجرة».

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٣] : «﴿زيتونة -٣٥-﴾ صالح، وكذا: ﴿ولاغربية -٣٥-﴾». ويقول الأشموني[٤] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «﴿زيتونة -٣٥-﴾ جائز، ومثله: ﴿ولا غربية -٣٥-﴾ وقيل: كافٍ على استئناف ما بعده، وليس بوقف إن جعل صفة لشجرة؛ لأن فيه قطع نعت النكرة، وهو قليل».

ومن كلام القراء يتبين لنا اختلافهم في الحكم على هذا الموضع: فمنهم من فُهم المنع من كلامه كالداني، ومنهم من صرح بالمنع كالسجاوندي ، ومنهم من صرح بالجواز كالأنصاري، أما الأشموني فقد تردد بين القول بالجواز والقول بالمنع.

هذا، وقد ألزمت نفسي عند اختلاف القراء في الحكم على الموضع أن أحتكم في القضية إلى النحاة؛ لنرى رأيهم وما ينتهي إليه القول عندهم وعندئذ أقول به لأحسم هذا الخلاف.

يقول ابن النحاس (٣٣٨هـ)[٥] : «﴿شرقية﴾ نعت لـ ﴿زيتونة﴾ و﴿لا﴾

(١) المكتفى : ٤٠٩.

(٢) علل الوقوف: ٧٣٧/٢.

(٣) المقصد: ١٦٨.

(٤) منار الهدى : ١٦٨.

(٥) إعراب القرآن: ١٣٦/٣.

ليست تحول بين النعت والمنعوت ﴿ولا غربية﴾ عطف».

ويقول العكبري (٦١٦هـ)[١] : «﴿زيتونة﴾ بدل من شجرة و ﴿لاشرقية﴾ نعت، ﴿يكاد زيتها﴾ الجملة نعت لـ ﴿زيتونة﴾».

ويقول محي الدين الدرويش (١٩٨٢م)[٢] : «...﴿من شجرة﴾ جار ومجرور متعلقان بـ ﴿يوقد﴾، وهي لابتداء الغاية على حذف مضاف أي من زيت شجرة، و﴿مباركة﴾ صفة لـ ﴿شجرة﴾، و﴿زيتونة﴾ بدل من شجرة، و﴿لاشرقية﴾ صفة ثانية لـ ﴿شجرة﴾، ودخلت ﴿لا﴾ لتفيد النفي فلا تحول بين الصفة والموصوف ﴿ولاغربية﴾ عطف.. ﴿يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار...﴾ هذه الجملة صفة ثالثة لـ ﴿شجرة﴾».

فتلخص من كلام النحاة أن قوله: ﴿يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار﴾ صفة ثالثة لـ ﴿شجرة﴾، والوقف على قوله: ﴿ولا غربية﴾ يؤدى إلى الفصل بين الموصوف وصفته وذلك ممنوع؛ لأنه يؤدى إلى فساد المعنى وعلى هذا فالوقف ممنوع على قوله: ﴿ولا غربية﴾ للعلة المذكورة.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿ولا غربية﴾؛ لأن الوقف عليه يؤدى إلى الفصل بين الموصوف وصفته وذلك ممنوع[٣] .

ويضاف إلى علة المنع المذكورة هنا علة أخرى وهي أن الآية عقدت تشبيها تمثيلياً المشبّه فيه هيئة منتزعة من عدة أشياء.

---

(١) التبيان: ٢/ ٩٧٠.

(٢) إعراب القرآن وبيانه: ٢٧٨/٥.

(٣) انظر : منار الهدى: ١٧، وانظر معه: ص ٦٠٤ وما بعدها من هذا البحث.

والمشبَّه به: هيئة منتزعة من عدة أشياء. فالمشبَّه هنا: هيئة النور المراد به هداية الله تعالى عباده إلي الحق ومعرفته على ما هو عليه المكتسبة من وحي الله وهو القرآن شُبه بالمصباح المحفوف بكل ما يزيد نوره انتشاراً وإشراقاً، فهو في مشكاة، وهذا المصباح في زجاجة كأنها كوكب دُرّي، وهذا المصباح يوقد من زيت شجرة زيتونة لاشرقية ولا غربية يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار؛ لشدة صفائه ونقائه ونضج شجرته.

فالمشبَّه هيئة مكونة من أجزاء، والمشبَّه به هيئة مكونة من أجزاء.

والوقف على قوله: ﴿ولا غربية﴾ يقطع اتصال الأجزاء المكون منها المشبه به، وذلك يؤدى إلى بتر جزء من مكونات الهيئة المكونة للمشبه به، وذلك الجزء هو الصفة الثالثة للشجرة ﴿يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار﴾.

يقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[١] : «﴿كمشكاة فيها مصباح﴾ المقصود كمصباح في مشكاة، وإنما قدم المشكاة في الذكر؛ لأن المشبَّه به هو مجموع الهيئة فاللفظ الدال على المشبَّه به هو مجموع المركب المبتدئ بقوله: ﴿كمشكاة﴾ والمنتهى بقوله: ﴿ولو لم تمسسه نار﴾ فلذلك كان دخول كاف الشبه على كلمة ﴿مشكاة﴾ دون لفظ مصباح لايقتضى أصالة لفظ ﴿مشكاة﴾ في الهيئة المشبه بها دون لفظ ﴿مصباح﴾ بل موجب هذا الترتيب مراعاة الترتيب الذهني في تصور هذه الهيئة المتخيلة حين يلمح الناظر إلى انبثاق النور ثم ينظر إلى مصدره فيرى مشكاة ثم يبدو له مصباح في زجاجة».

ويُفهم من كلام ابن عاشور - رحمه الله - أن اللفظ الدال على المشبَّه به

---

(١) التحرير والتنوير: ١٨/ ٢٣٥.

هو: مجموع المركب المبتدئ بقوله: ﴿كمشكاة﴾ والمنتهي بقوله: ﴿ولو لم تمسسه نار﴾، فالوقف على قوله: ﴿ولا غربية﴾ يقطع هذا المجموع المركب، وهذه الهيئة التي يتكون منها المشبه به؛ لأن التشبيه التمثيلي كل جزء من أجزاء الصورة التشبيهية فيه مقصود في بيان جزء من هذه الصورة، فالوقف يقطع هذا الاتصال وعندئذ نحجب جزءاً مهما من الصورة التشبيهية، وعندما يستأنف القارئ، ويقدم هذا الجزء من الصورة لايتلتئم المعنى الذي مزقناه بالوقف؛ لذا يقول الفراء (٢٠٧هـ)[١] : «وقوله: ﴿ولو لم تمسسه نار﴾ انقطع الكلام ههنا، ثم استأنف فقال: ﴿نور على نور﴾».

ويقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[٢] : «... وهذا تشبيه بالغ كمال الإفصاح بحيث هو مع أنه تشبيه هيئة بهيئة هو أيضاً مفرق التشبيهات لأجزاء المركب المشبه مع أجزاء المركب المشبه به، وذلك أقصى كمال التشبيه التمثيلي في صناعة البلاغة، ولما كان المقصود تشبيه الهيئة بالهيئة والمركب بالمركب حسن دخول حرف التشبيه على بعض ما يدل على بعض المركب؛ ليكون قرينة على أن المراد التشبيه المركب، ولو كان المراد تشبيه الهدى فقط لقال: نوره كمصباح في مشكاة.. إلى آخره، فالنور هو معرفة الحق على ما هو عليه المكتسبة من وحي الله وهو القرآن شبه بالمصباح للحفوف بكل ما يزيده انتشاراً وإشراقاً».

---

(١) معاني القرآن : ٢/٢٥٢، وانظر معه: تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة: ٣٢٨.

(٢) التحرير والتنوير: ١٨/٢٤٢.

الموضع الحادي عشر :

﴿ إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ۝ لِّيُعَذِّبَ ٱللَّهُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْمُشْرِكِينَ وَٱلْمُشْرِكَٰتِ وَيَتُوبَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ۝ ﴾ [الآيتان : ٧٢، ٧٣ الأحزاب].

إضاءة :

في هاتين الآيتين يخبرنا الله تعالى خبراً مؤكداً بأنه عرض الأمانة - وهي التكاليف الشرعية - على السموات والأرض والجبال وخلق فيهن القدرة على الفهم والإدراك والنطق فكان الرد على هذا العرض الإباء والرفض لتحمل هذه المسئولية، أما الإنسان - والمقصود هنا جنس الإنسان - فقد تحمل هذه المسئولية، ولم يدر أنه كان ظلوماً لنفسه وقت التحمل، جهولاً بعاقبة الأمر، هل يستطيع الأداء أو لايستطيع؟

ولقد كان عاقبة هذا التحمل أن من خان الأمانة - بأن نافق أو أشرك - فالعذاب هو الجزاء الذي ينتظره، وأما من أدّى الأمانة كما أراد الله تعالى فإن الله يتوب عليه ويجزيه جنات تجرى من تحتها الأنهار.

يقول أبو السعود (٩٨٢هـ)(١) : «أي حملها الإنسان ليعذب الله بعض أفراده الذين لم يراعوها، ولم يقابلوها بالطاعة على أن اللام للعاقبة فإن

---

(١) إرشاد العقل السليم: ٤/ ٢٢١، وانظر معه: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/ ٢٣٨، والكشاف: ٣/ ٢٧٧، ومفاتيح الغيب: ٢٥/ ٢٠٤، والجامع لأحكام القرآن : ٤/ ٢٤٢، والبحر المحيط: ٨/ ٥١١، وتفسير القرآن العظيم: ٣/ ٥٢٤، والتحرير والتنوير: ٢٢/ ١٣١.

التعذيب وإن لم يكن غرضاً له من الحمل لكن لما ترتب عليه بالنسبة إلى بعض أفراده ترتب الأغراض على الأفعال المعللة بهـا أبرز في معرض الغرض أي كان عـاقبـة حمل الإنســان لها أن يعـذب الله تعـالى هؤلاء . . .». وهم المنافقـون والمنافقات - الذين أظهـروا الإسلام وأبطنوا الكفر - والمشركـون والمشركات - الذين أعلنوا الكفر وصـرحوا به - أما المؤمنون والمؤمنات فقـد تاب الله عليهم وعفا عنهم؛ لأنه - سبحانه - وعـد المؤمنين بغفران ذنوبهم، وهذه بشارة ثابتة دائمة لكل المؤمنين العاملين بمقتضى إيمانهم.

شاهد هذا الموضع:

الوقف ممنوع هنا على قـوله: ﴿والمشركـات﴾ في ط. مصـحف الأزهر الشريف فقط، ولم يرد في غيرها من طبعات المصاحف الأربعة.

أما القـراء: فإن المنع يُفهم من كـلامهم، فيقول الداني (٤٤٤هـ)[١] : «﴿والمؤمنات -٧٣-﴾ كـاف». ولم يذكر وقـفـاً من أي نوع على أي لفظ في الآية قبلها، وهذا يدل على المنع.

ويقـول الســـجـاوندي (٥٦٠هـ)[٢] : «﴿والمؤمنات -٧٣-ط﴾» . أي مطلق[٣] ، ويقول الأنـصاري (٩٢٦هـ)[٤] : «﴿والمؤمنات -٧٣-﴾ صالح، وقال أبو عمرو: كاف».

---

(١) المكتفى: ٤٦٢.

(٢) علل الوقوف: ٨٢٤/٣.

(٣) سبق بيانه [انظر: علل الوقوف: ١١٦/١].

(٤) المقصد: ٣١١.

ويقول الأشموني[١] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «﴿والمؤمنات -٧٣-﴾ كاف». ولم يذكر القراء وقفاً من أي نوع على أي لفظ في الآية قبلها، وهذا يُفهم منه المنع.

أما النحاة فإن المنع يُفهم من كلامهم أيضاً: فيقول الفراء (٢٠٧هـ)[٢] : «﴿ويتوب -٧٣-﴾ بالنصب على الإتباع، وإن نويت به الائتناف رفعته، كما قال: ﴿لنبين لكم ونقر في الأرحام﴾ [الحج: آية ٥] إلا أن القراءة ﴿ويتوب﴾ بالنصب».

وكلام الفراء هنا يدل على أن قوله: ﴿ويتوب﴾ معطوف على قوله: ﴿ليعذب﴾، والعطف يصيِّر المعطوفات كلها شيئاً واحداً، أما إن نويت الاستئناف فإنك ترفع الفعل ﴿يتوب﴾ على أنه كلام منقطع عن السابق لكن هذه القراءة غير متواترة[٣] .

ولذا يقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[٤] : «ومعنى قراءة العامة : ليعذب الله حامل الأمانة، ويتوب على غيره ممن لم يحملها؛ لأنه إذا تيب على الوافي كان ذلك نوعاً من عذاب الغادر. والله أعلم».

ويقول أبو حيان (٧٤٥هـ)[٥] : «ومعنى قراءة العامة : ليعذب الله حامل الأمانة، ويتوب على غيره ممن لم يحملها».

(١) منار الهدى: ٣١١.

(٢) معاني القرآن: ٢/ ٣٥١.

(٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن: ١٤/ ٢٤٦ [حاشية هذا الموضع].

(٤) الكشاف: ٣/ ٢٧٧.

(٥) البحر المحيط: ٨/ ٥١١.

ويقول محي الدين الدرويش (١٩٨٢م)[١] : ﴿ويتوب الله﴾ عطف على ﴿يعذب الله﴾».

وكلام النحاة هنا يفيد أن قوله: ﴿ويتوبَ﴾ - بالنصب- معطوف على قوله: ﴿ليعذب﴾، وهذا العطف يصيِّر المعطوف والمعطوف عليه كالشيء الواحد، كما يفيد أن اللام - في قوله: ﴿ليعذب﴾ - لام الصيرورة والعاقبة، وقد وقعت على كل من جاء بعدها من أصناف الناس وهم المنافقون والمنافقات والمشركون والمشركات؛ حيث آل أمرهم إلى العذاب، أما المؤمنون والمؤمنات فقد آل أمرهم إلى التوبة يقول أبو حيان (٧٤٥هـ)[٢] : «واللام في : ﴿ليعذب﴾ لام الصيرورة لأنه لم يحملها ؛ لأن يُعذَّب لكنه حملها فآل الأمر إلى أن يُعَذِّب من نافق وأشرك، ويتوب على من آمن».

فهذه اللام قد وقعت على فِعْلَي: ﴿يعذب، ويتوب﴾ باعتبار العاقبة فصار المعنى متصلاً بينهما بسبب اللام من ناحية، وا لعطف من ناحية أخرى؛ لذا مُنع الوقف حتى يؤتى بالفعل الثاني الذي وقعت عليه لام العاقبة، وهو قوله: ﴿ويتوب﴾، أضف إلى هذا أن قراءة الرفع غير متواترة - كما ذكرت آنفاً- .

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿والمشركات﴾؛ لأن ما بعده معطوف على ما قبله - كما ذكرت من قبل - والعطف[٣] يجعل

---

(١) إعراب القرآن وبيانه: ٦/٢٠٧.

(٢) البحر المحيط: ٨/٥١١، وانظر معه: إرشاد العقل السليم: ٤/٢٢١، والتحرير والتنوير: ٢٢/١٣١.

(٣) انظر: دلائل الإعجاز: ٢٤٤، وانظر معه: منار الهدى: ٣٢٦.

المعطوفات شيئاً واحداً، والعطف هنا هو القراءة المتواترة أما قراءة الرفع فهي غير متواترة، فالقول بالعطف هو الأتم معنى لما ذكرناه؛ ولما يفيده من الجمع بين المعنى وضده بالمقابلة حيث إن ذكر المتضادين يقوي المعنى ويؤكده ويبرزه بالتضاد.

هذا، وقول الزمخشري - السابق - ينهض دليلاً قوياً على الجمع بين المتعاطفين هنا؛ لأن ذكر أحدهما يستلزم بالضرورة الإتيان بالثاني، وقد استهلمه أبو حيان في تعبيره عن معنى هذه القراءة المتواترة - أي بالعطف - حين قال(١) : «ومعنى قراءة العامة: ليعذب الله حامل الأمانة، ويتوب على غيره ممن لم يحملها».

وبناءً على ما تقدم فإن الوقف على قوله: ﴿والمشركات﴾ يؤدى إلى الفصل بين المتعاطفين هنا ﴿يعذب، ويتوب﴾ على القراءة المتواترة - وهذا يؤدى - بدوره - إلى حجب نصف المعنى المراد، كما يؤدى ذلك إلى الاستئناف بقوله: ﴿ويتوبُ﴾ فنجعل القراءة غير المتواترة كالمتواترة وهذا لم يقل به أحد؛ لذا كان الوصل هو الأوفق للمعنى وللسياق. والله أعلم.

الموضع الثاني عشر:

﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ۝ إِلَّآ أَصْحَٰبَ ٱلْيَمِينِ ۝ فِى جَنَّٰتٍ يَتَسَآءَلُونَ ۝ عَنِ ٱلْمُجْرِمِينَ ۝ مَا سَلَكَكُمْ فِى سَقَرَ ۝﴾ [الآيات : من ٣٨ - ٤٢ المدثر].

---

(١) البحر المحيط: ٨/ ٥١١.

إضاءة :

هذه المواضع قد سبقت دراستها تحت أرقام: السادس عشر، والسابع عشر، والثامن عشر، والتاسع عشر من الفصل الثامن تحت عنوان: (من الإخبار بالغيب في القرآن الكريم) من الباب الثاني من هذا البحث، والذي أقصد التنويه عنه هنا هو الموضع الأخير، وهو قوله تعالى: ﴿مَاسَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ ﴿٤٢﴾﴾ [المدثر: آية ٤٢] فهذا الموضع قد تفردت به ط. مصحف ليبيا وقد سبقت دراسته في سياقه المذكور آنفاً[١] .

الموضع الثالث عشر:

الموضع الرابع عشر:

﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ﴿٥﴾ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ﴿٦﴾ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ ﴿٧﴾ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ ﴿٨﴾ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَىٰ ﴿٩﴾ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَىٰ ﴿١٠﴾﴾ [الآيات : من ٥ - ١٠ الليل].

إضاءة :

نزلت هذه الآيات في أبي بكر الصديق[٢] - رضى الله عنه - تثنى على ما بذله في سبيل الله؛ حيث كان يشترى العبيد والأرقاء ثم يعتقهم ابتغاء مرضاة الله تعالى، كما فعل مع سيدنا بلال - رضي الله عنه - حينما رآه

---

(١) انظر : ص ٦٩٤ وما بعدها من هذا البحث .

(٢) انظر : أسباب النزول للواحدي: ٣٩١، وانظر معه: مفاتيح الغيب: ٣١/ ١٨٠، والجامع لأحكام القرآن: ٢٠/ ٨٤، والبحر المحيط: ١٠/ ٤٩٢، وتفسير القرآن العظيم: ٤/ ٥١٨، وإرشاد العقل السليم: ٥/ ٢٦٧، وروح المعاني: ٣٠/ ٢٦٤، والتحرير والتنوير: ٣٠/ ٣٨٢.

النبي ﷺ وهو يعذب من سيده (أميَّة بن خلف) في الرمضاء في شدة الحر في الصيف، وهو يقول: (أحدٌ أحدٌ) فقال له الرسول ﷺ ينجيك (أحدٌ أحدٌ)، فلما قص ما رآه على أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - ذهب أبو بكر إلى أميَّة بن خلف، واشترى منه بلالاً ببردة وعشر أواق من ذهب، ثم أعتقه في سبيل الله تعالى، عندئذ نزلت هذه الآيات تتحدث عن سخاء أبي بكر - رضي الله عنه - وجوده وتتوعد البخلاء.

والمعنى: ﴿فأما من أعطى﴾ أي بذل ماله في سبيل الله ﴿واتقى﴾ محارم الله تعالى التي نهى عنها ﴿وصدق بالحسنى﴾ أي اعتقد بالخلف من الله تعالى على هذا العطاء؛ لأن الله وعد المنفقين بأنه يخلف عليهم ما أنفقوا ﴿وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه﴾[1] ﴿فسنيسره لليسرى﴾ فسنهيئه[2] ونرشده لأسباب الخير والصلاح حتى يسهل عليه فعلها، والمراد باليسرى هنا الجنة، كما قال القرطبي (٦٧١هـ)[3] . ﴿وأما من بخل واستغنى﴾ أي ضن بماله وامتنع عن الإنفاق في سبيل الله، واستغنى بماله عن الله ﴿وكذب بالحسنى﴾ أي بالجنة ﴿فسنيسره للعسرى﴾ أي نسهل طريقه للشر والنار.

شاهد هذين الموضعين:

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿بالحسنى﴾ في الآيتين: (٦، ٩) في ط. مصحف الأزهر الشريف فقط، ولم يرد في غيرها من طبعات المصاحف الأربعة.

---

(١) من الآية: ٣٩. سبأ.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء: ٣/ ٢٧١.

(٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن: ٢٠/ ٨٥.

أما القـراء: فإن المنع يُفهم من كـلامهم. فيـقول الداني (٤٤٤هـ)[١] : «جواب القـسم: ﴿إن سعـيكم لشتى﴾ [٤] وهو تام، ﴿لليـسرى -٧-﴾ تام، وقيل: كافٍ[٢] ، ومثله[٣] : ﴿للعسرى -١٠-﴾» ولم يـذكـر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿بالحسنى ٦، ٩﴾ وهذا يدل على المـنع.

ويقول الـسجاوندي (٥٦٠هـ)[٤] : «الوقف على: ﴿لشتى -٤-ط﴾؛ لاتصال الجواب بالقسم ثم : ﴿لليـسرى -٧- ط﴾ لاتصال الجزاء بالشرط، ثم : ﴿للعسرى -١٠-ط﴾ كذلك».

ويقول الأنـصاري (٩٢٦هـ)[٥] : «﴿لليـسـرى -٧-﴾ كافٍ، وكـذا: ﴿للعسرى -١٠﴾ وقـال أبو عمرو: في الثاني: تام وقـيل: كافٍ». ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قـوله: ﴿بالحسنى﴾ في الموضعين، وهذا يدل على المنع. وبمثل قوله قـال الأشموني[٦] ومن كلام القراء يفـهم منع الوقف على قوله: ﴿بالحـسنى﴾ في الموضـعين؛ لأن جواب الـشـرط لم يأت بعـد وهو قـوله: ﴿فـنيسره﴾ في الموضعين.

أما النحاة[٧] - أعني المتقدمين منهم - فقد اكتفوا بإعراب نظيري هذين

---

(١) المكتفى: ٦٢١.

(٢) وهو قول ابن الأنباري: (الإيضاح: ٢/٩٧٩).

(٣) وهو وقف حسن عند ابن الأنباري (الإيضاح: ٢/٩٧٩) وكذلك عند ابن النحاس: (القطع ٧٧٩).

(٤) علل الوقوف: ٣/١١٣٣.

(٥) المقصد: ٤٢٨.

(٦) انظر : منار الهدى: ٤٢٨.

(٧) انظر: إعراب القرآن لابن النحاس: ٥/١٤٧.

الموضعين - وهما الموضع الثامن عشر، والتاسع عشر من الفصل الثاني[1] من الباب الثاني من هذا البحث - لذا لم يذكروا هنا شيئاً اكتفاء بما ذكروه هناك في قوله تعالى[2] : ﴿فأما من طغى (٣٧) وآثر الحياة الدنيا (٣٨) فإن الجحيم هي المأوى (٣٩)، وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى (٤٠) فإن الجنة هي المأوى (٤١)﴾.

أما النحاة المحدثون فإني أكتفي بإعراب محي الدين الدرويش (١٩٨٢م)[3] حيث يقول: «الفاء استئنافية و﴿أمّا﴾ حرف شرط وتفصيل و ﴿مَنْ﴾ اسم موصول مبتدأ وجملة ﴿أعطى﴾ صلة ﴿واتقى﴾ عطف على ﴿أعطى﴾، ﴿وصدق بالحسنى﴾ عطف أيضاً.

﴿فسنيسره﴾ الفاء رابطة لجواب الشرط، والسين للتسويف و﴿نيسره﴾ فعل مضارع وفاعل مستتر ومفعول به ﴿ولليسرى﴾ متعلقان بنيسره ﴿وأما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى﴾ عطف على ما تقدم مماثل له في إعرابه».

ومن كلام النحاة - في هذه المواضع جميعاً ما سبق وما هنا - يتبين لنا السر في منع الوقف على قوله: ﴿بالحسنى﴾ في الموضعين؛ لأن جواب الشرط لم يأت بعد، وهو قوله: ﴿فسنيسره لليسرى﴾ وقوله: ﴿فسنيسره للعسرى﴾ وهذا الجواب سد مسد خبر المبتدأ ﴿مَنْ﴾ في الموضعين كذلك.

---

(١) انظر : ص ٤٣٢ وما بعدها من هذا البحث.

(٢) الآيات من سورة النازعات: من ٣٧ - ٤١.

(٣) إعراب القرآن وبيانه: ٨/ ٣٣٥.

ولست أدرى لماذا منعت ط. مصحف الملك الثانية، وط. مصحف ليبيا الوقف على قوله: ﴿الدنيا﴾ [٣٨ النازعات] وقوله[١] : ﴿الهوى﴾ [٤٠ النازعات]، ولم تمنعا الوقف هنا مع أن الأسلوب واحد، والمانع قائم هنا كما هو موجود هناك؟ لا أدري.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿بالحسنى﴾ في الموضعين؛ لما تقدم؛ حيث إن الشرط يتطلب جواباً، والمبتدأ يتطلب خبراً، ولايتم المعنى إلا بذكر كل من الجواب بالنسبة للشرط، والخبر بالنسبة للمبتدأ، وجواب الشرط هنا قد سد مسد الخبر في الموضعين؛ ولذا لايتم المعنى إلا بذكره.

وقد ذكرت تعليل البلاغيين لمنع الوقف في نظيري هذين الموضعين[٢] بما يغني عن إعادته.

هذا، ويقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)[٣] : «﴿فأمَّا﴾ تفريع وتفصيل للإجمال في قوله : ﴿إن سعيكم لشتى﴾ فحرف ﴿أمَّا﴾ يفيد الشرط والتفصيل، وهو يتضمن أداة شرط وفعل شرط؛ لأنه بمعنى: مهما يكن من شيء والتفصيل: التفكيك بين متعدد اشتركت آحاده في حالة وانفرد بعضها عن بعض بحالة هي التي يعتني بتمييزها... والمحتاج للتفصيل هنا هو السعي المذكور، ولكن جعل التفصيلُ ببيان الساعين بقوله: ﴿فأما من أعطى﴾؛ لأن

---

(١) انظر: ص ٤٣٢ وما بعدها من هذا البحث.

(٢) انظر : التعليل البلاغي لمنع الوقف في: أسرار البلاغة: ١١١، وبدائع الفوائد : ١/ ٤٤، ومن دلائل الإعجاز: ٥٤١ وما بعدها، ومن الإيضاح للخطيب القزويني: ١٩٨.

(٣) التحرير والتنوير: ٣٠/ ٣٨١.

المهم هو اختلاف أحوال الساعين ويلازمهم السعي فإيقاعهم في التفصيل بحسب مساعيهم يساوي إيقاع المساعي في التفصيل، وهذا تفنن من أفانين الكلام الفصيح».

فهذا التفصيل لأحوال الساعين وبيان عملهم وجزائهم مما يلفت ذهن السامع والقارئ، ويجعلهما يتطلعان إلى الجزاء الذي سوف يقع على هؤلاء الساعين بحسب سعيهم لذا يتعين ذكر هذا الجزاء؛ ليتم المعنى.

* * *

سمات جامعة بين مواضع هذا الفصل

هذا الفصل قد اشتمل على أربعة عشر موضعاً اتفقت في العنوان العام لهذا الفصل (من صفات أصحاب الجنة) ثم توزعت على هذه المجموعات الآتية:

المجموعة الأولى: وتشتمل على خمسة مواضع اشتركت في علة منع الوقف وهي: أن الوقف على أي واحد منها يؤدى إلى الفصل بين المبتدأ وخبره، أو الفصل بين اسم (إن) وخبرها، وهذه المواضع هي:

١- الموضع الثاني: (آية : ٤٢ الأعراف).

٢- الموضع الثالث: (آية : ١٥٣ الأعراف).

٣- الموضع الرابع: (آية : ١٧٠ الأعراف).

٤- الموضع الثامن: (آية: ٢٣ هود).

٥- الموضع التاسع: (آية: ١٧ الحج).

ففي الموضع الثاني: (آية: ٤٢ الأعراف) إخبار من الله تعالى عن الذين آمنوا وقرنوا هذا الإيمان بالعمل الصالح بأن لهم الجنة هم فيها خالدون.

وفي الموضع الرابع: (آية : ١٧٠ الأعراف) إخبار بجزاء الذين يتمسكون بالتوراة الصحيحة، ويقيمون الصلاة - من اليهود - أي قبل الإسلام فإن الله لايضيع أجر المصلحين، وإنما يجزيهم الجنة جزاء بما عملوا.

وفي الموضع الثامن : (آية ٢٣ هود) إخبار (أيضاً) عن المؤمنين الذين

يعملون الصالحات وأخبتوا إلى ربهم ، أي اطمأنوا إليه وانقطعوا إلى عبادته بالخضوع والتواضع بأن الله يجزيهم الجنة هم فيها خالدون.

ففي هذه المواضع الثلاثة السابقة وعد من الله تعالى للمؤمنين الذين يعملون الصالحات أن يجزيهم الله الخلود في الجنة ولايضيع أجر ما قدموا من عمل صالح.

وفي الموضع الثالث: (آية : ١٥٣ ا لأعراف) يفتح الله باب الأمل والتوبة لمن عملوا السيئات ثم رجعوا إلى الله تائبين نادمين وآمنوا بالله تعالى فإن الله غفار لذنوبهم رحيم بهم فهي دعوة لعدم اليأس والقنوط من رحمة الله.

أما الموضع التاسع: (آية : ١٧ الحج) يخبرنا الحق تبارك وتعالي عن عدله يوم القيامة حين يفصل بين المؤمنين وغيرهم من أصحاب الملل الأخرى يوم القيامة، فيجزى كل إنسان بحسب عقيدته وعمله؛ حيث لاظلم اليوم.

أما المجموعة الثانية: فإنها تشتمل على أربعة مواضع هي:

١- الموضع الأول: (آية ١٣٥ آل عمران).

٢- الموضع الخامس: (آية ٧٢ الأنفال).

٣- الموضع السادس: (آية ٧٤ الأنفال).

٤- الموضع الحادى عشر: (آية ٧٣ الأحزاب).

وهذه المواضع الأربعة قد اشتركت في علة منع الوقف وهي: أن الوقف على أي واحد منها يؤدى إلى الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه.

١- ففي الموضع الأول: (آية ١٣٥ آل عمران) حديث عن بعض صفات المتقين، وهم أنهم حين يقعون في الخطأ يرجعون إلى ربهم مسارعين بالاستغفار والتوبة والندم على ما قدموا ولايصرون على المعصية.

٢- وفي الموضع الخامس: (آية ٧٢ الأنفال) حديث عن أصناف من المؤمنين هم:

المهاجرون المجاهدون بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله، والأنصار هذان الصنفان بعضهم أولياء بعض أي في الميراث - قبل أن ينسخ ذلك بقوله: ﴿وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله﴾ - أمّا المؤمنون الذين لم يهاجروا فليسوا كمن هاجر في الميراث والولاية والنصرة، لكن إذا طلبوا هذه النصرة على قوم ليس بينهم وبين المسلمين عهد وميثاق فإنه يجب على المسلمين أن ينصروهم؛ لأن لهم حق النصرة؛ لاشتراكهم في العقيدة.

٣- وفي الموضع السادس : (آية : ٧٤ الأنفال) تصف الآية المهاجرين والأنصار بأنهم هم المؤمنون الكاملون في إيمانهم، فاستحقوا المغفرة لذنوبهم والرزق الكريم وهو الجنة في الآخرة.

٤- وفي الموضع الحادي عشر: (آية: ٧٣ الأحزاب) حديث عن عاقبة من تحمل الأمانة فصار فريق من المنافقين والمنافقات والمشركين والمشركات فهؤلاء استحقوا العذاب، أما من أدي الأمانة، كما أراد الله فقد تاب الله عليهم وغفر لهم؛ لأن الله غفور رحيم.

والمجموعة الثالثة : وتشتمل على ثلاثة مواضع هي:

١- الموضع السابع: (اية : ٥٩ التوبة).

٢- الموضع الثالث عشر : (آية ٦ الليل).

٣- الموضع الرابع عشر: (آية ٩ الليل).

وهذه المواضع قد اتفقت في علة منع الوقف وهي: أن الوقف على أي واحد منها يؤدي إلى الفصل بين الشرط وجوابه كما في الموضعين: (الثالث عشر والرابع عشر) ، أما في الموضع السابع فإن الوقف يؤدى إلى الفصل بين أجزاء الشرط وكل ذلك يؤدى إلى فساد المعنى.

١- ففي الموضع السابع (آية ٥٩ التوبة) درس تعليمي للمنافقين أن يرضوا بما يعطيهم رسول الله ﷺ وأن يحسنوا الظن برسول الله ﷺ؛ لأنه فوق الريب والظنون، ولو أنهم رضوا بما أعطاهم لكان خيراً لهم.

٢- وفي الموضع الثالث عشر : (آية: ٦ الليل) تتحدث الآية عن جزاء من أعطى وبذل لله، واتقى محارم الله وصدق بالجنة فإن الجزاء أن يهيئه الله للخير الذي ينتهى به إلى الجنة.

٣- وفي الموضع الرابع عشر: (آية ٩ الليل) تتحدث الآيه عن جزاء من بخل بماله عن الإنفاق في سبيل الله واستغنى عن الله بماله، وكذب بالجنة فإن جزاءه أن يهيئه الله إلى أن يكون من أهل النار في الآخرة جزاء وفاقاً، وبين الآيتين محسن بديعي هو المقابلة[1] ؛ حيث قابل بين (أعطى) (وبخل) وبين

---

(١) المقابلة: «أن يؤتى بمعنيين متوافقين أو معان متوا فقة ثم بما يقابلهما أو يقابلها على الترتيب».
[الإيضاح للخطيب القزويني: ٣٨٨، ٣٨٩].

(اتقى) و(استغنى)، وبين (صـدّق) و(كذّب) ، وبين (اليسرى) و(العسرى) فقابل أربعاً بأربع. وهذه المقابلة توكد المعنى وتبرزه بالتضاد. هذا، وبقى موضعان هما : الموضع العاشر، والثاني عشر سأتحدث عنهما في السمات الفارقة.

* * *

سمات فارقة بين مواضع هذا الفصل

أما السمات الفارقة التي تميز بين مواضع هذا الفصل فإننا نجملها فيما يأتي:

المجموعة الأولى: وتشتمل على خمسة مواضع وهي المذكورة في السمات الجامعة. وهذه المواضع قد اتفقت في علة منع الوقف لكنها تميزت في أمور نجملها فيما يلي:

١- في الموضع الثاني: (آية ٤٢ الأعراف) والموضع الثامن: (آية : ٢٣ هود) اتفق الموضعان في الحديث عن الذين آمنوا وعملوا الصالحات، لكنهما اختلفا فيما يأتى:

في آية الأعراف : جاء الاعتراض بقوله: ﴿لانكلف نفساً إلا وسعها﴾ بين المبتدأ والخبر؛ لأن الآيات السابقة فيها دعوة إلى أخذ الزينة عند كل مسجد، وإلى الاعتدال في المطعم والمشرب لذا ناسب هنا أن يأتى بهذا الاعتراض؛ ليبين يسر الإسلام في تكاليفه، وأنه لايطلب إلا ما يستطيعه الإنسان.

أما في اية هود: فإنه قد أضاف إلى وصف الإيمان والعمل الصالح قيداً آخر، وهو قوله: ﴿وأخبتوا إلى ربهم﴾ ليقابل ما وصف به - في الآيات السابقة (من الآية: ١٨ - ٢٢) - الذين افتروا على الله الكذب، ويصدون عن سبيل الله ويبغونها عوجاً، ثم حكم عليهم بأنهم الأخسرون في الآخرة، لذا ناسب هنا إضافة هذا القيد، فهم مع إيمانهم وعملهم الصالح مطمئنون خاضعون لله خاشعون. والله أعلم.

وفي الموضع الثاني: منع الوقف؛ لأنه يؤدي إلى الفصل بين المبتدأ وخبره، وفي الموضع الثامن: منع الوقف؛ لأنه يؤدى إلى الفصل بين اسم (إنّ) وخبرها.

٢- في المواضع الثلاثة الباقية : (آية: ١٥٣ الأعراف، وآية ١٧٠ الأعراف، وآية: ١٧ الحج) اختلفت الموضوعات الخاصة بكل آية:

- ففي الموضع الثالث: يفتح الله باب التوبة لمن عمل السيئات ثم تاب إلى الله وآمن فإن الله يقبله ويغفر له.

وفي الموضع الرابع: حديث عن اليهود الذين كانوا يتمسكون - قبل الإسلام - بالتوراة الصحيحة غير المحرفة ويعملون بمقتضاها ويقيمون الصلاة فإن الله لايضيع أجر المصلحين، وهذا عدل الله المطلق.

وفي الموضع ا لتاسع: يتجلى عدل الله تعالى يوم القيامة؛ حيث يفصل بين أهل الملل المختلفة : وهم المؤمنون واليهود والصابئون والنصارى والمشركون.

- في الموضعين: الثالث والرابع - منع الوقف ؛ لأنه يؤدى إلى الفصل بين المبتدأ وخبره، أما في الموضع التاسع فإن الوقف قد منع لأنه يؤدي إلى الفصل بين اسم (إنّ) وخبرها.

والمجموعة الثانية: وتشتمل على أربعة مواضع وهي المذكورة في السمات الجامعة، وهذه المواضع قد اتفقت في علة منع ا لوقف لكنها اختلفت فيما يأتي:

١- اختلفت في الموضوع الخاص بكل منها:

ففي الموضع الأول: حديث عن بعض أوصاف المتقين الذين أعدت لهم الجنة، فهم إذا وقعوا في المعصية رجعوا إلي الله بالاستغفار ولم يصروا على المعصية وهم يعلمون.

وفي الموضع الخامس: بيان لأصناف المؤمنين، والحكم فيهم.

فالصنف الأول: مهاجرون جاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله.

والصنف الثاني: هم الأنصار الذين آووا رسول الله ﷺ ونصروه وهذان الصنفان بعضهم أولياء بعض في الميراث - قبل نسخه - .

والصنف الثالث: مؤمنون لم يهاجروا ، فهؤلاء دون الصنف الأول ولاتوارث بينهم، وهؤلاء حكم الله فيهم بقوله: ﴿مالكم من ولايتهم من شيء حتى يهاجروا﴾ وذلك لحثهم على الهجرة لكن لهم على النبى ﷺ وأصحابه حق النصرة. إن استنصروهم على عدوهم إلا على قوم بينهم وبين المسلمين ميثاق وعهد فليس على المسلمين أن ينقضوا ميثاقهم من أجلهم.

وفي الموضع السادس: بيان لحال صنفين من المؤمنين، وهم المهاجرون والأنصار فقد وُصفوا بأنهم المؤمنون حقاً وأنهم يستحقون المغفرة للذنوبهم فضلاً من الله ورحمة، ولهم في الآخرة الرزق الكريم وهو الجنة.

وفي الموضع الحادي عشر: بيان لعاقبة أصناف من الناس الذين حملوا الأمانة فآل أمر بعضهم إلي العذاب، وهم المنافقون والمنافقات، والمشركون والمشركات، وآل بعضهم إلى أن يتوب الله عليه، وهم المؤمنون والمؤمنات.

٢- اختلفت هذه المواضع في نوعية المعطوف والمعطوف عليه من حيث الاسمية والفعلية:

- ففي الموضع الأول: جاء المعطوف عليه فعلاً ماضياً ﴿فاستغفروا﴾ والمعطوف فعلاً مضارعاً مجزوماً بـ ﴿لم﴾ ﴿ولم يصروا﴾.

وجاء المعطوف عليه والمعطوف - في الموضع الحادي عشر - فعلاً مضارعاً منصوباً - ﴿يعذب - ويتوب﴾ أما في الموضعين: (الخامس والسادس) فقد كان المعطوف والمعطوف عليه فيهما اسمًا موصولاً ﴿الذين﴾ -.

٣- جاءت أداة العطف في جميع مواضع هذه المجموعة واحدة وهي: الواو .

وللمجموعة الثالثة: تشتمل على ثلاثة مواضع وهي ا لمذكورة في السمات الجامعة، وهذه المواضع قد اتفقت في علة منع الوقف لكنها اختلفت فيما يأتي:

١- في الموضوع الخاص بكل منها:

- ففي الموضع السابع: كان الحديث عن تعديل سلوك المنافقين ودعوتهم إلى أن يحسنوا الظن برسول الله ﷺ وأن يثقوا بأنه فوق الظنون والشكوك، وأن يرضوا بما يعطيهم؛ لأنه منزه عن الأغراض التي تجول في خواطرهم الدنيئة.

- أما الموضع الثالث عشر : ففيه ثناء علي من بذل ماله في سبيل الله واتقى محارم الله، وصدق بالجنة، ووعد على ذلك بتسهيل الطرق المؤدية إلى الخير التي توصل إلى الجنة.

- وفي الموضع الرابع عشر: حديث عن الفريق المضاد للفريق السابق في كل صفاته والنهاية التي يستحقها.

٢- اختلفت أداة الشرط في هذه المواضع: فجاءت في الموضع السابع: ﴿لو﴾ وجاءت في الموضعين: الثالث عشر والرابع عشر: ﴿أما﴾.

أما للمجموعة الرابعة: فإنها تشتمل على موضعين هما:

١- الموضع العاشر: (آية: ٣٥ النور).

٢- الموضع الثاني عشر: (آية : ٤٢ المدثر).

وهذان الموضعان قد اختلفا فيما يأتي:

١- في علة منع الوقف؛ حيث إن الوقف على قوله: ﴿ولا غربية﴾ - في الموضع العاشر - يؤدي إلى الفصل بين النعت والمنعوت وأيضاً يؤدي إلى الفصل بين أجزاء الصورة التمثيلية التي يتكون منها المشبه به، وفي الموضع الثاني عشر: يؤدي الوقف على قوله: ﴿ماسلككم﴾ إلى الفصل بين القول ومقوله.

٢- اختلفا في الموضوع الخاص بكل منهما: ففي الموضع العاشر: حديث عن تمثيل نور الله ومعرفته وهدايته للقلوب بمشكاة فيها مصباح المصباح في زجاجة الزجاجة كأنها كوكب دري يوقد من شجرة مباركة زيتونة لاشرقية ولا غربية يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسه نار.

أما الموضع الثاني عشر: فإنه ينقل لنا مشهداً من مشاهد الآخرة؛ حيث ينظر أصحاب اليمين من أعالي الجنة إلى المجرمين وهم يعذبون في النار، فيسأل بعضهم بعضاً أو يسألون المجرمين قائلين: ﴿ماسلككم في سقر﴾؟.

الفصل الثالث

من صفات أصحاب النار

* * *

الموضع الأول:

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَٰنِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُوْلَٰٓئِكَ لَا خَلَٰقَ لَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [آية : ٧٧ آل عمران].

إضاءة :

يقول القرطبي (٦٧١هـ)[١] : «روى الأئمة عن الأشعث بن قيس قال: كان بيني وبين رجل من اليهود أرض فجحدني فقدمته إلى النبي ﷺ فقال لي رسول الله ﷺ: هل لك بينة؟ قلت : لا. قال لليهودي : احلف . قلت: إذاً يحلف فيذهب بمالي فأنزل الله تعالى: ﴿إن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً..﴾ إلى آخر الآية.

والمعنى : يخبرنا الله تعالى خبراً مؤكداً أن ﴿الذين يشترون﴾ - أي يستبدلون - ﴿بعهد الله﴾ - «أي أمر الله تعالى وما يلزم الوفاء به، وقيل: ماعهده إلى اليهود في التوراة من أمر النبي ﷺ»[٢] .

﴿وأيمانهم﴾ : أي الحلف الكاذب بالله أو بصفة من صفاته ﴿ثمناً قليلاً﴾: أي متاع الدنيا من الرشا ونحو ذلك. ﴿أولئك لاخلاق لهم في الآخرة﴾ قال الزجاج (٣١١هـ)[٣] : «معنى الخلاق: النصيب الوافر من الخير

---

(١) الجامع لأحكام القرآن: ٤/ ١٢٧، وانظر معه: أسباب النزول للواحدي: ٩٤، والكشاف: ١/ ٤٣٨، ومفاتيح الغيب: ٨/ ٩١، والبحر المحيط: ٣/ ٢٢٥، وتفسير القرآن العظيم: ١/ ٣٧٥، وإرشاد العقل السليم: ١/ ٢٤٧، وروح المعاني: ٣/ ٢٢٤، والتحرير والتنوير: ٣/ ٢٨٩.

(٢) روح المعاني: ٣/ ٢٢٥.

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ١/ ٤٣٤ .

ومعنى قوله: ﴿لايكلمهم الله ولاينظر إليهم يوم القيامة﴾ في قوله: ﴿لايكلمهم الله﴾ وجهان: أحدهما: أن يكون إسماع الله أولياءه كلامه بغير سفير خصوصية يخص الله بها أولياءه، كما كلم موسى فكان ذلك خصوصية له دون البشر أجمعين، وجائز أن يكون ﴿ولايكلمهم الله ولاينظر إليهم﴾ تأويله الغضب عليهم والإعراض عنهم، كما تقول: فلان لاينظر إلى فلان ولايكلمه، وتأويله أنه غضبان عليه وإن كلمه بكلام سوء لم ينقض ذلك، ومعنى : ﴿ولايزكيهم﴾ لايجعلهم طاهرين ولايثنى عليهم خيراً، ومعنى: ﴿عذاب أليم﴾ أي موجع».

فهذه خمس عقوبات جعلها الله تعالى جزاء لمن يستبدل بعهد الله وأيمانه التي يحلفها كذباً قاصداً أن يحصل على عرض من أعراض الدنيا ليس له فيه حق ضارباً عُرض الحائط بكل أوامر الله ونواهيه. يقول أبو حيان (٧٤٥هـ)[١] : «والظاهر أنها في أهل الكتاب لما احتف بها من الآيات التي قبلها والآيات التي بعدها».

شاهد هذاالموضع:

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿ثمناً قليلاً﴾ في ط. مصحف الأزهر الشريف فقط ولم يرد في غيرها من طبعات المصاحف الأربعة.

أما القراء: فإن المنع يُفهم من كلامهم؛ حيث يقول الداني (٤٤٤هـ)[٢]: «﴿..المتقين -٧٦-﴾ تام، ﴿...عذاب أليم -٧٧-﴾ كاف».

---

(١) البحر المحيط : ٣/ ٢٢٥.

(٢) المكتفى: ٢٠٤.

ولم يذكر وقفاً من أى نوع على قوله: ﴿ثمناً قليلاً﴾ وهذا يدل على المنع.

وكذلك السجاوندي (٥٦٠هـ)[1] لم يذكر عليها وقفاً من أي نوع، وكذلك الأنصاري (٩٢٦هـ)[2]. أما الأشموني[3] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - فإنه يقول: «﴿في الآخرة -٧٧-﴾ جائز، ﴿ولايزكيهم -٧٧﴾ كاف، ﴿أليم -٧٧-﴾ تام». وهو هنا لم يذكر وقفاً عليها من أي نوع وهذا يدل على المنع.

ومن كلام القراء يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿ثمناً قليلاً﴾؛ لأن خبر ﴿إنَّ﴾ لم يأت بعد - وهو قوله: ﴿أولئك لاخلاق لهم في الآخرة . . . إلخ﴾.

هذا، ويقول الزجاج (٣١١هـ)[4] : «وقوله: ﴿أولئك لاخلاق لهم في الآخرة﴾ هذه الجملة خبر ﴿إنَّ﴾». ويقول ابن النحاس (٣٣٨هـ)[5] : «﴿أولئك﴾ ابتداء وما بعده خبره، والجملة خبر ﴿إنَّ﴾».

وبناءً على ما تقدم يتبين لنا السر في منع الوقف على قوله: ﴿ثمناً قليلاً﴾؛ حيث إن الوقف عليه يؤدى إلى الفصل بين ﴿إنَّ﴾ وخبرها وذلك ممنوع؛ لأنه يفسد المعنى.

---

(١) انظر: علل الوقوف: ١/٣٧٨.

(٢) انظر: المقصد : ٨٢.

(٣) منار الهدى: ٨٢.

(٤) معانى القرآن وإعرابه: ١/ ٤٣٤.

(٥) إعراب القرآن : ١/٣٨٩ وانظر معه: إعراب القرآن وبيانه لمحيى الدين الدرويش: ١/٤٦٧.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿ثمناً قليلاً﴾؛ لما ذكرته في التعليل السابق. وقد ذكرت من قبل رأى عبد القاهر (٤٧١هـ)(١) في قضية الفصل بين المبتدأ وخبره وبين إنَّ وخبرها بما يغني عن إعادته.

وتأمل قارئاً قرأ: ﴿إن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً﴾ ثم وقف. ماذا يفيد بهذا الوقف؟ لايفيد شيئاً لأن السامع متطلع إلى الخبر ولسان حاله يقول: ماذا يريد الله أن يخبر عن هؤلاء الذين يستبدلون بأوامر الله ونواهيه وبأيمانهم التي يحلفونها كذباً لينالوا غرضاً من أغراض الدنيا؟ ؛ لذا لايتم المعنى إلا بذكر الخبر وهو قوله: ﴿أولئك لاخلاق لهم في الآخرة.. إلخ﴾ لذا منع الوقف.

الموضع الثاني:

﴿وَلَيْسَتِ ٱلتَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ حَتَّىٰٓ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ إِنِّى تُبْتُ ٱلْـَٔـٰنَ وَلَا ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [آية: ١٨ النساء].

إضاءة:

في هذه الآية ينفي الله تعالى قبول التوبة من الذين يعملون السيئات - وهي المعاصي دون الكفر - عند حضور الموت وظهور علاماته كما ينفي قبولها من الكفار عندما يموتون على الكفر ثم يندمون يوم القيامة على كفرهم.

---

(١) انظر: دلائل الإعجاز: ٢١٢، ٥٤١ وما بعدها، وانظر معه: الإيضاح للقزويني: ١٩٨.

يقول القرطبي (٦٧١هـ)[١] : «نفى سبحانه أن يدخل في حكم التائبين من حضره الموت، وصار في حين اليأس كما كان فرعون حين صار في غمرة الماء والغرق فلم ينفعه ما أظهر من الإيمان؛ لأن التوبة في ذلك الوقت لاتنفع؛ لأنها حال زوال التكليف، وبهذا قال ابن عباس وابن زيد وجمهور المفسرين، وأما الكفار يموتون على كفرهم فلا توبة لهم في الآخرة، وإليهم الإشارة بقوله تعالى: ﴿أولئك أعتدنا لهم عذاباً أليما﴾ وهو الخلود، وإن كانت الإشارة بقوله إلى الجميع فهو في جهة العصاة عذاب لاخلود معه، وهذا على أن السيئات ما دون الكفر أي ليست التوبة لمن عمل دون الكفر من السيئات ثم تاب عند الموت، ولا لمن مات كافراً فتاب يوم القيامة، وقد قيل: إن السيئات هنا الكفر فيكون المعنى: وليست التوبة للكفار الذين يتوبون عند الموت ولا للذين يموتون وهم كفار».

ثم ختمت الآية بالجزاء اللائق بهم، وهو : ﴿أولئك أعتدنا لهم عذاباً أليما﴾ أي أعددنا لهم عذاباً موجعاً.

شاهد هذا الموضع:

الوقف ممنوع هنا على قوله : ﴿السيئات﴾ في ط. مصحف الأزهر الشريف فقط، ولم يرد في غيرها من طبعات المصاحف الأربعة.

---

(١) الجامع لأحكام القرآن : ٩٨/٥، وانظر معه: الكشاف: ٥١٣/١، ومفاتيح الغيب: ٦/١٠ وغرائب القرآن: ٢٠٦/٤، والبحر المحيط: ٥٦٣/٣، وتفسير القرآن العظيم: ٤٦٤/١، وروح المعاني: ٢٧٣/٤، والتحرير والتنوير: ٢٨١/٤.

أما القراء: فإن المنع واضح من كلامهم. فيقول الداني (٤٤٤هـ)[(١)] : «﴿عذاباً أليماً -١٨-﴾ تام، وقال الأخفش[(٢)] والدينوري[(٣)] ونافع[(٤)] ﴿إني تبت الآن -١٨-﴾ تام، وليس كذلك؛ لأن ﴿ولا الذين يموتون وهم كفار -١٨-﴾ معطوف على ما قبله، وقال الدينوري ونافع: ﴿وهم كفار -١٨-﴾ تام، وليس كذلك؛ لأن : ﴿أولئك﴾ إشارة إلى المذكورين قبل».

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[(٥)] : «﴿السيئات -١٨-ج﴾ لأن ﴿حتى إذا﴾ يصلح للابتداء وجوابه: ﴿قال إني تبت﴾ ويصلح انتهاء لعمل السيئات».

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[(٦)] : «﴿وهم كفار -١٨-﴾ تام، وكذا ﴿عذاباً أليما -١٨-﴾». ويقول الأشموني[(٧)] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - «ولا وقف من قوله: ﴿وليست التوبة -١٨-﴾ إلى ﴿أليما -١٨-﴾ فلا يوقف على : ﴿السيئات﴾ ولا على : ﴿الموت﴾ ولا على : ﴿إني تبت الآن﴾؛ لأن قوله: ﴿ولا الذين يموتون﴾ عطف على: ﴿وليست﴾، والوقف

---

(١) المكتفى: ٢١٨.

(٢) الأخفش: سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط أبو الحسن. نحوي أخذ عن سيبويه توفي سنة ٢١١هـ/ ٨٢٦م (القفطي : إنباه الرواة: ٢/ ٣٦).

(٣) الدينوري: أحمد بن جعفر بن محمد أبو الحسن البغدادي، مقرئ ثقة توفي سنة ٣٣٦هـ/٩٤٧م (ابن الجزري: الغاية ١/ ٤٤).

(٤) نافع بن عبد الرحمن: أحد القراء السبعة اشتهر في المدينة، وانتهت إليه رئاسة القراءة فيها - توفي سنة ١٦٩هـ/ ٧٨٥م (ابن الجزري: الغاية ٢/ ٣٣٠).

(٥) علل الوقوف: ٢/٤١٨.

(٦) المقصد: ٩٨ .

(٧) منار الهدى: ٩٨.

على المعطوف عليه دون المعطوف قبيح، فكأنه قال: ﴿وليست التوبة للذين يعملون السيئات﴾ - الذين هذه صفتهم - ﴿ولا الذين يموتون وهم كفار﴾ فالذين مجرور المحل عطفاً على الذين يعملون، أي ليست التوبة لهؤلاء ولا لهؤلاء فسوّى بين من مات كافراً، وبين من لم يتب إلا عند معاينة الموت في عدم قبول توبتهما».

ومن كلام القراء - الداني والأنصارى والأشموني - يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿السيئات﴾؛ لأن الداني لم يذكر وقفاً في الآية كلها إلا على قوله: ﴿أليما﴾، وقد رد قول من قال بتمام الوقف على قوله: ﴿إني تبت الآن﴾؛ لأن : ﴿ولا الذين يموتون وهم كفار﴾ معطوف على ما قبله والوقف على المعطوف عليه دون المعطوف قبيح - كما هو معروف - كما رد قول من قال بتمام الوقف على قوله: ﴿وهم كفار﴾؛ لأن: ﴿أولئك﴾ إشارة إلى المذكورين قبل. فكلام الداني هنا واضح في منع الوقف على كل ألفاظ الآية إلا على رأسها، وهو قوله: ﴿أليما﴾، وبقول الداني يُرد على السجاوندي - الذي أجاز الوقف على قوله: ﴿السيئات﴾ - ويرد به أيضاً على الأنصاري - في قوله بتمام الوقف على قوله: ﴿وهم كفار﴾ - وعلى هذا يكون الوقف ممنوعاً على قوله: ﴿السيئات﴾ عند الداني والأنصاري والأشموني.

هذا، ويقول ابن الأنباري (٥٧٧هـ)(١) : «﴿قال إني تبت الآن ولا الذين يموتون وهم كفار -١٨-﴾ موضع ﴿الذين﴾ جر بالعطف على قوله: ﴿وليست التوبة للذين يعملون﴾ وتقديره: وليست التوبة للذين يعملون

---

(١) البيان: ١/٢٤٧.

السيئات ولا للذين يموتون وهم كفار».

وبقوله هذا قال العكبري (٦١٦هـ)[١] ، ومحي الدين الدرويش (١٩٨٢م)[٢] - أيضاً.

ومن كلام النحاة يتبين لنا السر في منع الوقف على قوله: ﴿السيئات﴾ لأن الوقف عليه يؤدى إلى الفصل بين المعطوف عليه والمعطوف لأن التقدير كما قال ابن الأنباري[٣] «وليست التوبة للذين يعملون السيئات ولا للذين يموتون وهم كفار».

وعلى هذا يأتي اتفاق القراء مع النحاة على منع الوقف على قوله: ﴿السيئات للعلة التي ذكرتها وهي: أن الوقف يؤدى إلى الفصل بين المعطوف عليه والمعطوف، وذلك ممنوع؛ لأنه قبيح.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿السيئات﴾؛ لأن الوقف عليه يؤدى إلى الفصل بين المعطوف عليه والمعطوف وذلك ممنوع؛ لأن العطف يصيِّر المعطوفات كلها شيئاً واحداً.

وقد ذكرت من قبل رأى عبد القاهر (٤٧١هـ)[٤] في قضية الفصل بين الجمل المعطوفة؛ حيث إنه لايجيز الفصل بين الجمل المعطوفة؛ لأن العطف يجعل الجملة الثانية مع الأولى كالشيء الواحد.

---

(١) انظر : التبيان : ١/ ٣٤٠.

(٢) انظر : إعراب القرآن وبيانه : ١/٦٣٦.

(٣) انظر: البيان: ١/٢٤٧.

(٤) انظر: دلائل الإعجاز: ٢٤٤، وانظر معه: منار الهدى: ٣٢٦.

أضف إلى هذا أن الوقف هنا على قوله: ﴿السيئات﴾ يتصادم مع حقائق الإسلام الثابتة؛ ذلك أن الله يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات، وباب التوبة مفتوح إلى ما قبل الغرغرة فالوقف يناقض هذا.

وتأمل قارئاً قرأ: ﴿وليست التوبة للذين يعملون السيئات﴾ ثم وقف . ماذا أفاد بهذا الوقف؟ إنه أفاد أن التوبة منفية عن الذين يعملون السيئات مطلقاً وفي كل حال، وذلك خلاف مانطق به الكتاب والسنة .

ويضاف إلى علة المنع أن الجملة الشرطية التي بعد ﴿حتى﴾ غاية لما قبلها أي أن هذا القيد الذي بعد ﴿حتى﴾ قد ربط ما بعد ﴿حتى﴾ بما قبلها؛ ولكي يُفهم المعنى لابد من وصل ما بعد ﴿حتى﴾ بما قبلها فنقول:

﴿وليست التوبة للذين يعملون السيئات حتى إذا حضر أحدهم الموت قال إني تبت الآن﴾ أي أن نفي التوبة مقيد بتأخيرها إلى حضور الموت، أما قبل ذلك فهي مقبولة.

يقول أبو السعود (٩٨٢هـ)[١] : «﴿حتى﴾ حرف ابتداء والجملة الشرطية بعدها غاية لما قبلها أي ليس قبول التوبة للذين يعملون السيئات إلى حضور موتهم وقولهم حينئذ إني تبت الآن وذكر الآن لمزيد تعيين الوقت. . . ﴿ولا الذين يموتون وهم كفار﴾ عطف على الموصول الذي قبله أي ليس قبول التوبة لهؤلاء ولا لهؤلاء». لذا منع الوقف . . والله أعلم.

(١) إرشاد العقل السليم : ١/ ٣٢٦، وانظر معه: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: القسم الأول : ١٥٨/٢ .

الموضع الثالث :

﴿ قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ ﴾ [آية: ٢٤ التوبة].

إضاءة:

في هذه الآية يأمر الله تعالى نبيه ﷺ أن يبلغ من آمن من أهل مكة، ولم يهاجر وبقي فيها بهذا التهديد والوعيد الذي جعله الله تعالى جزاء لمن أحب الآباء والأبناء و الإخوان والأزواج والعشيرة والأموال والتجارة الرابحة والإقامة في الديار التي ألفوها وآثرها على الله ورسوله والجهاد في سبيله بأن ينتظر عقوبة آجلة أو عاجلة من الله تعالى على تركه الهجرة إلى الله ورسوله، ومن تخلف عن ذلك فهو من الفاسقين.

يقول الزمخشري (٥٣٨هـ)(١) : «كان قبل فتح مكة من آمن لم يتم إيمانه إلا بأن يهاجر ويصارم أقاربه الكفرة، ويقطع موالاتهم، فقالوا يارسول الله: إن نحن اعتزلنا من خالفنا في الدين قطعنا آباءنا وأبناءنا وعشائرنا وذهبت تجارتنا، وهلكت أموالنا وخربت ديارنا وبقينا ضائعين فنزلت، فهاجروا فجعل الرجل يأتيه ابنه أو أبوه أو أخوه أو بعض أقاربه فلا يلتفت إليه، ولا ينزله

---

(١) الكشاف: ٢/ ١٨٠، وانظر معه: أسباب النزول للواحدي: ٢٠٢، ومفاتيح الغيب: ١٦/١٦، والجامع لأحكام القرآن: ٨/ ٩١، ولباب النقول للسيوطي: ٢٠٢، وحاشية الصاوي على الجلالين: ١٤٢/٢.

ولاينفق عليه ثم رخص لهم بعد ذلك».

شاهد هذا الموضع:

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿في سبيله﴾ في ط. مصحف الأزهر الشريف فقط، ولم يرد في غيرها من طبعات المصاحف الأربعة.

أما القراء: فإن منهم من فُهم المنع من كلامه، ومنهم من صرح بمنع الوقف وإليك آراءهم:

يقول الداني (٤٤٤هـ)[١] : «﴿حتى يأتى الله بأمره -٢٤-﴾ كاف، ﴿القوم الفاسقين -٢٤-﴾ تام»، ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿في سبيله﴾، وهذا يدل على المنع.

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٢] : «﴿يأتى الله بأمره﴾ حسن، وقال أبو عمرو: كاف، ﴿الفاسقين﴾ تام». ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿في سبيله﴾ وهذا يدل على المنع.

أما الأشموني[٣] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - فإنه قد صرح بمنع الوقف على هذا الموضع؛ حيث يقول: «ولا وقف من قوله: ﴿قل إن كان﴾ إلى قوله: ﴿بأمره﴾؛ لعطف المذكورات على : ﴿آباؤكم﴾ وخبر ﴿كان﴾ ﴿أحب﴾، ولايوقف على اسم كان دون خبرها ﴿بأمره﴾ كاف، ﴿الفاسقين﴾ تام».

---

(١) المكتفى: ٢٩٢.

(٢) المقصد: ١٦٣.

(٣) منار الهدى: ١٦٣.

ومن كلام القراء يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿في سبيله﴾؛ لأن ما بعده جواب شرط ﴿إنْ﴾ ولا يوقف على الشرط دون جوابه.

هذا، ويقول ابن النحاس (٣٣٨هـ)[١] : «﴿قل إن كان آباؤكم﴾ اسم كان وما بعده معطوف عليه ﴿أحب إليكم﴾ خبر كان».

ويقول أبو حيان (٧٤٥هـ)[٢] : «... والقراء على نصب ﴿أحبَّ﴾ لأنه خبر ﴿كان﴾». ويقول محي الدين الدرويش (١٩٨٢م)[٣] : «﴿إنْ﴾ شرطية، وكان واسمها وما بعده عطف عليه، و﴿أحبَّ﴾ خبر كان، و﴿إليكم﴾ حال و﴿من الله﴾ جار ومجرور متعلقان بـ ﴿أحبَّ﴾ ورسوله وجهاد في سبيله عطف على: ﴿الله﴾ أي من الهجرة إليهما ﴿فتربصوا﴾ الفاء رابطة و﴿تربصوا﴾ فعل أمر وفاعل».

ومن كلام النحاة يتبين لنا السر في منع الوقف على قوله: ﴿في سبيله﴾ لأن ما بعده جواب ﴿إنْ﴾ الشرطية ولايوقف على الشرط دون جزائه.

هذا ، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿في سبيله﴾ لأن ما بعده جواب ﴿إنْ﴾ الشرطية، وأسلوب الشرط المكون من ﴿إنْ﴾ الشرطية، وجملة الشرط ﴿كان﴾ وما بعدها، وجواب الشرط وهو جملة: ﴿فتربصوا﴾ كل هذا الأسلوب بمثابة كلمة واحدة والكلمة الواحدة لايجوز أن تقدم بعضها وتؤخر بعضها الآخر.

---

(١) إعراب القرآن: ٢/ ٢٠٨.

(٢) البحر المحيط: ٥/ ٣٩١.

(٣) إعراب القرآن وبيانه: ٣/ ١٩٧.

يقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[1] : «وللشرط صدر الكلام وهو مع ما في حيزه من الجملتين مثل كلمة واحدة، ولايجوز تقدم بعض الكلمة على بعض».

وقد تقدم شرح عبد القاهر (٤٧١هـ)[2] لهذه العلاقة التي تربط بين جملتي الشرط والجزاء، والتي ترتب وقوع جملة الجزاء على وجود جملة الشرط.

وقد فهم الآلوسي (١٢٧٠هـ)[3] هذا المعنى فقال: «والشرط وما في معناه يفيد توقف وجود الجزاء على ما في حيزه فيفيد عدمه عند عدمه».

وهذه الرابطة هي التي يسميها البلاغيون[4] «رابطة السببية» وقد تكرر هذا الكلام كثيراً من قبل[5] بما يغني عن إعادته.

وتطبيقاً على ما تقدم استمع - أيها القارئ الكريم - متدبراً إلى قارئ يقرأ قوله تعالى : ﴿قُلْ إِن كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ﴾ ثم وقف : ماذا أفاد بهذا الوقف؟ الجواب: إنه ذكر كلاماً اشتمل على أداة شرط: ﴿إنْ﴾ وفعل شرط: كان واسمها، ومعطوفات عطفت

---

(١) الكشاف: ٣١١/٢.

(٢) انظر: أسرار البلاغة: ١١١، وانظر معه: بدائع الفوائد لابن القيم: ٤٤/١.

(٣) روح المعاني: ٤٠٣/١٥.

(٤) انظر : مقال أ. د/ عبد العظيم المطعني في مجلة منبر الإسلام السنة : ٦٠ العدد: ٥ جمادى الأخرة ١٤٢٢ هـ يوليو/ أغسطس ٢٠٠١م ص: ١٣.

(٥) انظر: ص ، من هذا البحث.

على اسمها، ثم ذكر خبر كان وهو قوله: ﴿أحبَّ﴾ وما تعلق به.

والمعنى: إن كانت هذه المذكورات أحب إليكم من الله ورسوله وجهاد في سبيله، ثم ماذا بعد؟ لاشك أن المعنى ناقص لذا لابد من الوصل؛ ليتم المعنى: ﴿فتربصوا حتى يأتي الله بأمره﴾؛ ولذا منع الوقف على قوله: ﴿في سبيله﴾. والله أعلم.

الموضع الرابع:

﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَىٰ تَقْوَىٰ مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَم مَّنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَانْهَارَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴿١٠٩﴾﴾ [آية: ١٠٩ التوبة].

إضاءة:

المفردات: ﴿شفا﴾، ﴿جرف﴾، ﴿هار﴾.

يقول الزمخشري (٥٣٨هـ)[١]: «الشفا: الحرف والشفير. وجرف الوادي: جانبه الذي يتحفر أصله بالماء، وتجرفه السيول فيبقى واهياً، والهار: الهائر وهو المتصدع الذي أشفى على التهدم والسقوط».

بدأت هذه الآية باستفهام تقريري؛ لتعقد موازنة ومقارنة بين المسجدين - مسجد قباء، ومسجد الضرار - أيهما خير وأيهما أولى بالبقاء؟

أذلك المسجد الذي بني على أساس من التقوى وحب الإسلام ونشره

---

(١) الكشاف: ٢/٢١٥، وانظر معه: مجاز القرآن: ١/٢٦٩، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢/٤٦٩، الجامع لأحكام القرآن: ٨/٢٤٤، والبحر المحيط: ٥/٥٠٦، وبهجة الأريب: ١٩٩.

ورفع كلمته أم ذلك المسجد الذي بنى ليكون موئلاً للنفاق ومضارة للمؤمنين، وتفريقاً لكلمتهم وتمزيقاً لجماعتهم وتحقيقاً لمآرب الكفر؟ لاشك أن ذلك الذي بنى على أساس من التقوى هو الأولى بالبقاء؛ لأن فيه كل الخير لجماعة المؤمنين.

يقول الآلوسي (١٢٧٠هـ)[١] : «واختار غير واحد أن معنى الآية: أفمن أسس بنيان دينه على قاعدة محكمة هي التقوى، وطلب الرضا بالطاعة خير أم من أسس على قاعدة هي أضعف القواعد وأرخاها، فأدى به ذلك لخوره، وقلة استمساكه إلى السقوط في النار».

شاهد هذا الموضع:

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿خير﴾ في ط. مصحف الأزهر الشريف فقط، ولم يرد في غيرها من طبعات المصاحف الأربعة.

أما القراء: فمنهم من فُهم المنع من كلامه، ومنهم من صرّح بمنع الوقف؛ وإليك آراءهم:

يقول الداني (٤٤٤هـ)[٢] : «ومثله - أي كاف وقيل تام - ﴿في نار جهنم -١٠٩-﴾، ﴿الظالمين -١٠٩-﴾ اكفى».

ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿خير﴾ وهذا يدل على المنع.

---

(١) روح المعاني: ١١/٣٢، وانظر معه: مفاتيح الغيب : ١٦/١٥٦، وتفسير القرآن العظيم: ٢/٣٩١، وحاشية الصاوي على الجلالين: ٢/١٦٩.

(٢) المكتفى: ٢٩٩.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[١] : «﴿في نار جهنم -١٠٩- ط﴾». ولم يذكر في الآية وقفاً غير ذلك.

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٢] : «﴿في نار جهنم -١٠٩-﴾ كاف، ﴿الظالمين -١٠٩-﴾ تام»، ولم يذكر وقفاً من أي نوع على أي لفظ في الآية غير ذلك.

ويقول الأشموني[٣] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «﴿ورضوان خير -١٠٩-﴾ ليس بوقف؛ لعطف ما بعده على ما قبله».

ومن كلام القراء يتضح لنا منع الوقف على قوله: ﴿خير﴾، وذلك لأن الوقف عليه يؤدى إلى الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه.

هذا، ويقول ابن النحاس (٣٣٨هـ)[٤] : «﴿مَنْ﴾ بمعنى الذي وهو في موضع رفع بالابتداء وخبره ﴿خير﴾، ﴿أم من أسس بنيانه﴾ عطف على الأولى».

ويقول محي الدين الدرويش (١٩٨٢م)[٥] : «الهمزة للاستفهام التقريري والفاء عاطفة على مقدر أي أبعد ما علم حالهم أفمن أسس بنيانه على تقوى.. إلخ و﴿مَنْ﴾ مبتدأ وجملة ﴿أسس بنيانه﴾ صلة، و﴿على

---

(١) علل الوقوف: ٢/ ٥٦٠.

(٢) المقصد: ١٧٠.

(٣) منار الهدى: ١٧٠.

(٤) إعراب القرآن: ٢/ ٢٣٦.

(٥) إعراب القرآن وبيانه: ٣/ ٢٧٧.

تقوى﴾ جار ومجرور متعلقان بـ ﴿أسس﴾ . . . و﴿خير﴾ خبر لـ ﴿مَنْ﴾، ﴿أم من أسس بنيانه على شفا جرف هار﴾ أم: حرف عطف، و﴿مَنْ﴾ معطوفة على ﴿مَنْ﴾ الأولى وخبرها محذوف تقديره: ﴿خير﴾».

ومن كلام النحاة يتبين لنا السر في منع الوقف على قوله: ﴿خير﴾ ؛ لأن ما بعده معطوف على ما قبله، كما ذكرنا والوقف عليه يؤدى إلى الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه وذلك ممنوع.

هذا، و البلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿خير﴾؛ لأن ما بعده - وهو قوله: ﴿أم من أسس بنيانه على شفا جرف هار﴾ - معطوف على ما قبله - وهو قوله: ﴿من أسس بنيانه على تقوى. . .﴾ الأولى - والوقف على قوله: ﴿خير﴾ يؤدى إلى الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه، وذلك ممنوع لأنه يفسد المعنى؛ حيث إن ﴿أم﴾ قد ربطت بين أجزاء الكلام، فصار المعطوف والمعطوف عليه بها كلاماً واحداً لايستغني بجزء منه عن الجزء الآخر.

واستمع متدبراً قراءة من قرأ قوله: ﴿أفمن أسس بنيانه على تقوى من الله ورضوان خير﴾ ثم وقف: فماذا أفاد؟ أفاد أنه قدم جزءاً من السؤال وأخر الجزء الآخر، ولايفهم السامع السؤال - ليعرف المقصود منه - إلا بإلقاء الكلام جميعه مرة واحدة؛ ليتأتى له أن يجيب عليه، وما بعد ﴿أم﴾ معادل لما قبلها، ولابد أن يؤتى بالمعادل؛ ليتم معنى السؤال.

وقد عرضت بالتفصيل للعطف بـ ﴿أم﴾ في موضع سابق[١] - في هذا البحث - بما يغنى عن إعادته، كما ذكرت التعليل البلاغي لمنع الوقف مستدلاً

(١) انظر: ص ٧١٧ وما بعدها من هذا البحث.

برأى عبد القاهر (٤٧١هـ)[١] الذي يرى أن العطف يصيِّر المعطوفات كلها شيئاً واحداً فتصير به كالكلمة الواحدة ولايفصل بين حروف الكلمة الواحدة.

الموضع الخامس:

﴿ إِنَّمَا مَثَلُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ أَنزَلْنَٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَٱخْتَلَطَ بِهِۦ نَبَاتُ ٱلْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ ٱلنَّاسُ وَٱلْأَنْعَٰمُ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَٱزَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَآ أَنَّهُمْ قَٰدِرُونَ عَلَيْهَآ أَتَىٰهَآ أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَٰهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [آية: ٢٤ يونس].

إضاءة:

المفردات: ﴿زخرفها﴾: «الزخرف: كمال حسن الشيء»[٢].

﴿وازّيّنت﴾: «المعنى: وتَزَيَّنَتْ فادغمت التاء في الزاى وسكنت الزاى، فاجتلبت لها ألف الوصل»[٣].

﴿كأن لم تغن بالأمس﴾: «أي كأن لم تعمر بالأمس، والمغانى: المنازل التي يعمرها الناس بالنزول فيها»[٤].

والمعنى: في هذه الآية يضرب الله لنا المثل[٥]؛ ليقرّب المعانى البعيدة إلى الأذهان؛ لتتضح فيصور لنا حال الدنيا في حب الناس لها وإقبالهم عليها و

---

(١) انظر: دلائل الإعجاز: ٢٤٤، وانظر معه: بدائع الفوائد: ١/١٦٨، ومنار الهدى: ٣٢٦.

(٢) معانى القرآن وإعرابه للزجاج: ٣/١٥.

(٣) السابق: نفس الموضع.

(٤) السابق: نفس الموضع.

(٥) المثل: «ماشُبِّه مضربه بمورده، ويستعار للأمر العجيب المستغرب» [روح المعانى: ١١/١٤٥].

افتتانهم بها وإعجابهم بما فيها واطمئنانهم إليها، حتى ظنوا تمكنهم من السيطرة عليها، ثم يفاجأون بزوال ذلك كله بحال ماء نزل من السماء إلى الأرض، فنبتت به أنواع شتى من النبات منها ما هو طعام للإنسان، ومنها ما هو خاص بالأنعام، ومنها ما هو للزينة كالزهور والورود، ولبست أبهى حللها بهذا النبات، واطمأن الناس إلى قدرتهم على الانتفاع بهذا النبات، ثم فوجئوا بنزول جائحة من السماء تهلك هذا كله، فتصير الأرض جرداء، ويصير النبات كأنه قد حصد وأزيل من جذوره، وتصبح هذه الأرض كأن لم تكن بها حياة ولا نبات، كذلك التفصيل والبيان يوضح الله الآيات في القرآن والكون لمن يقدر على التفكر، ولمن يستطيع تدبر هذه المعاني ليصل بها إلى الله تعالى، وليرد الأمر في كل شيء إليه وحده.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿والأنعام﴾ في ط. مصحف الأزهر الشريف فقط، ولم يرد في غيرها من طبعات المصاحف الأربعة.

أما القراء : فإنهم قد أجازوا الوقف عليه وإليك آراءهم: يقول الداني (٤٤٤هـ)[1] : «﴿والأنعام -٢٤-﴾ كاف».

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[2] : «﴿والأنعام -٢٤-ط)[3] ، ﴿عليها -٢٤-لا ﴾؛ لأن ﴿أتاها﴾ جواب ﴿إذا﴾، ﴿بالأمس -٢٤-ط﴾».

(١) المكتفى : ٣٠٦.

(٢) علل الوقوف: ٢/٥٦٩.

(٣) ط. أي مطلق ، وقد سبق بيانه، وانظر: علل الوقوف: ١/١١٦.

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[١] : «﴿والأنعام -٢٤-﴾ صالح، ﴿كأن لم تغن بالأمس -٢٤-﴾ حسن، وقال أبو عمرو فيهما: كاف ﴿يتفكرون -٢٤﴾ تام».

ويقول الأشموني[٢] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «ولا وقف من قوله: ﴿إنما مثل﴾ إلى: ﴿والأنعام﴾ فلا يوقف على قوله: ﴿فاختلط﴾ وزعم يعقوب[٣] الأزرق: أنه هنا وفي الكهف[٤] تام[٥] على استئناف ما بعده جملة مستأنفه من مبتدأ وخبر، وفي هذا الوقف شيء من جهة اللفظ والمعنى. فاللفظ: أن ﴿نبات﴾ فاعل بقوله: ﴿فاختلط﴾ أي فنبت بذلك المطر أنواع من النبات يختلط بعضها ببعض.

وفي المعنى: تفكيك الكلام المتصل الصحيح والمعنى الفصيح وذهاب إلى اللغو والتعقيد. ﴿والأنعام﴾ حسن؛ لأن ﴿حتى﴾ ابتدائية تقع بعدها الجملة كقوله[٦] :

فمازالت القتلى تمج دماءها   بدجلة حتى ماء دجلة أشْكَلُ

---

(١) المقصد: ١٧٥.

(٢) منار الهدى: ١٧٥.

(٣) هو يوسف بن عمرو أبو يعقوب الأزرق، مقرئ أخذ عن ورش، وعنه إسماعيل النحاس توفي سنة ٢٤٠هـ / ٨٥٤م [ابن الجزري: الغاية: ٢/٤٠٢].

(٤) الآية: ٤٥.

(٥) أخرجه ابن النحاس (القطع والائتناف: ٣٧٥)، وانظر معه: المكتفى : ٣٠٦.

(٦) البيت لجرير بن عطية من قصيدة يهجو فيها الأخطل التغلبي. والأشكل: ما فيه بياض وحمرة مختلطان [القاموس المحيط: مادة (شكل)].

والغاية معنى لايفارقها».

ومن كلام القراء يتضح لنا إجماعهم على جواز الوقف على قوله: ﴿والأنعام﴾ بينما ط. مصحف الأزهر الشريف تمنع الوقف عليها، وحينئذ يلزمنا أن نعرض القضية على النحاة؛ لنرى رأيهم في هذا الموضع.

هل يجوز الوقف على قوله: ﴿والأنعام﴾؟ أو يمنع؟ .

يقول محي الدين الدرويش (١٩٨٢م)[١] : «﴿إنما﴾ كافة ومكفوفة و﴿مثل﴾ مبتدأ و﴿الحياة﴾ مضاف إليه، و﴿الدنيا﴾ صفة، ﴿كماء﴾ الجار والمجرورخبر ﴿مثل﴾ ، أو هي اسم فهي الخبر، وجملة: ﴿أنزلناه﴾ صفة لماء و﴿من السماء﴾ متعلقان بأنزلناه، ﴿فاختلط به نبات الأرض مما يأكل الناس والأنعام﴾ الفاء عاطفة و﴿اختلط﴾ عطف على ﴿أنزلناه﴾ و﴿به﴾ متعلقان باختلط ونبات الأرض فاعل اختلط و﴿مما يأكل الناس﴾ الجار والمجرور حال من ﴿نبات الأرض﴾ وجملة ﴿يأكل الناس﴾ صلة ﴿والأنعام﴾ عطف على الناس ﴿حتى إذا أخذت الأرض زخرفها وازينت﴾ حتى: حرف غاية، وإذا: ظرف لما يستقبل من الزمن متعلق بالجواب، وهو ﴿أتاها﴾، وجملة: ﴿اخذت﴾ مضافة إليها، والأرض فاعل، وزخرفها مفعول به ﴿وازينت﴾ عطف على ﴿اخذت﴾.

﴿وظن أهلها أنهم قادرون عليها﴾ : و ظن: عطف أيضاً، و﴿اهلها﴾ فاعل ظن وأن وما في حيزها سد مسد مفعولي ﴿ظن﴾، و﴿قادرون﴾ خبر

---

(١) إعراب القرآن وبيانه: ٣/ ٣٢٣، وانظر معه: إعراب القرآن لابن النحاس: ٢/ ٢٥١، والبحر المحيط: ٦/ ٣٧، وإرشاد العقل السليم: ٢/ ٣٢١، وحاشية الصاوي على الجلالين: ٢/ ١٨٤.

﴿أن﴾ و﴿عليها﴾ جار ومجرور متعلقان بقادرون ﴿أتاها أمرنا ليلاً أو نهاراً﴾ أتاها: جواب ﴿إذا﴾ والهاء مفعول به، و﴿أمرنا﴾ فاعل و﴿ليلاً﴾ ظرف متعلق بـ ﴿أتاها﴾ و﴿أو﴾ حرف عطف و﴿نهاراً﴾ معطوف على ﴿ليلاً﴾ . ﴿فجعلناها حصيداً كأن لم تغن بالأمس﴾ الفاء: عاطفة و﴿جعلناها﴾ فعل وفاعل ومفعول به أول و﴿حصيداً﴾ مفعول به ثان و﴿كأن﴾ مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن، وجملة ﴿لم تغن﴾ خبرها و﴿بالأمس﴾ جار ومجرور متعلقان بتغن. . ».

هذا، وقد تعمدت أن أذكر لك إعراب الآية بالتفصيل؛ لترى أنها مكونة من جمل تداخلت في بعضها حتى صارت كأنها جملة واحدة. ولذلك وجدنا أبا حيان (٧٤٥هـ)[١] يعارض القول بتمام الوقف على قوله: ﴿فاختلط﴾ على الرغم من أنه قد ورد عن نافع[٢] ؛ حيث يقول: «والوقف على قوله : ﴿فاختلط﴾ لايجوز وخاصة في القرآن؛ لأنه تفكيك للكلام المتصل الصحيح المعنى، الفصيح اللفظ وذهاب إلى اللغز والتعقيد والمعنى الضعيف الا ترى أنه لو صرح بإظهار الاسم الذي الضمير في كناية عنه فقيل بالاختلاط نبات الأرض، أو بالماء نبات الارض لم يكد ينعقد كلاماً من مبتدأ و خبر لضعف هذا الإسناد وقربه من عدم الإفادة».

أما قوله: ﴿والأنعام﴾ فإن بعده ﴿حتى﴾ وهي كما يقول ابن الأنباري

---

(١) البحر المحيط : ٣٧/٦.

(٢) انظر: القطع والإئتناف لابن النحاس: ٣٧٥، وانظر معه: المكتفى: ٣٠٦، والجامع لأحكام القرآن: ٣٠٣/٨.

(٥٧٧هـ)[1] عنها: «... أن أصل ﴿حتى﴾ أن تكون غـاية، وإذا كانت غاية كان ما بعدها داخلاً في حكم ما قبلها».

ويقـول الشيخ عـضـيمـة[2] - رحـمـه الله - عن هذه الآية: «ويرى الجمهور: أن ﴿حـتى﴾ ابتدائية وتفيد الغاية، وأن ﴿إذا﴾ شـرطية والغاية تؤخذ من جواب الشرط».

وخلاصة كلام النحاة هنا أن الآية تكونـت من جمل تداخلت بعضها في بعض، وتعانقت حتى صارت بمثابة جملة واحـدة، كما صرح بذلك أبو حيان - رحمه الله - في قوله السـابق.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿والأنعام﴾؛ لأن الآية كلها تشـبيـه تمثيلي، والتشـبيـه التمثيلي كما يقـول الخطيب (٧٣٩هـ)[3] : «التمثيل: ما وجهه وصف منتزع من متعدد: أمرين أو أمور».

وهنا في هذه الآية الوجه منتزع من عدة أمـور، كما أن المشبه مكون من عدة أمور قصد مراعاتها، كما أن المشبه به فيها أيضاً مكون من عدة أمور قصد مراعاتها في تأدية المعنى المقصود.

يقول الإمام عبد القاهر (٤٧١هـ)[4] : «وعلى الجملة فينبغي أن تعلم أن

---

(١) أسرار العربية: ٢٦٦.

(٢) دراسات لأسلوب القرآن الكريم: القسم الأول: ٢/١٣٧، ١٦٠، وانظر معه: مغني اللبيب: ١/١٢٨.

(٣) الإيضاح : ٢٨٦.

(٤) أسرار البلاغة : ١٠٨، ١٠٩، وانظر معه: الإيضاح : ٢٩٢، والتبيان في علم المعاني والبديع والبيان للطيبي بتحقيق د. هادي عطية الهلالي: ٢٠٣، وعقود الجمان للمرشدي: ٢/٣٤، وشروح التخليص: ٣/٤٥٦.

المثل الحقيقي والتشبيه الذي هو الأولى بأن يسمى تمثيلاً؛ لبعده عن التشبيه الظاهر الصريح ما تجده لايحصل لك إلا من جملة من الكلام أو جملتين أو أكثر حتى إن التشبيه كلما كان أوغل في كونه عقلياً محضاً كانت الحاجة إلى الجملة أكثر. ألا ترى إلى نحو قوله عز وجل: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ النَّاسُ وَالْأَنْعَامُ حَتَّىٰ إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَيْهَا أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ﴾. كيف كثرت الجمل فيه؟ حتى إنك ترى في هذه الآية عشر جمل إذا فصلت وهي وإن كان قد دخل بعضها في بعض، حتى كأنها جملة واحدة، فإن ذلك لايمنع من أن تكون صور الجمل معنا حاصلة تشير إليها واحدة واحدة، ثم إن الشبه منتزع من مجموعها من غير أن يمكن فصل بعضها عن بعض وإفراد شطر من شطر حتى إنك لو حذفت منها جملة واحدة من أي موضع كان أخلّ ذلك بالمغزى من التشبيه».

فقول عبد القاهر - رحمه الله وهو النحوى البلاغي - يدلُّنا على أن هذه الآية قد جاءت على صورة التشبيه التمثيلي الذي يؤخذ فيه وجه الشبه من هيئة منتزعة من عدة أشياء قُصد بها جميعاً أن تشارك في تكوين وجه الشبه - كما هنا - وأضيف إلى ذلك هنا أن المشبَّه كذلك قصد فيه عدة أشياء، والمشبه به كذلك؛ ولذا كانت هذه الآية من أولها إلى قوله: ﴿بالأمس﴾ كأنها جملة واحدة لايجوز أن تفصل بين أجزائها حتى تأتي إلى تمام الصورة التشبيهية وتأمل قول عبدالقاهر : «. . . حتى كأنها جملة واحدة»، وتأمل قوله: «ثم إن الشبه منتزع من مجموعها من غير أن يمكن فصل بعضها عن بعض، وإفراد شطر من شطر حتى إنك لو حذفت منها جملة واحدة من أي موضع كان أخلَّ ذلك بالمغزى من التشبيه».

وقد جاء الزمخشري (٥٣٨هـ)[١] - رحمه الله - فأكد هذا المعنى؛ حتى قال: «هذا من التشبيه المركب: شبهت حال الدنيا في سرعة تقضيها وانقراض نعيمها بعد الإقبال بحال نبات الأرض في جفافه وذهابه حطاماً بعدما التف وتكاثف وزين الأرض بخضرته ورفيفه..».

وبناءً على ما تقدم: فنحن أمام صورة تشبيهية تمثيلية تصور لنا معنى تجمعت عدة أشياء؛ لتبرزه وتظهره على هذه الهيئة المقصودة وكل هذه الجمل متسقة متعاونة متكاملة في رسم هذه الصورة بحيث لايمكن الاستغناء عن لفظ واحد من تلك الألفاظ وإلاَّ فسد المعنى؛ لذا منع الوقف. والله أعلم.

الموضع السادس:

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُواْ بِمَا جَآءَكُم مِّنَ ٱلْحَقِّ يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ رَبِّكُمْ إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَٰدًا فِى سَبِيلِى وَٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِى تُسِرُّونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ وَأَنَا۠ أَعْلَمُ بِمَآ أَخْفَيْتُمْ وَمَآ أَعْلَنتُمْ وَمَن يَفْعَلْهُ مِنكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ ﴿١﴾ ﴾ [آية: ١ الممتحنة].

إضاءة:

في هذه الآية ينادي الله تعالى المؤمنين بأحب صفة إليه وإليهم؛ لينهاهم عن موالاة أعدائه وأعدائهم - وهم الكفار - فلا يظهروا المودة لهم، بل عليهم أن يعاملوهم بما يستحقون من المعاملة بأن يكونوا منهم على حذر؛ فلا

(١) الكشاف: ٢/٢٣٣، وانظر معه: مفاتيح الغيب: ١٧/٥٩، والجامع لأحكام القرآن: ٨/٣٠٣، والبحر المحيط: ٦/٣٦، والتحرير والتنوير: ١١/١٤١، وروح المعاني: ١١/١٤٥.

يطلعوهم على أسـرارهم؛ لأن هؤلاء الكفار قد أظهروا العـداوة لله ولرسوله، فقد أخرجوه ﷺ من وطنه، وأخرجوا من آمن به معه وعلى المؤمنين أن يعلموا أن الله يعلم السر كما يعلم الجهر؛ فلا يخفى عليه شيء.

وقد نزلت هذه الاية في سيدنا حـاطب بن أبي بلتعه - رضى الله عنه - كمـا يقول الســيوطي (٩١١هـ)[١] : «أخرج الشـيخان عن علي قـال: بعثنا رسول الله ﷺ أنا والزبيـر والمقـداد بن الأسـود فقـال: انطلقـوا حـتى تأتوا (روضة[٢] خاخ) فـإن بها ظعـينه[٣] معـها كـتاب فـخذوه منها فـأتوني به، فخرجنا حتى أتينا الروضة فإذا نحن بالظعـينة فقلنا: أخرجي الكتاب، فقالت: مامـعي من كتاب فقلنا : لتـخرجن الكتاب أو لنلقين الثـياب، فأخرجـته من عقاصها فأتينا به رسول الله ﷺ فإذا هو من حاطب بن أبي بلتعة إلى ناس من المشركين بمكة يخبـرهم ببـعض أمر النبى ﷺ فقـال: ماهذا ياحـاطب؟ قال: لاتعجل على يارسـول الله؛ إني كنت ملصقـاً في قريش ولم أكن من نفسـها وكان من معك من المهـاجرين لهم قرابات يحمون بهـا أهليهم وأموالهم بمكة،

---

(١) لبـاب النقول: ٤٠٥، وانظر مـعـه: معـاني القرآن وإعـرابه للزجـاج: ١٥٥/٥، وأسـبـاب النزول للواحـدي: ٣٥٨، والكشـاف: ٨٩/٤، ومـفاتيح الغـيب: ٢٥٧/٢٩، والجامع لأحكام الـقرآن: ٤٩/١٨، وغـرائب القـرآن: ٣٨/٢٨، والبحـر المحـيط: ١٥٣/١٠، وتفـسيـر القـرآن العظيم: ٣٤٤/٤، وإرشاد الـعقل الـسليم: ١٥٥/٥، وحـاشيـة الصـاوي على الجـلالين: ١٩٤/٤، وروح المعاني: ٢٨/ ٩٦.

(٢) روضة خاج: موضع بينه وبين المدينة اثنا عشر ميلاً [حاشية الصاوي على الجلالين: ١٩٤/٤] وراجع : معجم البلدان: ٣٨٣/٢.

(٣) الظعينة: الهودج فيه امرأة أم لا، والجمع : ظُعْن وظُعُن وظعائن وأظعان والمرأة ما دامت في الهودج [القاموس المحيط: مادة (ظعن)].

فأحببت إذ فاتني ذلك من نسب فيهم أن أتخذ يداً يحمون بها قرابتي وما فعلت ذلك كفراً ولا ارتداداً عن ديني ولا رضا بالكفر فقال النبي ﷺ : صدق وفيه أنزلت..».

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿وإياكم﴾ في ط، مصحف المدينة النبوية فقط، ولم يرد في غيرها من طبعات المصاحف الأربعة.

أما القراء : فقد اختلفوا في الحكم على هذا الموضع وإليك آراءهم: يقول الداني (٤٤٤هـ)(١) : «وقال نافع(٢) ويعقوب(٣) والقتيبي(٤) : ﴿وإياكم -١-﴾ تام، وقال أبو حاتم(٥) : هو وقف بيان، وقال ابن الأنباري(٦) : هو حسن وكذلك هو عندي، وليس بتام ولاكاف؛ لأن ما بعده متعلق به.

والمعنى: يخرجون الرسول ويخرجونكم لئلا تؤمنوا، أي كراهة أن تؤمنوا».

---

(١) المكتفى: ٥٦٣.

(٢) نافع: سبق التعريف به في ص : ٨٢٩ من هذا البحث.

(٣) يعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرمي أبو محمد، أحد القراء العشرة إمام البصرة توفي سنة ٢٠٥هـ / ٨٢٠م [ابن الجزري: الغاية: ٢/٣٨٦].

(٤) عبد الله بن مسلم ابن قتيبة الدينوري أبو محمد: نحوي محدث أخذ عن أبي حاتم توفى سنة ٢٧٦هـ / ٨٨٠م [القفطي: إنباه الرواة: ٢/١٤٣].

(٥) سهل بن محمد أبو حاتم السجستاني مقرئ نحوي لغوي عالم البصرة. توفى سنة ٢٥٥هـ/ ٨٦٨م [القفطي: إنباه الرواة: ٢/٥٨].

(٦) هو محمد بن القاسم بن بشار الأنباري أبو بكر نحوي، صاحب كتاب: «إيضاح الوقف والابتداء» توفى سنة ٣٢٨هـ/ ٩٣٩م [ابن الجزري الغاية: ٢/٢٣١].

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[١] : «﴿وإياكم -١-﴾ تام عند الجميع، وقيل: وقف بيان، وقيل: حسن ولا أحب شيئاً من ذلك؛ لأن ما بعده متعلق به».

ويقول الأشموني[٢] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «لا وقف من : ﴿تلقون﴾ إلى : ﴿تسرون إليهم بالمودة﴾؛ لاتصال الكلام بعضه ببعض؛ فلا يوقف على : ﴿بالمودة﴾ - الأولى - ؛ لأن : ﴿وقد كفروا﴾ جملة حالية وذو الحال الضمير في ﴿تلقون﴾ أي: توادونهم وهذه حالتهم، ولا على: ﴿من الحق﴾ ولا على : ﴿الرسول﴾ ولا على: ﴿وإياكم﴾؛ لأنه معطوف على ﴿الرسول﴾ أي يخرجون الرسول ويخرجونكم. . .».

ومن كلام القراء يتضح لنا اختلافهم في الحكم على هذا الموضع: فمنهم من قال: إنه تام، ومنهم من قال: إنه وقف بيان، ومنهم من قال: إنه حسن، واختاره الداني، ولكن الأنصاري رفض هذا، ويفهم من كلامه المنع.

أما الأشموني: فقد صرح بالقول بمنع الوقف على قوله: ﴿وإياكم﴾ وقد منع الوقف هنا على قوله: ﴿وإياكم﴾؛ لأنه معطوف على ﴿الرسول﴾، وما بعده - وهو قوله: ﴿أن تؤمنوا بالله ربكم﴾ - مفعول له.

هذا، ويقول ابن النحاس (٣٣٨هـ)[٣] : «﴿وقد كفروا بما جاءكم من

---

(١) المقصد: ٣٩٠.

(٢) منار الهدى: ٣٩٠.

(٣) إعراب القرآن : ٤/ ٤١٠، وانظر معه: معاني القرآن للفراء: ١٤٨/٣، والكشاف: ٨٩/٤، والبيان: ٤٣٢/٢.

الحق يخرجون الرسول وإياكم﴾ عطف على ﴿الرسول﴾ أي ويخرجونكم ﴿أن تؤمنوا بالله ربكم﴾ في موضع نصب، أي لأن تؤمنوا وحقيقته كراهة أن تؤمنوا بالله ربكم».

ويقول العكبري (٦١٦هـ)[١] : «﴿وإياكم﴾ معطوف على : ﴿الرسول﴾ و﴿أن تؤمنوا﴾ مفعول له معمول ﴿يخرجون﴾ ».

ومن كلام النحاة يتبين لنا السر في منع الوقف على قوله: ﴿وإياكم﴾؛ لأن ما بعده مفعول له معمول لقوله: ﴿يخرجون﴾، ولا يفصل بين العامل ومعموله وإلا فسد المعنى.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿وإياكم﴾؛ لأن الوقف عليه يؤدى إلى الفصل بين العامل ومعموله وذلك ممنوع.

وللإمام عبد القاهر (٤٧١هـ)[٢] في قضية الفصل بين العامل ومعموله رأى ذكرناه من قبل كثيراً، فهو يمنع ذلك؛ حيث يقول - في معرض الحديث عن عطف الجمل - : «.. وإذا كان كذلك كانت مع الأولى كالشيء الواحد وكان منزلتها منها منزلة المفعول والظرف وسائر ما يجيء بعد تمام الجملة من معمولات الفعل مما لايمكن إفراده عن الجملة، وأن يعتد كلاماً على حدته».

فهو عندما يمنع الفصل بين الجمل المعطوفة - لأن العطف يجعل الثانية مع الأولي كالشيء الواحد - يشبّه هذا المنع بمنع الفصل بين المفعول وفعله

---

(١) التبيان: ١٢١٧/٢، وانظر معه: الجامع لأحكام القرآن: ٥٣/١٨، والبحر المحيط: ١٥٣/١٠، وحاشية الصاوي على الجلالين: ١٩٤/٤، وإعراب القرآن وبيانه: ٧/ ٤٩٠.

(٢) دلائل الإعجاز : ٢٤٤، وانظر معه: الإيضاح للخطيب القزويني: ١٣٥.

ويجعل المفعـول مما لايمكن إفراده عن الجملة التي هو منها، وأن يعتـد به كلاماً مستقلاً جديداً على حدته.

واستمع متدبراً قراءة قارئ لهذه الآية : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُم مِّنَ الْحَقِّ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾ ثم وقف . فمـاذا يفيد بهذا الوقف؟ إنه يفـيد أن الله ينهى المؤمنين أن يوالوا أعداء الله ورسوله بإظهـار المودة لهم وإطلاعهم على أسرار المؤمنين، مع أنهم كفروا بما جـاء به الرسول من الحق وقد أخرجوه كمـا أخرجوكم من مكة . . فهل لهذا الإخـراج من علة؟ نعم. إن علة الإخراج هي: أنهم آمنوا بالله. فالوقف على قوله: ﴿وإياكم﴾ يحجب علة الإخرج وهذا يفسد المعنى.

كمـا أن الابتداء بقـوله: ﴿أن تؤمنوا با لله ربكم﴾ - على فـرض إجازة الوقف على قوله: ﴿وإياكم﴾ ابتداء غـير صحيح عربية، حـيث إنه المفعول من أجله وهو دائماً يبين علة حدوث الفعل والفـعل هنا ﴿يخرجون﴾ عندئذ سوف يصير فعلاً بلا سبب ولا علة، وأفعال العقلاء ودائماً لها علة ولها سبب.

يقـول أبو الـسـعـود (٩٨٢هـ)(١) : «﴿أن تؤمنوا بالله ربـكم﴾ تعليل للإخراج».

وأيضاً الوقف سـوف يجعل هذا المفعـول له كلاماً جـديداً مسـتقلاً على حدته عندما يبدأ به، وهذا ما منعه عبد القاهر - رحمه الله - والله أعلم.

---

(١) إرشاد العقل السليم: ٥/ ١٥٥، وانظر معه: التحرير والتنوير: ٢٨/ ١٣٥.

الموضع السابع :

﴿ فَلَيْسَ لَهُ ٱلْيَوْمَ هَٰهُنَا حَمِيمٌ ۝ وَلَا طَعَامٌ إِلَّا مِنْ غِسْلِينٍ ۝ لَّا يَأْكُلُهُۥٓ إِلَّا ٱلْخَٰطِـُٔونَ ۝ ﴾ [الآيات من : ٣٥ - ٣٧ الحاقة].

إضاءة :

هذه الآيات امتداد للآيات التي تصور حالة من يؤتى كتابه بشماله في الآخرة؛ حيث إن الضمير في قوله: ﴿له﴾ يعود عليه؛ حيث يصبح في الآخرة مواجهاً لعذابه، وليس له صديق أو قريب يدفع عنه العذاب، بل الكل يفر منه ويهرب، وليس له طعام يأكله إلا صديد أهل النار، وهو ما يسيل من أبدانهم وهذا طعام لايأكله إلا من تعمد الذنب والإثم.

يقول أبو حيان (٧٤٥هـ)[١] : «﴿حميم﴾ أي صديق ملاطف وادٌّ . . وقيل: قريب يدفع عنه. . ﴿غسلين﴾ : قال ابن عباس: هو صديد أهل النار». ثم يقول[٢] : «﴿الخاطئون: بالهمز اسم فاعل من خطئ وهو الذي يفعل ضد الصواب متعمداً لذلك والمخطئ الذي يفعله غير متعمد».

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿حميم﴾ في ط. مصحف الأزهر الشريف

---

(١) البحر المحيط: ٢٦٣/١٠، ولتنظر معه: معاني القرآن للفراء: ١٨٣/٣، والكشاف: ١٥٤/٤، ومفاتيح الغيب: ١٠٢/٣٠، و الجامع لأحكام القرآن: ٢٦٢/١٨، وتفسير القرآن العظيم: ٤١٦/٤، وإرشاد العقل السليم: ١٩١/٥، وحاشية الصاوي على الجلالين: ٢٤٣/٤، وروح المعاني: ٢٩/ ٨٧، والتحرير والتنوير: ١٣٩/٢٩.

(٢) البحر المحيط: ٢٦٤/١٠.

فقط، ولم يرد في غيرها من طبعات المصاحف الأربعة.

أما القراء: فإن منهم من يفهم المنع من كلامه ومنهم من صرح بالمنع، وإليك آراءهم:

يقول الداني (٤٤٤هـ)[١] : «ومثله - أي كاف- ﴿على طعام المسكين -٣٤-﴾، ﴿إلا الخاطئون -٣٧-﴾ تام». ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿حميم﴾ وهذا يدل على المنع.

ويقول السجاوندي (٥٦٠هـ)[٢] : «﴿حميم -٣٥- ﴾ للعطف ﴿غسلين -٣٦- ﴾ للوصف».

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٣] : «وكذا: أي كاف - ﴿المسكين -٣٤-﴾، ﴿الخاطئون -٣٧-﴾ حسن». ولم يذكر وقفاً من أي نوع على قوله: ﴿حميم﴾ وهذا يدل على المنع.

ويقول الأشموني[٤] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «ولا يوقف على قوله: ﴿فليس له اليوم ..-٣٥-﴾ إلى ﴿الخاطئون -٣٧-﴾ فلا يوقف على : ﴿حميم -٣٥-﴾ لعطف ما بعده على ما قبله ولا على : ﴿غسلين -٣٦-﴾ لأن ما بعده صفة له؛ فلا يفصل بين الصفة والموصوف بالوقف».

ومن كلام القراء يتبين لنا منع الوقف على قوله: ﴿حميم﴾ لأن ما بعده

---

(١) المكتفى: ٥٨٥.

(٢) علل الوقوف: ٣/١٠٤١.

(٣) المقصد: ٤٠٣.

(٤) منار الهدى: ٤٠٣.

معطوف على ماقبله، ولا يفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالوقف كما ذكرنا من قبل(١) كثيراً.

هذا، ويقول الصاوي (١٢٤١هـ)(٢) : «.. و﴿حميم﴾ وما عطف عليه اسم ﴿ليس﴾ وخبرها الظرف قبله..».

ويقول ابن عاشور (١٣٩٤هـ)(٣) : «﴿ولا طعام﴾ عطف على ﴿حميم﴾» ويقول محي الدين الدرويش (١٩٨٢هـ)(٤) : «و﴿ليس﴾ فعل ماض ناقص و﴿له﴾ خبر مقدم.. و﴿حميم﴾: اسم ليس ولا يصح أن يكون ﴿اليوم﴾ خبر ﴿ليس﴾، لأنه زمان والخبر عنه جثة و﴿حميم﴾ اسم ليس ﴿ولا طعام إلا من غسلين﴾ الواو: حرف عطف ولا : نافية و﴿طعام﴾ عطف على ﴿حميم﴾ .. أي ليس له صديق ينفعه، ولا طعام إلا من كذا...».

ومن كلام النحاة يتضح لنا السر في منع الوقف على قوله: ﴿حميم﴾ لأنه وما عطف عليه اسم ﴿ليس﴾ ولا يفصل بين ﴿ليس﴾ واسمها بفاصل، كما لايفصل أيضاً بين المعطوف والمعطوف عليه.

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿حميم﴾ لأن الوقف عليه يؤدى إلى الفصل بين ﴿ليس﴾ واسمها وبين المعطوف والمعطوف عليه وكلاهما ممنوع(٥) .

---

(١) انظر: الموضع السابق.

(٢) حاشية الصاوي على الجلالين: ٢٤٣/٤.

(٣) التحرير والتنوير: ٢٩/ ١٤٠.

(٤) إعراب القرآن وبيانه : ٥٨/٨.

(٥) انظر: منار الهدى: ١٧.

وقد عرض البلاغيون لقضية الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه ولقضية الفصل بين العامل وما عمل فيه، وقالوا فيهما : بمنع الفصل الذي يؤدى إلى قطع العامل عن معموله، أو الذي يؤدى إلى قطع المعطوف عن المعطوف عليه، كما فهمنا من قول عبد القاهر (٤٧١هـ)[١] ، وقد شرحت هذا في الموضع السابق بما يغنى عن إعادته.

وحين نتأمل هذه الآيات متدبرين ندرك أن قوله: ﴿فليس له اليوم ههنا حميم ولا طعام إلا من غسلين﴾ جزاء لمن أوتى كتابه بشماله، وهذا الجزاء لابد أن يذكر جملة واحدة حتى لايظن السامع أن الجزاء واحد فيهما فقط بل الجزاء مكون من شيئين هما: الحميم والطعام الذي هو من غسلين.

وقد يصبر الإنسان عن فقد الحميم المدافع عنه يوم القيامة لكنه لايستطيع أن يصبر على طعام هو صديد أهل النار وما يسيل من أبدانهم المنصهرة في النار، لذا منع الوقف . والله أعلم.

الموضع الثامن :

﴿ إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا وَجَحِيمًا ۝ وَطَعَامًا ذَا غُصَّةٍ وَعَذَابًا أَلِيمًا ۝ ﴾ [الآيات: ١٢ ، ١٣ . المزمل].

إضاءة :

المفردات : ﴿أنكالا﴾ : «واحدها نِكْل، وجاء في التفسير أنه ههنا قيود من نار»[٢] .

---

(١) انظر : دلائل الإعجاز: ٢٤٤، وانظر معه: الإيضاح للخطيب القزويني : ١٣٥ .

(٢) معانى القرآن وإعرابه للزجاج: ٥/٢٤١.

﴿وجحيما﴾: «ناراً شديدة الإيقاد»[١] .

﴿وطعاماً ذا غصة وعذاباً أليماً﴾: «قال ابن عباس: شوك من نار يعترض حلوقهم لايخرج ولا ينزل ، وقال مجاهد وغيره: شجرة الزقوم، وقيل: الضريع وشجرة الزقوم»[٢] .

والغُصَّة: - بضم الغين - «اسم لأثر الغص في الحلق وهو تردد الطعام والشراب في الحلق بحيث لايسيغه الحلق من مرض أو حزن أو غيره»[٣] .

والمعنى: يتوعد الله تعالى المكذبين برسالة النبي ﷺ بأن عنده يوم القيامة لهم قيود أثقالاً يقيدون بها في نار جهنم، وناراً مسعَّرة شديدة الإيقاد تحيط بهم وطعامهم هو الزقوم والضريع والغسلين وشوك من نار يعترض حلوقهم لايخرج ولاينزل، ومع ذلك كله العذاب الأليم.

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قوله: ﴿وجحيما﴾ في ط. مصحف الأزهر الشريف فقط، ولم يرد في غيرها من طبعات المصاحف الأربعة.

أما القراء[٤] : فلم يذكروا شيئاً بشأن هذا الموضع وهذا يدل على المنع.

هذا، ويقول ابن النحاس (٣٣٨هـ)[٥] : ﴿إن لدينا أنكالاً﴾ اسم ﴿إنَّ﴾

---

(١) البحر المحيط : ٣١٦/١٠.

(٢) السابق: نفس الموضع.

(٣) التحرير والتنوير: ٢٩/ ٢٧١.

(٤) انظر: المكتفى : ٥٩١، وعلل الوقوف: ٣/ ١٠٥٧، والمقصد: ٤٠٧، ومنار الهدى: ٤٠٧.

(٥) إعراب القرآن : ٥٨/٥ .

الواحد نِكْل ﴿وجحيماً﴾، ﴿وطعامـاً ذا غصة وعذاباً اليماً﴾ نسق كله والمعنى: عندنا هذا».

وبمثل هذا الإعراب قال محي الدين الدرويش (١٩٨٢م)[١] .

ومن كلام النحاة يتبين لنا السر في منع الوقف عـلى قوله: ﴿وجحيماً﴾ لأن ما بعده - وهو قوله: ﴿وطعاماً ذا غصة وعذاباً اليماً﴾ - معطوف على ما قبله - وهو قوله: ﴿وطعاماً ذا غصة وعـذاباً اليماً﴾ - معطوف على ما قبله - وهو قـوله: ﴿وجـحـيـمـاً﴾ الذي هو مـعطوف على اسم ﴿إنَّ﴾ وهو قـوله: ﴿انكالاً﴾ - وعلى هذا فـإن اسم ﴿إنَّ﴾ مكون من أربعة أشـياء هي: الأنكال والجحيم والطعام ذو الغصة والعذاب الأليم.

هذا، والبـلاغيـون يؤيدون منع الوقف على قـوله: ﴿وجحـيمـاً﴾ لأن الوقف علـيـه يؤدى إلى الفـصـل بين الأجـزاء المكـونة لاسم ﴿إنَّ﴾ لأن هذه الأجزاء قـد عطفت على بعضهـا والعطف يصيِّر المعطوفـات كلها شيئاً واحد والشيء الواحد لايفصل بين أجزائه.

وهذا الموضع نظير الموضع السابق، لذا فإني أكتفى بالتعليل البلاغي الذي ذكرته هناك تجنباً للإطالة والتكرار.

---

(١) إعراب القرآن وبيانه : ٨/ ١١٣.

الموضع التاسع:

﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ۝ الَّذِينَ يُكَذِّبُونَ بِيَوْمِ الدِّينِ ۝ وَمَا يُكَذِّبُ بِهِ إِلَّا كُلُّ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ ۝ إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ آيَاتُنَا قَالَ أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ ۝ كَلَّا ۖ بَلْ ۜ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ ۝﴾ [الآيات : من ١٠ - ١٤ المطففين].

إضاءة :

المفـردات : ﴿ويل﴾ هلاك وشـر، قـال الفـيـروزابادي (٨١٧هـ)[١] : «﴿ويل﴾: كلمة عذاب وواد في جهنم أو بئر أو باب لها».

﴿يوم الدين﴾: أي يوم الجزاء وهو يوم القيامة .

﴿معتدٍ﴾ : قال أبو السعود (٩٨٢هـ)[٢] : «أي متجاوز عن حدود النظر والاعتبار غالٍ في التقليد حتى استقصر قدرة الله تعالى و علمه عن الإعادة مع مشاهدته للبدء ﴿أثيم﴾ أي منهمك في الشهوات المخدجة الفانية».

﴿أساطير الأولين﴾ : يـقول الزجاج (٣١١هـ)[٣] : «أساطير : أباطيل واحدها أسطورة مثل أحدوثة وأحاديث». أي أباطيل الأقدمين.

﴿كلا﴾ : «ردع وتنبيـه. المعنى: ليس الأمر على ما هم عليـه فليرتدعوا عن ذلك»[٤] .

---

(١) القاموس المحيط : مادة (ويل).

(٢) إرشاد العقل السليم: ٥/٢٤٧.

(٣) معاني القرآن وإعرابه: ٥/٢٩٩.

(٤) السابق: ٥/٢٩٨.

﴿رانَ﴾ : «بمعنى غطى على قلوبهـم يقال: ران على قلبـه الذنب يَرِين رينًا إذا غشى على قلبه»(١) .

والمعنى: في هـذه الآيات يتـوعـد الله المكذبين بيـوم الجـزاء وهو يوم القيامـة، فقد أنكروا أن يكون هناك بعث بعد الموت؛ لذا كـان الرد عليهم من الله تعالى بأنه لايكذب بهذا اليوم إلا كل معتد أثيم موصوف - بعد ما تقدم - بأنه يعيب آيات القرآن الكريم ويصفهـا بأنها أباطيل الأقدمين وحكاياتهم، كما كـان يحدث من النضـر بن الحارث - عليـه اللعنة - ؛ لذا كـان الرد من الله تعـالى: ﴿كـلا بل ران على قلوبهم مـا كـانوا يكسـبـون﴾ يقـول ابن كثـيـر (٧٧٤هـ)(٢) : «أي ليس الأمر كما زعموا ولا كما قالوا إن هذا القرآن أساطير الأولين بل هو كلام الـله ووحيه وتنزيله عـلى رسوله ﷺ وإنماحجب قلوبهم عن الإيمان به مـاعليـهـا من الرين الذي قـد لبـس قلوبهم من كـثـرة الذنوب والخطايا» .

شاهد هذا الموضع :

الوقف ممنوع هنا على قـوله: ﴿كلاَّ﴾ في ط. مصـحف الأزهر الشريف فقط، ولم يرد في غيرها من طبعات المصاحف الأربعة.

أما القراء : فقد اختلفوا في الحكم على هذا الموضع وإليك آراءهم :

---

(١) معانى القرآن وإعرابه: ٥/ ٢٩٩.

(٢) تفـسير الـقرآن العظيم: ٤/ ٤٨٥، وانظر مـعه: مـعانى القـرآن للفراء: ٣/ ٢٤٦، والجـامع لأحكام القرآن: ١٩/ ٢٤٨، والبـحر المحيط: ١٠/ ٤٢٨، وروح المعاني: ٣٠/ ١٢٩، والتـحرير والتنوير: ٣٠/ ١٩٨.

يقول الداني (٤٤٤هـ)[١] : «﴿كلا﴾ أي ليس الأمر كما زعم، ويجوز الابتداء بـ ﴿كلا﴾ على معنى ﴿ألا﴾، وكذلك سائر ما في القرآن من ذكر ﴿كلاَّ﴾ يجوز الابتداء بها على تأويل ﴿ألا﴾، ويجوز أيضاً الوقف عليها بتأويل ﴿لا﴾؛ لأنها حرف نفي ورد وردع وزجر».

ويقول الأنصاري (٩٢٦هـ)[٢] : «﴿كلاَّ﴾ قال أبو حاتم: بمعنى ﴿ألا﴾. وكذا: جميع ما يأتي منها في هذه السورة فلا يوقف عليها، وقال أبو عمرو: يجوز أن تكون بمعنى رد ما قبلها فيوقف عليها».

ويقول الأشموني[٣] - من علماء القرن الحادي عشر الهجري - : «﴿الأولين -١٣-﴾ تام عند أبي حاتم، ومثله: ﴿يكسبون -١٤-﴾ ولا مقتضي يوجب الوقف على ﴿كلاَّ﴾».

ومن كلام القراء يتضح لنا اختلافهم في الحكم على هذا الموضع، فالداني يجوِّز الوقف على ﴿كلاَّ﴾، أما الأشموني فقد صرَّح بمنع الوقف على ﴿كلاَّ﴾، ولكن الأنصاري نقل الرأيين بدون ترجيح.

هذا، وقد ذكر الأشموني الكلام على ﴿كلاَّ﴾ بشيء من التفصيل حيث قال[٤] : «وحاصل الكلام على ﴿كلاَّ﴾ أن فيها أربعة أقوال: يوقف عليها في جميع القرآن. لايوقف عليها في جميعه، ولايوقف عليها إذا كان قبلها رأس

(١) المكتفى : ٦١٣.

(٢) المقصد : ٤٢١.

(٣) منار الهدى: ٤٢١.

(٤) السابق : ٢٠.

آية. الرابع: التفصيل : إن كانت للردع والزجر وقف عليها وإلا فلا قاله الخليل وسيبويه».

ومن هذا التفصيل ا لذي ذكره الأشموني في الوقف على ﴿كلاَّ﴾ ينطبق على الموضع الذي معنا قولان:

الأول : قول من يقول بمنع الوقف على ﴿كلاَّ﴾ في جميع القرآن.

الثاني: قول من يقول: لايوقف عليها إذا كان قبلها رأس آية وهي هنا جاءت بعد رأس آية ﴿أساطير الأولين -١٣-﴾ ﴿كلا بل ران.. -١٤-﴾؛ ولذا قال الأشموني عنها هنا: «ولامقتضى يوجب الوقف على ﴿كلاَّ﴾».

هذا، ويقول ابن خالويه (٣٧٠هـ)[١] : «﴿كلاَّ﴾ بمعنى حقاً، وليس رداً ولاتقف عليه».

وبضم رأي ابن خالويه إلى الآراء المتقدمة يصبح القول بمنع الوقف على ﴿كلاَّ﴾ هنا هو الرأي الأقوى.

وقد ذكر الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة - رحمه الله ورضي عنه - دراسة مفصلة عن الوقف على ﴿كلاَّ﴾ نختار منها قوله[٢] : «.. ثعلب: لايوقف عليها في جميع القرآن؛ لأنها جواب والفائدة بما بعدها وقال بعضهم: يوقف عليها إلا في : ﴿كلا والقمر﴾[٣] والحق أنها تكون رداً لكلام قبلها بمعنى ﴿لا﴾ فيحسن الوقف عليها، وتكون تنبيهاً كألا فلا يحسن الوقف عليها [ابن يعيش: ٩/١٦]».

---

(١) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم : ١٦٧.

(٢) دراسات لأسلوب القرآن الكريم: القسم الأول: ٢/ ٣٨٧.

(٣) آية: ٣٢ المدثر.

والذي تطمئن إليه النفس - بعد عرض آراء القراء والنحاة - أن الأوْلى هو عدم الوقف على ﴿كَلاَّ﴾ هنا؛ لما ذكرته من آراء أكثرها تمنع الوقف خصوصاً ما ذكره الأشموني وابن خالويه وما قال به أبو حاتم ورجحه ابن هشام (٧٦١هـ) في المغنى[١] وما قال به ثعلب وعلل له بقوله: «لأنها جواب والفائدة بما بعدها».

هذا، والبلاغيون يؤيدون منع الوقف على قوله: ﴿كَلاَّ﴾؛ لأنها حرف سواء كانت للردع والزجر فتكون بمعنى ﴿لا﴾، أو كانت بمعنى ﴿ألا﴾ الاستفتاحية، وذلك لأن البلاغيين لايعتدون إلا بالجمل، أما الحروف فلا يوقف عليها؛ لأن الوقف عليها لايؤدى معنى تاماً، وأهل البلاغة يتتبعون المعانى فيقفون عليها، ولايكون ذلك إلا بعد المعنى التام.

وحديث عبد القاهر (٤٧١هـ) - رحمه الله - عن قضية «النظم» يفيد هذا حيث يقول[٢]: «اعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها، وذلك أنا لانعلم شيئاً يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه، فينظر في «الخبر» إلى الوجوه التي تراها في قولك: (زيد منطلق) .. وفي «الشرط والجزاء» ... وفي «الحال» ... إلخ ..».

وذلك يعنى أن علاقات «النحو» بين الجمل لابد من مراعاتها، بل لابد

(١) انظر: مغنى اللبيب: ١/١٨٩.

(٢) دلائل الإعجاز: ٨١.

من مرعاة قواعد النحو في تركيب الجملة نفســها، فهذا فعل أُسند إليه فاعل ثم مفعول، وذاك مبتدأ أُسند إليه خبر.. إلخ. والوقف على الحرف ليس من هذا القبيل.

وبناءً على ما تقـدم فإن الوقف على ﴿كلاَّ﴾ لايفيد مـعنى تاماً، بل لابد من ضم بقيـة الآية إليهـا، حتى يتبين الـسامع علة تكذيب الكفـار بيوم الدين وبآيات القرآن.

يقول ابن عـاشور (١٣٩٤هـ)[١] : ﴿كلا بل ران على قلوبهم مـا كانوا يكـسـبـون﴾ اعتـراض بالردع وبيـان له لأن ﴿كـلاَّ﴾ ردع لقولهـم: ﴿أساطيـر الأولين﴾ أي أن قولهم باطل، وحـرف ﴿بل﴾ للإبطال تأكيداً لمضـمون ﴿كلاَّ﴾ وبيـاناً وكشـفاً لما حـملهم على أن يقـولوا في القـرآن ماقـالوا وأنه ما أعـمى بصائرهم من الرين».

***

(١) التحرير والتنوير: ٣٠/ ١٩٨.

سمات جامعة بين مواضع هذا الفصل

هذا الفصل قد اشتمل على تسعة مواضع اشتركت كلها في العنوان العام وهو : (من صفات أصحاب النار) وتوزعت على ثلاث مجموعات:

المجموعة الأولى: وقد اشتملت على المواضع الآتية:

١- الموضع الثاني: (آية: ١٨ النساء).

٢- الموضع الرابع: (آية: ١٠٩ التوبة).

٣- الموضع السابع: (آية: ٣٥ الحاقة).

٤- الموضع الثامن: (آية : ١٢ المزمل).

وهذه المجموعة قد اشتركت في علة منع الوقف؛ حيث إن الوقف على أي واحد منها يؤدى إلى الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه.

ففي الموضع الثاني: (آية: ١٨. النساء) حديث عن نفي التوبة بمعنى عدم قبولها من الذين يعملون السيئات ولا يتوبون إلا عند الغرغرة (أي تصل الروح الحلقوم)، وكذلك الذين يموتون وهم كفار.

وفي الموضع الرابع: (آية: ١٠٩ التوبة) تعقد الآية مقارنة - عن طريق العطف بأم - بين مسجد الضرار ومسجد قباء بطريق الاستفهام التقريري؛ لإثارة أذهان السامعين لتأتى المقارنة لصالح مسجد قباء؛ حيث أسس على تقوى من الله ورضوان بخلاف مسجد الضرار الذي أسس على شفا جرف هارٍ فإنهار به في نار جهنم.

وفي الموضع السابع: (آية: ٣٥ الحاقة) حديث عن جزاء من يأخذون صحائف أعمالهم بشمائلهم فإن الجزاء هو الحرمان من الحميم أي ا لصديق الملاطف أو القريب المدافع عنه وطعامه صديد أهل النار.

أما الموضع الثامن : (آية: ١٢ المزمل) فإنه حديث - أيضاً - عن جزاء الكفار في الآخرة وهو القيود والنار والطعام ذو الغصة والعذاب الأليم.

المجموعة الثانية: وتشتمل على موضعين هما:

١- الموضع الأول: (آية: ٧٧ آل عمران).

٢- الموضع السادس: (اية: ١ الممتحنة).

وهذان الموضعان قد اشتركا في علة منع الوقف؛ حيث إن الوقف على أي واحد منهما يؤدى إلى الفصل بين العامل ومعموله.

ففي الموضع الأول: يؤدى الوقف إلى الفصل بين «إنّ» وخبرها.

وفي الموضع السادس: يؤدى الوقف إلى ا لفصل بين الفعل ﴿يخرجون﴾ والمفعول له وهو قوله: ﴿أن تؤمنوا بالله ربكم﴾.

كما أنهما اشتركا في التحذير من الوقوع في فعلٍ منهي عنه:

ففي الموضع الأول: حديث عن أحبار اليهود الذين يكتمون الحق ويشترون بعهد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً. وفي الموضع السادس: حديث عن نهي المؤمنين عن موالاة الذين يوادون أعداء الله ورسوله.

أما بقية المواضع فستحدث عنها - بإذن الله - في السمات الفارقة بين مواضع هذا الفصل.

سمات فارقة بين مواضع هذا الفصل

أما السمات التي تميز بعض مـواضع هذا الفصل عن بعض فإني أوجزها فيما يلي:

المجموعة الأولى: وتشتمل على المواضع الآتية:

١- الموضع الثاني: (آية: ١٨ النسـاء).

٢- الموضع الرابع: (آية: ١٠٩ التوبة).

٣- الموضع السابع: (آية: ٣٥ الحاقة).

٤- الموضع الثامن : (آية: ١٢ المزمل).

وهذه المواضع قد تميز بعضها عن بعض فيما يأتي:

أولاً: في أداة العطف.

فقـد جاءت أداة العطـف في الموضع الثاني، وفي الموضع الســابع، وفي الموضع الثامن واواً؛ لمناسبة ذلك للسياق. ففي الموضع الثاني: نفي لقبول التوبة من صنفين من الناس هما: الذين يداومون على المعاصي حتى يفجأهم الموت - أي تصل الروح الحلقوم - وعندئذ يتوبون في هذا الحال، والصنف الثاني: هم الذين يموتون وهم كفار فـهذان الصنفان لاتقبل توبتــهم، وذلك يناسبه العطف بالواو.

وفي الموضع السابع: بيان لجـزاء من يأخذ كتابه بشمـاله، وقد جاء على نوعين: الأول ليس له من يدفع عنه العـذاب، والثاني: لاطعـام له إلا صديد أهل النار وهذان يناسبهما العطف بالواو.

وفي الموضع الثامن: بيان لجزاء من يكفر بالله في الآخرة، وقد تنوع هذا الجزاء إلى أربعة أنواع: الأول: القيود الثقيلة والثاني: الجحيم والثالث: الطعام ذو الغصة والرابع : العذاب الأليم، وهذه الأنواع يناسبها العطف بالواو.

أما الموضع الرابع : فقد اختلفت أداة العطف لمناسبة ذلك للسياق؛ حيث إن الآية بدأت بهمـزة الاستفـهام التقـريري؛ لذلك ناسب أن يكون العطف بـ (أم).

ثانياً: في الموضوع الخاص بكل منها:

فقد تحـدث الموضعان : (السـابع والثامن) عن جـزاء الكافرين في الآخرة بعد الموت.

أما الموضع الثـاني: فقد كـان بياناً لحالة من تُردُّ توبتـه ولايُقبل منه إيمان وهما الصنفان اللذان ذكرناهما.

وفي الموضع ا لرابع: دعـوة إلـى النظر والموازنة بين مـسـجـد الضـرار ومسجد قباء : أيهما خير من الآخر؟

أذلك المسجـد الذي أسس على تقوى من الله ورضوان أم ذلك المسـجد الذي أسس ليكون ﴿مسجداً ضـراراً وكفـراً وتفريقاً بين المؤمـنين وإرصاداً لمن حارب الله ورسوله﴾؟

وهذه المقارنة خاصة بالحياة الدنيا.

ثالثا: زمن الحدث في هذه للمواضع مختلف.

فالموضعان: (السـابع والثامن) يقع الجزاء المتحدث عنه يوم القيامة وما بعده.

أما الموضع الثاني: فـإن زمنه عندما يكون الإنسـان في آخر عـهده بالدنيا مفارقاً لها وأول عهده بالآخرة داخلاً فيها.

أما الزمن الخـاص بالموضع الرابع فهـو الدنيا؛ لأن هذه المقـارنة والموازنة تقع في الدنيا، وإن كانت تئول إلى ثواب وعقاب في الآخرة لكل من أصحاب المسجدين.

والمجموعة الثانية: وتشتمل على موضعين هما:

١- الموضع الأول: (آية : ٧٧ آل عمران).

٢- الموضع السادس: (آية: ١ الممتحنة).

وقد اختلف الموضعان فيما يأتي:

أولاً: في العامل والمعمول.

فقد جاء العامل في الموضع الأول: حرفـاً ناسخاً هو (إنَّ) وكان للمعمول هو «الخبر» ﴿أولئك لاخلاق لهم.. إلخ﴾، أمـا في الموضع السادس: فقد جاء العامل فعـلاً مضارعاً هو قوله: ﴿يُـخرجون﴾، والمعمول مـفعولاً لأجله وهو قوله: ﴿أن تؤمنوا بالله ربكم﴾.

ثانياً: في الموضوع الخاص بكل منهما.

حيث جاء الموضع الأول: حديثاً عن بعض من اليهود يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً، أما الموضع السادس: فقـد كان تحذيراً للمؤمنين من موالاة أعداء الله ورسوله.

ثالثاً : زمن الجزاء مختلف.

ففي الموضع الأول: زمن الجزاء الآخرة ﴿أولئك لاخلاق لهم في الآخرة ولايكلمهم الله ولاينظر إليهم يوم القيامة.. الآية﴾.

أما الموضع السادس: فإن زمن الجزاء على هذه المخالفة المنهي عنها في الدنيا ﴿فقد ضل سواء السبيل﴾.

أما المجموعة الثالثة: فإنها تشتمل على ثلاثة مواضع هي:

١- الموضع الثالث: ﴿آية: ٢٤ التوبة).

٢- الموضع الخامس: (آية: ٢٤ يونس).

٣- الموضع التاسع: (آية: ١٤ ا لمطففين).

وهذه المواضع الثلاثة قد اختلفت فيما يأتى:

أولاً : في علة منع الوقف.

ففي الموضع الثالث: مُنع الوقف على قوله: ﴿في سبيله﴾؛ لأنه يؤدى إلى الفصل بين الشرط ﴿إن كان آباؤكم..﴾ وجوابه - فتربصوا -. وفي الموضع الخامس: مُنع الوقف على قوله: ﴿والأنعام﴾؛ لأنه يؤدى إلي تفكيك الكلام ا لمتصل الصحيح والمعنى الفصيح، وإلى اللغز والتعقيد، ويهدم التمثيل القائم على انتزاع وجه الشبه من عدة أشياء قصد وجودها في المشبه والمشبه به، وذلك مخالف لما عليه أهل البلاغة.

أما الموضع ا لتاسع: فقد مُنع الوقف عليه؛ لأنه يؤدى إلى مخالفة

القواعد المرعية في بناء الكلام؛ حيث إن الوقف يتبع المعنى، وا لمعانى تنشأ من الجمل التـامة؛ لذا كان الوقف تابعـاً للمعنى، وليس هناك معنى تامـاً ينشأ من الحرف كما هنا.

ثانياً: في الموضوع الخاص بكل منها :

ففي الموضع الأول : حثٌّ على حب الله ورسـوله وتقديم حبهـما على حب الآباء والأبناء والإخوان والأزواج والعشيـرة والأموال والتجارة والأوطان، وإلا فإن الهلاك واقع بكم والفسق من صفاتكم.

وفي الموضع الخامس: تمثـيل للحياة الدنيا في سـرعة تقضيـها وانقراض نعيمـها بعد الإقبال بحـال نبات الأرض في جفافه وذهابه حطامـاً بعدما التف وتكاثف وزيّن الأرض بخضرته ورفيفه.

وفي الموضع التاسع: حديث عن جزاء المكذبين بيوم الدين وبيان وصفهم وسبب تكذيبهم بيوم الدين.

* * *

الخاتمة

* * *

أولاً : هذا بحث عُني بالتعليل البلاغي لوصل الجمل في القرآن الكريم ونحوها في مواضع الوقف الممنوع التي تحدثنا عنها، وكان همُّه أن يبحث عن الفائدة البلاغية في هذا الوصل، وهو في هذا العمل يمد بصره ليرنو إلى السكاكي (٦٢٦هـ) وهو يتحدث - في الفن الرابع (الفصل والوصل والإيجاز والإطناب)- عن العطف فيقول[1] : «اعلم أن تمييز موضع العطف عن غير موضعه في الجمل، كنحو أن تُذكر معطوفاً بعضها على بعض تارة، ومتروكاً العطف بينها تارة أخرى هو الأصل في هذا الفن، وأنه نوعان: نوع يقرب تعاطيه، ونوع يبعد ذلك فيه. فالقريب: هو أن تقصد العطف بينها بغير الواو أو بالواو بينها لكن بشرط أن يكون للمعطوف عليها محل من الإعراب. والبعيد: هو أن تقصد العطف بينها بالواو وليس للمعطوف عليها محل إعرابي، والسبب فى أن قرُب القريب وبَعُد البعيد هو: أن العطف في باب البلاغة يعتمد معرفة أصول ثلاثة: أحدها : الموضع الصالح له من حيث الوضع. وثانيها : فائدته. وثالثها، وجه كونه مقبولاً لا مردوداً.

وأنت إذا أتقنت معاني الفاء وثم وحتى ولا وبل ولكنْ وأوْ وأمْ وأما وأي على قولي حصلت لك الثلاثة؛ لدلالة كل منها على معنى محصل مستدع من الجمل بينا مخصوصاً مشتملاً على فائدته وكونه مقبولاً هناك».

فالسكاكي - رحمه الله - هنا يجوِّز الوصل بالواو وبغيرها من أدوات العطف سواء كان المعطوف عليه مفرداً أو جملة وسواء كانت الجملة لها محل من الإعراب أم لا؛ لكنه يرى أن العطف بالواو على الجملة التي لامحل لها

---

(١) المفتاح : ٢٤٩ .

من الإعراب هو الذي يحتاج إلى إعمال فكر، ثم هو يردُّ القُرب والبُعد إلى هذه الأصول الثلاثة التي ذكرها، وهو يُعنى عناية خاصة بالجهة الجامعة فمتى وجدت صح العطف في الجمل وغيرها وإن لم توجد هذه الجهة الجامعة فلا يصح العطف. فهو يقول هنا[1] : «.. وإذا عرفت أن شرط كون العطف بالواو مقبولاً هو أن يكون بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة مثل ما ترى: في نحو: الشمس والقمر، والسماء والأرض، والجن والإنس كل ذلك محدث وسنفصل الكلام في هذه الجملة بخلافه في نحو: الشمس ومرارة الأرنب وسورة الإخلاص والرجل اليسرى من الضفدع، ودين المجوس وألف باذنجانة كلها محدثة حصلت لك الأصول الثلاثة وأن الأمر من القرب فيها كما ترى، وأما توسيط الواو بين جمل لامحل للمعطوف عليها من الإعراب فإنما بعُد تعاطيه لكون الأصول الثلاثة في شأنه غير ممهدة لك وهو السر في أن دقَّ مسلكه وبلغ من الغموض إلى حيث قصر بعضُ أئمة علم المعاني البلاغة على معرفة الفصل والوصل وما قصرُها عليه إلاَّ لأن الأمر كذلك».

فالسكاكي يرى أن الوصل بالواو بين الجمل التي لامحل لها من الإعراب قد دقَّ مسلكه، وبلغ من الغموض ما جعل العلماء يجعلون البلاغة هي معرفة الفصل والوصل، وما ذلك إلا لكون الأصول الثلاثة في شأنه غير واضحة أو قريبة التناول.

ومذهب السكاكي هو الذي اعتمده هذا البحث، لأن أدوات الوصل بين الجمل قد تنوعت في القرآن الكريم، وقد وجدنا لكل أداة في موضعها سِرًا بل

---

(١) المفتاح : ٢٥١.

أسراراً بلاغية تجعل المؤمن بهذا القرآن الكريم يقف خاشعاً أمام إعجازه البلاغي وروعته وسحره الحلال.

ثانياً : هذه الأدوات التي ذكرها السكاكي؛ لتكون أدواتٍ للوصل بين الجمل أو المفردات - بخلاف الواو على مذهبه - منها ما ورد في مواضع الوقف الممنوع التي درسناها في بحثنا هذا ومنها ما لم يرد، وإليك تفصيل ذلك :

(أ)-«الفاء) جاءت عاطفة في اثنين وعشرين موضعاً وأقصد هنا أنها تأتي بعد الجملة التي منع الوقف عليها مباشرة متصدرة الجملة التالية لها، فتفيد وصل الجملة اللاحقة بالجملة التي مُنع الوقف عليها وهذه المواضع هي:

١- آية : ٣ المائدة . ٢- آية : ٣٥ الأعراف .

٣- آية: ٢٤ التوبة . ٤- آية : ٣٩ الكهف.

٥- آية : ٢٧ المؤمنون . ٦- آية : ١٩٨ الشعراء.

٧- آية: ٨٨ الواقعة . ٨- آية : ٩٠ الواقعة.

٩- آية: ٩٢ الواقعة . ١٠- آية : ١٢ الممتحنة .

١١- آية: ٧ الحاقة. ١٢- آية : ٨ المدثر .

١٣- آية: ٣٩ النازعات. ١٤- آية: ٤١ النازعات.

١٥- آية : ٦ عبس. ١٦- آية: ١٠ عبس.

١٧- آية: ٨ الانشقاق. ١٨- آية: ١١ الانشقاق.

١٩- آية: ٧ الليل. ٢٠- آية: ١٠ الليل.

٢١- آية: ٧ القارعة. ٢٢- آية: ٩ القارعة .

(ب)-(ثُم) وردت في موضعين من المواضع التي درسناها في بحثنا هذاوهما:

١- آية: ٦٨ الإسراء .   ٢- آية: ٦٩ الإسراء.

يقـول الشيخ عـضيمـة - رحمـه الله-[١] : «جاءت (ثم) في (٣٣٠) موضع من القـرآن الكريم، وجاءت في هذه المواضع عـاطفة للجمـلة وللفعل المنصوب والمجزوم وللجار والمجرور فلم تقع في القرآن عاطفة اسماً مفرداً على اسم مفرد».

ثم يقول في نفس الصـفحة:[٢] «جاءت عـاطفة للفعـل المنصوب على الفعل المنصوب في خمسـة مواضع». ومنها الموضعان اللذان معنا.

(جـ)-(حتى) وردت في ثلاثة مواضع في بحثنا هذا وهي:

١- آية : ١٨ النساء .   ٢ - آية ٢٤ يونـس.

٣- آية: ٢ التكاثر .

(د)-(أمْ) وردت في موضعين في بحثنا هذا وهما :

١- آية : ١٠٩ التوبة.   ٢ - آية: ٣٥ يونس .

(هـ) (بل) وردت في موضع واحد وهو:

١- آية : ١٤ المطففين .

(و)-(لكنْ): لم ترد في بحثنا هـذا عاطفة بل قال الشـيخ عضيـمة[٣] : «لم تقع (لكنْ) عاطفة في القرآن ».

---

(١) ، (٢) دراسات لأسلوب القرآن الكريم : القسم الأول: ٢/١٠٢.

(٣) دراسات لأسلوب القرآن الكريم: القسم الأول : ٢/ ٥٨٢ .

(ز) - بقية الأدوات التي ذكرها السكاكي لم ترد في أي موضع من مواضع بحثنا هذا.

ثالثاً: (الواو) وهي الأم في باب الفصل والوصل، وقد وردت في بحثنا هذا في ثلاثة وأربعين موضعاً كأداة للربط - وقد بيّنا كل ما يتصل بها في موضعه من البحث - وهذه المواضع هي:

١- آية: ١٣٥ آل عمران.
٢- آية: ٤ المائدة.
٣- آية: ١٣ المائدة.
٤- آية: ٨٤ المائدة.
٥- آية: ١٠٣ المائدة.
٦- آية: ١٠٦ المائدة.
٧- آية: ٤٢ الأنفال.
٨- آية: ٥٢ الأنفال.
٩- آية: ٥٣ الأنفال.
١٠- آية: ٥٤ الأنفال.
١١- آية: ٧٢ الأنفال.
١٢- آية: ٧٤ الأنفال.
١٣- آية: ٢ التوبة.
١٤- آية: ٣ التوبة.
١٥- آية: ١٤ التوبة.
١٦- آية: ٢٥ التوبة.
١٧- آية: ٧ يونس.
١٨- آية: ٤٣ الرعد.
١٩- آية: ٢٥ النحل.
٢٠- آية: ٥٧ النحل.
٢١- آية: ٦٤ النحل.
٢٢- آية: ٧٦ النحل.
٢٣- آية: ٨٠ النحل.
٢٤- آية: ٤٠ الإسراء.
٢٥- آية: ٨٢ الإسراء.
٢٦- آية: ٣٤ طه.
٢٧- آية: ٧٨ الحج.
٢٨- آية: ٧٣ الأحزاب.
٢٩- آية: ١٣٨ الصافات.
٣٠- آية: ٢٦ الدخان.
٣١- آية: ٨ الحديد.
٣٢- آية: ٢٩ الحديد.

٣٣- آية: ٣ الطلاق.	٣٤- آية: ١٢ الطلاق.
٣٥- آية: ٣٦ الحاقة.	٣٦- آية: ٣٩ الحاقة.
٣٧- آية: ١٢ نوح.	٣٨- آية: ٢٨ نوح.
٣٩- آية: ١٢ المزمل.	٤٠- آية: ٢٠ المزمل.
٤١- آية: ٢٠ المزمل.	٤٢- آية: ٣٨ النازعات.
٤٣- آية: ٩ عبس.	

رابعاً : اصطلح العلماء على تسمية العلاقات التي تجمع بين الجمل بالعلاقات الملفوظة إن كان الرابط بينها أداة من أدوات الربط التي ذكرناها، أما إن لم يكن هناك رابط بارز بين هذه الجمل فإنهم يسمون تلك العلاقات بالعلاقات الملحوظة كعلاقة السببية والتفسيرية [١] وغيرها.

خامساً : هناك مواضع كثيرة مَنْع الوقف عليها يدل على إعجاز بلاغي قرآني ظاهر لايحتاج إلى إعمال فكر مثل قوله تعالى:

﴿ . . فَإِذَا جَاءَ أَمْرُنَا وَفَارَ التَّنُّورُ ۙ فَاسْلُكْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ . . ﴾ [٢٧ المؤمنون]؛ حيث إن سيدنا نوحاً - عليه السلام - دعا ربه أن ينصره فأسرع الله إليه بالإجابة حيث استعمل الفاء - التي هي للترتيب والتعقيب - مع الأفعال الرئيسة في الآية وهي قوله: ﴿فأوحينا - فإذا جاء - فاسلك﴾؛ ذلك لأن كل فعل من هذه الأفعال يمثل مرحلة مستقلة من مراحل العمل الذي كان بصدده سيدنا نوح - عليه السلام - .

المرحلة الأولى : أوحى الله إليه أن يصنع السفينة، وعلَّمه كيف يصنعها عن

---

(١) انظر : البيان في روائع القرآن : ١/ ٤٠٦ وما بعدها .

طريق جبريل - عليه السلام -.

المرحلة الثانية : فإذا انتهيت من صنع السفينة، وصارت صالحة للاستعمال فإن هناك علامة إذا رأيتها عليك أن تفعل ما يناسبها فقال: ﴿فإذا جاء أمرنا وفار التنور﴾ ثم تأتي :

المرحلة الثالثة : بعد أن يفور التنور عليك يانوح أن تفعل ما يناسبها فقال: ﴿فاسلك فيها من كل زوجين اثنين﴾ فجاء بالفاء مع هذا الفعل الرئيس الدال على هذه المرحلة أن يقوم بإدخال الأصناف التي أمره الله بأخذها معه في السفينة فأنت تلحظ أن الأفعال التي اقترنت بها الفاء - في هذه الآية - كل فعل منها يمثل مرحلة من مراحل العمل الذي كان سيدنا نوح - عليه السلام - بصدده، والتعبير بالفاء يُلزم القارئ أن يستمر في القراءة ولايتوقف؛ لأن المعنى مبنى على الموالاة والمتابعة والترتيب والإسراع بذكر ما ارتبطت به الفاء الدالة على هذه المعانى المستفادة منها.

فلو أجزنا للقارئ أن يقف على قوله: ﴿التنور﴾ نكون قد أخّرنا الجواب، وتأخير الجواب هنا يترتب عليه المخالفات الآتية :

١- الوقف يترتب عليه الإبطاء والتأخير؛ لأن الفاصل الزمني الذي يستغرقه الوقف ثم الابتداء بعد ذلك يكون فيه مخالفة من سيدنا نوح - عليه السلام - لأمر ربه؛ لأن ربه يأمره عندما يرى فوران الماء في التنور أن يسارع بإدخال الأصناف التي أمره الله أن يأخذها معه في السفينة، وتصوَّر هنا آمِراً هو الله تعالى ومأموراً هو سيدنا نوح - عليه السلام - ومأموراً به وهو الأصناف التي سيدخلها معه في السفينة، وعامل الزمن هنا شيء ضروري، وله

أثره الفعّال في الإتيان بالفعل على الوجه الأكمل.

٢- أضف إلى هذا أن فوران الماء من الأرض وهطول المطر من السماء لن يعطى لسيدنا نوح - عليه السلام - فرصة للإبطاء والتأخير وإلا فإن هذه المخلوقات المأمور بأخذها معه في السفينة ستغرق لو تأخر قليلاً؛ لذا كان منْع الوقف هنا مناسباً للمعنى تماماً بل هو الإعجاز البلاغي الذي تميز به ذلك الكتاب الخالد المعجز بكل ما فيه، وهذا كله أثر من آثار الإتيان بالفاء التي ربطت بين جواب الشرط وفعل الشرط.

٣- المعنى يفسد؛ لأن الجواب مترتب على الشرط، فالسامع قد تعلق بالشرط عندما جيء به؛ لذا فإنه ينتظر له جواباً.

سادساً: هناك مواضع مُنع الوقف عليها تجنبًا للوقوع في مخالفات بلاغية خالصة، كأن تكون الآية دالة على تشبيه تمثيلي يقوم على تداخل ألفاظ الآية وارتباطها ببعضها؛ لتؤدى المعنى التمثيلي المراد كما في هذين الموضعين:

١- آية: ٢٤ يونس: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الأَرْضِ.. الآية﴾.

٢- آية: ٣٥ النور: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ.. الآية﴾.

أو كان الوقف يؤدى إلى الفصل بين المشبَّه والمشبَّه به كما في قوله تعالى ﴿إِنَّ شَجَرَتَ الزَّقُّومِ (٤٣) طَعَامُ الأَثِيمِ (٤٤) كَالْمُهْلِ يَغْلِي فِي الْبُطُونِ (٤٥) كَغَلْيِ الْحَمِيمِ (٤٦)﴾ [الآيات من ٤٣ - ٤٦ الدخان].

وقوله تعالى: ﴿وَحُورٌ عِينٌ ﴿٢٢﴾ كَأَمْثَالِ اللُّؤْلُؤِ الْمَكْنُونِ ﴿٢٣﴾﴾ [الآيتان : ٢٢، ٢٣ الواقعة].

سابعاً : كان عطاء «السمات الجامعة والسمات الفارقة» عقب كل فصل سخياً حيث تجمعت الآيات تحت عنوان واحد يجمع بينها ثم ظهرت في هذه الآيات عناصر تجمع بينها، وأخرى تميز بينها، وكثيراً ما كان لهذه السمات الجامعة أو الفارقة علاقة قوية بمناسبة النزول أو أسبقيته في بعضها وتأخره في بعضها الآخر، كما في قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِآيَاتِنَا وَسُلْطَانٍ مُبِينٍ ﴿٩٦﴾ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ فَاتَّبَعُوا أَمْرَ فِرْعَوْنَ وَمَا أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ ﴿٩٧﴾﴾ [الآيتان: ٩٦ - ٩٧ هود].

وقوله: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ وَأَخَاهُ هَارُونَ بِآيَاتِنَا وَسُلْطَانٍ مُبِينٍ ﴿٤٥﴾ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ فَاسْتَكْبَرُوا وَكَانُوا قَوْمًا عَالِينَ ﴿٤٦﴾﴾ [المؤمنون: ٤٥، ٤٦].

ففي الموضعين: اتفقت الآيتان في المرسل به ﴿بآياتنا وسلطان مبين﴾ - والمرسَل إليه - ﴿إلى فرعون وملئه﴾ - ولكن زاد في آية (المؤمنون) قوله: ﴿وأخاه هارون﴾ فما سر هذه الزيادة؟

والجواب: لعل السر في هذه الزيادة - والله أعلم - أن سورة هود - عليه السلام - التي خلت من هذه الزيادة - قد نزلت قبل سورة (المؤمنون) - التي وردت فيها هذه الزيادة - باثنتين وعشرين سورة حيث إن سورة هود (عليه السلام) ترتيبها في النزول الحادية والخمسون[1] من السورة المكية ، أما سورة (المؤمنون) فكان ترتيبها في النزول الثالثة والسبعين[1] من السور المكية، ولعل

(١) بصائر ذوي التمييز : ١/٩٨، ٩٩.

الزيادة قد ناسبت التأخر في النزول، أو لعل ذكر الاستكبار في الآية والعلو من فرعون وملئه ناسب هذه الزيادة (والله أعلم).

وكقوله تعالى : ﴿ قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ (١١١) يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَاحِرٍ عَلِيمٍ (١١٢) ﴾ [الأعراف : ١١١، ١١٢].

وقوله: ﴿ قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَابْعَثْ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ (٣٦) يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَحَّارٍ عَلِيمٍ (٣٧) ﴾ [الشعراء: ٣٦، ٣٧].

فهذان الموضعان متطابقان في الموضوع الخاص بهما، وفي الألفاظ - إلا في بعضها - وهذا ما دعاني أن أقف مع هذه الألفاظ التي اختلفت في هذين الموضعين - وهي: ﴿أرسل﴾ في الأعراف وقوله: ﴿ابعث﴾ في الشعراء، وقوله: ﴿ساحر﴾ في الأعراف و﴿سحّار﴾ في الشعراء - فهل لهذا الاختلاف من سبب؟

لقد ذكرت قول الكرماني وما ردّ به والذي استقاه من الخطيب الإسكافي ثم اتفق معهما فيه الفيروزابادي والأنصاري.

ومع تقديري لهم جميعاً أرى أن التعليل المناسب لهذه المغايرة بين اللفظين: ﴿أرسل﴾، و﴿ابعث﴾ وبين قوله: ﴿ساحر﴾ و﴿سحّار﴾ أن سورة الأعراف هي الأسبق نزولاً؛ حيث إن ترتيبها في النزول - بين السور المكية - الثامنة والثلاثون[1] وسورة الشعراء: السادسة والأربعون؛ ولأن الأعراف هي الأسبق نزولاً ولايزال فرعون في عزته وكبريائه ناسبه أن يقال: ﴿أرسل﴾ - التي فيها معنى البعث مع الاستعلاء - أما عندما زلزله الخوف من العصا ناسب أن يقال في الشعراء ﴿وابعث﴾.

---

(١) بصائر ذوي التمييز: ١/٩٨.

كذلك في قوله: ﴿ساحر﴾ لمناسبة ما سبقه من قولهم: ﴿إن هذا لساحر عليم﴾[١٠٩ الأعراف] وأيضاً: أسبقية النزول يناسبها أن يأتي باللفظ بدون مبالغة، ثم لما لحق الخوف بفرعون وقومه وسحرته من عصا موسى - في الشعراء - ناسب أن يقال: ﴿بكل سحَّار عليم﴾ بصيغة المبالغة. (والله أعلم).

ثامناً: وردت كلمة ﴿دأب﴾ في القرآن الكريم أربع مرات: منها موضعان في الأنفال ورد منع الوقف عليهما وهما:

١- قوله تعالى[١]: ﴿كَدَأْبِ آلِ فِرْعَوْنَ ۙ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴿٥٢﴾﴾.

٢- قوله تعالى[٢]: ﴿كَدَأْبِ آلِ فِرْعَوْنَ ۙ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ فَأَهْلَكْنَاهُم بِذُنُوبِهِمْ وَأَغْرَقْنَا آلَ فِرْعَوْنَ وَكُلٌّ كَانُوا ظَالِمِينَ ﴿٥٤﴾﴾.

والموضعان الآخران: لم يرد منع الوقف عليهما مع أنهما يشتركان في علة المنع وهما:

١- قوله تعالى[٣]: ﴿كَدَأْبِ آلِ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ وَاللَّهُ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴿١١﴾﴾.

٢- قوله تعالى[٤]: ﴿مِثْلَ دَأْبِ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَالَّذِينَ مِن بَعْدِهِمْ وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ ﴿٣١﴾﴾.

---

(١) آية: ٥٢ الأنفال.

(٢) آية: ٥٤ الأنفال.

(٣) آية: ١١ آل عمران.

(٤) آية: ٣١ غافر.

تاسعاً: قوله تعالى: ﴿جهد أيمانهم﴾ ورد في القرآن الكريم خمس مرات منها موضعان مُنع الوقف عليهما في طبعات المصاحف الأربعة وهما:

١- آية: ٥٣ المائدة فقد مُنع الوقف عليها في طبعات المصاحف الأربعة وفي علل الوقوف: {٢/ ٤٥٧}، ومنار الهدى: {١٢١}.

٢- آية: ٣٨. النحل مُنع الوقف عليها في طبعات المصاحف الأربعة وفي علل الوقوف: {٢/ ٦٣٨}، وفي منار الهدى: {٢١٥}.

أما بقية المواضع: فلم يرد منع الوقف عليها مع اشتراكها في علة منع الوقف وهي:

١- آية: ١٠٩ الأنعام: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا ..الآية﴾. فلم يرد في طبعات المصاحف الأربعة ولا في علل الوقوف: {٢/ ٤٨٧} ولا في منار الهدى: {١٣٦}. ولا في ط. مصحف العراق.

٢- آية: ٥٣ النور: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ .. الآية﴾. لم يرد هذا الموضع في طبعات المصاحف الأربعة ولا في علل الوقوف: {٢/ ٧٤٢}، ولا في منار الهدى: {٢٧٠}. ولا في ط. مصحف العراق.

٣- آية: ٤٢ فاطر. ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءَهُمْ نَذِيرٌ لَّيَكُونُنَّ أَهْدَىٰ مِنْ إِحْدَى الْأُمَمِ .. الآية﴾. لم يرد هذا الموضع في طبعات المصاحف الأربعة، ولا في ط. مصحف العراق، ولا في علل الوقوف: {٣/ ٨٤١}، ولا في منار الهدى: {٣١٧}.

عاشراً: هناك موضع وضعت عليه (لا) - علامة منع الوقف - بطريق الخطأ، كما في ط. مصحف الملك الثانية، وفي ط. مصحف ليبيا، وحقه الفصل، والا توضع عليه هذه العلامة[1].

حادي عشر: هناك مواضع وقعتُ عليها أثناء قراءتي للمصحف، ولم ترد في طبعات المصاحف الأربعة ولا في علل الوقوف وحقها المنع وهي تسعة عشر موضعاً مورعة على سور القرآن الكريم كالتالي:

١- قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَىٰ وَالصَّابِئِينَ ۖ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [٦٢: البقرة].

٢- ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ ۖ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٢٧٧﴾﴾ [آية: ٢٧٧ البقرة].

٣- ﴿فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِن بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ ۖ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ﴾ [٦١: آل عمران].

٤- ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ثُمَّ ازْدَادُوا كُفْرًا ۖ لَّن تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الضَّالُّونَ ﴿٩٠﴾﴾ [آية: ٩٠ آل عمران].

٥- ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ ۖ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ افْتَدَىٰ بِهِ﴾ [آية: ٩١ آل عمران].

٦- ﴿إِنَّ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الْكُفْرَ بِالْإِيمَانِ ۖ لَن يَضُرُّوا اللَّهَ شَيْئًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٧٧﴾﴾ [آية: ١٧٧ آل عمران].

(١) انظر: ص ٣٣٩ من هذا البحث.

٧- ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا (٦١)﴾ [آية: ٦١ النساء].

٨- ﴿.. وَمَن يَتَّخِذِ الشَّيْطَانَ وَلِيًّا مِّن دُونِ اللَّهِ فَقَدْ خَسِرَ خُسْرَانًا مُّبِينًا (١١٩)﴾ [آية: ١١٩ النساء].

٩- ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا (١٢٤)﴾ [آية: ١٢٤ النساء].

١٠- ﴿.. وَمَن يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا (١٣٦)﴾ [آية: ١٣٦ النساء].

١١- ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ازْدَادُوا كُفْرًا لَّمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا (١٣٧)﴾ [آية: ١٣٧ النساء].

١٢- ﴿وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا وَقَالَ اللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ لَئِنْ أَقَمْتُمُ الصَّلَاةَ وَآتَيْتُمُ الزَّكَاةَ وَآمَنتُم بِرُسُلِي وَعَزَّرْتُمُوهُمْ وَأَقْرَضْتُمُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا لَّأُكَفِّرَنَّ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَلَأُدْخِلَنَّكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ فَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ مِنكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ (١٢)﴾ [آية: ١٢ المائدة].

١٣- ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَىٰ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ (٦٩)﴾ [آية: ٦٩ المائدة].

١٤- ﴿وَإِن نَّكَثُوا أَيْمَانَهُم مِّن بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنتَهُونَ (١٢)﴾ [آية: ١٢ التوبة].

١٥- ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُل لِّأَزْوَاجِكَ إِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ

أمتعكن وأسرحكن سراحا جميلاً (٢٨) ﴾ [آية: ٢٨ الأحزاب].

١٦- ﴿وإن كنتن تردن الله ورسوله والدار الآخرة فإن الله أعد للمحسنات منكن أجرا عظيما (٢٩)﴾ [آية: ٢٩ الأحزاب].

١٧- ﴿يا نساء النبي من يأت منكن بفاحشة مبينة يضاعف لها العذاب ضعفين وكان ذلك على الله يسيراً (٣٠) ﴾ [آية: ٣٠ الأحزاب].

١٨- ﴿ ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحا نؤتها أجرها مرتين وأعتدنا لها رزقا كريما (٣١)﴾ [آية: ٣١ الأحزاب].

١٩- ﴿ إن الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله ثم ماتوا وهم كفار فلن يغفر الله لهم (٣٤) ﴾ [آية: ٣٤ محمد ﷺ].

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب

* * *

الفهارس

* * *

فهرس الأحاديث الشريفة

م	أول الحديث
١	«من يطع الله ورسوله فقد رشد ... الحديث».
٢	«... أن النبي ﷺ كان يُقطِّع قراءته آية آية .. ».
٣	«... إن الملك كان معي فقال لي: اقرأ القرآن حتى بلغ سبعة أحرف..».
٤	«... لقد عشنا برهة من دهرنا وإن أحدنا ليؤتى الإيمان قبل القرآن ..».
٥	«... فقلت لعائشة: انبئيني عن قيام رسول الله ﷺ / الحديث..».
٦	«الساعي على الأرملة والمسكين كالمجاهد في سبيل الله».
٧	«الحج عرفة».
٨	«من دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل أجور من اتبعه.. الحديث».
٩	«من رأى شيئًا فأعجبه فقال: ماشاء الله لاقوة إلا بالله لم يضره عين».
١٠	«تداعوا بدعوى الله الذي سماكم المسلمين المؤمنين عباد الله..».
١١	«الزاني مع الزاني وشارب الخمر مع شارب الخمر وصاحب السرقة مع صاحب السرقة».
١٢	«.. قم ياأبا تراب».
١٣	«اللهم زدنا ولا تنقصنا، وأكرمنا ولا تهنا .. الحديث».
١٤	«... الثيب الزاني، والنفس بالنفس .. الحديث».
١٥	«.. أي الذنب أكبر عند الله؟ قال: أن تدعو لله نداً وهو خلقك... الحديث».
١٦	«.. لو دنا مني لاختطفته الملائكة عضواً عضواً..».
١٧	«.. من قرأ: ﴿إذا زلزلت﴾ عدلت له بنصف القرآن .. الحديث».
١٨	«.. أتدرون ما أخبارها؟ قالوا: الله ورسوله أعلم قال: فإن أخبارها .. الحديث».
١٩	«.. ما هذا ياحاطب؟ قال: لاتعجل عليّ يارسول الله... الحديث».

فهرس الشعر

م	عجز البيت	قائله
١	فإني وقيار بها لغريب	ضابئ بن الحارث البرجمي
٢	ومختبط مما تطيح الطوائح	نهشل بن حريّ
٣	بي الحال حتى صار إبليس من جندي	الحسن بن هانئ (أبو نواس)
٤	ن على رماح من زبرجد	الصنوبري
٥	له الإله ما مضى وما غبر	العجاج بن رؤبة
٦	نغص الموت ذا الغنى والفقيرا	سواد بن عدي
٧	والطامعون إليَّ ثم تصدعوا	عبدة بن الطبيب الشاعر المخضرم
٨	بدجلة حتى ماء دجلة أشكَلُ	جرير بن عطية الخطفي
٩	وجنات وعينا سلسبيلاً	عبد العزيز الكلابي

فهرس المصادر والمراجع

أولاً : المصادر

(أ) طبعات المصحف الشريف (وجميعها بقراءة حفص عن عاصم)

١- مصحف الملك فؤاد .

* الطبعة الأولى منه الصادرة في ١٠ / من ربيع الآخر / ١٣٣٧هـ.
* الطبعة الثانية منه الصادرة في ٧ / من ذي الحجة/١٣٤٢هـ.
* الطبعة الثالثة منه الصادرة في ربيع الآخر/١٣٨١هـ - ١٩٦١م.

٢- مصحف الأزهر الشريف :

* الطبعة الأولى منه الصادرة في ١٥ من شعبان/١٣٩٦هـ - ١١ من اغسطس ١٩٧٦م.

٣- مصحف العراق :

* المطبوع بإشراف وزارة الأوقاف العراقية في عام ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

٤- مصحف المدينة النبوية :

* المطبوع في غرة جمادى الأولى من عام ١٤٠٥هـ.

٥- مصحف جمعية الدعوة الإسلامية العالمية بليبيا .

* المطبوع في عام ١٩٨٩م والذي أشرت إليه بـ مصحف ليبيا .

(ب) الكتب :

١- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم. لأبي السعود محمد بن محمد العمادي (٩٨٢هـ) ط. محمد على صبيح القاهرة بدون تاريخ.

٢- أسرار البلاغة : للإمام عبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ) بتحقيق محمود شاكر ط. مكتبة الخانجي. القاهرة بدون تاريخ.

٣- إعراب القرآن : لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (٣٣٨هـ) بتحقيق د./زهير غازي زاهر نشر عالم الكتب . بيروت. الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.

٤- إيضاح الوقف والابتداء: لابن الأنباري محمد بن القاسم (٣٢٨هـ) بتحقيق د. محي الدين رمضان ط. مجمع اللغة العربية بدمشق . الطبعة الأولى عام ١٣٩١هـ-١٩٧١م.

٥- الإيضاح في علوم البلاغة: للخطيب القزويني جلال الدين محمد بن عبد الرحمن (٧٣٩هـ) بتحقيق د/ عبد القادر حسين. نشر مكتبة الآداب الطبعة الأولى (١٤١٦هـ - ١٩٩٦م).

٦- البحر المحيط : لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي

الغرناطي (٧٤٥هـ) ط. دار الفكر ببيروت عام ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٧- البيان في غريب إعراب القرآن : لابن الأنباري عبد الرحمن بن محمد أبي البركات ابن الأنباري (٥٧٧هـ) بتحقيق د/ طه عبد الحميد طه مراجعة مصطفى السقا ط. الهيئة العامة للكتاب عام ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٨-التبيان في إعراب القرآن: لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (٦١٦هـ) بتحقيق علي محمد البجاوي ط. عيسى البابي الحلبي بمصر بدون تاريخ.

٩- التحرير والتنوير : لسماحة الشيخ محمد الطاهر بن عاشور (١٣٩٤هـ) ط. الدار التونسية للنشر بدون تاريخ.

١٠- جامع البيان عن تأويل آي القرآن: لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ) بتحقيق محمود محمد شاكر مراجعة أحمد محمد شاكر الطبعة الثانية. دار المعارف بمصر بدون تاريخ.

١١- دلائل الإعجاز : للإمام عبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ) بتحقيق محمود شاكر ط. مكتبة الخانجي القاهرة. بدون تاريخ.

١٢- علل الوقوف : لأبي عبد الله محمد بن طيفور السجاوندي (٥٦٠هـ) بتحقيق د/ محمد بن عبد الله بن محمد العيدي. مكتبة الرشد بالرياض السعودية. الطبعة الأولى ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

١٣- غرائب القرآن ورغائب الفرقان : لنظام الدين الحسن بن محمد بن الحسن القمي النيسابوري (٧٢٨هـ) بتحقيق إبراهيم عطوة عوض ط. مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة الطبعة الأولى ١٣٩٠هـ - ١٩٨٠م.

١٤- القطع والائتناف : لابن النحاس أحمد بن محمد (٣٣٨هـ) بتحقيق د/ أحمد خطاب العمر بوزارة الأوقاف العراقية الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م ط. العاني - بغداد .

١٥- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل : لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (٥٣٨هـ) ط. مصطفى الحلبي القاهرة . الطبعة الأخيرة ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

١٦- معاني القرآن : لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (٢٠٧هـ) جـ(١) بتحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد على النجار ط. الهيئة العامة للكتاب ١٩٨٠م.

جـ٢ بتحقيق محمد على النجار . نشر الدار المصرية للتأليف والترجمة بدون تاريخ .
جـ٣ بتحقيق د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي ومراجعة على النجدي ناصف ط. الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٢م.

١٧- معانى القرآن وإعرابه : للزجاج أبي إسحق إبراهيم بن السَّري (٣١١هـ) بتحقيق د/ عبد الجليل عبده شلبي. ط. دار الحديث بالقاهرة الطبعة الثانية ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

١٨- المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء: لشيخ الإسلام أبي يحيى زكريا الأنصاري (٩٢٦هـ) مطبوع مع منار الهدى ط. محمود مصطفى الحلبي القاهرة الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

١٩- المكتفى في الوقف والابتدا: لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (٤٤٤هـ) بتحقيق د/ يوسف عبد الرحمن المرعشلي ط. ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م مؤسسة الرسالة. بيروت .

٢٠- منار الهدى في بيان الوقف والابتدا : لأحمد بن محمد عبد الكريم الأشموني ط. محمود مصطفى الحلبي بالقاهرة الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

ثانيًا : المراجع

(أ) المخطوطات

٢١- مقتضى الحال بين البلاغة القديمة والنقد الحديث : رسالة دكتوراه بمكتبة كلية اللغة العربية بالقاهرة تحت رقم ١٢٨٦/د للدكتور / إبراهيم محمد عبد الله الخولي.

٢٢- الواو ومواقعها في النظم القرآني : رسالة دكتوراه بمكتبة كلية اللغة العربية بالقاهرة تحت رقم ١٨٩٦/د للدكتور محمد الأمين الخضري على

(ب) الكتب :

٢٣-الإتقان في علوم القرآن: للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (٩١١هـ) بتحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ط. دار التراث بالقاهرة بدون تاريخ.

٢٤- أثر النحاة في البحث البلاغي : للأستاذ الدكتور / عبد القادر حسين ط. دار نهضة مصر للطبع والنشر بالفجالة القاهرة بدون تاريخ .

٢٥- أساس البلاغة : للإمام جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (٥٣٨هـ) ط. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة ١٩٨٥م.

٢٦- أساليب التوكيد في القرآن الكريم : لعبد الرحمن المطردي ط. الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان بليبيا الطبعة الأولى ١٣٩٥هـ - ١٩٨٦م.

٢٧- أسباب النزول : للواحدي أبي ا لحسن على بن أحمد الواحدي النيسابوري (٤٦٨هـ) بتحقيق أيمن صالح شعبان . ط. دار الحديث بالقاهرة الطبعة الرابعة ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٢٨- الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير : لمحمد بن محمد أبي شهبة ط. دار الجيل. بيروت الطبعة الأولى : ١٤١٤هـ - ١٩٩٢م.

٢٩- أسرار الفصل والوصل: للأستاذ الدكتور / صباح عبيد درار ط. مطبعة الأمانة. الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٣٠- الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة : لمحمد بن على بن محمد الجرجاني (٧٢٩هـ) بتحقيق أ.د/ عبد القادر حسين ط. نهضة مصر بالقاهرة. بدون تاريخ .

٣١- الإصابة في تمييز الصحابة: لابن حجر أحمد بن على العسقلاني (٨٥٢هـ) ط. مطبعة السعادة بالقاهرة الطبعة الأولى ١٣٢٨هـ - ١٩١٠م.

٣٢- الإعجاز البياني للقرآن ومسائل ابن الأزرق : د/ عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ) ط. ثانية. دار المعارف . القاهرة. بدون تاريخ.

٣٣- إعراب القرآن الكريم وبيانه: تأليف الأستاذ محي الدين الدرويش (ت١٩٨٢م) ط. دار ابن كثير ودار اليمامة (لطبعة السابعة ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

٣٤- إنباه الرواة على أنباه النحاة : لجمال الدين أبي الحسن على بن يوسف القفطي (٦٤٦هـ) بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم الطبعة الأولى دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م.

٣٥- الإنصاف في مسائل الخلاف : لأبي البركات الأنباري (٥٧٧هـ) تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد ط. مطبعة السعادة بالقاهرة ١٩٥٥م.

٣٦- البحث الأدبي : للأستاذ الدكتور / شوقي ضيف الطبعة الخامسة دار المعارف. القاهرة ١٩٨٣م.

٣٧- البدر المنير في غريب أحاديث البشير النذير : تأليف سيدي أبي المواهب عبد الوهاب الشعراني بتعليق عبد الرحمن حسن محمود الطبعة الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م نشر مكتبة عالم الفكر بالقاهرة.

٣٨- البرهان في توجيه متشابه القرآن لما فيه من الحجة والبيان : تأليف برهان الدين أبي القاسم محمود بن حمزة بن نصر الكرماني (تاج القراء) (٥٠٥هـ تقريباً) بتحقيق د/ السيد الجميلي ط/ مركز الكتاب للنشر القاهرة بدون تاريخ.

٣٩- البرهان في علوم القرآن: للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (٧٩٤هـ) بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط. دار التراث. القاهرة. بدون تاريخ.

٤٠- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز: للإمام مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي (٨١٧هـ) بتحقيق محمد على النجار. الطبعة الثالثة نشر للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية. القاهرة ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

٤١- بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح : للأستاذ الشيخ عبد المتعال الصعيدي (١٣٩٥هـ ط. مكتبة الآداب بالقاهرة . بدون تاريخ .

٤٢- بهجة الأريب في بيان مافي كتاب الله العزيز من الغريب : تأليف : على بن عثمان بن مصطفى المارديني بن التركماني (٧٥٠هـ) بتحقيق: مرزوق على إبراهيم ط. الهيئة العامة للكتاب ٢٠٠٢م.

٤٣- البيان في روائع القرآن: للأستاذ الدكتور / تمام حسان . طبعة خاصة تصدرها عالم الكتب ضمن مشروع مكتبة الأسرة ٢٠٠٢م الهيئة المصرية العامة للكتاب .

٤٤- تأويل مشكل القرآن : لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ) تحقيق السيد أحمد صقر نشر دار التراث بالقاهرة الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

٤٥- تاريخ القرآن : للأستاذ الدكتور / عبد الصبور شاهين. ط ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م. بدون رقم الطبعة . مطبعة الطوبجي التجارية بالقاهرة.

٤٦- التبيان في علم المعانى والبديع والبيان : للعلأمة شرف الدين حسين بن محمد الطيبي (٧٤٣هـ) بتحقيق د. هادي عطية مطر الهلالي ط. عالم الكتب. بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٤٧- التحبير في علم التفسير: للسيوطي (٩١١هـ) بتحقيق أ.د/ فتحى عبد القادر فريد ط. دار المنار. القاهرة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٤٨- تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وإعجاز لابن أبي الإصبع المصري (٦٥٤هـ) بتحقيق د. حفني محمد شرف ط. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية

القرآن: بمصر بدون تاريخ.

٤٩- تذكرة الحفاظ : للإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد شمس الدين الذهبي (٧٤٨هـ) تصحيح عبد الرحمن يحيى المعلمي. حيدر آباد. الهند. دائرة المعارف العثمانية. الطبعة الأولى ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

٥٠- الترغيب والترهيب : للمنذري زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي (٦٥٦هـ) نشر دار الحديث بالقاهرة بدون تاريخ.

٥١ - التعريفات : لابي الحسن على بن محمد بن على الجرجاني المعروف بالسيد الشريف الجرجاني ط. دار الشئون الثقافية العامة بالعراق وزارة الثقافة والإعلام . بدون تاريخ.

٥٢- تفسير القرآن العظيم : لابي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي (٧٧٤هـ) ط. عيسى البابي الحلبي. القاهرة . بدون تاريخ.

٥٣- تلخيص البيان في مجازات القرآن : تأليف الشريف الرضى (٤٠٤هـ) بتحقيق د/ على محمود مقلد نشر دار مكتبة الحياة للطباعة والنشر. بيروت ١٩٨٦م

٥٤-تهذيب التهذيب : لابن حجر أحمد بن على العسقلاني (٨٥٢هـ) ط. حيدر أباد. الهند - الطبعة الأولى دائرة المعارف العثمانية ١٣١٥ - ١٣٢٧هـ /١٩٠٧-١٩٠٩م.

٥٥- تهذيب السعد : وهو ترتيب لكتاب (مختصر المعاني) الذي ألَّفه العلاَّمة مسعود بن عمر بن عبد الله المشهور بسعد الدين التفتازاني (٧٩١هـ) تأليف : محمد محي الدين عبد الحميد. ط. محمد على صبيح الطبعة الرابعة ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م.

٥٦- الجامع لأحكام القرآن : لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري (٦٧١هـ) ط. دار الكتب المصرية ١٩٥٢م. بالقاهرة وط. دار الشعب بالقاهرة بدون تاريخ. وط. دار الحديث بالقاهرة ١٩٩٤م ضبط وتعليق د/ محمد إبراهيم الحفناوي وتخريج أحاديث د/ محمود حامد عثمان.

٥٧- جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس : لأبي عبد الله الحميري تحقيق محمد بن تاويت الطنجي ط. مكتبة نشر الثقافة الإسلامية بالقاهرة ١٣٧١هـ.

٥٨- جمال القراء وكمال الإقراء : لعلم الدين السخاوي على بن محمد (٦٤٣هـ) الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م مطبعة المدني بتحقيق د/

على حسين البواب.

٥٩-حاشية الشهاب الخفاجي (١٠٦٩هـ). المسماة (عناية القاضي وكفاية الراضي) على تفسير البيضاوي (٦٨٥هـ وقيل: ٦٨٢هـ) المكتبة الإسلامية. محمد أزدمير. ديار بكر تركيا. الناشر. دار صادر بيروت. بدون تاريخ.

٦٠- حاشية الصاوي على الجلالين: لأحمد بن الصاوي (١٢٤١هـ) نشر المكتبة الإسلامية. بدون تاريخ وبدون رقم الطبعة.

٦١- دراسات لأسلوب القرآن الكريم: لأستاذنا الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة. ط. دار الحديث بالقاهرة. بدون تاريخ وبدون رقم الطبعة.

٦٢- الدر المنثور في التفسير بالمأثور: للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ) تصحيح: محمد زهري الغمراوي الطبعة الأولى المطبعة الميمنية بالقاهرة ١٣١٤هـ - ١٨٩٦م.

٦٣- درة التنزيل وغرة التأويل في بيان الآيات المتشابهات في كتاب الله العزيز: لأبي عبد الله محمد بن عبد الله المعروف بالخطيب الإسكافي (٤٢٠هـ) ط. المكتبة التوفيقية بالقاهرة. بدون تاريخ وبدون رقم الطبعة.

٦٤- دلالات التراكيب : للأستاذ الدكتور / محمد محمد أبو موسى ط. مكتبة وهبة. القاهرة الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

٦٥- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني : للعلاّمة أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الآلوسي البغدادي (١٢٧٠هـ) ط. إدارة الطباعة المنيرية. دار إحياء التراث العربي . بيروت. بدون تاريخ.

٦٦- زاد المعاد في هدى خير العباد : لابن قيم الجوزية شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي (٧٥١هـ) بتحقيق شعيب الارنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط. ط. مؤسسة الرسالة الطبعة الخامسة عشرة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م بيروت.

٦٧- السبعة في القراءات : لابن مجاهد (٣٢٤هـ) بتحقيق أ.د/ شوقي ضيف. الطبعة الثالثة. دار المعارف القاهرة. بدون تاريخ.

٦٨- سراج القارئ المبتدئ وتذكار القارئ المنتهي : لأبي القاسم على بن عثمان بن محمد بن أحمد بن الحسن القاصح العذري البغدادي من علماء القرن الثامن الهجري ط. مصطفى البابي الحلبي. القاهرة الطبعة الثالثة، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.

٦٩- سنن ابن ماجة : لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني (٢٧٥هـ) بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ط. دا رإحياء الكتب العربية: بدون تاريخ بالقاهرة .

٧٠- سنن الترمذي المسمى بالجامع الصحيح : للإمام محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (٢٧٩هـ) تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرين بيروت. دار إحياء التراث (طبعة مصورة عن الطبعة المصرية الأولى) (١٣٥٦ - ١٣٨١هـ / ١٩٣٧ - ١٩٦٢م).

٧١- سنن النسائي: لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي (٣٠٣هـ) بشرح جلال الدين السيوطي وحاشية الإمام السندي نشر دار الريان للتراث . بدون تاريخ.

٧٢- سير أعلام النبلاء : للإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد شمس الدين الذهبي (٧٤٨هـ) بتحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين. بيروت. ط. مؤسسة الرسالة. الطبعة الأولى (١٤٠١-١٤٠٤هـ / ١٩٨١-١٩٨٤م).

٧٣- شذرات الذهب في أخبار من ذهب : لأبي الفلاح الحنبلي عبد الحي بن العماد (١٠٨٩هـ) ط. بيروت. المكتب التجاري (طبعة مصورة) بدون تاريخ.

٧٤- شرح ابن عقيل: لقاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل (٧٦٩هـ) على ألفية ابن مالك (٦٧٢هـ) بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد. الطبعة العشرون (١٤٠٠هـ-١٩٨٠م) نشر وتوزيع دار التراث بالقاهرة .

٧٥- شرح التلخيص : للشيخ أكمل الدين محمد بن محمد بن محمود بن أحمد البابرتي بتحقيق د. محمد مصطفى رمضان صوفية ط. المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان ليبيا. الطبعة الأولى (١٣٩٢هـ - ١٩٨٣م).

٧٦- شرح الكافية البديعية في علوم البلاغة ومحاسن البديع. تأليف: صفي الدين الحلي عبد العزيز بن سرايا بن على السنبسي الحلي (٧٥٠هـ) بتحقيق د. نسيب نشاوي. ط. مجمع اللغة العربية بدمشق (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م).

٧٧- شروح التلخيص : دار السرور . بيروت. لبنان .

٧٨- صحيح مسلم : بشرح النووي حققه وفهرسه . عصام الصبابطي وآخرين. ط. دار الحديث بالقاهرة. الطبعة الأولى (١٤١٥هـ - ١٩٩٤م) وأيضاً ط. دا رالشعب بالقاهرة بدون تاريخ.

٧٩- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: للإمام يحيى بن حمزة العلوي (٧٤٥هـ) ط. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان (١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م).

٨٠- طبقات الشافعية الكبرى: للإمام تاج الدين تقى الدين عبد الوهاب بن على السبكي (٧٧١هـ) الطبعة الأولى مطبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة (١٣٢٤هـ - ١٩٠٦م).

٨١- طبقات النحويين واللغويين: لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط. دار المعارف. القاهرة الطبعة الثانية . بدون تاريخ.

٨٢- عقود الجمان في المعانى والبيان : لجلال الدين السيوطي (٩١١هـ) بشرح العلامة عبد الرحمن بن عيسى بن مرشد العمري المعروف بالمرشدي (١٠٣٧هـ) ط. مصطفى الحلبي بالقاهرة الطبعة الثانية (١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م).

٨٣- عنوان البيان في علوم التبيان : للشيخ محمد حسنين مخلوف العدوي بتحقيق الشيخ حسنين محمد مخلوف مفتى الديار المصرية الأسبق وعضو جماعة كبار العلماء ط. مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة الطبعة الثانية (١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م).

٨٤- عون المعبود شرح سنن أبي داود : للعلامة أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي مع شرح الحافظ ابن قيم الجوزية. ضبط وتحقيق عبد الرحمن محمد عثمان . ط. دار الفكر. بيروت. بدون تاريخ.

٨٥- غاية النهاية في طبقات القراء : لشمس الدين أبي الخير محمد بن الجزري عنى بنشره ج. برجستراسر ط. مكتبة المتنبي بالقاهرة بدون تاريخ.

٨٦ غيث النفع في القراءات السبع : لولي الله سيدي على النوري السفاقسي المطبوع بهامش سراج القارئ المبتدئ وتذكار القارئ المنتهى لابن القاصح ط. مصطفى الحلبي الطبعة الثالثة (١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م) بالقاهرة.

٨٧- فتح الباري بشرح صحيح البخاري : للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي وقرأه تصحيحاً وتحقيقاً عبد العزيز بن عبد الله بن باز ط. دار الفكر بيروت. بدون تاريخ.

٨٨- فتح الرحمن بكشف ما يُلتبس في القرآن : تأليف شيخ الإسلام زكريا الأنصاري (٩٢٦هـ) بتحقيق الشيخ بهاء الدين عبد الموجود محمد الناشر. دار

الكتاب الجامعي بالقاهرة بدون تاريخ.

٨٩- الفصل والوصل في القرآن الكريم : للأستاذ الدكتور / منير سلطان ط. ١٩٨٣م. دار المعارف بالقاهرة.

٩٠- الفصول المفيدة في الواو المزيدة : لصلاح الدين خليل العلائي بتحقيق د/ حسن موسى الشاعر ط. دار البشير. الأردن الطبعة الأولى (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).

٩١- الفهرست : لابن النديم ط. دار المعرفة بيروت بدون تاريخ.

٩٢- القاموس المحيط : للفيروزابادي مجد الدين محمد بن يعقوب الشيرازي (٨١٧هـ) نسخة مصورة عن الطبعة الثالثة للطبعة الأميرية سنة ١٣٠١هـ الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م).

٩٣- قصص القرآن من آدم عليه السلام إلى أصحاب الفيل : للأستاذ الدكتور / محمد بكر إسماعيل ط. دار المنار بالقاهرة الطبعة الثانية (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م).

٩٤- كتاب إعراب ثلاثين لأبي عبد الله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه

سورة من القرآن الكريم : (٣٧٠هـ) ط. دائرة المعارف العثمانية في عاصمة حيدر أباد الدكن. نشر المكتبة الثقافية بيروت. لبنان بدون تاريخ.

٩٥- كتاب سيبويه : للإمام أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (١٨٠هـ) تحقيق عبد السلام محمد هارون الطبعة السادسة ط. الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة (١٣٨٥هـ - ١٩٦٦م).

٩٦- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها : لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (٤٣٧هـ) تحقيق د. محيي الدين رمضان الطبعة الخامسة (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م) نشر مؤسسة الرسالة . بيروت.

٩٧- الكواكب الدرية فيما ورد في إنزال القرآن على سبعة أحرف : للشيخ محمد بن على بن خلف الحسيني شيخ القراء والمقارئ المصرية ط. مصطفى البابي الحلبي بمصر المحرم ١٣٤٤هـ بدون رقم الطبعة .

٩٨- لباب النقول في أسباب النزول : لجلال الدين السيوطي (٩١١هـ) المطبوع بهامش المصحف الشريف ط. مكتبة عبد المجيد مرزا بمكة المكرمة بدون تاريخ

٩٩- لسان العرب : لابن منظور الإفريقي ط. دار المعارف بمصر بدون تاريخ.

١٠٠- مجاز القرآن : لأبي عبيدة معمر بن المثنى (٢١٠هـ) بتحقيق د/ محمد فؤاد سزكين. ط. مؤسسة الرسالة بيروت . بدون تاريخ.

١٠١- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات : لأبي الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ) تحقيق على النجدي ناصف وزميله (المجلس الأعلى للشئون الإسلامية) القاهرة ١٣٨٩هـ- ١٩٦٩م.

١٠٢- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز : للقاضي أبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (٥٤٦هـ) تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد ط. دار الكتب العلمية بيروت لبنان الطبعة الأولى (١٤١٣هـ - ١٩٩٣م).

١٠٣- مراتب النحويين: لأبي الطيب اللغوي بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط. دار نهضة مصر للطبع والنشر بالقاهرة بدون تاريخ.

١٠٤- مسائل الرازي لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي (٦٦٦هـ)

وأجوبتها من غرائب القرآن : بتحقيق إبراهيم عطوة عوض ط. مصطفى البابي الحلبي القاهرة. الطبعة الثانية (١٤٠٦هـ-١٩٨٥م).

١٠٥- المسند : للإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) ط. المطبعة الميمنية الطبعة الأولى ١٣١٣هـ - ١٨٩٥م.

١٠٦- المصباح في المعانى والبيان والبديع : تأليف بدر الدين بن مالك الشهير بابن الناظم تحقيق د/ حسني عبد الجليل يوسف ط. مكتبة الآداب بالقاهرة. بدون تاريخ.

١٠٧- المطول على التلخيص: لسعد الدين التفتازاني بحاشية السيد الشريف الجرجاني ط. مطبعة أحمد كامل الأستانة ١٣٣٠هـ - مع طبعة أخرى بتحقيق د. عبد الحميد هنداوي نشر دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

١٠٨- معالم الاهتداء إلى معرفة الوقف والابتداء: للشيخ محمود خليل الحصري سلسلة دراسات في الإسلام يصدرها المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة عدد ٧١ ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

١٠٩- معانى القرآن : للكسائي على بن حمزة الكسائي (١٨٩هـ) أعاد بناءه وقدم له د/ عيسى شحاته عيسى الناشر : دار قباء

للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة ١٩٩٨م.

١١٠- معاني القرآن : للأخفش سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي (٢١٥هـ) بتحقيق د/ عبد الأمير محمد أمين الورد ط. عالم الكتب. بيروت ط. أولى (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).

١١١- معجم الأفعال التي حذف مفعولها غير الصريح في القرآن الكريم: للدكتور / عبد الفتاح الحموز ط. دار الفيحاء عمان . الأردن الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).

١١٢- معجم ألفاظ القرآن الكريم: إصدار مجمع اللغة العربية بالقاهرة ط. الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.

١١٣- معجم البلاغة العربية: تأليف أ. د/ بدوي طبانة الطبعة الثالثة (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م) نشر دار المنارة بجدة ودار الرفاعي بالرياض بالمملكة العربية السعودية.

١١٤- معجم البلدان : لياقوت الحموي . ط. دار صادر ودار بيروت / بيروت ١٩٥٧م.

١١٥- معجم المؤلفين : للأستاذ / عمر رضا كحالة ط. مطبعة الترقي بدمشق بدون تاريخ.

١١٦- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم : وضع الأستاذ / محمد فؤاد عبد الباقي ط. دار الشعب بالقاهرة بدون تاريخ.

١١٧- المعجم الوجيز : إصدار مجمع اللغة العربية بالقاهرة طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم (١٤١٦هـ - ١٩٩٥م).

١١٨- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب : تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام (٧٦١هـ) بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ط. محمد على صبيح بالقاهرة بدون تاريخ.

١١٩- مفاتيح الغيب : للإمام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسن بن على الرازي (٦٠٦هـ) ط. دار الكتب العلمية. بيروت ط. أولى (١٤١١هـ - ١٩٩٠م).

١٢٠- مفتاح العلوم : لابي يعقوب يوسف بن ابي بكر محمد بن على السكاكي (٦٢٦هـ) ط. مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة الطبعة الثانية (١٤١١هـ- ١٩٩٠م).

وطبعة أخرى بتعليق وضبط نعيم زرزور ط. دار الكتب العلمية . بيروت. الطبعة الثانية (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).

١٢١- المفردات في غريب القرآن : لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (٥٠٢هـ) بتحقيق محمد سيد كيلاني ط. مكتبة مصطفى البابي الحلبي بمصر الطبعة الأخيرة (١٣٨١هـ - ١٩٦١م).

١٢٢- من أسرار حروف العطف في الذكر الحكيم: للأستاذ الدكتور / محمد الأمين الخضري على ط. مكتبة وهبة. القاهرة ط. أولى (١٤١٤هـ - ١٩٩٣م).

١٢٣- من أسرار الوقف في القرآن الكريم (دراسة بلاغية). للأستاذ الدكتور / عبد الله عليوه حسن البرقيتي ط. أولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م ط. دار الأرقم الزقازيق ، مصر.

١٢٤- منهاج البلغاء وسراج الأدباء : لأبي الحسن حازم القرطاجني (٦٨٤هـ) بتحقيق محمد الحبيب بن الخوجة ط. دار الكتب الشرقية. بدون تاريخ. تونس.

١٢٥- مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح: لابن يعقوب المغربي ط. المطبعة الخيرية (١٣٤١هـ) القاهرة

١٢٦- النشر في القراءات العشر: للحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري (٨٣٣هـ) ط. دار الكتب العلمية. بيروت. بدون تاريخ.

١٢٧- النطق بالقرآن الكريم: للدكتور / ضياء الدين الجماس ا لناشر مركز نور الشام للكتاب بدون تاريخ.

١٢٨- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: للإمام برهان الدين أبي الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي (٨٨٥هـ) خرج آياته وأحاديثه ووضع حواشيه عبد الرازق غالب المهدي ط. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م).

١٢٩- نظم المتناثر من الحديث المتواتر: للعلامة أبي عبد الله محمد بن جعفر الكتاني الطبعة الثانية دار الكتب السلفية للطباعة والنشر بمصر بدون تاريخ.

١٣٠- النهاية في غريب الحديث والأثر: لابن الأثير تحقيق طاهر أحمد الزواوي ومحمود محمد الطناحي. دار إحياء الكتب العربية الطبعة الأولى

القاهرة ١٩٦٣م.

١٣١- نهاية القول المفيد في علم التجويد : للشيخ محمد مكي نصر مراجعة وتصحيح على محمد الضباع ط. مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة ١٣٣٩هـ.

(جـ) الدوريات :

١٣٢- مجلة كلية اللغة العربية بالمنوفية العدد الثامن الصادر في عام ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م. وفيها بحث لدكتور / صبحى رشاد عبد الكريم تحت عنوان : الوقوف القرآنية والمعايير البلاغية.

١٣٣- مجلة كلية اللغة العربية بالقاهرة العدد الثامن عشر الصادرة في عام ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م وفيها بحث للدكتور إبراهيم عبد الحميد التلب تحت عنوان : الضمير المنفصل في النظم القرآني ص : ٢١٣ وما بعدها.

١٣٤- مجلة الأزهر الجزء السادس. السنة ٧٣ جمادى الأخرة ١٤٢١هـ - سبتمبر ٢٠٠٠م . ص ٨٨١ وما بعدها .

١٣٥- مجلة الأزهر الجزء السادس . السنة ٧٤ جمادى الأخرة ١٤٢٢هـ - سبتمبر ٢٠٠١م. ص ٩٠٩ وما بعدها .

١٣٦- مجلة منبر الإسلام . السنة ٥٩ العدد ١٠ شوال ١٤٢١ هـ - يناير ٢٠٠١م. ص ٥٠ وما بعدها.

١٣٧- مجلة منبر الإسلام السنة ٦٠ العدد ٥ جمادى الأخرة ١٤٢٢هـ - يوليو / أغسطس ٢٠٠١م ص ١٣ وما بعدها .

١٣٨- مجلة كنوز الفـرقان : كان يصدرها الاتحـاد العام لجماعة الـقراء وكان برأس تحريرها الشـيخ على محمد الـضباع شيخ عـموم المقارئ المصرية وقـد صدر العدد الأول منهـا في المحرم ١٣٦٨هـ - نوفـمبر ١٩٤٨ واسـتمـر صدورها خمس سنوات تقريباً .

* * *

فهرس الموضوعات

الفصل الرابع

بين القرآن الكريم والكتب المقدسة

الفصل الخامس

من أوامر القرآن ونواهيه

الفصل السادس

من صفات المؤمنين وجزائهم في الآخرة

الفصل السابع

بين الأنبياء وأقوامهم

الفصل الثامن
من الإخبار بالغيب في القرآن الكريم

الفصل الأول

من حديث القرآن عن الرسل

الفصل الثاني

من صفات أصحاب الجنة

الفصل الثالث

من صفات أصحاب النار

* * *